

رُوحُ الْمَعَانِي

فِي

تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي

لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق
ومفتى بغداد العلامة أبي الفضل
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ سقى الله ثراه
صيب الرحمة وأفاض عليه سجال
الاحسان والنعمة آمين



الجزء العاشر

عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية باذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق
المرحوم السيد محمود شكرى الألوسي البغدادي

إدارة الطباعة المنيرية
والمطبعة

لحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سورة بني اسرائيل ١٧﴾

وتسمى الإسراء وسبحان ايضا وهي كما أخرج ابن مردويه عن ابن عباس . وابن الزبير رضي الله تعالى عنهم مكية وكونها كذلك بتبناها قول الجمهور، وقال صاحب الغنيان باجماع، وقيل الايتين (وإن كادوا ليفتنونك . وإن كادوا ليفتنونك) وقيل . إلا أربعا هاتان وقوله تعالى : (وإذ قلنا لك إن ربك أحاط بالناس) وقوله سبحانه : (وقل رب أدخلني مدخل صدق) وزاد مقاتل قوله سبحانه : (إن الذين أوتوا العلم من قبله) الآية * وعن الحسن إلا خمس آيات (ولا تقتلوا النفس) الآية (ولا تقربوا الزنا) الآية (أولئك الذين يدعون) الآية (أقم الصلاة) الآية (وآت ذا القربى حقه) الآية ، وقال قتادة : إلا ثمانى آيات وهي قوله تعالى : (وإن كادوا ليفتنونك) إلى آخرهن ، وقيل غير ذلك ، وهي مائة وعشر آيات عند الجمهور وإحدى عشرة عند الكوفيين . وكان صلى الله تعالى عليه وسلم كما أخرج أحمد . والترمذي وحسنه . والنسائي . وغيرهم عن عائشة يقرأها والزمر كل ليلة ، وأخرج البخاري . وابن الضريس . وابن مردويه عن ابن مسعود أنه قال في هذه السورة : والكهف . ومريم . وطه . والأنبياء هن من العتاق الأول وهن من تلادى ، وهذا وجه في ترتبها ، ووجه اتصال هذه بالنحل . كما قال الجلال السيوطي . أنه سبحانه لما قال في آخرها (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه) ذكر في هذه شريعة أهل السبت التي شرعها سبحانه لهم في التوراة فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : إن التوراة كلها في خمس عشرة آية من سورة بني إسرائيل ، وذكر تعالى فيها عصيانهم وإفسادهم وتخريب مسجدهم واستفزازهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإرادتهم إخراجهم من المدينة وسؤالهم إياه عن الروح ثم ختمها جل شأنه بآيات موسى عليه السلام التسع وخطابه مع فرعون وأخبر تعالى أن فرعون أراد أن يستفزه من الأرض فأهلك وورث بنو إسرائيل من بعده وفي ذلك تعريض بهم أنهم سينال فرعون حيث أرادوا بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أراد هو بموسى عليه السلام وأصحابه ، ولما كانت هذه السورة مصدرة بقصة تخريب المسجد الأقصى افتتحت بذكر إسراء المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم تشريفا له بحلول ركابه الشريف جبرا لما وقع من تخريبه *

وقال أبو حيان في ذلك : إنه تعالى لما أمر نبيه عليه الصلاة والسلام بالصبر ونهاه عن الحزن على الكفرة وضيق الصدر من مكرهم وكان من مكرهم نسبته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الكذب والسحر والشعر وغير ذلك مما رموه وحاشاه به عقب ذلك بذكر شرفه وفضله وعلو منزلته عنده عز شأنه ، وقيل : وجه ذلك اشتغالها على ذكر نعم منها خاصة ومنها عامة وقد ذكر في سورة النحل من النعم ما سميت لأجله سورة النعم واشتغالها على ذكر شأن القرآن العظيم كما اشتملت تلك وذكر سبحانه هناك في النحل (يخرج من بطونها شراب مختلف

ألوانه فيه شفاء للناس) وذكرهما في القرآن (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) وذكر سبحانه في تلك أمره بإيتاء ذى القربى وأمرهنا بذلك مع زيادة في قوله سبحانه: (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا) وذلك بعد أن أمر جل وعلا بالإحسان بالوالدين اللذين هما منشأ القرابة إلى غير ذلك مما لا يحصى فليتأمل والله تعالى الموفق *

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ سبحانه هنا على ما ذهب إليه بعض المحققين مصدر سبىح تسبيحا بمعنى نزه تنزيها لا بمعنى قال سبحانه الله ؛ نعم جاء التسبيح بمعنى القول المذكور كثيرا حتى ظن بعضهم أنه مخصوص بذلك وإلى هذا ذهب صاحب القاموس في شرح ديباجة الكشف، وجعل سبحانه مصدر سبىح مخففا وليس بذاك، وقد يستعمل علما للتنزيه فيقطع عن الإضافة لأن الأعلام لا تضاف قياسا ويمنع من الصرف للعلمية والزيادة واستدل على ذلك بقول الأعشى :

قد قلت لما جاءني فخره سبحانه من علقمة الفاخر

وقال الرضى : لا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع نقد جاء منونا في الشعر كقوله :

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبىح الجودى والجد

وقد جاء باللام كقوله : سبحانك اللهم ذو السبحان ؛ ولا مانع من أن يقال في البيت الذى استدلوا به : حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أى التجرد عن التنوين كقوله : * خالط من سلمى خياشيم وفا * انتهى، وظاهر كلام الزمخشري أنه علم للتسبيح دائما وهو علم جنس لأن علم الجنس كما يوضع للذوات يوضع للمعاني فلا تفصيل عنده، وانتصر له صاحب الكشف فقال : انما ذهب إليه العلامة هو الوجه لأنه اذا ثبتت العلمية بدليلها فالإضافة لا تنافيها وليست من باب - زيد المعارك - لتكون شاذة بل من باب - حاتم طى وعنترة عيس - وذكر أنه يدل على التنزيه البليغ وذلك من حيث الاشتقاق من السبىح وهو الذهاب والابعاد فى الأرض ثم ما يعطيه نقله الى التفعيل ثم العدول عن المصدر الى الاسم الموضوع له خاصة لاسيما وهو علم يشير الى الحقيقة الحاضرة فى الذهن وما فيه من قيامه بمقام المصدر مع الفعل فان انتصابه بفعل وتروك الإظهار ولهذا لم يحز استعماله الا فيه تعالى أسماؤه وعظم كبرياؤه، وكأنه قيل : ما أبعد الذى له هذه القدرة عن جميع النقائص فلا يكون اصطفاؤه لعبده الخصيص به الا حكمة وصوابا انتهى * وأورد على ما ذكره أولا أن من منع إضافة العلم قياسا لم يفرق بين إضافة وإضافة فان ادعى أن بعض الأعلام اشتهرت بمعنى كحاتم بالكرم فيجوز فى نحوه الإضافة لقصد التخصيص ودفع العموم الطارىء فلا نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى . وما ذكر من دلالاته على التنزيه من جميع النقائص هو الذى يشهد له المأثور، ففي العقد الفريد عن طلحة قال : سألت رسول الله ﷺ عن تفسير سبحانه الله فقال : تنزيه لله تعالى عن كل سوء . وقال الطيبي فى قول الزمخشري : إنه دل على التنزيه البليغ عن جميع القبائح التى يضيفها إليه أعداء الله تعالى إن ذلك مما ياباه مقام الاسراء إباء العيوف الورود وهو مزيف بل معناه التعجب كما قال فى النور الاصل فى ذلك أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه سم أكثر حتى استعمل فى كل متعجب منه وليس

بشيء، ففي الكشف أن التنزيه لا ينافي التعجب كما توهم واعترض، وجعله مدارا والتعجب تبعاً ههنا هو الوجه بخلاف آية النور، وذكر بعضهم أن الظاهر من كلام الكشف في مواضع أنه لا يرتضى الجمع بين التنزيه والتعجب للمنافاة بينهما بل لأن كلا منهما معنى مستقل فالجمع بينهما جمع بين معنى المشترك، وعلى الجمع فالوجه ما ذكر أنه الوجه فافهم، وقيل إن سبحان ليس علماً أصلاً بل تفصيل ففيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أنه في الآية على معنى الأمر أي نزهوا الله تعالى وبرئوه من جميع النقائص ويدخل فيها العجز عما بعد أو من العجز عن ذلك، والمتبادر اعتبار المضارع، والاسراء السير بالليل خاصة كالسرى فأسرى وأسرى بمعنى (١) وليست همزة أسرى للتعدي كما قال أبو عبيدة، وقال ابن عطية: الهمزة للتعدي والمفعول محذوف أي أسرى ملائكته بعبده، قال في البحر: وإنما احتاج إلى هذه الدعوى لاعتقاد أنه إذا كان أسرى بمعنى سرى لزم من كون الباء للتعدي مشاركة الفاعل للمفعول وهذا شيء ذهب إليه المبرد فاذا قلت: قمت بزيد يلزم منه قيامك وقيام زيد عنده وإذا جعلت الباء كالمهمزة لا يلزم ذلك كما لا يخفى، وقال أيضاً: يحتمل أن يكون أسرى بمعنى سرى على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل أسرى ملائكته وهو مبنى على ذلك الاعتقاد أيضاً، وقال الليث: يقال أسرى لأول الليل وسرى لآخره وأما سار فالجمهور على أنه عام لا اختصاص له بليل أو نهار. وقيل إنه مختص بالنهار وليس مقلوباً من سرى، وإيثار لفظة العبد للايذان بتمحضه ﷺ في عبادته سبحانه وبلوغه في ذلك غاية الغايات القصصية ونهاية النهايات النائية حسباً يلوح به مبدأ الاسراء ومنتهاه، والعبودية على مانص عليه العارفون أشرف الأوصاف وأعلى المراتب وبها يفتخر المحبون كما قيل:

لا تدعى إلا بعبدها فانه أشرف أسمائي

وقال آخر:

بالله ان سألوك عنى قل لهم عبدى وملك يدى وما أعتقته

وعن أبي القاسم سليمان الأنصارى أنه قال: لما وصل النبي ﷺ إلى الدرجات العالية والمرتبات الرفيعة أوحى الله تعالى إليه يا محمد بم نشر فك؟ قال: بذمتي إليك بالعبودية فأنزله الله تعالى (سبحان الذى أسرى بعبده) وجاء قولوا عبد الله ورسوله، وقيل إن في التعبير به هنا دون حبيبه مثلاً سداً لباب الغلو فيه ﷺ كما وقع للأنصارى في نبيهم عليه السلام، وذكروا أنه لم يعبر الله تعالى عن أحد بالعبد مضافاً إلى ضمير الغيبة المشار به إلى الهوية إلا النبي ﷺ وفي ذلك من الإشارة ما فيه، ومن تأمل أدنى تأمل ما بين قوله تعالى: (سبحان الذى أسرى بعبده) وقوله تعالى (ولما جاء موسى لميقاتنا) ظهر له الفرق التام بين مقام الحبيب ومقام الحكيم ﷺ وسيأتى إن شاء الله تعالى قريباً في هذه السورة ما يفهم منه الفرق أيضاً فلا تغفل، وإضافة (سبحان) إلى الموصول المذكور للاشعار بعلية ما في حيز الصلة للمضاف فإن ذلك من أدلة كمال قدرته وبالغ حكمته وغاية تنزهه تعالى عن صفات النقص، وقوله تعالى ﴿لَيْلًا﴾ ظرف لأسرى، وفائدته الدلالة بتذكيره على تقليل مدة الاسراء وأنها بعض من أجزاء الليل ولذلك قرأ عبداً لله . وحذيفة (من الليل) أي بعضه كقوله تعالى (ومن الليل فتهجد) واعترض بأن البعضية المستفادة من التبعية هي البعضية في الأجزاء والبعضية المستفادة من التذكير البعضية

(١) ويقال أسراه وأسرى به كآخذ الخطام وآخذ به اه منه

في الأفراد والجزئيات فكيف يستفاد من التنكير أن الاسراء كان في بعض من أجزاء الليل فالصواب أن تنكيره لدفع توهم أن الاسراء كان في ليال أو لافادة تعظيمه كما هو المناسب للسياق والسباق أى ليلا أى ليل دنا فيه المحب إلى المحبوب وفاز في مقام الشهود بالمطلوب . وأجاب عن ذلك بعض السكاكين بما لا يخفى نقصه . وقال بعض المحققين: إن ما ذكر قد نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ولا يرد عليه الاعتراض ابتداء .

وتحقيقه على ما صرح به الفاضل النجاشي نقلا عن سيبويه . وابن مالك أن الليل والنار إذا عرفا كانا معياراً للتعميم وظرفاً محدوداً فلا تقول صحبته الليلة وأنت تريد ساعة منها إلا أن تقصد المبالغة كما تقول أتاني أهل الدنيا لناس منهم بخلاف المنكر فإنه لا يفيد ذلك فلما عدل عن تعريفه هنا علم أنه لم يقصد استغراق السرى له وهذا هو المراد من البعضية المذكورة ولا حاجة إلى جعل الليل مجازاً عن بعضه كما إنك إذا قلت جلست في السوق وجلوسك في بعض أما كنهه لا يكون فيه السوق مجازاً كما لا يخفى، وقد أشار إلى هذا المدقق في الكشف ، وقيل: المراد بتنكيره أنه وقع في وسطه ومعظمه كما يقال جامنى فلان بليل أى في معظم ظلمته فيفيد البعضية أيضاً، وينافيه ما سيأتى إن شاء الله تعالى في الحديث ، وزعم أن ذكر (ليلا) للتأكيد أو تجريد الاسراء وإرادة مطلق السير منه ناشئ من قلة البضاعة كما لا يخفى . وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان حكمة كون الاسراء ليلاً ﴿ من المسجد الحرام ﴾ .

الظاهر أن المراد به المسجد المشهور بين الخاص والعام بعينه وكان صلى الله عليه وسلم إذ ذاك في الحجر منه ، فقد أخرج الشيخان . والترمذى . والنسائى من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيئنا أنا في الحجر . وفي رواية . في الخطيم بين النائم واليقظان إذ أتاني آت فشق ما بين هذه إلى هذه فاستخرج قلبي فغسله ثم أعيد ثم أتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض يقال له البراق فحملت عليه . الحديث ، وفي بعض الروايات أنه جاءه جبريل وميكائيل عليهما السلام وهو مضطجع في الحجر بين عمه حمزة وابن عمه جعفر فاحتملته الملائكة عليهم السلام وجاؤا به إلى زمزم فألقوه على ظهره وشق جبريل صدره من ثغرة نحره إلى أسفل بطنه (١) بغير آلة ولا سيلان دم ولا وجود ألم ثم قال لميكائيل: اثنتى بطست من ماء زمزم فأتاه به فاستخرج قلبه الشريف وغسله ثلاث مرات ثم أعاده إلى مكانه وملاه إيمانا وحكمة وختم عليه ثم خرج به إلى باب المسجد فاذا بالبراق مسرجا ملجما فركبه الخبر ، ويعلم منه الجمع بين ما ذكر من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذ ذاك في الحجر وما قيل إنه كان بين زمزم والمقام ، وقيل : المراد به الحرم وأطلق عليه لاحاطته به فهو مجاز بعلاقة المجاورة الحسية والاحاطة أولان الحرم كله محل للوجود ومحرم ليس يحل فهو حقيقة لغوية والنكتة في هذا التعبير مطابقة المبدأ المنتهى .

وكان صلى الله تعالى عليه وسلم إذ ذاك في دار فاخنة (٢) أم هانئ . (٣) بنت أبي طالب ، فقد أخرج النسائى عن ابن عباس . وأبو يعلى في مسنده ، والطبرانى في الكبير من حديثها أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان نائماً في بيتها بعد صلاة العشاء فأسرى به ورجع من ليلته وقص القصة عليها ، وقال مثل لى النبيون فصليت بهم ثم خرج إلى المسجد وأخبر به قريشاً فمن مصفق وواضع يده على رأسه تعجبوا وإنكاروا وارتد أناس من آمن به عليه الصلاة

(١) ذكر السفيري أنه عليه السلام شقة بمنقاره فإنه عليه السلام جاءه في صورة كررى والله تعالى اعلم بصحة

الخبر اه منه (٢) وقيل : في شعب أبي طالب اه منه (٣) وقال ابن اسحق هند اه منه

والسلام وسعى رجال إلى أبي بكر فقال: إن كان قال ذلك لقد صدق قالوا تصدقه على ذلك قال: إني أصدقه على
أبعد من ذلك أصدقه بخبر السماء غدوة أو روحة فسمى الصديق، وكان في القوم من يعرف بيت المقدس فاستنعموه
إياه فجلى له فطفق ينظر إليه وينعته لهم فقالوا: أما النعت فقد أصاب فيه فقالوا: أخبرنا عن غيرنا فهي أهم إلينا
هل لقيت منها شيئاً؟ قال: نعم مررت بعير بني فلان وهي بالروحاء وقد أضلوا بعيراهم وهم في طلبه وفي رحالهم
قدح من ماء فعطشت فاخذته وشربته ووضعته كما كان فأسألوا أهل وجدوا الماء في القدح حين رجعوا؟ قالوا: هذه
آية قال: ومررت بعير بني فلان وفلان وفلان راكبان قعودا فنفر بعيرهما مني فأنكسر فأسألوهما عن ذلك
قالوا: هذه آية أخرى، ثم سأله عن العدة والاحمال والهيئات فمثلت له العير فاخبرهم عن كل ذلك وقال: تقدم (١)
يوم كذا مع طلوع الشمس وفيها فلان وفلان يقدمها جمل أ ورق عليه غرار تان مخيطتان قالوا: وهذه آية أخرى
فخرجوا يشتدون ذلك اليوم نحو الثانية فجعلوا ينظرون متى تطامع الشمس فيكذبوه إذ قال قائل: هذه الشمس
قد طلعت وقال آخر: هذه العير قد أقبأت يقدمها بعير أ ورق فيها فلان وفلان كما قال فلم يؤمنوا وقالوا
هذا سحر مبين قاتلهم الله أنى يؤفكون وفي بعض الآثار أن أم هانئ قالت: فقدته ﷺ وكان نائماً عندي
فامتنع من النوم مخافة أن يكون عرض له بعض قریش ويقال إنه تفرقت بنو عبد المطاب يلمسونه ووصل
العباس إلى ذي طوى وهو ينادى يا محمد يا محمد فأجابه ﷺ فقال: يا ابن أخي أعيت قومك أين كنت؟ قال:
ذهبت إلى بيت المقدس قال: من ليلتك قال: نعم قال: هل أصابك الاخير؟ قال: أصابني الاخير وقيل: غير ذلك
وكما اختلف في مبدأ الاسراء اختلف في سنته فذكر النووي في الروضة أنه كان بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة
أشهر، وفي الفتاوى أنه كان سنة خمس أو ست من النبوة، ونقل عنه الفاضل الملا أمين العمري في شرح
ذات الشفاء الجزم بأنه كان في السنة الثانية عشرة من المبعث. وعن ابن حزم دعوى الاجماع على ذلك، وضعف
ما في الفتاوى بأن خديجة رضى الله تعالى عنها لم تصل الخمس وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين. وقيل كان
قبل الهجرة بسنة وخمسة أشهر، وقيل ثلاثة أشهر، ووقع في حديث شريك بن أبي نمره عن أنس أنه كان قبل
أن يوحى إليه ﷺ وقد خطأه غير واحد في ذلك، ونقل الحافظ عبد الحق في كتابه الجمع بين الصحيحين
حديث شريك الواقع فيه ذلك بطوله، ثم قال: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك عن أنس قد زاد
فيه زيادة مجهولة وأتى بالفاظ غير معروفة *

وقد روى حديث الإسراء عن أنس جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب. وثابت
البناني. وقتادة فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث.
وأجاب عن ذلك محي السنة وغيره بما استسمعه إن شاء الله تعالى، وكذا اختلف في شهره وليلته فقال النووي
في الفتاوى: كان في شهر ربيع الأول، وقال في شرح مسلم تبعاً للقاضي عياض: إنه في شهر ربيع الآخر، وجزم
في الروضة بأنه في رجب، وقيل: في شهر رمضان، وقيل: في شوال، وكان على ما قيل الليلة السابعة والعشرين
من الشهر وكانت ليلة السبت كما نقله ابن الملقن عن رواية الواقدي، وقيل: كانت ليلة الجمعة لما كان فضلها
وفضل الاسراء، ورد بأن جبرائيل عليه السلام صلى بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أول يوم بعد الاسراء الظهر
ولو كان يوم الجمعة لم يكن فرضها الظهر قاله محمد بن عمر السفيري، وفيه أن العمري ذكر في شرح ذات الشفاء

ان الجمعة والجماعة وجبتا بعد الصلوات الخمس ، وفي شرح المنهاج للعلامة ابن حجر إن صلاة الجمعة فرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن شعارها الاظهار وكان ﷺ بها مستخفيا ، وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة •

ونقل الدميري عن ابن الأثير أنه قال: الصحيح عندي أنها كانت ليلة الاثنين واختاره ابن المنير، وفي البحر قيل إن الاسراء كان في سبع عشرة من شهر ربيع الأول والرسول ﷺ ابن إحدى وخمسين سنة وتسعة أشهر وثمانية وعشرين يوما ، وحكى أنها ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عن الجرمي ، وهي على ما نقل السفيري عن الجمهور أفضل الليالي حتى ليلة القدر مطلقا، وقيل هي أفضل بالنسبة إلى النبي ﷺ وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى أمته عليه الصلاة والسلام ، ورد بأن ما كان أفضل بالنسبة إليه ﷺ فهو أفضل بالنسبة إلى أمته عليه الصلاة والسلام فهي أفضل مطلقا نعم لم يشرع التعبد فيها والتعبد في ليلة القدر مشروع إلى يوم القيامة والله تعالى أعلم . واختلف أيضا أنه في اليقظة أو في المنام فعن الحسن أنه في المنام •

وروى ذلك عن عائشة . ومعاوية رضي الله تعالى عنهما ، ولعله لم يصح عنها كما في البحر ، وكانت رضي الله تعالى عنها إذ ذاك صغيرة ولم تكن زوجته عليه الصلاة والسلام ، وكان معاوية كافرا يومئذ ، واحتج لذلك بقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس) لأن الرؤيا تختص بالنوم لغة، ووقع في حديث شريك المتقدم ما يؤيده، وذهب الجمهور إلى أنه في اليقظة ببدنه وروحه ﷺ والرؤيا تكون بمعنى الرؤية في اليقظة كما في قول الراعي يصف صائداً :

وكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلبا كان جما بلاله

وقال الواحدى: إنها رؤية اليقظة ليلا فقط وخبر شريك لا يعول عليه على ما نقل عن عبد الحق ، وقال النووي: وأما ما وقع في رواية عن شريك وهو نائم وفي أخرى عنه يذنا أنا عند البيت بين النائم واليقظان فقد يحتاج به من يجعلها رؤيا نوم ولا حجة فيه إذ قد يكون ذلك أول وصول الملك إليه وليس في الحديث ما يدل على كونه ﷺ نائما في القصة كلها . واحتج الجمهور لذلك بأنه لو كان مناما ما تعجب منه قريش ولا استحالوه لأن النائم قد يرى نفسه في السماء ويذهب من المشرق إلى المغرب ولا يستبعده أحد ، وأيضا العبد ظاهر في الروح والبدن ، وذهبت طائفة منهم القاضي أبو بكر . والبغوى إلى تصديق القائلين بأنه في المنام والقائلين بأنه في اليقظة وتصحيح الحديثين في ذلك بأن الاسراء كان مرتين إحداهما في نومه صلى الله تعالى عليه وسلم قبل النبوة فأسرى بروحه توطئة وتيسيرا لما يضعف عنه قوى البشر وإليه الإشارة بقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس) ثم أسرى بروحه وبدنه بعد النبوة ، قال في الكشف : وهذا هو الحق وبه يحصل الجمع بين الأخبار •

وحكى المازرى في شرح مسلم قولاً رابعا جمع به بين القولين فقال: كان الاسراء بحسده صلى الله تعالى عليه وسلم في اليقظة إلى بيت المقدس فكانت رؤية عين ثم أسرى بروحه الشريفة عليه الصلاة والسلام منه إلى ما فوقه فكانت رؤيا قلب ولذا شنع الكفار عليه عليه الصلاة والسلام قوله: أتيت بيت المقدس في ليلتي هذه ولم يشنعوا عليه قوله فيما سوى ذلك ولم يتعجبوا منه لأن الرؤيا ليست محسوسة التعجب ، وليس معنى الاسراء

بالروح الذهاب يقظة كالانسلاخ الذي ذهب إليه الصوفية والحكماء فانه وإن كان خارقا للعادة ومحلا للتعجب أيضا إلا أنه أمر لا تعرفه العرب ولم يذهب إليه أحد من السالف، والأكثر على أن المعراج كالأسراء بالروح والبدن ولا استحالة في ذلك فقد ثبت بالهندسة أن مساحة قطر جرم الأرض ألفان وخمسمائة وخمسة وأربعون فرسخا ونصف فرسخ وأن مساحة قطر كرة الشمس خمسة أمثال ونصف مثل لقطر جرم الأرض وذلك أربعة عشر ألف فرسخ وأن طرف قطرها المتأخر يصل موضع طرفه المتقدم في ثلثي دقيقة فتقطع الشمس بحركة الفلك الأعظم أربعة عشر ألف فرسخ في ثلثي دقيقة من ساعة مستوية *

وذكر الامام في الأربعين أن الأجسام متساوية في الذوات والحقائق فوجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على غيره من الأعراض لأن قابلية ذلك العرض إن كان من لوازم تلك الماهية فإينما حصلت حصل لزوم حصول تلك القابلية فوجب أن يصح على كل منها ما يصح على الآخر، وإن لم يكن من لوازمها كان من عوارضها فيعود الكلام فان سلم والإدار أو تسلسل وذلك محال فلا بد من القول بالصحة المذكورة والله تعالى قادر على جميع الممكنات فيقدر على أن يخلق مثل هذه الحركة السريعة في بدن النبي صلى الله عليه وسلم أو فيما يحمله، وقال العلامة البيضاوي: الاستحالة مدفوعة بما ثبت في الهندسة أن ما بين طرفي قرص الشمس ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائة ونيفا وستين مرة ثم إن طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقل من ثانية إلى آخر ما قال، وما ذكرناه هو الصواب في التعبير فان المقدمتين اللتين ذكرهما بمنوعتاهن، أما الأولى بأن النسبة التي ذكرها إنما هي نسبة جرم الشمس إلى جرم الأرض كما برهنوا عليه في باب مقادير الأجرام والابعاد من كتب الهيئة لكنهم قالوا جرم الشمس مثل جرم الأرض مائة وستة وستين مرة وربيع مرة وثمان مرة * والعلامة جعل ذلك نسبة القطر إلى القطر لأنه المتبادر بما بين الطرفين، وإرادة الجرم منه خلاف الظاهر جداً، وكان يكفي لو أراد ذلك أن يقول: قرص الشمس ضعف كرة الأرض فأي معنى لما زاده، وأما الثانية فان أراد بالثانية الثانية من دقيقة الدرجة الفلكية التي هي ستون دقيقة فمنعها بما حرره العلامة القطب الشيرازي في نهاية الإدراك حيث قال: مقدار الدرجة الواحدة من مقعر الفلك الأطلس بالأميال ٩٣٤٣٥٩٣ ميلا فالملك الأعلى يقطع فيما مقداره من الزمان جزء واحد من خمسة عشر جزءا من ساعة مستوية وهو ثلث خمسها هذا المقدار من الأميال فاذا تحرك مقدار دقيقة وهي جزء من تسعمائة جزء من ساعة مستوية كان قدر قطعه من المسافة ١٥٥٧١٨ ميلا وسدس ميل وخمس ربيع وأربع خمس ميل، ولأن حين ما يبدو قرن الشمس إلى أن تطلع بالتمام يكون بقدر ما بعد واحد من واحد إلى ثلثمائة فبقدر ما بعد ثلاثين يتحرك الفلك ١٥٥٧١٨ ميلا وهو ألف وسبعمائة واثنان وثلاثون فرسخا من مقعره والله تعالى أعلم بما يتحرك محله حينئذ فسبحان الله تعالى ما أعظم شأنه اه * وحاصل ذلك أن الفلك الأعظم يتحرك من ابتداء طلوع جرم الشمس إلى أن يطلع بتمامه سدس درجة وهو عشر دقائق من ستين دقيقة من درجة فلكية ومقدار مساحة هذه الدقائق ٥١٩٦٠٠ أي خمسمائة ألف وتسعة عشر ألفا وستمائة فرسخ وإذا جعلنا هذه الدقائق ثواني كانت ستمائة ثانية فاين الأقل من ثانية * وإن أراد بالثانية الثانية من دقيقة الساعة التي هي ربع الدرجة الفلكية فسدس الدرجة فهنا يكون ثلثي دقيقة وإذا جعلنا ثلثي الدقيقة ثواني كانا أربعين ثانية وهذه الثواني هي الثواني الستمائة بعينها إلا أن المنجمين لما

جعلوا الساعة ستين دقيقة تسهيلا للحساب والساعة عبارة عن خمسة عشر درجة فلكية اقتضى أن تكون الدرجة الفلكية وكل ثانية من ثواني دقيقة الساعة بخمسة عشر ثانية من ثواني دقيقة الدرجة الفلكية فالخلاف بين ثواني دقائق الدرجة الفلكية وثواني دقيقة الساعة اعتبار لفظي وأجاب عبدالرحمن الكردي الشهير بالفاضل بأن الثانية جزء من ستين جزءاً من دقيقة والدقيقة قد تطلق على جزء من ستين جزءاً من درجة وقد تطلق على جزء من ستين جزءاً من ساعة وقد تطلق على جزء من ستين جزءاً من يوم بليته، ومراد العلامة البيضاوي من الثانية الثانية الثالثة لا الثانية الأولى وهو ظاهر ولا الثانية الثانية كما ذهب إليه سعدى جلبي وتبعه ابن صدر الدين، وفيه أنه يفهم منه أن الفلكيين قد قسموا اليوم بليته إلى ستين دقيقة كما قسموها إلى الساعات والدرجات والدقائق قسمة يتميز بها أجزاء الزمان ولم يقل بذلك أحد منهم وإنما ذكر ذلك بعضهم تسهيلا لمعرفة الكسر الزائد على الأيام التامة من السنة لتعرف منه السنة الكبيسة في ثلاث سنين أو أربع سنين وهو بمعدل عما نحن فيه من قطع المسافة البعيدة بالزمان القليل ولو سلمنا ما زعمه كان ناقصاً من مدة حركة الفلك الأعظم من ابتداء طلوع قرص الشمس إلى انتهائه وهو ثلثا دقيقة هما أربعون ثانية وذلك جزء من تسعين جزءاً من ساعة مستوية كما حرره العلامة الشيرازي، وما ذكره من أن الثانية من دقيقة اليوم بليته عبارة عن أربعة وعشرين ثانية من ثواني دقيقة الساعة، وهي أقل من ثلثي دقيقة بستمائة عشر ثانية خطأ على خطأ تلك اذن قسمة ضيزى، نعم قد أصاب في الرد على الماضين وقد أخطأ الفاضل الأول في غير ذلك في هذا المقام كما لا يخفى على من وقف على كلامه وكان له أدنى اطلاع، على كتب القوم، ولتداول هذا المبحث بين الطلبة وعدم وجدانهم من يبيل غليلهم تعرضنا له بما نرجو أن يبيل به الغليل، هذا والعلماء درجات والله تعالى الموفق لفهم الدقائق فتأمل مرة وثانية وثالثة فلعل الله سبحانه أن يفتح عليك غير ذلك، وما ذكر من تساوي الأجسام مبنى على ما قيل على تركيبها من الجواهر الفردة وفيه خلاف النظام والفلاسفة، والبحث في ذلك طويل، ولا يستدل على الاستحالة بلزوم الخرق والالتئام، وقد برهنوا على استحالة ذلك لانا نقول: ان برهانهم على ذلك أوهن من بيت العنكبوت كما بين في محله، ولم تتعرض الآية لأنه ﷺ كان في الاسراء به محمولا على شيء لكن صحت الاخبار بانه عليه الصلاة والسلام أسرى به على البراق (إلى المسجد الأقصى) وهو بيت المقدس، ووصفه بالأقصى أي الأبعد بالنسبة إلى من بالحجاز، وقال غير واحد: إنه سمي به لأنه أبعد المساجد التي تزار من المسجد الحرام وبينهما نحو من أربعين ليلة، وقيل: لأنه ليس وراءه موضع عبادة فهو أبعد مواضعها، وقال ابن عطية: يحتمل أن يراد بالأقصى البعيد دون مفاضلة بينه وبين ما سواه وهو بعيد في نفسه للزائرين، وقيل المراد بعده عن الأقدار والخبائث، واختلاف في ركوب جبريل عليه السلام معه فقيل: ركب خلفه عليه الصلاة والسلام، والصحيح أنه لم يركب بل أخذ بركابه وميكائيل يقود البراق. واختلاف أيضا في استمراره عليه عليه الصلاة والسلام في عروجه إلى السماء فقيل: عرج عليه، والصحيح أنه نصب له معراج فخرج عليه، وجاء في وصفه وعظمه ما جاء، وهم الحافظ ابن كثير كما قال الحلبي القائلين ومنهم صاحب الهمزية إن عروجه صلى الله تعالى عليه وسلم على البراق. ومن الأكاذيب المشهورة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد الخروج صعد على صخرة بيت المقدس وركب البراق فمالت الصخرة وارتفعت لتلحقه فامسكتها الملائكة فني طرف منها أثر قدمه الشريف وفي الطرف الآخر أثر أصابع الملائكة عليهم السلام فهي واقفة في الهواء

قد انقطعت من كل جهة لا يمسكها إلا الذي يمسك السماء أن تقع على الأرض سبحانه وتعالى ، وذكر العلائق في تفسيره أنه كان للنبي عليه الصلاة والسلام ليلة الاسراء خمسة مراكب، الأول البراق إلى بيت المقدس، الثاني المعراج منه إلى السماء الدنيا، الثالث أجنحة الملائكة منها إلى السماء السابعة، الرابع جناح جبريل عليه السلام منها إلى سدرة المنتهى، الخامس الرفرف منها إلى قاب قوسين، وأهل الحكمة في الركوب اظهار الكرامة وإلا فالله سبحانه وتعالى قادر على أن يوصله إلى أى موضع أراد في أقل من طرفة عين، وقيل لم يكن إلا البراق من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والمعراج منه إلى حيث شاء الله تعالى وقد كان له عشر مراقب سبعة إلى السموات والثامن إلى السدرة والتاسع إلى المستوى الذي سمع فيه صريف الأقلام والعاشر إلى العرش والله تعالى أعلم . ومن العجائب ما سمعته عن الطائفة الكشفية والعهدية على الراوى أن للروح جسدين جسد من عالم الغيب لطيف لا دخل للعناصر فيه وجسد من عالم الشهادة كشيء مركب من العناصر والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين عرج به ألقى كل عنصر من عناصر الجسد العنصرى في كرتة فدا وصل إلى فلك القمر حتى ألقى جميع العناصر ولم يبق معه إلا الجسد اللطيف فرقى به حيث شاء الله تعالى، ثم لما رجع عليه الصلاة والسلام رجع إليه ما ألقاه واجتمع فيه ما تفرق منه ، ولعمري أنه حديث خرافة لا مستند له شرعا ولا عقلا .

وذكر مولانا عبدالرحمن الدشتي ثم الجامى أن المعراج إلى العرش بالروح والجسد وإلى ما وراء ذلك بالروح فقط وأنشد بالفارسية :

جور فرغ شد مشرف از وجودش	كرفت از دست رفرغ عرش زودش
بدست عرش تن جون خرقة بكذاشت	علم بر لا مكان بی خرقة افراشت
كلی برد ندا زین دهلیزه یست	بدان درگاه والا دست بردست
جهت رامهره از ششدر رهانید	مکان را مرکب از تن کی جهانید
مکانی یافت خالی از مکان نیز	که تن محرم نبودا نجا و جان نیز

ولم أقف على مستند له من الآثار وكأنه لاحظ أن العروج فوق العرش بالجسد يستدعى مكانا ، وقد تقرر عند الحكماء أن ما وراء العرش لا خلا ولا ملا وبه تنتهى الامكنة وتنقطع الجهات ، وقال بعضهم: أمر المعراج أجل من أن يكيف وماذا عسى يقال سوى أن المحب القادر الذى لا يعجزه شئ دعا حبيبه الذى خلقه من نوره إلى زيارته وأرسل اليه من أرسل من خواص ملائكته فكان جبريل هو الآخذ بركابه وميكائيل الآخذ بزمام دابته إلى أن وصل إلى ما وصل ثم تولى أمره سبحانه بما شاء حتى حصل فإى مسافة تطول على ذلك الحبيب الربانى وأى جسم يمتنع عن الخرق لذلك الجسد النورانى

جز بحزوى فثم عالم لطف من بقايا أجساده الأرواح

ومن تأمل فى العين وإحساسها بالقرب والبعيد ولو كان فاقدها وذكر له حالها لأنكر ذلك إنكارا ما عليه مزيد، وكذا فى غير ذلك من آثار قدرة الله تعالى الظاهرة فى الأنفس والآفاق والواقع على جلالة قدرها الاتفاق لم يسمعه إلا تسليم ما نطقت به الآيات وصحت به الروايات، ويشبه كلام هذا البعض ما قاله بعض شعراء الفرس إلا أن فيه ميلا إلى مذهب أهل الوحدة وهو قوله :

قصه بيرك معراج ازمن بيدل مبرس قطره دريا كشت ويغمر نميدانم چه شد
والظاهر أن المسافة التي قطعها عليه الصلاة والسلام في مسيره كانت باقية على امتدادها . ويؤيد ذلك ما ذكره
الثعالي في تفسيره في وصف البراق أنه إذا أتى واديا طالت يداه وقصرت رجلاه وإذا أتى عقبة طالت رجلاه
وقصرت يداه، وكانت المسافة في غاية الطول ، ففي حقائق الحقائق كانت المسافة من مكة إلى المقام الذي أوحى
الله تعالى فيه إلى نبيه عليه الصلاة والسلام ما أوحى قدر ثلثمائة ألف سنة ، وقيل : خمسين ألفا ، وقيل
غير ذلك ، وأنه ليس هناك طي مسافة على نحو ما يثبتته الصوفية وبعض الفقهاء الأولياء كرامة ، وجهل بعض
الحنفية مثبتيه لهم وكفرهم آخرون وليس له وجه ظاهر ، وربما يلزم مثبتيه القول بتداخل الجواهر والفلاسفة
والمتسككون سوى النظام يحيلونه ويبرهنون على استحالة ، وادعى بعضهم الضرورة في ذلك وقالوا : المنع
مكبرة ، وقد أثبت الصوفية الأولياء نشر الزمان ولهم في ذلك حكايات عجيبة والله تعالى أعلم بصحتها ، ولم أر
من تعرض لذلك من المتشرعين وهو أمر وراء عقولنا المشوبة بالآوهام ، ومثله في ذلك قول من قال : الأزل
والأبد نقطة واحدة الفرق بينهما بالاعتبار ، وليس لفهم ذلك عندى إلا المتجردون من جلايب أبدانهم وقليل
ماهم ، وسيأتى إن شاء الله تعالى في باب الإشارة حكاية إنكار طي المسافة أيضا وذكر ما فيه والله تعالى الموفق
وإنما أسرى به ﷺ ليلا لمزيد الاحتفال به عليه الصلاة والسلام فان الليل وقت الحلوة والاختصاص
ومجالسة الملوك ولا يكاد يدعو الملك لحضرته ليلا إلا من هو خاص عنده وقد أكرم الله تعالى فيه قوما من
أنبيائه عليهم السلام بأنواع الكرامات وهو كالأصل للنهار ، وأيضا الاهتداء فيه للمقصد أبلغ من الاهتداء في
النهار ، وأيضا قالوا : إن المسافر يقطع في الليل ما لا يقطع في النهار ومن هنا جاء عليكم بالدجلة فان الأرض تطوى
بالليل ما لا تطوى بالنهار ، وأيضا أسرى به ليلا ليكون ما يعرج إليه من عالم النور المحض أبعد عن الشبه بما
يعرج منه من عالم الظلمة وذلك أبلغ في الإعجاب .

وقال ابن الجوزي في ذلك : إن النبي ﷺ سراج والسراج لا يوقد الا ليلا وبدر وكذا مسير البدر في الظلم
إلى غير ذلك من الحكم التي لا يعلمها الا الله تعالى ، ثم إن الآية ليست نصا في دخوله عليه الصلاة والسلام
المسجد الأقصى إلا أن الأخبار الصحيحة نص في ذلك ، وقوله سبحانه : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ صفة مدح
وفيها إزالة اشتراك عارض ، وبركته بما خص به من كونه متعبدا لأنبياء عليهم السلام وقبله لهم وكثرة الأنهار
والأشجار حوله ، وفي الحديث أنه تعالى بارك فيما بين العريش إلى الفرات وخص فلسطين بالتقديس ، وقيل :
بركته أن جعل سبحانه مياه الأرض كلها تنفجر من تحت صخرته والله تعالى أعلم بصحة ذلك ، وهو أحد المساجد
الثلاث التي تشد إليها الرحال ، والأربع التي يمنع من دخولها الدجال فقد أخرج أحمد في المسند أن الدجال
يطوف الأرض الأربعة مساجد : مسجد المدينة . ومسجد مكة . والأقصى . والطور . والصلاة فيه مضاعفة فقد
أخرج أحمد أيضا . وأبو داود . وابن ماجه عن ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قالت :
يا نبي الله أفنتنا في بيت المقدس قال : أرض المحشر والمنشر أتوه وصلوا فيه فان صلاة فيه بألف صلاة .
وفي رواية لأحمد عن بعض نسائه عليه الصلاة والسلام أنها قالت : يا رسول الله فان لم تستطع إحدا أنا
أن تأتيه قال : إذا لم تستطع احدا كن أن تأتيه فلتبعث إليه زيتا يسرج فيه فان من بعث إليه بزيت يسرج فيه

كان كمن صلى فيه ، وروى بعضه أبو داود ، وهو ثاني مسجد وضع في الأرض لخبر أبي ذر قلت : يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولا ؟ قال : المسجد الحرام قلت : ثم أي ؟ قال : المسجد الأقصى قلت : لم بينهما قال : أربعون سنة ثم أينما أدركتك الصلاة فصل فان الفضل فيه ، وقد أسسه يعقوب عليه السلام بعد بناء إبراهيم عليه السلام الكعبة بما ذكر في الحديث وجدده سليمان أو أتم تجديد أبيه عليهما السلام بعد ذلك بكثير ، والكلام فيما يتعلق بذلك مفصل في محله ﴿ انريه من آياتنا ﴾ أي ليرفعه الى السماء حتى يرى ما يرى من العجائب العظيمة ، فقد صبح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم عرج به من صخرة بيت المقدس كما تقدم واجتمع في كل سماء مع نبي من الأنبياء عليهم السلام كما في صحيح البخاري . وغيره ، واطلع عليه الصلاة والسلام على أحوال الجنة والنار ورأى من الملائكة ما لا يعلم عدتهم الا الله تعالى .

ونقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصلاة والسلام رأى ليلة المعراج في ملكة الله تعالى خلقا كهيئة الرجال على خيل بلق شاكين السلاح طول الواحد منهم ألف عام والفرس كذلك يتبع بعضهم بعضا لا يرى أولهم ولا آخرهم فقال يا جبريل من هؤلاء ؟ فقال : ألم تسمع قوله تعالى (وما يعلم جنود ربك الا هو) فانا أهبط وأصعد أراهم هكذا يمرون لا أدري من أين يجيئون ولا إلى أين يذهبون ، وقد صلى عليه السلام بالأنبياء عليهم السلام في بيت المقدس ، قال في العقائق : وكانت صلاته عليه الصلاة والسلام بهم ركعتين قرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ، وقال بعضهم : كانت دعاء ، وذكر أن الأنبياء كانوا سبعة صفوف ثلاثة منهم مرسلون وأن الملائكة عليهم السلام صلت معهم وهذا من خصائصه عليه الصلاة والسلام كما قال القاضي زكريا في شرح الروض ، والحاكمة في ذلك أن يظهر أنه امام الكل عليه الصلاة والسلام ، وهل صلى بارواحهم خاصة أو بها مع الاجساد فيه خلاف ، وكذا اختلف في أنه عليه السلام صلى بهم قبل العروج أو بعده فصحيح الحافظ ابن كثير أنه بعده وصح القاضي عياض وغيره أنه قبله ، وجاء في رواية أنه عليه الصلاة والسلام صلى في كل سماء ركعتين يؤم املاكها ، وكان الاسراء والعروج في بعض ليلة واحدة ، وكان رجوعه صلى الله تعالى عليه وسلم على ما كان ذهابه عليه ولم يعين مقدار ذلك البعض ، وكيفما كان فوقع ما وقع فيه من أعجب الآيات وأغرب الكائنات ، وفي بعض الآثار أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما رجع وجد فراشه لم يبرد من أثر النوم ، وقيل : إن غصن شجرة أصابه بعمامة في ذهابه فلما رجع وجدته بعد يتحرك ، وزعم بعضهم أن ليلة الاسراء غير ليلة المعراج وظاهر الآية علي ما سمعت يقتضي أنهما في ليلة واحدة ، وإنما أسرى به صلى الله تعالى عليه وسلم أولا إلى بيت المقدس وعرج به ثانيا منه ليكون وصوله إلى الاماكن الشريفة على التدرج فان شرف بيت المقدس دون شرف الحضرة التي عرج اليها على ما قيل ، وقيل : توطينا له عليه الصلاة والسلام لما في المعراج من الغرابة العظيمة التي ليست في الاسراء وإن كان غريبا أيضا ، وقيل : لتشرف به أرض المحشر ذهابا وإيابا ، وقيل : لأن باب السماء الذي يقال مصعد الملائكة عليهم السلام على مقابلة صخرة بيت المقدس فقد نقل عن كعب الاحبار أنه قال : إن الله تعالى بابا مفتوحا من سماء الدنيا إلى بيت المقدس ينزل منه كل يوم سبعون ألف ملك يستغفرون لمن أتى بيت المقدس وصلى فيه فأسرى به صلى الله تعالى عليه وسلم إلى هناك أولا ثم عرج به ليكون صعوده على الاستواء ، وقيل : أن اسطوانات المسجد قالت ربنا حصل لنا من كل نبي حظ وقد اشتقنا إلى

محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فازقنا لقائه فبدىء بالاسراء به إلى المسجد تعجيلا للاجابة، وقيل : غير ذلك وعبر بمن الدالة على التبويض لان اراءة جميع آيات الله تعالى لعدم تناهيها عما لا تكاد تقع ولو قيل آياتنا لتبادر الكل، وربما يستعان بالمقام على ارادته واستشكل بأنه كيف يرى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بعض الآيات ويرى ابراهيم عليه السلام ملكوت السموات والارض كما نطق به قوله تعالى (وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض) وفرق بين الحبيب والخليل، وأجيب بأن بعض الآيات المضافة اليه تعالى أشرف وأعظم من ملكوت السموات والارض كما قال تعالى (لقد رأى من آيات ربه الكبرى)، وقال الخفاجي: السؤال غير وارد لان مارآه ابراهيم عليه السلام ما فيها من الدلائل والحجج وليس ذلك مقاوما للمعراج فتأمل هـ

وقال ابن عطية: يحتمل أن يكون معنى الآية انرى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم للناس آية من آياتنا أى ليكون عليه الصلاة والسلام آية فى أنه يصنع الله تعالى ببشر هذا الصنع، ويندفع بهذا السؤال المذكور إلا أنه احتمال فى غاية البعد، ثم لا يخفى أنه ليس فى الآية اشارة إلى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم رأى ربه ليلة الاسراء إذ لا يصدق عليه تعالى أنه من آياته بل لا يصدق سبحانه أنه آية، نعم مشيتو الرؤية يحتجون بغير ذلك، وسيأتى إن شاء الله تعالى، وكذا ليست الآية نصافى المعراج بل هى نص فى الاسراء دونه إذ يجوز حمل بعض الآيات على ما حصل له صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاسراء فقط بل قال بعضهم: ليس فى الآيات مطلقا ما هو نص فى ذلك، من هنا قالوا: الاسراء إلى بيت المقدس قطعى ثبت بالكتاب فمن أنكره فهو كافر والمعراج ليس كذلك فمن أنكره فليس بكافر بل مبتدع، وكأنه سبحانه إنما لم يصرح به كما صرح بالاسراء رحمة بالقاصرين على ما قيل، وفى التفسير الخازنى أن فائدة ذكر المسجد الأقصى فقط دون السماء أنه لو ذكر صعوده عليه الصلاة والسلام لاشتد إنكارهم لذلك فلما أخبر أنه أسرى به إلى بيت المقدس وبأن لهم صدقه فيما أخبر به من العلامات التى فيه وصدقوه عليها أخبر بعد ذلك بمعراجه إلى السماء فكان الاسراء كالتوطئة للمعراج اهـ وهذا ظاهر فى الخبر الوارد فى هذا الباب لا فى الآية لأنه لم يخبر فيها بالمعراج كما أخبر فيها بالاسراء دلالة، وقيل: إن الاشارة بعد ذلك التصريح كافية فتدبر، وصرف الكلام من الغيبة التى فى قوله سبحانه (سبحان الذى أسرى بعبده) إلى صيغة المتكلم المعظم فى (باركنا، ونريه آياتنا) لتعظيم البركات والآيات لأنها كما تدل على تعظيم مدلول الضمير تدل على عظم ما أضيف اليه وصدر عنه كما قيل إنما يفعل العظيم العظيم، وقد ذكروا لهذا التلوين نكتة خاصة وهى أن قوله تعالى (الذى أسرى بعبده ليلا) يدل على مسيره عليه الصلاة والسلام من عالم الشهادة إلى عالم الغيب فهو بالغيبة أنسب وقوله تعالى (باركنا حوله) دل على انزال البركات فيناسب تعظيم المنزل والتعبير بضمير العظمة متكفل بذلك، وقوله سبحانه (انريه) على معنى بعد الاتصال وعز الحضور فيناسب التكلم معه، وأما الغيبة فلكونه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ ذاك ليس من عالم الشهادة ولذا قيل ان فيه اعادة إلى مقام السر والغيوبة من هذا العالم والغيبة بذلك اليق وقوله تعالى (من آياتنا) عود إلى التعظيم كما سبقت الاشارة اليه، وأما الغيبة فى قوله عز وجل:

((أَنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) على تقدير كون الضمير له تعالى كما هو الاظهر وعليه الاكثر فليطابق قوله تعالى (بعبده) ويرشح ذلك الاختصاص بما يوقع هذا الالتفات أحسن مواقعه وينطبق عليه التعليل أتم انطباق إذ المعنى قربته وخصه بهذه الكرامة لأنه سبحانه مطلع على أحواله عالم باستحقاقه لهذا المقام، قال الطيبي: أنه هو السميع

لأقوال ذلك العبد البصير بأفعاله بكونها مهذبة خالصة عن شوائب الهوى مقرونة بالصدق والصفاء مستأهلة للقرب والزاني ، وأما على تقدير كون الضمير للنبي ﷺ كما نقله أبو البقاء عن بعضهم وقال: أي السميع السكّامنا البصير لذاتنا ، وقال الجاهلي: إنه لا يبعد، والمعنى عليه إن عبدی الذي شرفته بهذا التشريف هو المستأهل له فإنه السميع لاوامري ونواهي العامل بهما البصير الذي ينظر بنظرة العبرة في مخلوقاتي فيعتبر أو البصير بالآيات التي أريناه إياها كقوله تعالى (ما زاغ البصر وما طغى) فقل لمطابقة الضمائر العائدة عليه وكذا لما عبر به عنه من قوله سبحانه (عبده) ، وقيل: للإشارة إلى اختصاصه ﷺ بالمنح والزلني وغيوبة شهوده في عين من يسمع وبني يبصر، ولا يتمتع إطلاق السميع والبصير على غيره تعالى كما توهم لامطابقا ولا هنا، قال الطائي: ولعل السرفي محيى الضمير محتملا الأمرين الإشارة إلى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما رأى رب العزة وسمع كلامه به سبحانه كما في الحديث المشار إليه آنفا فافهم تسمع وتبصر، وتوسط ضمير الفصل إما لأن سماعه تعالى بلا اذن وبصره بلا عين على نحو لا يشاركه فيه تعالى أحد وإما للاشعار باختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بتلك الكرامة . وزعم ابن عطية أن قوله تعالى (إنه هو السميع البصير) وعيد للكفار على تكذيبهم النبي ﷺ في أمر الاسراء أي إنه هو السميع لما تقولون أيها المكذبون البصير بما تفعلون فيعاقبكم على ذلك .

وقرأ الحسن (ليريه) بياء الغيبة في الآية حينئذ أربع التفاتات ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ أي التوراة ﴿وَجَعَلْنَاهُ﴾ أي الكتاب وهو الظاهر أو موسى عليه السلام ﴿هُدًى﴾ عظيما ﴿لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ متعلق بهدى أو بجعل واللام تعليلية والواو استئنافية أو عاطفية على جملة (سبحان الذي أسرى) لا على (أسرى) كما نقله في البحر عن العكبري وحكي نظيره عن ابن عطية لبعده وتكلفه، وعقب آية الاسراء بهذه استطرادا تمهيدا لذكر القرآن، والجامع أن موسى عليه السلام أعطى التوراة بمسيره إلى الطور وهو بمنزلة معراج له لأنه منحه ثم التكميم وشرف باسم التكليم وطلب الرؤية مدجا فيه تفاوت ما بين الكتابين ومن أنزلا عليه وإن شئت فوازن بين (أسرى بعده. وآتينا موسى) وبين (هدى لبني إسرائيل. ويهدى للتي هي أقوم) ﴿الَّا تَتَّخِذُوا﴾ أي أي لا تتخذوا على أن تفسيرية ولا ناهية ، والتفسير كما قال أبو البقاء لما تضمنه الكتاب من الأمر والنهي ، وقيل لمخدوف أي آتينا موسى كتابة شئ هو لا تتخذوا، والكتاب وإن كان المراد به التوراة فهو مصدر في الأصل ، ولا يخفى أنه خلاف الظاهر وجوز في البحر أن تكون ان مصدرية والجار قبلها محذوف ولا نافية أي لئلا تتخذوا ، وقيل يجوز أن تكون ان وما بعدها في موضع البدل من (الكتاب) وجوز أبو البقاء أن تكون زائدة (لا تتخذوا) معمول لقول محذوف (ولا) فيه للنهي أي قلنا لا تتخذوا . وتعقبه أبو حيان بأن هذا الموضع ليس من مواضع زيادة أنه وكذا جوز أن تكون (لا) زائدة كما في قوله تعالى: (ما منعك أن لا تسجد) والتقدير كراهه أن تتخذوا ولا يخفى ما فيه . وقرأ ابن عباس . ومجاهد . وعيسى . وأبو رجاء . وأبو عمرو من السبعة أن لا تتخذوا بياء الغيبة ، وجعل غير واحد أن على ذلك مصدرية ولم يذكروا فيها احتمال كونها مفسرة ، وقال شيخ زاده: لا وجه لأن تكون ان مفسرة على القراءة بياء الغيبة لأن ما في حيز المفسرة مقول من حيث المعنى والذي يلقي إليه القول لا بد أن يكون مخاطبا كما لا وجه لكونها مصدرية على قراءة الخطاب لأن بني إسرائيل غيب فتأمل . والجار

عندهم على كونها مصدرية محذوف أى لأن لا يتخذوا ﴿مَنْ دُونِي وَكَيلًا ۚ﴾ أى ربا تكون اليه أموركم غيرى فالوكيل فعيل بمعنى مفعول وهو الموكل اليه أى المفوض اليه الأمور وهو الرب، قال ابن الجوزى: قيل للرب وكيل لكفايته وقيامه بشئون عباده لأعلى معنى ارتفاع منزلة الموكل وانحطاط أمر الوكيل و(من) سيف خطيب ودون بمعنى غير وقد صرح بمجيئها كذلك فى غير موضع وهى مفعول ثانٍ لتتخذوا و(وكيلا) الأول وجوز أن تكون من تبعيضية واستظهر الأول، والمراد النهى عن الاشرار به تعالى ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَاهُ مَعَ نُوحٍ﴾ نصب على الاختصاص أو على النداء، والمراد الحمل على التوحيد بذكر إنعامه تعالى عليهم فى تضمن أنجاء آبائهم من الغرق فى سفينة نوح عليه السلام حين ليس لهم وكيل يتوكلون عليه سواء تعالى، وخص مكى النداء بقراءة الخطاب قال: من قرأ (يتخذوا) بياء الغيبة يبعد معه النداء لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب فلا يجتمعان إلا على بعد ونعم ما قال، وقول بعضهم: ليس كما زعم إذ يجوز أن ينادى الانسان شخصا ويخبر عن أحد فيقول: يا زيد ينطلق بكر وفعلت كذا يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت ان كما زعم لا يدفع البعد الذى ادعاه مكى، وجوز أن يكون أحد مفعولى (تتخذوا) و(وكيلا) الآخر وهو لكونه فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه الواحد المذكور وغيره فلا يرد انه كيف يجوز أن يكون مفعولا ثانيا والمفعول الثانى خبر معنى وهو غير مطابق هنا (ومن دوني) حال منه و(من) يجوز أن تكون ابتدائية *

وجوز أيضا أن يكون بدلا من (وكيلا) لأن المبدل منه ليس فى حكم الطرح من كل الوجوه أى لا تتخذوا من دوني ذرية من حملنا والمراد منهم عن اتخاذ عزيز. وعيسى عليهما السلام ونحوهما أربابا. وفى التعبير بما ذكر إيماء إلى علة النهى من أوجه، أحدها تذكر النعمة فى إنجاء آبائهم كما ذكر، والثانى تذكر ضعفهم، وحالهم المحوج إلى الحمل، والثالث أنهم أضعف منهم لأنهم متولدون منهم، وفى إيثار لفظ الذرية الواقعة على الاطفال والنساء فى العرف الغالب مناسبة تامة لما ذكر، وجوز أبو البقاء كونه بدلا من (موسى) وهو بعيد جدا. وقرأت فرقة (ذرية) بالرفع على أنه خبر مبتدا محذوف أى هو ذرية ولا بعد فيه كما توهم أو على البدل من ضمير (يتخذوا) قال أبو البقاء: على القراءة بياء الغيبة، وقال ابن عطية: ولا يجوز هذا على القراءة بقاء الخطاب لأن ضمير المخاطب لا يبدل منه الاسم الظاهر، وتعقبه أبو حيان فى البحر بأن المسئلة تحتاج إلى تفصيل وذلك أنه ان كان فى بدل بعض من كل وبدل اشتغال جاز بلا خلاف وإن كان فى بدل شئ من شئ وهما لعين واحدة إن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف أيضا نحو مررت بكم صغيركم وكبيركم وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الأخفش. والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك فى لسان العرب، وقد استدل على صحته فى شرح التسهيل، وقرأ زيد بن ثابت. وأبان بن عثمان. وزيد بن على. ومجاهد فى رواية بكسر ذال (ذرية) وفى رواية أخرى عن مجاهد أنه قرأ بفتحها، وعن زيد بن ثابت أيضا أنه قرأ (ذرية) بفتح الذال وتخفيف الراء وتشديد الياء على وزن فعيلة كمطية ﴿إِنَّهُ﴾ أى نوحا عليه السلام ﴿كَانَ عَبْدًا شُكُورًا﴾ كثير الشكر فى مجامع حالاته *

وأخرج ابن جرير: وابن المنذر. والبيهقى فى الشعب. والحاكم وصححه عن سلمان الفارسي قال: كان نوح عليه السلام إذا لبس ثوبا أو طعم طعاما حمد الله تعالى فسمى عبدا شكورا، وأخرج عبد الله بن أحمد فى

زوائد الزهد عن ابراهيم قال: شكره عليه السلام أن يسمى إذا أكل ويحمد الله تعالى إذا فرغ •

وأخرج ابن مردويه عن معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال: «إنما سمي الله تعالى نوحا عبداً شكوراً لأنه كان إذا أمسى وأصبح قال: (سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تطهرون) وأخرج البيهقي . وغيره عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «إن نوحا لم يقم عن خلاء قط إلا قال: الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في منفغته وأذهب عني أذاه» وهذا من جملة شكره عليه السلام وفي هذه الجملة إيماء بأن انجاء من معه عليه السلام كان ببركة شكره وحث للذرية على الاقتداء به وزجر لهم عن الشرك الذي هو أعظم مراتب الكفر ، وهذا وجه ملائمتها لما تقدم ، وقال الزمخشري: يجوز أن يقال ذلك عند ذكره على سبيل الاستطراد وحينئذ فلا يطلب ملائمته مع ما سبق له الكلام إلا من حيث أنه كان من شأن من ذكر أعنى نوحا عليه السلام ، وقيل ضمير (إنه) عائد على موسى عليه السلام والجملة مسوقة على وجه التعليل أما لايتاء الكتاب أو لجملة عليه السلام هدى بناء على أن (ضمير) جعلناه له أولئهي عن الاتخاذ وفيه بعد فتدبر •

﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ أخرج بن جرير . وغيره عن ابن عباس أي أعلمناهم ، وزاد الراغب وأوحينا إليهم وحيا جزما ، وصرح غير واحد بتضمن القضاء معنى الإيحاء ولهذا عدى بالي ، والوحي إليهم إعلامهم ولو بالواسطة ، وقيل إلى بمعنى على وروى ذلك أيضا عن ابن عباس: قال أي قضينا عليهم ﴿(فِي الْكِتَابِ)﴾ أي التوراة أو الجنس بدليل قراءة أبي العالية . وابن جبير (الكتب) بصيغة الجمع والظاهر الأول على الأول أو اللوح المحفوظ على الأخير ، وأخرج ابن المنذر . والحاكم عن طاوس قال : كنت عند ابن عباس ومعنا رجل من القدرية فقلت : إن أناسا يقولون لا قدر قال : أوفى القوم أحد منهم ؟ قلت : لو كان ما كنت تصنع به ؟ قال : لو كان فيهم أحد منهم لأخذت برأسه ثم قرأت عليه (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب) ﴿(لَتُفْسَدَنَّ فِي الْأَرْضِ)﴾ جواب قسم محذوف ، وحذف متعلق القضاء أيضا للعلم به ، والتقدير وقضينا إلى بني إسرائيل بفسادهم وعلوم والله لتفسدن الخ ويكون هذا تأكيذا لتعلق القضاء ، ويجوز جعله جواب (قضينا) بإجراء القضاء مجرى القسم فيتلقى بما يتلقى به نحو قضاء الله تعالى لأفعلن كذا . والمراد بالأرض الجنس أو أرض الشام وبيت المقدس . وقرأ ابن عباس . ونصر بن علي . وجابر بن زيد (لتفسدن) بضم التاء وفتح السين مبنيا للفعول أي يفسدكم غيركم فليل من الضلال ، وقيل من الغلبة . وقرأ عيسى (لتفسدن) بفتح التاء وضم السين على معنى لتفسدن بأنفسكم بارتكاب المعاصي ﴿(مَرَّتَيْنِ)﴾ منصوب على أنه مصدر (لتفسدن) من غير لفظه ، والمراد أفسادتين أولاهما على ما نقل السدي عن أشياخه قتل زكريا عليه السلام وروى ذلك عن ابن عباس . وابن مسعود وذلك أنه لما مات صديقة ملكهم تنافسوا على الملك وقتل بعضهم بعضا ولم يسمعوا من زكريا فقال الله تعالى له : قم في قومك أوح على لسانك فلما فرغ مما أوحى عليه عدوا عليه ليقتلوه فهرب فانفلقت له شجرة فدخل فيها وأدركه الشيطان فأخذ هدبة من ثوبه فأراهم إياها فوضعوا المنشار في وسط الشجرة حتى قطعوه في وسطها . وقيل سبب قتله أنهم اتهموه بمريم عليها السلام قيل قالوا : حين حملت ضيع بنت سيدنا حتى زنت فقطعوه بالمنشار في الشجرة ، وقال ابن اسحق : هي قتل شعيا عليه السلام وقد بعث بعد موسى عليه السلام فلما بلغهم

الوحي أرادوا قتله فهرب فقتل وهو صاحب الشجرة وذكريا عليه السلام مات موتا ولم يقتل. وفي الكشف
أولاهما قتل زكريا وحبس أرميا والآخرة قتل يحيى وقصد قتل عيسى عليهما السلام، وهذا فيمن جعل هلاك
زكريا قبل يحيى عليهما السلام وهو رواية ابن عساكر في تاريخه عن علي كرم الله تعالى وجهه، ثم ضم ذلك
مع حبس أرميا في قرن غير شديد لأن أرميا كان في زمن بختنصر وبينه وبين زكريا أكثر من مائتي سنة *
واختار بعضهم وقيل: إنه الحق أن الأولى تغيير التوراة وعدم العمل بها وحبس أرميا وجرحه إذ وعظهم
وبشرهم بنبينا ﷺ وهو أول من بشر به عليه الصلاة والسلام بعد بشارة التوراة، والآخرة قتل زكريا
ويحيى عليهما السلام، ومن قال: إن زكريا مات في فراشه اقتصر على يحيى عليه السلام، واختلف في سبب قتله
فعن ابن عباس وغيره أن سبب ذلك أن ملكا أراد أن يتزوج من لا يجوز له تزوجها فنهاه يحيى عليه السلام
وكان الملك قد عود تلك المرأة أن يقضى لها كل عيد ما تريد منه فعلتها أمها أن تسأله دم يحيى في بعض الأعياد
فسأله فأبى فألحت عليه فدعا بطست فذبحه فيه فبدرت قطرة على الأرض فلم تزل تغلى حتى قتل عليها سبعون ألفا *
وقال الربيع بن أنس: إن يحيى عليه السلام كان حسنا جميلا جداً فراودته امرأة الملك عن نفسه فأبى فقالت
لابنتها: سلى أباك رأس يحيى فسأله فاعطاها إياه، وقال الجبائي: إن الله تعالى ذكر فسادهم في الأرض مرتين
ولم يبين ذلك فلا يقطع بشيء مما ذكر ﴿وَلَتَعْلَنَ عَلُوا كَبِيرًا﴾ لتستكبرن عن طاعة الله تعالى أو لتغابن الناس
بالظلم والعدوان وتفرطن في ذلك افراطا مجاوزا للحد، وأصل معنى العلو الارتفاع وهو ضد السفلى وتجوز
به عن التكبر والاستيلاء على وجه الظلم. وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (عليا كبيرا) بكسر العين واللام
والياء المشددة، قال في البحر: والتصحيح في فعول المصدر أكثر بخلاف الجمع فإن الاعلال فيه هو المقيس وشذ
التصحيح نحو هو ومهو خلافا للفراء إذ جعل ذلك قياسا ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا﴾ أي أولى مرتي الفساد *
والوعد بمعنى الموعد مراد به العقاب كما في البحر وفي الكلام تقدير أي فإذا حان وقت حلول العقاب الموعد،
وقيل الوعد بمعنى الوعيد وفيه تقدير أيضاً، وقيل بمعنى الوعد الذي يراد به الوقت أي فإذا حان موعد عقاب
أولاهما ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾ أرسلنا ما أخذتكم بملك الفعلة ﴿عَبَادًا لَّنَا﴾ وقال الزمخشري: خلينا بينهم وبين ما فعلوا
ولم نمنعهم وفيه دسيسة اعتزال، وقال ابن عطية: يحتمل أن يكون الله تعالى أرسل إلى ملك أو لملك العباد رسولا
يأمره بغزو بني إسرائيل فتكون البعثة بأمر منه تعالى. وقرأ الحسن: وزيد بن علي رضي الله تعالى عنهم (عبيدا)
﴿أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ ذوى قوة وبطش في الحروب، وقال الراغب: البؤس والبأس والبأساء الشدة والمكروه
إلا أن البؤس في الفقر والحرب أكثر والبأس والبأساء في النكاية، ومن هنا قيل: إن وصف البأس بالشديد
مبالغة كأنه قيل: ذوى شدة شديدة كظل ظليل ولا بأس فيه، وقيل إنه تجريد وهو صحيح أيضاً. واختلف في
تعيين هؤلاء العباد فعن ابن عباس وقتادة هم جالوت الجزرى وجنوده، وقال ابن جبير: وابن إسحاق هم سنجاريب
ملك بابل وجنوده، وقيل هم العمالقة، وفي الاعلام للسهميلي هم بختنصر عامل لهراسف أحد ملوك الفرس الكيانية
على بابل والروم وجنوده بعثوا عليهم حين كذبوا أرميا وجرحوه وحبسوه قيل وهو الحق.

﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ أي ترددوا وسطها طالبكم ، قال الراغب : جاسوا الديار توسطوها وترددوا بينها ويقاربه جاسوا وداسوا ، وقرأ (جاسوا) بالحاء أبو السمال ، وطاحه ، وقرى أيضا (تجوسوا) بالجيم على وزن تكسروا . وقال أبو زيد : الجوس والحوس طلب الشيء باستقصاء ، و (خلال) اسم مفرد ولذا قرأ الحسن (خلال) ويجوز أن يكون خلال جمع خل كجبال جمع جبل ، ويشير كلام أبي السعود إلى اختياره وكلام البيضاوي إلى اختيار الأول . ﴿وَكَانَ﴾ أي وعدا ولاهما ﴿وَعَدَا مَفْعُولًا ه﴾ محتم الفعل فضمير (كان) للوعد السابق ، وقيل : للجوس المفهوم من (جاسوا) والجمهور على أن في هذه البعثة خرب هؤلاء العباد بيت المقدس ووقع القتل الذريع والجللاء والاسر في بني اسرائيل وحرقت التوراة ، وعن ابن عباس . ومجاهد أنه لم يكن ذلك وإنما جاس الغازون خلال الديار وانصرفوا بدون قتال ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ﴾ أي الدولة والغلبة ، وأصل معنى الدر العطف والرجوع ، وإطلاق الكرّة على ما ذكر مجاز شائع كما يقال تراجع الامر ، ولأم لكم للتعدي ، وقيل : للتعليل ، وقوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أي الذين فعلوا بكم ما فعلوا متعلق بالكرّة لما فيها من معنى الغلبة أو حال منها ، وجوز تعلقه برددنا ، وهذا على ما في البحر اخبار منه تعالى في التوراة لبني اسرائيل إلا أنه جعل (رددنا) موضع نرد لتحقيق الوقوع ، وكان بين البعث والرد على ما قيل مائة سنة وذلك بعد أن تابوا ورجعوا عما كانوا عليه . واختلاف في سبب ذلك فروى أن اردشير بهمن بن اسفنديار بن كشتاسف بن لهراسف لما ورث الملك من جده كشتاسف القى الله تعالى في قلبه الشفقة على بني اسرائيل فرد اسراهم الذين أتى بهم بختنصر إلى بابل وسيرهم إلى أرض الشام وملك عليهم دانيال فاستولوا على من كان فيها من أتباع بختنصر ، وجعل بعضهم من آثار هذه الكرّة قتل بختنصر ولم يثبت . وفي البحر ان ملكا غزا أهل بابل وكان بختنصر قد قتل من بني اسرائيل أربعين الفا ممن يقرأ التوراة وأبقى عنده بقية في بابل فلما غزاهم ذلك الملك وغلب عليهم تزوج امرأة من بني اسرائيل فطلبت منه أن يرد بني اسرائيل إلى ديارهم ففعل وبعد مدة قامت فيهم الانبياء ورجعوا إلى أحسن ما كانوا ، وقيل : رد الكرّة بأن سلط الله تعالى داود عليه السلام فقتل جالوت . وتعقب بأنه يرده قوله تعالى (وليدخلوا المسجد) الخ فان المراد به بيت المقدس وداود عليه السلام ابتداء بنيانه بعد قتل جالوت وإيتائه النبوة ولم يتمه وأتمه سليمان عليه السلام فلم يكن قبل داود عليه السلام مسجد حتى يدخلوه أول مرة ، ودفع بأن حقيقة المسجد الأرض لا البناء أو يحمل قوله تعالى (دخلوه) على الاستخدام وهو كما ترى ، والحق أن المسجد كان موجودا قبل داود عليه السلام كما قدمنا . ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ كَثِيرَةٍ بَعْدَ مَا نَهَبْتُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ (وبنّين) بعد ما سببت أولادكم ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ مما كنتم من قبل أو من أعدائكم ، والنفير على ما قال أبو مسلم كالنفر من ينفر مع الرجل من عشيرته وأهل بيته ، وقال الزجاج : يجوز أن يكون جمع نفر ككلب وكليب وعبد وعبيد وهم المجتمعون للذهاب إلى العدو ، وقيل : هو مصدر أي أكثر خروجا إلى الغزو كما في قول الشاعر :

فأكرم بقحطان من والد وحير أكرم بقوم نفيرا

ويروى بالخميريين أكرم نفيرا ، وصحح السهيلي أنه اسم جمع لغلبته في المفردات وعدم اطراد مفردة .

﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ﴾ أعمالكم سواء كانت لازمة لانفسكم أو متعدية للغير أي عملتموها على الوجه المستحسن اللائق

أو فعلتم الاحسان ﴿ أَحْسَنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ ﴾ أى لنفعها بما يترتب على ذلك من الثواب ﴿ وَأَنْ أَسَآئْتُمْ ﴾ أعمالكم لازمة كانت أو متعدية بأن عملتموها على غير الوجه اللائق أو فعلتم الاساءة ﴿ فَلَهَا ﴾ أى فالاساءة عليها ما يترتب على ذلك من العقاب فاللام بمعنى على كما فى قوله * فخر صريعا لليدين وللهم * وعبر بها لمشاكلة ما قبلها * وقال الطبرى: هى بمعنى إلى على معنى فاساءتم اراجعة اليها، وقيل: إنها للاستحقاق كما فى قوله تعالى (لهم عذاب أليم) * وفى الكشف أنها للاختصاص . وتعقب بأنه مخالف لما فى الآثار من تعدى ضرر الاساءة إلى غير المذنب اللهم إلا أن يقال : إن ضرر هؤلاء القوم من بنى اسرائيل لم يتعدى ، وفيه أنه تكاف لا يحتاج اليه لأن الثواب والعقاب الاخرين لا يتعديان وهما المراد هنا ، وقيل : اللام للنفع كالاولى لكن على سبيل التعميم ، وتعميم الاحسان ومقابله بحيث يشملان المتعدى واللازم هو الذى استظهره بعض المحققين وفسر الاحسان بفعل ما يستحسن له ولغيره والاساءة بضد ذلك وقال : إنه أنسب وأتم ولذا قيل إن تكرير الاحسان فى النظم الكريم دون الاساءة اشارة إلى أن جانب الاحسان أغلب وأنه إذا فعل ينبغى تكراره بخلاف ضده ، وجاء عن على كرم الله تعالى وجهه أنه قال : ما أحسنت إلى أحد ولا أسأت اليه وتلا الآية ، ووجه مناسبتها لما قبلها على ما قال القطب أنه لما عصوا سلط الله تعالى عليهم من قصدهم بالنهب والاسر ثم لما تابوا وأطاعوا حسنت حالهم فظهر أن احسان الاعمال واساءتها مختص بهم ، والآية تضمنت ذلك وفيها من الترغيب بالاحسان والترهيب من الاساءة ما لا يخفى فتأمل * ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ ﴾ المرة ﴿ الْآخِرَةِ ﴾ من مرتى افسادكم ﴿ لَيْسُوا ﴾ متعلق بفعل حذف لدلالة ما سبق عليه وهو جواب إذا أى بعثناهم ليسوا ﴿ وَجُوهَكُمْ ﴾ أى ليجعل العباد المبعوثون آثار المساءة والكآبة بادية فى وجوهكم فان الاعراض النفسانية تظهر فيها فيظهر بالفرح النضارة والاشراق وبالحزن والخوف السكوح والسواد فالوجوه على حقيقتها ، قيل ويحتمل أن يعبر بالوجه عن الجملة فانهم ساءواهم بالقتل والنهب والسبي فحصلت الاساءة لذوات كلهم ويؤيده قوله تعالى (وإن أسأتم فلها) ويحتمل أن يراد بالوجوه ساداتهم وكبرائهم اهو هو كما ترى * واختير هذا على ليسوكم مع أنه أخصر وأظهر اشارة إلى أنه جمع عليه ألم النفس والبدن المدلول عليه بقوله تعالى (وليتبروا) النخ ، وقيل : (فاذا جاء) هنا مع كونه من تفصيل المجمع فى قوله سبحانه (لتفسدن فى الارض مرتين) فالظاهر فاذا جاء وإذا جاء للدلالة على أن مجئ وعد عقاب المرة الآخرة لم يترأخ عن كثرتهم واجتماعهم دلالة على شدة شكيمتهم فى كفران النعم وانهم كلما ازدادوا عدة وعدة زادوا عدوانا وعزة إلى أن تكاملت أسباب الثروة والكثرة فاجأهم الله عز وجل على الغرة نعوذ بالله سبحانه من مباغته عذابه * وقرأ أبو بكر. وابن عامر. وحزمة (ليسو) على التوحيد والضمير لله تعالى أولو وعدا وللبعث المدلول عليه بالجزاء المحذوف ، والاسناد مجازى على الاخيرين وحقيقى على الاول ، ويؤيده قراءة على كرم الله تعالى وجهه . وزيد ابن على . والكسائى (لنسو) بنون العظمة فان الضمير لله تعالى لا يحتمل غير ذلك ، وقرأ أبى (لنسو) بلام الامر ونون العظمة أوله ونون التوكيد الخفيفة آخره ودخلت لام الامر على فعل المتكلم كما فى قوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) وجواب إذا على هذه القراءة هو الجملة الانشائية على تقدير الفاء لأنها لا تقع جوابا بدونها ، وعن على كرم الله تعالى وجهه أيضا (لنسوون وليسوون) بالنون والياء أولو ونون التوكيد الشديدة آخره ، واللام فى ذلك

لام القسم والجملة جواب القسم سادة مسد جواب إذا؛ واللام في قوله تعالى ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾ لام كي والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله وهو متعلق ببعثنا المحذوف أيضا؛ وجوز أن يتعلق بمحذوف غيره فيكون العطف من عطف جملة على أخرى، وعلى القراءة بلام الامر أو لام القسم فيما تقدم يجوز أن تكون اللام لام الامر وأن تكون لام كي، والمراد بالمسجد بيت المقدس وهو مفعول يدخلوا، وفي الصحاح أن الصحيح في نحو دخلت البيت إنك تريد دخلت إلى البيت فحذف حرف الجر فانتصب البيت انتصاب المفعول به، وتحقيقه في محله ﴿كَأَنَّ دَخْلَهُ﴾ أي دخولا كأننا كدخولهم إياه ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فهو في موضع النعت لمصدر محذوف، وجوز أن يكون حالا أي كائنين كما دخلوه، و(أول) منصوب على الظرفية الزمانية، والمراد من التشبيه على ما في البحر أنهم يدخلونه بالسيف والقهر والغلبة والاذلال، وفيه أيضا أن هذا يبعد قول من ذهب إلى أن أولى المرتين لم يكن فيها قتال ولا قتل ولا نهب ﴿وَلِيَتَّبِعُوا﴾ أي يهلكوا، وقال قطرب: يهدموا وأنشد قول الشاعر:

وما الناس إلا عاملان فعامل يتبر ما يبنى وآخر رافع

وقال بعضهم: الهدم إهلاك أيضا، وأخرج ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير أن التعبير كلمة ببطية *

﴿مَاعَلَوْا﴾ أي الذي غلبوه واستولوا عليه فما اسم موصول والعائد محذوف وهو اما مفعول أو مجرور على ما قيل، وجوز أن تكون مامصدرية ظرفية أي ليتبروا مدة دوامهم غالبين قاهرين ﴿تَبِيرٌ آء﴾ فظيعا لا يوصفه واختلف في تعيين هؤلاء العباد المبعوثين بعد أن ذكروا قتل يحيى عليه السلام في الفساد الأخير فقال غير واحد: أنهم يختصر وحنوده، وتعقبه السهيلي بأنه لا يصح لأن قتل يحيى بعد رفع عيسى عليهما السلام وبختصر كان قبل عيسى عليه السلام بزمان طويل، وقيل الاسكندر وحنوده، وتعقبه أيضا بأن بين الاسكندر وعيسى عليه السلام نحو من ثلثمائة سنة (١) ثم قال لكنه إذا قيل: إن افسادهم في المرة الأخيرة بقتل شعيا جاز أن يكون المبعوث عليهم يختصر ومن معه لأنه كان حينئذ حيا، وروى عن عبدالله بن الزبير رضى الله تعالى عنهما أن الذي غزاهم ملك خردوش وتولى قتلهم على دم يحيى عليه السلام قائد له فسكن. وفي بعض الآثار أن صاحب الجيش دخل مذبح قرايينهم فوجد فيه دما يغلي فسالهم عنه فقالوا دم قربان لم يقبل منا فقال: ما صدقتموني فقتل عليه الوفا منهم فلم يهدأ الدم ثم قال: إن لم تصدقوني ما تركت منكم أحدا فقالوا: إنه دم يحيى عليه السلام فقال: بمثل هذا ينتقم ربكم منكم ثم قال: يا يحيى قد علم ربى وربك ما أصاب قومك من أجلك فاهدا بأذن الله تعالى قبل أن لا أبقى أحدا منهم فهدأ، واختار في الكشف - وقال هو الحق - إن المبعوث عليهم في المرة الثانية يردوس من ملوك الطوائف وكأنه هو خردوش الذي مر آنفا فقد ذكر أنه ملك بابل من ملوك الطوائف *

وقيل: اسمه جوزور وهؤلاء الملوك ظهروا بعد قتل الاسكندر دارا واستيلائه على ملك الفرس، وكان ذلك بصنع الاسكندر متبعا فيه رأى معلمه ارسطو، وعدتهم تزيد على سبعين ملكا، ومدة ملكهم على ما في بعض التواريخ خمسمائة واثنين عشرة سنة، وحصل اجتماع الفرس بعد هذه المدة على أردشير بن بابك طوعا وكرها وكان أحد ملوك الطوائف على اصطخر، وعلى هذا يكون الملك المبعوث لفساد بني إسرائيل بقتل يحيى عليه

(١) ذكر الديميري في حياة الحيوان أنه ثلثمائة وثلاث سنين وفي بعض التواريخ ثلاث عشرة سنة اه منه

السلام من أواخر ملوك الطوائف كما لا يخفى، ويكون بين هذا البعث والبعث الأول على القول بأن المبعوث يختصر وأتباعه مدة متطاولة، ففي بعض التواريخ أن قتل الاسكندر دارا بعد بختنصر بأربعمائة وخمس وثلاثين سنة وبعد مضي نحو من ثلثمائة سنة من غلبة الاسكندر ولد المسيح عليه السلام، ولا شك أن قتل يحيى عليه الصلاة والسلام بعد الولادة بزمان والبعث بعد القتل كذلك فيكون بين البعثين ما يزيد على سبعمائة وخمس وثلاثين سنة، والذي ذهب اليه اليهود أن المبعوث أولا يختصر وكان في زمن أرميا عليه السلام وقد أُنذرهم مجيئه صريحا بعد أن نهام عن الفساد وعبادة الأصنام كما نطق به كتابه فحبسوه في بئر وجرحوه وكان تخريبه لبيت المقدس في السنة التاسعة عشر من حكمه وبين ذلك وهبوط آدم ثلاثة آلاف وثلثمائة وثمانى وثلاثين سنة وبقي خرابا سبعين سنة، ثم أن أسبيناوس قيصر الروم وجه وزيره طوطوز الى خرابه فخر به سنة ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وعشرين فيكون بين البعثين عندهم أربعمائة وتسعون سنة، وتفصيل الكلام في ذلك في كتبهم والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. ونعم ما قيل إن معرفة الأقسام المبعوثين بأعيانهم وتاريخ البعث ونحوه مما لا يتعلق به كبير غرض اذ المقصود انه لما كثرت معاصيهم سخط الله تعالى عليهم من ينتقم منهم مرة بعد أخرى * وظاهر الآية يقتضى اتحاد المبعوثين أولا وثانيا، ومن لا يقول بذلك يجعل رجوع الضمائر للعباد على حدر رجوع الضمير للدرهم في قولك: عندي درهم ونصفه فافهم *

﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ بعد البعث الثانى ان تبتم وانزجرتم عن المعاصى ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ﴾ الافساد بعد الذى تقدم منكم ﴿عُدْنَا﴾ للعقوبة فعاقبناكم فى الدنيا بمثل ما عاقبناكم به فى المراتين الأولى، وهذا من المقضى لهم فى الكتاب أيضا وكذا الجملة الآتية، وقد عادوا بتكذيب النبي ﷺ وقصدتم قتله فعاد الله تعالى بتسليطه عليه الصلاة والسلام عليهم فقتل قريظة وأجلى بنى النضير وضرب الجزية على الباقين وقيل عادوا فعاد الله تعالى بأن سخط عليهم الاكسرة ففعلوا بهم ما فعلوا من ضرب الاتاة ونحو ذلك والأول مروى عن الحسن وقتادة، والتعبير بان الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يعودوا ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ قال ابن عباس: وغيره: أى سجننا وأنشد فى البحر قول لبيد:

ومقامة غلب الرقاب كأنهم (١) جن على باب الحصير قيام

فان كان اسما للمكان المعروف فهو جامد لا يلزم تأنيده وتذكيره، وإن كان بمعنى حاصر أى محيط بهم وفعل بمعنى فاعل يلزم مطابقتها فعدم المطابقة هنا إما لأنه على النسب كلابن وتامر أى ذات حصر وعلى ذلك خرج قوله تعالى (السما منقطر به) أى ذات انفطار أو الحمله على فعل بمعنى مفعول وقيل التذكير على تأويل جهنم بمذكر، وقيل لأن تأنيثها ليس بحقيقى نقل ذلك أبو البقاء وهو كما ترى *

وأخرج ابن المنذر وغيره عن الحسن أنه فسر ذلك بالفراش والمهاد، قال الراغب: كأنه جعل الحصير المرمول وأطلق عليه ذلك لحصر بعض طاقاته على بعض فحصر على هذا بمعنى محصور وفى الكلام التشبيه البليغ، وجاء الحصير بمعنى السلطان وأنشد الراغب فى ذلك البيت السابق ثم قال: وتسميته بذلك إما لكونه محصورا نحو محجب وأما لكونه حاصرا أى مانعا لمن أراد أن يمنع من الوصول اليه اه وحمل ما فى الآية

على ذلك مما لم أر من تعرض له والحمل عليه في غاية البعد فلا ينبغي أن يحمل عليه وإن تضمن معنى لطيفاً يدرك بالتأمل ، وكان الظاهر أن يقال لكم بدل للكافرين إلا أنه يدل عنه تسجيلاً على كفرهم بالعود وذمهم بذلك واشعاراً بعلّة الحكم ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ ﴾ الذي آتيناكم ، وهذا متعلق بصدر السورة كما مرت الإشارة إليه ، وفي الإشارة بهذا تعظيم لما جاء به النبي المجتبي ﷺ ﴿ يَهْدِي ﴾ أي الناس كافة لا فرقة مخصوصة منهم كدأب الكتاب الذي آتينا موسى عليه السلام ﴿ لَلَّتِي ﴾ أي للطريقة التي ﴿ هِيَ أَقْوَمُ ﴾ أي أقوم الطرق وأسدها أعني ملة الإسلام والتوحيد فللتي صفة لموصوف حذف اختصاراً وقدره بعضهم الحالة أو الملة ، وأما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في الإيهام من الدلالة على أنه جرى الوادي وطم على القرى ، و ﴿ أَقْوَمُ ﴾ أفعل تفضيل على ما أشار إليه غير واحد .

وقال أبو حيان : الذي يظهر من حيث المعنى أنه لا يراد به التفضيل إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يهدي لها القرآن وغيرها من الطرق في مبدأ الاشتقاق لتفضل عليه فالمعنى للتي هي قيمة أي مستقيمة كما قال الله تعالى ﴿ فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ . وَذَلِكَ دِينَ الْقِيمَةِ ﴾ اهـ . وإلى ذلك ذهب الإمام الرازي ﴿ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بما في تضاعيفه من الأحكام والشرائع *

وقرأ عبد الله . وطلحة . وابن وثاب . والآخران (ويبشر) بالتخفيف مضارع بشر المخفف وجاء بشرته وبشرته وأبشرتة ﴿ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ ﴾ الأعمال ﴿ الصَّالِحَاتِ ﴾ التي شرحت فيه ﴿ أَنَّ لَهُمْ ﴾ أي بأن لهم بمقابلة أعمالهم ﴿ أَجْرًا كَبِيرًا ٩ ﴾ بحسب الذات وبحسب التضعيف عشراً فصاعداً ، وفسر ابن جريج الأجر الكبير وكذا الرزق الكريم في كل القرآن بالجنة ﴿ وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ وأحكامها المشروحة فيه من البعث والحساب والجزاء من الثواب والعقاب الروحانيين والجسمانيين ، وتخصيص الآخرة بالذكر من بين سائر ما لم يؤمن به الكفرة لكونها معظم ما أمروا بالإيمان به ولمراعاة التناسب بين أعمالهم وجزائنها الذي أنبأ عنه قوله تعالى ﴿ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ١٠ ﴾ وهو عذاب جهنم أي أعددنا وهياناً لهم فيما كفروا به وأنكروا وجوده من الآخرة عذاباً مؤلماً ، وهو أبغ في الزجر لما أن إتيان العذاب من حيث لا يحتسب أفظع وأفجع ، ولعل أهل الكتاب داخلون في هذا الحكم لأنهم لا يقولون بالجزاء الجسماني ويعتقدون في الآخرة أشياء لأصل لها فلم يؤمنوا بالآخرة وأحكامها المشروحة في هذا القرآن حقيقة الإيمان فافهم .

والعطف على أن لهم أجراً كبيراً فيكون إعداد العذاب الأليم للذين لا يؤمنون بالآخرة بشرآبه كشبوت الأجر الكبير للمؤمنين الذين يعملون الصالحات ، ومصيبة العدو سرور يبشر به فكأنه قيل يبشر المؤمنين بثوابهم وعقاب أعدائهم ، ويجوز أن تكون البشارة مجازاً مرسلًا بمعنى مطلق الأخبار الشامل للأخبار بما فيه سرور وللأخبار بما ليس كذلك ، وليس فيه الجمع بين معنى المشترك أو الحقيقة والمجاز حتى يقال : إنه من عموم المجاز وإن كان راجعاً لهذا أو العطف على (يبشر) أو (يهدي) باضمار يخبر فيكون من عطف الجملة على الجملة ، ولا يخفى ما في الآية من ترجيح الوعد على الوعيد .

ونبه سبحانه على ما في البحر بوصف المؤمنين بالذين يعملون الصالحات على الحالة الكاملة لهم ليتحلى المؤمن بذلك وأنت تعلم أنه ان فسر الأجر الكبير بالجنة فهو ثابت للمؤمن العامل والمؤمن المفرط إذ أصل الايمان متكفل بدخول الجنة فضلا من الله تعالى ورحمة، نعم ما أعد للعامل في الجنة أعظم مما أعد للمفرط، وان فسر بما أعده الله تعالى في الآخرة من الجنة والدرجات العلى وأنواع الكرامات فيها التي لا يتكفل بها مجرد الايمان فظاهر أن ذلك غير ثابت للمؤمن المفرط فلا بد من التوصيف ولا يلزم منه عدم دخول المفرط الجنة، نعم يلزم منه أن لا يثبت له الأجر الكبير بالمعنى السابق، والآيات التي يفهم منها دخوله الجنة كثيرة ولعل هذه الآية يفهم منها ذلك واقتضى المقام عدم التصريح بحكمه. وفي الكشف انه تعالى ذكر المؤمنين الأبرار والكفار ولم يذكر الفسقة لأن الناس حينئذ إما مؤمن تقى وإما مشرك وأصحاب المنزلة بين المنزلتين إنما حدثوا بعد ذلك وتعبه أبو حيان بأنه مكابرة فقد وقع في زمان الرسول ﷺ من بعض المؤمنين هفوات وسقطات بعضها مذكور في القرآن وبعضها مذكور في الأحاديث الصحيحة اهـ. والمقرر في الأصول أن الأكثر على عدالة الصحابة ومن طرأ له منهم قاذح كسرقة وزنا عمل بمقتضاه، ثم ما ذكره من المنزلة بين المنزلتين الظاهر أنه أراد به ما ذهب إليه إخوانه المعتزلة من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر وإذا مات من غير توبه خلد في النار وقد رد ذلك في علم الكلام فتدبر *

وقوله تعالى ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾ قال شيخ الاسلام: بيان لحال المهدي إثر بيان حال الهادي واطهار لما بينهما من التباين والمراد بالانسان الجنس أسند إليه حال بعض أفرادوه وهو الكافر، وإليه يشير كلام ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أو حكى عنه حاله في بعض أحيائه كما يقتضيه ما روى عن الحسن. ومجاهد فالمعنى على الأول أن القرآن يدعو الانسان إلى الخير الذي لا خير فوقيه من الأجر الكبير ويحذره من الشر الذي لا شر وراءه من العذاب الأليم وهو أى بعض أفرادوه أعنى الكافر يدعو لنفسه بما هو الشر من العذاب المذكور أما بلسانه حقيقة كدأب من قال منهم (اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ومن قال (فاتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين) إلى غير ذلك مما حكى عنهم، وأما بأعمالهم السيئة المفضية إليه الموجبة له مجازا كما هو ديدن كلهم. وبعضهم جعل الدعاء باللسان مجازا أيضا عن الاستعجال استهزاءه ﴿دُعَاةُ﴾ أى دعاء كدعائه فحذف الموصوف وحرف التشبيه وانتصب المجرور على المصدرية وهو مراد من قال: مثل دعائه ﴿بِالْخَيْرِ﴾ المذكور فرضا لا تحقيقا فانه بمنزل عن الدعاء به، وفيه رمز إلى أنه اللائق بحاله ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ﴾ أى من أسند إليه الدعاء المذكور من أفرادوه ﴿عَجُولًا ۝ ١١﴾ يسارع إلى طلب كل ما يخطر بباله متعاميا عن ضرره أو مبالغا في العجلة يستعجل الشر والعذاب وهو آتية لا محالة ففيه نوع تهكم به، وعلى تقدير حمل الدعاء على أعمالهم تجعل العجولية على اللج والتأدى في استيجاب العذاب بتلك الأعمال، والمعنى على الثانى أن القرآن يدعو الانسان إلى ما هو خير وهو في بعض أحيائه كما عند الغضب يدعه ويدعو الله تعالى لنفسه وأهله وماله بما هو شر وكان الانسان بحسب جبلته عجولا ضجرا لا يتأنى إلى أن يزول عنه ما يعتريه هـ أخرج الواقدي في المغازي عن عائشة رضى الله تعالى عنها «أن النبي ﷺ دخل عليها باسير وقال لها: احتفظي به

قالت : فلهوت مع امرأة فخرج ولم أشعر فدخل النبي ﷺ فسأل عنه فقلت : والله لا أدري وغفلت عنه فخرج فقال : قطع الله يدك ثم خرج عليه الصلاة والسلام فصاح به فخرجوا في طلبه حتى وجدوه ثم دخل على فرآني وأنا أقلب يدي فقال : مالك ؟ قلت انتظر دعوتك فرفع يديه وقال : اللهم إنما أنا بشر آسف وأغضب كما يغضب البشر فأيما مؤمن أو مؤمنة دعوتك عليه بدعوة فاجعلها له زكاة وطهرا « أو يدعو بما هو شر ويحسبه خيرا وكان الانسان عجولا غير مستبصر لا يتدبر في أموره حق التدبر ليتحقق ما هو خير حقيق بالدعاء به وهو شر جدير بالاستعاذة منه اه مع بعض زيادة وتغيير »

واختار ارادة الكافر من الانسان الاول بعض المحققين وذكر في وجه ربط الآيات أنه تعالى لما شرح ما خص به نبيه ﷺ من الاسراء وإيتاء موسى عليه السلام التوراة وما فعله بالعصاة المتمردين من تسليط البلاء عليهم كان ذلك تنبيها على أن طاعة الله تعالى توجب كل خير وكرامة وه مصيته سبحانه توجب كل بلية وغرامة لا جرم قال : (إن هذا القرآن يهدي) الخ ثم عطف عليه (وجعلنا الليل) الخ بجامع دليل العقل والسمع أو نعمتي الدين والدنيا ، وأما اتصال قوله تعالى (ويدع الانسان) الخ فهو أنه سبحانه لما وصف القرآن حتى بلغ به الدرجة القصوى في الهداية أتى بذكر من افراط في كفران هذه النعمة العظمى قائلا (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) الخ ومثل هذا ما قيل إنه تعالى بعد أن وصف القرآن بما وصف ذم قريشا بعدم سؤالهم الهداية به وطلبهم انزال الحجارة عليهم أو إيتاء العذاب الاليم إن كان حقا ، وفي الكشف أن قوله تعالى (ويدع الانسان) الخ بيان أن القرآن يهديهم للتي هي أقوم ويأبون إلا التي هي أوم وهو وجه للربط مطلقا وكل ما ذكره في ذلك متقارب ويرد على حمل الدعاء على الدعاء بالاعمال والعجولية على اللج والتأدي في استيجاب العذاب بتلك الاعمال (١) خلاف المتبادر كما لا يخفى ، وفسر بعضهم الانسان الثاني بأدم عليه السلام لما أخرج ابن جرير . وابن المنذر . وغيرهما عن سليمان الفارسي قال : أول ما خلق الله تعالى من آدم عليه السلام رأسه فجعل ينظر وهو يخلق وبقيت رجلاه فلما كان بعد العصر قال : يارب أعجل قبل الليل فذلك قوله تعالى (وكان الانسان عجولا) ، وروى نحوه عن مجاهد وروى القرطبي والعهد عليه أنه لما وصلت الروح لعينه نظر إلى ثمار الجنة فلما دخلت جوفه اشتهاها فوثب عجلا إليها فسقط ، ووجه ارتباط (وكان الانسان) الخ على هذا القول افادته أن عجلته بالدعاء لضجره أو لعدم تأمله من شأنه وأنه موروث له من أصله وشذشنة يعرفها من أخزم فهو اعتراض تذييلي وكلام تعليلي والأولى ارادة الجنس وإن كان ألفاظ الآية لا تنبو عن ارادة آدم عليه السلام كما زعم أبو حيان ثم أن الباء في الموضعين على ظاهرها صلة الدعاء ، وقيل : إنها بمعنى في والمعنى يدعو في حالة الشر والضرر كما كان يدعو في حالة الخير فالمدعو به ليس الشر والخير ، وقيل : إنها للسببية أي يدعو بسبب ذلك وكلا القولين (٢) مخالفين للظاهر لا يعول عليهما ، واستدل بالآية على بعض الاحتمالات على المنع من دعاء الرجل على نفسه أو على ماله أو على أهله وقد جاء النهي عن ذلك صريحا في بعض الاخبار. فقد أخرج أبو داود والبخاري عن جابر قال : « قال رسول الله ﷺ لا تدعوا على أنفسكم لا تدعوا على أولادكم لا تدعوا على أموالكم لئلا توافقوا من الله تعالى ساعة فيها اجابة

(١) قوله بتلك الاعمال خلاف الخ كذا بخطه ولعله أنه خلاف الخ كما هو ظاهر (٢) قوله مخالفين الخ كذا

بخطه ولعله مخالفان الخ

فيستجيب لكم وبه يرد على ما قيل من أن الدعاء بذلك لا يستجاب فضلا من الله تعالى وكرما. واستشكل بان النبي ﷺ دعا على أهله كما سمعت في حديث الواقدي، وأجيب عن ذلك بأنه كان للزجر وإن كان وقت الغضب وقد اشترط ﷺ على ربه سبحانه في مثل ذلك أن يكون رحمة فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إني اشترطت على ربي فقلت إنما أنا بشر أرى كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر فأبى أحد دعوت عليه من أمي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة» وذكر النووي في جواب ما يقال: إن ظاهر الحديث أن الدعاء ونحوه كان بسبب الغضب ما قال المازري من أنه يحتمل أنه ﷺ أراد أن دعاءه وسبه ونحوهما كان مما يخير فيه بين أمرين أحدهما هذا الذي فعله والثاني زجره بأمر آخر فحمله الغضب لله تعالى على أحد الأمرين المخير فيهما وليس ذلك خارجا عن حكم الشرع، والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام ليس لها بأهل ليس لها بأهل عند الله تعالى وفي باطن الأمر ولكنه في الظاهر مستوجب لذلك، وقد يستدل على ذلك بآمارات شرعية وهو مأمور ﷺ بالحكم بالظاهر والله تعالى يتولى السرائر، وقيل: إن ما وقع منه عليه الصلاة والسلام من الدعاء ونحوه ليس بمقصود بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلائية كتربت يمينك وعقرى حلقى لكن خاف ﷺ أن يصادف شيء من ذلك اجابة فسأل ربه سبحانه وتعالى ورغب إليه في أن يجعل ذلك زكاة وقربة، نعم في ذكر حديث الواقدي ونحوه كالحديث الذي ذكره البيضاوي في المقام الذي ذكر فيه لا يخلو عن شيء فتأمل، ثم إن القياس اثبات الواو في (يدع) الإنسان إذ لا جازم تحذف له لكن نقل القرآن العظيم كما سمع ولم يتصرف فيه الناقل بمقدار فهمه وقوة عقله ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ هذا على ما قيل شروع في بيان بعض ما ذكر من الهداية بالارشاد إلى مسلك الاستدلال بالآيات والدلائل الآفاقية التي كل واحدة منها برهان نير لا ريب فيه ومنهاج بين لا يضل من ينتحيه فان جعل المذكور وما عطف عليه وإن كانا من الهدايات التكوينية لكن الاخبار بذلك من الهدايات القرآنية المنبهة على تلك الهدايات.

وذكر الامام في وجه الربط وجوها، الأول أنه تعالى لما بين في الآية المقدمة ما أوصل إلى الخلق من نعم الدين وهو القرآن أتبعه ببيان ما أوصل إليهم من نعم الدنيا فقال سبحانه: (وجعلنا) الخ، وكما أن القرآن يمتزج من المحكم والمتشابه كذلك الزمان مشتمل على الليل والنهار وكما أن المقصود من التكليف لا يتم إلا بذكر المحكم والمتشابه فكذلك الزمان لا يكمل الانتفاع به إلا بالليل والنهار، الثاني أنه تعالى وصف الإنسان بكونه عجولا أي منتقلا من صفة إلى صفة ومن حالة إلى حالة بين (١) أن كل أحوال العالم كذلك وهو الانتقال من النور إلى الظلمة وبالضد وانتقال نور القمر من الزيادة إلى النقصان وبالضد، الثالث نحو ما نقلناه أولا ولعله الأولى، وتقديم الليل لمراعاة الترتيب الوجودي إذ منه ينسلخ النهار وفيه تظهر غرر الشهور العربية ولترتيب غاية النهار عليها بلا واسطة، وما يزيد تقديم الليل حسنا افتتاح السورة بقوله سبحانه (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) والجعل على ما نقل عن السمين بمعنى التصيير متعدلاثنين أو بمعنى الخلق متعدلا واحد و (آيتين) حال مقدرة واستشكل الأول الكرماني بأنه يستدعي أن يكون الليل والنهار موجودين على حالة ثم انتقلا منها إلى

(١) قوله «إلى حالة بين» الخ كذا بخطه ولعله إما وصف الخ بين بقرينة ما سبق في الوجه، قبله

أخرى وليس كذلك ، ودفع بأنه من باب - ضيق فهم الركية - وهو مجاز معروف واستظهر هذا أبو حيان ، والمعنى جعلنا الملونين بهيأتهم وتعاقبهما واختلافهما في الطول والقصر على وتيرة عجيبة آيتين تدلان على أن لهما صانعاً حكيماً قادراً عليهما ويهديان إلى ما هدى إليه القرآن الكريم من الاسلام والتوحيد .

﴿فَحَوَّنَا آيَةَ اللَّيْلِ﴾ الاضافة هنا وفيما بعد إما بيانية كما في إضافة العدد إلى المعدود نحو أربع نسوة أى محونا الآية التي هي الليل أى جعلنا الليل محو الضوء مطموسه مظلم لا يستبين فيه شيء كما لا يستبين ما في اللوح المحو وإلى ذلك ذهب صاحب الكشف *

وروى عن مجاهد وهو على نحو - ضيق فهم الركية - والفاء تفسيرية لأن المحو المذكور وما عطف عليه ليس مما يحصل عقيب جعل الجديدين آيتين بل هما من جملة ذلك الجعل ومتمماته ، وقيل معنى محو الليل إزالة ظلمته بالضوء ، ورجح بأن فيه إبقاء المحو على حقيقته وهو إزالة الشيء الثابت وليس فيما ذكره الرخشى ذلك ولا ينبغي العدول عن الحقيقة بالضرورة . وتعقب بأنه يكفي ما بعده قرينة على تلك الإرادة فإن محو الليل في مقابلة جعل النهار مبصراً ، وعلى ما ذكر من المعنى الحقيقي لا يتعلق بمحو الليل فائدة زائدة على ما بعده ، وقيل عليه إن الظلمة هي الأصل والنور طارئ - فكون الليل مخلوقاً مطموس الضوء مفروغ عنه فالمراد ببيان أن الله تعالى خلق الزمان ليلاً مظلماً ثم جعل بعضه نهراً بأحداث الاشرار لفائدة ذكرها سبحانه ، وكون محو الليل في مقابلة جعل النهار مضيئاً لا يوجب حمله على المجاز لفائدة بيان إبقاء بعض الزمان على إظلامه وجعل بعضه مضيئاً اه ولا يخفى ما فيه من التكلف وأن المقام لا يلائمه فالمعول عليه ما في الكشف *

﴿وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ﴾ أى الآية التي هي النهار ﴿مُبْصِرَةً﴾ أى مضيئة فهو مجاز بعلاقة السببية أو الاسناد مجازى كما في - نهاره صائم - والمراد يبصر أهلها أو الصيغة للنسب أى ذات إبصارهم أو هي من أبصره المتعدي أى جعله مبصراً ناظراً والاسناد إلى النهار مجازى أيضاً من الاسناد إلى السبب العادى والفاعل الحقيقى هو الله تعالى أو من باب أفعل المراد به غير من أسند إليه كإضعف الرجل إذا كانت دوابه ضعافاً وأجنه إذا كان أهله جبناء فأبصرت الآية بمعنى صار أهلها بصراء .

وروى ذلك عن أبي عبيدة وهو معنى وضعى لا مجازى . وقرأ قتادة . وعلى بن الحسين رضى الله تعالى عنهما (مبصرة) بفتح الميم والصاد وهو مصدر أقيم مقام غيره وكثر مثل ذلك في صفات الأمكنة كارض مسبعة ومكان مضبة وإما اضافة لامية وآيتا الليل والنهار نيراهما القمر والشمس ويحتاج حينئذ في قوله تعالى : (وجعلنا الليل والنهار آيتين) الى تقدير مضاف فى الأول والثانى أى جعلنا نيرى الليل والنهار آيتين أو جعلنا الليل والنهار ذوى آيتين ان جعل جعل متعدياً الى مفعولين والليل والنهار هو المفعول الأول والآيتين الثانى ، فان عكس كما استظهره أبو حيان وجعل الليل والنهار نصبا على الظرفية فى موضع المفعول الثانى أى جعلنا فى الليل والنهار آيتين وهما النيران لا يحتاج الى تقدير كما إذا جعل جعل متعدياً لواحد والليل والنهار منصوبان على الظرفية كما جرزه العربون ، ومحو آية الليل وهى القمر على ما تدل عليه الآثار إزالة ما ثبت لها من النور يوم خلقت ، فقد أخرج ابن جرير . وابن المنذر عن ابن عباس فى الآية انه قال كان القمر يضىء كما تضىء الشمس وهو آية الليل فمحي فالسواد الذى فى القمر أثر ذلك المحو *

وأخرج عبد بن حميد . وغيره عن عكرمة أنه قال : خاف الله تعالى نور الشمس سبعين جزءاً ونور القمر سبعين جزءاً فجئى من نور القمر تسعة وستين جزءاً فجعله مع نور الشمس فالشمس على مائة وتسعة وثلاثين جزءاً والقمر على جزء واحد، وأخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب القرظي أنه قال: كانت شمس بالليل وشمس بالنهار فجئى الله تعالى شمس الليل فهو المحو الذي في القمر، وأخرج البيهقي في دلائل النبوة. وابن عساكر عن سعيد المقبري أن عبد الله بن سلام سأل النبي ﷺ عن السواد الذي في القمر فقال: كنا شمسين وقال قال الله تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل) فالسواد الذي رأيت هو المحو، وفي حديث طويل أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه بسند واه عن ابن عباس مرفوعاً أن الله تعالى خلق شمسين من نور عرشه فأرسل جبريل عليه السلام فأمر جناحه على وجه القمر وهو يومئذ شمس ثلاث مرات فطمس عنه الضوء وبقي فيه النور وذلك قوله تعالى : (وجعلنا الليل والنهار آيتين) الآية إلى غير ذلك من الآثار، والفاء على هذا للتعقيب، وجعل آية النهار وهي الشمس مبصرة على نحو ما تقدم فتبصر، وقيل محو القمر أما خلقه كدوامه وس النور غير مشرق بالذات على ما ذكره أهل الهيئة من أنه غير مضيء في نفسه بل نوره يستفاد من ضوء الشمس فالفاء تفسيرية كما مر وإما نقص ما استفاده من الشمس شيئاً فشيئاً بحسب الرؤية والاحساس إلى أن يتمحق على ما هو معنى المحو فالفاء للتعقيب ، وذكر الامام في محوه قواين، أحدهما نقص نوره قليلاً قليلاً إلى المحاق، وثانيهما جعله ذا كلف ثم قال: حمل على الوجه الأول أولى لأن اللام في الفعلين بعد متعاقب بما هو المذكور قبل وهو محو آية الليل وجعل آية النهار مبصرة ، ومحو آية الليل إنما يؤثر في ابتغاء فضل الله تعالى إذا حملنا محو القمر على زيادة نور القمر ونقصانه لأن سبب حصول هذه الآية مختلف باختلاف احوال نور القمر وأهل التجارب اثبتوا أن اختلاف احوال القمر في مقادير النور له اثر عظيم في احوال هذا العالم وهو صالحه مثل احوال البحار في المد والجزر ومثل احوال البحار انات على ما يذكره الاطباء في كتبهم، وأيضاً بسبب زيادة نور القمر ونقصانه يحصل الشهور وبسبب معاودة الشهور يحصل السنون العربية المبنية على رؤية الهلال كما قال سبحانه (ولتعلموا) الخ اهـ .

وأنت تعلم أنه متى دل أثر صحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكرناه أولاً لا ينبغي أن يدعى أن غيره أولى، وهو لعمري وجه لا كلف فيه عند من له عين مبصرة، وللأسفة في هذا المحو المرئي في وجه القمر كلام طويل لا باس بان تحيط به خبراً فنقول: ذكر الامام في المباحث المشرقية أن امتناع بعض المواضع في وجه القمر عن قبول الضوء التام إما أن يكون بسبب خارج عن جرم القمر أو غير خارج عند فان كان بسبب خارج فاما أن يكون لمثل ما يعرض للمرايا من وقوع اشباح الاشياء فيها فاذا رؤيت تلك الاشياء لم تر براقه فكذلك القمر لما تصورت فيه اشباح الجبال والبحار وجب أن لا ترى تلك المواضع في غاية الاستنارة، واما أن يكون ذلك بسبب ساتر أو أول باطل، أما لا فلا لأن الاشباح لا تنحفظ هيأتها مع حركة المرآة وبتقدير سكونها لا تستقر تلك الاشباح فيها عند اختلاف مقامات الناظرين والآثار التي في وجه القمر ليست كذلك ، وأما ثانياً فلا أن القمر ينعكس الضوء عنه إلى البصر وما كان كذلك لم يصلح للتخييل، وأما ثالثاً فلا أنه كان يجب أن تكون تلك الآثار كالسكرات لأن الجبال في الأرض كتضريس أو خشونة في سطح كرة وليس لها من المقدار قدر ما يؤثر في كرية الأرض فكيف لاشباحها المرئية في المرآة ؟

وأما إن كان ذلك بسبب سائر فذلك السائر إما أن يكون عنصرياً أو سماوياً والأول باطل، أما أولاً فلا أنه كان يجب أن يكون المواضع المستترة من جرم القمر مختلفة باختلاف مقامات الناظرين، وأما ثانياً فلا أن ذلك السائر لا يكون هواء صرفاً ولا ناراً صرفاً لأنهما شفافان فلا يحجبان بل لابد وأن يكون مركباً إما بخاراً وإما دخاناً وذلك لا يكون مستمراً، وأما إن كان السائر سماوياً فهو الحق وذلك إنما يكون لقيام أجسام سماوية قريبة المكان جداً من القمر وتكون من الصغر بحيث لا يرى كل واحد منها بل جمعتها على نحو مخصوص من الشكل وتكون إما عديمة الضوء أو لها ضوء أضعف من ضوء القمر فترى في حالة إضاءته مظلمة، وأما إن كان ذلك بسبب عائد إلى ذات القمر فلا يخلو إما أن يكون جوهر ذلك الموضع مساوياً للجواهر المواضع المستتيرة من القمر في الماهية أو لا يكون فإن لم يكن كان ذلك لا يرتكز أجرام سماوية مخالفة بالنوع للقمر في جرمه كما ذكرناه قبل وهو قريب منه *

وإما أن تكون تلك المواضع مساوية الماهية لجرم القمر فحينئذ يمتنع اختصاصها بتلك الآثار إلا بسبب خارجي لكنه قد ظهر لنا أن الأجرام السماوية لا تتأثر بشيء عنصري وبذلك أبطل قول من قال: إن ذلك المحو بسبب انسحاق عرض القمر من مماسة النار، أما أولاً فلا أن ذلك يوجب أن يتأدى ذلك في الأزمان الطويلة إلى العدم والفساد بالكلية والأرصاد المتوالية مكذبة لذلك، وأيضاً القمر غير مماس للنار لأنه مفرق في فلك تدويره الذي هو في حامله الذي بينه وبين النار بعد بعيد بدليل أن النار لو كانت ملاقية لحامله لتحركت بحركته إلى المشرق وليس كذلك لأن حركات الشهب في الأكثر لا تكون إلا إلى جهة المغرب وتلك الحركة تابعة لحركة النار والحركة المستديرة ليست للنار بذاتها فانها مستقيمة الحركة فذلك لها بالعرض تبعاً لحركة الكل فبطل ما قالوه اه *

وذكر الأمدى في أبكار الأفكار زيادة على ما يفهم مما ذكر من الأقوال وهي أن منهم من قال: إن ما يرى خيال لا حقيقة له، ورده بأنه لو كان كذلك لاختلف الناظرون فيه، ومنهم من قال: إنه السواد الكائن في القمر في الجانب الذي لا يلي الشمس، ورده بأنه لو كان كذلك لما روى متفرقا، ومنهم من قال: إنه وجه القمر فانه مصور بصورة وجه الإنسان وله عينان وحاجبان وأنف وفم، ورده بأنه مع بعده يوجب أن يكون فعل الطبيعة عندهم معطلا عن الفائدة لأن فائدة الحاجبين عندهم دفع أذى العرق عن العينين وفائدة الأنف الشم وفائدة الفم دخول الغذاء وليس للقمر ذلك، وقد رد عليهم رحمة الله تعالى عليه سائر ما ذكره *

وذكر الامام في التفسير أن آخر ما ذكره الفلاسفة في ذلك أنه ارتكز في وجه القمر أجسام قليلة الضوء مثل ارتكاز الكواكب في أجرام الأفلاك ولما كانت تلك الأجرام أقل ضوءاً من جرم القمر لا جرم شوهدت في وجهه كالكلف في وجه الإنسان وفي ارتكازها في بعض أجزائه دون بعض مع كونه متشابه الأجزاء عندهم دليل على الصانع المختار كما أن في تخصيص بعض أجزائه بالنور القوي وبعضها بالنور الضعيف مع تشابه الأجزاء دليلاً على ذلك * ومثل هذا التخصيص في الدلالة تخصيص بعض جوانب الفلك الذي هو عندهم أيضاً جرم بسيط متشابه الأجزاء بارتكاز الكواكب فيه دون البعض الآخر *

وزعم بعض أهل الآثار أنه مكتوب في وجه القمر لا إله إلا الله، وقيل لفظ جميل، وقيل غير ذلك

وأن المحو المرئى هو تلك الكتابة ولا يعول على شيء من ذلك، نعم مكتوب على كل شيء إلا إله إلا الله وكذا جميل ولكن ذلك بمعنى آخر كما لا يخفى *

ونقل لى عن أهل الهيئة الجديدة أنهم يزعمون أن القمر كالارض فيه الجبال والوهاد والأشجار والبحار وأنهم شاهدوا ذلك فى أرصادهم وأن الموضع الذى لا يرى فيها محوى البحار والى فيها محوى ارض غير مستوية وزعموا أنه لو وصل أحد إلى القمر لراى الارض كذلك ومن هنا قالوا لا يبعد أن يكون معمورا بخلائق تدومارة الارض بل قالوا : إن جميع الكواكب مثله فى ذلك قياسا عليه وإن كانت لا يرى فيها لمزيد بعدها ما يرى فيه وبعيد من الحكمة أن يعمر الله تعالى الارض بالخلق على صغرها ويترك أجساما عظيمة أكثرها أعظم من الارض خالية بلا خاق على كبرها وهم منذ غرهم القمر تشبثوا بحاله فى عمل الخيل للعروج اليه فصنعوا سفنا زئبقية فخرجوا فيها فقبل أن يصلوا إلى كرة البخار انتفخت أجسامهم وضلت كما ضلت من قبل أفهامهم فانقلبوا صاغرين وهبطوا خاسئين ، وأنت تعلم أن كلامهم فى هذا الباب مخالف لأصول الفلاسفة ولا برهان لهم عليه سوى السفه ومنشؤه محض أنهم رأوا شيئا فى القمر ولم يتحققوه وظنوه ما ظنوه وأى مانع من أن يكون قد جعل الله تعالى المحو على وجه يتخيل فيه ذلك بل لا مانع على أصولنا من أن يقال: قد جعل الله تعالى فى القمر أجراما تشبه ما حسبوه لكن لم يرد فى ذلك شيء عن الصادق عليه السلام وهو الذى عرج به الى قاب قوسين أو أدنى ، وما ذكروه من أنه بعيد من الحكمة أن يعمر الله تعالى الارض الخ يلزم عليه أن يكون ما بين الكواكب ككواكب الدب الأكبر مثلا معمورا بالخلائق كالارض أيضا فانه أوسع منها بأضعاف مضاعفة وهم لا يقولون به على انا نقول قد جاء «أطت السماء وحق لها أن تئط ما فيها موضع قدم إلا وفيه ملك راكم أو ساجد» فيجوز أن يكون على جرم القمر ملائكة يعبدون الله تعالى بما شاء وكيف شاء بل يجوز أن يكون عند كل ذرة من ذراته ملك كذلك وهذا نوع من العبارة بالخلق، والاحسن عند من عز عليه وقته عدم الالتفات إلى مثل هذه الخرافات وتضييع الوقت فى ردها والله سبحانه الموفق، ثم ماتقدم من أن المحو نقص ما استفاده القمر من الشمس شيئا فشيئا فيه القول بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس وقد عد الجبل من العلماء ذلك فى الحدسيات وذكروا أن الشمس مضيئة بنفسها وكلا الأمرين مما ذكره الفلاسفة وليس له فى الشرع مستند يعول عليه ، وقد نقله الأمدى وتعقبه فقال: ذكروا أن الشمس نيرة بنفسها وما المانع من كونها سوداء الجرم والله تعالى يخلق فيها النور فى أوقات مشاهدتنا لها، وأن تكون مستنيرة من كواكب أخرى فوقها وهى مستورة عنا ببعض الاجرام السماوية المظلمة كما يحدث للشمس فى حالة الكسوف، وإن سلمنا أنها نيرة بنفسها فلا نسلم أن نور القمر مستفاد منها وما المانع من كون الرب تعالى يخلق فيه النور فى وقت دون وقت أو أن يكون مع كونه مركزا فى فلكه دائرا على مركز نفسه وأحد وجهيه نير والآخر مظلم كما كان بعض أجزاء الفلك شفافا وبعضها نيرا وهو متحرك بحركة مساوية لحركة فلكه ويكون وجهه المضىء عند مقابلة الشمس وهو الذى يلينا ويكون الزيادة والنقصان فيما يظهر لنا على حسب بعده وقربه من الشمس فلا يكون مستنيرا من الشمس اه *

وأورد أنه إذا ضم الخسوف إلى الزيادة والنقصان قريبا وبعدا لا يتم ما ذكره وصح ما ذكره من الاستفادة *

وأجيب بأنه ما المانع من أن يكون الخسوف لحياولة جرم علوى بيننا وبينه لا لحيلولة الأرض بينه وبين الشمس فلا بد لنفى ذلك من دلائل فافهم والله تعالى أعلم وهو المتصرف فى ملكه كيفما يشاء (لَتَبْتَغُوا) متعلق بقوله تعالى (وجعلنا آية النهار) وفى الكلام مقدر أى جعلنا آية النهار مبصرة لتطلبوا لأنفسكم فيه .
 ﴿فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ أى رزقا إذ لا يتسنى ذلك فى الليل، وفى التعبير عن الرزق بالفضل وعن الكسب بالابتغاء والتعرض لصفة الربوبية المنبئة عن التبليغ إلى الكمال شيئا فشيئا دلالة كما قال شيخ الاسلام: على أن ليس للعبد فى تحصيل الرزق تأثير سوى الطلب وإنما الإذعاء إلى الله سبحانه لا بطريق الوجوب عليه تعالى بل تفضلا بحكم الربوبية، ومعنى تأثير الطلب على نحو تأثير الأسباب العادية فانه من جملتها ولا توقف حقيقة للرزق عليه، وفى الخبر يطلبك رزقك كما يطلبك أجلك، والله تعالى در القائل :

لقد علمت وما الاشراف من خلقى أن الذى هو رزقى سوف يأتينى
 أسعى إليه فيعيننى تطلبه ولو قدمت أتانى لا يعنينى

﴿وَلَتَعْلَمُوا﴾ متعلق كما قيل بكلا الفعلين أعنى نحو آية الليل وجعل آية النهار مبصرة لا بأحدهما فقط إذ لا يكون ذلك بانفراده مداراً للعلم المذكور أى لتعلموا بتفاوت الجديدين أو نيريهما ذاتا من حيث الاظلام والاضاءة مع تعاقبهما أو حركتهما وأوضاعهما وسائر أحوالهما (عَدَدَ السِّنِّينَ) التى يتعلق بها غرض علمى لأقامة مصالحكم الدينية والدنيوية (وَالْحَسَابَ) أى الحساب المتعلق بما فى ضمنها من الأوقات أى الأشهر والليالى والأيام وغير ذلك مما يبط به شئ من المصالح المذكورة، ونفس السنة من حيث تحققها بما ينتظمه الحساب وإنما الذى يتعلق به العد طائفة منها وتعلقه فى ضمن ذلك بكل واحدة منها ليس من حيثية التحقق والتحصيل من عدة أشهر حصل كل واحد منها من عدة أيام حصل كل واحد منها من طائفة من الساعات مثلا فان ذلك من وظيفة علم الحساب بل من حيث إنها فرد من طائفة السنين المعدودة بعدها أى نفسها من غير أن يعتبر فى ذلك تحصيل شئ معين كما حقق ذلك شيخ الاسلام .

وقيل المعنى (لتعلموا) باختلافهما وتعاقبهما على نسق واحد أو بحركتهما عدد السنين المخ المارد بالحساب جنسه أى الجارى فى المعاملات كالأجارات والبيوع المؤجلة وغير ذلك، وبذكر بعضهم أن الظاهر المناسب أن المراد لتعلموا بالليل فان عدد السنين الشرعية والحساب الشرعية يعلمان به غالبا أو بالقمر لقوله تعالى فى الآلهة (قل هى مواقيت للناس والحج) وأنت تعلم أن السنين شمسية وقمرية وبكل منهما العمل فلو قيل إحدى الآيتين مبينة لأحدهما والأخرى للآخر لا محذور فيه، وكون الشرع معولا على أحدهما لا يضر، وتقديم العدد على الحساب من أن الترتيب بين متعلقيهما على ما سمعت أولا وجوداً وعدما على العكس للتنبيه من أول الأمر على أن متعلق الحساب ما فى تضاعيف السنين من الأوقات أولان العلم المتعلق بعدد السنين علم إجمالى بما يتعلق به الحساب تفصيلا أو لأن العلم المتعلق بالأول أقصى المراتب فكان جديراً بالتقديم فى مقام الامتنان أو لأن العدد نازل من الحساب منزلة البسيط من المركب بناء على ما حقق من أن الحساب إحصاء ماله كمية منفصلة بتكرر أمثاله من حيث يتحصل بطائفة معينة منها حد معين منه له اسم خاص وحكم مستقل والعدد إحصاؤه

بمجرد تكرير أمثاله من غير أن يتحصل شيء كذلك ولهذا وكون السنين مما لم يعتبر فيها أحد معين له اسم خاص وحكم مستقل أضيف أضيف (١) إليها العدد وعلق الحساب بماعداها فتدبر *

(وَكُلُّ شَيْءٍ) تفتقرون إليه في معاشكم ومعادكم سوى ما ذكر من جعل الليل والنهار آيتين وما يتبعه من المنافع الدينية والدنيوية وهو منصوب بفعل يفسره قوله تعالى (فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلاً ١٢) وهذا من باب الاشتغال ورجح النصب لتقدم جملة فعلية، وجوز أن يكون معطوفاً على (الحساب) وجملة (فصلناه) صفة شيء، وهو بعيد معنى والتفصيل من الفصل بمعنى القطع والمردا به الإبانة التامة وجيء بالمصدر للتأكيد، فالمعنى بينا كل شيء في القرآن الكريم بياناً بليغاً لا التباس معه كقوله تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء) فظهر كونه هادياً للتي هي أقوم ظهوراً بيناً *

(وَكُلُّ إِنْسَانٍ) منصوب على حد (كل شيء) أي والزمنا كل إنسان مكلف (الزَّمنَاهُ طَائِرُهُ) أي عمله الصادر منه باختياره حسبما قدر له خيراً كان أو شراً كأنه طار إليه من عش الغيب ووكر القدر، وفي الكشف أنهم كانوا يتفاملون بالطير ويسمونه زجراً فإذا سافروا ومر بهم طير زجروه فان مر بهم سائحاً بأن مر من جهة اليسار إلى اليمين تيمنوا وإن مر بارحاً بأن مر من جهة اليمين إلى الشمال تشاءموا ولذا سمي تطيراً فلما نسبوا الخير والشر إلى الطائر استعير استعارة تصريحية لما يشبههما من قدر الله تعالى وعمل العبد لأنه سبب للخير والشر ومنه طائر الله تعالى لا طائر كأي قدر الله جل شأنه الغالب الذي ينسب إليه الخير والشر لا طائر كالذي تشاءم به وتتمن به وقد كثر فعلهم ذلك حتى فعلوه بالظباء أيضاً وسائر حيوانات الفلا وسموا كل ذلك تطيراً كما في البحر، وتفسيره بالعمل هنا مروي عن ابن عباس ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن مجاهد وذهب إليه غير واحد وفسره بعضهم بما وقع للعبد في القسمة الأزلية الواقعة حسب استحقاقه في العلم الأزلي من قولهم: طار إليه سهم كذا، ومن ذلك فطار لنا من القادمين عثمان بن مظعون أي ألزمنا كل إنسان نصيبه وسهمه الذي قسمناه له في الأزل (في عنقه) تصوير لشدة لزوم وكال الارتباط وعلى ذلك جاء قوله: إن لي حاجة إليك فقال: بين أذني وعاتقي ما تريد، وتخصيص العنق لظهور ما عليه من زائن كالقلائد والأطواق أو شائن كالأغلال والأوهاق ولأنه العضو الذي يبقى مكشوفاً يظهر ما عليه وينسب إليه التقدم والشرف ويعبر به عن الجملة وسيد القوم، فالمعنى الزمناه غله بحيث لا يفارقه أبداً بل يلزمه لزوم القلادة والغل لا ينفك عنه بحال *

وأخرج ابن مردويه عن حذيفة بن أسيد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن النطفة التي يخلق منها النسمة تطير في المرأة أربعين يوماً وأربعين ليلة فلا يبقى منها شعر ولا بشر ولا عرق ولا عظم إلا دخلته حتى أنها لتدخل بين الظفر واللحم فإذا مضى أربعون ليلة وأربعون يوماً أهبطها الله تعالى إلى الرحم فكانت علقة أربعين يوماً وأربعين ليلة ثم تكون مضغة أربعين يوماً وأربعين ليلة فإذا تمت لها أربعة أشهر بعث الله تعالى إليها ملك الأرحام فيخلق على يده لحمها ودمها وشعرها وبشرها ثم يقول سبحانه صور فيقول: يا رب أصور أزيد أم ناقص أذكر أم أنثى أجمل أم ذميم أجعد أم مسبط أقصير أم أطويل أبيض أم آدم أسوى أم غير سوى

فيكتب من ذلك ما يأمر الله تعالى به ثم يقول: أي رب أشقى أم سعيد؟ فإن كان سعيدا نفخ فيه بالسعادة في آخر أجله وإن كان شقيا نفخ فيه بالشقاوة في آخر أجله ثم يقول أكتب أثرها ورزقها ومصيبتها وعملها بالطاعة والمعصية فيكتب من ذلك ما يأمره الله تعالى ثم يقول الملك: يا رب ما أصنع بهذا الكتاب فيقول: سبحانه علقه في عنقه إلى قضائي عليه ، فذلك قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) *

ولا يخفى أن الظاهر من هذا الخبر أن ذكر العنق ليس للتصوير المذكور وأن الطائر عبارة عن الكتاب الذي كتب فيه ما كتب *

وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس أنه فسر بذلك صريحا ، وباب المجاز واسع ، ونحن نؤمن بالحديث إذا صح ونفوض كيفية ما دل عليه إلى اللطيف الخبير جل جلاله ، والظاهر منه أيضا عدم تقييد الإنسان بالملكف ، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في كتاب القدر . وابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم عن مجاهد أنه قال في الآية: ما من مولود يولد إلا وفي عنقه ورقة مكتوب فيها شقى أو سعيد ، وآخر الآية ظاهر في التقييد . وقرأ مجاهد . والحسن وأبو رجاء (طيره) وقرىء (عنقه) بسكون النون ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ والبعث

لحساب ﴿كِتَابًا﴾ هي صحيفة عمله ، ونصبه على أنه مفعول (نخرج) وجوز أن يكون حالا من مفعول لنخرج محذوف وهو ضمير عائد على الطائر أي نخرجه له حال كونه كتابا . ويعضد ذلك قراءة يعقوب . ومجاهد ، وابن محيصن (ويخرج) بالياء مبنيا للفاعل من خرج يخرج ونصب (كتابا) فان فاعله حينئذ ضمير الطائر وكتابا حال منه والاصل توافق القراءتين ، وكذا قراءة أبي جعفر (ويخرج) بالياء مبنيا للمفعول من أخرج ونصب (كتابا) أيضا ، ووجه كونها عاضدة أن في يخرج حينئذ ضمير المستترا هو ضمير الطائر وقد كان مفعولا ، واحتمال أن يكون (له) نائب الفاعل فلا تعضد لا يلتفت إليه لأن إقامة غير المفعول مع وجوده مقام الفاعل ضعيفة وليس ثمت ما يكون كتابا حالا منه فيتعين ما ذكر كما قاله ابن يعيش في شرح المفصل ، وعنه أيضا أنه قرىء (يخرج) بالبناء للمفعول أيضا ورفع (كتاب) على أنه نائب الفاعل وقرأ الحسن (يخرج) بالبناء للفاعل من الخروج ورفع (كتاب) على الفاعلية ، وقرأت فرقة ويخرج بالياء من الإخراج مبنيا للفاعل وهو ضمير الله تعالى وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة *

وأخرج أبو عبيد وابن المنذر عن هرون قال في قراءة أبي بن كعب (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه يقرأه يوم القيامة كتابا) ﴿يَلْقَاهُ﴾ أي يلقي الإنسان أو يلقاه الإنسان ﴿مَنْشُورًا﴾ غير مطوى لتتمكن قراءته ، وفيه إشارة إلى أن ذلك أمر مهيب له غير مغفول عنه ، وجملة (يلقاه) صفة كتابا و (منشورا) حال من ضميره ، وجوز أن يكونا صفتين له ، وفيه تقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد وهو خلاف الظاهر ، وقرأ ابن عامر . وأبو جعفر والجدري . والحسن بخلاف عنه (يلقاه) بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف من لقيته كذا أي يلقي الإنسان إياه • وأخرج ابن جرير عن الحسن أنه قال: يا ابن آدم بسطت لك صحيفة ووكلك ملكان كريمان أحدهما عن يمينك والآخر عن شمالك حتى إذا مت طويت صحيفةك فجعلت في عنقك في قبرك حتى تجيء يوم القيامة فتخرج لك ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ بتقدير يقال له ذلك ، وهذه الجملة إما صفة أو حال أو مستأنفة ، والظاهر أن جملة

قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤ ﴾ من جملة مقول القول المقدر، وكفى فعل ماض وبـنفسك فاعله والباء سيف خطيب وجاء اسقاطها ورفع الاسم كافي قوله: كفى الشيب والاسلام للمرء ناهياً * وقوله: ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدى عما غيب المرء مخبراً

ولم تلحق الفعل علامة التأنيث وإن كان مثله تلحقه كقوله تعالى: (ما ممنت قبلهم من قرية. وماتاتهم من آية) قيل لأن الفاعل مؤنث مجازي ولا يشفى الغليل لأن فاعل ما ذكر من الأفعال مؤنث مجازي مجرور بحرف زائد أيضاً وقد لحق فعله علامة التأنيث وغاية الأمر في مثل ذلك جواز اللاحاق وعدمه ولم يحفظ كما في البحر اللاحاق في كفى إذا كان الفاعل مؤنثاً مجروراً بالباء الزائدة، ومن هنا قيل إن فاعل كفى ضمير يعود على الاكتفاء أي كفى هو أي الاكتفاء بنفسك، وقيل هو اسم فعل بمعنى اكتف والفاعل ضمير المخاطب والباء على القولين ليست بزائدة، ومرضى الجمهور ما قدمناه، والتزام التذكير عندهم على خلاف القياس *

ووجه بعضهم ذلك بكثرة جر الفاعل بالباء الزائدة حتى أن اسقاطها منه لا يوجد إلا في أمثلة معدودة فانحطت رتبته عن رتبة الفاعلين فلم يؤنث الفعل له، وهذا نحو ما قيل في مرهند وقيل غير ذلك، و(اليوم) ظرف لكفى و(حسيباً) تمييز كقوله تعالى: (وحسن أولئك رفيقا) وقولهم: لله تعالى دره فارسا، وقيل: حال وعليك متعلق به قدم لرعاية الفواصل وعدى بعلى لأنه بمعنى الحاسب والعاد وهو يتعدى بعلى كما تقول عدد عليه قبائحه، وجاء فعيل الصفة من فعل يفعل بكسر العين في المضارع كالصريم بمعنى الصارم وضرب القداح بمعنى ضاربها إلا أنه قليل أو بمعنى الكافي فتجوز به عن معنى الشهيد لأنه يكفي المدعى ما أهمه فعدى بعلى كما يعدى الشهيد، وقيل هو بمعنى الكافي من غير تجوز لكنه عدى تعدية الشهيد للزوم معناه له كما في أسد على، وهو تكلف بارد، وتذكيره وهو فعيل بمعنى فاعل وصف للنفس المؤنثة معنى لأن الحاسب والشهادة مما يغلب في الرجال فأجرى ذلك على أغلب أحواله فكانه قيل كفى بنفسك رجلاً حسيباً أو لأن النفس مؤولة بالشخص كما يقال ثلاثة أنفس أولان فعيل المذكور محمول على فعيل بمعنى فاعل والظاهر أن المراد بالنفس الذات فكانه قيل كفى بك حسيباً عليك *

وجعل بعضهم في ذلك تجريداً فقيل: إنه غلط فاحش. وتعقب بأن فيه بحثاً فإن الشاهد يغير المشهود عليه فإن اعتبر كون الشخص في ذلك الحال كأنه شخص آخر كان تجريداً لكنه لا يتعلق به غرض هنا *

وعن مقاتل أن المراد بالنفس الجوارح فانها تشهد على العبد إذا أنكر وهو خلاف الظاهر. وعن الحسن أنه كان إذا قرأ الآية قال: يا ابن آدم أنصفك والله من جعلك حسيب نفسك، والظاهر أنه يقال ذلك للمؤمن والكافر، وما أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي من أن الكافر يخرج له يوم القيامة كتاب فيقول: رب إنك قضيت أنك لست بظلام للعبيد فاجعلني أحاسب نفسي فيقال له (اقرأ كتابك كفى بنفسك) الآية لا يدل على أنه خاص بالكافر كما لا يخفى، ويقرأ في ذلك اليوم كما روى عن قتادة من لم يكن قارئاً الدنيا * وجاء أن المؤمن يقرأ أولاً سيئاته وحسناته في ظهر كتابه يراها أهل الموقف ولا يراها هو فيغبطونه عاينها فإذا استوفى قراءة السيئات وظن أنه قد هلك رأى في آخرها هذه سيئاتك قد غفرناها لك فيتبلى وجهه ويعظم سروره ثم يقرأ حسناته فيزداد نوراً وينقلب إلى أهله مسروراً ويقول هاؤم اقرأوا كتابيه إني ظننت أني ملاق حسيباً *

وأما الكافر فيقرأ أولاً حسناته وسيئاته في ظهر كتابه يراها أهل الموقف فيتعوذون من ذلك فإذا استوفى قراءة

الحسنات وجد في آخرها هذه حسناتك قد رددناها عليك وذلك قوله تعالى (وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً) فيسود وجهه ويعظم كربته ثم يقرأ آياته فيزداد بلاء على بلاء وينقأ بمزيد خيبة وشقاء ويقول (يا ليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه) جعلنا الله تعالى ممن يقرأ فيرقى لا ممن يقرأ فيشقى بمنه وكرمه ؛ هذا وفسر بعضهم الكتاب بالنفس المنتقشة بآثار الاعمال ونشره وقراءته بظهور ذلك له ولغيره، وببأن ما يصدر عن الانسان خيراً أو شراً يحصل منه في الروح أثر مخصوص وهو خفي مادامت متعلقة بالبدن مشغولة بواردات الحواس والقوى فاذا انقطعت علاقتها قامت قيامته لانكشف الغطاء باتصالها بالعالم العلوي فيظهر في لوح النفس نقش أثر كل ما عمله في عمره وهو معنى الكتابة والقراءة، ولا يخفى أن هذا منزع صوفي حكيم بعيد من الظهور قريب من البطون، وفيه حمل القيامة على القيامة الصغرى وهو خلاف الظاهر أيضاً، والروايات ناطقة بما يفهم من ظاهر الآية نعم ليس فيها نفي انتقاش النفس بآثار الاعمال وظهور ذلك يوم القيامة فلا مانع من القول بالامرئين، ومن هنا قال الامام: إن الحق أن الاحوال الظاهرة التي وردت فيها الروايات حق وصدق لا مرية فيها واحتمال الآية لهذه المعاني الروحانية ظاهر أيضاً والمنهج القويم والصراط المستقيم هو الاقرار بالكل ونعم ما قال غير أن كون ذلك الاحتمال ظاهراً غير ظاهر، وقال الخفاجي: ليس في هذا ما يخالف النقل وقد حمل عليه ما روى عن قتادة من انه يقرأ في ذلك اليوم من لم يكن قارئاً ولا وجه لعهده مؤيداً له، وأنت تعلم أن حمل كلام قتادة على ذلك تأويل أيضاً ولعل قتادة وأمثاله من سلف الامة لا يخطر لهم أمثال هذه التأويلات ببال والكلام العربي كالجل الانوف والله تعالى أعلم بحقائق الامور. وفي كيفية النظم ثلاثة أوجه ذكرها الامام * الاول أنه تعالى لما قال (وكل شيء فصلناه تفصيلاً) تضمن أن كل ما يحتاج اليه من دلائل التوحيد والنبوة والمعاد قد صار مذكوراً وإذا كان كذلك فقد أزيلت الاعذار وأزيلت العلل فلا جرم كل من ورد عرصة القيامة فقد الزمناه طائره في عنقه، الثاني أنه تعالى لما بين أنه سبحانه أوصل إلى الخلق أصناف الاشياء النافعة لهم في الدين والدنيا مثل آتئ الليل والنهار وغيرهما فكأنه كان منعماً عليهم بوجوه النعم وذلك يقتضي وجوب اشتغالهم بخدمة تعالى وطاعته فلا جرم كل من ورد عرصة القيامة يكون مستولاً عن أقواله وأعماله، الثالث أنه تعالى بين أنه ما خلق الخلق إلا لعبادته كما قال (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فلما شرح أحوال الشمس والقمر والنهار والليل كان إنما خلقت (١) هذه الاشياء لتتفعوا بها فتصيروا متمكنين من الاشتغال بطاعتي وإذا كان كذلك فكيف من ورد عرصة القيامة سأله هل أتى بتلك الطاعة أو تمرد وعصى اه، وقد يقال وجه الربط أن فيما تقدم شرح حال كتاب الله تعالى المتضمن بيان النافع والضار من الاعمال وفي هذا شرح حال كتاب العبد الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من تلك الاعمال الا أحصاها وحسنه وقبحه تابع للاخذ بما في الكتاب الاول وعدمه فمن أخذه فقد هدى ومن أعرض عنه فقد غوى، وقوله تعالى :

(مَنْ اهْتَدَى فَأَنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ) فذلك لما تقدم من كون القرمان هادياً للتي هي أقوم وللزوم الاعمال لاصحابها أي من اهتدى بهدليته وعمل بما في تضاعيفه من الاحكام وانتهى عما نهاه عنه فانما تعود منفعة الاهتداء به إلى نفسه لا تنخطاه إلى غيره ممن لم يهتد (وَمَنْ ضَلَّ) عما يهتديه اليه (فَأَنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا) أي فانما وبال ضلاله

(١) قوله كان إنما خلقت الخ لذا بخطه والذي في تفسير الفخر الرازي والليل والنهار كان المعنى إني إنما الخ

عليها لا على من لم يباشره حتى يمكن مفارقة العمل صاحبه ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ تأكيد للجملة الثانية أى لا تحمل نفس حاملة للوزر وزر نفس أخرى حتى يمكن تخلص النفس الثانية عن وزرها ويختل ما بين العامل وعمله من التلازم، وخص التأكد بالجملة الثانية قطعاً للاطماع الفارغة حيث كانوا يزعمون انهم إن لم يكونوا على الحق فالتبعة على اسلافهم الذين قلدوهم ۞

وروى عن ابن عباس أنها نزلت في الوليد بن المغيرة لما قال: اكفروا بمحمد ﷺ وعلى أوزاركم، ولا ينافي هذه الآية ما يدل عليه قوله تعالى (من يشفع شفاعة حسنة يمكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يمكن له كفل منها) وقوله تعالى (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم) من حمل الغير وزر الغير وانتفاعه بحسنته وتضرره بسيئته لأنه في الحقيقة انتفاع بحسنة نفسه وتضرر بسيئته فإن جزاء الحسنة والسيئة اللتين يعملهما العامل لازم له وإنما يصل إلى من يشفع جزاء شفاعته لاجزاء أصل الحسنة والسيئة وكذلك جزاء الضلال مقصور على الضالين وما يحمله المضلون إنما هو جزاء الاضلال لاجزاء الضلال قاله شيخ الاسلام، وهذه الآية طعنت عائشة رضى الله تعالى عنها في صحة خبر ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه ﷺ قال: إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه فإن فيه اخذ الانسان بجرم غيره وهو خلاف ما نطقت به الآية ۞ وأجيب بأن الحديث محمول على ما إذا أوصى الميت بذلك فيكون ذلك التعذيب من قبيل جزاء الاضلال، وقيل: المراد بالميت المحتضر مجازاً وبالتعذيب التعذيب في الدنيا أى ان المحتضر يتألم ببكاء أهله عليه فلا ينبغي أن يبكوا، ولها أيضاً منع جماعة من قدماء الفقهاء صرف الدية على العاقلة لما فيه من مواخظة الانسان بفعل غيره، وأجيب بأن ذلك تسكيف واقع على سبيل الابتداء والافالمخيطى نفسه ليس بمواخذة على ذلك الفعل فكيف يؤخذ غيره عليه، واستدل بها الجبائي على أن اطفال المشركين لا يعذبون والا كانوا مواخذين بذنبا آبائهم وهو خلاف ظاهر الآية، وزعم بعضهم أنها نزلت فيهم وليس بصحيح، نعم أخرج ابن عبد البر في التمهيد بسند ضعيف عن عائشة قالت: سألت خديجة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال: هم من آباءهم ثم سأله بعد ذلك فقال: الله تعالى أعلم بما كانوا عاملين ثم سأله بعد ما استحكم الاسلام فنزلت ولا تزر وازرة وزر أخرى فقال: هم على الفطرة أوقال في الجنة، والمسئلة خلافة وفيها مذهب فقال الا كثرون: هم في النار تبعاً لآبائهم واستدل لذلك بما أخرجه الحكيم الترمذى في نواذر الاصول عن عائشة أيضاً قالت سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن ولدان المسلمين أين هم؟ قال: في الجنة وسأله عن ولدان المشركين أين هم؟ قال: في النار قلت: يا رسول الله لم يدركوا الاعمال ولم تجر عليهم الاقلام قال: ربك أعلم بما كانوا عاملين والذي نفسي بيده إن شئت اسمعتك تضاعفهم في النار، وفيه أن هذا الخبر قد ضعفه ابن عبد البر فلا يحتج به، نعم صح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن أولاد المشركين فقال: الله تعالى أعلم بما كانوا عاملين وليس فيه تصريح بانهم في النار وحققة لفظه الله تعالى أعلم بما كانوا عاملين ولم يبلغوا والتكليف لا يكون الا بالبلوغ ۞

وأخرج الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم عن ابن عباس قال: حدثني الصعب بن جثامة قلت: يا رسول الله انا نصيب في البيات من ذراري المشركين، قال: هم منهم. وهو عند المخالفين محمول على أنهم منهم في الاحكام

الدينية كالاسترقاق *

وتوقفت طائفة فيهم ومن هؤلاء أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه، وقيل: فيهم من يدخل الجنة ومن يدخل النار لما أخرج الحكيم الترمذى في النوادر عن عبد الله بن شداد أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فسأله عن ذرارى المشركين الذين هلكوا صغاراً فوضع رأسه ساعة ثم قال: أين السائل؟ فقال: ها أنذا يا رسول الله فقال: إن الله تبارك وتعالى إذا قضى بين أهل الجنة والنار ولم يبق غيرهم عجزوا فقالوا: اللهم ربنا لم تأتنا رسلك ولم نعلم شيئاً فأرسل اليهم ملكاً والله تعالى أعلم بما كانوا عاملين فقال: انى رسول ربكم اليكم فانطلقوا فاتبعوا حتى أتوا النار فقال إن الله تعالى يأمركم أن تقتحموا فيها فافتحمت طائفة منهم ثم خرجوا من حيث لا يشعرون أصحابهم فجعلوا فى السابقين المقربين ثم جاءهم الرسول فقال إن الله تعالى يأمركم أن تقتحموا فى النار فافتحمت طائفة أخرى ثم أخرجوا من حيث لا يشعرون فجعلوا فى أصحاب اليمين ثم جاء الرسول فقال: إن الله تعالى يأمركم أن تقتحموا فى النار فقالوا: ربنا لا طاقة لنا بعذابك فأمرهم فجمعتم نواصيهم وأقدامهم ثم القوا فى النار * وذهب المحققون إلى أنهم من أهل الجنة وهو الصحيح ويستدل له بأشياء منها الآية على ما سمعت عن الجبائى ، ومنها حديث إبراهيم الخليل عليه السلام حين رآه النبي ﷺ فى الجنة وحوله أولاد الناس قالوا: يا رسول الله وأولاد المشركين قال: وأولاد المشركين رواه البخارى فى صحيحه ، ومنها ما أخرجه الحكيم الترمذى أيضاً فى النوادر . وابن عبد البر عن أنس قال: سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين فقال: هم خدام أهل الجنة * ومنها الآية الآتية حيث أفادت أن لا تعذيب قبل التكليف ولا يتوجه على المولود التكليف ويلزمه قول الرسول عليه الصلاة والسلام حتى يبلغ ، ولم يخالف أحد فى أن أولاد المسلمين فى الجنة إلا بعض من لا يعتد به فانه توقف فيهم لحديث عائشة توفى صبى من الأنصار فقلت : طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه فقال ﷺ: أو غير ذلك يا عائشة إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم . وأجاب العلماء عنه بأنه لعله عليه الصلاة والسلام نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون لها دليل قاطع كما أنكر على سعد بن أبى وقاص فى قوله: اعطه إني لأراه مؤمناً قال أو مسلماً الحديث، ويحتمل أنه ﷺ قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين فى الجنة فلما علم قال ذلك فى قوله ﷺ « ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله تعالى الجنة بفضلِهِ ورحمته إياهم » إلى غير ذلك من الأحاديث، وقال القاضى: دلت الآية على أن الوزر ليس من فعله تعالى لأنه لو كان كذلك لامتنع أن يؤخذ العبد به كما لا يؤخذ بوزر غيره ولأنه كان يجب ارتفاع الوزر أصلاً لأن الوزر إنما يوصف بذلك إذا كان مختاراً يمكنه التحرز ولهذا المعنى لا يوصف الصبي بذلك، وأنت تعلم أن هذا إنما ينتهض على الجبرية لا على الجماعة القائلين لا جبر ولا تفويض (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ) بيان للعناية الربانية اثريان اختصاص آثار الهداية والضلال بأصحابها وعدم حرمان المهتدى من ثمرات هدايته وعدم مؤاخذه النفس بجناية غيرها أى وما صح وما استقام منا بل استحال فى سنتنا المبذية على الحكم البالغة أو ما كان فى حكمنا الماضى وقضائنا السابق أن نعذب أحداً بنوع ما من العذاب دنيوياً كان أو آخروياً على فعل شيء أو ترك شيء أصلياً كان أو فرعياً (وَحَتَّى نَبْعَثَ) إليه (رُسُلًا ١٥) يهتدى إلى الحق ويردع عن الضلال رقيق الحجج ويمهد الشرائع أو حتى نبعث

رسولا كذلك تبلغه دعوته سواء كان مبعوثا اليه أم لا على ما سئل عليه إن شاء الله تعالى من الخلاف، وهذا غاية لعدم صحة وقوع العذاب في وقته المقدر له لا لعدم وقوعه مطلقا كيف والآخرى لا يمكن وقوعه عقيب البعث والديوى لا يحصل إلا بعد تحقق ما يوجب من الفسق والعصيان، الا يرى إلى قوم نوح عليه السلام كيف تأخر عنهم ما حل بهم زهاء الف سنة، وألزم المعتزلة القائلون بالوجوب العقلي قبل البعثة بهذه الآية لأنه تعالى نفى فيها التعذيب مطلقا قبل البعثة وهو من لوازم الوجوب بشرط ترك الواجب عندهم إذ لا يجوزون العفو فينتفى الوجوب قبل البعثة لا انتفاء لازمه، ومحصوله أنه لو كان وجوب عقلي لثبت قبل البعثة ولا شبهة في أن العقلاء كانوا يتركون الواجبات حينئذ فيلزم أن يكونوا معذبين قبلها وهو باطل بالآية .

وتعقب بأنه إنما يتم إذا أريد بالعذاب ما يشمل الديوى والآخرى كما أشير إليه لئلا يكون المناسب لما بعد أن يراد عذاب الاستئصال في الدنيا ولا يلزم من انتفاء العذاب الديوى قبل البعث انتفاء الوجوب لأن لازم الوجوب عندهم هو العذاب الآخرى . وأجيب بعد تسليم أن المناسب لما بعد أن يراد العذاب الديوى بأن الآية لما دلت على أنه لا يليق بحكمته إيصال العذاب الأدنى على ترك الواجب قبل التنبيه ببعثة الرسول فدلالها على عدم إيصال العذاب الأكبر على تركه قبل ذلك أولى، وأورد الأصفهاني في شرح المحصول على من استدل بالآية على نفي الوجوب العقلي قبل البعثة أمورا، الأول أن المراد بالرسول فيها العقل، الثاني أنا سلمنا أن المراد النبي المرسل لكن الآية دلت على نفي تعذيب المباشرة قبل البعثة ولا يلزم منه نفي مطلق التعذيب . الثالث أنا سلمنا ذلك لكن ليس في الآية دلالة على نفي التعذيب قبلها عن كل الذنوب، الرابع أنا سلمنا الدلالة لكن لا يلزم من نفي المؤاخذة انتفاء الاستحقاق لجواز سقوط المؤاخذة بالمغفرة، ثم أجاب عن الأول بأن حقيقة الرسول هو النبي المرسل والأصل في الكلام الحقيقة، وعن الثاني بأن من شأن عظيم القدر التعبير عن نفي التعذيب مطلقا بنفي المباشرة، وعن الثالث بما أشيرنا إليه من أن تقدير الكلام وما كنا معذبين أحدا ويلزم من ذلك انتفاء تعذيب كل واحد من الناس وذلك هو المطلوب لأن الخصم لا يقول به .

وعن الرابع بأن الآية تدل على انتفاء التعذيب قبل البعثة وانتفاؤه قبلها ظاهرا يدل على عدم الوجوب قبلها فمن ادعى أن الوجوب ثابت وقد وقع التجاوز بالمغفرة فعليه البيان اهـ، وأنت تعلم أنه إذا كان الاستدلال الزاميا كما قال به غير واحد لا يرد الأمر الرابع أصلا لأن المعتزلة لا يجوزون العفو عن ترك الواجب العقلي . وقد أشيرنا إلى ذلك، نعم قال المراجع في شرح منهاج الأصول للقاضي: لا حاجة إلى جعل الدليل الزاميا بل يجوز اتئامه على تقدير جواز العفو أيضا بان يقال وقوع العذاب وإن لم يكن لازما للوجوب لكن عدم الامن من وقوعه لازم له ضرورة إذ يجوز العقاب على ترك الواجب عندنا وإن لم يجب وهذا اللازم أعنى عدم الامن منتف لدلالة الآية على عدم وقوعه فينتفى الملزوم .

ورد ذلك أولا بمنع أن عدم الامن من وقوع العذاب من لوازم ترك الواجب مطلقا بل عدم الامن إذا لم يتيقن عدم وقوع العذاب بدليل آخر، وأما ثانيا فبان انتفاء عدم الامن إنما هو بالآية إذ قبل ورودها كان العقاب جائزا ولا شك أن انتفاءه بها انتفاء بالعفو لأن معنى العفو عدم العقاب والآية تدل عليه فلم يتم الدليل على تقدير جواز العفو وهو كما ترى، وقيل: نجعل اللازم جواز العقاب فيتم الدليل تحقيقا لأن جواز العفو

لا ينافي جواز العقاب . ورد بأن الملازمة القائلة بأنه لو كان الوجوب ثابتاً قبل الشرع لعذب تارك الواجب وإن كانت مسلمة حينئذ لكن بطلان التالي ممنوع لأن الآية إنما تدل على نفي وقوع العذاب لا على نفي جوازه . وفيه أن معنى ما كنا معذبين ما سمعت وهو يدل على نفي الجواز، وقد كثرت أتعامل هذا التركيب في ذلك كقوله تعالى : (وما كنا ظالمين . وما كنا لاعبين) إلى غير ذلك ولو أريد نفي الوقوع لقل وما نعذب حتى نبعث رسولا * وضعف الامام الاستدلال بالآية بأنه لو لم يثبت الوجوب العقلي لم يثبت الوجوب الشرعي البتة وهذا باطل فذاك باطل ، قال : بيان الملازمة من وجوه، أحدها أنه إذا جاء الشارع وادعى كونه نبيا من عند الله تعالى وأظهر المعجزة فهل يجب على المستمع استماع قوله والتأمل في معجزته أولا يجب فإن لم يجب فقد بطل القول بالنبوة وإن وجب فاما أن يجب بالشرع أو بالعقل فإن وجب بالعقل فقد ثبت الوجوب العقلي وإن وجب بالشرع فهو باطل لأن ذلك الشارع إما أن يكون هو ذلك المدعى أو غيره والاول باطل لأنه يرجع حاصل الكلام إلى أن يقول ذلك الرجل الدليل : على أنه يجب قبول قولي أني أقول يجب قبول قولي وهذا اثبات للشيء بنفسه ، وإن كان غيره كان الكلام فيه كما في الأول ولزم اما الدور أو التسلسل وهما محالان ، وثانيها أن الشرع إذا جاء وأوجب بعض الأفعال وحرّم بعضها فلا معنى للإيجاب والتحريم إلا أن يقول لو تركت كذا أو فعلت كذا لعاقبتك ، فنقول : إما أن يجب عليه الاحتراز عن العقاب أولا يجب فإن لم يجب لم يتقرر معنى الوجوب البتة وإن وجب فاما أن يجب بالعقل أو بالسمع فإن وجب بالعقل فهو المقصود وإن وجب بالسمع لم يتقرر معنى الوجوب إلا بسبب ترتيب العقاب عليه وحينئذ يعود التقسيم الأول ويلزم التسلسل وهو محال . وثالثها أن مذهب أهل السنة أنه يجوز من الله تعالى العفو عن العقاب على ترك الواجب وإذا كان كذلك كانت ماهية الوجوب حاصلة مع عدم العقاب فلم يبق إلا أن يقال : إن ماهية الوجوب إنما تتقرر بسبب حصول الخوف من العقاب وهذا الخوف حاصل بمحض العقل فثبت أن ماهية الوجوب إنما تحصل بسبب هذا الخوف وإن هذا الخوف حاصل بمجرد العقل فلزم أن يقال : الوجوب حاصل بمجرد العقل ، فإن قالوا : ماهية الوجوب إنما تتقرر بسبب حصول الذم ، فلنا : إنه تعالى إذا عفا فقد سقط الذم فعلى هذا ماهية الوجوب إنما تتقرر بسبب حصول الخوف من الذم وذلك حاصل بمحض العقل فثبت بهذه الوجوه أن الوجوب العقلي لا يمكن دفعه اهـ . وتعقبه العبادي بأنه يمكن الجواب عن الأول بأنه إذا أظهر المعجزة على دعواه أنه رسول ثبت صدقه كما تقرر في محله فيجب قبول قوله في كل ما يخبر عن الله تعالى من غير لزوم محذور من اثبات الشيء بنفسه أو الدور أو التسلسل ، وإن كان ثبوت ما أخبر بالشرع بمعنى أن ثبوته باخبار من ثبتت رسالته بالمعجزة عن الله تعالى بذلك وليس حاصل الكلام على هذا أنه يقول : الدليل على أنه يجب قبول قولي أني أقول يجب قبولي حتى يلزم ما يلزم بل حاصله أنه يقول : يجب قبول قولي لأنه ثبت أني رسول الله تعالى فيجب صدقي وتصديقي في كل ما أدعيه ، وليس في هذا شيء من المحاذير السابقة ، وقد صرح السيد السند في شرح المواقف بأنه يثبت الشرع وتجب المتابعة بمجرد دعوى الرسالة مع اقتران المعجزة وتمكن المبعوث إليه العاقل من النظر وإن لم ينظر ، وذكر أنه حينئذ لا يجوز التكلف الاستمهال ولو استمهال لم يجب الاهمال لجريان العادة بإيجاب العلم عقيب النظر الذي هو متمكن منه فعلم أنه بمجرد دعوى الرسالة مع ما ذكر يثبت الوجوب باخباره

وهو ثبوت الشرع لأن معنى الثبوت به هو الثبوت بالاخبار عن الله تعالى حقيقة أو حكما وعلى هذا لا يتأتى الترديد الذي ذكره بقوله لأن ذلك الشرع إما أن يكون الخ فليقتأمل، وعن الثاني بأن وجوب الاحتراز عن العقاب ليس أمرا أجنبيا عن وجوب كذا حتى يتوجه عليه الترديد الذي ذكره بل هو نفس وجوب كذا أو لازمه إذ الاحتراز ليس إلا بالاثبات بكذا الذي هو الواجب فوجوب الاحتراز إما وجوب كذا أو لازمه فوجوبه فلا يلزم الترديد المذكور، وعن الثالث بأنه إن أراد بقوله إن ماهية الواجب إنما تتقرر بسبب حصول الخوف من العقاب أن حصول الواجب في الخارج بالاثبات به إنما هو بسبب حصول الخوف فليس الكلام فيه ومع ذلك أنا لا نسلم أن الاثبات بالواجب متوقف على حصول الخوف وإن أراد أن تحقق وجوب الواجب أي تعلق وجوبه بالمكلف الذي هو التكليف بالتنجيز متوقف على حصول الخوف المذكور فهو ممنوع كما هو ظاهر اه فتدبر *

وأنت تعلم أن الاستدلال بالآية على تقدير تمامه لا يختص بالمعتزلة بل يشاركهم في ذلك أحد فريقى الحنفية من أهل السنة وهم الماتريدية وعامة مشايخ سمرقند لأنهم وإن لم يقولوا كالمعتزلة بأن العقل حاكم بالحسن والقبح اللذين أثبتوهما جميعا لكنهم قالوا: إن العقل آلة للعلم بهما فيخلق الله تعالى عقيب نظر العقل نظرا صحيحا وأوجبوا الايمان بالله تعالى وتعظيمه وحرموا نسبة ما هو شنيع اليه سبحانه حتى روى عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه قال: لو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الخلق معرفته، وقد صرح غير واحد من علمائهم بأن العقل حجة من حجج الله تعالى ويجب الاستدلال به قبل ورود الشرع، واحتجوا في ذلك بما أخبر الله تعالى به عن إبراهيم عليه السلام من قوله لا بيه وقومه (إني أراك وقومك في ضلال مبين) حيث قال ذلك ولم يقل أوحى إلى ومن استدلاله بالنجوم ومعرفة الله تعالى بها وجعلها حجة على قومه وكذلك كل الرسل حاجوا قومهم بحجج العقل كما ينبي عنه قوله تعالى (قالت رسالهم أفى لله شك فاطر السموات والأرض) الآية بقوله تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به) الآية حيث لم يقل ومن يدع مع الله الها آخر بعد ما أوحى اليه أو بلغته الدعوة وبقوله سبحانه خيرا عن أهل النار وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير حيث أخبروا أنهم صاروا فى النار لتركهم الانتفاع بالسمع والعقل وفيه أنهم لو انتفعوا بالعقول فى معرفة الصانع قبل ورود الشرع لم يصيروا فى النار وبأن الحجج السمعية لم تكن حججا الاستدلال عقلى، وبأن المعجزة بعد الدعوة لا تعرف الا بدليل عقلى وآيات الانفس والآفاق أدل على الصانع من دلالة المعجزة على أنها من الله تعالى فلما كان بالعقل كفاية معرفة المعجزة كان به كفاية معرفة الله تعالى من طريق الأولى، وبأن دعاء جميع الكفرة إلى دين الاسلام واجب على الامة ومعلوم أن الدهرية لا يحتج عليهم بكلام الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام فلم يبق الا حجج العقول إلى غير ذلك، وحينئذ يقال لهم: لو وجب على الخلق معرفة الله تعالى والايمان به قبل بعثة رسول لزم تعذيب الكافر قبلها لاخباره تعالى بأنه لا يغفر الشرك به وقد نفي التعذيب فى الآية فلا وجوب ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم على نهج ما فعل مع المعتزلة، والامام الرازى بعد ان ضعف الاستدلال بالآية وأثبت الوجوب العقلى ذكر فى الآية وجهين، الأول حمل الرسول على العقل، والثانى تخصيص العموم بأن يقال المراد (وما كنا معذبين) فى الاعمال التى لا سبيل إلى

معرفتها إلا بالشرع إلا بعد مجيء الشرع ثم قال: والذي نرتضيه ونذهب إليه أن مجرد العقل سبب في أن يجب علينا فعل ما ينتفع به وترك ما يتضرر به ويمتنع أن يحكم العقل عليه تعالى بوجوب فعل أو ترك فعل اهـ .
وأنت تعلم ما قيل من حمل الرسول على العقل وهو خلاف استعمال القرآن الكريم، ويبعده توبيخ الخزنة الكفار بقولهم (أولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات) ولم يقولوا أولم تكونوا عقلاء، وحمل الرسول فيه على العقل بما لا يرتضيه العقل، واعتذر هو عن التخصيص بأنه وإن كان عدولا عن الظاهر إلا أنه يجب المصير إليه إذا قام الدليل عليه وقد قام بزعمه هـ .

وأبو منصور الماتريدي ومتبعوه حملوا الآية على نفي تعذيب الاستئصال في الدنيا، وذهب هؤلاء إلى تعذيب أهل الفترة بترك الإيمان والتوحيد وهم كل من كان بين رسولين ولم يكن الأول مرسلًا إليهم ولا أدر كوا الثاني، واعتمد القول بتعذيبهم النووي في شرح مسلم فقال: إن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان في النار وليس في هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة فإن هؤلاء كانت بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الرسل عليهم السلام. والظاهر أن النووي يكتفي في وجوب الإيمان على كل أحد ببلوغه دعوة من قبله من الرسل وإن لم يكن مرسلًا إليه فلا منافاة بين حكمه بأنهم أهل فترة بالمعنى السابق وحكمه بأن الدعوة بلغتهم خلافاً للآبي في زعمه ذلك، نعم إنما تازم المناقاة لو ادعى أن من تقدمهم من الرسل مرسل إليهم وليس فليس هـ .
وإلى ذلك ذهب الحلبي فقال في منهاجه: إن العاقل المميز إذا سمع أية دعوة كانت إلى الله تعالى فترك الاستدلال بعقله على صحتها وهو من أهل الاستدلال والنظر كان بذلك معرضاً عن الدعوة فكفروا وبعد أن يوجد شخص لم يبلغه خبر أحد من الرسل على كثرتهم وتطاول أزمان دعوتهم ووفور عدد الذين آمنوا بهم واتبعوهم والذين كفروا بهم وخالفوهم فإن الخبر قد يبلغ على لسان المخالف كما يبلغ على لسان الموافق (١) ولو أمكن أن يكون لم يسمع قط بدين ولا دعوة نبي ولا عرف أن في العالم من يثبت إلهاً ولا يرى أن ذلك يكون فأمره على الاختلاف في أن الإيمان هل يجب بمجرد العقل أولاً بد من انضمام النقل، وهذا صريح في ثبوت تكليف كل أحد بالإيمان بعد وجود دعوة أحد من الرسل وإن لم يكن رسولا إليه، وبالغ بعضهم في اعتماد ذلك حتى قال: فمن بلغته دعوة أحد من الرسل عليهم السلام بوجه من الوجوه فقصر في البحث عنها فهو كافر من أهل النار فلا تغتر بقول كثير من الناس بنجاة أهل الفترة مع أخبار النبي ﷺ بأن آباءهم الذين مضوا في الجاهلية في النار اهـ . والذي عليه الإشاعة من أهل الكلام والأصول والشافعية من الفقهاء أن أهل الفترة لا يعذبون وأطلقوا القول في ذلك، وقد صح تعذيب جماعة من أهل الفترة. وأجيب بأن أحاديثهم آحاد لا تعارض القطع بعدم التعذيب قبل البعثة، وبأنه يجوز أن يكون تعذيب من صح تعذيبه منهم لأمر مختص به يقتضي ذلك عليه الله تعالى ورسوله ﷺ نظير ما قيل في الحكم بكفر الغلام الذي قتله الخضر عليه السلام مع صباه، وقيل إن تعذيب هؤلاء المذكورين في الأحاديث مقصور على من غير وبدل من أهل الفترة بما لا يعذره كعبادة الأوثان

(١) قال البغوي في التهذيب: من لم تبلغه الدعوة لا يجوز قتله قبل أن يدعى إلى الإسلام فإن قتل قبل أن يدعى وجب على قاتله الدية والكفارة وقال إناج السبكي لا يجب القصاص على قاتله على الصحيح، وعند أبي حنيفة لا يجب الضمان بقتله اهـ منه

وتغيير الشرائع كما فعل عمرو بن لحي ولا يخفى أن هذا لا يوافق إطلاق هؤلاء الأئمة ولا القول بأنه لا وجوب إلا بالشرع ولو أمكن أن يكون من ثبت تعذيبه من أتباع من بقى شرعه إذ ذاك كعيسى عليه السلام لم يبق أشكال أصلاً ، واستدل بعض من يقول بتعذيبهم مطلقاً بما أخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول والطبراني وأبو نعيم عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ قال : « يؤتى يوم القيامة بالممسوخ عقلاً وبالهالك في الفترة وبالهالك صغيراً فيقول المسوخ عقلاً : يارب لو آتيتني عقلاً ما كان من آتيتني عقلاً بأسعد بعقله مني ويقول الهالك في الفترة : يارب لو آتاني منك عهد ما كان من آتاه منك عهد بأسعد بعهدك مني ويقول الهالك صغيراً : يارب لو آتيتني عمراً ما كان من آتيتني عمراً بأسعد بعمره مني فيقول لهم الرب تبارك وتعالى : فاذهبوا فادخلوا جهنم ولودخلوها ماضرتهم شيئاً فتخرج عليهم قوابص من نار يظنون أنها قد أهلكت ما خلق الله تعالى من شيء فيرجعون سراعا ويقولون : ياربنا خرجنا وعزتك نريد دخولها فخرجت علينا قوابص من نار ظننا أن قد أهلكت ما خلق الله تعالى من شيء ثم يأمرهم ثانية فيرجعون لذلك ويقولون كذلك فيقول الرب تعالى خلقتكم على عيسى وإلى عيسى تصيرون يا نار ضميههم فتأخذهم النار ، وبعض الأخبار يقتضي أن منهم من يعذب ومنهم من لا يعذب •

فقد أخرج أحمد . وابن راهويه . وابن مردويه . والبيهقي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أربعة يحتجون يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئاً ورجل أحمق ورجل هرم ورجل مات في فترة فأما الأصم فيقول : رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً وأما الأحمق فيقول : رب جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر وأما الهرم فيقول : رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً وأما الذي مات في الفترة فيقول : رب ما آتاني لك رسول فيأخذ سبحانه موافقهم ليطيعنه فيرسل إليهم رسولا أن ادخلوا النار فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ومن لم يدخلها سحب إليها . وأخرج قاسم بن أصبغ . والبخاري . وأبو يعلى . وابن عبد البر في التمهيد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « يؤتى يوم القيامة بأربعة بالمولود والمعتوه ومن مات في الفترة والشيخ الهرم الفاني كلهم يتكلم بحجته فيقول الرب تبارك وتعالى لعنق من جهنم : ابرزى ويقول لهم : إني كنت أبعث إلى عبادي رسلاً من أنفسهم وإني رسول نفسي إليكم فيقول لهم : ادخلوا هذه فيقول من كتب عليه الشقاء : يارب أَدْخِلْنَاهَا وَمِنْهَا كُنَّا نَفِرْ وَأَمَّا مَنْ كُتِبَ لَهُ السَّعَادَةُ فَيَمُضِي فِيَقْتَحِمُ فِيهَا فَيَقُولُ الرَّبُّ تَعَالَى : قَدْ عَايَنْتُمُونِي فَعَصَيْتُمُونِي فَأَنْتُمْ لِرُسُلِي أَشَدُّ تَكْذِيباً وَمَعْصِيَةً فَيَدْخُلُ هَؤُلَاءِ الْجَنَّةَ وَهَؤُلَاءِ النَّارَ » إلى غير ذلك من الأخبار ، ويحتج بها من قال بانقسام ذراري المشركين بل وذراري المؤمنين وفي القاب من صحتها شيء وإن قال في الإصابة : إنها وردت من عدة طرق وعلى تقدير صحتها فمعارضها أصح منها ، والذي يميل إليه القلب أن العقل حجة في معرفة الصانع تعالى ووحدته وتنزهه عن الولد سبحانه قبل ورود الشرع للدلالة السابقة وغيرها وإن كان في بعضها ما يقال وإرسال الرسل وإنزال الكتب رحمة منه تعالى أو أن ذلك لبيان ما لا ينال بالعقول من أنواع العبادات والحدود فلا يرد أنه لو كان العقل حجة ما أرسل الله تعالى رسولا ولا كتفى به . وقيل في جوابه : لما كان أمر البعث والجزاء مما يشكل مع العقل وحده إلا بعظيم تأمل فيه خرج يعذر الإنسان بمثله ولا إيمان بدونه بعث الله تعالى الرسل عليهم السلام لبيان ما به تتمتع الدين لا لنفس معرفة الخالق فانها تنال بيداية العقول فالبعرة

تدل على البعير والآثر على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحار ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير .

وأيضاً إن الله تعالى لم يدعنا ورسولا من أول الأمر إلى آخره والحجة كانت قائمة بالواحد كما بقيت بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم إلى يوم القيامة ولم يدل ذلك على أن الأول لم يكن حجة كافية، وكذلك لم يدعنا سبحانه والبيان بآية واحدة بل من علينا جل شأنه بآيات متكررة ولا يدل ذلك أن الآية الواحدة لم تكن حجة كافية وقوله تعالى خبراً عن قول الخزنة لأهل النار: (أولم تك تأتكم رسلكم بالبينات) توبيخ بالآظهر وهو لا يدل على أن الآخر ليس بحجة ، وقوله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) على معنى لئلا يكون لهم احتجاج بزعمهم بأن يقولوا (لولا أرسلت إلينا رسولا) ، وقوله تعالى: (ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها) (١) غافلون) محمول على الإهلاك بعذاب الاستئصال في الدنيا على تكذيب الرسل وأما جزاء الكفر بالنار في العقبى، وكذا يقال في الآية التي نحن فيها لكثرة ما يدعو إليه فلا عذر لمن لم يعرف ربه سبحانه من أهل الفترة إذا كان عاقلاً مميزاً متمكناً من النظر والاستدلال لاسيما إذا بلغته دعوة رسول من الرسل عليهم السلام ولا يكاد يوجد من لم تبلغه كما سمعت عن الحلبي وقيل: بوجوده في أمريقا (٢) وهي المسماة ببيكي دنيا قبل أن يظفر بها في حدود الألف بعد الهجرة كشر فيل المشهور بقلوب بنو فان أهلها على ما بلغنا إذ ذاك لم يسمعوا بدعوة رسول أصلاً، ثم المفهوم من كلام الأجلة أن النزاع إنما هو بالنسبة لأحكام الإيمان بالله تعالى بخلاف الفروع فلا خلاف في أنها لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه وهو الظاهر، نعم ما أتفق عليه الملل من الفروع هل هو كالايمان حتى يجري فيه النزاع المتقدم فيه نظر، وأما الايمان بنبيينا صلى الله تعالى عليه وسلم فليس بواجب على من لم تبلغه دعوته إذ ليس للعقل في ذلك مجال كما لا يخفى على ذي عقل بل قال حجة الاسلام الغزالي . الناس بعد بعثته عليه الصلاة والسلام أصناف، صنّف لم تبلغهم دعوته ولم يسمعوا به أصلاً فأولئك مقطوع لهم بالجنة، وصنّف بلغتهم دعوته وظهور المعجزة على يده وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الأخلاق العظيمة والصفات الكريمة ولم يؤمنوا به كالكفرة الذين بين ظهرانينا فأولئك مقطوع لهم بالنار، وصنّف بلغتهم دعوته عليه الصلاة والسلام وسمعوا به لكن كما يسمع أحدنا بالرجال وحاشا قدره الشريف صلى الله عليه وسلم عن ذلك فهو لاء أرجو لهم الجنة إذ لم يسمعوا ما يوجبهم في الايمان به اهـ ، ولعل القطع بالجنة للأولين ورجاءها للآخرين إنما يكونان إذا كانوا مؤمنين بالله تعالى وأما إذا لم يكونوا كذلك فهم على الخلاف، ثم إن مسألة عدم الوجوب قبل ورود الشرع إنما يتم الاستدلال عليه بالآية عند المستدلين بها كما قال الأصفهاني إذا كان المقصود تحصيل غلبة الظن فيها فإن كانت علمية فلا يمكن إثباتها بالدلائل الظنية، وفيها عندهم نوع اكتفاء أي وما كنا معذبين ولا مثيبين حتى نبعث رسولا، قالوا: واستغنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله من العذاب ولم يعكس لأنه أظهر منه في تحقيق معنى التكليف فتأمل .

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً﴾ بيان لكيفية وقوع العذاب بعد البعثة، وليس المراد بالارادة الارادة الازلية المتعلقة بوقوع المراد في وقته المقدر له أصلاً إذ لا يقارنها الجزاء الآتي، ولا تحققها بالفعل إذ لا يتخلف عنه المراد بل دنو وقته كما في قوله تعالى: (أتى أمر الله) أي إذا دنا وقت تعلق إرادتنا بأهلاً كهذا بأن نعذب أهلها بما ذكر من عذاب

(١) وفسرت الغفلة بغفلة إهمال الحجة ، وقيل: غافلون بسبب خفائها تأمل أهمته (٢) الذي رأيته في بعض كتب المتأخرين أن أول من كشف عنها أماريكوس القبطان وبه سميت ثم قيل فيها: أمريكا تخفيفاً اهـ منه

الاستئصال الذي بينا أنه لا يصح مناقب البعثة أو بنوع ممداذ كرنا شأنه من مطلق العذاب أعنى عذاب الاستئصال لما لهم من الظلم والمعاصي دنوا تقتضيه الحكمة من غير أن يكون له حد معين ﴿أمرنا﴾ بالطاعة كما أخرجه ابن جرير وغيره عن ابن عباس وسعيد بن جبير على لسان الرسول المبعوث إلى أهلها ﴿مترفيها﴾ متنعميها وجباريها وملوكها، وخصهم بالذكر مع توجه الأمر إلى الكل لأنهم أئمة الفسق ورؤساء الضلال وما وقع من سواهم باتباعهم ولأن توجه الأمر إليهم أكد، ويدل على تقدير الطاعة أن فسق وعصى متقاربان بحسب اللغة وإن خص الفسق في الشرع بمعصية خاصة وذكر الضد يدل على الضد كما أن ذكر النضير يدل على النضير فذكر الفسق والمعصية يدل على تقدير الطاعة كما قيل في قوله تعالى: (سرايل تقيمكم الحر) فيكون نحو أمرته فأساء إلى أي أمرته بالاحسان بقرينة المقابلة بينهما المعتضدة بالعقل الدال على أنه لا يؤمر بالاساءة كما لا يؤمر بالفسق، والنقل كقوله تعالى: (إن الله لا يأمر بالفحشاء)، وجوز أن ينزل الفعل منزلة اللازم كما في يعطى ويمنع أي وجهنا الأمر.

﴿ففسقوا فيها﴾ أي خرجوا عن الطاعة وتمردوا، واختار الزمخشري أن الأصل أمرناهم بالفسق ففسقوا إلا أنه يمتنع إرادة الحقيقة للدليل فيحمل على المجاز أما بطريق الاستعارة التمثيلية بأن يشبه حالهم في تقابهم في النعم مع عصيانهم وبطرحهم بحال من أمر بذلك أو بطريق الاستعارة التصريحية التبعية بأن يشبه إفضاء النعم المبطرة لهم وصحبها عليهم بأمرهم بالفسق بجامع الحمل عليه والتسبب له ويتمم أمر الاستعارة في صورتين بما لا يخفى، وقيل: الأمر استعارة للحمل والتسبب لا اشتراكهما في الإفضاء إلى الشيء وآثر أن تقدير أمرناهم بالطاعة ففسقوا غير جائز لزعمه أنه حذف ما لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه لأن قولهم أمرته فقام وأمرته فقعد لا يفهم منه إلا الأمر بالقيام والعود ولو أردت خلاف ذلك كنت قد رمت من مخاطبك علم الغيب، ولا نقض بنحو قولهم: أمرته فعصاني أو فلم يمتثل أمرى لأنه لما كان منافيا للأمر علم أنه لا يصلح قرينة للبحذوف فيكون الفعل في ذلك من باب يعطى ويمنع. واعترض بأنه لم لا يجوز أن يكون من قبيل أمرته فعصاني لما سمعت من تقارب فسق وعصى وبأن قرينة (إن الله لا يأمر بالفحشاء) لم لا تكفي في تقدير وجهنا الأمر فوجد منهم الفسق لأن يقدر متعلق الأمر؛ ثم لم لا يجوز أن يكون التعقيب بالضد قرينة للضد الآخر ونحوه أكثر من أن يحصى، وأجاب في الكشف عن ذلك فقال: الجواب عن الأولين أن صاحب الكشف منع أن يراد أمرنا بالطاعة وأما أن يراد توجيه الأمر فلم يمنع من هذا المسلك بل المانع أن تخصيص المترفين حينئذ يبقى غير بين الوجه وكذلك التقييد بزمان إرادة الإهلاك فإن أمره تعالى واقع في كل زمان ولكل أحد وظهره لم يتعرض له، وعن الثالث أن شهرة الفسق في أحد معنويه تمنع من عده مقابلا بمعنى العصيان على أن ما ذكرنا من نبو المقام عن الإطلاق قائم في التقييد بالطاعة، وفيه قول بسلامة الأمير ونظار بعين الرضا وغفلة عن وجه التخصيص الذي ذكرناه وهو بين لا غبار عليه، وكذا وجه التقييد بالزمان المذكور، والحق أن ما ذكره الزمخشري من الحمل وجه جميل إلا أن عدم ارتضائه ما روته الثقات عن ترجمان القرآن وغيره من تقدير الطاعة مع ظهور الدليل ومساعدة مقام الزجر عن الضلال والحث على الاهتمام لا وجه له كما لا يخفى على من له قلب.

وحكى أبو حاتم عن أبي زيد أن (أمرنا) بمعنى كثرتنا واختاره الفارسي ، واستدل أبو عبيدة على صحة هذه اللغة بما أخرجه أحمد . وابن أبي شيبة في مسنديهما . والطبراني في الكبير من حديث سويد بن هبيرة «خير المال سكة مأمورة ومهرة مأمورة» أي كثيرة النتائج ، وأمر كما قيل من باب ما لزم وعدى باختلاف الحركة فيقال أمرته بفتح الميم فأمر بكسر ها وهو نظير شتر الله تعالى عينه فشترت وجدع أنفه فجدع وثلم سنه فثلمت ، وقيل : إن المكسور يكون متعديا أيضا وأنه قرأ به الحسن . ويحيى بن يعمر . وعكرمة ، وحكى ذلك النحاس . وصاحب اللوامح عن ابن عباس وأن رد الفراء له غير ملتفت إليه لصحة النقل ، وفي الكشف أن أمر بمعنى كثر كثير وأما أمرته المتعدى فقال الزمخشري في الفائق ما معناه : ما عول هذا القائل الأعلى ما جاء في الخبر أعنى مهرة مأمورة وما هو الأمر الذي هو ضد النهى وهو مجاز أيضا كما في الآية كأن الله تعالى قال لها كوني كثيرة النتائج فكانت فهي إذن مأمورة على خلاف منهيه ، وقيل : أصله مومرة فعدل عنه إلى مأمورة لطلب الازدواج مثل قوله ﷺ «مأزورات غير مأجورات» حيث لم يقل موزورات .

وقرأ على كرم الله تعالى وجهه . وابن أبي اسحق . وأبو رجاء . وعيسى بن عمرو . وعبد الله بن أبي زيد . والكلبي (أمرنا) بالمد وكذلك جاء عن ابن عباس . والحسن . وقتادة . وأبي العالية . وابن هرمز . وعاصم . وابن كثير . وأبي عمرو . ونافع وهو اختيار يعقوب ، ومعناه عند الجميع كثرتنا وبذلك أيد التفسير السابق على القراء المشهورة وقرأ ابن عباس . وأبو عثمان النهدي . والسدي . وزيد بن علي . وأبو العالية (أمرنا) بالتشديد ، وروى ذلك أيضا عن علي . والحسن . والباقر رضي الله تعالى عنهم . وعاصم . وأبي عمرو ، ومعناه على هذه القراءة قيل كثرتنا أيضا ، وقيل : بمعنى وليناهم وجعلناهم أمراء واللازم من ذلك أمر (١) بالضم الحاقاله بالسجاية أي صار أميرا والمراد به من يؤمر ويؤتمر به سواء كان ملكا أم لا على أنه لا محذور لو أريد به الملك أيضا خلافا للفارسي لأن القرية إذا ملك عليها مترف ففسق ثم آخر ففسق وهكذا كثر الفساد وتوالى الكفر ونزل بهم العذاب على الآخر من ملوكهم ﴿فَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ أي كلمة العذاب السابق بحلوله أو بظهور معاصيهم أو بانهاكم فيها ﴿فَدَمَّرْنَا هَاتِدْمِيرًا ١٦﴾ لا يكتنه كنهه ولا يوصف ، والتدمير هو الإهلاك مع طمس الآثار وهدم البناء ، والآية تدل على إهلاك أهل القرية على أتم وجه وإهلاك جميعهم لصدور الفسق منهم جميعا فان غير المترف يتبعه عادة لاسيما إذا كان المترف من علماء السوء ، ومن هنا قيل : المعنى وإذا اردنا أن نهلك قرية أمرنا مترف فيها ففسقوا فيها واتبعهم غيرهم فحق عليها القول الآية ، وقيل : هلاك الجميع لا يتوقف على التبعية فقد قال سبحانه (واتقوا فتنة لا تصيبن الذي ظلموا منكم خاصة) وصح عن أم المؤمنين زينب بنت جحش «أن النبي ﷺ دخل عليها فرعا يقول لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها قالت زينب : قلت يا رسول الله أنهلك وفيما الصالحون قال : نعم إذا كثر الخبث» هذا والظاهر أن (أمرنا) جواب إذا ولا تقديم ولا تأخير في الآية والاشكال المشهور فيها على هذا التقدير من أنها تدل على أنه سبحانه يريد إهلاك قوم ابتداء فيتوسل إليه بأن يأمرهم فيفسقون فيهلكهم وإرادة ضرر الغير ابتداء من غير استحقاق الاضرار كالاضرار كذلك مما ينزه عنه تعالى لمنافاته للحكمة قدمرت الإشارة إلى جوابه ، وأجاب

(١) امر مثلث والتقييد بالضم لأنه حينئذ يتعين لهذا المعنى فانهم اه منه

عنه بعضهم بأن في الآية تقدما وتأخيرا والاصل إذا أمرنا متر في قرية ففسقوا فيها أردنا إهلاكها فحق عليها القول ، ونظيره على ما قيل قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) وآخرون بأن قوله تعالى (أمرنا) الخ في موضع الصفة لقرية وجواب إذا محذوف للاستغناء عنه بما في الكلام من الدلالة عليه كما قيل في قوله تعالى (حتى إذا جأؤها وفتحت أبوابها) إلى قوله سبحانه (ونعم أجر العاملين) وقول الهذلي وهو آخر قصيدة :

حتى إذا أسلـكـوهم في قتائـدة (١) شـلا كما تطرد الجمالة الشردا

وقيل في الجواب عن ذلك غير ذلك فتدبر .

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾ أي كثيرا ما أهلكنا ﴿مِنَ الْقُرُونِ﴾ تمييز - لكم - والقرن على ما قال الراغب القوم المقترنون في زمان واحد، وعن عبدالله بن أبي أوفى هو مدة مائة وعشرين سنة، وعن محمد بن القاسم المازني وروى مرفوعا أنه مائة سنة، وجاء أنه عليه السلام دعا لرجل فقال: عش قرنا فعاش مائة سنة أو مائة وعشرين، وعن الكلبي أنه ثمانون سنة، وعن ابن سيرين أنه أربعون سنة ﴿مَنْ بَعْدُ نُوحٍ﴾ من بعد زمنه عليه السلام كعاد ونمود ومن بعدهم من قصت أحوالهم في القرآن العظيم ومن لم تقص، وخص نوح عليه السلام بالذكر ولم يقل من بعد آدم لأنه أول رسول آذاه قومه فاستأصلهم العذاب ففيه تهديد وإنذار للمشركين واطهور حال قومه لم ينظموا في القرون المهلكة على أن ذكره عليه السلام رمز إلى ذكركم، ومن الأولى للتبيين لازائدة والثانية لابتداء الغاية فلذا جاز اتحاد متعلقهما، وقال الحوفي : من الثانية بدل من الأولى وليس بجيد *

﴿وَكُفِيَ بِرَبِّكَ﴾ أي كفى ربك وقد تقدم الكلام مفصلا آنفا في مثل هذا التركيب ﴿بَذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ١٧﴾ محيطا بظواهرها وبواطنها فيعاقب عليها ، وتقديم الخبر لتقدم متعلقه من الاعتقادات والنيات التي هي مبادئ الأعمال الظاهرة تقدما وجوديا ، وقيل تقدما رتبيا لأن العبرة بما في القلب كما يدل عليه «إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم ونياتكم» وإنما الأعمال بالنيات ونية المؤمن خير من عمله إلى غير ذلك أو لعمومه من حيث يتعلق بغير المبصرات أيضا، والجار والمجرور متعلق بخبرنا بصيرا على سبيل التنازع *

وقال الحوفي : متعلق بكفى وهو وهم ، وفي تذييل ما تقدم بما ذكر إشارة على ما قيل إلى أن البعث والأمروما يتلوهما من فسقهم ليس لتحصيل العلم بما صدر عنهم من الذنوب فإن ذلك حاصل قبل ذلك وإنما هو لقطع الأعذار والزام الحجة من كل وجه . وفي الكشف أنه سبحانه نبه بقوله تعالى (وكفى بربك) الخ على أن الذنوب هي الأسباب المهلكة لا غير ، وبيانه كما في الكشف أنه جل شأنه لما عقب أهلاككم بعلوه بالذنوب علما أنهم دل على أنه تعالى جازاهم بها وإلا لم ينتظم الكلام ، وأما الحصر فلائن غيرها لو كان له مدخل كان الظاهر ذكره في معرض الوعيد ثم لا يكون السبب تاما ويكون الكلام ناقصا عن أداء المقصود فلزم الحصر وهو المطلوب ولا أرى كلامه خاليا عن دسيسة اعتزال تظهر بالتأمل ولعله لذلك لم يتعرض له العلامة البيضاوي ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ﴾ أي بعمله كما أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك ﴿الْعَاجِلَةَ﴾ فقط من غير أن

يريد معها الآخرة كما ينبغي، عنه الاستمرار المستفاد من زيادة (كان) هنا مع الاختصار على مطاق الإرادة في قسميه وقيل لو لم يقيد صدق على مريد العاجلة والآخرة والقسمة تنافي الشرية، ودلالة الإرادة على ذلك لأنها عقد القلب بالشئ وخلوص همه فيه ليس بذلك، والمراد بالعاجلة الدار الدنيا كما روى عن الضحاك أيضاً وبارادتها إرادة ما فيها من فنون مطالبتها كقوله تعالى: (ومن كان يريد حرث الدنيا) وجوز أن يراد الحياة العاجلة كقوله تعالى: (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها) ورجح الأول بأنه أنسب بقوله تعالى: ﴿عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا﴾ أى فى تلك العاجلة فان تلك الحياة واستمرارها من جملة ما عجل فالأنسب فى ذلك كلمة من كما فى قوله عز وجل (ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها) ﴿مَنْ شَاءَ﴾ أى ما نشاء تعجيله له من نعيمها لا كل ما يريد *

﴿لَمَنْ يُرِيدُ﴾ تعجيل ما نشاء له، وقال أبو إسحق الفزارى: أى لمن يريد هلكته ولا يدل عليه لفظ فى الآية، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور السابق أعنى له فلا يحتاج إلى رابط لأنه فى بدل المفردات أو المجرور بدل من الضمير المجرور بإعادة العامل وتقديره لمن يريد تعجيله لهم منهم، والضمير راجع إلى من وهى موصولة أو شرطية وعلى التقديرين هى منبئة عن الكثرة فهو بدل بعض من كل، وعن نافع أنه قرأ (ما يشاء) بالياء فقل الضمير فيه لله تعالى فيتطابق القراءتان، وقيل هو لمن فىكون مخصوصاً بمن أراد الله تعالى به ذلك كنمرود وفرعون ممن ساعده الله تعالى على ما أراده استدراجاً له، واستظهر هذا بأنه يلزم أن يكون على الأول التفات ووقوع الالتفات فى جملة واحدة إن لم يكن ممنوعاً فغير مستحسن كما فصله فى عروس الأفراح، وتقييد المعجل والمعجل له بما ذكر من المشيئة والإرادة لما أن الحكمة التى يدور عليها فلك التكوين لا تقتضى وصول كل طالب إلى مراده ولا استيفاء كل واصل لما يطلبه بتمامه، وليس المراد بأعمالهم فى قوله تعالى (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون) أعمال كلهم ولا كل أعمالهم، وقد تقدم الكلام فى ذلك فتذكر. وذكر المشيئة فى أحدهما والإرادة فى الآخر إن قيل بترادفهما تفنن *

﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ﴾ مكان ما عجلنا له ﴿جَهَنَّمَ يَصْلِيهَا﴾ يقاسى حرها كما قال الخليل أو يدخلها كما قيل، والجملة كما قال أبو البقاء حال من الهاء فى (له) وقال أبو حيان: إنها حال من (جهنم) وهى مفعول أول جعلنا و(له) الثانى * وجوز أن تكون الجملة مستأنفة وقال صاحب الغينان: مفعول جعلنا الثانى محذوف والتقدير مصيراً أو جزاء ولا حاجة إلى ذلك ﴿مَذْمُومًا﴾ حال من فاعل يصلى وهو من الذم ضد المدح وفعله ذم وذمته ذمياً وذامته ذماً بمعناه ﴿مَذْهُورًا ١٨﴾ أى مطروداً مبعداً من رحمة الله تعالى، قال الامام: إن العقاب عبارة عن مضرة مقرونة بالاهانة والذم بشرط أن تكون دائمة وخالية عن المنفعة فقوله تعالى (جعلنا له جهنم يصلها) إشارة إلى المضرة العظيمة و(مذموماً) إشارة إلى الاهانة والذم و(مذهوراً) إشارة إلى البعد والطرده من رحمته تعالى فيفيد ذلك أن تلك المضرة خالية عن شوب النفع والرحمة وتفيد كونها دائمة وخالية عن التبدل بالراحة والخلاص اه، ولا يخفى أن هذا ظاهر فى أن الآية تدل على الخلود وحينئذ يتعين عندنا أن يكون ذلك المريد من الكفرة. وفى إرشاد العقل السليم من كان يريد أى بأعماله التى يعملها سواء كان ترتب المراد عليها بطريق الجزاء كأعمال البر أو بطريق ترتب المعلولات على العلل كالأسباب أو بأعمال الآخرة فالمراد بالمريد على الأول الكفرة وأكثر الفسقة وعلى الثانى أهل الرياء والنفاق والمهاجر للدنيا والمجاهد للغنيمة، وأنت تعلم أن أدراج

الفاسق والمهاجر للدنيا والمجاهد للغنيمة إذا كان مؤمنا في التمثيل على القول بدلالة الآية على الخلود بما لا يستقيم على أصولنا نعم يصح على أصول المعتزلة، وقد أدرج الزمخشري الفاسق في ذلك ودسائس الاعتزال منه عامله الله تعالى بعدله أكثر من أن تحصى، وظاهر كلام أبي حيان اختيار كون المرید من الكفرة حيث قال: العاجلة هي الدنيا ومعنى إرادتها إيثارها على الآخرة ولا بد من تقدير محذوف دل عليه المقابل في قوله تعالى (ومن أراد الآخرة) النخ أى من كان يريد العاجلة وسعى لها سعيها وهو كافر عجلنا له فيهما ما نشاء لمن نريد، وقيل المراد من كان يريد العاجلة بعمل الآخرة كالمنافق والمرائي والمجاهد للغنيمة والذكر والمهاجر للدنيا إلى آخر ما قال فحكى غير القول الأول الذى يكون يتعين عليه كون المرید من الكفرة بعد أن قدمه بقبيل، ويؤيده تفسير كثير من كان يريد العاجلة بمن كان همه مقصورا عليها لا يريد غيرها أصلا فان ذلك مما لا يكاد يصدق على مؤمن فاسق فانه لو لم يكن له إرادة للآخرة ما آمن بها، وعلى القول بدخول الفاسق ونحوه ممن لا يحكم له عندنا بالخلود يمنع القول بدلالة الآية على الخلود ويقال لمن أدخل النار مبعد عن رحمة الله تعالى مادام فيها فيصدق على الفاسق مادام فيها كما يصدق على الكافر المخلد.

وزعم بعضهم أن المرید هو المنافق الذى يغزو مع المسلمين للغنيمة للاثواب فان الآية نزلت فيه، وفيه أنه يأبى ذلك ما سبق من أن السورة مكية غير آيات معينة ليست هذه منها على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فافهم ﴿وَمَنْ أَرَادَ﴾ الظاهر على طبق مامر عن الضحاك أن يراد بعمله أيضا ﴿الآخرة﴾ أى الدار الآخرة وما فيها من النعيم المقيم ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيًا﴾ أى الذى يحق ويليق بها كما تنبى عنه الاضافة الاختصاصية سواء كان السعى مفعولا به على أن المعنى عمل عملها أو مصدرا مفعولا مطلقا ويتحقق ذلك بالآتيان بما أمر الله تعالى والانتها عما نهى سبحانه عنه فيخرج من يتعبد من الكفرة بما يخترعه من الآراء ويزعم أنه يسعى لها وفائدة اللام سواء كانت للاجل أو للاختصاص اعتبار النية والاختصاص لله تعالى فى العمل، واختار بعضهم ولا يخلو عن حسن أنه لا حاجة إلى ما اعتبره الضحاك بل الأولى عدم اعتباره لمكان (وسعى لها سعيها) وحينئذ لا يعتبر فيما سبق أيضا ويكون فى الآية على هذا من تحقير أمر الدنيا وتعظيم شأن الآخرة مالا يخفى على من تأمل ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إيمانا صحيحا لا يخالطه قاذح، وإيراد الايمان بالجملة الحالية للدلالة على اشتراط مقارنته لما ذكر فى حيز (من) فلا تنفع ارادة ولا سعى بدونه وفى الحقيقة هو الناشئ عنه ارادة الآخرة والسعى للنجاة فيها وحصول الثواب، وعن بعض المتقدمين من لم يكن معه ثلاث لم ينفعه عمله ايمان ثابت ونية صادقة وعمل مصيب وتلا هذه الآية ﴿فَأُولَٰئِكَ﴾ إشارة الى (من) بعنوان اتصافه بما تقدم، وما فى ذلك من معنى البعد للاشعار بعلو درجاتهم وبعد منزلتهم، والجمعية لمراعاة جانب المعنى إيماء إلى أن الاثابة المفهومة من الخبر تقع على وجه الاجتماع أى فأولئك الجامعون لما مر من الخصال الحميدة أعنى ارادة الآخرة والسعى الجميل لها والايمان ﴿كَانَ سَعْيُهُمْ مَّشْكُورًا ۝ ١٩﴾ مثابا عليه مقبولا عنده تعالى بحسن القبول، وفسر بعضهم السعى ههنا بالعمل الذى يعبر عنه بفعل فيشمل جميع ما تقدم وهذا غير السعى السابق، وقال بعضهم: هو هو؛ وعلق المشكورية به دون قرينه اشعارا بأنه العمدة فيها، وأصل السعى كما قال الراغب المشى السريع وهو دون العدو ويستعمل للجهد

في الأمر خيراً كان أو شراً وأكثر ما يستعمل في الأفعال المحمودة قال الشاعر :
ان أجز علقمة بن سعد سعيه لا أجزه بيلاء يوم واحد

(كَلَّا) التنوين فيه على المشهور عند النحاة عوض عن المضاف اليه لاتنوين تمكين أى كل الفريقين وهو مفعول (نُمدُّ) مقدم عليه أى نزيد مرة بعد مرة بحيث يكون الأنف مدداً للسالف وما به الامداد ما عجل لأحدهما من العطايا العاجلة وما أعد للآخر من العطايا الآجلة المشار اليها بمشكورية السعى وإنما لم يصرح به تعويلاً على ما سبق تصريحاً وتلويحاً واتكالا على ما لحق عبارة وإشارة، وقوله تعالى : (هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ) بدل من (كَلَّا) بدل كل على جهة التفصيل أى نمد هؤلاء المعجل لهم وهؤلاء المشكور سعيهم فان الإشارة متعرضة لذات المشار اليه بماله من العنوان لا للذات فقط كالاضمار ففيه تذكير لما به الامداد وتعيين المضاف اليه المحذوف دفعا لتوهم كونه أفراد الفريق الأخير المرید للخير الحقيقي بالاسعاف فقط وتأكيده للقصر المستفاد من تقديم المفعول ، وقوله تعالى : (مَنْ عَظَا رَبَّكَ) أى من معطاه الواسع الذى لاتناهى له فهو اسم مصدر واقع موقع اسم المفعول متعلق بنمد مغن عن ذكر ما به الامداد ومنبه على أن الامداد المذكور ليس بطريق الاستيجاب بالسعى والعمل بل بمحض التفضل كما قيل : (وَمَا كَانَ عَظَا رَبَّكَ) أى دنيوا كان أو أخرويا والاضمار فى موضع الاضمار لمزيد الاعتناء بشأنه والاشعار بعليته للحكم (مَحْظُورًا ٢٠) ممنوعاً عما يريد بل هو فائض على من قدر له بموجب المشيئة المبنية على الحكمة وان وجد فيه ما يقتضى الحظر كالكفر ، وهذا فى معنى التعليل لشمول الامداد للفريقين ، والتعرض لعنوان الربوبية للاشعار بمبدئيتها لكل من الامداد وعدم الحظره (انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) كيف فى محل النصب بفضلنا على الحال وليست مضافة للجملة كما توهم ، والجملة بتمامها فى محل نصب بانظر وهو معلق هنا ، والمراد كما قال شيخ الاسلام توضيح ما مر من الامداد وعدم محظورية العطاء بالتنبيه على استحضر مراتب أحد العطاءين والاستدلال بها على مراتب الآخر أى انظر بنظر الاعتبار كيف فضلنا بعضهم على بعض فيما أمددناهم من العطايا العاجلة فمن وضع ورفيع وظالع وضليع ومالك ومملوك وموسر وصعلوك تعرف بذلك مراتب العطايا الآجلة وتفاوت أهلها على طريقة الاستدلال بحال الأدنى على حال الأعلى كما أفصح عنه قوله تعالى (وَلَا آخِرَ كِبَرٍ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ٢١) أى اكبر من درجات الدنيا وتفضيلها لأن التفاوت فيها بالجنة ودرجاتها العالية لا يقادر قدرها ولا يكتنه كنهها * وفى بعض الآثار أن النبی ﷺ قال : « إن بين أعلى أهل الجنة وأسفلهم درجة كالنجم يرى فى مشارق الأرض ومغاربها وقد أَرْضَى الله تعالى الجميع فما يغبط أحد أحداً ، وعن الضحاك الأعلى يرى فضله على من هو أسفل منه والأسفل لا يرى أن فوقه أحداً ، وصح أن الله تعالى أعد لعباده الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وروى ابن عبد البر فى الاستيعاب عن الحسن قال : حضر جماعة من الناس باب عمر رضى الله تعالى عنه وفيهم سهيل بن عمرو القرشى وكان أحد الأشراف فى الجاهلية وأبو سفيان بن حرب وأولئك المشايخ من قريش فأذن لصهيب وبلال وأهل بدر وكان يحبهم وكان قد أوصى لهم فقال أبو سفيان : ما رأيت كالיום قط إنه ليؤذن لهؤلاء العبيد ونحن جلوس لا يلتفت إلينا فقال سهيل : وكان أعقلهم أيها القوم انى والله قد

أرى الذي في وجوهكم فان كنتم غضابا فاغضبوا على أنفسكم دعى القوم ودعيتهم فأسرعوا وأبطأتم أما والله لما سبقوكم به من الفضل أشد عليكم فوتا من بابكم هذا الذي تنافسون عليه. وفي الكشف أنه قال: إنما أتينا من قبلنا انهم دعوا ودعينا فأسرعوا وأبطأنا وهذا باب عمر فكيف التفاوت في الآخرة واثن حسدتموهم على باب عمر لما أعد الله تعالى لهم في الجنة أكبر. وقرئ: (أكثر تفضيلا) بالثاء المثلثة، هذا وجوز أن يراد بمابه الامداد العطايا العاجلة فقط، وحمل القصر المذكور على دفع توهم اختصاصها بالفريق الأول فان تخصيص إرادتهم لها ووصولهم اليها بالذكر من غير تعرض لبيان النسبة بينها وبين الفريق الثاني إرادة ووصولها يوم اختصاصها بالاولين فالمعنى كل الفريقين نمد بالعطايا العاجلة لا من ذكرنا إرادته لها فقط من الفريق الأول من عطاء ربك الواسع وما كان عطاؤه الديوى محظورا من أحد ممن يريدون يريد غيره انظر كيف فضلنا في ذلك العطاء بعض كل من الفريقين على بعض آخر منهما والآخرة الخ، وإلى نحوه هذا ذهب الحسن. وفتادة فقد روى عنهما أنهما قالا: في معنى الآية إن الله تعالى يرزق في الدنيا مريدى العاجلة الكافرين ومريدى الآخرة المؤمنين ويمد الجميع بالرزق، وذكر الرزق من بين مابه الامداد قيل على سبيل التمثيل، وقيل تخصيص لدلالة السياق وجوز أن يكون المراد به معناه اللغوى فيتناول الجاه ونحوه كما يقال السعادة أرزاق، واعتبر الجمهور عدم المحظورية بالنسبة إلى الفريق الأول تحقيقا لشمول الامداد له حيث قالوا: لا يمنعه من عاص لعصيان. واعتراض بانه يقتضى كون القصر لدفع توهم اختصاص الامداد الديوى بالفريق الثانى مع أنه لم يسبق فى الكلام ما يؤهم ثبوته له فضلا عن إيهام اختصاصه وفيه تأمل، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن معنى (من عطاء ربك) من الطاعات ويمد بها مريد الآخرة والمعاصى ويمد بها مريد العاجلة فيكون العطاء عبارة عما قسم الله تعالى للعبد من خير أو شر، وأنت تعلم أنه يبعد غاية البعد إرادة المعاصى من العطاء ولعل نسبة ذلك للحبر غير صحيحة فلا تغفل. واعلم أن التقسيم الذى تضمنته الآية غير حاصر وذلك غير دضر والتقسيم الحاصر أن كل فاعل إما أن يريد بفعله العاجلة فقط أو يريد الآخرة فقط أو يريد ههما معاً أو لم يرد شيئاً والقسمان الأولان قد علم حكمهما من الآية، والقسم الثالث ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنه إما تكون إرادة الآخرة أرجح أو تكون مرجوحة أو تكون الارادتان متعادلتين، وفي قبول العمل فى القسم الأول بحث عند الامام قال: يحتمل عدم القبول لما روى عن رب العزة جل شأنه «أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيرى تركته وشركه» ويمكن أن يقال: إذا كانت إرادة الآخرة راجحة على إرادة الدنيا تعارض المثل بالمثل فيبقى القدر الزائد خالصاً للآخرة فيجب كونه مقبولاً، وإلى عدم القبول ذهب المز بن عبد السلام، ومال إلى القول بأصل الثواب حجة الاسلام الغزالي حيث قال: لو كان اطلاع الناس مرجحاً أو مقوياً لنشاطه ولو فقد لم تترك العبادة ولو انفرد قصد الرياء لما أقدم فالذى نظنه والعلم عند الله تعالى انه لا يحبط أصل الثواب ولا كنهه يعاقب على مقدار قصد الرياء ويثاب على مقدار قصد الثواب، وهذا ظاهر فى أن الرياء ولو محرماً لا يمنع أصل الثواب عنده إذا كان باعث العبادة أغلب، وذكر ابن حجر أن الذى يتجه ترجيحه أنه متى كان المصاحب بقصد العبادة رياء مباحاً لم يقتض اسقاط ثوابها من أصله بل يثاب على مقدار قصد العبادة وإن ضعف أو محرماً اقتضى سقوطه من أصله للاخبار، وقوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) قد لا يعكر على ذلك لأن تقصيره بقصد المحرم

اقتضى سقوط قصد الأجر فلم تبق له ذرة من خير فلم تشمله الآية، واتفقوا على عدم قبول ما ترجح فيه باعث الدنيا أو كان الباعثان فيه متساويين، وخص الغزالي الأحاديث الدالة بظاهرها على عدم القبول مطلقاً بهذين القسمين، وتمام الكلام في هذا المقام في الزواجر عن اقتراف الكبائر، وأما القسم الرابع عند القائلين بأن صدور الفعل من القادر يتوقف على حصول الداعي فهو ممتنع الحصول والذين قالوا إنه لا يتوقف قالوا ذلك الفعل لا أثر له في الباطن وهو محرم في الظاهر لأنه عبث والله تعالى أعلم.

﴿ومن باب الإشارة في الآيات﴾ (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) فيه أربع إشارات إشارة التقديس بسبحان فهو تنزيه له تعالى عن اللواحق المادية والنقائص التشبيهية وعن جميع ما يرسم في الأذهان. وإشارة الغيرة بعدم ذكر الاسم الظاهر من أسمائه الحسنى عزت أسماؤه وكذا بعدم ذكر اسمه ﷺ. وإشارة الغيب بذكر ضمير الغائب. وإشارة السر بذكر الليل فإنه محل السر والنجوى، وعن بعض الأكابر لولا الليل ما أحبت البقاء في الدنيا، وذكر غير واحد أن في اختيار عنوان العبودية إشارة إلى أنها أعلى المقامات وقد أشير إلى ذلك فيما سلف، وأصلها الذل والخضوع وحيث أن الذل شيء لا يكون إلا بعد معرفته دلت العبودية لله تعالى على معرفته سبحانه وكما لها على كمالها، ومن هنا فسر ابن عباس قوله تعالى: (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) بقوله: إلا ليعرفون وهي تسعة وتسعون سهماً بعدد الأسماء الإلهية التي من أحصاها دخل الجنة لكل اسم إلهي عبودية مختصة به يتعبد له من يتعبد من المخلوقين ولم يتحقق بهذا المقام على كماله مثل رسول الله ﷺ فكان عبداً محضاً زاهداً في جميع الأحوال التي تخرجه عن مرتبة العبودية وشهد الله تعالى له بأنه عبد مضاف إليه من حيث هويته هنا واسمه الجامع في قوله سبحانه (وانه لما قام عبد الله) ولما أمر ﷺ بتعريف مقامه يوم القيامة قيد ذلك فقال عليه الصلاة والسلام «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» بالراء أو الزاي على اختلاف الروايتين وهي لما علمت من معناها لا يمكن أن تكون نعتاً إلهياً أصلاً بل هي صفة خاصة لا اشتراك فيها فقد قال أبو يزيد البسطامي: ما وجدت شيئاً يتقرب به إليه تعالى إذ رأيت كل نعت يتقرب به للالوهية فيه مدخل فقلت: يارب بماذا أتقرب إليك؟ قال: تقرب إلى بما ليس لي قلت: يارب وما الذي ليس لك؟ قال: الذلة والافتقار. وذكر أن العبد مع الحق في حال عبوديته كالظل مع الشخص في مقابلة السراج كلما قرب إلى السراج عظم الظل ولا قرب من الله تعالى إلا بما هو لك وصف أخص لاله سبحانه وكلما بعد عن السراج صغر الظل فإنه ما يبعدك عن الحق إلا خروجك عن صفتك التي تستحقها وطمعك في صفته تعالى، كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار وهما صفتان لله تعالى و (ذق إنك أنت العزيز الكريم) وهما كذلك وإلى هذا أشار ﷺ بقوله «أعوذ بك منك» وأول بعضهم الليل بظلمة الغواشي البدنية والتعلقات الطبيعية وقال: إن الترقى والعروج لا يكون إلا بواسطة البدن وقد صرحوا بأنه ﷺ أسرى به وكذا عرج يقظة لم يفارق بدنه إلا أن العارف الجامي قال: إن ذلك إلى المحدد ثم ألقى البدن هناك وقد تقدم ذلك، وفي أسرار القرآن أنه عليه الصلاة والسلام أسرى به من رؤية أفعاله إلى رؤية صفاته ومن رؤية صفاته إلى رؤية ذاته فرأى الحق بالحق وكانت صورته روحه وروحه عقله وعقله قلبه وقلبه سره وكأنه أراد أنه ﷺ حصل له هذا الاسراء وإلا فإرادة أن الاسراء الذي في الآية هو هذا مما لا ينبغي.

ولا يخفى أن الاسراء غير المعراج نعم قد يطلقون الاسراء على المعراج بل قيل إنهما إذا اجتمعا افترقا وإذا

افترقا اجتماعا ، وقد ذكروا أن لجميع الوارثين معراجا إلا أنه معراج أرواح لأشباح وأسراء أسرار لأسوار ورؤية جنان لأعيان وسلوك ذرق وتحقيق لسلوك مسافة وطريق إلى سموات معنى لا معنى ، وهذا المعراج متفاوت حسب تفاوت مراتب الرجال ، وقد ذكر الشيخ الأكبر قدس سره في معراجه ما يحير الألباب ويقضى منه العجب العجائب ولم يستبعد ذلك منه بناء على أنه ختم الولاية المحمدية عندهم ، ومن عجائب ما اتفق في زماننا أن رجلا يدعى بعبد السلام نائب القاضي في بغداد وكان جسورا على الحكم بالباطل شرع في ترجمة معراج الشيخ قدس سره بالتركية مع شرح بعض مغلقاته ولم يكن من خبايا هاتيك الزوايا فقبل أن يتم مراده ابتلى والعباذ بالله تعالى بآكلة في فمه فاكلته إلى أذنيه فمات وعرج بروحه إلى حيث شاء الله تعالى نسأل الله سبحانه الفعوالعافية في الدين والدنيا والآخرة ، ونقل عن الشيخ قدس سره أن الأسراء وقع له صلى الله عليه وسلم ثلاثين مرة ، وفي كلام الشيخ عبد الوهاب الشعراني أن أسرا آتته عليه الصلاة والسلام كانت أربعة وثلاثين واحد منها بجسمه والباقي بروحه ، وقد صرحوا أن الأول من خصائصه صلى الله عليه وسلم . وفي الخصائص الصغرى وخص عليه الصلاة والسلام بالأسراء وما تضمنه من خرق السموات السبع والعلو إلى قاب قوسين ووطئه مكانا مارطئه نبي مرسل ولا ملك مقرب وأن قطع المسافة الطويلة في الزمن القصير مما يكون كرامة للولي ، والمشهور تسمية ذلك بطي المسافة وهو من أعظم خوارق العادات ، وأنكر ثبوته للأولياء الخنفية ومنهم ابن وهبان قال :

ومن لولى قال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر

وهذا منهم مع قولهم إذا ولد لمغربى ولد من امرأته المشرقية مثلا يلحق به وإن لم يلتقيا ظاهرا غريبا ، والكتب ملأى من حكايات الثقات هذه الكرامة لكثير من الصالحين ، وكأن مجمل قائلها بنى تجميله على أن في ذلك قولاً بتداخل الجواهر وقد أحاله المتكلمون خلافا للنظام وبرهنوا على استحالة ما لا مزيد عليه ، وادعى بعضهم الضرورة في ذلك ، وانت تعلم أن قطع المسافة الطويلة في الزمن القصير لا يتوقف على تداخل الجواهر لجواز أن يكون بالسرعة كما قالوا في الأسراء فليثبت للأولياء على هذا النحو على أن الكرامات كالمعجزات بجهولة الكيفية فتؤمن بما يصح منها ونفوض كیفیته إلى من لا يعجزه شيء سبحانه وتعالى ، ومثل طي المسافة ما يحكونه من نشر الزمان وأنا مؤمن والله تعالى الحمد بما يصح نقله من الأمور والمكفر جهول والمجهول ليس برسول والله تعالى الموفق للصواب واليه المرجع والمآب ، وأول المسجد الحرام بمقام القلب المحترم عن أن يطوف به مشركو القوى البدنية ويرتكب فيه فواحشا وخطاياها ، والمسجد الأقصى بمقام الروح الأبعد من العالم الجسماني (أنريه من آياتنا) أى آيات صفاتنا من جهة أنها منسوبة إلينا ونحن المشاهدون بها والافاصل مشاهدة الصفات في مقام القلب (عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا) قال سهل : أى إن عدتم إلى المعصية عدنا إلى المغفرة وإن عدتم إلى الاعراض عدنا إلى الاقبال عليكم وإن عدتم إلى الفرار منا عدنا إلى أخذ الطريق عليكم اترجعوا إلينا . وقال الوراق : إن عدتم إلى الطاعة عدنا إلى التيسير والقبول ، وقيل : غير ذلك (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) الآية أى إن هذا القرآن يعرف أهله بنوره أقوم الطرق إلى الله تعالى وهو طريق الطاعة والاقتداء بمن أنزل عليه عليه الصلاة والسلام فانه لا طريق يوصل إلا ذلك والله تعالى در من قال :

وأنت باب الله أى امرئ اتاه من غيرك لا يدخل

وذكروا أن القرآن يرشد بظاهره إلى معاني باطنه وبمعاني باطنه إلى نور حقيقته ونور حقيقته إلى أصل

الصفة وبالصفة إلى الذات فطوبى لمن استرشد بالقرآن فإنه يدل على الله تعالى وقد أحسن من قال :
إذا نحن أدجننا وأنت إمامنا كفى لمطايانا بنورك هاديا

ويدشر أهله الذين يتبعونه أن لهم أجر المشاهدة وكشفها بلا حجاب (ويدع الانسان بالشر دعاه بالخير وكان الانسان عجولا) فيه اشارة إلى أدب من آداب الدعاء وهو عدم الاستعجال فينبغي للسالك أن يصبر حتى يعرف ما يليق بحاله فيدعو به ، وقال سهل : أسلم الدعوات الذكر وترك الاختيار لأن في الذكر الكفاية وربما يسأل الانسان ما فيه هلاكه ولا يشعر ، وفي الاثر يقول الله تعالى شأنه من شغله ذكرى عن مسالتي أعطيه أفضل ما أعطى السائلين (وجعلنا الليل) أى ليل الكون وظلمة البدن (والنهار) أى نهار الابداع والروح (آيتين) يتوصل بهما إلى معرفة الذات والصفات (فمحونا آية الليل) بالفساد والفناء (وجعلنا آية النهار مبصرة) منيرة باقية بكاملها تبصر بنورها الحقائق (لتبتغوا فضلا من ربكم) وهو كما لكم الذى تستعدونه (ولتعلموا عدد السنين والحساب) أى لتحصوا عدد المراتب والمقامات من بدايتكم الى نهايتكم بالترقى فيها وحساب أعمالكم وأخلاقكم وأحوالكم فتبدلوا السيئ من ذلك بالحسن (وكل شيء) من العلوم والحكم (فصلناه) بنور عقولكم الفرقانية الحاصلة لكم عند الكمال تفصيلا لا اجمال فيه كما في مرتبة العقل القرآنى الحاصل عند البداية (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) الآية تقدم ما يصلح أن يكون من باب الاشارة فيها (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) للصوفية فى هذا الرسول كغيرهم قولان ، فمنهم من قال إنه رسول العقل ، ومنهم من قال رسول الشرع (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها) الآية فيها اشارة إلى أنه سبحانه اذا أراد أن يخرب قلب المرید سلط عليه عساكر هوى نفسه وجنود شياطينه فيخرب بسنابك خيول الشهوات وآفات الطبعيات نعوذ بالله تعالى من ذلك (من كان يريد العاجلة) لكندورة استعداده وغلبة هواه وطبيعته (عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما) عن ذوى العقول (مدحورا) فى سخط الله تعالى وقهره (ومن أراد الآخرة) لصفاء استعداده وسلامة فطرته (وسعى لها سعيها) اللائق بها وهو السعى على سبيل الاستقامة وما ترتضيه الشريعة ، وقال بعضهم : السعى إلى الدنيا بالأبدان والسعى إلى الآخرة بالقلوب والسعى إلى الله تعالى بالهمم (وهو مؤمن) ثابت الايمان لا تزعه عواصف الشبه (فأولئك كان سعيهم مشكورا) مقبولا مثابا عليه ، وعن أبى حفص أن السعى المشكور ما لم يكن مشوبا برياء ولا بسمعة ولا برؤية نفس ولا بطلب عوض بل يكون خالصا لوجهه تعالى لا يشاركه فى ذلك شيء فلا تغفل (كلنا هم هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) لا تأثير لارادتهم وسعيهم فى ذلك وإنما هى معرفات وعلامات لما قدرنا لهم من العطاء ، ورأيت فى الفتوحات المكية أن هذه الآية نحو قوله تعالى « فألهمها فجورها وتقواها » وهو نحو ما تقدم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم اوقد سمعت ما فيه (وما كان عطاء ربك محظورا) عن أحد مطيعا كان أو عاصيا لأن شأنه تعالى شأنه الافاضة حسبما تقتضيه الحكمة (انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض) فى الدنيا بمقتضى المشيئة والحكمة (والآخره أكبر درجات وأكبر تفضيلا) فهناك ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر رزقنا الله تعالى وإياكم ذلك انه سبحانه الجواد المسالك ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ الخطاب الرسول ﷺ والمراد به أمته على حد اياك أعنى فاسمعى يا جاره أو لكل أحد من يصلح للخطاب على حد (ولو ترى إذ ذوققوا) ﴿ فَتَقَعْدُ ﴾ بالنصب على النهي ، والقيود قيل بمعنى المالك كما تقول هو قاعد فى أسوأ حال أى ما كثر ومقيم سواء كان

قائماً أم جالسا، وقيل بمعنى العجز والعرب تقول: ما أقعدك عن المكارم أى ما أعجزك عنها، وقيل: بمعنى الصيرورة من قولهم: شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة أى صارت. وتعقب هذا أبو حيان بأن مجيء قعد بمعنى صار مقصور عند الأصحاب على هذا المثل ولا يطرده، وقال بعضهم: إن اطرده فائما يطرده في مثل الموضع الذى استعملته العرب فيه أو لا يعنى القول المذكور فلا يقال: قعد كاتبا بمعنى صار بل قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة، ولعل من فسر القعود هنا بمعنى الصيرورة ذهب مذهب الفراء فانه كما قال أبو حيان وغيره يقول باطراد ذلك وجعل منه قول الراجز المذكور في البحر والخواشي الشهابية ولا حجة فيه •

وحكى الكسائي قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها واستعمل البغداديين على هذا، ثم انهم اختلفوا في القعود بمعنى العجز فقليل هو مجاز من القعود ضد القيام كالمقعد بمعنى العاجز عن القيام ثم تجوز به عن مطلق العجز، وقيل هو كناية عن العجز فان من أراد أخذ شيء يقوم له ومن عجز قعد وأما القعود بمعنى الزمانة لحقيقة والاقعاد مجاز كأن مرضه أقعده وجعل هذا القعود بمعنى المكث حقيقة. وتعقب بأن فيه نظرا إلا أن يريد حقيقة عرفية لا لغوية لأنه ضد القيام وإذا جعل القعود هنا بمعنى العجز فالفعل لازم ومتعلقه محذوف أى فتمعجز عن الفوز بالمقصود مثلاً و ﴿مَذْمُومًا مَخْذُولًا ٢٢﴾ إما خبران لتقعد على القول الأخير وأما حالان مترادفان أى فتقعد جامعا على نفسك الخذلان من الله تعالى والذم من الملائكة والمؤمنين أو من ذوى العقول حيث اتخذت محتاجا مفتقرا مثلك لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا إلها ونسبت إليه مالا يصلح له وجعلته شريكا لمن له الكمال الذاتى وهو الذى خلقك ورزقك وأنعم عليك على ما عداه، وجوز أبو حيان أن يراد بالقعود حقيقة لأن من شأن المذموم المخذول أن يقعد حائرا متفكرا وهو من باب التعبير بالحال الغالبة، وفى الآية اشعار بان الموحد جامع بين المدح والنصرة ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ أخرج ابن جرير. وابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس أنه قال: أى أمر ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ أى بان لا تعبدوا الخ على أن أن مصدرية والجار قبلها مقدر ولا نافية والمراد النهى، ويجوز أن تكون ناهية كما مر ولا ينافية التأويل بالمصدر كما أسلفناه أو أى لا تعبدوا الخ على أن أن مفسرة لتقدم ما تضمن معنى القول دون حروفه ولا ناهية لا غير، وجوز بعضهم أن تكون أن مخففة واسمها ضمير شأن محذوف ولا ناهية أيضا وهو كما ترى وجوز أبو البقاء أن تكون أن مصدرية ولا زائدة والمعنى الزم ربك عبادته وفيه أن الاستثناء يأتى ذلك. وفى الكشف تفسير قصى بامر أمرا مقطوعا به وجعل ذلك غير واحد من باب التضمن وجعل المضمن أصلا والمتضمن قيда وقال بعضهم: أراد أن القضاء مجاز عن الأمر المبتوت الذى لا يحتمل النسخ ولو كان ذلك من التضمن لكان متعلق القضاء الأمر دون المأمور به وإلا لزم أن لا يعبد أحد غير الله تعالى فيحتاج إلى تخصيص الخطاب بالمؤمنين فيرد عليه بان جميع أوامر الله تعالى بقضائه فلا وجه للتخصيص. وتعقب بان ما ذكر متوجه لو أريد بالقضاء أخو القدر أما لو أريد به معناه اللغوى الذى هو البت والقطع المشار إليه فلا يرد ما ذكره، ثم ان لزوم أن لا يعبد أحد غير الله تعالى ادعاه ابن عباس فيما يروى للقضاء من غير تفصيل، فقد أخرج أبو عبيد. وابن متيع. وابن المنذر. وابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال: أنزل الله تعالى هذا الحرف على لسان نبيكم (ووصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) فلصقت إحدى الواوين بالصاد فقرا الناس (وقضى ربك) ولو نزلت

على القضاء ما أشرك به أحد، وأخرج مثل ذلك عنه جماعة من طريق سعيد بن جبير . وابن أبي حاتم من طريق الضحاك ورويت هذه القراءة عن ابن مسعود . وأبي بن كعب رضى الله تعالى عنهما أيضاً وهذا ان صح عجب من ابن عباس لاندفاع المحذور بحمل القضاء على الأمر ولا أقل كما هو مروى عنه أيضاً نعم قيل إن ذلك معنى مجازى للقضاء وقيل إنه حقيقى . وفى مفردات الراغب القضاء فصل الأمر قولاً كان أو فعلاً وكل منهما إلهى وبشرى فمن القول الإلهى قوله تعالى : (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه) أى أمر ربك إلى آخر ما قال ، ثم إن هذا الأمر عند البعض بمعنى مطلق الطلب ليثناول طلب ترك العبادة لغيره تعالى، ويعنى عن هذا التجوز كما قيل إن معنى لا تعبدوا غيره اعبدوه وحده فهو أمر باعتبار لازمه، وإنما اختير ذلك للإشارة إلى أن التخليه بترك ما سواه مقدمة مهمة هنا ، وأمر سبحانه أن لا يعبدوا غيره تعالى لأن العبادة غاية التعظيم وهى لا تليق إلا لمن كان فى غاية العظمة منعمها بالنعيم العظام وما غير الله تعالى كذلك، وهذا وما عطف عليه من الأعمال الحسنة كالتفصيل للسعى الآخرة *

(وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) أى وبأن تحسنوا بهما أو أحسنوا بهما إحساناً، ولعله إذا نظر إلى توحيد الخطاب فيما بعد قدر وأحسن بالتوحيد أيضاً ، والجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر وهو الذى ذهب إليه الزمخشري ومنع تعلقه بالمصدر لأن صلاته لا تتقدم عليه، وعلقه الواحدى به فقال الحاشي: إن كان المصدر منجلاً بأن والفعل فالوجه ما ذهب إليه الزمخشري وإن جعل نائباً عن الفعل المحذوف فالوجه ما قاله الواحدى، ومذهب الكثير من النحاة جواز تقديم معموله إذا كان ظرفاً مطلقاً لتوسعهم فيه والجار والمجرور أخوه *

(إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) إمامركبة من إن الشرطية وما المزيده لتأكيدها . قال الزمخشري : ولذا صح لحوق النون المؤكدة للفعل ولو أفردت إن لم يصح لحوقها واختلف فى لحاقها بعد الزيادة فقال أبو إسحق بوجوبه ، وعن سيبويه القول بعدم الوجوب ويستشهد له بقول أبي حنيفة النميرى :

فأما ترى متى هكذا فقد أدرك الفتيات الخفارا

وعليه قول ابن دريد :

أما ترى رأسى حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى

ومعنى (عندك) فى كنفك وكفالتك ، وتقديمه على المفعول مع أن حقه التأخير عنه للتشويق إلى وروده فانه مدار تضاعف الرعاية والاحسان، و(أحدهما) فاعل للفعل، وتأخيره عن الظرف والمفعول لئلا يطول الكلام به وبما عطف عليه و(كلاهما) معطوف عليه *

وقرأ حمزة . والكسائى (إما يبلغان) فاحدهما على ما فى الكشف بدل من ألف الضمير لافاعل والألف علامة التثنية على لغة أكلونى البراغيث فانه رد بأن ذلك مشروط بأن يسند الفعل المثنى نحو قاما أخواك أو لمفرق بالعطف بالواو خاصة على خلاف فيه نحو قاما زيد وعمر واما هنا ليس كذلك . واستشكلت البدلية بأن (أحدهما) على ذلك بدل بعض من كل لا كل من كل لأنه ليس عينه و(كلاهما) معطوف عليه فيكون بدل كل من كل لكنه خال عن الفائدة على أن عطف بدل الكل على غيره بما لم نجده . وأجيب باننا نسلم أنه لم يفد البديل

زيادة على المبدل منه لكنه لا يضر لأنه شأن التأكيد ولو سلم أنه لا بد من ذلك ففيه فائدة لأنه بدل مقسم كما قاله ابن عطية فهو كقوله :

فكنت كذبي رجلين رجل صحيحة وأخرى رمى فيها الزمان فشلت

وتعقب بأنه ليس من البدل المذكور لأنه شرطه العطف بالواو وأن لا يصدق المبدل منه على أحد قسميه وهنا قد صدق على أحدهما ، وبالجملة هذا الوجه لا يخلو عن القيل والقال ، وعن أبي علي الفارسي أن (أحدهما) بدل من ضمير التثنية و(كلاهما) تأكيد للضمير ، وتعقب بأن التأكيد لا يعطف على البدل كما لا يعطف على غيره وبأن أحدهما لا يصلح تأكيداً للتثنية ولا غيره فكذا ما عطف عليه وبأن بين إبدال بدل البعض منه وتوكيده تدافعا لأن التأكيد يدفع إرادة البعض منه ، ومن هنا قال في الدر المنصور : لا بد من إصلاحه بأن يجعل أحدهما بدل بعض من كل ويضمم بعده فعل رافع لضمير تثنية و(كلاهما) توكيده والتقدير أو يبلغان كلاهما وهو من عطف الجمل حينئذ لكن فيه حذف المؤكد وإبقاء تأكيديه وقد منعه بعض النحاة وفيه كلام في مفصلات العربية ، ولعل المختار إضمار فعل لم يتصل به ضمير التثنية وجعل (كلاهما) فاعلاله فانه سالم عما سمعت في غيره ولذا اختاره في البحر ، وتوحيد ضمير الخطاب في (عندك) وفيما بعده مع أن ما صرح به فيما سبق على الجمع للاحتراز عن التباس المراد وهو أنه كل أحد عن تأنيف والديه ونهرهما فانه لو قوبل الجمع بالجمع أو التثنية بالتثنية لم يحصل ذلك ، وذكر أنه وحدهم الخطاب في (ولا تجعل) المبالغة وجمع في (أن لا تعبدوا إلا إياه) لأنه أوفق لتعظيم أمر القضاء ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا﴾ أي لواحد منهما حالق الانفراد والاجتماع ﴿أَف﴾ هو اسم صوت ينبيء عن التضجر أو اسم فعل هو أتضجر واسم الفعل بمعنى المضارع وكذا بمعنى الماضي قليل والكثير بمعنى الأمر وفيه نحو من أربعين لغة والوارد من ذلك في القراءات سبع ثلاث متواترة وأربع شاذة . فقرأ نافع . وحفص بالكسر والتنوين وهو للتنكير فالمعنى أتضجر تضجرا ما وإذالم ينون دل على تضجر مخصوص . وقرأ ابن كثير . وابن عامر بالفتح دون تنوين ، والباقون بالكسر دون تنوين وهو على أصل التقاء الساكنين والفتح للخفة ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء . وقرأ نافع في رواية عنه بالرفع والتنوين ، وأبو السمال بالضم للاتباع من غير تنوين ، وزيد بن علي رضي الله تعالى عنه بالنصب والتنوين ، وابن عباس رضي الله تعالى عنهما بالسكون ، ومحصل المعنى لا تضجر مما يستقدر منهما وتستثقل من مؤنهما ، والنهي عن ذلك يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء قياسا جليا لأنه يفهم بطريق الأولى ويسمى مفهوم الموافقة ودلالة النص وفحوى الخطاب ، وقيل يدل على ذلك حقيقة ومنطوقا في عرف اللغة كقولك : فلان لا يملك النقيير والقطمير فانه يدل كذلك على أنه لا يملك شيئا قليلا أو كثيرا ، وخص بعض أنواع الإيذاء بالذكر في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْهَرَهُمَا﴾ للاعتناء بشأنه ، والنهر كما قال الراغب الزجر باغلاظ ، وفي الكشف النهي والنهر والنهم أخوات أي لا تزجرهما عما يتعاطيان به مما لا يعجبك . وقال الامام : المراد من قوله تعالى (ولا تقل لهما أف) المنع من إظهار الضجر القليل والكثير والمراد من قوله سبحانه (ولا تنهرهما) المنع من إظهار المخالفة في القول على سبيل الرد عليهما والتكذيب لهما ولذا روعي هذا الترتيب وإلا فالمنع من التأنيف يدل على المنع من النهر بطريق الأولى فيكون ذكره بعده عبثا فتأمل .

﴿وَقُلْ لَهُمَا﴾ بدل التأنيف والنهر ﴿قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣﴾ أي جميلا لا شراسة فيه ، قال الراغب : كل شيء يشرف

في بابه فإنه يوصف بالكرم، وجعل ذلك بعض المحققين من وصف الشيء باسم صاحبه أى قولاً صادراً عن كرم ولطف ويعود بالآخرة إلى القول الجميل الذي يقتضيه حسن الأدب ويستدعيه النزول على المروءة مثل أن يقول يا أبتاه ويا أماء ولا يدعوهما باسمائهما فإنه من الجفاء وسوء الأدب ، وليس القول الكريم مخصوصاً بذلك كما يوهمه اقتصار الحسن فيما أخرجه عنه ابن أبي حاتم عليه فإنه من باب التمثيل ، وكذا ما أخرج عن زهير بن محمد أنه قال فيه: إذا دعواك فقل لبيكما وسعديكما *

وأخرج هو وابن جرير. وابن المنذر عن أبي الهذاج أنه قال : قلت لسعيد بن المسيب كل ما ذكر الله تعالى في القرآن من - الوالدين فقد عرفته إلا قوله سبحانه : (وقل لهما قولا كريماً) ما هذا القول الكريم ، فقال ابن المسيب قول العبد المذنب للسيد الفظ *

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ أى تواضع لهما وتذل وفيه وجهان. الأول أن يكون على معنى جناحك الذليل ويكون (جناح الذل) بل خفض الجناح تمثيلاً في التواضع وجاز أن يكون استعارة في المفرد وهو الجناح ويكون خفض ترشيحاً تبعياً أو مستقلاً ، الثانى أن يكون من قبيل قول لبيد :

وغداة ربح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

فيكون في الكلام استعارة مكنية وتخيلية بأن يشبه الذل بطائر منحط من علو تشبيها مضمراً ويثبت له الجناح تخيلاً والخفض ترشيحاً فإن الطائر إذا أراد الطيران والعلو نشر جناحيه ورفعهما ليرتفع - فإذا ترك ذلك خفضهما ، وأيضاً هو إذا رأى جارحاً يخافه لصق بالأرض وألصق جناحيه وهى غاية خوفه وتذله ، وقيل المراد بخفضهما ما يفعله إذا ضم فراخه للتربية وأنه أنسب بالمقام ، وفي الكشف أن في الكلام استعارة بالكناية ناشئة من جعل الجناح الذل ثم المجموع كما هو مثل في غاية التواضع ولما أثبت لذله جناحاً أمره بخفضه تكميلاً وما عسى يختلف في بعض الخواطر من أنه لما أثبت لذله جناحاً فالأمر برفع ذلك الجناح أبلغ في تقوية الذل من خفضه لأن كمال الطائر عند رفعه فهو ظاهر السقوط إذا جعل المجموع تمثيلاً لأن الغرض تصوير الذل كأنه مشاهد محسوس ، وأما على الترشيح فهو وهم لأن جعل الجناح المنخفض للذل يدل على التواضع وأما جعل الجناح وحده فليس بشيء ولهذا جعل تمثيلاً فيما سلف *

وقرأ سعيد بن جبير (من الذل) بكسر الذال وهو الانقياد وأصله في الدواب والنمات منه ذلول وأما الذل بالضم فأصله في الإنسان وهو ضد العز والنعمة منه ذليل ﴿مَنْ الرِّحْمَةُ﴾ أى من فرط رحمتك عليهما فمن ابتدائية على سبيل التعليل ، قال في الكشف: ولا يحتمل البيان حتى يقال لو كان كذا لرجعت الاستعارة إلى التشبيه إذ جناح الذل ليس من الرحمة أبداً بل خفض جناح الذل جاز أن يقال إنه رحمة وهذا بين ، واستفادة المبالغة من جعل جنس الرحمة مبدءاً للتذلل فإنه لا ينشأ إلا من رحمة تامة ، وقيل من كون التعريف الاستغراق وليس بذلك ، وإنما احتاجا إلى ذلك لافتقارهما إلى من كان أفقر الخلق إليهما واحتياج المرء إلى من كان محتاجاً إليه غاية الضراعة والمسكنة فيحتاج إلى أشد رحمة ، والله تعالى در الخفاجى حيث يقول :

يا من أنى يسأل عن فاقى ما حال من يسأل من سائله
ما ذلة السلطان إلا إذا أصبح محتاجاً إلى عامله

﴿وَقُلْ رَبِّ اَرْحَمُهُمَا﴾ وادع الله تعالى أن يرحمهما برحمته الباقية وهي رحمة الآخرة ولا تكف برحمتك الغانية وهي ما تضمنها الأمر والنهي السالمان، وخصت الرحمة الآخروية بالارادة لأنها الأعظم المناسب طلبه من العظيم ولأن الرحمة الدنيوية حاصلة عموما لكل أحد، وجوز أن يراد ما يعم الرحمتين، وأيا ما كان فهذه الرحمة التي في الدعاء قيل إنها مخصوصة بالأبوين المسلمين، وقيل عامة منسوخة بآية النهي عن الاستغفار، وقيل عامة ولا نسخ لأن تلك الآية بعد الموت وهذه قبله ومن رحمة الله تعالى لهما أن يهديهما للإيمان فالدعاء بهما مستازم للدعاء به ولا ضير فيه، والقول بالنسخ أخرجه البخاري في الأدب المفرد. وأبو داود. وابن جرير. وابن المنذر من طرق عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ﴿كَا رَبَّيَّانِي﴾ الكاف للتشبيه، والجار والمجرور صفة مصدر مقدر أي رحمة مثل تربيتهما لي أو مثل رحمتهمالي على أن التربية رحمة، وجوز أن يكون لهما الرحمة والتربية معا وقد ذكر أحدهما في أحد الجانبين والآخر في الآخر كما يلوح به التعرض لعنوان الربوبية في مطلع الدعاء كأنه قيل: رب ارحمهما وربهما كما رحمتني وربيتني ﴿صَغِيرًا ۚ﴾ وفيه بعد.

وجوز أن تكون الكاف للتعليل أي لأجل تربيتهما لي وتعقب بأنه مخالف لمعناها المشهور مع إفادة التشبيه ما أفاده التعليل، وقال الطيبي: إن الكاف لتأكيد الوجود كأنه قيل رب ارحمهما رحمة محققة مكشوفة لا ريب فيها كقوله تعالى: (مثل ما أنكم تنطقون) قال في الكشف وهو وجه حسن وأما الحمل على أن ما المصدرية جعلت حينما أي ارحمهما في وقت أحوج ما يكونان إلى الرحمة كوقت رحمتهمالي في حال الصغر وأنا كلحم على وضم وليس ذلك إلا في القيامة والرحمة هي الجنة والبت بأن هذا هو التحقيق فليت شعري الاستقامة وجهه في العربية ارتضاء أم لطباقة للمقام وفخامة معناه اه، وهو كما أشار إليه ليس بشيء يعول عليه، والظاهر أن الأمر للوجوب فيجب على الولد أن يدعو لوالديه بالرحمة، ومقتضى عدم إفادة الأمر التكرار أنه يكفي في الامتثال مرة واحدة، وقد سئل سفيان كم يدعو الإنسان لوالديه في اليوم مرة أو في الشهر أو في السنة؟ فقال: نرجو أن يحزبه إذا دعا لهما في آخر الشهادات كما أن الله تعالى (قال يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) فكانوا يرون التشهد يكفي في الصلاة على النبي ﷺ وكما قال سبحانه: (واذكروا الله تعالى في أيام معدودات) ثم يكبرون في أدبار الصلاة، هذا وقد بالغ عز وجل في التوصية بهما من وجوه لا تحصى ولو لم يكن سوى أن شفيع الاحسان إليهما بتوحيده سبحانه ونظمهما في سلك القضاء بهما معاً لكفى، وقد روى ابن حبان. والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم عن النبي ﷺ (١) قال «رضا الله تعالى في رضا الوالدين وسخط الله تعالى في سخط الوالدين» وصح أن رجلاً جاء يستأذن النبي ﷺ في الجهاد معه فقال: أحى والداك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد، وجاء أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لو علم الله تعالى شيئاً أدنى من ألف لنهى عنه فليعمل العاق ما شاء أن يعمل فلن يدخل الجنة وليعمل البار ما شاء أن يعمل فلن يدخل النار». ورأى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رجلاً يطوف بالكعبة حاملاً أمه على رقبته فقال: يا ابن عمر أتراني جزيتها؟ قال: لا ولا بطلقة واحدة ولكنك أحسنت والله تعالى يشيك على القليل كثيراً.

(١) ورجح الترمذي وقفه اه منه

غذوتك مولوداً ومنتك يافعا
إذا ليلة ضافتك بالسقم لم أبت
كأنى أنا المطروق ودونك بالذى
تخاف الردى نفسى عليك وإنها
فلما بلغت السن والغاية التى
جعلت جزأى غلظة وفضاظة
فليتـك إذ لم ترع حق أبوتى
تراه معـداً للخلاف كأنه

تعل بما أجنى عليك وتنهـل
لسقمك إلا ساهرا أتمـل
طرقت به دونى فعينى تهمل
لتعلم أن الموت وقت مؤجل
إليها مدى ما كنت فيها أوـمل
كأنك أنت المنعم المتفضل
فعلت بما الجار المجاور يفعل
برد على أهل الصواب موكل

وأخرج البيهقي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «إن العبد ليموت والداه أو أحدهما وإنه لهما لعاق فلا يزال يدعو لهما ويستغفر لهما حتى يكتبه الله تعالى باراً». وأخرج عن الأوزاعي قال: بلغني أن من عاق والديه في حياتهما ثم قضى ديناً إن كان عليهما واستغفر لهما ولم يستسب لهما كتب باراً ومن بر والديه في حياتهما ثم لم يقض ديناً إن كان عليهما ولم يستغفر لهما واستسب لهما كتب عاقاً. وأخرج هو أيضاً وابن أبي الدنيا عن محمد بن النعمان يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب باراً».

وروى مسلم أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لقيه رجل بطريق مكة فسلم عليه ابن عمر وحمله على حمار كان يركبه وأعطاه عمامة كانت على رأسه فقال ابن دينار فقلت له : أصلحك الله تعالى إنهم الأعراب وهم يرضون باليسير فقال : إن أبا هذا كان ودا لعمر بن الخطاب وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول «إن أبا البر صلة الولد أهل ود أبيه» .

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي بردة رضى الله تعالى عنه قال: قدمت المدينة فأتاني عبد الله بن عمر فقال: أتدرى لم أتيتك؟ قال: قلت لا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحب أن يصل أباه في قبره فليصل إخوان أبيه من بعده» وإنه كان بين أبي عمر وبين أبيك إخوان وود فأحببت أن أصل ذلك. وقد ورد في فضل البر ما لا يحصى كثرة من الأحاديث، وصح عد العقوق من أكبر الكبائر وكونه منها هو ما اتفقوا عليه وظاهر كلام الآكثرين بل صريحه أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الوالدان كافرين وإن يكونا مسلمين، والتقيد بالمسلمين في الحديث الحسن أنه ﷺ سئل عن الكبائر فقال: تسع أعظمهن الاشرار وقتل النفس المؤمنة بغير حق والفرار من الزحف وقذف المحصنة والسحر وأكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين المسلمين، إما لأن عقوقهما أقبح والكلام هناك في ذكر الأعظم على أحد التقديرين في عطف وقتل المؤمن وما بعده وإما لأنهما ذكرا للغالب كما في نظائر آخر.

وللحليمي ههنا تفصيل مبنى على رأى له ضعيف وهو أن العقوق كبيرة فإن كان معه نحو سب ففاحشة وإن كان عقوقه هو استثقاله لامرهما ونهيهما والعبوس في وجوههما والتبرم بهما مع بذل الطاعة ولزوم الصحة فصغيرة فإن كان ما يأتيه من ذلك يلجئهما إلى أن ينقبضا فيتركا أمره ونهيه ويلحقهما من ذلك ضرر فكبيرة. وبينهم في حد العقوق خلاف في فتاوى البلقين مسألة قد ابتلى الناس بها واحتيج إلى بسط الكلام عليها وإلى تفاريحها ليحصل المقصود في ضمن ذلك وهي السؤال عن ضابط الحد الذي يعرف به عقوق الوالدين إذ الاحالة على العرف من غير مثال لا يحصل المقصود إذ الناس تحماهم أغراضهم على أن يجعلوا ما ليس بعرف عرفا فلا بد من مثال ينسج على منواله وهو أنه مثلا لو كان له على أبيه حق شرعى فاختر أن يرفعه إلى الحاكم ليأخذ حقه منه ولو حبسه فهل يكون ذلك عقوقا أولا؟ أجاب هذا الموضع قال فيه بعض الأكابر: إنه يعسر ضبطه وقد فتح الله تعالى بضابط أرجو من فضيل الفتاح العليم أن يكون حسنا فاقول: العقوق لأحد الوالدين هو أن يؤذيه بما لو فعله مع غيره كان محرما من جملة الصغائر فينتقل بالنسبة إليه إلى الكبائر أو أن يخالف أمره أو نهيه فيما يدخل منه الخوف على الولد من فوت نفسه أو عضو من أعضائه ما لم يتهم الوالد في ذلك أو أن يخالفه في سفر يشق على الوالد وليس بفرض على الولد أو في غيبة طويلة فيما ليس بعلم نافع ولا كسب فيه أو فيه وقعة في العرض لها وقع.

وبيان هذا الضابط أن قولنا: أن يؤذى الولد أحد والديه بما لو فعله مع غيره والديه كان محرما فمثاله لو شتم غير أحد والديه أو ضربه بحيث لا ينتهى الشتم أو الضرب إلى الكبيرة فإنه يكون المحرم المذكور إذا فعله الولد مع أحد والديه كبيرة، وخرج بقولنا: أن يؤذى ما لو أخذ فلسا أو شيئا يسيرا من مال أحد والديه فإنه لا يكون كبيرة وإن كان لو أخذه من مال غير والديه بغير طريق معتبرا كان حراما لأن أحد الوالدين لا يتأذى بمثل ذلك لما عنده من الشفقة والحنو فان أخذ ما لا كثيرا بحيث يتأذى المأخوذ منه من الوالدين بذلك فإنه يكون كبيرة في حق الأجنبي فكذلك هنا لكن الضابط فيما يكون حراما صغيرة بالنسبة إلى غير الوالدين، وخرج بقولنا: ما لو فعله مع غير أحد الوالدين كان محرما نحو ما إذا طالب بدين فان هذا لا يكون عقوقا لأنه إذا فعله مع غير الوالدين لا يكون محرما فافهم ذلك فإنه من النقائص، وأما الحبس فان فرغناه على جواز حبس الوالد بدين الولد كما صححه جماعة فقد طلب ما هو جائز فلا عقوق وإن فرغنا على منع حبسه المصحح عند آخرين

فالحاكم إذا كان معتقده ذلك لا يجيب اليه ولا يكون الولد بطلب ذلك عاقا إذا كان معتقدا الوجه الأول فإن اعتقد المنع وأقدم عليه كان كما لو طلب حبس من لا يجوز حبسه من الأجانب لا عسار ونحوه فإذا حبسه الولد واعتقاده المنع كان عاقا لأنه لو فعله مع غير والده حيث لا يجوز كان حراما، وأما مجرد الشكوى الجائزة والطلب الجائز فليس من العقوق في شيء، وقد شكك بعض ولد الصحابة إلى رسول الله ﷺ ولم ينهه عليه الصلاة والسلام وهو الذي لا يقر على باطل، وأما إذا نهر أحد والديه فإنه إذا فعل ذلك مع غير الوالدين وكان محرما كان في حق أحد الوالدين كبيرة وإن لم يكن محرما، وكذا أف فإن ذلك يكون صغيرة في حق أحد الوالدين ولا يلزم من النهي عنهما والحال ما ذكر أن يكونا من الكبائر، وقولنا أو أن يخالف أمره ونهيه فيما يدخل منه الخوف الخ أردنا به السفر للجهاد ونحوه من الأسفار الخطرة لما يخاف من فوات نفس الولد أو عضو من أعضائه لشدة تفجع الوالدين على ذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو في الرجل الذي جاء يستأذن النبي ﷺ للجهاد أنه عليه الصلاة والسلام قال له: أحى والداك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد، وفي رواية أرجع إليهما ففيهما المجاهدة، وفي أخرى جئت أبايعك على الهجرة وترك أبو يبيكان فقال: أرجع فاضحكهما كما أبكيتهما، وفي إسناد عطاء بن السائب لكن من رواية سفيان عنه. وروى أبو سعيد الخدري أن رجلا هاجر إلى رسول الله ﷺ فقال: هل لك أحد باليمن؟ قال: أبو أي قال: أذن لك قال: لا قال: فارجع فاستأذنيهما فإن أذن لك فجاهد وإلا فبرهما. ورواه أبو داود وفي إسناد من اختلف في توثيقه، وقولنا: ما لم يهتم الوالد في ذلك أخرجنا به ما لو كان الوالد كافرا فإنه لا يحتاج الولد إلى إذنه في الجهاد ونحوه، وحيث اعتبرنا إذن الوالد فلا فرق بين أن يكون حرا أو عبدا، وقولنا: أو أن يخالفه في سفر الخ أردنا به السفر لحج التطوع حيث كان فيه مشقة وأخرجنا بذلك حج الفرض وإذا كان فيه ركوب البحر يجب ركوبه عند غلبة السلافة فظاهر الفقه أنه لا يجب الاستئذان ولو قيل بوجوبه لما عند الوالد من الخوف في ركوب البحر وإن غلبت السلامة لم يكن بعيدا، وأما سفره للعلم المتعين أو لفرض الكفاية فلا منع منه وإن كان يمكنه التعلم في بلده خلافا لمن اشترط ذلك لأنه قد يتوقع في السفر فراغ قلب وارشاد أستاذ ونحو ذلك فإن لم يتوقع شيئا من ذلك احتاج إلى الاستئذان وحيث وجبت النفقة للوالد على الولد وكان في سفره تضييع الواجب فللوالد المنع، وأما إذا كان الولد بسفره يحصل وقعة في العرض لها وقع بأن يكون أمرد ويخاف من سفره تهمة فإنه يمنع من ذلك وذلك في الآتي أولى، وأما مخالفة أمره ونهيه فيما لا يدخل على الولد فيه ضرر بالكلية وإنما هو مجرد ارشاد للولد فلا تكون عقوقا وعدم المخالفة أولى اه كلام البلقيني (وذكر بعض المحققين) أن العقوق فعل ما يحصل منه لها أو لأحدهما إيذاء ليس بالهين عرفا. ويحتمل أن العبرة بالمتأذى لكن لو كان الوالد مثلا في غاية الحق أو سفاهة العقل فأمر أو نهى ولده بما لا يعد مخالفته فيه في العرف عقوقا لا يفسد ولده بمخالفته حيثئذ لعذره وعليه فلو كان متزوجا بمن يحبها فأمره بطلاقها ولو لعدم عفتها فلم يمتثل أمره لا إثم عليه، نعم الأفضل طلاقها أمثالا لأمر والده، فقد روى ابن حبان في صحيحه أن رجلا أتى أبا الدرداء فقال: إن أبي لم يزل بي حتى زوجني امرأة وأنه الآن يأمرني بفراقها قال: ما أنا بالذي أمرك أن تعق والدك ولا بالذي أمرك أن تطلق زوجتك غير أنك إن شئت حدثتك بما سمعت عن رسول الله ﷺ سمعته يقول: «الوالد أو سبط أبواب الجنة» فحافظ

على ذلك إن شئت أودع. وروى أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه وقال الترمذى حديث حسن صحيح عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال كان تحتى امرأة أحبا وكان عمر يكرهها فقال لى طلقها فأبىدت فأتى عمر رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال رسول الله ﷺ : طلقها، وكذا سائر أوامره التى لا حامل لها إلا ضعف عقله وسفاهة رأيه ولو عرضت على أرباب العقول لعدوها متساهلا فيها ولرأوا أنه لا إيذاء بمخالفتها ثم قال: هذا هو الذى يتجه فى تقرير الحد. وتعقب ما نقل عن البلقينى بأن تخصيصه العقوق بفعل المحرم الصغيرة بالنسبة للغير فيه وقفة بل ينبغى أن المدار على ما ذكر من أنه لو فعل معه ما يتأذى به تأذيا ليس بالهين عرفا كان كبيرة وإن لم يكن محرما لو فعله مع الغير كأن ياقاه فيقطب فى وجهه أو يقدم عليه فى ملاء فلا يقوم اليه ولا يعبا به ونحو ذلك مما يقضى أهل العقل والمروءة من أهل العرف بأنه مؤذ إيذاء عظيما فتأمل ۝

ثم إن السبب فى تعظيم أمر الوالدين أنهما السبب الظاهرى فى إيجاده وتعيشه ولا يكاد تكون نعمة أحد من الخلق على الوالد كنعمة الوالدين عليه، لا يقال عليه: إن الوالدين إنما طلبا تحصيل اللذة لأنفسهما فلزم منه دخول الولد فى الوجود ودخوله فى عالم الآفات والمخافات فإى انعام لهما عليه، وقد حكى أن واحدا من المتسمين بالحكمة كان يضرب أباه ويقول: هو الذى أدخلنى فى عالم الكون والفساد وعرضنى للموت والفقر والعمى والزمانة، وقيل لأبى العلاء المعرى ولم يكن ذا ولد: ما نكتب على قبرك فقال: اكتبوا عليه ۝

هذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

وقال فى ترك الزوج وعدم الولد:

وتركت فيهم نعمة العدم التى سبقت وصدت عن نعيم العاجل
ولو أنهم ولدوا لنالوا شدة ترمى بهم فى موبقات الآجل

وقال ابن رشيقي:

قبح الله لذة لشقانا نالها الامهات والآباء
نحن لولا الوجود لم نألم الفقد فإيجادنا علينا بلاء

وقيل للاسكندر: أستاذك أعظم منة عليك أم والدك؟ فقال: الأستاذ أعظم منة لأنه تحمل أنواع الشدائد والمحن عند تعليمى حتى أوقفنى على نور العلم وأه الوالد فانه طلب تحصيل لذة الوقاع لنفسه فأخرجنى إلى عالم الكون والفساد لانا نقول: هب أنه فى أول الامر كان المطلوب لذة الوقاع إلا أن الاهتمام بإيصال الخيرات ودفع الآفات من أول دخول الولد فى الوجود إلى وقت بلوغه الكبير أعظم من جميع ما يتخيل من جهات الخيرات والمبرات، وقد يقال: لو كان الإدخال فى عالم الكون والفساد والتعريض للاكدار والانسكاد دافعا لحق الوالدين لزم أن يكون دافعا لحق الله تعالى لأنه سبحانه الفاعل الحقيقى، وأيضا يعارض ذلك التعريض التعريض للنعيم المقيم والثواب العظيم كما لا يخفى على ذى العقل السليم، ولعمري أن انكار حقهما إنكار لأجل الامور ومن لم يجعل الله نورا فما له من نور ﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نَفُوسِكُمْ ﴾ من قصد البر اليهما وانعقاد ما يجب من التوقير لهما، وهو على ما قيل تهديد على أن يضمرا لهما كراهة واستثقالا، وفى الكشف أنه كالتعليل لما أكد عليهم من الإحسان إلى الوالدين بأن الله تعالى أعلم بما فى ضمائرهم من ذلك فمجازيهم على حسبه، والظاهر أنه

وعد لمن أضر البر ووعيد لغيره لكن غاب ذلك الجانب لأن الكلام بالاصالة فيه ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ قاصدين الصلاح والبر دون العقوق والفساد ﴿فَإِنَّهُ﴾ تعالى شأنه ﴿كَانَ لِلْأَوَّابِينَ﴾ أي الراجعين إليه تعالى التائبين عما فرط منهم مما لا يكاد يخلو منه البشر ﴿غَفُورًا ۝ ٢٥﴾ لما وقع منهم من نوع تقصير أو أذية، وهذا كما في الكشف تيسير بعد التأكيذ والتعسير مع تضيق وتحذير وذلك أنه شرط في البادرة التي تقع على الذرة قصد الصلاح وعبر عنه بنفس الصلاح ولم يصرح بصدورها بل رمز إليه بقوله تعالى ﴿فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ لدلالة المغفرة على الذنب والأواب أيضا فان التوبة عن ذنب يكون بشرط قصد الصلاح وأن يتوب عنه مع ذلك التوبة البالغة، وهو استئناف ثان يقتضيه مقام التأكيذ والتشديد كأنه قيل: كيف نقوم بحقهما وقد يندربوا درهم فقليل إذا بنيت الأمر على الأساس وكان المستمر ذلك ثم اتفق بادرة من غير قصد إلى المساواة فلطف الله تعالى بحجز دون عذابه قائما بالكلام، وكون الآية في البادرة تكون من الرجل إلى والديه مروي عن ابن جبير، وجوز أن تكون عامة لكل نائب ويندرج الجاني على أبويه التائب من جنايته اندراجا أوليا ﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَى﴾ أي ذا القرابة منك ﴿حَقُّهُ﴾ الثابت له، قيل ولعل المراد بذى القربى المحارم وبحقهم النفقة عليهم إذا كانوا فقراء عاجزين عن الكسب عما ينبي عنه قوله تعالى ﴿وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ فان المأمور به في حقهما المساواة المالية أي وآتهما حقهما مما كان مفترضا بمكة بمنزلة الزكاة وكذا النهي عن التبذير وعن الإفراط في القبض والبسط فان الكل من التصرفات المالية، واستدل بعضهم بالآية على إيجاب نفقة المحارم المحتاجين وإن لم يكونوا أصلا كالوالدين ولا فرعًا كالولد، والكلام من باب التعميم بعد التخصيص فان ذا القربى يتناول الوالدين لغة وإن لم يتناوله عرفا فلذا قالوا في باب الوصية المبنية على العرف: لو أوصى لذوى قرابته لا يدخلان. وفي المعراج عن النبي ﷺ من قال لأبيه قربي فقد عقه، والغرض من ذلك تناول غيرهما من الأقارب والتوصية بشأنه. وفي الكشف أن الحق أن إيتاء الحق عام والمقام يقتضي الشمول فيتناول الحق المالي وغيره من الصلة وحسن المعاشرة فلا تنتهض الآية دليلا على إيجاب نفقة المحارم، وتعقب أن قوله تعالى ﴿حَقُّهُ﴾ يشعر باستحقاق ذلك لاحتياجه مع أنه إذا عم دخل فيه المالي وغيره فكيف لا تنتهض الآية دليلا وأنا ممن يقول بالعموم وعدم اختصاص ذى القربى بذى القرابة الولادية، والعطف وكذا ما بعده لا يدل على تخصيص قطعا فتدبر، وقيل: المراد بذى القربى أقارب الرسول ﷺ وروى ذلك عن السدي، وأخرج ابن جرير عن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما أنه قال لرجل من أهل الشام: أقرأت القرآن؟ قال: نعم قال: أفأقرأت في بني إسرائيل فأت ذا القربى حقه؟ قال: وإياكم القرابة الذي أمر الله تعالى أن يؤتى حقه؟ قال: نعم، ورواه الشيعة عن الصادق رضي الله تعالى عنه وحقهم توقيهم واعطاؤهم الخمس. وضعف بأنه لا قرينة على التخصيص، وأجيب بأن الخطاب قرينة وفيه نظر، وما أخرجه البزار وأبو يعلى. وابن أبي حاتم. وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري من أنه لما نزلت هذه الآية دعا رسول الله ﷺ فاطمة فاعطاها فدكا لا يدل على تخصيص الخطاب به عليه الصلاة والسلام على أن في القلب من صحة الخبر شيء بناء على أن السورة مكية وليست هذه الآية من المستثنيات وفدك لم تكن إذ ذاك تحت تصرف رسول الله ﷺ بل طلبها رضي الله تعالى عنها ذلك ارثا بعد وفاته عليه الصلاة والسلام كما هو المشهور بابي القول

بالصحة كما لا يخفى ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۚ﴾ نهى عن صرف المال إلى من لا يستحقه فان التبذير انفاق في غير موضعه مأخوذ من تفريق البذر والقائه في الأرض كيفما كان من غير تعهد لمواقعه ، وقد أخرج ابن المنذر. وابن أبي حاتم . والطبراني . والحاكم وصححه . والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود أنه قال: التبذير انفاق المال في غير حقه . وفي مفردات الراغب وغيره أن أصله القاء البذر وطرحه ثم استعير لتضييع المال، وعد من ذلك بعضهم تشييد الدار ونحوه، وفرق الماوردي بينه وبين الاسراف بأن الاسراف تجاوز في الكمية وهو جهل بمقادير الحقوق والتبذير تجاوز في موقع الحق وهو جهل بالكيفية وبمواقعها وكلاهما مذموم والثاني أدخل في الذم . وفسر الزمخشري التبذير هنا بتفريق المال فيما لا ينبغي وانفاقه على وجه الاسراف ، وذكر أن فيه إشارة إلى أن التبذير شامل للاسراف في عرف اللغة ويراد منه حقيقة وإن فرق بينهما بما فرق ، وفي الكشف بعد نقل الفرق والنص على أن الثاني أدخل في الذم أن الزمخشري لم يغب ذلك عليه لأن الاشتقاق يرشد إليه وإنما أراد أنه في الآية يتناول الاسراف أيضا بطريق الدلالة إذ لا يفترقان في الاحكام لاسيما وقد عقبه سبحانه بالحث على الاقتصاد المناسب لاعتبار الكمية المرشد إلى ارادته من النص ، وتعقب بانه إذا كان التبذير أدخل في الذم من الاسراف كيف يتناوله بطريق الدلالة والنهي عن الاسراف فيما بعد يبعد ارادته ههنا فتأمل .

﴿إِنَّ الْعَبْدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ تعليل للنهي عن التبذير ببيان أنه يجعل صاحبه ملزوما في قرن الشياطين، والايوان جمع أخ والمراد به المماثل مجازا أي أنهم مماثلون لهم في صفات السوء التي من جعلتها التبذير أو الصديق والتابع مجازا أيضا أي أنهم أصدقاؤهم وأتباعهم فيما ذكر من التبذير والصرف في المعاصي فانهم كانوا ينحرون الابل ويتياسرون عليها ويبذرون أموالهم في السمعة وسائر ما لا خير فيه من المناهي والملاهي أو القرين كما سبق أيضا أي أنهم قرناؤهم في النار على سبيل الوعيد .

﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۚ﴾ من تمة التعليل أي مبالغا في كفران نعمه تعالى لأن شأنه صرف جميع ما أعطاه الله تعالى من القوى والقدر إلى غير ما خلقت له من أنواع المعاصي والافساد في الأرض وإضلال الناس وحملهم على الكفر بالله تعالى وكفران نعمه الفائضة عليهم وصرفها إلى غير ما أمر الله تعالى به . وفي تخصيص هذا الوصف بالذكر من بين صفاته القبيحة إيدان بأن التبذير الذي هو عبارة عن صرف نعم الله تعالى إلى غير مصرفها من باب الكفران المقابل للشكر الذي هو صرفها إلى ما خلقت له، وفي التعرض لعنوان الربوبية إشعار بكمال عتوه كما لا يخفى . ويشعر كلام بعضهم بجواز حمل الكفر هنا على ما يقابل الايمان وليس بذلك . ﴿وَلَمَّا تَعَرَّضْنَهُمْ﴾ أي عن ذي القربى والمسكين وابن السبيل على ما هو الظاهر، وقيل عن السائلين مطلقا، والاعراض في الأصل إظهار العرض أي الناحية فمعنى أعرض عنه ولي مبديا عرضه، والمراد به هنا حقيقة على ما قيل بناء على ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سئل شيئا ليس عنده صرف وجهه الشريف وسكت فنزلت (وإما تعرضن عنهم) ﴿ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ والخطاب عام له صلى الله عليه وسلم ولغيره، والمراد بالرحمة على ما أخرج ابن جرير عن ابن عباس . ومجاهد . والضحاك الرزق ، ونصب (ابتغاء) على أنه مفعول له . قال في الكشف قد أقيم ابتغاء الرزق مقام فقدانه وفيه لطف فكان ذلك الاعراض لأجل السعي لهم وهو

من وضع المسبب موضع السبب كما أوضحه في الكشف، وقد يفسر الابتغاء بالانتظار ويجوز جعله في موضع الحال من ضمير (تعرضن) أي مبتغيا، وجعله حالا من الضمير المجرور بعيد *

وجوز أن يكون الاعراض كناية عن عدم النفع وترك الاعطاء لأنه لازمه عرفا والابتغاء مجازا عن عدم الاستطاعة والتعلق أيضا بالشرط وأيد ذلك بما أخرجه سعيد بن منصور. وابن المنذر عن عطاء الخراساني قال: جاء ناس من مزينة يستحملون رسول الله ﷺ فقال: «لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا» ظنوا ذلك من غضب رسول الله عليه الصلاة والسلام عليهم فأنزل الله سبحانه: (وإما تعرضن عنهم) الآية وفسر الرحمة بالنفي لكن أنت تعلم إن هذا غير ظاهر بناء على ما سمعت من أن هذه السورة مكية والآية المذكورة ليست من المستثنيات، وكأنه لهذا قيل: إن المعنى إن ثبت وتحقق في المستقبل أنك أعرضت عنهم في الماضي ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل الخ والمراد سببية الثبوت للأمر بالقول فتأمل *

وجوز أن يتعلق (ابتغاء) بجواب الشرط أعني قوله تعالى ﴿فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مِّسُورًا ٢٨﴾ أي إما تعرضن عنهم فقل لهم ذلك ابتغاء رحمة من ربك، وقدم هذا الوجه على سائر الأوجه الزمخشري. واعترض بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها في غير باب اما وما يلحق بها. وأجيب بأنه ذكره على المذهب الكوفي المجوز للعمل مطلقا أو أراد التعاق المعنوي فيضم ما ينصبه ويجعل المذكور جاريا مجرى التفسير، والاعراض على هذا على حقيقته، واحتمال كونه كناية مختص بتعلقه بالشرط على ما زعمه الطيبي والحق عدم الاختصاص كما لا يخفى * وجملة (ترجوها) على سائر الأوجه يحتمل أن تكون وصفا لرحمة وأن تكون حالا من الفاعل و (من ربك) متعلق بترجوها *

وجوز أن يكون صفة لرحمة، والميسور اسم مفعول من يسر الأمر بالبناء للجهول مثل سعد الرجل ومعناه السهل أي فقل لهم قولا سهلا لنا وعدم وعدا جميلا، قال الحسن: أمر أن يقول لهم نعم وكرامة وليس عندنا اليوم فإنا يا أتانا شيء نعرف حقكم، وقيل الميسور مصدر وجعل صفة مبالغة أو بتقدير مضاف أي قولا ميسورا أي يسر والمراد به القول المشتمل على الدعاء باليسر مثل أغناكم الله تعالى ويسر لكم، وفسره ابن زيد برزقنا الله تعالى وإياكم بارك الله تعالى فيكم *

وتعقب ذلك بأن الميسور معناه ذا يسر ولهذا وقع صفة لقول فاي ضرورة في أن يجعل مصدرا ثم يقول بذنا ميسور، ودفع بانه إذا أريد القول المشتمل على الدعاء لا يكون القول حينئذ ميسورا بل ميسر لما أرادوه * وميسور مصدرا لما ثبت في اللغة من غير تكلف فجعله صفة مبالغة أو بتقدير مضاف له وجه وجيه وفيه تأمل * والحق أن اعتبار مصدر خلاف الظاهر، وفي الآية على القول الأخير دلالة على أن الدعاء للسائل بما لا بأس به، وعن الامام مالك رحمه الله تعالى أنه كان لا يرى أن يقال للسائل إذا لم يعط شيئا: رزقك الله تعالى ونحوه قائلا إن ذلك مما يثقل عليه ويكره سماعه، ولا ينبغي أن يذكر اسم الله تعالى لمن لا يش له، وأمرى أنه مغزى بعيد، وأفاد بعضهم أن في الآية دليلا على النهي عن الاعراض بالمعنى الأول فان المعنى إن أردت الاعراض عنهم فقل لهم قولا ميسورا ولا تعرض وله وجه وجيه لا يخفى على من له بصر حديد. واستشكل العز بن عبد السلام جعل (ابتغاء) من متعاقبات الشرط باننا مأمورون بالرد الجميل إن انتظرنا شيئا يحصل لنا أو لم تنتظر. وأجاب بأن

المراد بالقول الميسور الوعد بالعطاء فيكون مفاد الآية لا تعدوا إلا إذا كنتم على رجاء من حصول ما تعدون به فالتقييد بالابتغاء في غاية المناسبة للشرط لأنه لا يحسن الوعد عند عدم الرجاء لما أنه يؤدي إلى الاختلاف وهو كما ترى *

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ تمثيلان لمنع الشحيح واسراف المبذر زجرا لهما عنهما وحمل على ما بينهما من الاقتصاد والتوسط بين الافراط والتفريط وذلك هو الجود الممدوح فخير الأمور أوساؤها وأخرج أحمد وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «ما عال من اقتصد» وأخرج البيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة» وفي رواية عن أنس مرفوعا «التدبير نصف المعيشة والتودد نصف العقل والهم نصف الهرم وقلة العيال أحد اليسارين» وكان يقال حسن التدبير مع العفاف خير من الغنى مع الاسراف ﴿فَتَقَعَّدَ مَلُومًا﴾ أى فتصير ملوما عند الله تعالى وعند الناس ﴿مَحْسُورًا ٢٩﴾ نادما مغموما أو منقطعا بك لاشئ عندك من حسره السفر أعياءه وأوقفه حتى انقطع عن رفقته ، قال الراغب : يقال للمعي حاسر ومحسور أما الحاسر فتصور أنه قد حسر بنفسه قواه وأما المحسور فتصور أن التعب قد حسره وهذا بيان قبح الاسراف المفهوم من النهي الأخير ، وبين في أثره لأن غائلة الاسراف في آخره وحيث كان قبح الشح المفهوم من النهي الأول مقارنا له معلوما من أول الأمر روعى ذلك في التصوير باقبح الصور ولم يسلك فيه مسلك ما بعده كذا قيل ، وفي أثر عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أخرجه عنه ابن جرير . وابن أبي حاتم ما يقتضيه ، وقال بعض المحققين : الأولى أن يكون ذلك بيانا لقبح الأمرين ويعتبر التوزيع (فتقعد) منصوب في جواب النهيين والمعلوم راجع إلى قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك) كما قيل : * إن البخيل ملوم حيثما كانا * والمحسور راجع إلى قوله سبحانه : (ولا تبسطها) وليس يبعد. وفي الكشف عن جابر «بيننا رسول الله ﷺ جالس إذ أتاه صبي فقال : إن أمى تستكسيك درعا فقال : من ساعة إلى ساعة يظهر فعد اليينا فذهب إلى أمه فقالت : قل له إن أمى تستكسيك الدرع الذى عليك فدخل ﷺ داره ونزع قميصه وأعطاه وقعد عريانا وأذن بلال وانتظر فلم يخرج عليه الصلاة والسلام إلى الصلاة فنزلت » وأنت تعلم أنه يأبى هذا كون السورة مكية والآية ليست من المستثنيات ولعل الخبر لم يثبت فعن ولى الدين العراقي أنه لم يجده في شئ من كتب الحديث أى بهذا اللفظ والا فقد أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال : جاء غلام إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : إن أمى تسألك كذا وكذا فقال : ما عندنا اليوم شئ . قال : فتقول لك اكسنى قميصك فنخلع عليه الصلاة والسلام قميصه فدفعه إليه وجلس في البيت حاسرا فنزلت ، وأخرج ابن أبي حاتم عن المنهال ابن عمرو نحوه وليس فى شئ ، منهما حديث أذان بلال وما بعده ، وقيل : إنه عليه الصلاة والسلام أعطى الاقرع ابن حابس مائة من الابل وعيينة بن حصن الفزاري فجاء عباس بن مرداس فانشأ يقول :

أتجعل نهى ونهب العبيد بين عيينة والاقرع

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع

وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفض اليوم لم يرفع

(م - ٩ - ج - ١٥ - تفسير روح المعاني)

فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: يا أبا بكر اقطع لسانه عنى أعطه مائة من الابل وكانوا جميعا من المؤلفه قلوبهم فنزلت، وفيه الالباء السابق كما لا يخفى، وكذا ما أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر عن سيار أبي الحكم قال: أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بن من العراق وكان معطاء كريما فقسمه بين الناس فبلغ ذلك قوما من العرب فقالوا: نأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسأله فوجدوه قد فرغ منه فانزل الله تعالى الآية *

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ تعليل لقوله سبحانه (وإما تعرض عنهم) الخ كأنه قيل: إن اعرضت عنهم لفقد الرزق فقل لهم قولا ميسورا ولا تهتم لذلك فإن ذلك ليس لهوان منك عليه تعالى بل لأن يده جل وعلا مقاليد الرزق وهو سبحانه يوسع على بعض ويضيقه على بعض حسبما تتعلق به مشيئته التابعة للحكمة فما يعرض لك في بعض الاحيان من ضيق الحال الذى يحوجك إلى الاعراض ليس الا لمصلحتك فيكون قوله تعالى (ولا تجعل يدك) الخ معترضا تأكيذا لمعنى ما تقتضيه حكمته عز وجل من القبض والبسط، وقوله تعالى:

﴿إِنَّهُ﴾ سبحانه ﴿كَانَ﴾ لم يزل ولا يزال ﴿بِعِبَادِهِ﴾ جميعهم ﴿خَبِيرًا﴾ عالما بسرهم ﴿بَصِيرًا﴾ عالما بعلنهم فيعلم من مصالحهم ما يخفى عليهم تعليل لسابقه، وجوز أن يكون ذلك تعليلا للامر بالاقتصاد المستفاد من النهيين إما على معنى أن البسط والقبض امران مختصان بالله تعالى وأما أنت فاقصد واترك ما هو مختص به جل وعلا أو على معنى أنكم إذا تحققت شأنه تعالى شأنه وأنه سبحانه يبسط ويقبض وأمعنتم النظر في ذلك وجدتموه تعالى مقتصدا فاقصدوا أنتم واستنوا بسنته، وجعله بعضهم تعليلا لجميع ما مروى فيه خفاء كما لا يخفى، وجوز كونه تعليلا للنهى الأخير على معنى أنه تعالى يبسط ويقبض حسب مشيئته فلا تبسطوا على من قدر عليه رزقه وليس بشيء * وجوز أيضا كونه تمهيدا لقوله سبحانه ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً أَمْلَاقٍ﴾ واستبعد بأن الظاهر حينئذ فلا * والاملاق الفقر كما روى عن ابن عباس وأنشد له قول الشاعر:

وإني على الاملاق يا قوم ماجد أعد لاضيا في الشواء المضميا

وظاهر اللفظ النهى عن جميع أنواع قتل الاولاد ذكورا كانوا أو إناثا مخافة الفقر والفاقة لكن روى أن من أهل الجاهلية من كان يئد البنات مخافة العجز عن النفقة عليهن فنهى في الآية عن ذلك فيكون المراد بالاولاد البنات وبالقتل الوأد، والخشية في الاصل خوف يشوبه تعظيم، قال الراغب: واكثر ما يكون ذلك عن علم بما يخشى منه * وقرئ بكسر الخاء، والظاهر أن هذا النهى معطوف على ما تقدم من نظيره، وجوز الطبرسي أن يكون عطفه على قوله سبحانه (لا تعبدوا إلا إياه) وحينئذ فيحتمل أن يكون الفعل منصوبا بأن كما في الفعل السابق *

﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ ضمان لرزقهم وتعليل للنهى المذكور بإبطال موجهه في زعمهم أى نحن نرزقهم لأنهم فلا تخافوا الفقر بناء على علمكم بعجزهم عن تحصيل رزقهم، وتقديم ضمير الاولاد على ضمير المخاطبين على عكس ما وقع في سورة الانعام للشعار باصالتهم في إفاضة الرزق، وعارض هذه النكتة هناك تقدم ما يستدعى الاعتناء بشأن المخاطبين من الآيات كذا قيل: وجوز المولى شيخ الاسلام كون ذلك لأن الباعث على القتل هناك الاملاق الناجز ولذلك قيل من املاق وههنا الاملاق المتوقع ولذلك قيل: بخشية املاق فكأنه قيل: نرزقهم من غير ان ينقص من رزقكم شيء فيعتريكم ما نخشونه وإياكم أيضا رزقا إلى رزقكم *

﴿إِن قَتَلَهُمْ كَانَ خَطَئًا كَبِيرًا ۝٣١﴾ تعليل آخر يبين أن المنهى عنه في نفسه منكر عظيم لما فيه من قطع التناسل وقطع النوع، والخطأ كالاتم افظا ومعنى وفعلهما من باب علم، وقرأ أبو جعفر وابن ذكوان عن عامر (خطأ) بفتح الخاء والطاء من غير مد، وخرج ذلك الزجاج على وجهين، الأول أن يكون اسم مصدر من أخطأ يخطئ. إذا لم يصب أى ان قتلهم كان غير صواب، والثاني أن يكون لغة في الخطأ بمعنى الاتم مثل مثل ومثل وحذر وحذر فمن استشكل هذه القراءة بأن الخطأ ما لم يتعمد وإيس هذا محله فقد نادى على نفسه بقلة الاطلاع * وقرأ ابن كثير (خطاء) بكسر الخاء وفتح الطاء والمد وخرج على وجهين أيضا. الأول أن يكون لغة في الخطأ بمعنى الاتم مثل دبغ ودباغ ولبس ولباس، والثاني أن يكون مصدر خاطأ يخطئ مخطأ مثل قاتل يقاتل قتالا. قال أبو علي الفارسي: وإن كنا لم نجد خاطأ لكن وجد تخطأ مطاوعه فدنا منه في قولهم: تنطأت النبل أحشاه، وأنشد محمد بن السوي في وصف كاة في مجمع البيان:

وأشعث قد ناولته أحرش القرى أدت عليه المدجنات الهواضب

تخطأه القناص حتى وجدته وخرطومه في منقع الماء راسب

والمعنى على هذا إن قتلهم كان عدوا لا عن الحق والصواب فقول أبي حاتم إن هذه القراءة غلط. وقرأ الحسن (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع المد وهو اسم مصدر أخطى كالعطاء اسم مصدر أعطى، وقرأ الزهري. وأبو رجاء (خطا) بكسر الخاء وفتح الطاء وألف في آخره مبدلة من الهوزة وليس من قصر الممدود لأنه ضرورة لاداعي إليه، وفي رواية عن ابن عامر أنه قرأ (خطا) كعصا ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى﴾ بمباشرة مبادئه القريبة أو البعيدة فضلا عن مباشرته، والنهي عن قربانه على خلاف ما سبق ولحق للمبالغة في النهي عن نفسه ولأن قربانه داع إلى مباشرته، وفسره الراغب بوطء المرأة من غير عقد شرعي، وجاء فيه المد والقصر وإذا مد يصح أن يكون مصدر المفاعلة، وتوسيط النهي عنه بين النهي عن قتل الاولاد والنهي عن قتل النفس المحرمة طائفا كما قال شيخ الاسلام باعتبار أنه قتل الاولاد لما أنه تضييع للانساب فإن لم يثبت نسبه ميت حكما *

﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ فعلة ظاهرة القبح زائدته ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا ۝٣٢﴾ أى وبئس السبيل سبيلا لما فيه من اختلال أمر الانساب وهيجان الفتن، وقد روى الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» وجاء في غير رواية أنه إذا زنى الرجل خرج منه الايمان فكان فوق رأسه كالظلة فان تاب ونزع رجع اليه وهو من الكبائر، وفاحشة مطلقا على ما أجمع عليه المحققون بل في الحديث الصحيح أنه بحليلة الجار من أكبر الكبائر، وزعم الحلبي أنه فاحشة إن كان بحليلة الجار أو بذات الرحم أو باجنبية في شهر رمضان أو في البلد الحرام وكبيرة إن كان مع امرأة الأب أو حليلة الابن أو مع أجنبية على سبيل القهر والاكرام وإذا لم يوجب حدا يكون صغيرة، ولا يخفى رده وضعف مبناه، والآية ظاهرة في أنه فاحشة مطلقا نعم أفحش أنواعه الزنا بحليلة الجار، وقال بعضهم: أعظم الزنا على الإطلاق الزنا بالمحرم فقد صحح الحاكم أنه ﷺ قال «من وقع على ذات محرم فاقتلوه» وزنا الثيب أقبح من زنا البكر بدليل اختلاف حديثهما، وزنا الشيخ لكامل عقله أقبح من زنا الشاب، وزنا الحر والعالم لكاملهما أقبح من زنا القن والجاهل، وهل هو أكبر من اللواط أم لا؟ فيه خلاف وفي الاحياء أنه أكبر منه لأن الشهوة داعية اليه من

الجانبين فيكثر وقوعه ويعظم الضرر، ومنه اختلاط الانساب بكثرة، وقد يعارض بأن حده أغلظ بدليل قول مالك وآخرين برجم اللوطي ولو غير محصن بخلاف الزاني. وقد يجاب بأن المفضول قد يكون فيه مزية، وفيه مافيه، وبالعكس بعضهم فقال: إنه مطلقاً يلى الشرك في الكبر، والأصح أن الذي يلى الشرك هو القتل ثم الزنا، وخبر الغيبة أشد من ثلاثين زنية في الإسلام الظاهر كما قال ابن حجر الهيتمي أنه لا أصل له، نعم روى الطبراني والبيهقي وغيرهما الغيبة أشد من الزنا إلا أن له ما يبين معناه وهو ما رواه ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ عن جابر وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما إياكم والغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا أن الرجل ليزني فيتوب الله تعالى عليه وإن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه فعلم منه أن أشدية الغيبة من الزنا ليست على الإطلاق بل من جهة أن التوبة الباطنة المستوفية لجميع شروطها من الندم من حيث المعصية والاقلاع وعزم أن لا يعود مع عدم الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها مكفرة لاثم الزنا بمجرد ما بخلاف الغيبة فإن التوبة وإن وجدت فيها هذه الشروط لا تكفرها بل لا بد وأن ينضم إليها استحلال صاحبها مع عفو فكانت الغيبة أشد من هذه الحشية لا مطلقاً فلا يعكر الحديث على الأصح، وعلم منه أيضاً أن الزنا لا يحتاج في التوبة منه إلى استحلال وهو ما صرح به غير واحد من المحققين وهو مع ذلك من الحقوق المتعلقة بالآدمي كيف لا وهو من الجنابة على الأعراض والانساب، ومعنى قولهم إن الزنا لا يتعلق به حق آدمي أي من المال ونحوه وعدم اشتراط الاستحلال لا يدل على أنه ليس من الحقوق المتعلقة بالآدمي مطلقاً، وإنما لم يشترط الاستحلال لما يترتب على ذكره من زيادة العار والظن الغالب بأن نحو الزوج أو القريب إذا ذكر له ذلك يبادر إلى قتل الزاني أو المزني بها أو إلى قتلها معاً ومع ما ذكر كيف يمكن القول باشتراطه، وقد صرح بنحو ذلك حجة الإسلام الغزالي في منهاج العابدين فقال في ضمن تفصيل قال الأذرعى: إنه في غاية الحسن والتحقيق أما الذنب في الحرم فإن خنته في أهله وولده فلا وجه للاستحلال والظاهر لأنه يولد فتنة وغيظاً بل تتضرع إلى الله سبحانه ليرضيه عنك ويجعل له خيراً كثيراً في مقابلاته فإن أمنت الفتنة والهيج وهو نادر فتستحل منه، وقد قال الأذرعى في مواضع في الحسد والتوبة منه: ويشبهه أن يحرم الاخبار به إذا غلب على ظنه أن لا يحمله وأنه يتولد منه عداوة وحقـد وأذى للخبير، ثم قال: ويجوز أن ينظر إلى المحسود فإن كان حسن الخلق بحيث يظن أنه يحمله تعين اخباره ليخرج من ظلامته بيقين وإن غلب على ظنه أن اخباره يجر شرا وعداوة حرم اخباره قطعاً وإن تردد فالظاهر ما ذكره النووي من عدم الوجوب والاستحباب فإن النفس الزكية نادرة وربما جر ذلك شرا وعداوة وإن حملته بلسانه اه، فإذا كان هذا في الحسد مع سهولته عند أكثر الناس وعدم مبالاة بهم ومن ثم أطلق النووي عدم الاخبار فقال: المختار بل الصواب أنه لا يجب اخبار المحسود بل لا يستحب ولو قيل يكره لم يبعد فما بالك في الزنا المستلزم أن الزوج والقريب يقتل فيه بمجرد التوهم فكيف مع التحقق ويعلم من الاخبار أن ثمرات الزنا قبيحة منها أنه يورد النار والعذاب الشديد وأنه يورث الفقر وذهاب البهاء وقصر العمر وأنه يؤخذ بمثله من ذرية الزاني، ولما قيل لبعض الملوك ذلك أراد تجربته بآبنة له وكانت غاية في الحسن فأنزلهام مع امرأة وأمرها أن لا تمنع أحداً أراد التعرض لها بأي شيء شاء وأمرها بكشف وجهها فطافت بها في الأسواق فما مرت هلى أحد إلا وأطرق حياء وخجلاً منها فلما طافت بها المدينة كلها ولم يمد أحد نظره إليها رجعت بها إلى دار الملك فلما أرادت الدخول أمسكها انسان وقبلها ثم ذهب عنها فادخلتها على الملك وذكرت له القصة

فسجد شكراً وقال : الحمد لله تعالى ما وقع مني في عمري قط إلا قبلة وقد قوصصت بها نساء الله سبحانه أن يعصمنا وذرائعنا ومن ينسب إلينا من الفواحش ما ظهر منها وما بطن بحرمة النبي ﷺ . وقرأ أبي بن كعب كما أخرجه عنه ابن مردويه (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا إلا من تاب فان الله كان غفورا رحيمًا) فذكر لعمر رضي الله تعالى عنه فأتاه فسأله فقال أخذتها من رسول الله ﷺ وليس لك عمل إلا الصفاق بالنقيع وهذا ان صح كان قبل العرضة الأخيرة ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ أي حرّمها الله تعالى ، والمراد حرم قتلها بأن عصمها بالاسلام أو بالعهد ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ متعلق بـ لا تقتلوا والباء للسببية والاستثناء مفرغ أي لا تقتلوها بسبب من الأسباب إلا بسبب الحق ، ويجوز أن يكون خلا من الفاعل أو المفعول أي لا تقتلوا إلا ملتبسين بالحق أو لا تقتلوها إلا ملتبسة بالحق ، وجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي لا تقتلوها قتلاً ما إلا قتلاً ملتبساً بالحق والأول أظهر ، وأما تعلقه بحرم فبعيد وان صح ، وفسر الحق بما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة ، ونقض الحصر بدفع الصائل فان ذلك ربما أدى إلى القتل ، ودفع بأن المراد ما يكون بنفسه مقصوداً به القتل وما ذكر المقصود به الدفع وقد يفضى إليه في الجملة ، والحق عدم انحصار الحق فيما ذكر وهو في الخبر ليس بحقيقي ، وقد ذهب الشافعية إلى أن ترك الصلاة كسلاً مبيح للقتل وكذا اللواط عند جمع من الأجلة *

﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ بغير حق يوجب قتله أو يبيحه للقاتل حتى أنه لا يعتبر إباحته لغير القاتل فقد نص علماءنا أن من عليه القصاص إذا قتله غير من له القصاص يقتص له ولا يفيد قول الولي أنا أمرته بذلك إلا أن يكون الأمر ظاهراً ﴿ فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ ﴾ لمن يلي أمره من الوارث أو السلطان عند عدم الوارث ، واقتصر البعض على الأول رعاية للاغلب ﴿ سُلْطَانًا ﴾ أي تسلطاً واستيلاء على القاتل بمؤاخذته بأحد أمرين القصاص أو الدية ، وقد تتعين الدية كما في القتل الخطأ والمقتول خطأ مقتول ظلماً بالمعنى الذي أشير إليه وإن قلنا لا اثم في الخطأ لحديث « رفع عن أمتي الخطأ » وشرع الكفارة فيه لعدم التثبت واجتناب ما يؤدي إليه فليتمل * واستدل بتفسير الولي بالوارث على أن للمرأة دخلاً في القصاص *

وقال القاضي إسماعيل : لا تدخل لأن لفظه مذكر ﴿ فَلَا يُسْرَفُ ﴾ أي الولي ﴿ فِي الْقَتْلِ ﴾ أي فلا يتجاوز الحد المشروع فيه بأن يقتل اثنين مثلاً والقاتل واحد كمادة الجاهلية فانهم كانوا إذا قتل منهم واحد قتلوا قاتله وقتلوا معه غيره ، ومن هنا قال مهلهل :

كل قتيـل في كليب غره حتى ينال القتل آل مره

وإلى هذا ذهب ابن جبير وأخرجه المنذر من طريق أبي صالح عن ابن عباس أو بان يقتل غير القاتل ويترك القاتل . وروى هذا عن زيد بن أسلم ، فقد أخرج البيهقي في سننه عنه أن الناس في الجاهلية إذا قتل من ليس شريفاً شريفاً لم يقتلوه به وقتلوا شريفاً من قومه فنهى عن ذلك أو بان يزيد على القتل المثلة كما قيل * وأخرج ابن جرير وغيره عن طلق بن حبيب أنه قال : لا يقتل غير قاتله ولا يمثله به ، وقيل بان يقتل القاتل

والمشروع عليه الدية . وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عن قتادة أنه قال في الآية : من قتل بحديدة قتل بحديدة ومن قتل بخشبة قتل بخشبة ومن قتل بحجر قتل بحجر ولا يقتل غير القاتل . وفيه القول بان القتل بالمثل يوجب القصاص وهو خلاف مذهبنا .

وقرأ حمزة . والكسائي (فلا تسرف) بالخطاب للولي التفاتاً ، وقرأ أبو مسلم صاحب الدولة (فلا يسرف) بالرفع على أنه خبر في معنى الأمر وفيه مبالغة ليست في الأمر ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ۝٣٣﴾ تعليل للنهي ، والضمير للولي أيضاً على معنى أنه تعالى نصره بان أوجب القصاص أو الدية وأمر الحكام بمعاونته في استيفاء حقه فلا يبيع ما وراء حقه ولا يخرج من دائرة أمرة الناصر .

وأخرج ابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم عن مجاهد أن الضمير للمقتول على معنى أن الله تعالى نصره في الدنيا باخذ القصاص أو الدية وفي الآخرة بالثواب فلا يسرف واه في شأنه ، وجوز أن يعود على الذي أسرف به الولي أي أنه تعالى نصره بإيجاب القصاص والتعزيز والوزير على من أسرف في شأنه ، وقيل ضمير يسرف للقاتل أي مرید القتل وباشره ابتداء ونسبه في الكشف إلى مجاهد ، والضميران في التعليل عائدان على الولي أو المقتول ، وأيد بقراءة أبي (فلا تسرفوا) لأن القاتل متعدد في النظم في قوله تعالى (ولا تقتلوا) والأصل توافق القراءتين ، ولم تعينه لأن الولي عام في الآية فهو في معنى الأولياء فيجوز جمع ضميره بهذا الاعتبار ويكون التماثل وتوافق القراءتين ليس بلام ، والمعنى فلا يسرف على نفسه في شأن القتل بتعريضها للهلاك العاجل والآجل . وفي الكشف أنه ردع للقاتل على أسلوب (ولكم في القصاص حياة) والنهي عن الاسراف لتصوير أن القتل بغير حق كيف ما قدر إسراف ، ومعناه فلا يقتل بغير حق وأنت تعلم أن هذا الوجه غير وجيه فلا ينبغي التعويل عليه ، وهذه الآية كما أخرج غير واحد عن الضحاك أول آية نزلت في شأن القتل وقد علمت أن الأصح أنها كبر الكبائر بعد الشرك ، وكون القتل العمد العدو من الكبائر مجمع عليه ، وعد شبه العمد منها هو ما صرح به الهروي وشريح الروياني ، وأما الخطأ فالصواب أنه ليس بمعصية فضلاً عن كونه ليس بكبيرة فليحفظ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ نهى عن قربانه لما ذكر سابقاً من المبالغة في النهي عن التعرض له وللتوسل إلى الاستثناء بقوله تعالى ﴿إِلَّا بِأَنِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أي إلا بالخصلة والطريقة التي هي أحسن الخصال والطرائق وهي حفظه واستثماره ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ غاية لجواز التصرف على الوجه الأحسن المداول عليه بالاستثناء لا للوجه المذكور فقط ، والأشد قيل جمع شدة لا ضرر جمع ضرر والشدة القوة وهو استحكام قوة الشباب والسن كما أن شد النهار ارتفاعه ، قال عنتره :

عهدى به شد النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظم

وقيل هو جمع شدة مثل نعمة وأنعم ، وقال بعض البصريين ، هو واحد مثل الآتك : والمراد يبلوغه الأشد بلوغه إلى حيث يمكنه بسبب عقله ورشده القيام بمصالح ماله ثم التصرف بمال اليتيم بنحو الكل على غير الوجه المأذون فيه من الكبائر ، وتردد ابن عبد السلام بتقييده بنصاب السرقة فقال في القواعد : قد نص الشرع على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من الكبائر فإن وقع في مال خطير فهو ظاهر وإن وقع في مال حقير

كزبيبة وتمر فيجوز أن يجعل من الكبائر فطاما عن جنس هذه المفسدة كالقطرة من الخمر وإن لم تتحقق المفسدة ويجوز أن يضبط ذلك بنصاب السرقة أهـ . وقد يفرق بينهما بأن في شهادة الزور مع الجراءة على انتهاك حرمة المال المعصوم جراءة على الكذب في الشهادة بخلاف القليل من مال اليتيم فلا يستبعد التقييد به بخلافها كذا قيل *
والحق إن الآيات والأخبار الواردة في وعيد أكل مال اليتيم مطلقة فتناول القليل والكثير فلا يجوز تخصيصها إلا بدليل سمعي وحيث لا دليل كذلك فالتخصيص غير مقبول فالوجه أنه لا فرق بين أكل القليل وأكل الكثير في كونه كبيرة يستحق فاعلة الوعيد الشديد ، نعم الشيء التافه الذي تقتضى العادة بالمساحة به لا يبعد كون أكله ليس من الكبائر والله تعالى أعلم ، وقد توصل القضاء اليوم إلى أكل مال اليتيم في صورة حفظه عاملهم الله تعالى بعدله وأذاق خائنهم في الدارين جزاء فعله ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ ما عاهدتم الله تعالى عليه من التزام تكاليفه وما عاهدتم عليه غيركم من العباد ويدخل في ذلك العقود *.

وجوز أن يكون المراد ما عاهدكم الله تعالى عليه وكلفكم به ، والإيفاء بالعهد والوفاء به هو القيام بمقتضاه والمحافظة عليه وعدم نقضه واشتقاق ضده وهو الغدر يدل على ذلك وهو الترك ولا يكاد يستعمل إلا بالباء فرقا بينه وبين الإيفاء الحسى كإيفاء الكيل والوزن ﴿إِنَّ الْعَهْدَ﴾ أظهر في مقام الإضمار إظهاراً لكمال العناية بشانه وقيل دفعا لتوهم عود الضمير إلى الإيفاء المفهوم من (أوفوا) ﴿كَانَ مَسْئُولًا ۝٣٤﴾ أى مسؤولا عنه على حذف الجار وجعل الضمير بعد انقلابه مرفوعا مستكنا في اسم المفعول ويسمى الحذف والإيصال وهو شائع *.

وجوز أن يكون الكلام على حذف مضاف أى إن صاحب العهد كان مسؤولا ، وقيل لا حذف أصلا والكلام على التخيل كأنه يقال للعهد لم نكثت وهلا وفي بك تبكيما للنكث كما يقال للوؤدة (بأى ذنب قتلت) وقد يعتبر فيه الاستعارة المكنية والتخييلية ، وزعم بعضهم أنه يجوز أن يجعل العهد متمثلا على هيئة من يتوجه عليه السؤال كما تجسم الحسنات والسيئات لتوزن *.

وجوز أن يكون (مسؤلا) بمعنى مطلوباً من سألت كذا إذا طلبت ، واسناد المطالبة إليه مجاز والمراد مطلوب عدم إضاعته ، ويجوز أن يكون في الكلام مضاف محذوف ارتفع الضمير واستتر بعد حذفه ، والأصل ما أشرنا إليه وقد سمعت أنفاً أن مثل ذلك شائع ، وليس في ذلك تعليل الشيء بنفسه فإن المال إلى أن يقال: أوفوا بالعهد فإن عدم إضاعته لم تزل مطلوبة من كل أحد فتطلب منكم أيضاً ، ثم إن الإخلال بالوفاء بالعهد على ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة قليل كبيرة ، وقد جاء عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه عد من الكبائر نكث الصفقة أى الغدر بالمعاهد بل صرح شيخ الإسلام العلائى بأنه جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه سماه كبيرة ، وقال بعض المحققين: إن في إطلاق كون الإخلال المذكور كبيرة نظراً بناء على أن العهد هو التكاليفات الشرعية فإن من الإخلال ما يكون كبيرة ومنه ما يكون صغيرة وينظر في ذلك إلى حال المكلف به ، ولعل من قال: إن الإخلال بالعهد كبيرة أراد بالعهد مبايعة الإمام وبالإخلال بذلك نقض بيعته والخروج عليه لغير موجب ولا تأويل ولا شبهة في أن ذلك كبيرة فليتأمل ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ﴾ أتموه ولا تخسروه ﴿إِذَا كُنْتُمْ﴾ أى وقت كيلكم للمشتريين ، وتقييد الأمر به لما أن التطفيف يكون هناك ، وأما وقت الاكتيال على الناس فلا حاجة إلى الأمر بالتعديل قال تعالى:

(إذا اكتبوا على الناس يستوفون) الآية (وزنوا بالقسطاس) هو القبان على ما روى عن الضحاك ويقال له القرسطون بلغة أهل الشام كما قال الأزهري ، وقال الزجاج: هو الميزان صغيرا كان أو كبيرا من موازين الدراهم وغيرها ، وقال الليث : هو أقوم الموازين ، وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة أنه العدل ، وعن الحسن أنه الحديد وهو رومي معرب كما قال ابن دريد لفقد مادته في العربية ، وقيل : إنه عربي وروى القول بتعريبه وأنه الميزان في اللغة الرومية عن ابن جبير وجماعة ، وقيل : هو مركب من كلمتين القسط وهو العدل وطاس وهو كفة الميزان لكنه حذف أحد الطائنين لأن التركيب محل تخفيف وهو كما ترى ، وعلى القول بأنه رومي معرب وهو الصحيح لا يقدح استعماله في القرآن في عريبته المذكورة في قوله تعالى : (انا أنزلناه قرآنا عربيا) لأنه بعد التعريب والسماع في فصيح الكلام يصير عربيا فلا حاجة إلى إنكار تعريبه أو ادعاء التغليب أو أن المراد عربي الأسلوب . وقد قرأه الكوفيون بكسر القاف والباقون بضمهم ، وقد تبدل السين الأولى صادًا كما أبدلت الصاد سينًا في الصراطه (المستقيم) أي العدل السوي ، وهو يعد تفسير القسطاس بالعدل ، ولعل الاكتفاء باستقامته عن الأمر بإيفاء الوزن كما قال شيخ الإسلام لما أن عند استقامته لا يتصور الجور غالبًا بخلاف الكيل فانه كثيرا ما يقع التطفيف مع استقامة الآلة كما أن الاكتفاء بإيفاء الكيل عن الأمر بتعديله لما أن إيفاءه لا يتصور بدون تعديل المكيال وقد أورد بتقويمه أيضا في قوله تعالى (وأوفوا المكيال والميزان بالقسط) (ذلك) أي إيفاء الكيل والوزن بالقسطاس المستقيم ﴿خير﴾ في الدنيا لأنه سبب لرغبة الناس في معاملة فاعله وجلب الثناء الجميل عليه ﴿وأحسن تأويلا ٣٥﴾ أي عاقبة لما يترتب عليه من الثواب في الآخرة ، والتأويل تفعليل من آل إذا رجع وأصله رجوع الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كما في قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) أو فعلا كما في قوله سبحانه (يوم يأتي تأويله) وقول الشاعر : وللنوى قبل يوم البين تأويل ، وقيل : المراد ذلك خير في نفسه لأنه أمانة وهي صفة كمال وأحسن عاقبة في الدنيا لأنه سبب لميل القلوب والرغبة في المعاملة والذكر الجميل بين الناس ويفضي ذلك إلى الغنى وفي الآخرة لأنه سبب للخلاص من العذاب والفوز بالثواب ، وقيل : أحسن تأويلا أي أحسن معنى وترجمة ، ثم إن إيفاء الكيل والوزن واجب اجماعا ونقص ذلك من الكبائر مطلقا على ما يقتضيه الوعيد الشديد لفاعله الوارد في الآيات والاحاديث الصحيحة ولا فرق بين القليل والكثير ، نعم قال بعضهم : إن التطفيف بالشيء التافه الذي يسامح به أكثر الناس ينبغي أن يكون صغيرة ، فإن قلت : ذكروا في الغصب أن غصب مادون ربع دينار لا يكون كبيرة وقضيته أن يكون التطفيف كذلك قلت قيل ذلك مشكل فلا يقاس عليه بل حكى الإجماع على خلافه . وقال الأذرعى : إنه تحديد لا مستند له انتهى ، وعلى التنزيل فقد يفرق بأن الغصب ليس بما يدعو قليله إلى كثيره لأنه إنما يكون على سبيل القهر والغلبة بخلاف التطفيف فتعين التنفير عنه بأن كلاما قليله وكثيره كبيرة أخذًا مما قالوه في شرب القطرة من الخمر من أنه كبيرة وأن لم يوجد فيها مفسدة الخمر لأن قليله يدعو إلى كثيره ، ومثل التطفيف في الكيل والوزن النقص في الذرع ولا يكاد يسلم كيال أو وزان أو ذراع في هذه الأعصار من نقص الأمن عصمه الله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ ولا تتبع ، وأصل معنى قفا اتبع قفاه ثم استعمل في مطلق الاتباع وصار حقيقة فيه . وقرئ (ولا تقفوا) بإثبات حرف العلة مع الجازم وهو شاذ ، وقرئ أيضا (ولا تقف) بضم القاف وسكون

الفاء كقتل على أنه أجوف مجزوم بالسكون وماضيه قاف يقال قاف أثره يقوفه إذا قصه واتبعه ومنه القيافة وأصلها ما يعلم من الأقدام وأثرها، وعن أبي عبيدة أن قاف مقلوب قفا كجذب وجذب. وتعقب بأن الصحيح خلافه، ﴿مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ أى لا تتبع ما لا علم لك به من قول أو فعل، وحاصله يرجع إلى النهى عن الحكم بما لا يكون معلوما ويندرج فى ذلك أمور، وكل من المفسرين اقتصر على شيء فقيل المراد نهى المشركون عن القول فى الإلهيات والنبوات تقليداً للأسلاف واتباعاً للهوى، وأخرج ابن جرير. وابن المنذر. عن محمد ابن الحنفية أن المراد النهى عن شهادة الزور، وقيل: المراد النهى عن القذف ورمى المحصنين والمحصنات، ومن ذلك قول الحكيم: ولا ارمى البرى بغير ذنب ولا اقفوا الحواصن أن رميناً

وروى البيهقى فى شعب الإيمان. وأبو نعيم فى الحلية من حديث معاذ بن أنس «من قفا مؤمناً بما ليس فيه. يريد شينه به. حبسه الله تعالى على جسر جهنم حتى يخرج مما قال» وقيل: المراد النهى عن الكذب، أخرج ابن جرير وغيره عن قتادة أنه قال فى الآية: لا تقل سمعت ولم تسمع ورأيت ولم تر، واختار الامام العموم قال: إن اللفظ عام يتناول الكل فلا معنى للتقييد، واحتج بالآية نفاة القياس لأنه قفو للظن وحكم به. وأجيب بانهم أجمعوا على الحكم بالظن والعمل به فى صور كثيرة فمن ذلك الصلاة على الميت ودفنه فى مقابر المسلمين وتوريث المسلم منه بناء على أنه مسلم وهو مظنون والتوجه إلى القبلة فى الصلاة وهو مبنى على الاجتهاد بامارات لا تفيد إلا الظن وأكل الذبيحة بناء على أنها ذبيحة مسلم وهو مظنون والشهادة فانها ظنية وقيم المتلفات واروش الجنائيات فانها لا سبيل اليها الا الظن، ومن نظر ولو بمؤخر العين رأى أن جميع الاعمال المعتمدة فى الدنيا من الاسفار وطالب الارباح والمعاملات إلى الآجال المخصوصة والاعتماد على صداقة الاصدقاء وعداوة الاعداء كلها ظنونة وقد قال ﷺ: «نحن نحكم بالظاهر والله تعالى يتولى السرائر» فالنهي عن اتباع ما ليس بعلم قطعى مخصوص بالعقائد وبأن الظن قد يسمى علماً كما فى قوله تعالى (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) فان العلم بايمانهن إنما يكون باقرارهن وهو لا يفيد الا الظن، وبأن الدليل القاطع لما دل على وجوب العمل بالقياس كان ذلك الدليل دليلاً على أنه متى حصل ظن أن حكم الله تعالى فى هذه الصورة يساوى حكمه فى محل النص فاتم مكافؤون بالعمل على وفق ذلك الظن فهنا الظن واقع فى طريق الحكم وأما ذلك الحكم فهو معلوم متيقن. وأجاب النفاة عن الأول بأن قوله تعالى (لا تقف) الآية عام دخله التخصيص فيما يذكرون فيه العمل بالظن فيبقى العموم فيما وراه على أن بين ما يذكرونه من الصور وبين محل النزاع فرقاً لأن الاحكام المتعلقة بالاول مختصة بأشخاص معينين فى أوقات معينة فالتنصيص على ذلك متعذر فاكتمنى بالظن للضرورة بخلاف الثانى فان الاحكام المثبتة بالاقضية كلية معتبرة فى وقائع كلية وهى مضبوطة والتنصيص عليها ممكن فلم يحز الاكتفاء فيها بالظن، وعن الثانى بأن المغايرة بين العلم والظن مما لا شبهة فيه ويدل عليها قوله تعالى (هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تنبعون الا الظن) والمؤمن هو المقر وذلك الاقرار هو العلم فليس فى الآية تسمية الظن علماً، وعن الثالث بأنه إنما يتم لو ثبت حجية القياس بدليل قاطع وليس فليس، واحسن ما يمكن أن يقال فى الجواب على ما قال الامام أن التمسك بالآية تمسك بعام مخصوص وهو لا يفيد الا الظن فلو دلت على أن التمسك بالظن غير جائز لدلت

على أن التمسك بها غير جائز فالقول بحجيتها يفضي إلى نفيه وهو باطل، وللمجيب أن يقول: نعم بالتواتر الظاهر من دين النبي ﷺ أن التمسك بآيات القرآن حجة في الشريعة، ويمكن أن يجاب عن هذا بأن كون العام المخصوص حجة غير معلوم بالتواتر فتأمل ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ﴾ أي كل هذه الأعضاء وأشير إليها بأولئك على القول بانها مختصة بالعقلاء تنزيلاً لها منزلتهم لما كانت مسؤولة عن أحوالها شاهدة على أصحابها وقال بعضهم: إنها غالبية في العقلاء وجاءت لغيرهم من حيث أنها اسم جمع لذا وهو يعم القليلين ومن ذلك قول جرير على مارواه غير واحد:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل وارتكاب الاستعارة فيما تقدم ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝٣٦﴾ كل الضمائر ضمائر (كل) أي كان كل من ذلك مسؤولاً عن نفسه فيقال له: هل استعملك صاحبك فيما خلقت له أم لا؟ وذلك بعد جملة أهمل للخطاب والسؤال. وجوز أن يكون ضمير (عنه) لكل وماعده للقاء في فهناك التفات إذ الظاهر كنت عنه مسؤولاً •

وقال الزمخشري: (عنه) نائب فاعل (مسؤولاً) فهو مسند إليه ولا ضمير فيه نحو (غير المغضوب عليهم) • ورده أبو البقاء وغيره بأن القائم مقام الفاعل حكمه حكمه في أنه لا يجوز تقدمه على عامله كأصله. وذكراً أنه حكى ابن النحاس الإجماع على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جاراً ومجروراً فليس ذلك نظير (غير المغضوب عليهم) وليس لقائل أن يقول: إنه على رأى الكوفيين في تجويزهم تقديم الفاعل إلا أن ينازع في صحة الحكاية، ونقل عن صاحب التقریب أنه إنما جاز تقديم (عنه) مع أنه فاعل لمحا لاصالة ظرفيته لا لعروض فاعليته ولأن الفاعل لا يتقدم لا لتباسه بالمبتدأ ولا التباس ههنا ولأنه ليس بفاعل حقيقة اهـ. والانصاف أنه مع هذا لا يقال لما ذهب إليه شيخ العربية إنه غلط •

وذكر في شرح نحو المفتاح أنه مرتفع بمضمير يفسره الظاهر، وجوز إخلاء المفسر عن الفاعل إذا لم يكن فعلاً معطلاً باصالة الفعل في رفع الفاعل فلا يجوز خلوه عنه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول تشبيهاً بالجوامد • وتعقبه في الكشف بأن فيه نظراً نقلاً وقياساً، أما الأول فله فرده به، وأما الثاني فلان الاحتياج إليه من حيث أنه إذا جرى على شيء لا بد من عائد إليه ليرتبط به ويكون هو الذات القائم هو بها إن كان فاعلاً أو ملبساً لتلك الذات وليس كالجوامد في ارتباطها بالسوابق بنفس الحمل لأنها لا تدل على معنى متعلق بذات فالوجه أن يقال حذف الجار واستتر الضمير بعده في الصفة، وقد سمعت عن قرب أن هذا من باب الحذف والايصال وأنه شائع، وجوز أن يكون مرفوع (مسؤولاً) المصدر وهو السؤال و(عنه) في محل نصب. وسأل ابن جني أبا علي عن قولهم: فيك يرغب وقال لا يرتفع بما بعده فأين المرفوع؟ فقال: المصدر أي فيك يرغب الرغبة بمعنى تفعل الرغبة كما في قولهم: يعطى، يمنع أي يفعل الإعطاء والمنع، وجوز أن يكون اسم كان أرفاعه ضمير (كل) محذوف المضاف أي كان صاحبه عنه مسؤولاً أو كان عنه مسؤولاً صاحبه فيقال له لم استعملت السمع فيما لا يحل ولم صرفت البصر إلى كذا والفؤاد إلى كذا؟ وقرأ الجراح العقيلي (والفؤاد) بفتح الفاء وابدال الهمزة واواً، وتوجيهها أنه أبدلت الهمزة واواً الوقوعاً مع ضمة في المشهور ثم فتحت الفاء تخفيفاً وهي لغة في ذلك، ولا عبرة بانكار

أبى حاتم لها ، واستدل بالآية على أن العبد يؤخذ بفعل القلب كالتصميم على المعصية والأدواء القلبية كاللحم والחסد والعجب وغير ذلك نعم صرحوا بأن الهم بالمعصية من غير تصميم لا يؤخذ به للخبر الصحيح في ذلك ثم إن اتباع الظن يكون كبيرة ويكون صغيرة حسب أنواعه وأصنافها ومنه ما هو أكبر الكبائر كما لا يخفى نسأل الله تعالى أن يعصمنا عن جميع ذلك *

(وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) أى فخرا وكبرا قاله قتادة ، وقال الراغب : المرح شدة الفرح والتوسع فيه والاول أنسب ، وهو مصدر وقع موقع الحال والكلام في مثله إذا وقع حالا أو خبرا أو صفة شائع ، وجوز أن يكون منصوبا على المصدرية لفعل محذوف أى تمرح مرحا وأن يكون مفعولا له أى لأجل المرح ، وقرئ (مرحا) بكسر الراء عن أنه صفة مشبهة ونصبه على الحالية لا غير ، قيل وهذا القراءة باعتبار الحكم أبلغ من قراءة المصدر المفيد للمبالغة بجعله عين المرح نظير ما قيل في زيد عدل لأن الوصف واقع في حيز النوى الذى هو فى معنى النفى ونفى أصل الاتصاف أبلغ من نفي زيادته ومباغته لأنه ربما يشعر ببقاء أصله فى الجملة ، وجعل المبالغة راجعة إلى النفي دون المنفى كما قيل فى قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) بعيد هنا ، والقول بأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت فلا يقتضى نفي ذلك نفي أصله كما قيل فى المصدر : مغالطة نشأت من عدم معرفة معنى الثبوت فى الصفة فإن المراد به أنها لا تدل على تجدد وحدث لا أنها تدل على الدوام . والآن خفف فضل القراءة بالمصدر لما فيه من التأكيد ولم ينظر إلى أن ذلك فى الإثبات لا فى النفى أو ما فى حكمه . وأورد على ما قيل أن فيه تفضيل القراءة الشاذة على المتواترة وهو كما ترى *

ولذا فضل بعضهم القراءة بالمصدر كالأخفش وجعل المبالغة المستفادة منه راجعة إلى النهى ومنع كون ذلك بعيدا ، وقيل إذا جعل التقدير فى المتواترة ذا مرح تتحد مع الشاذة وتعتقب بأن ذا مرح أبلغ من مرحا صفة لما فيه من الدلالة على أنه صاحب مرح وملازم له كأنه مالك إياه وفيه توقف كما لا يخفى ، والتقيد بالأرض لا يصح أن يقال للاحتراز عن المشى فى الهواء أو على الماء لأن هذا خارق ولا يحتز عنه بل للتذكير بالمبدأ والمعاد وهو أرفع عن المشى مشية الفاخر المتكبر وادعى لقبول الموعظة كأنه قيل : لا تمش فيما هو عنصرك الغالب عليك الذى خلقت منه واليه تعود والذى قد ضم من أمثالك كثيرا مشية الفاخر المتكبر ، وقيل للتنصيص على أن النهى عن المشى مرحا فى سائر البقع والأما كن لا يختص به أرض دون أرض ، والاول أطف *

(إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ) تعليل للنهى وفيه تهكم بالمختال أى أنك لن تقدر أن تجعل فيها خرقا بدوسك وشدة وطأتك (وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ) التى عليها (طولا ٣٧) بتعاضدك ومدقامتك فإن أنت والتكبر عليها إذا التكبر إنما يكون بكثرة القوة وعظم الجثة وكلاهما مفقود فيك أو أنك لن تقدر على ذلك فانت أضعف من كل واحد من هذين الجادين فكيف يليق بك التكبر ، وقال بعض المحققين : ما آل النهى والتعليل لا تفعل ذلك فإنه لا جدوى فيه وهو وجه حسن ، ونصب (طولا) على أنه تمييز ، وجوز أن يكون مفعولا له ، وقيل : يشير كلام بعضهم إلى أنه منصوب على نزع الخافض وهو بمعنى التطاول أى لن تبلغ الجبال بتطاولك ولا يخفى بعده ، وإثارة الاظهار على الاضمار حيث لم يقل لن تخرقها لزيادة الايقاظ والتقريع ، ثم إن الاختيال فى المشى كبيرة كما تدل عليه الأحاديث الصحيحة وهذا فيما عدا بين الصنفين أما بينهما فهو مباح لخبر صحيح فيه ، ويكفى ما فى الآية من التهم

والتقريع زاجرا لمن اعتاده حيث لا يباح ككثير من الناس اليوم. وفي الانتصاف قد حفظ الله تعالى عوام زماننا من هذه المشية وتورط فيها قراؤنا وفقهاؤنا بينما أحدهم قد عرف مسئلتين أو أجلس بين يديه طالبين أو نال طرفا من رياسة الدنيا إذ هو يمشى خيلاء ولا يرى أنه يطاول الجبال ولكن يرى أنه يحك بيافوخه عنان السماء كأنهم على هذه الآية لا يعمرون أو يعمرون عليها وهم عنها معرضون اهـ

وإذا كان هذا حال قراء زمانه وفقهائه فإذا أقول أنا في قراء زمانى وفقهائهم سوى لا كثر الله تعالى أمثالهم ولا ابتلانا بشيء من أفعالهم وجعلها أفعى لهم ﴿كُلُّ ذَلِكَ﴾ المذكور في تضاعيف الأوامر والنواهي السابقة من الخصال المنحلة إلى نيف وعشرين ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ وهو ما نهى عنه منها من الجعل مع الله سبحانه إلها آخر وعبادة غيره تعالى والتأفيف والنهر والتبذير وجعل اليد مغلولة إلى العنق وبسطها كل البسط وقتل الأولاد خشية إملاق وقتل النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق وإسراف الولي في القتل وقفو ما ليس بمعلوم والمشى في الأرض مراحا فلا ضافة لامية من إضافة البعض إلى الكل ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ٣٨﴾ أى مبغضا وإن كان مراد الله تعالى بالارادة التكوينية والا لما وقع كما يدل عليه قوله ﷺ ماشاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن وغير ذلك، وليست هذه الارادة مرادفة أو ملازمة للرضا ليلزم اجتماع الضدين الارادة المذكورة والكراهة كما يزعمه المعتزلة، وهذا تتميم لتعليل الامور المنهى عنها جميعا، ووصف ذلك بطلاق الكراهة مع أن أكثره من الكبائر لا يذان بأن مجرد الكراهة عنده تعالى كافية في وجوب الكف عن ذلك، وتوجيه الاشارة إلى الكل ثم تعيين البعض دون توجيهها إليه ابتداء لمسا قبل : من أن البعض المذكور ليس بمذكور جملة بل على وجه الاختلاط لنكتة اقتضته، وفيه اشعار بكون ما عدا مرضيا عنده سبحانه وإنما لم يصرح بذلك إيدانا بالغنى عنه، وقيل اهتماما بشأن التنفير عن النواهي لما قالوا من أن التخلية أولى من التحلية ودرء المفسد أهم من جلب المصالح، وجوز أن تكون الاضافة بيانية و(ذلك) اما اشارة إلى جميع ما تقدم ويؤخذ من المأمورات أضدادها وهى منهى عنها كما في قوله تعالى : (أن لا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا) بعد قوله سبحانه (قل تعالوا أتلى ما أحرم ربكم عليكم) واما اشارة إلى ما نهى عنه صريحا فقط هـ

وقرأ الحجازيان والبصريان (سيئة) بفتح الهمزة وهاء التأنيث والنصب على أنه خبر كان، والاشارة إلى ما نهى عنه صريحا وضمنا أو صريحا فقط، و(مكروها) قيل بدل من (سيئة) والمطابقة بين البدل والمبدل منه غير معتبرة وضعف بأن بدل المشتق قائل، وقيل : صفة (سيئة) محمولة على المعنى فانها بمعنى سيئا وقد قرئ به أو أن السيئة قد زال عنها معنى الوصفية وأجريت مجرى الجوامد فانها بمعنى الذنب أو تجرى الصفة على موصوف مذكرا أى أمرا مكروها، وقيل : إنه خبر لكان أيضا ويجوز تعدد خبرها على الصحيح، وقيل : حال من المستكن في (كان) أو في الظرف بناء على جملة صفة (سيئة) لامتعلقا بمكروها فيستتر فيه ضميرها، والحال على هذا مؤكدة هـ وأنت تعلم أن ضمير السيئة المستتر مؤنث فجعل مكروها حالا منه كجملة صفة (سيئة) في الاحتياج إلى التأويل هـ واضماره مذكرا كما في قوله هـ ولا ارض أبقل ابقالها هـ لا يخفى ما فيه. وعن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه قرأ (شانه) ﴿ذَلِكَ﴾ المتقدم في التكاليف المفصلة ﴿نَمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ﴾ أى بعض منه أو من جنسه

(من الحكمة) التي هي علم الشرائع أو معرفة الحق سبحانه لذاته والخير للعمل به أو الاحكام المحكمة التي لا يتطرق اليها النسخ والفساد ، وفي الكشف عن ابن عباس هذه الثمان عشرة آية يعني من (لا تجعل) فيما مر إلى (ملو مادحورا) بعد كانت في الواح موسى عليه السلام وهي عشر آيات في التوراة ، وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن التوراة كلها في خمس عشرة آية من بني اسرائيل ثم تلا (ولا تجعل مع الله الها آخر) وهذا أعظم مدح للقرآن الكريم ، وفي الكشف ، (من) اما متعلقة بأوحي على أنها تبعية أو ابتدائية وإما بمحذوف وقع حالا من الموصول أو عائد المحذوف أي من الذي أوحاه إليك ربك كائنا من الحكمة ، وجوز أن يكون الجار والمجرور بدلا من ما (ولا تجعل مع الله الها آخر) الخطاب نظير الخطاب السابق كرر للتنبيه على أن التوحيد مبدأ الامر ومنتهاه وأنه رأس كل حكمة وملاكها ، ورتب عليه أولا هاهو عائدة الشك في الدنيا حيث قال (فتعبد مذموما مخذولا) ورتب عليه ههنا نتيجة في العقب فقل (فتلقى في جهنم ملوما) من جهة نفسك ومن جهة غيرك (مذحورا ٣٩) مبعدا من رحمة الله تعالى . وفي التفسير الكبير الفرق بين المذموم والملموم أن المذموم هو الذي يذكر أن الفعل الذي أقدم عليه قبيح ومنكر والملموم هو الذي يقال له لم فعلت مثل هذا الفعل وما الذي حملك عليه وما استفدت منه الا الحاق الضرر بنفسك ، ومن هذا يعلم أن الذم يكون أولا واللوم آخر ، والفرق بين المخذول والمدحور أن المخذول عبارة عن الضعيف يقال تخاذلت أعضاؤه أي ضعفت ، والمراد به من تركت اعانته وفوض إلى نفسه والمدحور المطرود والمراد به المهان والمستخف به انتهى . وفي ايراد الالقاء مبني للمفعول جرى على سنن الكبرياء وازدراء بالمشرك وجعل له كخشبة يأخذها من كان فيلقبها في التنوير ، هذا وقد وُحد الخطاب في بعض هذه الاوامر والنواهي وجمع في بعض آخر منها ولم يظهر لي سر اختيار كل من التوحيد والجمع فيما اختير فيه على وجه يسلم من القيل والقال ويهش له كل الرجال ، وقد ذكرت ذلك لبعض أحابي من اجلة المحققين ورؤساء المدرسين وطلبت منه أن يحرر ما يظهر له حيث اني محقق كماله وفضله فكتب ما نصه اقول معترفا بالقصور محترزا عن الغرور معتذرا بالقول المأثور المأمور معذور يخاطر على خاطر الفقير لتغيير اسلوب الخطاب وجوه تسعة لا تدخل في الحساب الاول الاشعار بانقسام هذه المكاليف إلى اقسام ثلاثة قسم أهل الكل خوطب به الامة مرتين مرة نصريحا بخطاب انفسهم ومرة تعريضا بخطاب رسولهم ﷺ وهذا الالم هو التوحيد ، وقسم مهم جدا لكن دون الاول خوطبوا به واحدة نصريحا وهو أمور سبعة ، الاول مطلق الاحسان بالوالدين فان انتفاءه بأن لا يحسن اليهما أصلا من أشد مراتب العقوق ، والثاني ترك قتل الاولاد ، والثالث الزنا ، والرابع ترك قتل النفس المحرمة الابالحق ، والخامس ترك التصرف في مال اليتيم الابالتي هي أحسن ، والسادس الايفاء بالعهد ، والسابع الوزن بالقسطاس المستقيم . وقسم ثالث دون الاولين في المهمة خوطبوا به واحدة تعريضا وهو أيضا أمور احدى عشر الاول ترك قول أف للوالدين ، والثاني ترك النهر فان التأفيف والنهر من أهون مراتب العقوق بخلاف ترك الاحسان مطلقا ، والثالث قول القول الكريم لهما ، والرابع خفض الجناح من الرحمة ، والخامس الدعاء برحمة الله تعالى وهذه الثلاثة تركها ليس كترك مطلق الاحسان مثلا ، والسادس ترك إيتاء حق ذي القربى والمساكين وابن السبيل وظاهر أن عدم القيام بإيتاء مجموع الحقوق الثلاثة أهون من ترك الامور المذكورة في القسم

الثاني، والسابع ترك التبذير، والثامن قول القول الميسور، والتاسع العدل في المنع والعطاء، والعاشر ترك القفو لما ليس به علم الصادق على القول بموجب الظن مثلاً، والحادي عشر ترك المشي مرحاً وترك واحد من هذه الخمسة أيها كان لا يباغ ترك واحد من الأمور المكلف بها المذكورة في القسم الثاني كما لا يخفى. والثاني من تلك الوجوه الإيماء باقتران خطاب الأمة في النهي عن كبائر خطيئة مثلاً بخطابه صلى الله تعالى عليه وسلم عما ليس في خطرها إلى أن الذنوب تزداد عظماً بعظم مرتكبها فرضاً كما يدل عليه آية (لولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذا لآذقناك ضعف الحياة وضعف الممات) وكريمة (يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) وكما اشتهر أن حسنات الأبرار سيئات المقربين وأن المقربين على خطر عظيم لكن لم تراع هذه النكتة في النهي عن الشرك إشارة إلى أنه في غاية العظم بحيث لا ينبغي أن يتصور في عظمه ازدياد وتفاوت الأفراد، أو نقول: لما عارضت هذه النكتة نكتة أخرى رجحت لكونها بالرعاية أخرى وهي الإشارة إلى أن الشرك كان عند الله سبحانه عظيماً فكرر الخطاب بالنهي عنه تخصيصاً وتعميماً، وهكذا نقول في عدم رعاية نكتة الوجوه الآتية في التكليف بالتوحيد ولا نعيد. والثالث من تلك الوجوه التنبيه بتعميم الخطاب في النهي عن بعض المعاصي والأمر ببعض الطاعات على أن فتنة فعل تلك المعاصي وترك تلك الطاعات لا تصيب الذين ظلموا خاصة. والرابع منها الإشارة بتعميم الخطاب فيما عمم فيه من المنهيات والمأمورات إلى أن تلك المنهيات كما يجب على كل مكلف الانكشاف عنها يجب عليه كف الغير بحيث لو تركه لكان كفها في أنه اقترف كبيرة نهى عنها نهى تلك المنهيات وإلى أن تلك المأمورات كما يجب على الكل أدؤها يجب اجبار التارك على إحاطتها بحيث لو لم يجبر لكان كبتارها في أنه ترك واجبا أمر به أمر تلك المأمورات وبتخصيص الخطاب فيما خصص فيه إلى أنه ليس بتلك المثابة فإنه وإن وجب اجبار الغير على بعض تكاليفه لكن عسى أن لا يكون تركه كبيرة. والخامس الرمز بتوحيد الخطاب فيما وحده فيه أن تلك الطاعة لا تصدر إلا من الآحاد لأنها لا يوفي حقها إلا المتورعون الصالحون وقليل ما هم بخلاف غيرها فإنه مضبوط.

والسادس الإشعار بأن التكاليف التي خوطب بها النبي ﷺ والمراد أمته لا يقوم بها حق القيام إلا هو أو من يقتدى بأنواره ويقف في آثاره ويسعى في اتباع سننه القويم ويجتهد في التخلق بحلقه الكريم بخلاف غيرها مما خوطبوا به صريحاً فأما تأتي من أغلبهم.

والسابع أنه صرف الخطاب عنه ﷺ في النهي عن قتل الأولاد والزنا وقتل النفس المحرمة إلا بالحق والتصرف في مال اليتيم إلا بالتقوى إلى أن تلك الشنائع لا يأتيها النبي عليه الصلاة والسلام وإن لم ينه عنها لأن فطرته وفضلته وسلامة طبعه اللطيف واستقامة مزاجه الشريف كانت كافية في كفه عنها، وكذا صرف عنه الخطاب في الأمر بالإحسان بالوالدين والإيفاء بالعهد والوزن بالقسط المستقيم إشارة إلى أنه ﷺ يأتي بهذه الأمور وإن لم يؤمر بها لأن تركه طاق الإحسان بالوالدين لو بلغا لديه الكبر مثلاً يلزمه من الفظاظة وغلاظة القلب وجفاء الطبع ما كان ياباه طبيعته ﷺ وكذا الغدرو والتطفيف كانا تأباهما أخلاقه الكريمة لكن خوطب بالنهي عن الشرك لأنه ليس للطبع والحق في التوحيد والشرك دخل.

والثامن أنه تعالى إجلالاً لحبيبه ﷺ لم يخاطبه بنهي عن فواحش قتل الولد والزنا وقتل النفس بغير حق لئلا يوهم أنه كان وحاشاه يأتيها قبل النهي، وكذا لم يخاطبه بأمره بالإيفاء بالعهد والوزن بالقسط

المستقيم لئلا يوهم أنه كان وحاشاه يتر كها قبل هذا ، وهذا الإيهام ادعى للاعتناء بدفعه من الإيهام فيما خوطب به وحده ، وخوطب بالنهي عن الشرك لأن معهودية دعوته ﷺ للخاص والعام مدى الليالي والأيام كفته هذا الإيهام .

والتاسع لعل التكليف التي خوطب ﷺ بها كترك القفو لما ليس له به علم وترك المشي في الأرض مرحا لم تكن في غير دينه من سائر الأديان أولم تكن مصرحا بها منصوصا عليها في الكتب السماوية ماعدا القرآن فوجه الخطاب إليه وحده تلويحا بانها من خصائص دينه أو بأن التصريح بها والتنصيص عليها من خصائص كتابه ، ويؤيد هذا الوجه قوله تعالى بعد النهي عن القفو بلا علم والمشى مرحا (ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة) ثم إنى لا أدعى في هذا بل وفي سائر الوجوه البت والجزم ولا أقفو ما ليس لي به علم بل أقول هذا خطر يبالى الكسير والعلم عند اللطيف الخبير اه .

ويرد على قوله في الأول فإن انتفاه بأن لا يحسن إليهما أصلا من أشد مراتب العقوق أن العقوق الذي هو كبيرة فعل ما يتأذى به من فعل معه من الوالدين تاذيا ليس بالهين عرفا كما سمعت وعدم الاحسان أصلا قد لا يكون من ذلك ، قال العلامة ابن حجر في أثناء الكلام على الفرق بين العقوق وقطع الرحم : إنه لو فرض أن قريبه لم يصل إليه إحسان ولا إساءة قط لم يفسق بذلك لأن الأبوين إذا فرض ذلك في حقهما من غير أن يفعل معهما ما يتمتضى التاذى العظيم لغناهما مثلا لم يكن كبيرة فالولى بقية الأقارب اه . وكأنه أحسن الله تعالى إليه ظن أنه إذا تحقق عدم الاحسان تحققت الإساءة وهو بمعزل عن الصواب ، ويرد أيضا على قوله : وظاهر أن عدم القيام بايتاء مجموع الحقوق الثلاثة أهون من ترك الأمور المذكورة في القسم الثاني أنه إن أراد أنه أهون من ترك مجموع تلك الأمور فلا شك إن بعض ماعده في القسم الثالث كالوزن بالقسطاس المستقيم ترك القيام به أهون من ترك مجموع التكليفات فإمعنى هذا التخصيص وإن أراد أنه أهون من ترك كل واحد من ترك الأمور المذكورة فهو ممنوع كيف لا ويكون في ذلك قطيعة رحم وقاطعها ملعون في كتاب الله تعالى في ثلاثة مواضع .

وروى أحمد بإسناد صحيح أن من أربا الربا الاستطالة بغير حق وإن هذه الرحم شجنة من الرحمن فمن قطعها حرم الله تعالى عليه الجنة ، ومنع زكاة أيضا وقد قال تعالى في حم السجدة وهي مكية كهذه السورة (وويل للبشر كين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وإن نوقش فيما ذكر قلنا : إن عدم القيام بايتاء ما ذكر صادق على منع حقوق ثلاثة أصناف ولا شك أن منع ذى الحق حقه ظلم له فيتعدد الظلم فيما نحن فيه ولا أظن أن ذلك أهون من التطفيف وإن كان ظلما أيضا :

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة على القلب من وقع الحسام المهند

ومما ذكرنا يعلم أن قوله ظاهر غير ظاهر ، ويرد أيضا على قوله : وترك واحد من هذه الخمسة النخ أن قوله سبحانه (ولا تقف ما ليس لك به علم) نهى على ما اختاره الامام عن كباثر لاشك في أن بعضها أعظم بكثير من بعض ما في القسم الثاني كالقول في الالهيات والنبوات نحو ما يقوله المشر كون تقليدا للاسلاف واتباعا للهوى وإن أبيت إلا تخصيصه ببعض ما قاله المفسرون ونقله الامام بما هو أهون أفراده كالكذب قيل لك

إن في كونه أهون من انتفاء الاحسان مطلقاً مع كونه قد لا يكون كبيراً منعاً ظاهراً كما لا يخفى . وكذا في كون المشي مرحاً دون كل واحد من الأمور السابقة بحث .

وقد أخرج الشيخان « بينما رجل يمشى في حلة تعجبه نفسه مرّ رجل مختال في مشيته إذ خشف الله تعالى به فهو يتعجل في الأرض إلى يوم القيامة » وروى أحمد وابن ماجه . والحاكم « ما من رجل يتعظم في نفسه ويختال في مشيته إلا لقي الله تعالى وهو عليه غضبان » وصح « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » إلى غير ذلك من الأحاديث التي لم يحى مثلها فيمن لم يحسن إلى والديه نعم جاء ذلك فيمن عقوق والديه ، وبين عقوقهما وعدم الاحسان إليهما عموم وخصوص مطلق وعلى هذا فلا يخفى حال كما لا يخفى ، ويرد على الوجه الثاني على ما فيه أنه غير واف بالعرض ، وعلى الثالث أنه مجرد دعوى لم تساعد الآثار ، نعم ورد في بعض ما ذكر أن فتنه لا تصيب الظالم فقط ما يؤيده ، ومن ذلك ما أخرجه البيهقي وغيره « يامعشر المهاجرين خصال خمس إن ابتليتم بهن ونزلت بكم أعوذ بالله تعالى أن تدركوهن لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا المطر من السماء ولولا البهائم لم يطرأ ولا نقضوا عهد الله تعالى وعهد رسوله ﷺ إلا سيطر الله تعالى عليهم عدوا من غيرهم فبأخذوا بعض ما في أيديهم وما لم تحكم أنفسهم بكتاب الله تعالى إلا جعل الله تعالى بأسهم بينهم » وإن كان في عدم إيتاء المسكين وابن السبيل حقهما منع الزكاة فامر الأئمة المذكور لا يخفى حاله فإن الأخبار قد تضافرت بعموم شؤم ذلك فقد صح « ما منع قوم الزكاة إلا حبس الله تعالى عنهم القطر » وفي رواية صحيحة « إلا ابتلاه الله تعالى بالسنين » إلى غير ذلك ، ويرد على الوجه الرابع أن بعضهم قد أطلق القول بأن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كبيرة .

وصرح صاحب العدة بأن الغيبة نفسها صغيرة وترك النهي عنها كبيرة ، وقال بعض المتأخرين : ونقله الجلال البلقيني ينبغي أن يفصل في النهي عن المنكر فيقال : إن كان كبيرة فالسكوت عليه مع إمكان دفعه كبيرة وإن كان صغيرة فالسكوت عليه صغيرة ، ويقاس ترك المأمور بهذا إذا قلنا : إن الواجبات تتفاوت وهو الظاهر . وقد علمت أن فيما وحد الخطاب فيه من الأوامر ما تركه كبيرة ومن النواهي ما فعله كذلك فلم يتحقق ما رجا سلمه الله تعالى على أن في تعبيره بالاجبار فيما عبر فيه ما لا يخفى ، ويرد على الخامس أن في كون الطاعات التي وحد فيها الخطاب لا تصدر إلا من الآحاد لأنها لا يوفي حقها إلا المتورعون منعاً ظاهراً فإن أكثر الناس صالحهم وطالحهم لا يمشى في الأرض مرحاً ومثل ذلك الدعاء للوالدين بالرحمة فانا نسمعه على أتم وجه من كثير ممن لا يعرف الورع أي شيء هو ، وكذا في قوله : بخلاف غيرها فإنه مضبوط فإن ترك التصرف في مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ممن له ولاية عليه أمر شاق لا يكاد يفهم به إلا الأفراد ، قال في رد المختار حاشية الدر المختار : لا ينبغي للموصى إليه أن يقبل لصعوبة العدل جداً ، ومن هنا قال أبو يوسف : الدخول في الوصاية أول مرة غلط وثاني مرة خيانة وثالث مرة سرقة ، ومن هذا يعلم ما في الوجه السادس ، ويرد على السابع أيضاً أن المشي في الأرض مرحاً كالأمر التي صرف الخطاب في النهي عنها صلى الله عليه وسلم في أن فطرته وفطنته وسلامة طبيعته اللطيف واستقامة مزاجه الشريف كافية في الكيف عنه فإن الكبير من البشر لا ينشأ إلا عن جهل وبلادة وقد جبل عليه الصلاة والسلام على أكمل ما يكون من التواضع بل وسائر الصفات التي هي

كأن في النوع الانساني ويؤيد ذلك قوله تعالى: (ولأنك لعلي خالق عظيم) مع أنه لم يصرف الخطاب فيه وأنه حيث اعتبر الفطنة في الكافي عن الكف لم ينفعه الاعتذار عن توحيد الخطاب في النهي عن الشرك بما اعتذر به فان للفطنة دخلا تاما في التوحيد كما لا يخفى على فطن، ويرد على التاسع أنه لا يساعده نقل ولا عقل بل جاء في النقل ما يخالفه كما سمعت عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وإن اعتبر النهي عن الشرك من تلك التكليفات فهو كاف في تزييف هذا الوجه لأن النهي عن الشرك جاء به كل رسول ونطق به كل كتاب وما ذكره، ويبدأ لغرضه بمعزل عن التأييد، هذا وبقيت إرادات أخر على هذه الوجوه أعرضنا عنها وتركناها للذكي الفطن حذراً من التطويل فتأمل ذاك والله يتولى هداك *

﴿ أَفَأَصْفِيَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا ﴾ خطاب للقائنين بأن الملائكة بنات الله سبحانه، والاصفاء بالشئ جعله خالصا، والهمزة للانكار وهي داخلة على مقدر على أحد الرأيين والفاء للعطف على ذلك المقدر أي أفضلكم على جنابه فخصكم بأفضل الأولاد على وجه الخلوص وآثر لذاته أخسها وأدناها، والتعرض لعنوان الربوبية لتشديد النكير وتأكيده، ودبر بالاناث إظهاراً للخسة *

وقال شيخ الاسلام: أشير بذكر الملائكة عليهم السلام وإيراد الاناث مكان البنات إلى كفره لهم أخرى وهي وصفهم لهم عليهم السلام بالانوثة التي هي أخس صفات الحيوان كقوله تعالى: (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) وفي الكشف أنه تعالى المنهى عن الشرك ودل على فساده أن بالفاء الواصلة وأنكر عليهم ذلك دليلا على مكان التعكيس وأنهم بعد ما عرفوا أنه سبحانه برىء من الشريك بدليل العقل والسمع نسبوا إليه تعالى ما هو شرك ونقص وازدراء بمن اصطفاه من عباده فياله من كفره شنيعة ولذا قيل:

﴿ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ ﴾ بمقتضى مذهبكم الباطل ﴿ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ لا يقادر قدره في استتباع الاثم وخرقه لقضايا العقول بحيث لا يجترىء عليه ذو عقل حيث يجعلونه سبحانه من قبيل الأجسام السريعة الزوال المحتاجة إلى بقاء النوع بالتوالد وليس كمثل شئ وهو الواحد القهار الباقي بذاته ثم تضيفون إليه تعالى ما تكرهون من أخس الأولاد وتفضلون عليه سبحانه أنفسكم بالبنين ثم تصفون الملائكة عليهم السلام بما تصفون *

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ من التصريف وهو كثرة صرف الشئ من حال إلى حال، ومفعوله هنا محذوف للعلم به أي صرفناه أي هذا المعنى والمراد عبرنا عنه بعبارات وقررناه بوجوه من التقريرات ﴿ فِي هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ العظيم أي في مواضع منه فالمراد بالقرآن مجموع التنزيل وجوز أن يراد به البعض المشتمل على إبطال اضافة البنات إليه سبحانه ومفعول (صرفنا) أيضا أي صرفنا القول المشتمل على إبطال الاضافة المذكورة في هذا المعنى، وإيقاع القرآن على المعنى وجعله ظرفا للقول اما باطلاق اسم المحل على الحال لما اشتهر أن الالفاظ قوالب المعاني أو بالعكس كما يقال الباب الفلاني في كذا وهذه الآية في تحريم كذا أي في بيانه، ويجوز تنزيل الفعل منزلة اللازم وتعديته بفي كما في قوله: يخرج في عراقيبه نضلي أي أوقعنا التصريف فيه. وقرئ: (صرفنا) بالتخفيف والصرف كالتصريف الافي التكثير ﴿ لِيَذْكُرُوا ﴾ أي ليتذكروا ويتظفروا ويطلبوا له فان

التكرار يقتضى الاذعان واطمئنان النفس ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ ذلك التصريف ﴿إِلَّا نَفُورًا ۝١﴾ عن الحق واعراضا عنه وهو تعكيس . وقرأ حمزة . والكسائي هنا وفي الفرقان (ليذكروا) من الذكر الذى هو بمعنى التذكر ضد النسيان والغفلة ، والتذكر على القراءة الاولى بمعنى الاعتاظ كما أشير اليه ، والالتفات إلى الغيبة للايدان باقتضاء الحال أن يعرض عنهم ويحكي للسامعين هياتهم ﴿قُلْ﴾ فى اظهار بطلان ذلك من جهة أخرى ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ﴾ سبحانه وتعالى فى الوجود ﴿إِلَهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ أى المشركون قاطبة . وقرأ حمزة . والكسائي . وخلف بالتاء ثالث الحروف خطابا لهم والامران فى مثل هذا المقام شائعان ، وذلك أنه إذا أمر أحد بتبليغ كلام لأحد فالمبلغ له فى حال تكلم الأمر غائب ويصير مخاطبا عند التبليغ فإذا لوحظ الأول حقه الغيبة وإذا لوحظ الثانى حقه الخطاب وكذا قرؤا فيما بعد . وقرأ نافع . وابن عامر . وأبو بكر عن عاصم هنا بالتاء وهناك بالياء آخر الحروف على أنه تنزيه منه سبحانه لنفسه ابتداء من غير أمر الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله لهم ، والكاف فى محل النصب على أنها نعت لمصدر محذوف أى كونا مشابها لما يقولون والمراد بالمشابهة على ما قيل الموافقة والمطابقة . ﴿إِذَا لَا تَبْتَغُوا﴾ جواب عن قولهم : إن مع الله سبحانه آلهة وجزاء للوأي لطلب الآلهة ﴿إِلَى ذَى الْعَرْشِ﴾

أى إلى من له الملك والربوبية على الإطلاق ﴿سَبِيلًا ۝٢﴾ بالمغالبة والممانعة كما اطردت العادة بين الملوك ، وهى إشارة إلى برهان التمانع كقوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) وذلك بتصوير قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى لينتج نقيض المقدم المطلوب ، وسيأتى أن شاء الله تعالى تقريره فى محله ، وإلى هذا ذهب سعيد ابن جبير كما أخرجه عنه ابن أبى حاتم ، وعن جاهد . وقتادة أن المعنى إذا طلبوا الزلفى إليه تعالى والتقرب بالطاعة لعلمهم بعلوه سبحانه عليهم وعظمته وهذا كقوله تعالى : (أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة) وهو إشارة إلى قياس اقترانى هكذا لو كان كما زعمتم آلهة لتقربوا إليه تعالى وكل من كان كذلك ليس إلها فهم ليسوا بآلهة . قيل و(لو) على الأول امتناعية وعلى هذا شرطية ، والقياس مركب من مقدمتين شرطية اتفاقية وحملية ، واختار المحققون الوجه الأول لأنه الأظهر الأنسب بقوله سبحانه : ﴿سُبْحَانَهُ﴾ فإنه ظاهر فى أن المراد بيان أنه يلزم ما يقولونه محذور عظيم من حيث لا يحتسبون ،

وأما ابتغاء السبيل إليه تعالى بالتقرب فليس مما يختص بهذا التقدير ولا مما يلزمهم من حيث لا يشعرون بل هو أمر يعتقدونه رأسا أى ينزه بذاته تنزيها حقيقيا به سبحانه ﴿وَتَعَالَى﴾ متباعدة ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ من العظيمة التى هى أن يكون معه تعالى آلهة وأن يكون له بنات ﴿عُلُوءًا﴾ أى تعاليا فهو مصدر من غير فعله كقوله تعالى (أنبتكم من الأرض نباتا) ﴿كَبِيرًا ۝٣﴾ بعيد الغاية بل لا غاية وراءه كيف لا وأنه تعالى فى أقصى غايات الوجود وهو الوجوب الذاتى وما يقولونه من أن معه آلهة وأن له أولادا فى أدنى مراتب العدم وهو الامتناع الذاتى . وقيل لأنه تعالى فى أعلى مراتب الوجود وهو كونه واجب الوجود والبقاء لذاته واتخاذ الولد من أدنى مراتبه فإنه من خواص ما يمتنع بقاؤه .

وتعقب بأن ما يقولونه ليس مجرد اتخاذ الولد بل مع ما سمعت ولا ريب فى أن ذلك ليس بداخل فى حد الامكان فضلا عن دخوله تحت الوجود ، وكونه من أدنى مراتب الوجود إنما هو بالنسبة إلى من من شأنه

ذلك، واعتذر بأنه من باب التنبيه بحال الأدنى على حال الأعلى ولا يخفى أن ذكر العلو بعد عنوانه بذى العرش فى أعلى مراتب البلاغة (تسبيح) بالفوقانية وهى قراءة أبى عمرو: والآخرين وحفص، وقرأ الباقر بالتحتانية لأن تأنيث الفاعل مجازى مع الفصل وقرئ (سبحت) ﴿لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ أى من الملائكة والثقلين ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ من الأشياء حيوانا كان أو نباتا أو جمادا ﴿إِلَّا يُسَبِّحُ﴾ ملتبسا ﴿بِحَمْدِهِ﴾ تعالى، والمراد من التسبيح الدلالة بلسان الحال أى تدل بإمكانها وحدوثها دلالة واضحة على وجوب وجوده تعالى ووحدته وقدرته وتنزهه من لوازم الامكان وتوابع الحدوث كما يدل الأثر على مؤثره ففى الكلام استعارة تبعية كما فى نطق الحال •

وجوز أن يعتبر فيه استعارة تمثيلية ولا يأتى حمل التسبيح على ذلك قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ بناء على أن كثيراً من العقلاء فهم تلك الدلالة لما أن الخطاب للمشركين والكفرة للناس على العموم لأنه تقدم ذكر قبائحهم من نسبتهم إليه تعالى شأنه ما لا يابق بجلاله فإن الله سبحانه وصف ذاته بالنزاهة عنه وبالغ فيه ما بالغ ثم عقبه بما ذكر دلالة على أن كل الآ كوان شاهدة بتلك النزاهة بمبالغة على مبالغة ذلوا كان الخطاب مع غير هؤلاء المنكرين وأضرابهم لم يتلامم الكلام ويخرج عن النظام •

وقوله تعالى ﴿إِنَّهُ كَانَ حَافِظًا غَفُورًا رَحِيمًا﴾ تذييل من تمة الانكار على الوجه الأبلغ أى إنه سبحانه حلیم ولذلك لم يعاجلهم بالعقوبة لاخلالكم بالنظر الصحيح الموصل إلى التوحيد ولو تبتم ونظرتهم لغفر لكم ما صدر منكم من التقصير فانه غفور لمن يتوب، وظن ابن المنير أن هذا التذييل يأتى كون الخطاب للمشركين قال: لأنه سبحانه لا يغفر لهم ولا يتجاوز عن جهلهم وإشراكهم، والظاهر أن المخاطب المؤمنون وعدم فقههم للتسبيح الصادر من الجمادات كناية والله تعالى أعلم عن عدم العمل بمقتضى ذلك فإن الانسان لو تيقظ حق التيقظ إلى أن النملة والبعوضة وكل ذرة من ذرات الكون يقدر الله تعالى وينزهه ويشهد بجلاله وكبريائه وقهره وعمره خاطره بهذا الفهم لشغله ذلك عن الطعام فضلا عن فضول الأفعال والكلام والعاكف على الغيبة التى هى فأكتمنا فى زماننا لو استشعر حال افاضته فيها أن كل ذرة من ذرات لسانه الذى يلققه فى سخط الله تعالى عليه مشغولة بموعدة بتقديس الله تعالى وتسبيحه وتخويف عقابه وإنذار جبروته وتيقظ لذلك حق التيقظ لكاد يبكم بقية عمره، فالظاهر أن الآية إنما وردت خطابا على الغالب من أحوال الغافلين وإن كانوا مؤمنين اه، وليس بسديد لخروج الكلام على ذلك من النظام، ووجه التذييل ما سمعت فلا إباء كما لا يخفى على ذوى الأفهام • وجوز أن يراد بالتسبيح الدلالة على تنزيه البارى سبحانه عن لوازم الامكان وتوابع الحدوث مطلقا سواء كانت حالية أو مقالية على أنه من عموم المجاز أو بالجمع بين المعنى الحقيقى والمجازى على رأى من يجوز به فتسبيح بعض قالى وتسبيح بعض آخر حالى. وتعقبه بأنه لا يلائمه (لا تفقهون) لأن من ذلك التسبيح ما يفهمه المشركون وغيرهم وهو التسبيح القالى. وأجيب بأن المشركين لعدم تدبرهم له وانتفاعهم به كان فهمهم بمنزلة العدم وأنهم لعدم فهمهم بعض المراد من التسبيح جعلوا ممن لا يفهم الجميع تغليباً. وذهب بعض الظاهرية وارتضاه الراغب وقال فى تفسير الخازن انه الأصح على أن التسبيح على معناه الحقيقى فالكل يسبح بلسان القال حتى الجمادات

ولم يرتض ذلك الامام لان هذا التسبيح لا يحصل الا مع العلم وهو مما لا يتصور في الجماد لفقد شرطه العقلي وهو الحياة ولو لم يكن ذلك شرطا عقليا لانسد باب العلم بكونه سبحانه وتعالى حيا، وأيضا التذليل السابق يأتي ذلك لدلالته على أن عدم فقه التسبيح المذكور جرم ولا شك أن عدم فقه تسبيح الجمادات بالمعاني ليس بجرم وإنما الجرم عدم فقه دلالتها للغفلة وقصور النظر ومن تتبع الأحاديث والآثار رأى فيها ما يشهد بما ذهب إليه هذا البعض شهادة لا تكاد تقبل التأويل فقد صرح سماع تسبيح الحصا في كفه صلى الله عليه وسلم.

وأخرج أبو الشيخ عن أنس قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ثريد فقال: إن هذا الطعام يسبح فقالوا: يا رسول الله وتفقه تسبيحه؟ قال: نعم ثم قال لرجل أدن هذه القصعة من هذا الرجل فادناها فقال: نعم يا رسول الله هذا الطعام يسبح فقال: ادنهما من آخر فادناها منه فقال: يا رسول الله هذا الطعام يسبح ثم قال: ردها فقال رجل: يا رسول الله لو أمرت على القوم جميعا فقال: لانهما لو سكتت عند رجل لقالوا: من ذنب ردها فردها. * وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نعد الآيات بركة وأتم تعدونها تخويفا بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا ماء فقال: لنا اطلبوا من معه فضل ماء فأتى بماء فوضعه في إناء ثم وضع يده فيه فجعل الماء يخرج من بين أصابعه ثم قال: حي على الطهور المبارك والبركة من الله تعالى فشربنا منه قال عبدالله: كنا نسمع صوت الماء وتسبيحه وهو يشرب *.

وأخرج أحمد. وابن مردويه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن نوحا عليه السلام لما حضرته الوفاة قال لابنيه: أمركم بسبحان الله وبحمده فانها صلاة كل شيء وبها يرزق كل شيء، وأخرج أحمد عن معاذ بن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مر على قوم وهم وقوف على دواب لهم ور واحد فقال لهم: اركبوها سالمة ودعوها سالمة ولا تتخذوها كراسى لأحاديثكم في الطرق والأسواق فرب مركوبة خير من راكبتها وأكثر ذكر الله تعالى منه، وأخرج النسائي. وأبو الشيخ. وابن مردويه عن ابن عمر قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال نقيتها تسبيح *.

وأخرج ابن أبي الدنيا. وابن أبي حاتم. والبيهقي في الشعب عن أنس بن مالك قال: ظن داود عليه السلام في نفسه أن أحدا لم يمدح خالقه بمدحه وإن ملكا نزل وهو قاعد في المحراب والبركة إلى جانبه فقال يا داود افهم إلى ما تصوت به الضفدع فانصت داود فاذا الضفدع تمدح بمدحه لم يمدحه بها فقال له الملك: كيف ترى يا داود أفهمت ما قالت؟ قال: نعم قال: ماذا قالت؟ قالت سبحانك وبحمدك منتهى علمك يا رب قال داود: لا والذي جعلني نبيه أني لم أمدحه بهذا *.

وأخرج أحمد في الزهد. وأبو الشيخ عن شهر بن حوشب من حديث طويل أن داود عليه السلام أتى البحر في ساعة فصلى فنادته ضفدعة يا داود أنك حدثت نفسك أنك قد سبحت في ساعة ليس يدكر الله تعالى فيها غيرك واني في سبعين ألف ضفدع كلها قائمة على رجل تسبح الله تعالى ونقدسه *.

وأخرج الخطيب عن أبي ضمرة قال: كنا عند علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما فمر بنا عصفير يصحن فقال: أتدرون ما تقول هذه العصفير؟ قلنا: لا قال: أما اني ما أقول انا نعلم الغيب ولاكن سمعت أبي يقول سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الطير إذا أصبحت سبحت ربها وسأله قوت يومها وإن هذه تسبح ربها وتسأله قوت يومها *.

وأخرج ابن راهويه في مسنده من طريق الزهري قال: أتى أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بغراب وافر الجناحين فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما صيد صيد ولا عضدت عضاء ولا قطعت وشيجة إلا بقلة التسبيح. وأخرج أبو نعيم في الحلية. وابن مردويه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام ما صيد من صيد ولا وشج من وشج إلا بتضييعه التسبيح *

وأخرج أبو الشيخ عن أبي الدرداء. وابن مردويه عن ابن مسعود مثل ذلك مرفوعاً أيضاً. وأخرج أبو الشيخ عن الحسن لولا ما غم عليكم من تسبيح ما معكم من البيوت ما تقاررتهم. وأخرج ابن أبي حاتم عن لوط بن أبي لوط قال: «بلغني أن تسبيح سماء الدنيا سبحان ربي الأعلى والثانية سبحانه وتعالى والثالثة سبحانه وبحمده والرابعة سبحانه لاحول ولا قوة إلا به والخامسة سبحان محي الموتى وهو على كل شيء قدير والسادسة سبحان الملك القدوس والسابعة سبحان الذي ملأ السموات السبع والأرضين السبع عزة ووقاراً» إلى ما لا يكاد يحصى من الأخبار والآثار وهي بمجموعها متعاضدة في الدلالة على أن التسبيح قالى لا يخفى وهو مذهب الصوفية، وذكروا أن السالك عند وصوله إلى بعض المقامات يسمع تسبيح الأشياء بلغات شتى *

وقد روى عن بعض السلف سماعه لتسبيح بعض الجمادات، واختلاف القائلون بهذا التسبيح فقال بعضهم: بشوته للأشياء مطلقاً، وقيل إن التراب يسبح ما لم يتل فاذا ابتل ترك التسبيح وإن الخرزة تسبح ما لم ترفع من موضعها فاذا رفعت تركت وإن الورقة تسبح ما دامت على الشجرة فاذا سقطت تركت (١) وإن الثوب يسبح ما لم يتسخ فاذا اتسخ ترك وإن الوحش والطير تسبح إذا صاحتا وإذا سكنتا تركتا، وعلى هذا ما أخرج ابن أبي حاتم عن ابن شوذب قال: جلس الحسن مع أصحابه على مائدة فقال بعضهم: هذه المائدة تسبح الآن فقال الحسن: كلا إنما ذاك كل شيء على أصله *

وأخرج عن السدي أنه قال: ما من شيء على أصله الأول لم يمت إلا وهو يسبح بحمده تعالى، ولعله أراد بالموت خروجه عن أصله الأول *

وأخرج عبد الرزاق. وابن جرير. وابن المنذر. وغيرهم عن قتادة أنه قال في الآية: كل شيء فيه الروح يسبح من شجرة وحيوان، وكون الشجرة ذات روح مبنى على قول الناس فيها إذا دبست ماتت، واستثنى بعضهم بعض الحيوانات من عموم كل شيء لما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس أنه قال: كل شيء يسبح إلا الحمار والكلب * ولا أرى لاستثناء ما ذكره في القلب من صحة الرواية عن الخبر شيء، وكذا للتقييد بعد أن لم تكن الجمادية مانعة عن التسبيح والأخبار الظاهرة في عدم التقييد أكثر، ولا أظن أن لما يخالفها امتيازاً عليها في الصحة * ويشكل على هذا القول ما تقدم عن الإمام من إباء التذليل عنه وعدم وجود العلم الذي يستدعيه التسبيح القالى في الجمادات، وتفصي بعضهم عن هذا بالتزام أن لكل شيء حياة وعلم لا تقين به ولا يطلع على حقيقة ذلك إلا الله تعالى اللطيف الخبير فكل ما في العالم عندهذا الملتزم حي عالم لكنه متفاوت المراتب في العلم والحياة *

ونقل الشعراني عن الخواص أنه قال: كل جماد يفهم الخطاب ويتألم كما يتألم الحيوان، وقال الشيخ الأكبر قدس سره: أن المسمى بالجماد والنبات له عندنا أرواح بطنت عن إدراك غير الكشف إياها في العادة فالكل عندنا حي ناطق غير أن هذا المزاج الخاص يسمى إنساناً لا غير بالصورة ووقع التفاصل بين الخلائق في المزاج والكل

يسبح الله تعالى كناطقات الآيات به ولا يسبح إلا حي عاقل عالم عارف بمسبحه، وقد ورد أن المؤمن يشهد له مدى صوته من رطب ويابس، والشرائع والنبوات مشحونة بما هو من هذا القبيل ونحن زدنا مع الإيمان بالآخبار الكشف إلى آخر مقال •

واستدل بعضهم في هذا المقام بما روى عن النبي ﷺ إنه قال في دعائه للحمى: يأم دلم إن كنت آمنت بالله تعالى فلا تأكل اللحم ولا تشرب الدم ولا تفورى من الفم وانتقل إلى من يزعم أن مع الله تعالى آلهة أخرى فاني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، وجاء عن السجادة رضي الله تعالى عنه في الصغيفة في مخاطبة القمر ما هو ظاهر في أن له شعوراً، واستفاض عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب للنيل كتاباً يخاطبه فيه بما يخاطبه وضرب الأرض بالدرة حين تزلزلت وقال لها: إني أعدل عليك. وكم وكم في الآخبار نحو ذلك قيل ولاداعي لتأويلها إذ لا أحديقول: إن شعور الجمادات كشعور الحيوانات الظاهرة بحيث يدركه كل أحد حتى يكون العمل بظاهر اللفظ خلاف حس العقلاء فيجب ارتكاب التأويل والتجاوز، ومن علم عظم قدرة الله عز وجل وأنه سبحانه لا يعجزه شيء. وأن المخلوقين على اختلاف مراتبهم لاسيما المنغمسين في أحوال العلائق والعوائق الدنيوية والمسجونين في سجين الطبيعة الدنية لم يقفوا على عشر العشر مما أودع في عالم الإمكان ونقش بيد الحكمة على برود الأعيان سلم ما جاء به الصادق عليه الصلاة والسلام وإن خالف ما عنده نسب القصور إلى نفسه فرب فكر يظنه المرء حقاً وهو من الأوهام كما لا يخفى على من أنصف ولم يتعسف • وعلى هذا الذي ذكره لا تحتاج إعادة ضمير ذوى العلم في (تسبيحهم) على ما تقدم إلى توجيه وتفصي آخر عن الأول بأن قوله تعالى (إنه كان حليماً غفوراً) متعلق بقوله سبحانه (سبحانه وتعالى عما يقولون) ولا يخفى ما في هذا التفصي، ولعل الأولى فيه أن يلتزم حمل التسبيح على ما هو الأعم من الحالى والقالى وشئت كلا النوعين لكل شيء، والتذييل باعتبار القصور في فقه الحالى لا باعتبار القصور في فقه الآخر، ويشكل أيضاً أن من أفراد من نسب إليه التسبيح الجحد فضلاً عن السابكت فالجمل على المجاز واجب. وأجيب بأن استثناء أولئك معلوم بقريضة السباق واللاحاق، وزعم من زعم أن الجاحد مقدس أيضاً وأنشدوا للحلاج:

جحودى لك تقديس وعقلى فيك منهوس

فما آدم الاك وما فى الكون إبليس

وأنت تعلم أن مثل هذا الحاج والندف صار سبباً لما لاقى من الختف فماذا عسى أقول سوى حسبنا الله ونعم

الوكيل. وقرئ (لا يفقهون) على صيغة المبني للمفعول من باب التفعيل ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ الناطق بالتسبيح

والتنزيه ودعوتهم إلى العمل بما فيه ﴿جَعَلْنَا﴾ بقدرتنا ومشيتنا المبنية على الحكم الخفية •

﴿يُنَبِّئُكَ بَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ وهم المشركون المتقدم ذكرهم، وأوثر الموصول على الضمير ذما

لهم بما فى حيز الصلة ويتم به مع ما سبق الإشارة إلى كفرهم بالمبدأ والمعاد •

وفى إرشاد العقل السليم إنما خص بالذكر كفرهم بالآخرة من بين سائر ما كفروا به من التوحيد ونحوه

دلالة على أنها معظم ما أمروا بالإيمان به فى القرآن وتمهيداً لما سينقل عنهم من إنكار البعث واستعجاله ونحو

ذلك اه، وفى كون الآخرة معظم ما أمروا بالإيمان به فى القرآن ترد دور بما يدعى أن ذلك هو التوحيد فالأولى

الاقتصار على أنه للتمهيد (حجبا) يحجبهم من أن يدركوك على ما أنت عليه من النبوة وجلالة القدر ولذلك اجترأ على التفوه بالعظيمة وهي قولهم: (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا وأصل الحجاب كالحجب المنع من الوصول فهو مصدر وقد أريد به الوصف أى حاجبا (مستورا هـ) أى ذا ستر فهو للنسب كرجل مرطوب ومكان مهول وجارية غنوجة ومنه (وعداماتيا) وكذا سبيل مفعول بفتح العين والآخر مجىء فاعل لذلك كلابن وتامر، وجوز أن يكون الاسناد مجازيا كما اشتهر في المثال الأخير، وعن الأخفش أن مفعول يرد بمعنى فاعل كميمون وشؤم بمعنى يامن وشائم كما أن فاعل يرد بمعنى مفعول كما دافق فمستور بمعنى ساتر أو مستورا عن الحس فهو على ظاهره ويكون بيانا لأنه حجاب معنوي لا حسي أو مستورا في نفسه بحجاب آخر فيكون إيذانا بتعدد الحجب أو مستورا كونه حجبا حيث لا يدرون أنهم لا يدرون، وقيل: إنه على الحذف والإيصال أى مستورا به الرسول ﷺ

(وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً) أغطية جمع كنان، والمراد بمعونة المقام التكثير أى أكنة كثيرة *
(أَنْ يَفْقَهُوهُ) مفعول له بتقدير مضاف أى كراهة أن يففوا على كنهه ويدرفوا أنه من عند الله تعالى أو مفعول به لفعل مقدر مفهوم من الجملة أو من (أكنة) لأن (جعلنا) أو شيئا ما ذكر قد ضمنه كما يقوم أى منعناهم فقهه والوقوف على كنهه (وَفِي مَآذَانِهِمْ وَقْرًا) صمما وثقلا عظيما مانعا من سماعه اللائق به فانهم كانوا يسمعون من غير تدبر، وهذه كما قال بعض المحققين تمثيلات معربة عن كمال جهلهم بشؤون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفرط نبو قلوبهم عن فهم القرآن الكريم ووجع أسماعهم له جىء بها بيانا لعدم فقههم فصح المقال إثريان عدم فقههم دلالة الحال وفيه إيذان بأن ما تضمنه القرآن من التسبيح في غاية الظهور بحيث لا يتصور عدم فهمه إلا لمانع قوى يعترى المشاعر فيبطلها وتنبيه على أن حالهم هذه أقبح من حالهم السابقة، وحمل الآية على ما ذكر من لم يجعل التسبيح فيما سبق لفظيا وعلى جعله لفظيا لا يحسن حملها على ذلك كما لا يخفى، هذا وقال بعضهم: المراد بالحجاب ما يحجبهم عن فهم ما يقرؤه عليه الصلاة والسلام فقد أخرج ابن جرير. وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال: الحجاب المستور أكنة على قلوبهم أن يفقهوه وان ينتفعوا به وإلى ذلك ذهب الزجاج، وتعقب بأنه لا يلائم (بينك وبين الذين) الخ إلا بتقدير مضافين أى جعلنا بين فهم قراءتك، وأيضا يلزم عليه التكرار من غير فائدة جديدة، وأجيب بأن الظاهر أنه لا يقدر فيه وإنما يلزم لو كان حقيقة وهذا تمثيل لهم في عدم سماع الحق بمن كان وراء جدار وحجاب كما أن الأكنة كذلك، وأما حديث التكرار من غير فائدة فمدفوع بأن قوله تعالى: (وجعلنا) الخ تصريح بما اقتضاه نفي فصح المقال بعد نفي فهم دلالة الحال من كونهم مطبوعين على الضلال ولا يخفى على المنتصف أولوية ما تقدم *
وعن الجبائي أن المراد بالحجاب ما يحجبهم عن إيذاء الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنهم كانوا يقصدونه إذا قرأ ليؤذوه فأمنه الله تعالى وذكر له عليه الصلاة والسلام أنه جل شأنه جعل بينه وبينهم حجبا

عند القراءة فلا يمكنهم الوصول إليه، وهو عندي مما لا بأس به وأن ذكره في معرض التفصي عن استدلال أصحابنا بالآية على أن الله تعالى يمنع عن الإيمان من شاء كما يهدى إليه من شاء نعم هو دون الأول عند من يتأمل *

وقيل: المراد حجاب منعهم رؤية شخص النبي ﷺ وذاته السكرية. فقد أخرج أبو يعلى . وابن أبي حاتم . والحاكم . وصححه . وابن مردويه . والبيهقي معاني الدلائل عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت: لما نزلت (تبت يدا أبي لهب) أقبلت العوراء أم جميل ولها ولولة وفي يدها فهر وهي تقول: *
 * مذمما أينا ودينه قلينا * وأمره عصينا * ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالس . وأبو بكر إلى جنبه فقال أبو بكر: لقد أقبلت هذه وأنا أخاف أن تراك فقال: إنها لن تراني ، وقرأ قرءانا اعتصم به كما قال تعالى: (وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا فجاءت حتى قامت على أبي بكر فلم تر النبي عليه الصلاة والسلام فقالت: يا أبا بكر بلغني أن صاحبك هجاني فقال أبو بكر: لا ورب هذا البيت . اهجاك فانصرفت وهي تقول * قد علمت قريش أنني بنت سيدها *

وجاء في رواية أنها حين ولت ذاهبة قال أبو بكر: يا رسول الله إنها لم ترك فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حال بيني وبينها جبريل عليه السلام ، وذكر الامام أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد تلاوة القرآن تلا قبلها ثلاث آيات قوله تعالى: في سورة الكهف (وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا) *

وقوله سبحانه في النحل (أولئك الذين طبع الله على قلوبهم) وقوله جل وعلا في سورة حم الجاثية (أفرايت من اتخذ إلهه هواه) الآية فكان الله تعالى يحجبه ببركات هذه الآيات عن عيون المشركين وهو المراد من قوله سبحانه (وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا) الخ واحتج أصحابنا بذلك على أنه يجوز أن تكون الحاسة سليمة ويكون المرئي حاضرا مع أنه لا يرى بسبب أن الله تعالى يخلق في العين مانعا يمنع من الرؤية قالوا: إن النبي عليه الصلاة والسلام كان حاضرا وحواس الكفار سليمة وكانوا لا يرونه وقد أخبر سبحانه أن ذلك لأجل أنه جعل بينه عليه الصلاة والسلام وبينهم حجابا مستورا ولا معنى للحجاب المستور إلا المعنى الذي يخلق في عيونهم ويكون مانعا لهم من الرؤية انتهى ، وقال بعض المحققين: إن حمل الحجاب على ما روى من حديث أسماء عما لا يقبله الذوق السليم ولا يساعده النظم الكريم، وكأنه أراد أن حمله في الآية على الحجاب المانع من الرؤية كذلك فهو وارد على ما نقل عن الامام أيضا ويعلم منه حال احتجاج الأصحاب مع ما يرد على قولهم فيه ولا معنى للحجاب الخ من أنه مخالف لما في الرواية السابقة التي ذكر فيها حلولة جبريل عليه السلام والخبر الذي أخرجه الدارقطني وغيره عن ابن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: كان بيني وبينها ملك يستترني بجناحيه حتى ذهبت فان كلا الخبرين ظاهر في أن المانع لم يكن في عيونهم بل هو إما جبريل عليه السلام أو ملك آخر حال بينه وبينهم فلم يروه لكن يبقى الكلام في أن منع اللطيف الرؤية خلاف العادة أيضا وهو بحث آخر فليتدبر، ثم إن ما روى عن أسماء ليس نصا في أن الحجاب في الآية هو الحجاب المانع عن الرؤية كما لا يخفى على من أمعن النظر وهذا القول إنما يحتاج إليه أن اعتبر تصحيح الحاكم أو نص على صحته من اعتبر تصحيحه من المحدثين أما إذا لم يكن ذلك فأمره سهل، وجعل الرخصى ما تقدم حكاية لما قالوا (قلوبنا) في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب على معنى جعلنا على زعمهم ولم يرتضه شيخ الإسلام لأن قصدهم بذلك إنما هو الإخبار بما اعتقدوه في حق القرآن والنبي ﷺ جهلا وكفرا من اتصافهما بأوصاف مانعة من التصديق والايان ككون القرآن سحرا وشعرا واساطير وقس عليه حال النبي عليه الصلاة والسلام لا الإخبار بأن هناك أمرا وراء ما أدركوه

قد حال بينهم وبين ادراكه حائل من قبلهم، ولا ريب في أن ذلك المعنى مما لا يكاد يلائم المقام انتهى، وقد يقال: حيث كان الكلام مسوقا لتعداد قبائحهم والانكار عليهم فالملازمة مما لا ريب فيها، نعم اختيار الزمخشري هذا الوجه مما لا يخلو عن دسيسة اعتزالية ولا أظنها تخفى عليك ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾ أي غير مقرون بذكره ذكر شيء من آلهتهم التي يزعمونها كما كانوا يقولون بالله تعالى واللات مثلا ويصدق هذا بذكره سبحانه مع نفي الآلهة، و(وحده) عند الزمخشري مصدر الثلاثي يقال وحده يحده وحدا وحدة كوعده يعده وعدا وعدة وهو ساد مسد الحال بمعنى واحدا، وقيل: هو مصدر اوجد على حذف الزوائد وأصله إيجاد، ومذهب سيبويه أنه ليس بمصدر بل هو اسم موضوع موضع المصدر وهو إيجاد الموضوع موضع الحال وهو موحد. ومذهب يونس أنه منصوب على الظرفية، وتحقيق الأقوال فيه في الرعدة كما قدمنا، وذكر أنه على الحالية إذا وقع بعد فاعل ومفعول كما هنا جاز كونه حالا من كل منهما أي وإذا ذكرت ربك موحداله أو موحد بالذكر

﴿وَلَوْ أَعْلَىٰ أَدْبَارَهُمْ﴾ هربوا أو نفروا ﴿نُفُورًا﴾ فهو مفعول مطلق منصوب بولوا لتقارب معناهما. وجوز أن يكون مفعولا لأجله أي ولوا لأجل النفور والازعاج وأن يكون حالا على أنه جمع نافر أي ولوا نافرين من ذلك والضمير للمشركين الذين لا يؤمنون بالآخرة، وأخرج ابن جرير وغيره عن ابن عباس مظاهره أنه للشياطين ولا يكاد يصح عن الخبر الابتأويل ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمْعُونَ بِهِ﴾ أي ملتبسين به من اللغو والاستخفاف والهمز بك وبالقُرآن. يروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقوم عن يمينه رجلان من عبد الدار وعن يساره رجلان منهم فيصفقون ويصفرون ويخلطون عليه بالأشعار، ويجوز أن تكون الباء للسببية أو بمعنى اللام أي نحن أعلم بما يستمعون بسببه أو لأجله من الهمز وهي متعلقة يستمعون، وجعلها على ظاهرها على معنى يستمعون بقلوبهم أم بظاهر أسماعهم غير ظاهر، والباء الأولى متعلقة بأعلم، وأفعل التفضيل في العلم والجهل يتعدى بالباء وفي سوى ذلك يتعدى باللام فيقال هو أكسى للفقراء مثلا، والمراد من كونه تعالى أعلم بذلك الوعيد لهم ﴿إِذْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ﴾ ظرف لأعلم لا مفعول به، وفائدته كما قال شيخ الإسلام تأكيد الوعيد بالآخبار بانه كما يقع الاستماع المزبور منهم يتعلق به العلم لأن العلم المستفاد هناك من أحد، وليس المراد تقييد عليه تعالى بذلك الوقت وكذا قوله تعالى ﴿وَإِذْ هُمْ يُنْجَوْنَ﴾ لكن من حيث تعلقه بما به التناجي المدلول عليه بسياق النظم. والمعنى نحن أعلم بما يستمعون به مما لا خير فيه مما سمعت وبما يتناجون به فيما بينهم، وجوز أن يكون الأول ظرفا ليستمعون والثاني ظرفا لمتناجون، والمعنى نحن أعلم بما به الاستماع وقت استماعهم من غير تأخير وبما به التناجي وقت تناجيتهم والأول أظهر، و(نجوى) مصدر مرفوع على الخبرية وفي ذلك ما في زيد عدل، ويجوز أن يعتبر جمع نجى كقتلى وقتيل أي إذ هم متناجون ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ﴾ بدل من إذ الثانية وبيان لما يتناجون به فهو غير ما يستمعون به لا معمولا لا ذكر محذوفا كما قيل. و(الظالمون) من المظهر الذي أقيم مقام المضمر للدلالة على أن تناجيهم باب من الظلم أي يقول كل منهم الآخرين عند تناجيهم ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ﴾ أي ما تتبعون إن وجدتمكم الاتباع فرضا، وجوز أن يكون المعنى ما تتبعون باللغو والهمز ﴿الْأَرْجُلَ مَسْحُورًا﴾ أي سحر فجن فهو كقولهم: إن هو الأرجل مجنون، وقيل: جعل له سحر يتوصل بلطفه ودقته إلى ما يأتي به ويدعيه فهو في معنى

قولهم ساحر، وجعل بعضهم (مسحورا) بمعنى ساحرا كاستور بمعنى سائر، وعن أبي عبيدة أن مسحورا بمعنى جعل له سحر أو ذا سحر (١) أي رثه، ومن هذا قول امرئ القيس :

أرانا موضعين لا مر غيب ونسحر بالطعام وبالشراب
وأراد نغذى، وقول لييد أو أمية بن أبي الصلت :

فان تسألينا فيم نحن فاننا عصافير من هذا الانام المسحر

وكنوا بذلك عن كونه بشراً يتنفس ويأكل ويشرب لا يمتاز عنهم بشيء يقتضى اتباعه على زعمهم الفاسد، ولا يخفى ما فيه من البعد حتى قال ابن قتيبة : لا أدري ما الذي حمل أبا عبيدة على هذا التفسير المستكره مع أن السلف فسروه بالوجوه الواضحة. وقال ابن عطية : إنه لا يناسب قوله تعالى : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾

أي مثلك فقالوا تارة شاعر وتارة ساحر وتارة مجنون مع علمهم بخلافه ﴿ فَضْلُوا ﴾ في جميع ذلك عن منهاج الحاجة ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ٤٨ ﴾ طريقا ما إلى طعن يمكن أن يقبله أحد فيتهاقون ويخبطون ويأتون بما لا يرتاب في بطلانه من سمعه أو إلى سبيل الحق والرشاد، وفيه من الوعيد وتسلية الرسول ﷺ ما لا يخفى ﴿ وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا ﴾ عطف على (ضربوا) ولما عجب من ضربهم الأمثال عطف عليه أمرا آخر

يعجب منه أيضاً . وفي الكشف الأظهر أن يكون هذا إلى تمام المقالات الثلاث تفسيراً لضربوا لك الأمثال ألا ترى إلى قوله تعالى : (واضرب لهم مثلاً) وتفسيره بمثلوك غير ظاهر بل الظاهر مثلوا لك، ولا خفاء أن تجاوب الكلام على ما ذكرنا أتم، وذلك أنه لما ذكر استهزاءهم به ﷺ وبالقرآن عجبه من استهزائهم بمضمونه

من البعث دلالة على أنه أدخل في التعجب لأن العقل أيضاً يدل عليه ولكن على سبيل الاجمال، وأما على تفسير (ضربوا لك الأمثال) بمثلوك فوجهه أن يكون معطوفاً على قوله سبحانه (فضلوا) لأنه باب من أبواب الضلال أو على مقدر دل عليه كيف ضربوا لأن معناه مثلك وقالوا شاعر ساحر مجنون وقالوا : (إذا كنا) الخ اه *

ولا يخفى أنه على التفسير الذي اختاره يكون (قالوا) معطوفاً على (ضربوا) أيضاً عطفاً تفسيرياً لكن الظاهر فيه حينئذ الفاء وأنه لا يحتاج على ما ذكرنا إلى تكلف العطف على مقدر والارتباط عليه لا يقصر عن الارتباط الذي ذكره، وعطفه على (فضلوا) مما لا يحسن لعدم ظهور دخوله معه في حيز الفاء، والاعتراض على التفسير بمثلوك بأنهم ما مثلوه عليه الصلاة والسلام بالشاعر والساحر مثلاً بل قالوا تارة كذا وأخرى كذا، وأيضاً كان الظاهر أن يقال فيك بدل لك ليس بشيء لأن ما ذكره على طريق التشبيه لتقريبه ﷺ وعجزهم عن معارضته، و(لك) أظهر من فيك لأنه عليه الصلاة والسلام الممثل له، هذا وأقول : انظر هل ثم مانع من

عطف (قالوا) على (يقول الظالمون) وجعل هذا القول مما يتناجون به أيضاً وإعلانهم به أحياناً لا يمنع من هذا الجعل وكذا اختلاف المتعاطفين ماضوية ومضارعية لا يمنع من العطف، نعم يحتاج إلى نكتة ولا أظنها تخفى فتدبر *

والرفات ما تكسر وبلى من كل شيء، وكثر بناء فعال في كل ما تحطم وتفرق كدقاق وفتات * وأخرج ابن جرير وغيره عن مجاهد أنه التراب وهو قول الفراء، وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن عباس

أنه الغبار، وقال المبرد: هو كل شيء مدقوق مبالغ في دقه وهي أقوال متقاربة، والهمزة للاستفهام الإنكارى مفيدة لكمال الاستبعاد والاستنكار للبعث بعد ما آل الحال إلى هذا المآل كأنهم قالوا: إن ذلك لا يكون أصلاً • ومنشؤه أن بين غضاضة الحى وطراوته المقتضية للاتصال المقتضى للحياة وبين يبوسة الرميم المقتضية للتفرق المقتضى لعدم الحياة تنافياً، و(إذا) هنا كما في الدر المنصون متمحضة للظرفية والعامل فيها مادل عليه

قوله تعالى ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ لا نفسه لأن لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وكذا الاستفهام وإن كان تأكيداً مع كون الاستفهام بالفعل أولى وهو نبعث أو نعاد وهو نصب الإنكار، وتقييده بالوقت المذكور لتقوية إنكار البعث بتوجيهه إليه في حالة منافية له وإلا فالظاهر من حالهم أنهم منكرون للأحياء بعد الموت وإن كان البدن على حاله *

وجوز أن تكون شرطية وجوابها مقدر أى نبعث أو نحوه وهو العامل فيها. وقيل الشرط والمعنى انبعث وقد كذارتا في وقت وهو مذهب لبعض النحويين غير مشهور ولا معول عليه، وتحلية الجملة بان واللام لتأكيد الإنكار لا لأنكار التأكيد كما عسى يتوهم من ظاهر النظم، وليس مدار إنكارهم كونهم ثابتين في المبعوثية بالفعل في حال كونهم عظاماً ورفاتاً كما يتراءى من ظاهر الجملة الاسمية بل كونهم بعرضية ذلك واستعدادهم له، ومرجعه إلى إنكار البعث بعد تلك الحالة، وفيه من الدلالة على غلوهم في الكفر وتماديهم في الضلال ما لا مزيد عليه قاله بعض المحققين ﴿خَلَقًا جَدِيدًا ٩٩﴾ نصب بمبعوثين على أنه مفعول مطلق له من غير لفظ فعله أو حال على أن الخلق بمعنى المخلوق ووحيد لاستواء الواحد في المصدر وإن أريد منه اسم المفعول أى مخلوقين ﴿قُلْ﴾ جواباً لهم وتقريباً لما استبعدوه *

﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ١٠٠﴾ رد سبحانه قوله (كونوا) على قولهم كنا فهو من باب المشاكلة والمقابلة بالجنس، ومعنى الأمر كما قيل الاستهانة كما في قول موسى عليه السلام (ألقوا ما أنتم ملقون) وجعله صاحب الإيضاح أمر إهانة والفاضل الطيبي أمر تسخير كما في قوله تعالى (كونوا قردة خاسئين) لكنه قال: إنه على الفرض. وفي الكشف أنه غير ظاهر ولو جعل من باب كن فلانا على معنى أنت فلان من استعمال الطالب في معنى الخبر أى أنتم حجارة ولستم عظاماً ومع ذلك تبعثون لا محالة لكان وجهاً قوياً، وبحث فيه الشهاب بأنه كيف يقال أنتم حجارة على أنه خبر وهو غير مطابق للواقع فلا بد من قصد الإهانة وعدم المبالاة وجعل الأمر مجازاً عن الخبر والخبر خبر فرضى وليس فيه ما يدل على الفرض كان ولو الشرطيتين فهو مما لا يخفى بعده وليس بأقرب مما استبعد فإلصاق أنه للإهانة كما جنح إليه صاحب الإيضاح فتدبر، والحجارة جمع حجر كأحجار وهو معروف وكذا الحديد وهو مفرد وجمعه حدائد وحديدات *

والظاهر أن المراد كونوا من هذين الجنسيتين ﴿أَوْ خَلْقًا﴾ أى مخلوقاً آخر ﴿ثُمَّ يَكْبَرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ أى مما يستبعد عندكم قبوله الحياة لكونه أبعد شيء منها وتعيينه مفوض إليكم فإن الله تعالى لا يعجزه إحياءكم لتساوى الأجسام في قبول الأعراض فكيف إذا كنتم عظاماً بالية وقد كانت موصوفة بالحياة قبل الشيء. أقبل لما عهد فيه عالم يعهد، وقال مجاهد: الذى يكبر السموات والأرض والجيال *

وأخرج ابن جرير وجماعة عن ابن عباس . وابن عمر . والحسن ، وابن جبير أنهم قالوا : ما يكبر في صدورهم الموت فإنه ليس شيء أكبر في نفس ابن آدم من الموت ، والمعنى لو كنتم مجسمين من نفس الموت لأعادكم فضلا عن أصل لا يضاد الحياة إن لم يقتضها ، وفيه مبالغة حسنة وإن كان اللفظ غير ظاهر فيه ﴿ فَيَقُولُونَ ﴾ لك : ﴿ مَنْ يُعِيدُنَا ﴾ مع ما بيننا وبين الاعادة من مثل هذه المباينة والمباينة ﴿ قُل ﴾ لهم تحقيقا للحق وإزاحة للاستبعاد وإرشادا إلى طريقة الاستدلال ﴿ الَّذِي فَطَرَكُمْ ﴾ أى القادر العظيم الذى اخترعكم ﴿ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ من غير مثال يحتذيه ولا أسلوب ينتحيه وكنتم ترابا ما شم رائحة الحياة أليس الذى يقدر على ذلك بقادر على أن يفيض الحياة على العظام البالية ويعيدها إلى حالها المعهودة بلى إنه سبحانه على كل شيء قدير ، والموصول مبتدأ خبره يعيدكم المحذوف لدلالة السؤال عليه أوفاعل به أو خبر مبتدأ محذوف على اختلاف فى الأولى كما فصل فى محله * و(أول مرة) ظرف فطركم ﴿ فَيَنْغَضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾ أى سيحرجونها نحوك استهزاء كما روى عن ابن عباس وأنشد عليه قول الشاعر :

أَتَنْغُضُ لِي يَوْمَ الْفَخَارِ وَقَدْ تَرَى خِيُولًا عَلَيْهَا كَالْأَسْوَدِ ضَوَارِيَا
ومثله قول الآخر :

انغض نحوى رأسه وأقنعا كأنه يطلب شيئا أطمعا

وفى القاموس نغض كنصر وضرب نغضا ونغضا ونغضا ونغضا محرك واضطرب كأنغض وحرك كأنغض ، وفسر الفراء الانغاض بتحريك الرأس بارتفاع وانخفاض ، وقال أبو الهيثم : من أخبر بشيء فحرك رأسه إنكارا له فقد أنغض رأسه فكأنه سيحرجون رؤوسهم إنكارا ﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ استهزاء ﴿ مَتَى هُوَ ﴾ أى ماذكرته من الاعادة ، وجوز أن يكون الضمير للعود أو البعث المفهوم من الكلام ﴿ قُل ﴾ لهم ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ ذلك ﴿ قَرِيبًا ﴾ (هـ) فان ما هو محقق اتيانه قريب ، ولم يعين زمانه لأنه من المغيبات التى لا يطلع عليها غيره تعالى ولا يطلع عليها سبحانه أحدا ، وقيل : قربه لأن ما بقى من زمان الدنيا أقل مما مضى منه ، وانتصاب (قريبا) على أنه خبر كان الناقصة واسمها ضمير يعود على ما أشير إليه ، وجوز أن يكون منصوبا على الظرفية والاصل زمانا قريبا فحذف الموصوف وأقيمت صفة مقامه فانتصب انتصابه وكان على هذا تامة وفاعلم ذلك الضمير أى عسى أن يقع ذلك فى زمان قريب وأن يكون فى تأويل مصدر منصوب وقع خبرا لعسى واسمها ضمير يعود على ما عاد عليه اسم يكون ، وجوز أن يكون مرفوعا بعسى وهى تامة لا خبر لها أى عسى كونه قريبا أو فى وقت قريب * واعترض بأن عسى للمقاربة فكأنه قيل : قرب أن يكون قريبا ولا فائدة فيه ، وأجيب بأن نجم الأئمة لم يثبت معنى المقاربة فى عسى لا وضعا ولا استعمالا ، ويدل له ذكر (قريبا) بعدها فى الآية فلا حاجة إلى القول بانها جردت عنه فالمعنى يرجى ويتوقع كونه قريبا ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ ﴾ منصوب بفعل مضمر أى اذكروا أو بدل من (قريبا) على أنه ظرف أو متعلق بكون تامة بالاتفاق وناقصة عند من يجوز أعمال الناقصة فى الظروف أو يتبعثون محذوفا أو بضمير المصدر المستتر فى يكون أو عسى العائد على العود مثلا بناء على مذهب الكوفيين المجوزين أعمال ضمير المصدر كما فى قوله :

وما الحرب الا ما علمتم وذقتمو وما هو عنها بالحديث المرجح وجعله بدلا من الضمير المستتر بدل اشتغال ولم يرفع لانه اذا اضيف الى مثل هذه الجملة قد يبنى على الفتح تكلف وادعاء ظهوره مكابرة، والدعاء قيل : مجاز عن البعث وكذا الاستجابة في قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ ﴾ مجاز عن الانبعاث أى يوم يبعثكم فتنبعثون فلا دعاء ولا استجابة وهو نظير قوله تعالى (كن فيكون) فى أنه لا خطاب ولا مخاطب فى المشهور، وتجوز بالدعاء والاستجابة عن ذلك للتنبيه على السرعة والسهولة لأن قول: قم يا فلان أمر سريع لا ببطء فيه ومجرد النداء ليس كزاولة الایجاد بالنسبة اليها، وعلى أن المقصود الاحضار للحساب والجزاء فان دعوة السيد لعبده إنما تكون لاستخدامه أو للتفحص عن أمره والاول منتف لأن الآخرة لا تكليف فيها فتعين الثانى، وقال الامام وأبو حيان: يدعوكم بالنداء الذى يسمعكم وهو النفخة الاخيرة لما قال سبحانه (يوم ينادى المناد من مكان قريب) الآية، ويقال إن اسرافيل عليه السلام وفى رواية جبرائيل عليه السلام ينادى على صخرة بيت المقدس أيتها الاجسام البالية والعظام النخرة والاجزاء المتفرقة عودى كما كنت * وأخرج أبو داود. وابن حبان عن أبي الدرداء أنه قال: « قال ﷺ إنكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم ولعل هذا عند الدعاء للحساب وهو بعد البعث من القبور، واقتصر كثير على التجوز السابق فقل إن فيه إشارة إلى امتناع الحمل على الحقيقة لما يلزم من الحمل عليها خطاب الجاد وهو الاجزاء المتفرقة ولو لم تمتنع ارادة الحقيقة لكان ذلك كناية عن البعث والانبعاث لامجازا والمجوز لإرادتها يقول إن الدعوة بالأمر التكويني وهو مما يوجه إلى المعدوم وقد قال جمع به فى قول كن ولم يتجاوزوا فى ذلك وأما انه لو لم تمتنع ارادة الحقيقة لكان كناية لا مجازا فامر سهل كما لا يخفى فتدبر *

﴿ بحمده ﴾ حال من ضمير المخاطبين وهم الكفار كما هو الظاهر، والباء للملابسة أى فتستجيبون ملتبسين بحمده أى حامدين له تعالى على كمال قدرته، وقيل المراد معترفين بأن الحمد له على النعم لا تنكرون ذلك لأن المعارف هناك ضرورية *

وأخرج عبد بن حميد وغيره عن ابن جرير أنه قال : يخرجون من قبورهم وهم يقولون : سبحانك اللهم وبحمدك ولا بعد فى صدور ذلك من الكافر يوم القيامة وان لم ينفعه وحمل الزمخشري ذلك على المجاز والمراد المبالغة فى انقيادهم للبعث كقولك لمن تأمره بركوب ما يشق عليه فيتأبى ويمتنع ستر كبه وأنت حامد شاكر يعنى أنك تحمل عليه وتقصر قسرا حتى أنك تلين لين المسموح الراغب فيه الحامد عليه فكأنه قيل : منقادين لبعثه انقياد الحامدين له وتعلق الجار بيدعوكم ليس بشئ، وعن الطبري أن (بحمده) معترض بين المتعاطفين اعتراضه بين اسم إن وخبرها فى قوله :

فانى بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدرة أتقنع

ويكون الكلام على حد قولك لرجل وقد خصمته فى مسألة أخطأت بحمد الله تعالى فكان الرسول عليه الصلاة والسلام قال : عسى أن يكون البعث قريبا يوم تدعون فتقومون بخلاف ما تعتقدون اليوم وذلك بحمد الله سبحانه على صدق خبري، وما خصه يكون ذلك على خلاف اعتقادكم والحمد لله تعالى، ولا يخفى انه معنى متكلف لا يكاد يفهم من الكلام ونحن فى غنى عن ارتكابه والحمد لله، وقيل. الخطاب للمؤمنين وانقطع

خطاب الكافرين عند قوله تعالى : (قريبا) فيستجيبون حامدين له سبحانه على احسانه اليهم وتوفيقه اياهم للايمان بالبعث، وأخرج الترمذى . والطبرانى وغيرهما عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ « ليس على أهل لاإله إلا الله وحشة في قبورهم ولا في منشرهم و كأنى باهل لاإله إلا الله ينفذون التراب عن رؤسهم ويقولون الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن » وفي رواية عن أنس مرفوعا « ليس على أهل لاإله إلا الله وحشة عند الموت ولا في القبور ولا في الحشر و كأنى باهل لاإله إلا الله قد خرجوا من قبورهم ينفذون رؤسهم من التراب يقولون الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن » وقيل : الخطاب للفريقين وكلهم يقولون : ما روى عن ابن جبير هـ (وَتَظُنُّونَ) الظاهر أنه عطف على (تستجيبون) واليه ذهب الحوفي وغيره، وقال أبو البقاء: هو بتقدير مبتدأ

والجمله في موضع الحال أى وأنتم تظنون ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ أى ما لبثتم في القبور ﴿إِلَّا قَلِيلًا ۖ ۝٥٢﴾ كالذى مر على قرية أو ما لبثتم في الدنيا كما روى غير واحد عن قتادة ، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يستقلون لبثهم بين النفختين فانه يزال عنهم العذاب في ذلك البين ولذا يقولون (من بعثنا من مردنا) وقيل يستقلون لبثهم في عرصة القيامة لما أن عاقبة أمرهم الدخول إلى النار ، وهذا في غاية البعد كما لا يخفى ، والظن يحتمل أن يكون على بابه ويحتمل أن يكون بمعنى اليقين وهو معاق عن العمل بان النافية وقل من ذكرها من أدوات التعاليق قاله أبو حيان وانتصاب (قليلًا) على أنه نعت لزمان محذوف أى إلزاما قليلا، وجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أى لبثا قليلا ودلالة الفعل على مصدره دلالة قوية ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾ أى المؤمنين فالإضافة لتشريف المضاف ﴿يَقُولُوا﴾ عند محاورتهم مع المشر كين ﴿الَّتِي﴾ أى الكلمة أو العبارة التى ﴿هِيَ أَحْسَنُ﴾ ولا يخاشنهم كقوله تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) ومقول فعل الأمر محذوف أى قل لهم قولوا التى هي أحسن يقولوا ذلك فجزم يقولوا لأنه جواب الأمر وإلى هذا ذهب الأخفش، ولـ يكون المقول لهم هم المؤمنون المسارعون لامثال أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ بمجرد ما يقال لهم لم يكن غبار في هذا الجزم . وقال الزجاج : إن يقولوا هو المقول وجزمه بلام الأمر محذوفة أى قل لهم ليقولوا التى الخ . وقال المازنى : إنه المقول أيضا إلا أنه مضارع مبنى لحلوله محل المبني وهو فعل الأمر، والمعنى قل لعبادى قولوا التى هي أحسن وهو كما ترى، ومقول يقولوا (التي) وإذا أريد به الكلمة حملت على معناها الشامل للكلام .

﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ أى يفسد ويهيج الشر بين المؤمنين والمشر كين بالخاشنة فاعل ذلك يؤدى إلى تأكيد العناد وتمادى الفساد فالجمله تعليل للأمر السابق ، وقرأ طاحه (ينزع) بكسر الزاى، قال أبو حاتم : لعلها لغة والقراءة بالفتح، وقال صاحب اللوامح : الفتح والكسر لغتان نحو يمنح ويمنح ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ﴾ قدما ﴿لِلنَّاسِ عَدُوًّا مُبِينًا ۖ ۝٥٣﴾ ظاهر العدووة فهو من أبان اللازم والجمله تعليل لما سبق من أن الشيطان ينزع بينهم ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَاءُ يَرْحَمَكُمُ﴾ بالتوفيق للايمان ﴿أَوْ إِنَّ يَشَاءُ يُعَذِّبُكُمْ﴾ بالامانة على الكفر ، وهذا تفسير التى هي أحسن والجملتان اعتراض بينهما والخطاب فيه للمشر كين فكأنه قيل : قولوا لهم هذه الكلمة وما يشاء كلها وعلقوا أمرهم على مشيئة الله تعالى ولا تصرحوا بأنهم من أهل النار فانه مما يهيجهم على الشر مع أن الخاتمة مجهولة لا يعلمها غيره تعالى فاعله سبحانه يهديهم إلى الايمان، والظاهر أن أو الانفصال الحقيقي

وقال الكرماني: هي الاضراب ولذا كررت معها ان، وقال ابن الأنباري: دخلت أو هنا لسعة الأمرين عند الله تعالى ويقال لها المبيحة كالتى فى قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين فانهم يعنون قد وسعنا لك الأمر وهو كما ترى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ۝٥٤﴾ أى موكولا ومفوضا اليك أمرهم تقسرم على الاسلام وتجبرهم عليه (ولما أرسلناك بشيرا ونذيرا) فدارهم ومرأصحابك بمداراتهم وتحمل أذيتهم وترك المشاقة معهم، وهذا قبل نزول آية السيف ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وبأحوالهم الظاهرة والباطنة فيختار منهم لنبوته وولايته من يشاء من تراه حكمته أهلا لذلك وهو رد عليه إذ قالوا: بعيد أن يكون يتيم ابن أبى طالب نبيا وأن يكون العراة الجوع كصهيب وبلال وخباب وغيرهم أصحابه دون أن يكون ذلك من الأكابر والصناديد وذكر من فى السموات لا بطل قولهم (لولا أنزل علينا الملائكة) وذكر من فى الأرض لرد قولهم: (لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فلا يدل تخصيصهما بالذكر وتعلقهما بأعلم على اختصاص علميته تعالى بما ذكر فما قاله أبو على من أن الجار متعلق بعلم محذوف ولا يجوز تعلقه بأعلم لاقتضائه أنه سبحانه ليس بأعلم بغير ذلك ناشئ عن عدم العلم بما ذكرنا على أن أبا حيان انكر تعدى علم بالبلاء وإنما يتعدى لواحد بنفسه فى مثل هذا الموضع ﴿وَأَقْدَفَضْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ بالفضائل النفسانية والمزايا القدسية وإنزال الكتب السماوية لا بكثرة الأموال والأتباع ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۝٥٥﴾ بيان لحبيبة تفضيله عليه الصلاة والسلام وأنه بإيتائه الزبور لا بإيتائه الملك والسلطنة وفيه ايدان بتفضيل نبينا ﷺ فان كونه عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء وأتمه خير الأمم مما تضمنه الزبور وقد أخبر سبحانه عن ذلك بقوله عز قائلا: (ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذ كر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون) يعنى محمدا ﷺ، وأتمه ونص بعضهم أن هذا من باب التلميح نحو قصة المنصور وقد وعد الهذلى بعدة ففسحها فلما حججا وأتيا المدينة قال له يوما وهو يسايره يا أمير المؤمنين هذا بيت عاتكة الذى يقول: فيه الأحوص * يا بيت عاتكة الذى أتغزل * ففطن لمراده حيث قال ذلك ولم يسأله وعلم أنه يشير إلى قوله فى هذه القصيدة:

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم مدق اللسان يقول مالا يفعل

فأنجز عدته، والزبور فى الأصل وصف للمفعول كالحلوب أو مصدر كالقبول، نعم هذا الوزن فى المصادر قليل والاكثر ضم الفاء وبه قرأ حمزة وجعله بعضهم على هذه القراءة جمع زبر بكسر الزاى بمعنى مزبور ثم جعل علما للكتاب المخصوص وليس فيه من الأحكام شيء. أخرج ابن أبى حاتم عن الربيع بن أنس قال: الزبور ثناء على الله عز وجل ودعاء وتسبيح، وأخرج هو وابن جرير عن قتادة قال: كنا نحدث أن الزبور دعاء عليه داود عليه السلام وتحميد وتمجيد لله عز وجل ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود والذى تدل عليه بعض الآثار اشتماله على بعض النواهي والأوامر، فقد روى ابن أبى شيبة أنه مكتوب فيه أنا الله لا إله إلا أنا ملك الملوك قلوب الملوك بيدي فأيما قوم كانوا على طاعة جعلت الملوك عليهم رحمة وأيما قوم كانوا على معصية جعلت الملوك عليهم نقمة فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك ولا تتوبوا اليهم وتوبوا إلى أعطف قلوبهم عليكم، والمزامير التى يفهم منها الأمر والنهى كثيرة فيه كما لا يخفى على من ذآه، ومع هذا الفرق

بينه وبين التوراة ظاهر، ودخول آل عليه في بعض الآيات للتحاليل وذلك لا ينافي العلمية كما في العباس والفضل هـ
 وجوز أن يكون نكرة غير علم ونكر ليفيد أنه بعض من الكتب الإلهية أو من مطلق الكتب
 ولا اشكال أيضا في دخول آل عليه أي آتيناه زبوراً من الزبور وجوز أن يكون مختصاً بكتاب داود عليه السلام
 وليس يعلم بل من غلبة اسم الجنس وهو كالقرآن يطلق على المجموع وعلى الأجزاء، وتقدم إفادة التنكير للبعضية
 في قوله تعالى : (ليلاً) فيجوز أن يكون المراد هنا آتيناه بعضاً من الزبور فيه ذكره عليه السلام، هذا ووجه ربط
 الآيات بما تقدم على هذا التفسير على ما في الكشف أنه تعالى لما أرشد نبيه ﷺ إلى جواب الكفار بحججه
 في استهزائهم وتوقره في استخفافهم ليكون أغيب لهم وأشجى لخلقهم أرشده إلى أن يحمل أصحابه أيضاً على
 ذلك وإن يستنوا بسنته وعلى ذلك بما اعترض به من أن الشيطان ينزعه يحمل على المخاشنة فعلى العاقل الحازم
 أن لا يغتر بوساوسه كيف وقد تبين له أنه عدو مبين، وقوله تعالى : (وما أرسلناك عليهم وكيلاً) متعلق بجميع
 السابق من قوله تعالى : (قل كونوا) المشتمل على مجادلاته بالتي هي أحسن (وقل لعبادي) المشتمل على حملهم
 عليهم إلى قوله سبحانه : (أو إن يشاء يعذبكم) وقوله عز وجل : (وربك أعلم بمن في السموات والأرض) من
 تنمة إن تتبعون (إلا رجلاً مسحوراً) فأنهم طعنوا فيه وحاشاه تارة بأنه شاعر ساحر مجنون وأخرى بنحو
 (لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) ولو كان خيراً ما سبقونا إليه فأجيب عن الأول بما
 أجيب وعن الثاني بقوله سبحانه : (وربك أعلم وربك أعلم) وجوز أن يكون الخطاب في قوله تعالى : (ربكم أعلم) الخ
 للمؤمنين وروى ذلك عن الكلبي وأخرج الأول ابن جرير. وابن المنذر عن ابن جريج والمعنى أنه تعالى إن يشأ يرحمكم
 أيها المؤمنون في الدنيا بأنجائكم من الكفرة ونصركم عليهم أو إن يشأ يعذبكم بتسليطهم عليكم والمراد بالتي
 هي أحسن المجادلة الحسنة فكأنه تعالى لما ذكر الحجة اليقينية في صحة المعاد أمر نبيه عليه الصلاة والسلام
 أن يقول للمؤمنين إذا أردتم إيراد الحجة على المخالفين فاذكروا الدلائل بالطريق الأحسن وهو أن لا يكون
 ذلك ممزوجاً بالشم والسب لأنه لو اختلط به لا يبعد أن يقابل بمثله فيزداد الغضب ويهيج الشر فلا يحصل
 المقصود وأشار سبحانه إلى ذلك بقوله عز قائله : (إن الشيطان) الخ وضمير بينهم أما للكفار أو للفريقين
 وروى أن المشركين أفرطوا في إيذاء المؤمنين فشكوا إلى رسول الله ﷺ فنزلت وقيل شتم عمر رجل فهم رضى الله
 تعالى عنه به فأمره الله تعالى بالعفو . قال في الكشف أنه على هذين القوانين الحكمة التي هي أحسن نحو
 يهديكم الله تعالى وليست مفسرة بربكم أعلم بكم وقوله سبحانه : (إن الشيطان ينزغ) تعليل للامر بالاحتمال
 بأن المخاشنة من فعل الشيطان والخطاب في قوله تعالى (ربكم أعلم بكم) للمؤمنين وفيه حث على المداراة أي
 فداروهم لأن ربكم أعلم بكم وبما يصلح لكم من أوامر إن يشأ يرحمكم بقبول أوامره ونواهيه وإن يشأ يعذبكم
 بأبائكم أو إن يشأ يرحمكم بالملائنة والتراحم لأنه سبب السلامة عن أذى الكفار أو إن يشأ يعذبكم بمخاشنتكم
 في غير إبانها وما أرسلناك عليهم وكيلاً فهو لاء المؤمنون وهم أتباعك أولى وأولى بأن لا يكونوا وكيلاً عليهم
 ثم قال والاول أوفق لتأليف النظم وفي إفادة (ربكم أعلم بكم) الخ على ما قرر تكلف ما اهـ، وقيل : المراد من
 عبادي الكفار وحيث كان المقصود من الآيات الدعوة لا يبعد أن يعبر عنهم بذلك ليصير سبباً لجذب قلوبهم
 وميل طباعهم إلى قبول الدين الحق فكأنه قيل قل يا محمد لعبادي الذين أقروا بكونهم عباداً لي يقولوا التي هي

أحسن وهي الكلمة الحققة الدالة على التوحيد وإثبات القدرة على البعث وعرفهم أنه لا ينبغي لهم أن يصروا على المذهب الباطل تعصبا للاسلاف فان ذلك من الشيطان وهو للانسان عبو مبين فلا ينبغي أن يلتفت الى قوله ، والمراد من الأمر بالقول الأمر باعتقاد ذلك وذكر القول لما انه دليل الاعتقاد ظاهرا ثم قال لهم سبحانه : (ربكم أعلم بكم ان يشأ يرحمكم) بالهداية (أو ان يشأ يعذبكم) بالامامة على الكفر إلا أن تلك المشيئة غائبة عنكم فاجتهدوا أتم في طلب الدين الحق ولا تصروا على الباطل لئلا تصيروا محرومين عن السعادات الأبدية والخيرات السرمديه ، ثم قال سبحانه : (وما أرسلناك عليهم وكيلا) أى لا تشدد الأمر عليهم ولا تغالظ لهم بالقول ، والمقصود من كل ذلك اظهار اللين والرفق لهم عند الدعوة لانه أقرب لحصول المقصود ، ثم انه تعالى عمم عليه بقوله : (وربك أعلم) الخ ويحسن على هذا ما روى عن ابن عباس وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن سيرين من تفسير (التي هي أحسن) بلا إله إلا الله ونقل ذلك ابن عطية عن فرقة من العلماء ثم قال : ويلزم عليه أن يراد بعبادى جميع الخلق لأن جميعهم مدعو إلى قول لا إله إلا الله ويحىء قوله سبحانه : (إن الشيطان ينزغ بينهم) غير مناسب إلا على معنى ينزغ خلاصهم وأثناءهم ويفسر النزغ بالوسوسة والاملال ولا يخفى أنه في حيز المنع ، وما ذكر من الدليل لا يتم إلا إذا لم يكن للتخصيص نكتة ، وهي ههنا ظاهرة ويكون قوله تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾ الخ كاستدلال على حقيقة ما دعاهم اليه من التوحيد وربطه بما تقدم على ما ذكرناه أولا لا أظنه يخفى ، والزعم بتثليث الزاى قريب من الظن ويقال إنه القول المشكوك فيه ويستعمل بمعنى الكذب حتى قال ابن عباس : كلما ورد في القرآن زعم فهو كذب وقد يطلق على القول المحقق والصدق الذى لا شك فيه .

فقد أخرج مسلم من حديث أنس أن رجلا من أهل البادية - واسمه ضمام بن ثعلبة - جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا محمد أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله تعالى أرسلك قال صدق الحديث فان تصديق النبي عليه الصلاة والسلام إياه مع قوله زعم وتزعم دليل على ما قلنا .

وورد عن النبي ﷺ أنه قال : زعم جبريل عليه السلام كذا ، وقد أكرسيه ويه وهو إمام العربية في كتابه من قوله : زعم الخليل زعم أبو الخطاب يريد بذلك القول المحقق وقد نقل ذلك جماعات من أهل اللغة وغيرهم ونقله أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح عن شيخه أبي العباس ثعلب عن العلماء باللغة من الكوفيين والبصريين ، وهو مما يتعدى إلى مفعولين وقد حذف ههنا أو ما يسد مسدهما أى زعمتم أنهم آلهة أو زعمتموهم آلهة ويدل عليه قوله تعالى : (من دونه) وحذف المفعولين معاً أو حذف ما يسد مسدهما جائز والخلاف في حذف أحدهما ، والظاهر أن المراد من الموصول كل من عبد من دون الله سبحانه من العقلاء .

وأخرج عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، والبخارى ، والنسائي ، والطبراني ، وجماعة عن ابن مسعود قال : كان نفر من الإنس يعبدون نفرا من الجن فأسلم نفر من الجن وتمسك الانسيون بعبادتهم فنزلت هذه الآية ، وكان هؤلاء الإنس من العرب كما صرح به في رواية البيهقي وغيره عنه ، وفي أخرى التصريح بأنهم من خزاعة ، وفي رواية ابن جرير أنه قال : كان قبائل من العرب يعبدون صنفا من الملائكة يقال لهم الجن ويقولون هم بنات الله سبحانه فنزلت الآية . وعن ابن عباس أنها نزلت في الذين أشركوا بالله تعالى فعبدوا عيسى وأهله

وعزيرا والشمس والقمر والكواكب، وعلى هذا في الآية على ما في البحر تغليب العاقل على غيره، ومتى صح ادراج الشمس والقمر والكواكب على سبيل التغليب بناء على أنها ليست من ذوى العلم فليدرج سائر ما عبد بالباطل من الأصنام ويرتكب التغليب. وتعقب بأن ما سيأتي قريبا أن شاء الله تعالى من ابتغاء الوسيلة ورجاء الرحمة والخوف من العذاب يؤيد إرادة العقلاء كعيسى وعزير عليهما السلام بناء على أن الأصنام لا يعقل منها ذلك، وارتكاب التغليب هناك أيضاً خلاف الظاهر جداً، والدعاء كالدعاء لكن النداء قد يقال إذا قيل: يا أيا أو نحوهما من غير أن يضم إليه الاسم والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم نحو يا فلان وقد يستعمل كل منهما موضع الآخر، والمراد ادعواهم لكشف الضر الذي هو أولى من جلب النفع وأهم وتوجه القلب إلى من يكشفه أكمل وأتم.

﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ فلا يستطيعون بأنفسهم ﴿كَشَفَ الضَّرَّ عَنْكُمْ﴾ كالمرض والفقر والقحط وغيرها ﴿وَلَا تَحْوِيْلًا ۝ ٦٦﴾ ولا نقله منكم إلى غيركم ممن لم يعبدكم أو لا تبدله بنوع آخر ومن لا يملك ذلك لا يستحق العبادة إذ شرط استحقاقها القدرة الكاملة التامة على دفع الضر وجلب النفع ولا تكون كذلك إذا كانت مفاضة من الغير، وكان المراد من نفى ملكهم ذلك نفى قدرتهم التامة الكاملة عليه وكون قدرة الآلهة الباطلة مفاضة منه تعالى مسلم عند الكفرة لأنهم لا ينكرون أنها مخلوقة لله تعالى بجميع صفاتها وإن الله سبحانه أقوى وأكمل صفة منها، وبهذا يتم الدليل ويحصل الإفحام والافتقار قدرة نحو الجن والملائكة الذين عبدوا من دون الله تعالى مطلقا على كشف الضر مما لا يظهر دليله فانه ان قيل: هو انا نرى الكفرة يتضرعون اليهم ولا تحصل لهم الاجابة عورض بأنا نرى أيضاً المسلمين يتضرعون إلى الله تعالى ولا تحصل لهم الاجابة، وقد يقال: المراد نفى قدرتهم على ذلك أصلاً ويحتج له بدليل الأشعري على استناد جميع الممكنات إليه عز وجل ابتداءً. وفسر بعضهم الضر هنا بالقحط بناء على ما روى أن المشر كين أصابهم قحط شديد أكلوا فيه الكلاب والجيف فاستغاثوا بالنبي ﷺ ليدعو لهم فنزلت، وأنت تعلم أن هذا لا يوجب التخصيص. واستدل بهذه الرواية على أن نفى الاستطاعة مطلقاً عن آلهتهم كان إذ ذاك مسلماً عندهم وإلا لما تركوها واستغاثوا بالنبي ﷺ ليدعو لهم وفيه نظر فانظروا وتدبروا.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي أولئك الآلهة الذين يدعونهم ويسمونهم آلهة أو يدعونهم وينادونهم لكشف الضر عنهم ﴿يَبْتَغُونَ﴾ يطلبون باجتهاد لأنفسهم ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ ومالك أمرهم ﴿الْوَسِيلَةَ﴾ القربة بالطاعة والعبادة فضمير يدعون للمشر كين وضمير (يبتغون) للمشار اليهم، وقال ابن فورك: الضميران للمشار اليهم والمراد بهم الأنبياء الذين عبدوا من دون الله تعالى، ومفعول (يدعون) محذوف أي يدعون الناس إلى الحق أو يدعون الله سبحانه ويتضرعون إليه جل وعلا، وعلى هذا لا يتعين كون المراد بهم الأنبياء عليهم السلام كما لا يخفى وهو كما ترى.

وقرأ ابن مسعود: وقتادة (تدعون) بالتاء ثلثة الحروف؛ وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (يدعون) بالياء آخر الحروف مبنياً للمفعول، وقرأ ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (إلى ربك) بكاف الخطاب، واسم

الإشارة مبتدأ والموصول نعت أو بيان والخبر جملة (يبتغون) أو الموصول هو الخبر ويبتغون حال أو بدل من الصلة ، وقوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ فيه وجوه من الأعراب فالزخشرى ذكر وجهين ، الأول كون أى موصولة بدلا من ضمير (يبتغون) بدل بعض من كل ؛ وهى إما معربة أو مبنية على اختلاف الرايين أى أولئك المعبودون يطلب من هو أقرب منهم الوسيلة إلى الله تعالى بطاعته فكيف بالأبعد وليس فيه إلا حذف صدر الصلة والتقدير أيهم هو أقرب وهو مما لا بأس . ولا ينافى ذلك جمع (يرجون . ويخافون) فيما بعد لعدم اختصاص ما ذكر بالأقرب أو لكون الأقرب متعددا ، والثانى كون أى استفهامية وهى مبتدأ و (أقرب) خبرها والجملة فى محل نصب يبتغون وضمن معنى يحرصون فكأنه قيل يحرصون أيهم يكون أقرب إلى الله تعالى وذلك بالطاعة وازدياد الخير والصالح ، قيل واعتبر التضمين ليصح التعليق فانه مختص بأفعال القلوب خلافا ليو نس . وقال الطيبي : لا بد من تقدير حرف الجر لأن حرص تتعدى بعلى كقوله تعالى : (ان تحرص على هداهم) ولا بد من تأويل الانشاء بأن يقال يحرصون على ما يقال فيه أيهم أقرب إلى الله تعالى بسببه من الطاعة ، ويتعاق حينئذ قوله تعالى : (إلى ربهم) بأقرب وهو كما ترى .

وقال صاحب الكشف فى تحقيق هذا الوجه : ان المطالب إذا كانت مشتركة اقتضت التسارع اليها فى العادة وهو نفس الحرص أو ما لا ينفك عنه فناسب أن يضمن الابتغاء معنى الحرص لاسيما وبعده استفهام لا يحسن موقعه دون تضمينه لأن قولك أيهم أقرب إلى فلان بكذا سؤال عن مميز أحدهم عن الباقيين بما يتقرب به زيادة فضيلة مع الاستواء فى أصل التقرب فاذا ورد استثناء بعد فعل صالح لأن يكون معلوله وجب تقديره ذلك لأنك إذا قلت هؤلاء يحرصون على الهدى كان كلاما جاريا على الظاهر وإذا قلت هؤلاء يحرصون أيهم يكون أهدي أفاد أن حرصهم ذلك على الهدى مع مغالبة بعضهم بعضا فيه فيكون أتم فى وصفهم بالحرص عليه * ووجه الافادة أنه تعقيبه على وجه التعليل وكأن كل واحد يسأل نفسه أهو أهدي أم غيره أى هو أشد حرصا عليه أم غيره إذ لا معنى لهذا السؤال عن النفس إلا إلحاث وتعريف أن تمت تقصيرا فى ذلك أو لا ، وعلى هذا لو قلت يحرصون على الهدى أيكم يكون أهدي عد مستهجننا لأن الاستثناء سد مسد صاته كما فى أمرته فقام ولو شاء ربك لآمن وود لو أنه أحسن وكم وكم ، فعلى هذا الطلب واقع على الوسيلة وهى الطاعة والحرص على الأقربى بها والازدياد منها ولا يمكن أن يستغنى عن يحرصون بإجراء (أيهم أقرب) مجرى التعليل ليبتغون على ما أشير إليه لأن (أيهم أقرب) لا يصلح جوابا فارقا بين الطالبين وغيرهم إنما هو فارق بين الطالبين أعنى المتقربين بعضهم مع بعض وهو يناسب الحرص والشفف ولأن صلة الطلب أعنى الوسيلة مذكورة وقد عرفت أن الاستثناء مغن عن ذلك والجمع مستهجن اهـ .

ولعمري لم يبق فى القوس منزعا فى تحقيقه لكن الوجه مع هذا متكلف ، وجوز الحوفى . والزجاج أن يكون (أيهم أقرب) مبتدأ وخبر والجملة فى محل نصب بينظرون أى يفكرون ، والمعنى ينظرون أيهم أقرب فيتوسلون به وكأن المراد يتوسلون بدعائه وإلا ففى التوسل بالذوات ما فيه . وتعقب ذلك فى البحر بأن فى إضمار الفعل المعلق نظرا ومع ذا هو وجه غير ظاهر ، وجوز أبو البقاء كون (أيهم أقرب) جملة استفهامية فى موضع نصب يبدعون وكون أى موصولة بدلا من ضمير (يبدعون) وتعقب الأول بأن فيه تعليق ما ليس بفعل قلبى والجمهور

على منعه ، وأما الثاني فقال أبو حيان : فيه الفصل بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية لكنه لا يضر لأنها معمولة للصلة ، وأنت إذا نظرت في المعنى على هذا لم ترض أن تحمل الآية عليه ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَرْجُونَ ﴾ عطف على يبتغون أى يبتغون القربة بالعبادة ويتوقعون ﴿ رَحْمَتَهُ ﴾ تعالى ﴿ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ كدأب سائر العباد فأين هم من ملك كشف الضر فضلا عن كونهم آلهة ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ٥٧ ﴾ حقيقة بأن يحذره ويحترز عنه كل أحد من الملائكة والرسل عليهم السلام وغيرهم ، والجملة تعليل لقوله سبحانه : ﴿ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ وفي تخصيصه بالتعليل زيادة تحذير للكفرة من العذاب ، وتقديم الرجاء على الخوف لما أن متعلقه أسبق من متعلقه ففي الحديث القدسي «سبقت رحمتي غضبي» وفي اتحاد أسلوب الجملةين إيماء إلى تساوى رجاء أولئك الطالبين للوسيلة إليه تعالى بالطاعة والعبادة وخوفهم ، وقد ذكر العلماء أنه ينبغي للمؤمن ذلك ما لم يحضره الموت فاذا حضره الموت ينبغي أن يغلب رجاءه على خوفه ، وفي الآية دليل على أن رجاء الرحمة وخوف العذاب بما لا يخل بكمال العابد ، وشاع عن بعض العابدين أنه قال : لست أعبد الله تعالى رجاء جنته ولا خوفا من ناره والناس بين قاذح لمن يقول ذلك ومادح ، والحق التفصيل وهو أن من قاله اظهاراً للاستغناء عن فضل الله تعالى ورحمته فهو مخطئ كافر ، ومن قاله لاعتقاد أن الله عز وجل أهل للعبادة لذاته حتى لو لم يكن هناك جنة ولا نار لكان أهلاً لأن يعبد فهو محقق عارف كما لا يخفى *

﴿ وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ الظاهر العموم لأن إن نافية ومن زائدة لاستغراق الجنس أى وما من قرية من القرى ﴿ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ باماتة أهلها حتف أنوفهم ﴿ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ بالقتل وأنواع البلاء ، وروى هذا عن مقاتل وهو ظاهر ما روى عن مجاهد واليه ذهب الجبائي وجماعة ، وروى عن الأول أنه قال : الهلاك للصالح والعباد للطالح ، وقال أيضا : وجدت في كتاب الضحاك بن مزاحم في تفسيرها أما مكة فتخربها الحبشة وتهلك المدينة بالجوع والبصرة بالغرق والكوفة بالترك والجيال بالصواعق والرواحف ، وأما خراسان فهلاكها ضرب ثم ذكر بلدا بلدا . وروى عن وهب بن منبه أن الجزيرة آمنة من الخراب حتى تخرب أرمينية وآرمينية آمنة حتى تخرب مصر ومصر آمنة حتى تخرب الكوفة ولا تكون الملحمة الكبرى حتى تخرب الكوفة فاذا كانت الملحمة الكبرى فتحت قسطنطينية على يد رجل من بني هاشم وخراب الأندلس من قبل الزنج وخراب أفريقية من قبل الأندلس وخراب مصر من انقطاع النيل واختلاف الجيوش فيها وخراب العراق من الجوع وخراب الكوفة من قبل عدو يحصرهم ويمنعهم الشرب من الفرات وخراب البصرة من قبل العراق وخراب الأبله من عدو يحصرهم برا وبحرا وخراب الرى من الديلم وخراب خراسان من قبل النبت وخراب النبت من قبل الصين وخراب الهند واليمن من قبل الجراد والسلطان وخراب مكة من الحبشة وخراب المدينة من قبل الجوع ، وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال : «آخر قرية من قرى الاسلام خرابا المدينة» كذا نقله العلامة أبو السعود وما في كتاب الضحاك وكذا ما روى عن وهب لا يكاد يعول عليه ، وما روى عن أبي هريرة مقبول وقد رواه عنه بهذا اللفظ النسائي ورواه أيضا الترمذي بنحوه وقال حسن غريب ورواه أبو حيان بلفظ «آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة» وفي البحور الزاخرة أن

سبب خرابها أن بعض أهلها يخرجون مع المهدي إلى الجهاد ثم ترجف بمنافقيها وترميهم إلى الدجال ويهاجر بعض المخلصين إلى بيت المقدس عند إمامهم ، ومن بقي منهم تقبض الريح الطيبة روحه فتبقى خاوية ، ويأبى كونها سبب خرابها الجوع حسبما سمعت عن الضحاك وابن منبه ظاهر ما أخرجه الشيخان « لتتركن المدينة على خير ما كانت مذلة ثمارها لا يغشاها إلا العوافي الطير والسباع وآخر من يحشر راعيان من مزيعة » الحديث . وأخرج الإمام أحمد بسند رجاله ثقات « المدينة يتركها أهلها وهي مرطبة قالوا : فمن يأكلها ؟ قال : السباع والعوافي » وما ذكر من أن مكة تخربها الحبشة ثابت في الصحيحين وغيرهما لكن بلفظ « يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة » وفي حديث حذيفة مرفوعا « كأني أنظر إلى حبشي أحمر الساقين أزرق العينين أفطس الأنف كبير البطن وقد صف قدميه على الكعبة هو وأصحاب له ينقضونها حجرا حجرا ويتداولونها بينهم حتى يطرحوها في البحر » وفي حديث أحمد عن أبي هريرة أنه تجيء الحبشة فيخربونه أي البيت خرابا لا يعمر بعده أبدا ، نعم اختلف في أنه متى يكون ذلك ؟ فقيل : زمن عيسى عليه السلام ، وقيل حين لا يبقى على الأرض من يقول الله وهو آخر الآيات ، ومال إلى ذلك السفاريني ، وظاهر ما تقدم في المدينة من الاخبار بأنها آخر قرى الاسلام خرابا يقتضي أن خراب مكة قبلها والله تعالى أعلم .

وما ذكر في خبر ابن منبه من أن مصر آمنة حتى تخرب الكوفة ان صح يقتضي أن الكوفة تعمر ثم تخرب وإلا فهي قد خربت منذ مئات من السنين وبقيت إلى الآن خرابا ، ومصر آمنة عامرة على أحسن حال اليوم وبعمارتها حسبما يقتضيه الخبر جاءت آثار عديدة كما لا يخفى على من طالع الكتب المؤلفة في أمارات الساعة وأخبار المهدي والسفياي إلا أن في أكثرها للنقر مقالا موزع البوني واضرا به أنها تعمر في أواخر القرن الثالث عشر وقد أخذوا ذلك من كلام الشيخ محي الدين قدس سره ، وأنت تعلم أنه أشبه شيء بالهندية ولا يكاد يعد من اللغة العربية ، وما ذكر من أن خراب العراق من الجوع يعم بغداد فانها قاعدته .

وقال القاضي عياض في الشفاء : روى أنه عليه السلام قال : « تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل والصرة تنتقل إليها الخزان يخسف بها » يعني بغداد وهذا صريح في أن دلاكلها بالخسف لا بالجوع لكن ذكر المحدثون أن في سند الخبر مجعولا ، ثم الظاهر على هذا التفسير أن قوله تعالى : (أو معذبوها) الخ مقيد بمثل ما قيد به المعطوف عليه فيكون كل من الإهلاك والتعذيب قبل يوم القيامة أي في الزمان القريب منه وقد شاع استعمال ذلك بهذا المعنى وستسمعه قريبا إن شاء الله تعالى في الحديث وإنكاره مكابرة غير مسموعة وكأنه سبحانه بعد أن ذكر من شأن البعث والتوحيد ما ذكر ذكر بعض ما يكون قبل يوم البعث مما يدل على عظمته سبحانه وفيه تأييد لما ذكر قبله ، وقد صح أنه بعد موت عيسى عليه السلام تجيء ريح باردة من قبل الشام فلا تبقى على وجه الأرض أحدا في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته فيبقى شرار الناس وعليهم تقوم الساعة ، وجاء في غير ما خبر ما يصيب الناس قبل قيامها من العذاب ، فمن ذلك ما أخرجه الطبراني . وابن عساكر عن حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنه اتقصدنكم نار هي اليوم خامدة في واد يقال له برهوت يغشى الناس فيها عذاب أليم تأكل الأنفس والأموال تدور الدنيا كلها في ثمانية أيام تطير طيران الريح والسحاب حرها بالليل أشد من حرها بالنهار ولها بين السماء والأرض دوى كدوى الرعد القاصف قيل : يا رسول الله أسليمة يومئذ على المؤمنين والمؤمنات ؟ قال : وأين المؤمنون والمؤمنات الناس يومئذ شر من الحر يتسافدون كما يتسافد الهائم وليس فيهم رجل يقول

مهمه إلى غير ذلك من الأخبار، ولا يبعد بعد أن اعتبر العموم في القرية حمل الأهلاك والتعذيب على ما تضمنته تلك الأخبار من أمارة المؤمنين بالريح وتعذيب الباقين من شرار الناس بالنار المذكورة، وصح أنها تسوقهم إلى المحشر وورد أنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك وأنه تلقى الآفة على الظهر حتى لا تبقى ذات ظهر حتى أن الرجل يعطى الحديقة المعجبة بالشارف ذات القتب ليفر عليها، وكون ذلك قبل يوم القيامة هو المعمول عليه وقد اعتمده الحافظ ابن حجر وصوبه القاضي عياض وذهب إليه القرطبي والخطابي وجاء مصرحاً به في بعض الأحاديث، فقد أخرج الإمام أحمد والترمذي وقال: حسن صحيح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً ستخرج نار من حضر موت أو من بحر حضر موت قبل يوم القيامة تحشر الناس الحديث ولا يبعد أن يعذبوا بغير ذلك أيضاً بل في الآثار ما يقتضيه ((كَانَ ذَلِكَ)) أي ما ذكر من الأهلاك والتعذيب ((فِي الْكِتَابِ)) أي في اللوح المحفوظ كما روى عن إبراهيم التيمي وغيره ((مَسْطُوراً ٥٨)) مكتوباً، وذكر غير واحد أنه مأمون شئ. إلا بين فيه بكيفياته وأسبابه الموجبة له ووقته المضروب له. واستشكل العموم بأنه يقتضي عدم تنهاى الأبعاد وقد قامت البراهين النقاية والعقلية على خلاف ذلك فلا بد أن يقال بالتخصيص بأن يحمل الشئ على ما يتعلق بهذه النشأة أو نحو ذلك، وقال بعضهم بالعموم إلا أنه التزم كون البيان على نحو يجتمع مع التنهاى فاللوح المحفوظ في بيانه جميع الأشياء الدنيوية والآخروية وما كان وما يكون نظير الجفر الجامع في بيانه لما بينه، وقد رأيت أنا صحيفة للشيخ الأكبر قدس سره ادعى أنه يعلم منها ما يقع في أرض المحشر يوم القيامة وأخرى ادعى أنه يعلم منها أسماء أهل الجنة والنار وأسماء آبائهم وأخرى ادعى أنه يعلم منها الحوادث التي تكون في الجنة، وقبول هذه الدعاوى وردهامفوض اليك، وفسر بعضهم الكتاب بالقضاء السابق في الكلام تجوز لا يخفى. هذا وذهب أبو مسلم إلى أن المراد مامن قرية من قرى الكفار واختاره المولى أبو السعود وجعل الآية بيانا لتحتم حلول عذابه تعالى بمن لا يحذره اثر بيان أنه حقيق بالخطر وإن أساطين الخلق من الملائكة والنبين عليهم السلام على حذر من ذلك، وذكر أن المعنى مامن قرية من قرى الكفار إلا نحن نخبروها بالبتة بالخسف بها أو بأهلاك أهلها بالمرء لما ارتكبوا من عظام الموبقات المستوجبة لذلك أو معذبوا أهلها عذاباً شديداً لا يكتفه كنهه والمراد به ما يعم البلايا الدنيوية من القتل والسبي ونحوهما والعقوبات الآخروية مما لا يعلمه إلا الله تعالى حسبما يفصح عنه إطلاق التعذيب عما قيد به الأهلاك من قبلية يوم القيامة ولا يخص بالبلايا الدنيوية كيف وكثير من القرى العاتية العاصية قد أخرجت عقوباتها إلى يوم القيامة، ثم أنه يحتمل أن يقال في وجه الربط على تقدير التخصيص: أنه سبحانه بعد أن أشار إلى أن الكفرة المخاطبين في بلاء وضر وإن آلهتهم لا يملكون كشف ذلك عنهم ولا تحويله أشار إلى أن مثل ذلك لا بد وأن يصيب الكفرة ولا يملك أحد كشفه ولا تحويله عنهم، وهذا ظاهر بناء على ما تقدم عن البعض في سبب النزول الذي بسببه فسر الضر بالقحط فتأمل.

وفي اختيار صيغة الفاعل في الموضعين وإن كانت بمعنى المستقبل من الدلالة على التحقق والتقرر ما فيه، والتقيد بيوم القيامة لأن الأهلاك يومئذ غير مختص بالقرى الكافرة ولا هو بطريق العقوبة وإنما هو لانقضاء عمر الدنيا، ثم قال: إن تعميم القرية لا يساعده السياق ولا السباق اه وفيه تأمل. ومن الناس من رجحه

على ما سبق بأن فيه حمل الاهلاك على ما يتبادر منه وهو ما يكون عن عقوبة ولا كذلك فيما سبق .
وأجيب بأن ذلك سهل فقد استعمل في مقام التخويف فيما لم يكن عن عقوبة كقوله تعالى ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ ﴾
أى الآيات التى اقترحتها قریش، فقد أخرج أحمد . والنسائي . والحاكم وصححه . والطبرانی . وغيرهم عن ابن عباس قال : سأل أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهابا وأن ينحى عنهم الجبال فيزرعوا ف قيل له :
إن شئت أن تستأنى بهم وإن شئت أن تؤتيهم الذى سألوا فإن كفروا أهلـكوا كما أهلـكت من قبلهم من الأمم فقال عليه الصلاة والسلام : لا بل أستأنى بهم فانزل الله تعالى هذه الآية، وأن ما بعدها فى تاويل مصدر منصوب على أنه مفعول منع على ما صرح به الطبرسى أو منصوب بنزع الخافض كما قيل : لتعدى الفعل إلى مفعوله الثانى بالحرف كما فى قوله تعالى : (ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين) أى وما منعنا الارسال أو من الارسال بالآيات ﴿ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا ﴾ أى بجنسها ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ من الأمم السابقة المقترحة، والاستثناء مفرغ من أعم الأشياء وأن وما بعدها فى تاويل مصدر فاعل منع أى ما منعنا شىء من الأشياء إلا تكذيب الأولين .
وزعم أبو البقاء أنه على تقدير مضاف أى إلا اهلاك تكذيب الأولين ، ولا حاجة اليه عند الآخرين . والمنع لغة كف الغير وقصره عن فعل يريد أن يفعله ولا استحالة ذلك فى حقه سبحانه لاستلزامه العجز المحال المنافى للربوبية قالوا : إنه هنا مستعار للصرف وان المعنى وما صرفنا عن ارسال الآيات المقترحة إلا تكذيب الأولين المقترحين المستتبع لاستئصالهم فانه يؤدى إلى تكذيب الآخرين المقترحين بحكم اشتراكهم فى العتو والعناد وهو مفض إلى أن يحل بهم مثل ما حل بهم بحكم الشركة فى الجريمة والفساد وجريان السنة الالهية والعادة الربانية بذلك وفعل ذلك بهم مخالف لما كتب فى لوح القضاء بمداد الحكمة من تأخير عقوبتهم، وحاصله انا تركنا ارسال الآيات لسبق شئنا تأخير العذاب عنهم لحكم نعلمها، واستشعر بعضهم من الصرف نوع محذور فجعل المنع مجازا عن الترك . وتعقب بانه لا يصح مع كون الفاعل التكذيب لأن التارك هو الله تعالى .
وأجيب بان دعوى لزوم اتحاد الفاعل فى المعنى الحقيقى والمستعار له بما لم يقم عليه دليل بل الظاهر خلافه .
وذكر بعض المحققين والله تعالى أبوه وان نوقش أن تكذيب الأولين المستتبع للاستئصال والمستلزم لتكذيب الآخرين المفضى لحلول الوبال مناف لارسال الآيات المقترحة لتعين التكذيب المستدعى لما ينافى الحكمة فى تأخير عقوبة هذه الأمة فعبر عن تلك المناقاة بالمنع على نهج الاستعارة إيذانا بتعارض مبادئ الارسال لا كما زعموا من عدم ارادته تعالى لتأييد رسوله ﷺ بالمعجزات وهو السر فى إثار الارسال على الايتاء لما فيه من الاشعار بتداعى الآيات إلى النزول لولا أن تمسكها يد التقدير، واسناد المنع إلى تكذيب الأولين لا إلى علمه تعالى بما سيكون من المقترحين الآخرين كما فى قوله تعالى (لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) لاقامة الحجة عليهم بابرار الأئمة ذج ولا يذان بان مدار عدم الاجابة إلى إيتاء مقترحهم ليس إلا صـنيعهم ، ثم حكمة التأخير قيل اظهر مزيد شرف النبي ﷺ ، وقيل العناية بمن سيولد من بعضهم من المؤمنين وبمن سيؤمن منهم، وينبغى أن يزداد فى كل إلى غير ذلك مثلا وإلا فلا حصر، وقيل معنى الآية انا لا نرسل الآيات المقترحة لعلنا بانهم لا يؤمنون عندها كما لم يؤمن بها من اقترحوها قبلهم فيكون ارسالها عبثا لا فائدة فيه والحكيم لا يفعله ، وأنت تعلم أنه إذا كان ارسال المقترح إذا لم يؤمن عنده المقترح عبثا لا يفعله الحكيم أشكل

فعله من أول مرة علي أن ماروى في سبب النزول يقتضى التفسير الأول كما لا يخفى وفسرت الآيات بالمقترحة لأن ما بها اثبات دعوى الرسالة من مقتضيات الارسال وما زاد على ذلك ولم يكن عن اقتراح لطف من الملك المتعال ﴿وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ﴾ عطف على ما يفصح عنه النظم الكريم كأنه قيل : وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون حيث أتيناهم ما اقترحوا على أنبيائهم عليهم السلام من الآيات الباهرة فكذبوها وآتيناهم ثمود الناقة باقتراحهم على نبينهم صالح عليه السلام وأخرجناهم من الصخرة ﴿مُبْصَرَةً﴾ على صيغة اسم الفاعل حال من الناقة، والمراد ذات أبصار أو ذات بصيرة يبصرها الغير ويتبصر بها فالصيغة للنسب أو جاعلة الناس ذوى بصائر على أنه اسم فاعل من أبصره والهمزة للتعدية أى جعله ذا بصيرة وإدراك ويحتمل أن يكون اسناد الابصار اليها مجازا وهو فى الحقيقة حال من يشاهدها . وقرأ قوم (مبصرة) بزنة اسم المفعول أى يبصرها الناس ولا خفاء فى ذلك . وقرأ قتادة (مبصرة) بفتح الميم والصاد أى محل ابصار يجعل الحامل على الشئ بمنزلة محله نحو الولد مبخله مجبنة . وقرأ زيد بن علي رضى الله تعالى عنهما (مبصرة) بزنة اسم الفاعل والرفع على اضمار مبتدأ أى هى مبصرة . وقرأ الجمهور (ثمود) ممنوعا من الصرف، وقال هرون : أهل الكوفة ينونون فى كل وجه وقال أبو حاتم لاتنون العامة، والعلماء بالقرآن (ثمود) فى وجه من الوجوه وفى أربعة مواطن الف مكتوبة ونحن نقرؤه بغير ألف اه . وهو كما قال الراغب عجمي، وقيل عربى وترك صرفه لكونه اسم قبيلة، وهو فاعل من التمد وهو الماء القليل الذى لامادة له ومنه قيل : فلان متمدود تمدته النساء أى قطعن مادة مائه لكثرة غشيانه لهن ومتمدود إذا كثر عليه السؤال حتى نفدت مادة ماله وصحح كثير عربيته أى آتيناهم تلك القبيلة الناقة ﴿فَظَلُّوا بِهَا﴾ أى فكفروا بها وجحدوا كونها من عند الله تعالى لتصديق رسوله أو فكفروا بها ظالمين أى لم يكتفوا بمجرد الكفر بها بل فعلوا بها ما فعلوا من العقور أو ظلوا أنفسهم وعرضوها للهلاك بسبب عقورها ولعل تخصيص آياتها بالذكر لما أن ثمود عرب مثل أهل مكة المقترحين وأن لهم من العلم بحالهم مالا مزيد عليه حيث يشاهدون آثار هلاكهم لقرب ديارهم منهم ورودا وصدورا، وجوز أن يكون ذلك لأن الناقة من جهة أنها حيوان أخرج من الحجر أو ضح دليل على تحقق مضمون قوله تعالى : (قل كونوا حجارة أو حديد) الخ والأول أقرب ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ٥٩﴾ أى لمن أرسلت عليهم، والمراد بها الما المقترحة فالتخويف بالاستئصال لئلا تذارها به فى عادة الله تعالى أى ما نرسلها إلا لتخويفا من العذاب المستأصل كالطليعة له فان لم يخافوا فعل بهم ما فعل، وأما غيرها كآيات القرآن والمعجزات فالتخويف بعذاب الآخرة دون العذاب الدنيوى بالاستئصال أى ما نرسلها إلا لتخويفا وإنذارا بعذاب الآخرة . واستظهر أبو حيان كون المراد بها الآيات التى معها امهال كالخسوف والكسوف وشدة الرعد والبرق والرياح والزلازل وغور ماء العيون وزيادتها على الحد حتى يغرق منها بعض الأرضين، وعد الحسن من ذلك الموت الذريع أى ما نرسلها إلا لتخويفا بما هو أعظم منها . أخرج ابن جرير عن قتادة قال : إن الله تعالى يخوف الناس بما شاء من آياته لعلهم يعقوبون أو يذكرون ويرجعون ، وذكر ابن عطية أن آيات الله تعالى المعتبر بها ثلاثة أقسام، قسم عام فى كل شئ * وفى كل شئ * له آية . تدل على أنه واحد . وهناك فكرة العلماء ، وقسم معتاد كالرعد والكسوف وهناك فكرة الجهلة، وقسم

خارق للعادة وقد انقضى بانقضاء النبوة وإنما يعتبر اليوم بتوهم مثله وتصوره اهـ •
وفيه غفلة عن الكرامة فإن أهل السنة يثبتونها للولى فى كل عصر، والجملة مستأنفة لا محمل لها من
الاعراب، وجوز على الوجه الأول أن تكون حالا من ضمير ظلموا أى فظلموا بها ولم يخافوا العاقبة والحال
إنما ما ترسل بالآيات التى هى من جملتها إلا تخويفا من العذاب الذى يعقبا فنزل بهم ما نزل، ونصب (تخويفا)
على أنه مفعول له •

وجوز أن يكون حالا أى مخوفين، والباء فى الموضعين سيف خطيب، و (الآيات) مفعول نرسل أول للبابسة
والمفعول محذوف أى ما ترسل نبيا ملتبسا بها، وقيل إنها للتعدي وان أرسل يتعدى بنفسه وبالباء • ورد بأنهم
ينقل عن أحد من الثقات، قال الخفاجى: ولا حجة فى قول كثير:

لقد كذب الواشون ما بحت عندهم بسر ولا أرسلتهم برسول
لا احتمال الزيادة فيه أيضا مع أن الرسول فيه بمعنى الرسالة فهو مفعول مطلق والكلام فى دخولها على
المفعول به، ولا يخفى أن جعل الرسول مفعولا به وزيادة الباء فيه مما لا يقدم عليه فاضل (وَإِذْ قُلْنَا) أى
واذ كر زمان قولنا بواسطة الوحى (لَكَ) يا محمد (إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ) أى علما كما رواه غير واحد
عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه فلا يخفى عليه سبحانه شىء من أحوالهم وأفعالهم الماضية والمستقبلية من
الكفر والتكذيب •

وقوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) إلى آخر الآية تنبيه على تحققها بالاستدلال
عليها بما صدر عنهم عند مجئ بعض الآيات لاشتراك الكل فى كونها أمورا خارقة للمعادات منزلة من جناب
رب العزة جل مجده لتصديق رسوله عليه الصلاة والسلام فتكذيبهم ببعضها يدل على تكذيب الباقي كما
أن تكذيب الأولين بغير المقترحة يدل على تكذيبهم بالمقترحة، والمراد بالرؤيا ما عاينه ﷺ ليلة أسرى
به من العجائب السماوية والأرضية كما أخرجه البخارى . والترمذى . والنسائى . وجماعة عن ابن عباس وهى
عند كثير بمعنى الرؤية مطلقا وهما مصدر رأى مثل القربى والقراءة •

وقال بعض: هى حقيقة فى رؤيا المنام ورؤيا اليقظة ليلا والمشهور اختصاصها لغة بالمنامية وبذلك تمسك
من زعم أن الاسراء كان مناما وفى الآية ما يرد عليه، والقائلون بهذا المشهور الذاهبون إلى أنه كان يقظة كما
هو الصحيح قالوا: إن التعبير بها إمامشا كله لتسميتهم له رؤيا أو جار على زعمهم كتسمية الأصنام آلهة فقد
روى أن بعضهم قال له ﷺ لما قص عليهم الاسراء لعله شىء رأيت فى منامك أو على التشبيه بالرؤيا لما فيها
من العجائب أو لوقوعها ليلا أو لسرعتها أى وما جعلنا الرؤيا التى أرينا كما عيانا مع كونها آية عظيمة وآية
آية وقد أقمت البرهان على صحتها إلا فتنة افتتن بها الناس حتى ارتد بعض من أسلم منهم (وَالشَّجَرَةَ) عطف
على (الرؤيا) أى وما جعلنا الشجرة (الْمَلْعُونَةَ فى الْقُرْآنِ) إلا فتنة لهم أيضا •

والمراد بها كما روى البخارى وخلق كثير عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما شجرة الزقوم، والمراد
بلعنهم لعن طاعمها من الكفرة كما روى عنه أيضا، ووصفها بذلك من المجاز فى الاسناد وفيه من المبالغة ما فيه

أو لعننا نفسها ويراد باللعن معناه اللغوي وهو البعد فهي لكونها في أبعد مكان من الرحمة وهو أصل الجحيم الذي تنبت فيه ملعونة حقيقة .

وأخرج ابن المنذر عن الخبر أنها وصفت بالملعونة لتشبيهه طلوعها برؤس الشياطين والشياطين ملعونون وقيل تقول العرب لكل طعام مكروه ضار: ملعون ، وروى في جعلها فتنة لهم أنه لما نزل في أمرها في الصفات وغيرها ما نزل . قال أبو جهل وغيره : هذا محمد ﷺ يتوعدكم بنار تحرق الحجارة ثم يقول ينبت فيها الشجر وما نعرف الرقوم إلا بالنمر بالزبد ، وأمر أبو جهل بجارية له فأحضرت تمرًا وزبدًا وقال لأصحابه ترقوا وافتتن بهذه المقالة أيضا بعض الضعفاء ولقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا حيث كابروا قضية عقولهم فانهم يرون النعامة تبتلع الجمر وقطع الحديد المحياة الجمر فلا تضرها والسمنديل يتخذ من وبره مناديل تلقى في النار إذا اتسخت فيذهب الوسخ وتبقى سالمة ، ومن أمثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار .

وعن ابن عباس أنها الكشوث المذكورة في قوله تعالى (كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) ولعنها في القرآن وصفها فيه بما سمعت في هذه الآية رمز آفا مامر عن العرب ، والافتتان بها أنهم قالوا عند سماع الآية : ما بال الحشائش تذكر القرآن ، والمعول عليه عند الجمهور رواية الصحيح عن الخبر . وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (والشجرة) بالرفع على الابتداء وحذف الخبر أي والشجرة الملعونة في القرآن كذلك ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ ﴾ بذلك ونظائره من الآيات فإن السكل للتخويف ، وإيثار صيغة الاستقبال للدلالة على الاستمرار التجددى .

وقرأ الأعمش (ويخوفهم) بالياء آخر الحروف ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾ التخويف ﴿ إِلَّا طُغْيَانًا ﴾ تجاوزا عن الحد ﴿ كَبِيرًا ٩ ﴾ لا يقادر قدره فلو أرسلنا بما اقترحوه من الآيات لفعلوا بها فعلهم باخوانها وفعل بهم ما فعل بأمثالهم وقد سبقت كلمتنا بتأخير العقوبة العامة إلى الطامة الكبرى هذا فيما أرى هو الأوفق بالنظم الكريم واختاره في إرشاد العقل السليم .

وعن الحسن . ومجاهد . وقناة . وأكثر المفسرين تفسير الاحاطة بالقدرة ، والكلام مسوق لتسليط رسول الله ﷺ عما عسى يعتريه من عدم الاجابة إلى انزال الآيات المقترحة لمخالفتها للحكمة من نوع حزن من طعن الكفرة حيث كانوا يقولون : لو كنت رسولا حقا لاتيت بهذه المعجزة كما أتى بها من قبلك من الانبياء عليهم السلام فكأنه قيل اذكر وقت قولنا لك ان ربك اللطيف بك قد أحاط بالناس فهم في قبضة قدرته لا يقدر على الخروج من ربة مشيئته فهو يحفظك منهم فلا تهتم بهم وامض لما أمرك به من تبليغ الرسالة ألا ترى أن الرؤيا التي أريناك من قبل جعلناها فتنة للناس مورثة للشبهة مع أنها ما ورثت ضعفا لأمرك وقتورا في حالك وبعضهم حمل الاحاطة على الاحاطة بالعلم إلا أنه ذكر في حاصل المعنى ما يقرب مما ذكر فقال : أي انه سبحانه عالم بالناس على أتم وجه فيعلم قصدهم إلى ايدائك إذا لم تأتهم بما اقترحوا ويعصمك منهم فامض على ما أنت فيه من التبليغ والانذار ألا ترى الخ .

ولا يخفى أن ذكر الرب مضافا إلى ضميره ﷺ وأمره عليه الصلاة والسلام بذكر ذلك القول أنسب بكون الآية مسوقة لتسليته على الوجه الذي نقل ، وذكر التخويف وانه ما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا أوفق

بما فسرت به الآية أولا ، وأدعى بعضهم انه لا يخلو عن نوع تسلية، وقيل: الاحاطة هنا الاهلاك كما في قوله تعالى: (وأحيط بشمره) والناس قریش ووقت ذلك الاهلاك يوم بدر، وعبر عنه بالماضي مع كونه منتظرا حسبما ينبي عنه قوله تعالى: (سيهزم الجمع ويولون الدبر) وقوله سبحانه: (قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم) وغير ذلك لتحقق الوقوع ، وأولت الرؤيا بما رآه ﷺ في المنام من مصارعهم كما صرح به في بعض الروايات ، وصح أنه ﷺ لما ورد ماء بدر كان يقول: والله لكانني أنظر إلى مصارع القوم وهو يضع يده الشريفة على الأرض ههنا وههنا ويقول: هذا مصرع فلان هذا مصرع فلان، وهو ظاهر في كون ذلك مناما .
ويروى أن قریشا سمعت بما أوحى إلى رسول الله ﷺ في شأن بدر وما أرى في منامه من مصارعهم فكانوا يضحكون ويسخرون وهو المراد بالفتنة ، وبما رآه عليه الصلاة والسلام أنه سيدخل مكة وأخبر أصحابه فتوجه إليها فصدده المشركون عام الحديبية واليه ذهب أبو مسلم . والجبائي ، واعتذر عن كون ما ذكره مدنيا بأنه يجوز أن يكون الوحي باهلا كهم وكذا الرؤيا واقعا بركة وذكر الرؤيا وتعيين المصارع واقعين بعد الهجرة ويلزم منه أن يكون الافتتان بذلك بعد الهجرة وأن يكون ازديادهم طغيانا متوقعا غير واقع عند نزول الآية وكل ذلك خلاف الظاهر .

وأخرج ابن جرير عن سهل بن سعد قال: « رأى رسول الله ﷺ بنى أمية ينزون على منبره نزو القردة فسأه ذلك فما استجمع ضاحكا حتى مات عليه الصلاة والسلام وأنزل الله تعالى هذه الآية (وما جعلنا الرؤيا) الخ .
وأخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه . والبيهقي في الدلائل . وابن عساكر عن سعيد بن المسيب قال: رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بنى أمية على المنابر فسأه ذلك فأوحى الله تعالى إليه إنما هي دنيا أعطوها فقرت عينه وذلك قوله تعالى: (وما جعلنا) الخ .

وأخرج ابن أبي حاتم عن يعلى بن مرة قال: « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: رأيت بنى أمية على منابر الأرض وسيملكونكم فتجدونهم أرباب سوء وأهمل عليه الصلاة والسلام لذلك فأنزل الله سبحانه (وما جعلنا) الآية » وأخرج عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: « رأيت ولدالحكم بن أبي العاص على المنابر كأنهم القردة وأنزل الله تعالى في ذلك (وما جعلنا) الخ والشجرة الملعونة الحكم وولده » وفي عبارة بعض المفسرين هي بنو أمية .

وأخرج ابن مردويه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت لمروان بن الحكم: « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لأبيك وجدك: إنكم الشجرة الملعونة في القرآن » فعلى هذا معنى احاطته تعالى بالناس إحاطة اقدارهم ، والكلام على ما قيل على حذف مضاف أي وما جعلنا تعبير الرؤيا أو الرؤيا فيه مجاز عن تعبيرها ، ومعنى جعل ذلك فتنة للناس جعله بلاء لهم ومختبرا وبذلك فسر ابن المسيب ، وكان هذا بالنسبة إلى خلفائهم الذين فعلوا ما فعلوا وعدلوا عن سنن الحق وما عدلوا وما بعده بالنسبة إلى ما عدا خلفاءهم منهم ممن كان عندهم عاملا وللخباياث عاملا أو ممن كان من أعوانهم كيفما كان ، ويحتمل أن يكون المراد ما جعلنا خلافتهم وما جعلناهم أنفسهم لإفئنة ، وفيه من المبالغة في ذمهم ما فيه ، وجعل ضمير (نخوفهم) على هذا لما كان له أولا وللشجرة باعتبار أن المراد بها بنو أمية ولعنهم لما صدر منهم من استباحة الدماء المعصومة والفروج المحصنة وأخذ الأموال من غير حلها ومنع الحقوق عن أهلها وتبديل الأحكام والحكم بغير ما أنزل الله تعالى على نبيه عليه الصلاة

والسلام إلى غير ذلك من القبائح العظام والمخازي الجسام التي لا تكاد تنسى مادامت الليالي والأيام، وجاء لعنهم في القرآن إما على الخصوص كما زعمته الشيعة أو على العموم كما نقول فقد قال سبحانه وتعالى: (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة) وقال عز وجل (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) إلى آيات أخر ودخولهم في عموم ذلك يكاد يكون دخولا أوليا لكن لا يخفى أن هذا لا يسوغ عند أكثر أهل السنة لعن واحد منهم بخصوصه فقد صرحوا أنه لا يجوز لعن كافر بخصوصه ما لم يتحقق موته على الكفر كفرعون ونمرود فكيف من ليس كافرا، وادعى السراج البلقيني جواز لعن العاصي المعين ونور دعواه بحديث الصحيحين «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فابت أن تجيء فبات غضبان لعنها الملائكة حتى تصبح» *

وقال ولده الجلال بحثت مع والدي في ذلك باحتمال أن يكون لعن الملائكة لها بالعموم بأن يقول: لعن الله تعالى من باتت مهاجرة فراش زوجها ولو استدل لذلك بخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مر بحمار وسم بوجهه فقال: لعن الله تعالى من فعل هذا لكان أظهر إذ الإشارة بهذا صريحة في لعن معين إلا أن يؤول بأن المراد فاعل جنس ذلك لفاعل هذا المعين وفيه ما فيه، واستدل بعض من وافقه لذلك أيضا بما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم العن رعلا. وذوان. وعصية عصوا الله تعالى ورسوله» فإن فيه لعن أقوام باعياهم وأجيب بأنه يجوز أنه عليه الصلاة والسلام علم موتهم أو موت أكثرهم على الكفر فلم يلعن إلا من علم موته عليه وهو كما ترى، ولا يخفى أن تفسير الآية بما ذكر غير ظاهر الملائمة للسياق والله تعالى أعلم بصحة الأحاديث، وقيل الشجرة الملعونة مجاز عن أبي جهل وكان فتنة وبلاء على المسلمين لعنه الله تعالى، وقيل مجاز عن اليهود الذين تظاهروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعنهم في القرآن ظاهر، وفتنتهم انهم كانوا ينتظرون بعثته عليه الصلاة والسلام فلما بعث كفروا به وقالوا: ليس هو الذي كنا نتظره فشبوا كثيرا من الناس بمقاتلتهم عن الاسلام (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ) تذكير لما جرى منه تعالى من الأمر ومن الملائكة من الامثال والطاعة من غير تشبث وتحقيق لمضمون قوله تعالى: (أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة) الخ، اما ان كان المراد من الموصول الملائكة فظاهر، واما ان كان غيرهم فلم مقايضة، وفيه إشارة إلى عاقبة أولئك الذين عاندوا الحق واقترحوا الآيات وكذبوا الرسول عليه الصلاة والسلام فانهم داخلون في الذرية الذين احتسبكم إبليس عليه اللعنة واتبعوه اتباع الظل لذويه دخولا أوليا ومشاركون له في العناد أتم مشاركة حتى قالوا (ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء) فوجه مناسبة الآية لما قبلها ظاهر، وقيل الوجه مشابهة قريش الذين كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم لا بليس في أن كلا منهما حمله الحسد والكبر على ما صدر منه أي واذا كر وقت قولنا للملائكة (اسجدوا لآدم) تحية وتكريما له عليه السلام، وقيل المعنى اجعلوه قبله سجود كم لله تعالى (فَسَجَدُوا) من غير تلعثتم امتثالا لأمره تعالى (إِلَّا إِبْلِيسَ) لم يكن من الساجدين وكان معدودا في عدادهم مندرجا تحت الأمر بالسجود (قَالَ) استئناف بياني كأنه قيل فما كان منه بعد التخلف فأجيب بأنه قال أي بعد أن وبخ بما وبخ بماقصه الله سبحانه في غير هذا الموضع على سبيل الإنكار والتعجب (مَا سَجَدُ) وقد خلقتني من نار (لَمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ٦١) نصب على نزع الخافض

أى من طين كما صرح به فى آية أخرى، وجوز الزجاج كونه حالا من العائد المحذوف والعامل (خالقت) فيكون المعنى أأسجد لمن كان فى وقت خلقه طينا فالطينية وان كانت مقدمة على خلقه إنسانا لكنها مقارنة لا ابتداء تعلقه به، والزحشرى أيضا كونه حالا من نفس الموصول والعامل حينئذ (أأسجد) على معنى أأسجد له وهو طين أى أصله طين، قال فى الكشف: وهو أبلغ لأنه مؤيد للمعنى الإنكار وفيه تحقير له عليه السلام وحاشاه بجعله نفس ما كان عليه لم تزل عنه تلك الذلة وليس فى جعله حالا من العائد هذه المبالغة، وأنت تعلم أن الحالية على كل حال خلاف الظاهر لكون الطين جامدا ولذا أوله بعضهم بمأصلا، وجوز الزجاج أيضا وتبعه ابن عطية كونه تمييزا ولا يظهر ذلك، وذكر الخلق مع أنه يكفى فى المقصود أن يقال: لمن كان من طين أدخل فى المقصود مع أنه فيه على ما قيل إيماء إلى علة أخرى وهى أنه مخلوق والسجود إنما هو للخالق تعالى مجده *

(قَالَ) أى إبليس، وفى إعادة الفعل بين كلامى اللعين إيدان بعدم اتصال الثانى بالاول وعدم ابتناؤه عليه بل على غيره وقد ذكر ذلك فى مواضع أخر أى قال بعد طرده من المحل الأعلى ولعنه واستنظاره وإنظاره (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) الكاف حرف خطاب مؤكدة لمعنى التاء قبله وهو من التأكيد اللغوى فلا محل له من الأعراب، ورأى علمية فتعدى إلى مفعولين و(هذا) مفعولها الاول والموصول صفته والمفعول الثانى محذوف لدلالة الصلة عليه، وهذا الانشاء مجاز عن إنشاء آخر ومن هنا تسميهم يقولون: المعنى أخبرنى عن هذا الذى كرمته على لم كرمته على وأنا أكرم منه، والعلاقة ما بين العلم والاخبار من السببية والمسببية واللازمة والملازمة، وجملة لم كرمته واقعة على مانص عليه أبو حيان موقع المفعول الثانى، وذهب بعض النحاة إلى أن رأى بصرية فتعدى إلى واحد واختاره الرضى، ويجعلون الجملة الاستفهامية المذكورة مستأنفة *

وقال الفراء: الكاف ضمير فى محل نصب أى أرايت نفسك وهو كما تقول: أتدبرت آخر أمرى فأتى صانع كذا، و(هذا الذى كرمته على) مبتدأ وخبر وقد حذف منه الاستفهام أى أهذا الخ، وقال بعضهم بهذا إلا أنه جعل الكاف حرف خطاب مؤكدة أى أخبرنى أهذا من كرمته على، وقال ابن عطية: الكاف حرف كما قيل لكن معنى أرايتك أتأملت كأن المتكلم يذبه المخاطب على استحضار ما يخاطبه به عقيه، وكونه بمعنى أخبرنى قول سيديويه. والزجاج وتبعهما الحوفى. والزحشرى. وغيرهما، وزعم ابن عطية أن ذلك حيث يكون استفهام ولا استفهام فى الآية *

وأنت تعلم أن المقرر فى أرايت بمعنى أخبرنى أن تدخل على جملة ابتدائية يكون الخبر فيها استفهاما مذكورا أو مقدرًا فمجرد عدم وجوده لا يأتى ذلك، وأياما كان فاسم الإشارة للتحقير، والمراد من التكريم التفضيل *

وجملة (لَنْ أَخْرَتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) استئناف وابتداء كلام واللام موطئة للقسم وجوابه (لَا حَتَّكَنْ ذَرْيَتَهُ) وفى البحر لو ذهب ذاهب إلا أن هذا مفعول أول لأرايتك بمعنى أخبرنى والمفعول الثانى الجملة القسمية المذكورة لانهقادها مبتدأ وخبراً قبل دخول أرايتك لذهب مذهباً حسناً إذ لا يكون فى الكلام على هذا إضمار وهو كما ترى، والمراد من أخرتنى أبقيتنى حياً أو أخرت موتى، ومعنى (لَا حَتَّكَنْ ذَرْيَتَهُ) لاستولين عليهم استيلاء قوياً من قولهم: حنك الدابة واحتنكها إذا جعل فى حنكها الأسفل حبلاً يقردها به *

وأخرج هذا ابن جرير. وغيره عن ابن عباس واليه ذهب الفراء أو لاستأصلهم وأهلكنهم

بالاغواء من قولهم: احتنك الجراد الأرض إذا أهلك نباتها وجرد ما عليها واحتنك فلان مال فلان إذا أخذه وأكله، وعلى ذلك قوله:

نشكو اليك سنة قد أجمعت * جهدا إلى جهدنا فاضعفت * واحتنكت أموالنا وأجلفت
و كأنه مأخوذ من الحنك وهو باطن أعلى الفم من داخل المنقار فهو اشتقاق من اسم عين، واختار
هذا الطبري . والجبائي . وجماعة ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد أنه قال يقول لأضلهم وهو بيان لخلاصة
المعنى، وهذا قول اللعين (لأزين لهم في الأرض ولا غوينهم أجمعين) (الآقِيلَا ٦٢) منهم وهو العباد المخلصون
الذين جاء استثنائهم في آية أخرى جعلنا الله تعالى وإياكم منهم . وعلم اللعين تسنى هذا المطلب له حتى ذكره
مؤكداً إما بواسطة التلقى من الملائكة سماعاً وقد أخبرهم الله تعالى به أو رأوه في اللوح المحفوظ أو بواسطة
استنباطه من قولهم (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) مع تقرير الله تعالى له أو بالفراسة لما رأى فيه
من قوة الوهم والشهوة والغضب المقتضية لذلك ، ولا يبعد أن يكون استثناء القليل بالفراسة أيضاً وكأنه لما رأى أن المانع
من الاستيلاء في القليل مشتركاً بينه وبين آدم عليه السلام ذكره من أول الأمر ، وعن الحسن أنه ظن ذلك
لأنه وسوس إلى آدم وغره حتى كان ما كان فقام الفرع على الأصل وهو مشكل لأن هذا القول كان
قبل الوسوسة التي كان بسببها ما كان، ومن زعم أنه كان هناك وسوستان فعليه البيان ولا يأتي به حتى يؤب
القارطان أو يسجد لآدم عاينه السلام الشيطان .

(قَالَ) الله سبحانه وتعالى : (اذْهَبْ) ليس المراد به حقيقة الأمر بالذهاب ضد المجيء بل المراد
تخليته وماسولته نفسه إهانة له كما تقول لمن يخالفك : افعل ما تريد ، وقيل : يجوز أن يكون من الذهاب ضد
المجيء فمعناه حينئذ كمنى قوله تعالى : (اخرج منها فانك رجيم) ، وقيل . هو طرد وتخليه ويازم على ظاهره
الجمع بين الحقيقة والمجاز والقائل ممن يرجوازه ؛ ويدل على أنه ليس المراد منه ضد المجيء تعقيبه بالوعيد في
قوله سبحانه : (فَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ) وضل عن الحق (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ) أى جزاؤك وجزاؤهم
فغاب المخاطب على الغائب رعاية لحق المتبوعة ، وجوز الزهخشري وتبعه غير واحد أن يكون الخطاب
للتابعين على الالتفات من غيبة المظهر إلى الخطاب ، وتعقبه ابن هشام في تذكرته فقال : عندي أنه فاسد لخلو
الجواب أو الخبر عن الرابط فإن ضمير الخطاب لا يكون رابطاً ، وأجيب بأنه مؤول بتقدير فيقال لهم : إن
جهنم جزاؤكم، ورد بأنه يخرج حينئذ عن الالتفات ، وقال بعض المحققين : إن ضمير الخطاب إن سلم أنه لا
يكون عائداً لأنسلم أنه إذا أريد به الغائب التفاتاً لا يربط به لأنه ليس بأبعد من الرابط بالاسم الظاهر فاحفظ *
(جَزَاءٌ مَوْفُورًا ٦٣) أى مكمل لا يدخر منه شيء كما قال ابن جبير من فر كعد لصاحبك عرضه فرة أى
كمل لصاحبك عرضه، وعلى ذلك قوله:

ومن يجعل المعروف من دون عرضه يفره ومن لا يتق الشتم يشتم
وجاء وفر لازماً نحو وفر المال يفرو فوراً أى كمل وكثر، وانتصب (جزاء) على المصدر باضمار تجزون أو
تجازون فانهما بمعنى وهذا المصدر لهما *

وجوز أبو حيان وغيره كون العامل فيه (جزاؤكم) بناء على أن المصدر ينصب المفعول المطلق ، وجوز كونه حالا موطئة لصفتها التي هي حال في الحقيقة ولذا جاءت جامدة كقوله تعالى: (فرآنا عربيا) ولا حاجة لتقدير ذوى فيه حينئذ وصاحب الحال مفعول تجزونه محذوفا والعامل الفعل، وقيل إنه حال من فاعله بتقدير ذوى جزاء ، وقال الطيبي: قيل المعنى ذوى جزاء ليكون حالا عن ضمير المخاطبين ويكون المصدر عاملا وإلا فالعامل مفقود ثم قال: الأظهر أنه حال مؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد حاتم جوادا ، وفي الكشف أن هذا متمين وليس الأول بالوجه ، ومثله جعله حالا عن الفاعل ، وقيل هو تمييز ولا يقبل عند ذويه (واستفزز) أى واستخف يقال استفزه إذا استخفه فخدعه وأوقعه فيما أراده منه ، وأصل معنى الفز القطع ومنه تفزز الثوب إذا انقطع ويقال للخفيف فز ولذا سمي به ولد البقرة الوحشية كما في قول زهير :

إذا استغاث بشيء فز غيطة خاف العيون فلم تنظر به الحشك

والواو على ما في البحر للعطف على اذهب ، والمراد من الأمر التهديد وكذا من الأوامر الآتية ، ويمنع من إرادة الحقيقة أن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء (مَنْ اسْتَطَاعَتْ) أى الذى استطاعت أن تستفزه (منهم) فن موصول مفعول (استفزز) ومفعول (استطاعت) محذوف هو ما أشرنا إليه . واختار أبو البقاء كون من استفهامية في موضع نصب باستطاعت وهو خلاف الظاهر جدا ولاداعى إلى ارتكابه (بصوتك) أى بدعائك إلى معصية الله تعالى ووسوستك ، وعبر عن الدعاء بالصوت تحقيراله حتى كأنه لا معنى له كصوت الحمار . وأخرج ابن المنذر . وابن جرير وغيرهما عن مجاهد تفسيره بالغناء والمزامير واللهو والباطل ، وذكر الغزنوى أنه آدم عليه السلام أسكن ولد هابيل أعلى جبل وولد قابيل أسفله وفيهم بنات حسان فزمر الشيطان فلم يتمالكوا أن انحدروا واقتربوا (وَأَجَابَ عَلَيْهِمْ) أى صح عليهم من الجلبية وهى الصياح قاله الفراء وأبو عبيدة ، وذكر أن جلب وأجاب بمعنى . وقال الزجاج: أجاب على العدو جمع عليه الخيل .

وقال ابن السكيت : جلب عليه أعان عليه ، وقال ابن الأعرابي : أجلب على الرجل إذا توعدده الشروع عليه الجمع ، وفسر بعضهم (أجلب) هنا بجمع فالباء في قوله تعالى : (بَخَيْلَكَ وَرَجْلَكَ) مزيدة كما في لا يقرآن بالسور . وقرأ الحسن (واجلب) بوصل الألف وضم اللام من جلب ثلاثيا ، والخيل يطاق على الأفراس حقيقة ولا واحد له من لفظه ، وقيل إن واحده خائل لا ختياله فى مشيه وعلى الفرسان مجازا وهو المراد هنا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى بعض غزواته لأصحابه رضى الله تعالى عنهم «يا خيل الله اركبي» والرجل بكسر الجيم فعل بمعنى فاعل فهو صفة كحذر بمعنى حاذر يقال: فلان يمشى رجلا أى غير راكب .

وقال صاحب اللوامح : هو بمعنى الرجال يعنى أنه مفرد أريد به الجمع لأنه المناسب للمقام وما عطف عليه ، وبهذا قرأ حفص . وأبو عمر فى رواية . والحسن ، وظاهر الآية يقتضى أن للعين خيلا ورجلا وبه قال جمع فقيل هم من الجن ، وقيل منهم ومن الانس وهو المروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، ومجاهد . وقتادة قالوا : إن له خيلا ورجلا من الجن والانس فما كان من راكب يقاتل فى معصية الله تعالى فهو من خيل إبليس وما كان من راجل يقاتل فى معصية الله تعالى فهو من رجل إبليس ، وقال آخرون : ليس للشيطان خيل ولا رجالة

ولأنهما كناية عن الأعوان والأتباع من غير ملاحظة لكون بعضهم راكبا وبعضهم ماشيا *
 وجوز بعضهم أن يكون استفزازه بصوته واجلابه بخيله ورجله تمثيلا لتسلطه على من يغويه فكان
 مغوارا وقع على قوم فصوت بهم صوتا يزعمهم من أما كنهم وأجاب عليهم بجمده من خيالة ورجالة حتى
 استأصلهم، ومراده أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية ولا يضر فيها اعتبار مجاز أو كناية في المفردات فلا تغفل *
 وقرأ الجمهور (رجلك) بفتح الراء وسكون الجيم وهو اسم جمع راجل كركب وراكب لاجمع لخلقة
 هذا الوزن في المفردات، وقرئ (رجل) بفتح الراء وضم الجيم وهو مفرد كافي قراءة حفص وقد جات ألفاظ من
 الصفة المشبهة على فعل وفعل كسرا وضما كحدث وندس وغيرهما *
 وقرأ عكرمة وقتادة (رجالك) كنبالك، وقرئ (رجالك) ككفارك وكلاهما جمع رجلان وراجل كافي
 الكشف، وفي بعض نسخ الكشف أنه قرئ (رجالك) بفتح الراء وتشديد الجيم على أن أصله رجالة فحذف
 تاؤه تخفيفاً وهي نسخة ضعيفة ﴿وَشَارَكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ﴾ بحملهم على كسبها مما لا ينبغي وصرافها فيما لا ينبغي *
 وقيل بحملهم على صرفها في الزنا، وعن الضحاك بحملهم على الذبح للآلهة، وعن قتادة بحملهم على تسييب
 السوائب وبحر البحائر والتعميم أولى ﴿وَالْأَوْلَادِ﴾ بالحث على التوصل إليهم بالأسباب المحرمة وارتكاب ما لا يرضى
 الله تعالى فيهم *

وأخرج ابن جرير. وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم - المشاركة في الأولاد حملهم على
 تسميتهم بعبد الحرث. وعبد شمس، وفي رواية حملهم على أن يرغبهم في الأديان الباطلة ويصبغهم بغير صبغة الإسلام *
 وفي أخرى حملهم على تحصيلهم بالزنا، وأخرى تزيين قتلهم إياهم خشية الاملاق أو العار، وقيل حملهم على
 أن يرغبهم في القتال وحفظ الشعر المشتعل على الفحش والحرف الخسيسة الخبيثة، وعن مجاهد أن الرجل
 إذا لم يسم عند الجماع فالجان ينطوى على أحليه فيجامع معه وذلك هي المشاركة في الأولاد، والأولى ما ذكرنا *
 ﴿وَعَدُهُمُ﴾ المواعيد الباطلة كشفاعة الآلهة ونفع الأنساب الشريفة من لم يطع الله تعالى أصلاً وعدم خلود أحد
 في النار لمنافاة ذلك عظم الرحمة وطول أمل البقاء في الدنيا ومن الوعد الكاذب وعده إياهم إذا ماتوا
 لا يبعثون وغير ذلك مما لا يحصى كثرة، ثم هذا من قبيل المشاركة في النفس كما في البحر *

﴿وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ اعتراض بين ما خوطب به الشيطان لبيان حال مواعيده والالتفات
 إلى الغيبة لتقوية معنى الاعتراض مع ما فيه من صرف الكلام عن خطابه وبيان حاله للناس ومن الأشعار
 بعلية شيطنته للغرور وهو تزيين الخطأ بما يوهم أنه صواب؛ ويقال: غر فلانا إذا أصاب غرته أي غفلته ونال
 منه ما يريد، وأصل ذلك على ما قال الراغب من الغر وهو الأثر الظاهر من الشيء، ونصبه على أنه وصف مصدر
 محذوف أي وعدا غرورا على الأوجه التي في رجل عدل *

وجوز أن يكون مفعولا من أجله أي وما يعدهم ويمينهم ما لا يتم ولا يقع إلا لأن يغرهم والأول أظهر *
 وذكر الامام في سبب كون وعد الشيطان غرورا لا غير أنه إنما يدعو إلى أحد ثلاثة أمور: قضاء الشهوة.
 وإمضاء الغضب. وطلب الرياسة والرفعة ولا يدعو البتة إلى معرفة الله تعالى وخدمته وتلك الأشياء الثلاثة

ليست لذائد في الحقيقة بل دفع آلام وإن سلم أنها لذائد لكنها خسيصة يشترك فيها الناقص والكامل بل الإنسان والكلب ومع ذلك هي وشيكة الزوال ولا تحصل إلا بمتاعب كثيرة ومشاق عظيمة ويتبعها الموت والهرم واشتغال البال بالخوف من زوالها والحرص على بقائها، ولذات البطن والفرج منها لا تتم إلا بمزاولة رطوبات متعفنة مستقدرة فتزيب ذلك لا يكاد يكون إلا بما هو كذب من دعوى اجتماع النقيضين وهو الغرور.

(إِنَّ عِبَادِي) الإضافة للتعظيم فتدل على تخصيص العباد بالمخلصين كما وقع التصريح به في الآية الأخرى ولقرينة كون الله تعالى وكيلاً لهم يحميمهم من شر الشيطان فإن من هو كذلك لا يكون إلا عبداً مكرماً مختصاً به تعالى، وكثيراً ما يقال لمن يستولى عليه حب شيء فينقاد له عبد ذلك الشيء ومنه عبد الدينار والدرهم وعبد الخيصة وعبد بطنه، ومن هنا يقال لمن يتبع الشيطان عبد الشيطان فلا حاجة إلى القول بأن في الكلام صفة محذوفة أي إن عبادي المخلصين.

وزعم الجبائي أن (عبادي) عام لجميع المكلفين وليس هناك صفة محذوفة لكن ترك الاستثناء اعتماداً على التصريح به في موضع آخر وليس بشيء، وفي هذه الإضافة إيذان بعلّة ثبوت الحكم في قوله سبحانه:

(لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) أي تسلط وقدرة على اغوائهم، وتأكيده الحكم مع اعتراف الخصم به لمزيد الاعتناء.

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ٦٥) لهم يتوكلون عليه جل وعلا ويستمدون منه تعالى في الخلاص عن اغوائك فيحميمهم سبحانه منه، والخطاب في هذه الجملة قيل للشيطان كما في الجملة السابقة ففي التعرض لوصف الربوبية المنبئة عن المالكية المطلقة والتصرف الكلي مع الإضافة إلى ضميره اشعار بكيفية كفايته تعالى لهم وحمايته إياهم منه أعنى سلب قدرته على اغوائهم، وقيل للنبي عليه الصلاة والسلام أو للإنسان كأنه لما بين سبحانه من حال الشيطان ما بين صار ذلك لحصول الخوف في القلوب فقال سبحانه: (وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ) أيها النبي أو أيها الإنسان وكيلاً فهو جل جلاله يدفع كيد الشيطان ويحفظ منه، والقلب يميل إلى عدم كونه خطاباً للشيطان وإن كان في السابق له. واستدل بالآية على أن المعصوم من عصمه الله تعالى وإن الإنسان لا يمكنه أن يحترز بنفسه عن مواقع الضلال والإلحاق وكفى بالإنسان وكيلاً لنفسه، هذا وهما سؤالا نذكرهما الإمام مع جوابيهما، الأول أن إبليس هل كان عالماً بأن الذي تكلم معه بهذه التهديدات هو إله العالم أو لم يكن عالماً فإن كان الأول فكيف لم يصر الوعيد الشديد بقوله سبحانه: (فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً) مانعاً له من المعصية مع أنه سمعه من الله جل جلاله من غير واسطة، وإن كان الثاني فكيف قال: (أرأيتك هذا الذي كرمت علي) والجواب لعله كان شاكياً في الكل وكان يقول في كل قسم ما يخطر بباله على سبيل الظن، وأقول لا يخفى ما في هذا الجواب. والحق فيه أنه كان جازماً بأن الذي تكلم معه بذلك هو إله العالم جل وعلا إلا أنه غلبت عليه شقوته التي استعدت لها ذاتها فلم يصر الوعيد مانعاً له ولذا حين تنصب لهلاكه الحبال إذا جاء وقته ويعاين من العذاب ما يعاين وتضييق عليه الأرض بما رحبت فيقال له: اسجد اليوم لآدم عليه السلام لتنجو لا يسجد ويقول: لم أسجد له حياً فكيف أسجد له ميتاً كما ورد في بعض الآثار، وليس هذا باعجب من حال الكفار الذين يعذبون يوم القيامة أشد العذاب على كفرهم ويطلبون العود ليؤمنوا حيث أخبر الله تعالى بأنهم لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه. وربما يقال: إن اللعين مع هذا الوعيد له أمل بالنجاة، فقد حكى أن مولانا عبد الله التستري سأل الله تعالى أن

يريه إبليس فرآه فسأله هل تطمع في رحمة الله تعالى؟ فقال: كيف لأطمع فيها والله سبحانه يقول: (ورحمتي وسعت كل شيء) وأنا شيء من الأشياء فقال التستري: ويحك إن الله تعالى قيد في آخر الآية فقال إبليس له: ويحك ما أجملك القيد لك لا له، ولعله يزعم أن آيات الوعيد مطلقا مقيدة بالمشيئة وإن لم تذكر كما يقوله بعض الأشاعرة في آيات الوعيد للعصاة من المؤمنين •

السؤال الثاني ما الحكمة في أن الله تعالى أنظره إلى يوم القيامة ومكنه من الوسوسة؟ والحكيم إذا أراد أمرا وعلم أن له مانعا يمنع من حصوله لا يسعى في تحصيل ذلك المانع، والجواب اما على مذهبتنا فظاهر، واما المعتزلة فقال الجبائي منهم: ان الله تعالى علم أن الذين يكفرون عند وسوسة إبليس يكفرون بتقدير ان لا يوجد وحيد لم يكن في وجوده مزيد مفسدة، وقال أبو هاشم: لا يبعد أن يحصل من وجوده مزيد مفسدة إلا أنه تعالى أبقاء تشديدا للتكليف على الخلق ليستحقوا بذلك مزيد الثواب. وأنا أقول: إن إبليس ليس مانعا مما يريد به الله جل مجده وتعالى جده فما شاء الله سبحانه كان وما لم يشأ لم يكن والله تبارك وتعالى خلق الخلق طبق عليه وعلم به طبق ما هو عليه في نفسه فافهم والله تعالى أعلم •

﴿رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ﴾ مبتدأ وخبر، وقيل الموصول صفة (ربكم) وهو صفة لقوله تعالى (الذي فطركم) أو بدل منه وذلك جائز وان تباعد ما بينهما اهـ، وفيه ما فيه، وأصل الازجاء السوق حالا بعد حال والمراد به الاجراء وكأن اختياره عليه لما أدل منه على القسر وهو أوفق بالمقام وأعظم في الانعام أي هو سبحانه وتعالى القادر الحكيم الذي يجرى لنفعكم السفن في البحر بالريح اللينة وبالآلات حسبما جرت به عادته تعالى ﴿لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ تصريح بالنفع أي لتطلبوا من رزقه الذي هو فضل من قبله سبحانه أو من الربح الذي هو جل شأنه معطيه، ومن تبعيضية وتفسير الفضل بالحج أو الغزو غير مناسب، وهذا تذكير لبعض النعم التي هي دلائل التوحيد الذي هو المراد الأصلي من البعثة وتمهيد لذكر توحيدهم عند مساس الضر تكملة لما أمر من قوله سبحانه: (فلا يملكون) الآية ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾ أزلا وأبدا ﴿بِكُمْ رَحِيمًا ۖ﴾ حيث هيأ لكم ما تحتاجون اليه وسهل عليكم ما يعسر من مبادئه، وهذا تذليل فيه تعليل لما سبق من الازجاء والابتغاء للفضل، وصيغة الرحيم كما في ارشاد العقل السليم للدلالة على أن المراد بالرحمة الرحمة الدنيوية والنعمة العاجلة المنقسمة إلى الجلية والحقيرة، وهو مبنى على اختصاص الرحيم بالدنيا كما هو المشهور، وعليه يارحم الدنيا والآخرة رحيم الدنيا، وقيل بعدم الاختصاص وعليه يارحم الدنيا والآخرة ورحيمهما •

﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ﴾ خوف الغرق بعصف الرياح وتقاذف الأمواج ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ﴾

أي ذهب عن خواطركم كل من تدعونه وترجون نفعه فلا تذكرونه ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ جل وعلا فانكم تذكرونه وحده سبحانه لا تذكرون سواه ولا يخطر ببالكم غيره تعالى لكشف ما حل بكم من الضر استقلالاً أو اشتراكاً فالمراد بضلالهم غيبتهم عن الفكر لاعتناء النظر والحس لأنه أمر معلوم من قولهم: ضل عنه كذا إذا نسيه، وفي الكشف هو من ضل عنه كذا إذا ضاع ولا حاجة إلى تضمين أو من ضله فلان ذهب عنه فلم يقدر عليه ذكره الأزهرى وأنشد •

والسائل المبتغى كرائها يعلم أنى تضلنى على

أى تفارقنى وتذهب عنى فلا أتعلم بعلة وهذا أظهر، نعم الضلال راجع إلى الذكر لا بمعنى اضماره فانه ركبك يقال ضل عن خاطرى كذا إذا لم تذكره فانه ضلال له لانه ضلال ذكره ولا تقول ضل عن خاطرى ذكره وكذلك ضلنى الأمر، والدعاء فى هذا على ظاهره، والاستثناء متصل بناء على أن ما عبارة عن المدعوين مطلقا وأنهم كانوا يدعون الله تعالى وغيره فى الحوادث، وإن كانت ما عبارة عن آلهتهم الباطلة فقط وأنهم كانوا فى حالة السراء يدعونها وحدها كما يدل عليه ظاهر ما بعد فلا استثناء منقطع، وفسر الدعاء على هذا بدعاء العبادة واللجوء وقال أبو حيان: الظاهر الانقطاع لأنه تعالى لم يندرج فى من تدعون إذ المعنى ضلت آلهتهم أى معبوداتهم وهم لا يعبدون الله تعالى. وتعقب بأن مقتضى كونهم مشركين أنهم يعبدونه سبحانه أيضا لكن على طريق الإشراف بل قولهم (ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) كما قص سبحانه عنهم يقتضى أنه جل مجده المعبود الحقيقى عندهم، وقد يقال: إن الشارع أسقط مثل هذه العبادة عن درجة الاعتبار فهم غير عابدين الله جل وعلا شرعا بل قيل إنهم غير عابدين لغة أيضا لأن العبادة لغة غاية الخضوع والتذلل ولا يتحقق ذلك مع الشراكة ولو على الوجه الذى زعموه فتأمل *

وجوز غير واحد أن يكون المعنى ضل من تدعونه عن إغائتكم إلا إياه تعالى، والضلال فيه اما بمعنى الغيبة أو بمعنى عدم الاهتمام منه كأنه قيل ضل عن محبة الصواب فى انقاذكم ولم يقدر على ذلك، وأمر الاستثناء من الاتصال والانقطاع ومبنى كل على حاله، والزخشرى جوز أن يكون المعنى ضل من تدعون من الآلهة عن إغائتكم ولكن الله تعالى هو الذى ترجونه وجعل الاستثناء عليه منقطعا فقل إن ذلك لتخصيصه المدعوين بالآلهة * وفى الكشف لعل الوجه فيه أنه تعالى ما كانوا يدعونه أى دعاء العبادة واللجوء إلا فى تلك الحالة واما فى حالة السراء فيخصون آلهتهم بالدعاء، والتحقيق أن الضلال بهذا المعنى لم يتناول الحق سبحانه لأن معناه ضل المدعوون وغابوا عن إغائتهم ولا يراد غابوا وحضر جل وعلا بل المراد ولكن رجوا أن يغيبهم ولا يخذلهم فعل المدعوين على حسابهم وهذا هو الوجه إن شاء الله تعالى. ومبنى التحقيق لا يخفى على المتدرب فى علم النحو، هذا ومن اللطائف أن بعض الناس قال لبعض الأئمة: أثبت لى وجود الله تعالى ولا تذكر لى الجواهر والعرض فقال له: هل ركبت البحر؟ قال: نعم قال: فهل عصففت الريح؟ قال: نعم قال: فهل أشرفت بك السفينة على الغرق؟ قال: نعم قال: فهل يئست من نفع من فى السفينة ونحوهم من المخلوقين لك وانجائهم، ما أنت فيه إياك؟ قال: نعم قال: فهل بقى قلبك متعلقا بشئ غير أولئك؟ قال: نعم قال: ذلك هو الله عز وجل فاستحسن ذلك *

﴿ فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ ﴾ من الضر وأوصلكم ﴿ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ عن ذكره تعالى بعد أن كنتم غير ذا كرين إلا إياه سبحانه أو أعرضتم عن توحيد جل وعلا أو عن شكره عز وجل بتوحيده وطاعته سبحانه أو توغلتكم فى التوسع فى كفران النعمة على أنه من العرض مقابل الطول وجعل كناية عن ذلك كما فى قول ذى الرمة:

عطاء فتى تمكّن فى المعالى فأعرض فى المكارم واستطالا

وكانه أريد أعرضتم واستطالتم فى الكفران إلا أنه استغنى بذكر العرض عن ذكر الطول لازومه له *

﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ۖ ﴾ كالتعليل للأعراض وهو بيان لحكم الجنس ويعلم منه حكم أولئك المخاطبين

وفيه لطافة حيث أعرض سبحانه عن خطابهم بخصوصهم وذكر أن جنس الانسان مجبول على الكفران فلما أعرضوا أعرض الله سبحانه عنهم *

﴿أَفَأَمَّنْتُمْ﴾ الهمزة الانكار على معنى أنه لا ينبغي الأمن، والفاء للعطف على محذوف متوسط بينها وبين الهمزة أى أنجوتم فأمنتم وهو مذهب بعض النحويين، واختار بعضهم أن الهمزة مقدمة من تأخير لاصالتها في الصدارة والعطف على ما قبله، وجملة (كان الانسان) الخ معترضة بين المتعاطفين ولا حذف في مثل ذلك وهو مذهب الأكثرين لكن لا يظهر تسبب الانكار للأمن على ما قبل على ما يقتضيه هذا المذهب بل الظاهر ترتبه على النجاة فقط ولا مدخل للأعراض في تسبب الانكار، والحق عندي في أمثال ذلك ما فيه استقامة المعنى من غير تكلف ولا يتعين التزام أحد المذهبين وإن أدى إلى التكلف فإنه تعصب محض، والخطاب لمن تقدم أفأمنتم أيها المعرضون عند النجاة ﴿أَنْ يَخْشَفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ الذي هو مأمنكم أى أن يغيبه الله تعالى ويذهب به في أعماق الأرض مصاحباً بكم أى وأنتم عليه على أن الباء للمصاحبة والجار والمجرور في موضع الحال، وجوز أن تكون الباء للسببية والجار والمجرور متعلق بما عنده أى أن يغيبه سبحانه بسببكم وتعقب بأنه لا يلزم من قلبه بسببهم أن يكونوا مهلكين مخسوفاً بهم . وأجيب بأنه حيث كان المراد من جانب البر جانبه الذي هم فيه استلزم خسفه هلاكهم ولولا هذا لم يكن في التوعد به فائدة، ونصب (جانب) في الوجهين على أنه مفعول به ليخسف *

وفي الدر المنصور أنه منصوب على الظرفية وحينئذ يجوز كون الباء للتعدي على معنى أفأمنتم أن يغيبكم في ذلك * وفي القاموس خسف الله تعالى بفلان الأرض غيبه فيها، والظاهر أنه بيان للمعنى اللغوي للفظ، وفي ذكر الجانب تنبيه على أنهم عند ما وصلوا الساحل أعرضوا أو ليكون المعنى أن الجوانب والجهات متساوية بالنسبة إلى قدرته سبحانه وقهره وسلطانه فله في كل جانب برا كان أو بحراً سبب مرصد من أسباب الهلكة فليس جانب البحر وحده مختصاً بذلك بل إن كان الغرق في جانب البحر ففي جانب البر ما هو مثله وهو الخسف لأنه تغيب تحت التراب كما أن الغرق تغيب تحت الماء فعلى العاقل أن يخاف من الله تعالى في جميع الجوانب وحيث كان * والأول على تقدير أن يراد بجانب البر طرفه مما يلي البحر وهو الساحل، وهذا على احتمال أن يراد به ما يشتمل جميع جوانبه . وقرأ ابن كثير . وأبو عمرو (نخسف) بنون العظمة وكذا في الأربعة التي بعده * ﴿أَوْ يُرْسَلَ عَلَيْكُمْ﴾ من فوقكم ﴿حَاصِبًا﴾ أخرج ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال: هو مطر الحجارة أى مطراً يحصبكم أى يرميكم بالحصباء وهو صغار الحجارة . وأخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم عن قتادة أنه فسر الحاصب بالحجارة نفسها وأعله حينئذ صيغة نسبة أى ذا حصب ويراد منه الرمي، وقال الفراء : الحاصب الريح التي ترمى بالحصباء، وقال الزجاج : هو التراب الذي فيه الحصباء والصيغة عليه صيغة نسبة أيضاً، وجاء بمعنى ما تنثر من دقاق الثلج والبرد، ومنه قول الفرزدق *

مستقبلين شمال الشام تضربهم بحاصب كنديف القطن منشور

وبمعنى السحاب الذي يرمى بهما، واختار الزمخشري ومن تبعه تفسير الفراء والظاهر أن الكلام عليه على حقيقة فالعنى أو إن لم يصبكم بالهلاك من تحتكم بالخسف أصابكم به من فوقكم بريح يرسلها عليكم فيها الحصباء يرجمكم بها فيكون أشد عليكم من الغرق في البحر، ويقال نحو هذا على سائر تفاسير الحاصب، وقال الخفاجي

في وصف الريح بالرمى بالحصباء : إنه عبارة عن شدتها ، وذكرها إشارة إلى أنهم خافوا اهلاك الريح في البحر فقليل إن شاء أهلككم بالريح في البر أيضاً ، ولا أدري ما المانع من ارادة الظاهر والشدّة تلزم الرمي المذكور عادة والإشارة هي الإشارة ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا ٦٨ ﴾ تكون اليه اموركم فيحفظكم من ذلك أو يصرفه عنكم غيره جل وعلا فانه لا اراد لامره الغالب جل جلاله ﴿ أَمْ أَمْنُكُمْ ﴾ أي بل أأمنتم ﴿ أَنْ يُعِيدَ كُمْ فِيهِ ﴾ أي في البحر الذي نجاكم منه فأعرضتم بر كوب الفلك لاني الفلك لانها مؤنثة وأو ثرت كلمة في على كلمة إلى المنبئة عن مجرد الانتهاء للدلالة على استقرارهم فيه ﴿ تَارَةً أُخْرَى ﴾ أي مرة غير المرة الأولى ، وهو منصوب على الظرفية ويجمع على تارات وتير كما في قوله : يقوم تارات ويمشي تيرا . وربما حذفوا منه الهاء كقوله :

بالويل تارا والثبور تارا . واسناد الاعادة اليه تعالى مع أن العود باختيارهم وبما ينسب اليهم وإن كان مخلوقا له سبحانه كسائر أفعالهم باعتبار خلق الدواعي فيهم الملجئة إلى ذلك ، وفيه إيحاء إلى كمال شدة هول ما لا قوه في التارة الأولى بحيث لولا الاعادة ما عادوا ﴿ فَيُرْسَلْ عَلَيْكُمْ ﴾ وأنتم في البحر ﴿ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ ﴾ وهي الريح الشديدة التي تقصف ما تمر به من الشجر ونحوه أو التي لها قصف وهو الصوت الشديد كأنها تقصف أي تتكسر . وأخرج ابن جرير . وابن المنذر . عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : القاصف من الريح الريح التي تغرق ، وقيل : الريح المهلكة في البر حاصب والريح المهلكة في البحر قاصف والعاصف كالقاصف كما روى عن عبد الله بن عمرو ، وفي رواية عن ابن عباس تفسير القاصف بالعاصف ، وقرأ أبو جعفر (من الرياح) بالجمع ﴿ فَيُغْرَقَكُمْ ﴾ الله سبحانه بواسطة ما ينال فلكم من القاصف ، وقرأ أبو جعفر (فتغرقكم) بالتاء ثالثة الحروف على أن الفعل مسند إلى الريح ، والحسن . وأبور جاء (فيغرقكم) بالتاء آخر الحروف وفتح الغين وشد الراء ، وفي رواية عن أبي جعفر كذلك إلا أنه بالتاء لا الياء ، وقرأ حميد بالنون واسكان الغين وادغام القاف في الكاف ورويت عن أبي عمرو . وابن محيصن ﴿ بِمَا كَفَرْتُمْ ﴾ أي بسبب كفركم السابق وهو اعراضهم عند الانجاء

في المرة الأولى ، وقيل : بسبب كفركم الذي هو دأبكم دائما ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنًا بِهِ تَبِيعًا ٦٩ ﴾ أي نصيرا كما روى عن ابن عباس أو ثائرا يطلبنا بما فعلنا انتصارا منا أودركا للثار من جهتنا فهو كقوله تعالى (فسواها ولا يخاف عقباها) كما روى عن مجاهد ، وضمير (به) قيل للارسال ، وقيل : للاغراق ، وقيل : لهما باعتبار ما وقع ونحوه كما أشير اليه وكأنه سبحانه لما جعل الفرق بين الاعادة إلى البحر انتقاما في مقابلة الكفر عقبه تعالى بنفي وجدان التبيع فكأنه قيل ننتقم من غير أن يقوم لنصركم فهو وعيد على وعيد وجعل ما قبل من شق العذاب كمنس الضر في البحر عقبه بنفي وجدان الوكيل فكأنه قيل لا تجدون من تتكلمون عليه في دفعه غيره تعالى لقوله سبحانه (ضل من تدعون الاياه) وهذا اختيار صاحب الكشف فلا تغفل ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ أي جعلناهم قاطبة برهم وفاجرهم ذوى كرم أي شرف ومحاسن جمّة لا يحيط بها نطاق الحصر ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كرمهم سبحانه بالعقل ، وفي رواية بتناولهم الطعام بأيديهم لا بأفواههم كسائر الحيوانات . وعن الضحاك بالنطق ، وعن عطاء بتعديل القامة وامتدادها ، وعن زيد بن أسلم بالمطاعم واللذات ، وعن يمان بحسن

الصورة، وعن ابن جرير بالتسلط على غيرهم من الخلق وتسخيرهم لهم، وعن محمد بن كعب بجعل محمد ﷺ منهم *
وقيل: بخلق الله تعالى أباهم آدم بيديه، وقيل: بتدبير المعاش والمعاد، وقيل: بالخط، وقيل: بالحيوة للرجل
والذؤابة للمرأة، وقيل وقيل والكل في الحقيقة على سبيل التمثيل؛ ومن ادعى الحصر في واحد كان عطية حيث قال:
إنما التكريم بالعقل لا غير فقد ادعى غلطا ورام شططا وخالف صريح العقل وصحيح النقل ولذا استدل
الامام الشافعي بالآية على عدم نجاسة الآدمي بالموت ﴿ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ على أكباد رطبة وأعواد
يابسة من الدواب والسفن فهو من حملته على كذا إذا أعطيته ما يركبه ويحمله فالمحمول عليه مقدر بقريضة المقام *
وقيل: المراد من حملهم في البر والبحر جعلهم قارين فيهما بأن لم يخسف بهم الأرض ولم يغرقهم بالماء، والأول
انصب بالتكريم إذ لا يثبت لشيء من الحيوانات سواهم بخلاف الثاني ﴿ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ أي فنون النعم
وضروب المستلذات مما يحصل بصنعهم وبغير صنعهم من المأكولات والملبوسات والمفروشات والمقتنيات
وغير ذلك ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ ﴾ قيل: أي بالتكريم المذكور ﴿ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠ ﴾ عظيم، والمراد أن
ذلك مخصوص بهم بالنسبة إلى الكثير فلم يكرم الكثير كما كرموا، وبحث الامام في هذا المقام بأنه تعالى قال
أولا (ولقد كرمنا بني آدم) وقال سبحانه هنا (وفضّلناهم) فلا بد من فرق بين التكريم والتفضيل لئلا يلزم التكرار
والاقرب في ذلك أن يقال: إنه تعالى فضل الإنسان على سائر الحيوانات بأمور خلقية طبيعية ذاتية مثل العقل
والنطق والخط والصورة الحسنة والقامة المديدة ثم أنه عز وجل عرضه بواسطة العقل والفهم لا كتساب
العقائد الحقّة والاخلاق الفاضلة فالأول هو التكريم والثاني هو التفضيل فكأنه قيل فضلناهم بالتعريض لا كتساب
ما فيه النجاة والزلفى بواسطة ما كرمناهم به من مبادئ ذلك فعليهم أن يشكروا ويصرفوا ما خلق لهم لما خلق له
فيوحدوا الله تعالى ولا يشركوا به شيئا ويرفضوا ما هم عليه من عبادة غيره عز وجل، ويقال نحو هذا على ما سبق
أيضا بقليل تغيير، وقال الطيبي: قد كرر في الآية ما ينبئ عن غاية المدح من ذكر الكرامة والتفضيل وتسخير
الاشياء على سبيل الترقى كأنه قيل: ولقد كرمنا بني آدم بكرامة أبيهم عليه السلام ثم سخرنا لهم الاشياء ورزقناهم
من الطيبات ثم فضلناهم تفضيلا أي تفضيل ولذا عقب بها قوله سبحانه (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا) الخ وهو
لبيان كرامة أبيهم وما توسط بينهما من الآيات كالأستطراد والاعتراض إلى آخره اقال، ويعلم منه دفع التكرار
وإن لم يسقه لذلك الغرض، وفيه تخصيص التكريم، وكذا فيما قيل إن التكريم بالنعم التي يصح بها التكليف
والتفضيل بالتكليف الذي عرضهم به للمنازلة الرفيعة، والمراد بالكثير من عدا الملائكة عليهم السلام عند الكثير
ومنهم الزمخشري وزعم أن الآية صريحة في تفضيل الملك على البشر وشنع على أهل السنة تشنيعا أقذع فيه *
والحق أنها لا تصاح للاحتجاج على التفضيل المتنازع فيه، ففي الكشف أن الظاهر من سياق الآية أنه حث الإنسان
على الشكر وعلى أن لا يشرك به تعالى حيث ذكر ما في البر والبحر من حسن كلائته سبحانه له وضمن فيه أنه
جلا وعلا هداهم إلى الملك وصنعتهم وما يترتب عليه من الفوائد في قوله سبحانه (ربكم الذي يزجي لكم الفلك)
الآيات فقال عز وجل (ولقد كرمنا بني آدم) أي هذا النوع من بين سائر الأنواع باصطناعات خصصناهم بها
فذكر تعالى منها حملهم في البر والبحر ورزقهم من الطيبات وتفضيلهم على كثير من المخلوقات وهذا التفضيل
لا يراد منه عظم الدرجة وزيادة القربة عند الله تعالى وهو المتنازع فيه لأن الحكم للنوع من حيث هو وذك

الله تعالى لذلك موجبات تعم الصالح والطالح فسواء دخل في هذا الكثير الملائكة أو لم يدخل لم يدل على الأفضلية بالمعنى المذكور فلا يصلح لاحتجاج إحدى الطائفتين اهـ *

ثم إن على فرض أن التفضيل بالمعنى المتنازع فيه لا تدل الآية على أن الملك أفضل من البشر إلا بطريق المفهوم وفي حججه خلاف ، وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يقول به على أنه يدل على أنهم فضلوا على الكثير ولم يفضلوا على مقابله وهو يحتمل المساواة وتفضيل المقابل فليس نصاً في مذهب الزمخشري *

وجعل الطيبي من بيانية كما في قولك بذات له العريض من جاهى أى فضلناهم على الكثيرين الذين خلقناهم من ذوى العقول كما هو الظاهر من (من) وهم منحصرون في الملك والجن والبشر فحيث خرج البشر لأن الشئ لا يفضل على نفسه بقى الملك والجن فيكون المراد بيان تفضيل البشر عليهم جميعاً وهو الذى يقتضيه مقام المدح فان الآية مسوقة له وإذا جعلت للتبعيض كان (من خلقنا) بدلاً أى فضلناهم على بعض المخلوقين هـ

وذكر البعض في هذا المقام يدل على تعظيم المفضل عليه كما قرر في قوله تعالى (ورفع بعضهم درجات) وأى مدح لبنى آدم وإثبات للفضل والكرامة بالجملة القسمية إذا جعلوا مفضلين على الجن والشياطين على أن صفة الكثرة إذا جعلت مخصصة لأخراج البعض كانت الملائكة أولى من الجن والشياطين لأنهم هم الموصوفون بالكثرة كما تدل عليه الأخبار الكثيرة كخبر اطيح السماء وخبر نزول قطرات المطر وخبر ما يدخل البيت المعمور في كل يوم من الملائكة إلى غير ذلك ، وإليه ينظر قول صاحب التقريب إنه يحتمل أن يراد بكثير من خلقنا الملائكة إذ هم كثير من العقلاء المخلوقين اهـ *

وتعقب بأن ما ذكره من حمل (من خلقنا) على تعميم ذوى العقول مقبول فان تفضيلهم على غير ذوى العقول حينئذ آت من طريق مفهوم الموافقة فلا حاجة إلى ارتكاب خلاف الظاهر واعتبار تغليبهم ليعممهم وغيرهم لكن حمل من على البيان غير مقبول فانه بعيد جداً لأن قيد الكثرة يضيع عليه حمل من على التعميم التغلبي أو الوضعي ولأن استتماله في التبعيض شائع أينما وقع في التنزيل واستعمالات الفصحاء وهو أكثر تعسفاً من حمله على الغاية في قوله تعالى (١) فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم منه على ما ذكره الزمخشري فيه وأنه إذا قوبل بشئ آخر دل على القلة في المقابل كما في قوله تعالى (فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون) فانه صرح بأنه يدل على أن الغلبة للفساق للمقابلة أما ورد ابتداء (٢) فربما كان إلا أكثر خلاف ذلك كما في قوله تعالى (فضلنا على كثير من عباده المؤمنين) فقولنا إن صفة الكثرة إذا جعلت مخصصة الخ كلام لم يصدر عن ثبت ، ولهذا النكتة قال صاحب التقريب: يحتمل دلالة على أنه مرجوح *

هذا ثم إن مسألة التفضيل مختلف فيها بين أهل السنة ، فمنهم من ذهب إلى تفضيل الملائكة وهو مذهب ابن عباس رضى الله تعالى عنهما واختيار الزجاج على ما رواه الواحدى في البسيط ، ومنهم من فصل فقال: إن الرسل من البشر أفضل مطلقاً ثم الرسل من الملائكة على من سواهم من البشر والملائكة ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا ما عليه أصحاب الامام أبى حنيفة عليه الرحمة وكثير من الشافعية والأشعرية ، ومنهم من عمم

«١» قوله فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم منه كذا في نسخة المؤلف والتلاوة فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه

«٢» قوله وأما ورد ابتداء كذا في نسخة المؤلف ولعله وأما إذا ورد الخ فتأمل

تفضيل الكمل من نوع الانسان نبييا كان أو وليا، ومنهم من فضل الكروبيين من الملائكة مطلقا ثم الرسل من البشر ثم الكمل منهم ثم عموم الملائكة على عموم البشر *

وهذا ما عليه الامام الرازي وبه يشعر كلام الغزالي في مواضع عديدة في كتبه، ومن هذا يعلم أن إطلاق القول بأن أهل السنة يفضلون البشر على الملك ليس على ما ينبغي، وهذه المسئلة ومسئلة تفضيل الأئمة ليستا مما يبدع الذاهب إلى أحد طرفيهما على ما في الكشف إذ لا يرجع إلى أصل في الاعتقاد ولا يستند إلى قطعي بعد أن يسلم من الطعن وما يخل بتعظيم في المسئلتين لكن المشهور في مسئلة تفضيل الأئمة أن القول بخلاف ما استقر عليه رأى أهل السنة ابتداع ومن أنصف قال بما في الكشف فهذر الزمخشري على من خالفه محض جهالة إذا لم يكن بتلك الغاية فكيف وهو قد بالغ فيه من السفاهة غايته ومن البذاذة نهايتها وسيرى جزاء ذلك *

﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ شروع في بيان تفاوت أحوال بني آدم في الآخرة بعد بيان حالهم في الدنيا، و (يوم) مفعول به لفعل محذوف أى اذكر يوم ندعو الخ *

وجوز ابن عطية وغيره أن يكون ظرفا لفعل يدل عليه (لا يظلمون) ولم يجعل ظرفا له بناء على أن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولو ظرفا، وجوز أيضا أن يكون مبتدأ وهو مبنى لضافته إلى غير متمكن والخبر جملة (فمن أوتي) الخ ويقدر للربط فيها فيه، وفيه أن المنقسم إلى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل وما في حيزه هنا فعل مضارع على أن بناء أسماء الظروف المضافة إلى جملة هو أحد ركنيها بناء على مذهب الكوفيين والبصريون لا يجوزون ذلك ومع هذا هو تخريج متكلف *

وجوز أيضا كونه ظرفا لفضلناهم قال: وتفضيل البشر على سائر الحيوانات يوم القيامة بين وبه قال بعض النحاة إلا أنه قال: فضلناهم بالثواب، وفيه أنه أى تفضيل للبشر ذلك اليوم والكفار منهم أخس من كل شيء إلا أن يقال: يكفي في تفضيل الجنس تفضيل بعض أفراده ألا ترى صحة الرجال أفضل من النساء مع أن من النساء من هي أفضل من بعض الرجال بمراتب، وأيضا إذا أريد التفضيل بالثواب لا يصح إخراج الملائكة لأن جنس البشر يثابون والملائكة عليهم السلام لا يثابون كما هو مقرر في محله، ثم انهم يشار إليهم في الثواب الجن لأن مؤمنهم يثابون كما يثاب البشر عند بعض، وقيل إن ثوابهم دون ثوابهم لأنهم لا يرون الله تعالى في الجنة عند من قال: إن الله تعالى يرى فيها فالبشر مفضلون عليهم في الثواب من هذه الجهة، وقيل ظرف (يقراءون) أو ما دل عليه، وفيه أنهم لا يقرؤون كتابهم وقت الدعوة. وأجيب بأن المراد يوم يدعون وقت طويل وهو اليوم الآخر الذى يكون فيه ما يكون ويبقى في جعله ظرفا للذكر حديث الفاء *

وقال الفراء: هو ظرف لتعديد كم محذوف، وقيل ظرف ليستجيبون، وقيل هو بدل من (يوم يدعون) وقيل العامل فيه ما دل عليه قوله سبحانه (متى هو) وهى أقوال فى غاية الضعف، وأقرب الأقوال وأقواها ما ذكرناه أولا.

والامام المقتدى به والمتبع عاقلا كان أو غيره، والجار والمجرور متعلق بـندعوا أى ندعوا كل أناس من بني آدم الذين فعلنا بهم في الدنيا ما فعلنا من التكريم وما عطف عليه بن اتتموا به من نبي أو مقدم في الدين أو كتاب أو دين فيقال: يا أتباع فلان يا أهل دين كذا أو كتاب كذا *

وأخرج ابن مردويه عن على كرم الله تعالى وجهه قال: قال رسول الله ﷺ في الآية: يدعى كل قوم

بإمام زمانهم وكتاب ربهم وسنة نبيهم . وأخرج ابن أبي شيبة . وابن المنذر . وغيرهما عن ابن عباس أنه قال: الإمام هدى وإمام ضلالة .

وأخرج ابن جرير من طريق العوفي عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال: بإمامهم بكتاب أعمالهم فيقال: يا أصحاب كتاب الخير يا أصحاب كتاب الشر وروى ذلك عن أبي العالية . والربيع . والحسن ، وقرىء (بكتابهم) ولعل وجه كون ذلك إمامهم إنهم متبعون لما يحكم به من جنة أو نار ، وقال الضحاك . وابن زيد: هو كتابهم الذى نزل عليهم . وأخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه . والخطيب في تاريخه عن أنس أنه قال: هو نبيهم الذى بعث اليهم . واختار ابن عطية كغيره عموم الامام لما ذكر في الآثار ، وقيل : المراد القوى الحاملة لهم على عقائدهم وأفعالهم كالقوة النظرية والعملية والقوة الغضبية والشهوية سواء كانت الشهوة شهوة النقود أو الضياع أو الجاه والرياسة ولا تبعاعهم لها دعيت إماما ، وهو مع كونه غير مأثور بعيد جداً فلا يقتدى بقائله وإن كان إماماً . وفى المكشاف أن من بدع التفاسير أن الامام جمع أم كخف وخفاف وأن الناس يدعون يوم القيامة بامهاتهم وأن الحكمة فى الدعاء بهن دون الآباء رعاية حق عيسى عليه السلام وشرف الحسن والحسين ولا يفضح أولاد الزنا ، ولت شعري أيهما أبداع أصحة تفسيره أم بهاء حكيمته انتهى ، وهو مروي عن محمد بن كعب . ووجه عدم قبوله على ما فى المكشاف ، أما أولاد فلان إمام جمع أم غير شائع وإنما المعروف للأمهات . وأما ثانياً فلان رعاية حق عيسى عليه السلام فى امتياز به بالدعاء بالام فان خلقه من غير أب كرامة له لا غض منه ليجبر بأن الناس أسوته فى انتسابهم إلى الأمهات ، وإظهار شرف الحسنين بدون ذلك أتم فان أباهما خير من أمهما مع أن أهل البيت كحلقة مفرغة ، وأما افتضاح أولاد الزنا فلا فضيحة إلا للأمهات وهى حاصلة دعى غيرهم بالأمهات أو بالآباء ولا ذنب لهم فى ذلك حتى يترتب عليه الافتضاح انتهى ، وما ذكر من عدم شيوع الجمع المذكورين ، وأما الطعن فى الحكمة فقد تعقب فان حاصلها انه لو دعى جميع الناس بأبائهم ودعى عيسى عليه السلام بامه لربما أشعر بنقص فروع تعظيمه عليه السلام ودعى الجميع بالأمهات وكذا روى تعظيم الحسنين رضى الله تعالى عنهما لما أن فى ذلك بيان نسبهما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو نسبنا إلى أبيهما كرم الله تعالى وجهه لم يفهم هذا وإن كان هو هو رضى الله تعالى عنه ، وفى ذلك أيضاً ستر على الخلق حتى لا يفتضح أولاد الزنا فانه لو دعى الناس بأبائهم ودعواهم بامهاتهم علم أنهم لانسبة لهم إلى آباء يدعون بهم وفيه تشهير لهم ولو دعوا بآباء لم يعرفوا بهم فى الدنيا وإن لم ينسبوا اليهم شرعا كان كذلك ، وعلى هذا يسقط ما فى المكشاف ، وعندى أن القائل بذلك لا يكاد يقول به من غير أن يتمسك بخبر لأنه خلاف ما ينساق إلى الأذهان على اختلاف مراتبها ولا تسكاد تسلم حكمته عن وهن . ولا يصلح العطار ما أفسد الدهر .

ولعل الخبر إن كان ليس بالصحيح ويعارضه ما قدمناه غير بعيد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: « انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا اسماءكم » والله تعالى أعلم ، وما ذكر من تعاق الجار بما عنده هو الظاهر الذى ذهب اليه الجمهور ، وجوز أن يكون متعلقا بمحذوف وقع حالا أى . صححو بين إمامهم ، ثم ان الداعى اما الله عز وجل واما الملك وهو الذى تشعر به الآثار فاسناد الفعل اليه تعالى مجاز . وقرأ مجاهد (يدعو) بالياء آخر الحروف أى يدعو الله تعالى أو الملك ، والحسن فى رواية (يدعى) بالبناء

للمفعول ورفع (كل) على النياحة عن الفاعل، وفي رواية أخرى (يدعوا) بضم الياء وفتح العين بعدها واو ورفع (كل) وخرجت على وجهين فإن الظاهر يدعون باثبات النون التي هي علامة الرفع الأول إن الواو ليست ضمير جمع ولا علامته وإنما هي حرف من نفس الكلمة وكانت ألفاً والأصل يدعى كما في القراءة الأخرى وقلبت الألف واواً على لغة من يقول في أفعى وهي الحية أفعو، وهذه اللغة مخصوصة بالوقف على المشهور فيكون قد أجرى هنا الوصل مجرى الوقف. ونقل عن سيديونية أن قلب الألف في الآخر واو اللغة مطلقاً، والثاني إن الواو ضمير او علامة كما في يتعاقبون فيكم ملائكة والنون محذوفة كما في قوله ﷺ: «لا تؤمنوا حتى تحابوا» وكما تكونوا يولى عليكم، في قول، وكذا في قول الشاعر:

أبيت أسرى وتبقي تدلبي وجهك بالعنبر والمسك الذي

وكأنها لكونها علامة إعراب عوملت معاملة حركته في إظهارها تارة وتقديرها أخرى، ولا فرق في كونها علامة إعراب بين أن تكون الواو ضميراً وأن تكون علامة جمع على الصحيح، والظاهر أن حذفها في مثل ما ذكرنا لا ضرورة وإلا فلا يصح هذا التخريج في الآية، وفي توجيه رفع (كل) على هذه القراءة الأقوال في توجيه الرفع في أمثاله وهي مشهورة في كتب النحر ﴿فَنَأْتِي﴾ يومئذ من أولئك المدعوين ﴿كِتَابَهُ﴾ صحيفة أعمالهم والله سبحانه أعلم بحقيقتها ﴿يَمِينَهُ﴾ إبانة لخطر الكتاب المؤتى وتشريفاً لصاحبه وتبشيراً له من أول الأمر بما في مطاويه ﴿فَأُولَئِكَ﴾ إشارة إلى من باعتبار معناه وكأنه أشير بذلك إلى أنهم حزب مجتمعون على شأن جليل، وقيل فيه إشعار بأن قراءتهم لكتبهم على وجه الاجتماع لأعلى وجه الانفراد كما في حال الإيتاء، وأكثر الأخبار ظاهرة في أن حال القراءة كحال الإيتاء، نعم جاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه يؤتى العبد كتابه يمينه فيقرأ سيئاته ويقرأ الناس حسناته ثم يحول الصحيفة فيحول الله تعالى حسناته فيقرؤها الناس فيقولون ما كان لهذا العبد من سيئة.

ويحتمل أن يكون كل من يؤتى كتابه يمينه بعد أن يقرأه منفرداً يأتي أصحابه ويقول (هاؤم اقرؤا كتابيه) فيجتمعون عليه ويقرؤنه ويقرؤه هو أيضاً معهم تلذذاً به لكن لم نجد في ذلك أثراً ومع هذا لا يجدي نفعاً فيما أراد القائل، وفي إلحاق اسم الإشارة علامة البعد إشارة إلى رفعة درجات المشار إليهم أي أولئك المختصون بتلك الكرامة التي يشعر بها إيتاء الكتاب باليمين ﴿يَقْرَؤْنَ﴾ ولو لم يكونوا قارئين في الدنيا ﴿كِتَابَهُمُ﴾ الذي أوتوه باليمين لذكروا أعمالهم ويقفوا على تفاصيلها فيحاسبوا عليها. وقيل يقرؤنه تبجيحاً بما سطر فيه من الحسنات المستتعبة لفنون الكرامات، والظاهر في مقام الاضمار لمزيد الاعتناء ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ أي لا ينقصون من أجور أعمالهم المرتسمة في كتبهم بل يؤتونها مضاعفة ﴿فَتِيلاً ٧١﴾ أي قدر قليل وهو القشر الذي في شق النواة سمي بذلك لأنه على هيئة الشيء المفتول، وقيل هو ما تفتله بين أصابعك من خيط أو وسخ ويضرب به المثل في الشيء الحقير، ثم إن الذي يسرع إلى الذهن أن فاعل الإيتاء الملائكة عليهم السلام يعطون السعيد بعد أن يدعى كتابه يمينه فيقرؤه فيحاسب حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً.

لكن أخرج العقيلي عن أنس عن النبي ﷺ قال: «الكتب كلها تحت العرش فإذا كان يوم القيامة

يبعث الله تعالى ريحا فتطيرها إلى الإيمان والشمالك وأول خط فيها (اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا) وهو ظاهر في أن فاعل الايتاء ليس الملك إلا أن الخبر يحتاج إلى تنقيح فاني لست من صحته على يقين . نعم جاء في حديث أخرجه الامام أحمد عن عائشة الصديقة رضى الله تعالى عنها أنها قالت: «قلت يا رسول الله هل يذكر الحبيب حبيبه يوم القيامة؟ قال : أما عند ثلاث فلا إلى أن قال وعند تطاير الكتب وهو مؤيد بظاهرة الخبر السابق والله تعالى أعلم .

وجاء في بعض الآثار أن أول من يؤتى كتابه يومئذ من هذه الأمة أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يؤتى كتابه بشماله أخوه الأسود سود الله تعالى وجهه بعد أن يمد يمينه ليأخذه بها فيخلعها ملك، وسبب ذلك المذكور في السير «وَمَنْ كَانَ» من المدعوين المذكورين «(في هذه) الدنيا التي فعل بهم فيها من التكريم والتفضيل ما فعل «(أعمى) لا يهتدى إلى طريق نجاته من النظر إلى ما أولاه مولاه جـل علاه والقيام بحقوقه وشكره سبحانه بما يذبحى له عز شأنه من الإيمان والعمل «(فهو في الآخرة) التي عبر عنها - بيوم ندعو - «(أعمى) لا يهتدى أيضا إلى ما ينجيهِ ولا يظفر بما يجديه لأن العمى الأول موجب للثاني وهو في الموضعين مستعار من آفة البصر .

وجوز أن يكون (أعمى) الثاني أفعل تفضيل من عمى البصيرة وهو من العيوب الباطنة التي يجوز أن يصاغ منها أفعل التفضيل كالأحق والأبله، وبنى على ذلك إمالة أبي عمرو الأول وتفخيمه الثاني وبيان أن الألف في الأول آخر الكلمة كما ترى وتحسن الإمالة في الآخر وهي في الثاني على تقدير كونه أفعل تفضيل كأنها في وسط الكلمة لأن أفعل المذكور غير معرف باللام ولا مضاف لا يستعمل بدون من الجارة المفضل عليه ملفوظة أو مقدرة وهو معها في حكم الكلمة الواحدة ولا تحسن الإمالة فيها ولا تكسر كما في المتطرفة . وقد صرح بذلك أبو علي في الحجة فلا يرد إمالة (أدنى من ذلك، والكافرين) وأن حمزة والكسائي وأبو بكر يميلون الأعمى في الموضعين ولا حاجة إلى أن يقال: إنهم لا يرونه أفعل تفضيل أو أن الإمالة فيما يرونه كذلك للمشاكلة . وقال بعض المحققين : إنه لما أريد افتراق معني الأعمى في الموضعين افترق اللفظان إمالة وتفخيم، وفخم الثاني لأن ما يدل على زيادة المعنى أولى بالتفخيم مع عدم حسن الإمالة فيه حسنهما في الأول، ولا يظن بأبي علي أنه يقول بامتناع الإمالة وإنما يقول بأولوية التفخيم .

وقال بعضهم: إن كان العمى فيما يكون للبصر وما يكون للبصيرة حقيقة فلا إشكال، وإن كان حقيقة في الأول وتجاوز به عن الثاني ففيه إشكال إلا أن يقال: إنه الحق بما وضع لذلك وقد منعه آخرون لأن العلة وهي الالباس بالوصف موجودة فيه فتدبر، وقوى هذا التأويل بعطف قوله تعالى «وَأَضَلُّ سَبِيلًا ۝٧٢» منه في الدنيا لزوال الاستعداد وعدم إمكان تدارك ما فات، وهذا بعينه هو الذي أوتى كتابه بشماله بدلالة حال ما سبق من الفريق المقابل له ، ولعل العدول إلى هذا العنوان للأيذان بالعلة الموجبة كما في قوله تعالى: (وأما إن كان من المكذبين) بعد قوله سبحانه (وأما إن كان من أصحاب اليمين) وللمرئ إلى علة حال الفريق الأول وفي ذلك ما هو من قبيل الاحتباك حيث ذكر في أحد الجانبين المسبب وفي الآخر السبب ودل بالمذكور في كل منهما

على المتروك في الآخر تعويلاً على شهادة العقل، وجعله ابن المنير مقابلاً للقسم الأول على معنى (فمن أوتى كتابه يمينه) فهو الذي يتبصره ويقرؤه ومن كان في الدنيا أعمى غير متبصر في نفسه ولا ناظر في معاده فهو في الآخرة كذلك غير متبصر في كتابه بل أعمى عنه أو أشد عمى مما كان في الدنيا على اختلاف التأويلين وهو خلاف الظاهر •

ويشعر أيضاً بأن من كان في الدنيا أعمى عن السواك في طريق نجاته لا يقرأ في الآخرة كتابه وهو خلاف المصرح به في الآيات والآحايث، نعم فرق بين القراءتين ولعل الآية تشعر بالفرق وإن لم تقرر المقابلة بما ذكره هذا وعن أبي مسلم تفسير (أعمى) الثاني بأعمى العين ولا تجوز أى من كان في الدنيا أعمى القلب فهو في الآخرة أعمى العين أى يحشر كذلك عقوبة له على ضلالاته في الدنيا وهو كقوله تعالى (ونحشره يوم القيامة أعمى) الآية ، وتناول (فبصر كاليوم حديد) بالعلم والمعرفة ، وعنه أيضاً تجوز أن يكون العمى عبارة عما يلحقه من الغم المفرط كأنه قيل من كان في الدنيا ضالاً فهو في الآخرة مغموم جداً فان من لا يرى إلا ما يسوؤه والأعمى سواء ، وهذا كما يقال : فلان سخين العين وهو كما ترى •

وقيل إن هذه إشارة إلى النعم المذكورة قبل على معنى من كان أعمى غير متبصر في هذه النعم وقد عاينها فهو في شأن الآخرة التي لم يعاينها أعمى وأضل سبيلاً ، واستند في ذلك إلى ما أخرجه الفريابي . وابن أبي حاتم عن عكرمة قال : جاء نفر من أهل اليمن إلى ابن عباس فسأله رجل منهم أرايت قوله تعالى (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى) فقال ابن عباس : لم تصل المسئلة اقرأ ما قبلها (هو الذي يزجي لكم الفلك في البحر) حتى بانغ (وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) ثم قال : من كان أعمى عن هذه النعم التي قد رأى وعان فهو في أمر الآخرة التي لم ير ولم يعان أعمى وأضل سبيلاً •

وفي رواية أخرى أخرجه عنه ابن أبي حاتم . وأبو الشيخ في العظمة من طريق الضحاك أنه قال في الآية : يقول تعالى من كان في الدنيا أعمى عما رأى من قدرتي من خلق السماء والأرض والجبال والبحار والناس والدواب وأشياء هذا فهو عما وصفت له في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً يقول سبحانه أبعد حجة •

وروى أبو الشيخ عن قتادة نحوه ، ولا يخفى أن كلا التأويلين بعيد جداً وإن كان الثاني دون الأول في البعد ولا أظن الخبر يقول ذلك والله تعالى أعلم •

(ومن باب الإشارة في الآيات) (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) قالت الوجودية من الصوفية : انه تعالى سبق قضاؤه أن لا يعبد سواه فكل عابد إنما يعبد الله سبحانه من حيث يدرى ومن حيث لا يدرى فانه جل شأنه الأول والآخر والظاهر والباطن والاعيان الثابتة ماثمة رائحة الوجود لا تشمه أبداً ، وما ينسبونه إلى زين العابدين رضي الله تعالى عنه ويزعمون أنه مشير إلى مدعاهم قوله :

إني لا أكتف من علمي جواهره	كيلا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدم في هذا أبو حسن	إلى الحسين وأوصى قبله الحسن
فرب جوهر علم لو أبوح به	لقل لي أنت بمن يعبد الوثنا
ولا يستحل رجال مسلمون دمي	يزون أقبح ما يأتونه حسنا

قالوا : إنه رضى الله تعالى عنه عنى بهذا الجوهر الذى لو باح به لقليل له : أنت ممن يعبد الوثن علم الوحدة إذ منه يعلم أن الوثن وكذا غيره مظهر له جل وعلا وليس فى الدار غيره ديار ، وقد مر عن قرب ما نقل عن الحلاج ومثله كثير للشيخ الأكبر قدس سره ولغيره عربا وعجماء وهو عفا الله تعالى عنه قد فتح باباً فى هذا المطالب لا يسد إلى أن يأتى أمر الله عز وجل وكأنه أوصى إليه بأن ييؤج وينثر هاتيك الجواهر بين الأصاغر والأكابر كما أوصى إلى الحسنين بأن يكتما من ذلك ما علما ، وفى بعض كتبه قدس سره ما هو صريح فى أنه مأثور فإن صح ذلك فهو معذور ، وأنا لا أرى عذراً لمن يقفوا أثره فى المقال مع مباينته له فى الحال فإن هذا المطلب أجل من أن يحصل لغريق الشهوات وأسير المألوفات ورهين العادات والله تعالى در من قال :

تقول نساء الحى تطمع أن ترى . محاسن ليلي مت بداء المطامع

وكيف ترى ليلي بعين ترى بها . سواها وما طهرتها بالمدامع

وتطمع منها بالحديث وقد جرى . حديث سواها فى خروق المسامع

ولا يخفى أنه على تأويل الصوفية هذه الآية لا يكون قوله تعالى : (وبالوالدين إحسانا) داخل فيما قضى إذ لا يسعهم أن يقولوا إن كل أحد محسن بوالديه من حيث يدرى ومن حيث لا ، ويفهم من كلام بعض المتصوفة أن هذا إيحاء بالإحسان إلى الشيخ أيضاً ، وعليه فيحتمل أن يكون تثنية الوالدين كما فى قولهم : القلم أحد اللسانين (وأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) قيل : ذو القربى إشارة إلى الروح لأنها كانت قبل فى القربة والمشاهدة بهم هبطت حيث هبطت ، والمسكين إشارة إلى العقل لأنه عاجز عن تحصيل العلم بحقيقة ربه سبحانه ، وابن السبيل إشارة إلى القاب لأنه يتقلب فى سبل السلوك إلى ملك الملوك ، وحق الروح المشاهدة ، والعقل الفسك ، والقلب الذكر ، وقيل : الأول إشارة إلى إخوان المعرفة الذين وصلوا معالى المقامات وحقهم ذكر ما يزيد تمكينهم ، والثانى إشارة إلى العاشقين الذين سكنهم عشقهم ولا هم عن طلب ما سواهم وحقهم ذكر ما يزيد عشقهم ، والثالث إشارة إلى السالكين سبل الطلب الممتطين نجائب الهمة وحقهم ذكر ما يزيد رغبتهم ويهون مشقتهم (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) فيه إشارة للمشايخ كيف يكونون مع المريدين أى لا يبخل على المريدين بنشر فضائل المعرفة وحقائق القربة ولا تذكر شيئاً لا يتجمله فيهلك وكن بين بين (وأوفوا بالعهد) الذى أخذ منكم قبل خلق الأشباح وهو أن توحدوه تعالى ولا تشركوا به شيئاً وقال يحيى بن معاذ : لربك عليك عهد ظاهر وأباطنا فعهد على الأسرار أن لا تشاهد سواه جل جلاله ، وعهد على الروح أن لا تفارق مقام القربة ، وعهد على القلب أن لا يفارق الخوف ، وعهد على النفس أن لا تترك شيئاً من الفرائض ، وعهد على الجوارح أن تلازم الأدب وتترك المخالفات (وأوفوا الكيل إذا كتم) قيل فيه إشارة للمشايخ أيضاً أن لا ينقصوا المستعدين ما يقتضيه استعدادهم من الفيوضات القلبية ، وفى قوله تعالى : (وزنوا بالقسطاس المستقيم) إشارة لهم أن يعرضوا أعمال المريدين القلبية والقالية على الشريعة فهى القسطاس المستقيم وكفتاها الحظر والاباحة (ولا تقف ما ليس لك به علم) الآية فيه إشارة إلى بعض ما يلزم السالك من التثبت والاحتياط والكف عن الدعاوى العاطلة (يسبح له السموات السبع) الآية وقد علمت ما عند الصوفية فى تسبيح الأشياء من أنه قالى إلا أنه لا يسمعه إلا من فاز بقرب النوافل أو من أشرق عليه شئ من أنواره

كالذين سمعوا تسمييح الحصى في مجلس سيد الكاملين صلى الله تعالى عليه وسلم، والتسمييح الحالى مما لا ينكره أحد من المسلمين، وقرره بعض الصوفية بأن لكل شىء خاصية ليست لغيره وكما لا يخصه دون ماعداه فهو يشتمله ويطلبه إذا لم يكن حاصله ويحفظه ويحبه إذا حصل فهو باظهار خاصيته ينزه الله تعالى عن الشريك والإلم **يكن** متوحدا فيها فلسان حاله يقول أوحده على ما وحدثنى وبطلب كماله ينزهه سبحانه عن صفات النقص كأنه يقول يا كامل كمانى وبأظهار كماله كأنه يقول **كملت** الكامل المكمّل وعلى هذا القياس، وحينئذ يقال: تسبحه السموات بالسكّال والتأثير والربوبية وبأنه كل يوم هو فى شأن ونحو ذلك، والأرض بالخلاقية والرزاقية والرحمة الى غير ذلك، والملائكة بالعلم والقدرة والتجرد عن المادة على القول بأنهم أرواح مجردة وهكذا (وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا) من الجهل وعمى القلب فلا يرون حقيقةك القدسية ولا يدركون منك إلا الصورة البشرية، وإنما خص ذلك بوقت قراءة القرآن مع أنهم فى كل وقت هم أجمل الخلق به **صلى الله عليه وسلم** لأن فى ذلك الوقت يظهر اشراق أنوار الصفات عليه عليه الصلاة والسلام فاذا كانوا محجوبين إذ ذاك كانوا فى غيره من الأوقات أحجب وأحجب (وجعلنا على قلوبهم أكنة) من الغشاوات الطبيعية والهيئات البدنية (أن يفقهوه) فإن القرآن كلامه تعالى وهو أحد صفاته وإذا لم يعرفوا نبيه **صلى الله عليه وسلم** لم يعرفوه عز وجل وإذا لم يعرفوه سبحانه لم يعرفوا صفاته تعالى فلم يعرفوا كلامه سبحانه (وفى آذانهم وقر) لرسوخ أو مساخ العلاقات فيها يمنعهم عن سماع القراءة وهذا ناشئ من جهلهم بأفعاله تعالى (وإذا ذكرت ربك فى القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا) لتشتت أهوائهم وتفرق همهم فى عبادة آلهتهم المتنوعة فلا تناسب الوحدة بواطنهم (يوم يدعوكم) لالقيام من القبور (فتستجيبون بحمده) حامدين له تعالى مجده بلسان القال أو بلسان الحال حيث أظهر فيكم الحياة بعد الموت ونحو ذلك.

(وتظنون إن لبثتم) فى القبور أو فى الدنيا (إلا قليلا) لذهولكم عن ذلك الزمان أو لاستقصاءكم الدنيا بالنسبة إلى الآخرة (ربكم أعلم بكم إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم) فيه إشارة إلى أن المشيئة تابعة للعلم فمن علم سبحانه أهليته للرحمة شاء تعالى رحمته فرحمه ومن علم جل وعلا أهليته للعذاب شاء عذابه فعذبه، ولا يخفى ما فى تقديم شق مشيئة الرحمة من تقوية الأمل (أو أهلك الذين يدعون) أى يدعوهم الكفار ويعبدونهم (يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب) أى يطلب الأقرب منهم الوسيلة إلى الله تعالى فكيف بغير الأقرب والوسيلة فى الأصل الوسيلة التى يتوسل ويتقرب بها إلى الشىء وهى هنا الطاعة كما تقدم.

وقيل هى كرمه تعالى القديم وإحسانه عز وجل العميم. وقيل هى الشفاعة يوم القيامة، ولما كان مقام الوسيلة بهذا المعنى خاصا بنبيينا **صلى الله عليه وسلم** أطلقوا الوسيلة عليه عليه الصلاة والسلام، وفسرها بذلك هنا بعض الصوفية فكل من عبد من دون الله تعالى من عيسى وعزير والملائكة عليهم السلام وسيلتهم إلى الله تعالى نبيينا **صلى الله عليه وسلم** بل هو عليه الصلاة والسلام وسيلة سائر الموجودات والواسطة بينهم وبين الله تعالى فى إفاضته سبحانه الوجود وكذا سائر ما أفيض عليهم وأحظى الخلق بوساطته الأنبياء عليهم السلام فانهم أشعة أنواره وعكوسات آثاره وهو النور الحق والنبي المطلق وكان نبيا وآدم بين الماء والطين وقد تلقى الأنبياء منه من وراء حجاب الأرحام والأصلاب وظهروا إذ كان محتجبا ظهور الكواكب فى الليل فلما بزغت شمس النبوة

المطابقة من أفق الظهور غابوا ونسخت أحكامهم على نحو غيبوبة الكواكب وانمحاق أنوارها وأضوائها عند طلوع الشمس من تحت الحجاب منخلعة عن الجلباب (ويرجون رحمته ويخافون عذابه) لعلهم بحمالة وجلاله والرجاء والخوف جناحا من يطير إلى حضرة القدس وروضة الانس ومن عطل أحدهما تعطل عن الطيران (واستفزز من استطعت منهم بصوتك) إلى قوله سبحانه (وكفى بربك وكيلًا) فيه إشارة إلى اختلاف مراتب تمكن الشيطان من اغواء بني آدم فمن كان منهم ضعيف الاستعداد استفزه واستخفه بصوته فأغواه بوسوسة وهمس بلهاجسة ولمة، ومن كان قوى الاستعداد فان كان خالصا عن شوائب الغيرية أو عن شوائب الصفات النفسانية لم يتمكن من اغوائه وهذا هو المراد بقوله تعالى: (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وإن لم يكن خالصا فان كان منغمسا في الشواغل الحسية منهمكا في الأمور الدنيوية شاركه في أمواله وأولاده وحرصه على إشراكهم بالله تعالى في المحبة وسول له التمتع والتكاثر والتفاخر بهم ومنه الأمانى الكاذبة وزين له الآمال الفارغة، وإن لم ينغمس فان كان عالما بتسويلاته أجلب عليه بخيله ورجله أى مكر بأنواع الخيل وكاده بصنوف الفتن وأفتاه بأن تحصيل أنواع الحطام والملاذ من جملة مصالح المعاش وغره بعلمه وحمله على الإعجاب به وامثال ذلك حتى أضله على علم، وإن لم يكن عالما بل كان عابدا متنسكا أغواه بالوعد وغره برؤية الطاعة وتزكية النفس (ولقد كرّمنا بني آدم) الآية قيل كرّمهم تعالى بأن خلق أباهم آدم على صورة الرحمن وجعل لهم ذلك بحكم الوراثة وأن الولد سر أبيه وفضلهم على الكثير بأن جعل لهم من النعم ما يستفرق العد وجوز أن يقال: تكريمهم بأن بسط موائد الانعام لهم وجعل من عداهم طفيليا، وتفضيلهم بما ذكر في التكريم أولا وفيه احتمالات آخر (يوم ندعو كل أناس بأمامهم) أى نناديهم بنسبتهم إلى من كانوا يقتدون به في الدنيا لأنه المستعلى محبتهم إياه على سائر محباتهم (فمن أوتى كتابه يمينه) أى من جهة العقل الذى هو أقوى جانيه (فاولئك يقرؤن كتابهم) يأخذون أجور أعمالهم المكتوبة فيه (ولا يظلمون فتيلا) أدنى شيء حقير من ذلك (ومن كان في هذه أعمى) عن الاهتداء إلى الحق فهو في الآخرة أعمى أيضا (وأضل سبيلا) لبطلان الكسب هناك وهذا الذى يؤتى كتابه بشماله أى من جهة النفس التى هى أضعف جانيه إلا أنه عبر عنه بما ذكر لما قدمنا، والله تعالى هو الهادى إلى سواء السبيل، ثم انه عز وجل لما عدد نعمه على بني آدم ثم ذكر حالهم في الآخرة وانقسامهم إلى قسمين سعداء وأشقياء أتبع ذلك بذكر بعض مساوى بعض الأشقياء في الدنيا من المكر والخداع والتلبيس على سيد أهل السعادة المقطوع له بالعصمة عليه السلام وفي ذلك إشارة إلى أنهم داخلون فيمن عمى عن الاهتداء في الدنيا دخولا أوليا فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُونَكَ﴾ قيل نزلات في ثقيف قالوا للنبي صلى الله عليه وآله: لا ندخل في أمرك حتى تعطينا خصالا نفتخر بها على العرب لا نعشر ولا نحشر ولا نجبي في الصلاة وكل ربا لنا فهو لنا وكل ربا علينا فهو موضوع عنا وأن تمتعنا باللات سنة وأن تحرم وادينا وجا كما حرمت مكة فان قالت العرب: لم فعلت ذلك؟ فقل: إن الله تعالى أمرنى، وروى ذلك الثعلبي عن ابن عباس ولم يذكر له مسنده وقال العراقى فيه: إنا لم نجد في كتب الحديث؛ ونقله الزمخشري بزيادة، ونقل غيره أنهم طلبوا ثلاث خصال عدم التجبية في الصلاة وكسر أصنامهم بأيديهم وتمتعهم باللات سنة من غير أن يعبدوها بل يأخذوا ما يهدى لها فقال صلى الله عليه وآله: «لا خير في دين لا ركوع فيه ولا سجود» وأما كسر أصنامكم بأيديكم فذلك لكم

وأما الطاغية اللات فاني غير ممتعكم بها» وقام رسول الله ﷺ فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: ما بالكم آذيتم رسول الله عليه الصلاة والسلام انه لا يدع الأصنام في أرض العرب فما زالوا به حتى أنزل الله تعالى الآية.

وأخرج ابن أبي إسحق . وابن مردويه . وغيرهما عنه رضي الله تعالى عنه أن أمية بن خلف . وأباجمل . ورجالا من قريش أتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا : تعال فتمسح بالهتنا وندخل معك في دينك وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشتد عليه فراق قومه ويحب إسلامهم فرق لهم فانزل الله تعالى هذه الآية إلى قوله سبحانه : (نصيرا) ، وأخرج ابن مردويه من طريق السكبي عن باذان عن جابر بن عبد الله مثله .

وأخرج ابن أبي حاتم عن جبير بن نفير أن قريشاً أتوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا له : إن كنت أرسلت إلينا فاطرد الذين اتبعوك من سقاط الناس ومواليهم لنكون نحن أصحابك فنزلت ، وقيل : إنهم قالوا له عليه الصلاة والسلام : اجعل لنا آية رحمة آية عذاب . وآية عذاب آية رحمة حتى تؤمن بك فنزلت . وفي ذلك روايات أخر مختلفة أيضا وفي بعضها ما لا يصح نسبه إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يكاد يؤول وذلك يدل على الوضع والتفسير لا يتوقف على شيء من ذلك ، وأياما كان فضمير الجمع للكفار وهم إما ثقيف أو قريش ، و(إن) مخففة من المثقلة واسمها ضمير شان مقدروا اللام هي الفارقة بين المخففة وغيرها أي ان الشأن قاربوا في ظنهم أن يوقعوك في الفتنة صار فيك ﴿ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ من الأوامر والنواهي والوعد والوعيد ﴿ لَتَفْتَرِي عَيْنًا غَيْرَهُ ﴾ لتتقول عينا غير الذي أوحيناك اليك مما اقترح عليك ثقيف من تحريم وج مثلا أو قريش من جعل آية الرحمة آية عذاب وبالعكس ، وقيل : المعنى لتحل محل المفتري علينا لأنك إن اتبعت أهواءهم أوهمت أنك تفعل ذلك عن وحيننا لأنك رسولنا فكنت كالمفتري *

﴿ وَإِذَا لَا تَخْذُوكَ خَلِيلًا ۝٧٣ ﴾ أي لو فعلت ليتخذوك صديقا لهم ، وكان المراد ليكون بينك وبينهم مخالفة وصداقة وهم أعداء الله تعالى فمخالطهم تقتضي الانقطاع عن ولايته عز وجل كما قيل :
إذا صافي صديقك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام

وقيل : الخليل هذا من الخلطة بمعنى الحاجة أي لا تخذوك فقيرا محتاجا اليهم وهو كما ترى ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَاكَ ﴾ أي لولا تبيننا إياك على ما أنت عليه من الحق بعصمتنا لك ﴿ لَقَدْ كُنْتَ تَرَكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۝٧٤ ﴾ من الركون الذي هو أدنى ميل ، وأصله الميل إلى ركن ، وذكروا أنه إذا أطاق يقيم على أدنى الميل ، ونصب (شيئا) على المصدرية أي لولا ذلك لقاربت أن تميل اليهم شيئا يسير آمن الميل اليسير لقوة خدعهم وشدة احتياهم لكن أدركتك العصمة فمنعتك من أن تقرب أدنى الأدنى من الميل اليهم فضلا عن نفس الميل اليهم ، وهذا صريح في أنه ﷺ لم يهم بإجابتهم ولم يكده ، وبه يرد على من زعم أنه عليه الصلاة والسلام هم فمنعه نزول الآية وكأنه غره ظواهر بعض الروايات في بيان سبب النزول كرق في رواية ابن إسحاق ومن معه عن الخبر ولا يخفى أن في قوله سبحانه (اليهم) دون إلى إجابتهم ما يقوى الدلالة على أنه عليه الصلاة والسلام بمنزل عن

الاجابة في أقصى الغايات ، وهذا الذي ذكر في معنى الآية هو الظاهر المتبادر للافهام ، وذهب ابن الانباري إلى أن المعنى لقد كادوا أن يخبروا عنك أنك ركنت اليهم ونسب فعلهم اليه عليه الصلاة والسلام مجازاً واتساعاً كما تقول للرجل كدت تقتل نفسك أي كاد الناس يقتلونك بسبب ما فعلت وهو من الالغاز المستغنى عنه . واستدل بالآية على أن المعصية بتوفيق الله تعالى وعنايته .

وقرأ قتادة . وابن أبي إسحق . وابن مصرف (تركن) بضم الكاف مضارع ركن بفتحها وهو على قراءة الجمهور مضارع ركن بكسر الكاف ، وقيل : بفتحها أيضا وجعل ذلك من تداخل اللغتين (إذا) أي لو قاربت أن تركن اليهم أدنى ركنة (لَاقَظْنَاكَ ضَعْفَ الْحَيَاةِ) أي مضاعف الحياة وهو صفة محذوف والاضافة على معنى في أو للملابسة أي عذابا مضاعفا في الحياة ، والمراد بها الحياة الدنيا لأنه المتبادر عند اطلاق لفظها وكذا يقال في قوله تعالى (وَضَعَفَ الْمَمَاتِ) أي وعذابا ضعفا في الممات ، والمراد به ما يشمل العذاب في القبر وبعد البعث ، واستسهل بعض المحققين أن يكون التقدير من أول الامر لاذقناك ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات وتكون الاضافة لامية والقرينة على تقدير العذاب (لَاقَظْنَاكَ) والمعنى لو قاربت ما ذكرنا لنضاعف لك العذاب المعجل للعصاة في الحياة الدنيا والعذاب المؤجل لهم بعد الموت .

وقيل المراد بالحياة حياة الآخرة وبعباد الممات ما يكون في القبر وأمر الاضافة والتقدير على حاله ، والمعنى لو قاربت لنضاعف لك عذاب القبر وعذاب يوم القيامة المدخرين للعصاة ، وفي هذه الشرطية اجلال عظيم بمكان رسول الله ﷺ وتنبيه على أن الأقرب أشد خطرا وذلك أنه أوعد بضعف العذاب على مقاربة أدنى ركون وقد وضع عنا الركون ما لم يصدقه العمل ، ونظير ذلك من وجه ما جاء في نسائه عليه الصلاة والسلام من قوله تعالى : (يانساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) وذكر في وجه مضاعفة جزاء خطأ الخطير أنه يكون سبباً لارتكاب غيره مثله والاحتجاج به فكأنه سن ذلك وقد جاء « من سن سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » ، وعلى هذا يضاعف عذاب الخطير في خطئه أضعافا مضاعفة ، ولا يلزم من اثبات الضعف الواحد نفي الضعف المتعدد ، وقيل الضعف من أسماء العذاب وأنشدوا على ذلك قوله :

لمقتل مالك اذ بان مني أبيت الليل في ضعف أليم

وذكر بعضهم أن الضعف ليس من أسماء العذاب وضعا لكنه يعبر به عنه لكثرة وصف العذاب به كما في قوله تعالى : (عذابا ضعفا) وزعم أن ذلك مراد القائل والله تعالى أعلم ، واللام في (لَاقَظْنَاكَ) ولا تخذوك) لام القسم على مانص عليه الخوف ، والماضي في الموضعين واقع موقع المضارع الدال عليه اللام ، والنون على مانص عليه أبو حيان وأشرنا اليه فيما سبق (ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا ٧٥) يدفع العذاب أو يرفعه عنك ، روى عن قتادة أنه لما نزل قوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا) إلى هنا قال ﷺ : اللهم لا تكلني إلى نفسي طرفة عين ، ويذبحني للمؤمن إذا تلا هذه الآية أن يحثو عندها ويتدبرها وان يستشعر الحشية وازدياد التصلب في دين الله تعالى ويقول كما قال النبي ﷺ (وَإِنْ كَادُوا) أي أهل مكة كما روى عن ابن عباس وقتادة وغيرهما (لَيْسَتْ فَرْزُونُكَ) ليزعجونك ويستخفونك بعداوتهم ومكرهم (مَنْ الْأَرْضُ) أي الأرض التي أنت فيها وهي أرض مكة (لِيُخْرِجُوكَ)

أى ليتسببوا إلى خروجك ﴿منها﴾ وكان هذا الاستفزاز بما فعلوا من حصره ﷺ في الشعب والتضييق عليه عليه الصلاة والسلام ووقع ذلك بعد نزول الآية كما في البحر وصار سبباً لخروجه ﷺ مهاجراً ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾ أى ان استفزوك فخرجت لا يبقون ﴿خَلَاَفَكَ﴾ أى بمدك وبه قرأ عطاء بن رباح واستحسن أنها تفسير لا قراءة لمخالفتها سواد المصحف وانشدوا:

عفت الديار خلافهم فكأنما بسط الشواطىء بينهن حصيرا

وقرأ أهل الحجاز . وأبو بكر . وأبو عمرو (خلفك) بغير ألف والمعنى واحد واللفظان فى الأصل من الظروف المكانية فتجوز فيهما واستعمالا للزمان وقد اطرءا ضافتهما كقبل وبعد إلى أسماء الأعيان على حذف مضاف يدل عليه ما قبله أى لا يلبثون خلف استفزازك وخروجك ﴿إِلَّا قَلِيلًا ۖ ٧٦﴾ أى إلّا زمانا قليلا، وجوز أن يكون التقدير إلّا لبثا قليلا والمعنيان متقاربان ، واختير التقدير الأول لأن التوسع أعنى إقامة الوصف مقام الموصوف بالظروف أشبه ، وهذا وعيد لهم باهلاك مجموعهم من حيث هو مجموع بعد خروجه ﷺ بقليل وتحقق بافناء البعض فى بدر لاسيما وقد كان اصناديدهم والرؤس ، وأنت تعرف أن معظم الشيء يقام مقام كله ، وكان الزمان القليل على ما روى ابن أبى حاتم عن السدى ثمانية عشر شهرا ، ويجوز أن يفسر الإخراج بالا كراه على الخروج والوعيد باهلاك كل واحد منهم أى لو أخرجوك لاستؤصلوا على بكرة أبيهم لكن لم يقع المقدم لأن الإكراه على الخروج مباشرة وقد خرج رسول الله ﷺ مهاجرا بأمر ربه عز وجل فلم يقع التالى وهذا هو التفسير المروى عن مجاهد قال : أرادت قريش ذلك ولم تفعل لأنه سبحانه أراد استبقائها وعدم استئصالها ليسلم منها ومن أعقابها من يسلم فأذن لرسوله عليه الصلاة والسلام بالهجرة فخرج باذنه لا بإخراج قريش وقهرهم ، والإخراج فى قوله تعالى « وكأين من قرية هى أشد قوة من قريتك التى أخرجتك » محمول على المعنى الأول ، وكذا فى قول ورقة : ياليتنى كنت جذعا إذ يخرجك قومك وقوله عليه الصلاة والسلام « أخرجنى هم » فلم تتضمن الآية وكذا الخبر إثبات إخراج قلنا بنفيه هنا ، والقول بأنه يلزم على هذا التناقض بين هذه الآية والآية السابقة بناء على تفسير الإخراج فيها بالتسبب إلى الخروج لأن كاد تدل على مقاربتة لا حصوله وهذه الآية دلت على حصوله بحجاب عنه بأن قصارى ما دلت عليه الآية السابقة على التفسير الأول قرب حصول الاستفزاز منهم ليتسببوا به إلى خروجه ﷺ وأنه لم يكن حاصلًا وقت نزول الآية لا أنه لا يكون حاصلًا أبداً ليناقض حصوله بعد . وحكى الزجاج أن استفزازهم ما أجمعوا عليه فى دار الندوة من قتله ﷺ والمراد من الأرض وجه البسيطة مطلقاً ، وقال أبو حيان : المراد بالاعلى هذا الدنيا ، وقيل ضمير (كادوا) وما بعده لليهود ، فقد أخرج ابن أبى حاتم والبيهقى فى الدلائل وابن عساكر عن عبد الرحمن بن غنم قال : إن اليهود أتوا النبى ﷺ فقالوا إن كنت نبياً فالحق بالشام فانها أرض المحشر وأرض الأنبياء فصدق رسول الله عليه الصلاة والسلام ما قالوا فغزا غزوة تبوك لا يريد إلا الشام فلما بلغ تبوك أنزل الله تعالى (وإن كادوا ليستفزونك - إلى - تحويلا) وأمره بالرجوع إلى المدينة وقال فيها محياك وفيها مماتك ومنها تبعت ، وفى رواية أنهم قالوا : يا أبا القاسم إن الشام أرض مقدسة وهى أرض الأنبياء فلو خرجت إليها لا آمننا بك وقد علمنا أنك تخاف الروم فان كنت نبياً فاخرج إليها فان الله تعالى سيحميك كما حمى غيرك من

الأنبياء فخرج عليه الصلاة والسلام بسبب قولهم وعسكر بنى الحليفة وأقام ينتظر أصحابه فنزلت هذه الآية فرجع ﷺ ثم انه عليه الصلاة والسلام قتل منهم بنى قريظة وأجلى بنى النضير بقليل. وتعقب بانه ضعيف لم يقع في سيرة ولا كتاب يعتمد عليه، وذو الحليفة ليس في طريق الشام من المدينة وكيفما كان يكون المراد من الأرض عليه المدينة، وقيل أرض العرب، وكأن من ذهب إلى أن هذه الآية مدنية يستند إلى ما ذكر من الروايات، وقد صرح الخفاجي بأن هذا المذهب غير مرضى والله تعالى أعلم *

وقرأ عطاء (لا يلبثون) بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة. وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء وقرأ أبي (واذا لا يلبثوا) بحذف النون وكذا في مصحف عبدالله، وتوجيه الإثبات والحذف أن النحويين عدوا من جملة شروط عمل اذن كونها في أول الجملة فعلى قراءة الحذف تكون الجملة معطوفة على جملة (ليستفزونك) وهي خبر كاد فيكون الشرط منخرما لتوسطها حيثئذ في الكلام لا يكون ما بعدها خبر كاد كالمعطوف هو عليه، وعلى قراءة الإثبات تكون الجملة معطوفة على جملة (وان كادوا) فيتحقق الشرط والعطف لا يضر في ذلك، ووجه أبو حيان الإهمال بأن (لا يلبثون) جواب قسم محذوف أي والله ان استفزونك فخرجت لا يلبثون وقد توسطت إذا بين القسم والمقدر والفعل فاهملت ثم قال ويحتمل أن يكون لا يلبثون خبرا لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى تقديره وهم إذا لا يلبثون فتكون إذا واقعة بين المبتدأ وخبره ولذلك الغيت وكلا التوجيهين ليس بوجيه كما لا يخفى *

﴿سَنَةٌ مِّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا﴾ نصب على المصدرية أي سننا سنة من الخ وهي أن لا ندع أمة تستفز رسولها لتخرجه من بين ظهرانيتها تلبث بعده إلا قليلا فالسنة لله عز وجل وأضيفت للرسول عليهم السلام لأنها سنت لأجلهم، ويدل على ذلك قوله سبحانه ﴿وَلَا تَجِدُ لُسُنُنَا تَحْوِيلًا ۗ﴾ حيث أضاف السنة إليه تعالى، وقال الفراء: انتصب (سنة) على إسقاط الخافض أي كسنة فلا يوقف على قوله تعالى (قليلا) فالمراد تشبيه حاله ﷺ بحال من قبله لا تشبيه الفرد بفرد من ذلك النوع؛ وجوز أبو البقاء أن يكون مفعولا به لفعل محذوف أي اتبع سنة الخ كما قال سبحانه (فبهذا هم اقتده) والانصب بما قبل ما قبل، وكأنه اعتبر الأوامر بعد وهو خلاف ما عليه عامة المفسرين، والتحويل التغيير أي لا تجد لما أجرينا به العادة تغيير أي لا يغيره أحده والمراد من نفى الوجدان هنا وفيما أشبهه نفى الوجود ودليل نفى وجود من يغير عادة الله تعالى أظهر من الشمس في رابعة النهار، والامام كلام في هذا المقام لا يخلو عن بحث، ثم انه تعالى بعد أن ذكر كيد الكفار وسلي نبيه عليه الصلاة والسلام بما سلى أمره أن يقبل على شأنه من عبادة ربه تعالى شأنه ووعد به بما يغبطه عليه كل الخاق ويتضمن ذلك ارشاده إلى أن لا يشغل قلبه بهم أو أنه سبحانه بعد أن قدم القول في الإلهيات والمعاد والنبوات أمر بأشرف العبادات بعد الإيمان وهي الصلاة فقال جل وعلا ﴿اقم الصلاة﴾

أي المفروضة ﴿لَدُلُوكَ الشَّمْسُ﴾ أي لزوالها عن دائرة نصف النهار وهو المروى عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس في رواية. وأنس. وأبي برزة الأسلمي. والحسن. والشعبي. وعطاء. ومجاهد، ورواه الإمامية عن أبي جعفر. وأبي عبدالله رضي الله تعالى عنهما وخلق آخرين، وأخرج ابن جرير. وإسحاق بن راهويه في مسنده. وابن مردويه في تفسيره. والبيهقي في المعرفة عن أبي مسعود عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ أتاني جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر، وقيل لغروبها (١) وهو المروى عندنا عن علي

كرم الله تعالى وجهه، وأخرجه ابن مردويه . والطبراني . والحاكم وصححه . وغيرهم عن ابن مسعود، وابن المنذر . وغيره عن ابن مسعود، وروى عن زيد بن أسلم . والنخعي . والضحاك . والسدي ، وإليه ذهب الفراء وابن قتيبة ، وأنشدني الرمة : مصاييح ليست باللواتي يقودها نجوم ولا بالافلاك الدوالك وأصل مادة ذلك تدل على الانتقال ففي الزوال انتقال من دائرة نصف النهار إلى ما يليها وفي الغروب انتقال من دائرة الأفق إلى ما تحتها وكذا في ذلك المعروف انتقال اليد من محل إلى آخر بل كل ما أوله دال ولام مع قطع النظر عن آخره يدل على ذلك كدلج بالجيم من الدلجة وهي سير الليل وكذا دلج بالدلو إذا مشى بها من رأس البئر للمصب ودلج بالحاء المهملة إذا مشى مشياً متثاقلاً ودلج بالعين المهملة إذا أخرج لسانه . ودلف بالفاء إذا مشى مشية المقيد وبالقاف إذا أخرج المائع من مقره ووله إذا ذهب عقله وفيه انتقال معنوي إلى غير ذلك ، وهذا المعنى يشمل كلا المعنيين السابقين وإن قيل إن الانتقال في الغروب أتم لأنه انتقال من مكان إلى مكان ومن ظهور إلى خفاء وليس في الزوال إلا الأول، وقيل إن الدلو كمن مصدر مزيد مأخوذ من المصدر المجرد أعنى ذلك المعروف وهو أظهر في الزوال لأن من نظر إلى الشمس حينئذ يدلك عينه ويكون على هذا في دلوك الشمس تجوز عن دلوك ناظرها، وقد يستأنس في جميع القول الأول مع ما سبق بأن أول صلاة صلاها النبي ﷺ نهار ليلة الاسراء الظهر، وقد صح أن جبريل عليه السلام ابتدأها حين علم النبي عليه الصلاة والسلام كيفية الصلاة في يومين ، وقال المبرد: دلوك الشمس من لدن زوالها إلى غروبها فالأمر بإقامة الصلاة لدلوكها أمر بصلاتين الظهر والعصر ، وعلى القولين الآخرين أمر بصلاة واحدة الظهر أو العصر، واللام للتأقبت متعلقة بأقم وهي بمعنى بعدكما في قول متمم بن نويرة يرثي أخاه :

فلما تفرقنا كآنى ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معاً

ومنه كتبه لثلاث خلون من شهر كذا وتكون بمعنى عند أيضاً ، وقال الواحدي: هي للتمليل لأن دخول الوقت سبب لوجوب الصلاة ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ أى إلى شدة ظلمته كما قال الراغب وغيره وهو وقت العشاء . وأخرج ابن الأنباري في الوقف عن ابن عباس أن نافع بن الأزرق قال له : أخبرني ما الغسق ؟ فقال: دخول الليل بظلمته وأنشد قول زهير بن أبي سلمى :

ظلت تجود يداها وهي لاهية حتى إذا جنح الاظلام والغسق

وقال النضر بن شميل: غسق الليل دخول أوله، قال الشاعر:

إن هذا الليل قد غسقا واشتكت الهم والارقا

وهو عنده وقت المغرب ، وروى ذلك عن مجاهد، وأصله من السيلان يقال غسقت العين تغسق إذا هملت بالماء كان الظلمة تنصب على العالم ، وقيل : المراد من غسق الليل ما يعم وقتي المغرب والعشاء وهو ممتد إلى الفجر كما أن المراد بدلوك الشمس ما يعم وقتي الظهر والعصر في الآية بدخول الغاية تحت المغيا وبضم ما بعد إشارة إلى أوقات الصلوات الخمس ، واختاره جماعة من الشيعة واستدلوا بها على أن وقت الظهر موسع إلى غروب الشمس ووقت المغرب موسع إلى انتصاف الليل وهي أحد أدلة الجمع في الحضر بلا عذر الذي ذهبوا إليه وأيدوا ذلك بما رواه العياشي بإسناده عن عبيدة ، ووزارة عن أبي عبد الله أنه قال في هذه الآية : إن الله

تعالى افترض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروبها إلا أن هذه قبل هذه ومنها صلاتان أول وقتها غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا إن هذه قبل هذه وهو مرتضى المرتضى في أوقات الصلاة، والمعتمد عليه عند جمهور المفسرين أن دلوک الشمس وقت الظهر وغسق الليل وقت العشاء كما ينبي عنه اقحام الغسق وعدم الاكتفاء بالي الليل، والجار والمجرور متعلق بأقم، وأجاز أبو البقاء تعلقه بمحذوف وقع حالا من الصلاة أي ممدودة إلى الليل والأول أولى وليس المراد باقامة الصلاة فيما بين هذين الوقتين على وجه الاستمرار بل اقامة كل صلاة في وقتها الذي عين لها بيان جبريل عليه السلام الثابت في الروايات الصحيحة التي لم يروها - من شهد - أحد من الأئمة الطاهرين بزندقهم ونجاسة بواطنهم كما أن اعداد ركعات كل صلاة موکولة إلى بيانه عليه الصلاة والسلام، ولعل الاكتفاء ببيان المبدأ والمنتهى في أوقات الصلاة من غير فصل بينها لمبا أن الانسان فيما بين هذه الاوقات على اليقظة فبعضها متصل ببعض بخلاف وقت العشاء والفجر فإنه يشتغاله فيما بينهما بالنوم عادة ينقطع أحدهما عن الآخر ولذلك فصل وقت الفجر عن سائر الاوقات، ثم ان المستدل من الشيعة بالآية لا يتم له الاستدلال بها على جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر، وبين صلاتي المغرب والعشاء ما لم يضم إلى ذلك شيئاً من الاخبار فانها اذا لم يضم إليها ذلك أولى بأن يستدل بها على جواز الجمع بين الأربعة جميعها لا بين الاثنتين والاثنتين ولا يخفى ما في الاستدلال بها على هذا المطلب ولذا لم يرتضه أبو جعفر منهم، نعم ما ذهبوا إليه مما يؤيده ظواهر بعض الأحاديث الصحيحة كحديث ابن عباس وهو في صحيح مسلم صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر والعصر جمعاً بالمدينة، وفي رواية أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً من غير خوف ولا سفره واختلف في تأويله فمنهم من أوله بأنه جمع بعذر المطر والجمع بسبب ذلك تقديم وتأخيراً مذهب الشافعي في القديم وتقديم فقط في الجديد بالشرط المذكور في كتبهم، وخص مالك جواز الجمع بالمطر في المغرب والعشاء، وهذا التأويل مشهور عن جماعة من الكبار المتقدمين وهو ضعيف لما في صحيح مسلم عنه أيضاً جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، وكون المراد ولا مطر كثير لا يرتضيه ذو إنصاف قليل والشذوذ غير مسلم، ومنهم من أوله بأنه كان في غيم فصلى صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر ثم انكشف الغيم وبأن أول وقت العصر دخل فصلها، وفيه أنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر إلا أنه لا احتمال في المغرب والعشاء، ومنهم من أوله بأنه عليه الصلاة والسلام أخر الأولى إلى آخر وقتها فصلها فيه فلما فرغ منها دخل وقت الثانية فصلها فصارت الصورة صورة جمع، وفيه أنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل، ويرده أيضاً ما صح عن عبد الله بن شقيق قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة فجاء رجل من بني تميم فجعل لا يفتر ولا ينثنى الصلاة الصلاة فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة لأأم لك رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق: خاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته، ومنهم من قال: هو محمول على الجمع بعذر المرض أو نحوه مما هو في معناه من الأعذار وهذا قول الامام أحمد. والقاضى حسين من الشافعية، واختاره منهم الخطابي والمتولى. والرويانى وقال النووي: هو المختار في التأويل. ومذهب جماعة من الأئمة جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ

عادة وهو قول ابن سيرين: وأشهب من أصحاب مالك. وحكاه الخطابي عن القفال الشاشي الكبير من أصحاب الامام الشافعي، وعن أبي إسحق المروزي، وعن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر. ويؤيده ظاهر ما صح عن ابن عباس. ورواه مسلم أيضاً أنه لما قال: جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر قيل له: لم فعل ذلك؟ فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته وهو من الحرج بمعنى المشقة فلم يعلمه بمرض ولا غيره، ويعلم مما ذكرنا أن قول الترمذي في آخر كتابه ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة ناشيء من عدم المتبع، نعم ما قاله في الحديث الثاني صحيح فقد صرحوا بأنه حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه.

وقال ابن الهمام: إن حديث ابن عباس معارض بما في مسلم من حديث ليلة التعريس أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال «ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى» وللبحث في ذلك مجال. ومذهب الامام أبي حنيفة عدم جواز جمع صلاتي الظهر والعصر في وقت احدهما والمغرب والعشاء كذلك مطلقاً إلا بعرفات فيجمع فيها بين الظهر والعصر بسبب النسك وإلا بمزدلفة فيجمع فيها بين المغرب والعشاء بسبب ذلك أيضاً واستدل بما استدل. وفي الصحيحين وسنن أبي داود وغيره ما لا يساعده على التخصيص، وأنت تعلم أن الاحتياط فيما ذهب إليه الامام رضى الله تعالى عنه فالحتم لا يخرج صلاة الظهر مثلاً عن وقتها المتيقن الذي لا خلاف فيه إلى وقت فيه خلاف، وقد صرح غير واحد بأنه إذا وقع التعارض يقدم الاحوط وتعارض الاخبار في هذا الفصل بما لا يخفى على المتبع، هذا وزعم بعضهم أن المراد بالصلاة المأثور باقامتها صلاة المغرب والتحديد المذكور بيان لمبدأ وقتها ومنتها على أن الغاية خارجة واستدل به على امتداده إلى غروب الشفق وهو خلاف ما ذهب إليه الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه في الجديد من أنه ينقضي بمضى قدر زمن وضوء وغسل وتيمم، وطلب خفيف وإزالة خبث ومغسل يعم البدن والثوب والمحل وستر عورة واجتهاد في القبلة وأذان وإقامة وألحق بهما سائر سنن الصلاة المتقدمة كتعمم وتقمص ومشى لمحل الجماعة واكل جائع حتى يشبع وسبع ركعات ولعل الزمان الذي يسمع كل هذا يزيد على زمن ما بين غروب الشمس وغروب الشفق أى شفق كان في أكثر الاعراض، ثم لا يخفى أنه إذا كان المراد من غسق الليل وقت العشاء وفسر الغسق باجتماع الظلمة وشدها كان ذلك مؤيداً لما في ظاهر الرواية عن الامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه من أن أول وقت العشاء حين يغيب الشفق بمعنى البياض الذي يعقب الحمرة في الافق الغربي لأن الظلمة لا تجتمع ولا تشتد ما لم يغيب، ولا يأتى ذلك أن الاحاديث الصحيحة صريحة في أن أول وقتها حين يغيب الشفق وهو اللغة الحمرة المعلومة لأن تفسيره بالبياض قد جاء أيضاً، وروى ذلك عن أبي بكر الصديق. وعمر. ومعاذ بن جبل. وعائشة رضى الله تعالى عنهم أجمعين، ورواه عبد الزازق عن أبي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز، وبه قال الاوزاعي والمزني. وابن المنذر. والخطابي، واختاره المبرد: وثعلب، ومارواه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «أول وقت العشاء حين يغيب الافق» ظاهر في كون الشفق البياض إذ لا غيبوبة للافق إلا بسقوطه، نعم ذهب

صاحبا به إلى أنه الحجرة وهو (١) قول ابن عباس. وابن عمر رضى الله تعالى عنهم، ورواه أسد بن عمرو عن الامام أيضاً لكنه خلاف ظاهر الرواية عنه، والصحيح المفتى به عندنا ما جاء في ظاهر الرواية، وقد نص على ذلك المحقق ابن الهمام. والعلامة قاسم. وابن نجيم. وما قاله الامام أبو المفاخر من أن الامام رجع إلى قولهما وقال إنه الحجرة لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة إياه على ذلك وعليه الفتوى وتبعه المحبوبي وصدر الشريعة ليس بشيء. لأن الرجوع لم يثبت ودون اثباته مع نقل الكافة عن الكافة خلافه خرط القتاد، وكذا دعوى حمل عامة الصحابة خلاف المنقول كما سمعت حتى أن البيهقي لم يرو أن الشفق الحجرة إلا عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما •

وما وراء الدارقطني عنه قال قال رسول الله ﷺ الشفق الحجرة فاذا غاب وجبت الصلاة قال البيهقي. والنووي فيه الصحيح أنه موقوف على ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ومثل هذا الاختلاف الاختلاف في أول وقت العصر فقال الامام: هو إذا صار ظل كل شيء مثليه بعد ظل الزوال وقالوا: إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال، وفتوى المحققين على قوله رحمة الله تعالى عليه بل قال ابن نجيم: إن الافتاء بغيره لا يجوز وقد أطال الكلام في ذلك في رسالته رفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ عطف على مفعول (أقم) أو نصب على الاغراء كما قال الزجاج. وأبو البقاء والجمهور على الأول، والمراد بقرآن الفجر صلاته كما روى عن ابن عباس. ومجاهد، وسميت قرآنا أى قراءة لأنها ركنها كما سميت ركوعا وسجودا وهذه حجة على ابن عليه. والأصم في زعمهما أن القراءة ليست بركن في الصلاة قاله في الكشف. ورد بأن ذلك لا يدل على الركنية لجواز كون مدار التجوز كون القراءة مندوبة فيها. وفي الكشف أنه مدفوع بأن العلاقة المعتبرة في اطلاق غير الصلاة وإرادة الصلاة هي علاقة الكل والجزء بدليل النظائر وههنا اذ ورد تجوزا فحمله على معلوم النظير من الاستقرار واجب على أن الندية لا تصلح علاقة معتبرة إلا بالتكلف، وجعل سبب بمعنى صلى لأن التسبيح بمعنى التنزيه البالغ والمصلى مسبح قولاً بقراءة الفاتحة بل بالتكبير الواجب بالاتفاق وفعل أيضاً بالركوع والسجود مثلاً الدالين على كمال التعظيم والتبجيل فهو الركن كله لا لأن التسبيح بمعنى قول سبحان الله يقال تجوز عن الصلاة بما هو مندوب فيها. وتعقب بأن الاكتفاء بعلاقة الندية التي يقول بها الأصم. وابن عليه لا تكلف فيه فإن القرآن جزء من الصلاة الكاملة فيكون ذلك كالنظائر بلا ضرر ولا ضير، وبأن مذهبهما في التكبير غير معلوم فدعوى الاتفاق غير مسلمة منه ولو كان كما ذكره لكان الوجوب كافياً في علاقة أخرى وهي اللزوم. وفيه بحث، وأبقى الجصاص القرآن على حقيقته وقال في الآية دلالة على وجوب القراءة في صلاة الفجر لأن التقدير فيها وأقم قرآن الفجر والامر للوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة إلا في الصلاة وزعم أن كون المعنى صلوا الفجر غلط من وجهين الأول أنه صرف عن الحقيقة بغير دليل، والثاني أن (فتهجد به) فيما بعد يأباه إذ لا معنى للتهجد بصلاة الفجر، وفيه أن الدليل قائم وهو (أقم) لا شتهار (أقم الصلاة) دون أقم القراءة وضمير (به) فيما بعد يجوز أن يرجع إلى القرآن بمعناه الحقيقي استخداماً وهو أكثر من أن يخصى ثم متى دلت الآية على وجوب القراءة في صلاة الفجر نصاً كان ثبوت وجوبها في غيرها من الصلاة قياساً، وذكر

بعضهم أن في التعبير عن صلاة الفجر بخصوصها بما ذكر إشارة إلى أنه يطلب فيها من تطويل القراءة ما لم يطلب في غيرها وهو حسن، وقال الامام: إن في الآية دلالة على أنه يسن التغليس في صلاة الفجر لأنه أضيف فيها القرآن إلى الفجر على معنى أقم قرآن الفجر والأمر للوجوب والفجر أول طلوع الصبح لانفجار ظلمة الليل عن نور الصباح حينئذ ولذلك سمي الفجر فجر افقتضى ذلك وجوب إقامه صلاة الفجر أول الطلوع وحيث أجمع على عدم وجوب ذلك بقي النذب لأن الوجوب عبارة عن رجحان مانع الترك فاذا منع مانع من تحقق الوجوب كالاتحاد هنا وجب أن يرتفع المنع من الترك وأن يبقى أصل الرجحان حتى تقل مخالفة الدليل. وأنت تعلم ما للعلماء من الخلاف في الباقي بعد رفع الوجوب، وما ذكر قول في المسئلة لكنه لا يفيد المطلوب لأن صلاة الفجر اسم للصلاة المخصوصة سواء وقعت بغلس أم أسفار، والأخبار الصحيحة تدل على سنية الأسفار بها كخبر الترمذي وهو كما قال: حسن صحيح «أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر» وحمله على تبين الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشيء إذ ما لم يتبين لا يحكم بجواز الصلاة فضلا عن اصابة الأجر المقاد بآخر الخبر ولو حمل أعظم فيه على عظيم ورد أن المناسب في التعايل فانه لا تصح الصلاة بدونه على أنه على ما فيه ينفيه رواية الطحاوي أسفروا بالفجر فكما أسفرت فهو أعظم الأجر أو لأجورك أو كما قال، وروى بسنده الصحيح عن إبراهيم قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير، ومحال نظراً إلى علو شأنهم أن يجتمعوا على خلاف ما فارقهم عليه حبيلهم رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود ومارأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لميقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع أنه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخاري فيكون المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الأداء فيه، والظاهر أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يعتاد التغليس إلا أنه فعله يومئذ ليمتد الوقوف. ونحن نقول بسنيته بفجر جمع لهذا الحديث.

وخبر عائشة رضي الله تعالى عنها «كان ﷺ يصلي الصبح بغلس فتشهد معه نساء ملتفتات بمروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفن أحد من الغلس» حمل الغلس فيه بعض أصحابنا على غلس داخل المسجد، وبأباه قولها: ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفن أحد من الغلس إذ لا يمكن حمل هذا الغلس المانع من معرفتهن في طريق رجوعهن إلى بيوتهن على غلس داخل المسجد، وكون المراد ما يعرفن أحد في داخل المسجد من الغلس خلاف الظاهر على تقدير جعل الجملة حالا من ضمير يرجعن.

والظاهر ما أشرنا إليه، وكذا جعل الجملة حالا من نساء أو صفة لها كأنه قيل فتشهد معه نساء ملتفتات بمروطهن ما يعرفن أحد من الغلس ثم يرجعن إلى بيوتهن، وقيل كان ذلك في يوم غيم، ويبعد كان فانها شائعة الاستعمال فيما كان يداوم عليه عليه الصلاة والسلام، وقيل هو منسوخ كما يدل عليه اجتماع الصحابة على التنوير، ويبعد ذلك أن النسخ يقتضى سابقة وجود المنسوخ، وقول ابن مسعود: ما رأيت الخ يفيد أن لاسابقة له. وقال بعضهم: ترجع في الأخبار المتعارضة هنا رواية الرجال خصوصاً مثل ابن مسعود فإن الحال أكشف لهم في صلاة الجماعة فتأمل.

وذكر الطحاوي أن الذي ينبغي الدخول في الفجر وقت التغليس والخروج وقت الأسفار، وهو قول الامام أبي حنيفة وصاحبيه وهو خلاف ما يذكره الأصحاب عنهم من البدء والختام في الأسفار وهو الذي

يفيده حديث الترمذى وغيره والله تعالى أعلم ، ثم إن صلاة الفجر وإن كانت إحدى الصلوات الخمس التي فرضت ليلة الاسراء عليه ﷺ وعلى أمته ودلت هذه الآية على وجوب إقامتها كذلك إلا أنه عليه الصلاة والسلام لم يصلها صبح تلك الليلة لعدم العلم بكيفية حينئذ وإنما علم الكيفية بعده .

وقد قدمنا قريبا أن البدأة وقعت في صلاة الظهر إشارة إلى أن دينه عليه الصلاة والسلام سيظهر على الأديان ظهورها على بقية الصلوات ، ونوه سبحانه هنا بشأن صلاة الفجر بقوله عز وجل :

(إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ) حيث لم يقل سبحانه إنه (كَانَ مَشْهُودًا ٧٨) أخرج أحمد . والنسائي . وابن ماجه . والترمذى . والحاكم وصحاحه وجماعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال في تفسير ذلك : تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار ، وفي الصحيحين عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال : « قال النبي ﷺ تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ثم قال أبو هريرة : « اقرأوا إن شئتم (و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا) » والمراد بهؤلاء الملائكة الكتبة والحفظة فتنزل ملائكة النهار وتصعد ملائكة الليل وتلتقى الطائفتان في ذلك الوقت ، وكذا تلتقى الطائفتان وأمر النزول والصعود على العكس وقت العصر كما جاء في الآثار ، وهذا مما يعكر على الإمام في زعمه أن هذا أيضا دليل قوى على أن التغليس أفضل من التنوير لأن الإنسان إذا شرع في الصلاة من أول الصبح يكون ملائكة الليل حاضرين لبقاء الظلمة فإذا امتدت الصلاة بسبب ترتيل القراءة وتكثيرها زالت الظلمة وظهر الضوء وحضر ملائكة النهار فانه يازمه على هذا البيان الذى لا يروج إلا على الصبيان القول بأن تأخير صلاة العصر الى أن يزول الضوء وتظهر الظلمة وهو لا يقول به بل لا يقول به أحد . وهل الطائفة التي تشهد اليوم مثلا تشهد غدا أو كل يوم تشهد طائفة أخرى لم تشهد قبل ولا تشهد بعد فيه خلاف ، وسيأتى الكلام ان شاء الله تعالى فيما يتعلق بذلك .

وقيل يشهد الكثير من المصلين في العادة ، وقيل من حقه أن تشهد الجماعة الكثيرة ، وقيل تشهد وتحضر فيه شواهد القدرة من تبدل الضياء بالظلمة والانتباه بالنوم الذى هو أخو الموت ، وهو احتمال أبداه الإمام وبسط الكلام فيه ، ثم قال . وهذا هو المراد من قوله تعالى (إن قرآن الفجر كان مشهودا) ثم ذكر احتمال كون المراد مشهودا بالجماعة الكثيرة وبسط الكلام أيضا في تحقيقه ، وأنت تعلم أنه لا وجه للحصر المدلول عليه بقوله : وهذا هو المراد ثم أبداه ذلك الاحتمال على أنه بعد ما صرح بتفسير النبي ﷺ له بما سمعت لا ينبغي أن يقال في غيره هذا هو المراد ، ولا يخفى ما فى هذه الجملة من الترغيب والحث على الاعتناء بأمر صلاة الفجر لأن العبد فى ذلك الوقت مشيع كراما ومتلقى كراما فينبغى أن يكون على أحسن حال يتحدث به الراحل ويرتاح له النازل .

(وَمَنْ اللَّيْلِ) قيل أى وعليك بعض الليل ، وظاهره أنه من باب الاغراء كما نقل عن الزجاج . وأبى البقاء فى قوله تعالى : (و قرآن الفجر) وتعقبه أبو حيان بأن المغرى به لا يكون حرفا ، ولا يجدى نفعا كون من للتبعيض لأن ذلك لا يجعلها اسما ألا ترى اجماع النحاة على أن واو مع حرف وان قدرت بمع . وأجيب بانه يحتمل أن يكون القائل بذلك قائلا باسمية (من) فى مثل ذلك كما قالوا باسمية الكاف فى نحو (جعلهم كعصف ما كول) وعن فى نحو * من عن يميني تارة وشمالى * وعلى نحو من عليه ، وكذا القائل بان ذلك نصب على

الظرفية بمقدر أى وقم بعض الليل، واختار الحوفي أن من متعلقة بفعل دل عليه معنى الكلام أى وأسهر من الليل فالقاء فى قوله تعالى : ﴿ فَتَهَجَّدْ بِهِ ﴾ اما عاطفة على ذلك المقدر أو مفسرة بناء على أنه من أسلوب (وإياى فارهبون) وفى الكشف أن الاغراء هو الظاهر ههنا بخلافه فيما تقدم لأن النصب على التفسير والصلوات مختلفة لا يتضح كل الاتضاح، ومعنى الاغراء من السابق واللاحق تتعاضداً لدلالة عليه، وفيه منع ظاهر، والتهجد على ما نقل عن الليث الاستيقاظ من النوم للصلاة ويطلق على نفس الصلاة بعد القيام من النوم ليلا يقال: تهجد أى صلى فى الليل بعد الاستيقاظ وكذا هجد وهذا يقتضى سابقة النوم فى تحقق التهجد فلو لم ينم وصلى ما شاء لا يقال له تهجد، وهو المروى عن مجاهد. والأسود وعقمة وغيرهم، وقال المبرد: هو السهر للصلاة أو لذكر الله تعالى، وقيل: السهر للطاعة وظاهره عدم اشتراط سابقة النوم فى تحققه، والمشهور أن ذلك يسمى قياماً وما بعد النوم يسمى تهجداً، وأغرب الحجاج بن عمرو المازنى فانه روى عنه أنه قال: أيجسب أحدكم إذا قام من الليل فصلى حتى يصبح أنه قد تهجد إنما التهجد الصلاة بعد الرقاد ثم صلاة أخرى بعد رقدة ثم صلاة أخرى بعد رقدة هكذا كانت صلاة رسول الله ﷺ، وأنا أقول: إن تخلل النوم بين الصلوات جاء فى صحيح مسلم من رواية حصين عن حبيب بن أبى ثابت وهى مما استدركها الدارقطنى على مسلم لا ضرابها فقد قال وروى عنه على سبعة أوجه وخالف فيه الجمهور يعنى الخبر الذى فيه تخلل النوم، والكثير من الروايات ليس فيه ذلك فليحفظ. واشترط أن لا تكون الصلاة إحدى الخمس فلو نام عن العشاء ثم قام فصلّاها لا يسمى متهجداً ولا ضرر فى كونها واجبة كائن نام عن الوتر ثم قام إليها، وفى القاموس الهجود النوم كالتهد وتهد استيقظ كهجد ضد، وقال ابن الأعرابى: هجد الرجل صلى من الليل وهجد نام بالليل، وقال أبو عبيدة: الهاجد النائم والمصلى، وفى مجمع البيان أنه يقال هجده إذا أتمته، وعليه قول لييد:

قلت هجدنا فقال طال السرى *

ونقل عن ابن برزخ أنه يقال: هجده إذا أيقظته ومصدر هذا التهجد، وصرح فى القاموس بأنه من الأضداد أيضاً. وذكر بعضهم أن المعروف فى كلام العرب كون الهجود بمعنى النوم وفسر التهجد بترك الهجود أى النوم على أن الفعل للسلب كالتائم والتحنث وهو مأخذ من فسرته بالاستيقاظ، ويجوز أن يقال: إن الفعل للتكلف أى تكلف الهجود بمعنى اليقظة، ورجح هذا بأن مجيء الفعل للتكلف أكثر من مجيئه للسلب * وعورض بان استعمال الهجود فى اليقظة مختلف فى ثبوته وإن ثبت فهو أقل من استعماله فى النوم، والضمير المجرور فى (به) للقرآن من حيث هو لا بقيد إضافته إلى الفجر، واستدل بذلك على تطويل القراءة فى صلاة التهجد، وقد صرح العلماء بنسب ذلك، وفى صحيح مسلم من حديث حذيفة «صليت وراء النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلى بها فى ركعة فمضى فقلت يركع بها ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلاً إذا مر بآية تسبيح سبّح» الخبر ويجوز أن يكون للبعض المفهوم من قوله تعالى (ومن الليل) والباء للظرفية أى فتهجد فى ذلك البعض *

وقال ابن عطية: هو عائد على الوقت المقدر فى النظم الكريم أى قم وقتاً من الليل فتهجد فيه ﴿ نَافِلَةٌ لَّكَ ﴾ فريضة زائدة على الصلوات الخمس المفروضة خاصة بك دون الأمة، ولعله الوجه فى تأخير ذكرها عن ذكر

صلاة الفجر مع تقدم وقتها على وقتها ، واستدل به على أن ما أمر به صلى الله تعالى عليه وسلم فأمته مأمورون به أيضا إلا أن يدل دليل على الاختصاص كما هنا ويدل على أن المراد ما ذكر ما أخرجه ابن جرير . وابن أبي حاتم . وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في ذلك يعني خاصة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بقيام الليل وكتب عليه **لكن** صحح النون أنه نسخ عنه عليه الصلاة والسلام فرضية التهجد ونقله أبو حامد من الشافعية وقالوا إنه الصحيح .

وقيل الخطاب في (لك) له **ﷺ** والمراد هو وأمته على حد الخطاب في (أقم الصلاة) فيما سبق أي فريضة زائدة على الصلوات الخمس لنفعكم ففيه دليل على فرضية التهجد عليه عليه الصلاة والسلام وعلى أمته لكن نسخ ذلك في حق الأمة وبقي في حقه عليه الصلاة والسلام بناء على ما أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك قال : نسخ قيام الليل إلا عن النبي **ﷺ** أو ونسخ في حقه **ﷺ** أيضا بناء على الصحيح ، وهو خلاف الظاهر جدا ، ويجوز أن يراد بالنافلة الفضيلة إما لأنه عليه الصلاة والسلام فضل على أمته بوجوبها وإن نسخ بعد أو لأنها فضيلة له **ﷺ** وزيادة في درجاته وليست بالنسبة إليه مكفرة للذنوب وسادة للخلل الواقع في الفرائض كما أنها وسائر النوافل بالنسبة إلى الأمة كذلك لكونه عليه الصلاة والسلام قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وفرائضه وسائر تعبداته واقعة على الوجه الأكمل .

وقد أخرج هذا الأخير البيهقي في الدلائل . وابن جرير . وغيرهما عن مجاهد ، وابن أبي حاتم عن قتادة ، وابن المنذر عن الحسن ، واستحسنه الإمام ، وضعفه الطبري ، وجوز ابن عطية عموم الخطاب كما سمعت أنفا إلا أنه حمل نافلة على تطوعا وليس بشيء أيضا ، وربما يختلج في بعض الأذهان بناء على ما تقدم عن أبي البقاء في قوله تعالى : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا » من أنه بتقدير اتبع سنة كما قال سبحانه : « فبهدهم اقتده » احتمال أن يكون قوله تعالى : « أقم الصلاة » الخ بيانا للاتباع المأمور به ، وهو متضمن للأمر بالصلوات الخمس ، وقد كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يصلونها على ما يدل قول جبريل عليه السلام في خبر تعليمه عليه الصلاة والسلام كيفية الصلاة بعد صلاته الخمس : هذا وقت الأنبياء من قبلك فانه ظاهر في أنهم عليهم السلام كانوا يصلونها ، غاية ما في الباب أنه على القول بأنها لم تجتمع لغير نبينا **ﷺ** وهو الصحيح يحتمل أن المراد أنه وقتهم على الاجمال وإن اختص من اختص منهم بوقت ، حيث ورد أن الصبح لآدم ، والظهر لداود ، وفي رواية لإبراهيم ، والعصر لسليمان ، وفي رواية ليونس ، والمغرب ليعقوب ، وفي رواية لعيسى ، والعشاء ليونس ، وفي رواية لموسى عليهم السلام إلا أن ذلك لا يضر بل هو أنسب بالأمر باتباع سنة جميعهم ، وقد استدلل الإمام على أنه **ﷺ** أفضل من سائر الأنبياء عليهم السلام بقوله تعالى : « فبهدهم اقتده » من جهة أنه عليه الصلاة والسلام أمر بالاتباع بهدى جميعهم وامثل ذلك فكان عنده من الهدى ما عند الجميع فيكون أفضل من كل واحد منهم ، وحينئذ يقال معنى كون ذلك نافلة له عليه الصلاة والسلام أنه زائد على الصلوات الخمس خاص به **ﷺ** دون سائر الأنبياء عليهم السلام المأمور باتباع سنتهم ، وهو مما لا ينبغي أن يلتفت إليه ويعول عليه بل اللائق به أن يجعل من قبيل حديث النفس وتخيلها بحراً من مسك موجه الذهب فان فساده تأصيلا وتفريعا مما لا يخفى على من له أدنى مسكة وأقل اطلاع ، والله تعالى العاصم من الزلل والحافظ من الخطأ والخطل ، وانتصاب (نافلة) إما على المصدرية

بتقدير تنفل ؛ وقدر الخوف نفلناك أو بجعل تهجد بمعنى تنفل أو بجعل نافلة بمعنى تهجداً ، فان ذلك عبادة زائدة ، واما على الحال من الضمير الراجع إلى القرآن أى حال كونه صلاة نافلة كما قال أبو البقاء ، وإما على المفعول لتجهد كما جوزه الخوف إذا كان بمعنى صل ، وجعل الضمير المجرور للبعض المفهوم ، أو للوقت المقدر أى فصل فيه نافلة لك ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ ﴾ الذى يبلغك إلى كمالك اللائق بك من بعد الموت الا كبر لما انبعثت من الموت الأصغر بالصلاة والعبادة ، فالمعنى على التعليل والتهوين لمشقة قيام الليل حتى زعم بعضهم أن عسى بمعنى كى ، وهو وهم بل هى كما قال أهل المعانى الاطماع ، ولما كان اطماع الكريم انسانا بشىء ثم حرمانه منه غروراً والله عز وجل أجل وأكرم من أن يغر أحدا فيطمعه فى شىء ثم لا يعطيه قالوا هى للوجوب منه تعالى مجده على معنى أن المطمع به يكون ولا بد للوعد ، وقيل هى على بابها للترجى لكن يصرف إلى المخاطب أى لتكن على رجاء من أن يبعثك ربك ﴿ مَقَامًا مَحْمُودًا ٧٩ ﴾ وهى تامة و (أن يبعثك) فاعلها و (ربك) فاعله و (مقاماً) كما قال جمع منصوب على الظرفية إما على اضممار فعل الإقامة أو على تضمين الفعل المذكور ذلك أى عسى أن يبعثك فيقيمك مقاماً أى فى مقام ، أو يقيمك فى مقام محمود باعثاً إذ لا يصح أن يعمل فى مثل هذا الظرف إلا فعل فيه معنى الاستقرار خلافاً للكسائي ، واستظهر فى البحر كونه معمولاً ليعثك ، وهو مصدر من غير لفظ الفعل لأن نبعث بمعنى نقيم تقول أقيم من قبره ، وبعث من قبره .

وجوز أبو البقاء وغيره كونه حالاً بتقدير مضاف أى نبعثك ذا مقام ، وقيل يجوز أن يكون مفعولاً به ليعثك على تضمينه معنى نعطيك ، وجوز أبو حيان أن تكون عسى ناقصة و (ربك) الفاعل على تقدير أن ينتصب (مقاماً) بمحذوف لا يبعث لئلا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وتنكير (مقاماً) للتعظيم ، والمراد بذلك المقام مقام الشفاعة العظمى فى فصل القضاء حيث لا أحد الا وهو تحت لوائه ﷺ فقد أخرج البخارى وغيره عن ابن عمر قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الشمس اتدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن فيبئس يوم كذلك استغاثوا بآدم فيقول لست بصاحب ذلك ثم موسى فيقول كذلك ثم محمد فيشفع فيقضى الله تعالى بين الخلق فيمشى حتى يأخذ بحلقة باب الجنة فيومئذ يبعثه الله تعالى مقاماً محمداً يحمده أهل الجمع كلهم . »

وأخرج الترمذى وحسنه عن أبي سعيد الخدرى قال : « قال رسول الله ﷺ : أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ويبدى لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائى وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر فيفزع الناس ثلاث فزعات فيأتون آدم فيقولون أنت أبونا فاشفع لنا إلى ربك فيقول إني أذنبت ذنباً أهبطت منه إلى الأرض ولكن ائتوا نوحاً فيأتون نوحاً فيقول إني دعوت على أهل الأرض دعوة فأهلكوا ولكن اذهبوا إلى إبراهيم فيأتون إبراهيم فيقول ائتوا موسى (١) فيقول إني قتلت نفساً ولكن ائتوا عيسى فيقول إني عبدت من دون الله تعالى ولكن ائتوا محمداً فيأتونى فانطلق معهم فأخذ بحلقة باب الجنة فافقعهها فيقال من هذا فاقول محمد فيفتحون لى ويقولون مرحباً فاجر ساجدا فيلهمنى الله تعالى من الثناء والحمد والمجد فيقال ارفع رأسك سل تعط واشفع تشفع وقل يسمع لقولك فهو المقام المحمود الذى قال الله

(١) قوله فيقول ائتوا موسى الخ كذا فى نسخة المؤلف وعبارة صحيح الترمذى فيقول أنى كذبت ثلاث كذبات

ثم قال رسول الله ﷺ ما منها كذبة إلا ما حل بها عن دين الله ولكن ائتوا موسى فيأتون موسى فيقول الخ

تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) *

وجاء في بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام يسجد أربع سجعات أى كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش فيجاء لما فزعوا إليه ، وذكر الغزالي في الدرة الفاخرة أن بين اتيانهم نبيا واتيانهم ما بعده ألف سنة ولا أصل له كما قال الحافظ ابن حجر ، وقيل هو مقام الشفاعة لأئمة عليهم السلام لما أخرجه أحمد . والترمذي . والبيهقي في الدلائل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المقام المحمود في الآية فقال : « هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي » وأجاب من ذهب إلى الأول بأنه يحتمل أن يكون المراد المقام الذي أشفع فيه أولا لأمتي فقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة أيضا من حديث طويل في الشفاعة فيه فزع الناس إلى آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام واعتذار كل منهم ماعدا عيسى عليه السلام بذنوب أنه صلى الله عليه وسلم قال : « فيأتوني - يعنى الناس - بعد من علمت من الأنبياء عليهم السلام فيقولون يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله تعالى لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه فأنطلق فأتى تحت العرش فأقع ساجدا لربى ثم يفتح الله تعالى على من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتح على أحد قبلى ثم يقال يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع تشفع فأرفع رأسى فأقول أمتي يارب فيقال يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب » ومن الناس من فسره بمقام الشفاعة في موقف الحشر حيث يعترف الجميع بالعجز أعم من أن تكون عامة كالشفاعة لفصل القضاء أو خاصة كالشفاعة لبعض عصاة أئمة عليهم السلام في العفو عنهم ، والاقتصار على أحد الأمرين في بعض الأخبار لنكتة اقتضاها الحال ولكل مقام مقال ، وحمل هذا الشفاعة للأمة في خبر أبي هريرة المتقدم على الشفاعة لبعض عصاتهم في الموقف قبل دخولهم النار وإلا فلو أريد الشفاعة لهم بعد الحساب ودخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار كما روى عن أنس سعيد لم يتيسر الجمع بين الروايات إلا بأن يقال : المقام المحمود هو مقام الشفاعة أعم من أن تكون في الموقف عامة وخاصة وأن تكون بعد ذلك ويكون الاقتصار لنكتة ، وقد جاء تفسيره بمقام الشفاعة مطلقا ، فقد أخرج ابن مردويه عن سعد بن أبي وقاص قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المقام المحمود فقال : هو الشفاعة ، وأخرج ابن جرير عن وهب عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المقام المحمود الشفاعة » . وأخرج ابن جرير . والطبراني . وابن مردويه من طرق عن ابن عباس أنه فسره بذلك ، ثم الشفاعة من حيث هي وإن شارك فيها عليه السلام غيره من الملائكة والأنبياء عليهم السلام وبعض المؤمنين إلا أن الشفاعة الكاملة والأنواع العاضلة لا تثبت لغيره عليه الصلاة والسلام ، وقد أوصل بعضهم الشفاعة المختصة به صلى الله عليه وسلم إلى عشر وذكره بعض شراح البخارى فليراجع ، ووصف المقام بأنه محمود على ما ذكر باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم يحمد فيه على انعامه الواصل إلى الخاص والعام من أصناف الأنام .

وأخرج النسائي . والحاكم وصححه . وجماعة عن حذيفة رضى الله تعالى عنه قال : « يجمع الناس في سعيد واحد يسمعون الداعي وينفذهم البصر حفاة عراة كما خلقوا قياما لا تكلم نفس الا بأذنه فينادى يا محمد فيقول بلييك وسعديك والخير في يديك والشر ليس اليك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك وبك واليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا اليك تباركت وتعالى سبجائك رب البيت » فهذا المقام المحمود . وأخرج الطبراني عن ابن عباس أنه قال في الآية : يجلسه فيما بينه وبين جبريل عليه السلام ويشفع لأئمة ذلك المقام المحمود *

وأخرج ابن جرير عن مجاهد أنه قال : المقام المحمود أن يجلسه معه على عرشه ، وأنت تعلم أن الحمد على أكثر ما في هذه الروايات مجاز عند من يقول : إنه مختص بالثناء على الانعام ، وأما عند من يقول بعدم الاختصاص فلا مجاز ، وتعقب الواحدى القول بأن المقام المحمود إجلالته صلى الله تعالى عليه وسلم معه عز وجل على العرش بعد ذكر روايته عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بأنه قول رذل موحش فظيع لا يصح مثله عن ابن عباس ، ونص الكتاب ينادى بفساده من وجوه ، الأول أن البحث ضد الاجلاس يقال بعث الله تعالى الميت إذا أقامه من قبره وبعثت الباركة والقاعد فانبعث فتفسيره به تفسير الضد بالضد ، الثانى لو كان جالسا سبحانه وتعالى على العرش لكان محدوداً متناهياً فيكون محدثاً تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، الثالث أنه سبحانه قال (مقاماً) ولم يقل مقعداً والمقام موضع القيام لا القعود ، الرابع أن الحمقى والجهال يقولون : إن أهل الجنة كلهم يجلسون معه تعالى ويسألهم عن أحوالهم الدنياوية فلا مزية له صلى الله تعالى عليه وسلم باجلالته معه عز وجل ، الخامس أنه إذا قيل : بعث السلطان فلانا يفهم منه أنه أرسله إلى قوم لاصلاح مهماتهم ولا يفهم منه أنه أجلسه مع نفسه انتهى . وأبو عمر لم يطامح إلا على رواية ذلك عن مجاهد فقال : إن مجاهداً وإن كان أحد الأئمة بتأويل القرآن حتى قيل : إذا جاءك التأويل عن مجاهد فحسبك إلا أن له قوانين مهجورين عند أهل العلم ، أحدهما تأويل المقام المحمود بهذا الاجلاس ، والثانى تأويل إلى ربها ناظرة بانتظار الثواب .

وذكر النقاش عن أبى داود السجستاني أنه قال : من أنكر هذا الحديث فهو عندنا منهم فما زال أهل العلم يحدثون به ، قال ابن عطية : أراد من أنكره على تأويله فهو منهم وقد يؤول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يجلسنى معه على رفع محله وتشريفه على خلقه كقوله تعالى : (إن الذين عند ربك) وقوله سبحانه : حكاية (ابن لى عندك بيتاً) وقوله تعالى : (وإن الله لمع المحسنين) إلى غير ذلك مما هو كناية عن المكانة لا عن المكان . وأنت تعلم أنه لا ينبغي لمجاهد ولا غيره أن يفسر المقام المحمود بالاجلاس على العرش حسبما سمعت من غير أن يثبت عنده ذلك الاجلاس فى خبر كخبر الديلمى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى قوله سبحانه : (عسى أن يبعثك) الخ يجلسنى معه على السرير» فان تمسك المفسر بهذا أو نحوه لم يناظر إلا بالطعن فى صحته وبعد إثبات الصحة لا مجال للدؤن إلا التسليم ، وما ذكره الواحدى لا يستلزم عدم الصحة فكم وكم من حديث نصوا على صحته ويلزم من ظاهره المحال كحديث أبى سعيد الخدرى المشتمل على رؤية المؤمنين الله عز وجل ثم إتيانه إياهم فى أدنى صورة من التى رأوه فيها ، وقوله تعالى لهم : (أنا ربكم) وقولهم نعوذ بالله تعالى منك حتى يكشف لهم عن ساق فيسجدون ثم يرفعون رؤسهم وقد تحول فى صورته التى رأوه فيها أول مرة وهو فى الصحيحين ، وحديث لقيط بن عامر المشتمل على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «تلبثون ما لبثتم ثم يتوفى نبيكم ثم تلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة - لعمر إلهك - لاتدع على ظهرها شيئاً إلامات والملائكة الذين مع ربك عز وجل فأصبح ربك يطوف فى الأرض وخلت عليه البلاد ، الحديث ، وقد رواه أئمة السنة فى كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والانقياد إلى ما لا يحصى من هذا القبيل ، ومذاهب المحدثين وأهل الفكر من العلماء فى الكلام على ذلك مما لا تحفى ، ومتى أجريت هناك فلتجر هنا فالكل قريب من قريب . والصوفية يقولون : إن لله عز وجل الظهور فيما يشاء على ما يشاء وهو سبحانه فى حال ظهوره باق على إطلاقه حتى عن قيد الإطلاق فانه العزيز الحكيم ومتى ظهر جل وعلا فى

صورة أجريت عليه سبحانه أحكامها من حيث الظهور فيوصف عز مجده عندهم بالجلوس ونحوه من تلك الحيشية وينحل بذلك أمور كثيرة إلا أنه مبنى على مادون اثباته خرط القتاد. ويرد على ما ذكره الواحدى في الوجه الثالث أن المقام وإن كان في الأصل بمعنى محل القيام إلا أنه شاع في مطلق المحل ويطلق على الرتبة والشرف، وعلى ما ذكره في الوجه الأول أنه ليس هناك إلا تفسير المقام المحمود بالاجلاس لا تفسير البعث بالاجلاس نعم فيه مسامحة، والمراد أن إحلاله في المحل المحمود هو إجلالته على العرش، وهذا المعنى يتأتى بإبقاء البعث على معناه وتقدير فيقيمك بمعنى فيحلك وبتفسيره بالاقامة بمعنى الإحلال، وقد يقال: لا مسامحة والمراد من المقام الرتبة، والبعث متضمن معنى الإعطاء أى عسى يعطيك ربك رتبة محمودة وهى إجلالته إياك على عرشه باعثاً، وما ذكره في الوجه الثانى حق لو أريد من الجلوس على العرش ظاهره أن أريد معنى آخر فلا نسلم اللازم وباب التأويل واسع، وقد أول الاجلاس معه على رفع المحل والتشريف وهو مقول بالتشكيك فمتى صح أن أهل الجنة كلهم يجلسون معه آمناً به مع اثبات المزية للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فاندفع ما ذكره في الوجه الرابع، ويرد على ما فى الوجه الخامس أن الاجلاس معه لم يفهم من مجرد البعث وما ادعى أحد ذلك فكون بعث السلطان فلانا يفهم منه أنه أرسله إلى قوم لإصلاح مهماتهم ولا يفهم منه أنه أجلسه مع نفسه لا يضرنا كما لا يخفى على منصف.

وبالجملة كل ما قيل أو يقال لا يصغى إليه إن صح التفسير عن رسول الله ﷺ لكن يبقى حينئذ أنه يلزم التعارض بين ظواهر الروايات، ومن هنا قال بعضهم: المراد بالمقام المحمود ما ينتظم كل مقام يتضمن كرامة له ﷺ، والاختصار في بعض الروايات على بعض لنكتة نحو مامر، ووصفه بكونه محموداً إما باعتبار أنه ﷺ يحمد الله تعالى عليه أبلغ الحمد أو باعتبار أن كل من يشاهده يحمده ولم يشترط أن يكون الحمد في مقابلة النعمة ويدخل في هذا كل مقام له ﷺ محمود في الجنة.

وكذا يدخل فيه ما جوز مفتى الصوفية سيدى شهاب الدين السهروردى أن يكون المقام المحمود وهو إعطاؤه عليه الصلاة والسلام مرتبة من العلم لم تعط لغيره من الخلق أصلاً فإنه ذكر في رسالة له في العقائد أن علم عوام المؤمنين يكون يوم القيامة كعلم علمائهم في الدنيا ويكون علم العلماء إذذاك كعلم الأنبياء عليهم السلام ويكون علم الأنبياء كعلم نبيينا ﷺ ويعطى نبيينا عليه الصلاة والسلام من العلم ما لم يعط أحد من العالمين ولعله المقام المحمود ولم أر ذلك لغيره عليه الرحمة والله تعالى أعلم.

ثم هذا الاختلاف في المقام المحمود هنا لم يقع فيه في دعاء الأذان بل ادعى العلامة ابن حجر الهيتمي أنه فيه مقام الشفاعة العظمى لفصل القضاء اتفاقاً فتأمل في هذا المقام والله تعالى ولى الانعام والافهام.

(وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ) أى إدخالاً مرضياً جيداً لا يرى فيه ما يكره، والاضافة للباب الفقه (وَأَخْرِجْنِيْ مَخْرَجَ صِدْقٍ) نظير الأول واختلاف في تعيين المراد من ذلك فأخرج الزبير بن بكار عن زيد بن أسلم أن المراد إدخال المدينة والإخراج من مكة ويدل عليه على ما قيل قوله تعالى (وإن كادوا ليستفزونك) الخ. وأيد بما أخرجه أحمد والطبرانى والترمذى وحسنه. والحاكم وصححه. وجماعة عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ بمكة ثم أمر بالهجرة فأنزل الله تعالى عليه (وقل رب) الآية، وبدأ بالإدخال لأنه الأهم.

وأخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه الإدخال في القبر والإخراج منه وأيد بذكره بعد البعث، وقيل إدخال مكة ظاهراً عليها بالفتح وإخراجه ﷺ منها آمناً من المشركين، وقيل إخراجه من المدينة وإدخال مكة بالفتح، وقال محمد بن المنكدر: إدخاله الغار وإخراجه منه، وقيل الإدخال في الجنة والإخراج من مكة، وقيل الإدخال في الصلاة والإخراج منها، وقيل الإدخال في الأمور والمأمورات والإخراج عن المنهيات وقيل الإدخال فيما حمله ﷺ من أعباء النبوة وأداء الشرع وإخراجه منه مؤدياً لما كلفه من غير تفريط، وقيل الإدخال في بحار التوحيد والتنزيه والإخراج من الاشتغال بالدليل إلى معرفة المدلول والتأمل في الآثار إلى الاستغراق في معرفة الواحد القهار، وقيل وقيل والأظهر أن المراد إدخاله عليه الصلاة والسلام في كل ما يدخل فيه ويلبسه من مكان أو أمر وإخراجه منه فيكون عاماً في جميع الموارد والمصادر واستظهر ذلك أبو حيان وفي الكشف أنه الوجه الموافق لظاهر اللفظ والمطابق لمقتضى النظام فسابقه ولا حقه لا يختصان بمكان دون آخر، وكفاك قوله تعالى (واجعل لي) الخ شاهد صدق على إشارته.

وقرأ قتادة. وأبو حيوة. وحميد. وأبراهيم بن أبي عبلة. (مدخل ومخرج) بفتح الميم فيهما، قال صاحب اللوامح: وهما مصدران من دخل وخرج لكنهما جاءا من معنى أدخلني وأخرجني السابقين دون لفظهما ومثل ذلك (أنبتكم من الأرض نباتاً) ويجوز أن يكونا اسمي مكان وانتصابهما على الظرفية، وقال غيره من المحققين: هما مصدران منصوبان على تقدير فعائين ثلاثين إذ مصدر المزيدين مضموم الميم كافي القراءة المتواترة أي أدخلني فادخل مدخل صدق وأخرجني فأخرج مخرج صدق.

(وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ٨٠) أي حجة تنصرني على من خالفني وهو مراد مجاهد بقوله حجة بينة، وفي رواية أخرى عنه أنه كتاب يحوي الحدود والأحكام وعن الحسن أنه أريد التسلط على الكافرين بالسيف وعلى المنافقين بإقامة الحدود، وقريب ما قيل أن المراد قهراً وعزا تنصر به الإسلام على غيره. وزعم بعضهم أنه فتح مكة، وقيل السلطان أحد السلاطين الملوك فكان المراد الدعاء بأن يكون في كل عصر ملك ينصر دين الله تعالى، قيل وهو ظاهر ما أخرجه البيهقي في الدلائل والحاكم وصححه عن قتادة قال: أخرجه الله تعالى من مكة مخرج صدق وأدخله المدينة مدخل صدق وعلم نبي الله أنه لا طاقة له بهذا الأمر إلا بسلطان فسأل سلطاناً نصيراً لكتاب الله تعالى وحدوده وفرائضه فان السلطان عزة من الله عز وجل جعلها بين أظهر عباده لولا ذلك لا غار بعضهم على بعض وأكل شديدهم ضعيفهم وفيه نظر، وفعل على سائر الأوجه مبالغة في فاعل.

وجوز أن يكون في بعضها بمعنى مفعول، والحق أن المراد من السلطان كل ما يفيد الغلبة على أعداء الله تعالى وظهور دينه جل شأنه ووصفه بنصيراً للمبالغة (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ) الإسلام والدين الثابت الراسخ. والجملة عطف على جملة (قل) أو لا واحتمال أنها من مقول القول الأول لما فيها من الدلالة على الاستجابة في غاية البعد (وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) أي زال واضمحل ولم يثبت الشرك والكفر وتسويات الشيطان من زهقت نفسه إذا خرجت من الأسف. وعن قتادة أن الحق القرآن والباطل الشيطان، وعن ابن جريج أن الأول الجهاد والثاني الشرك وعن مقاتل الحق عبادة الله تعالى والباطل عبادة الشيطان وهذا قريب مما ذكرناه.

أخرج الشيخان وجماعة عن ابن مسعود قال: دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب فجعل يطعن بها يعود في يده ويقول (جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) جاء الحق وما يبدى الباطل وما يعيد ، وفي رواية الطبراني في الصغير . والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وسلم جاء ومعه قضيب فجعل يهوى به إلى كل صنم منها فيخرلوجه فيقول (جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) حتى مر عليها كلها *

وفيه أيضا أن هذا الوجه أرفق لمقتضى المقام ولا يخفى عليك بعده ولذا اختير في توجيهه التبعيض أنه باعتبار الشفاء الجسماني وهو من خواص بعض دون بعض ومن البعض الأول الفاتحة وفيها آثار مشهورة ، وآيات الشفاء وهي ست (ويشف صدور قوم مؤمنين. شفاء لما في الصدور. فيه شفاء للناس. وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين. وإذا مرضت فهو يشفين. قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء) *

(۱۹م - ج - ۱۵ - تفسیر روح المعانی)

بالتعليق بعد نزول البلاء رجاء الفرج والبرء كالرقى التي وردت السنة بها من العين ، وأما قبل النزول ففيه بأس وهو غريب ، وعند ابن المسيب يجوز تعليق العوذة من كتاب الله تعالى في قصبة ونحوها وتوضع عند الجماع ، وعند الغائط ولم يقيد بقبل أو بعد ، ورخص الباقر في العوذة تعلق على الصبيان مطلقاً ، وكان ابن سيرين لا يرى بأساً بالشئ من القرآن يعلقه الانسان كبيراً أو صغيراً مطلقاً ، وهو الذي عليه الناس قديماً وحديثاً في سائر الامصار لكن توجيه التبعض بما ذكر لا يساعده قوله سبحانه :

﴿ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ٨٢ ﴾ أي لا يزيد القرآن ظمأه أو كل بعض منه الكافرين المكذبين به الواضمين للاشياء في غير موضعها مع كونه في نفسه شفاء لما في الصدور من أدواء الريب واسقام الاوهام إلا خساراً أي هلاكاً بكفرهم وتكذيبهم وزيادتهم من حيث أنهم كلما جددوا الكفر والتكذيب بالآية النازلة تدريجاً ازدادوا بذلك هلاكاً ، وفسر بعضهم الخسار بالنقصان ، ورجح أبو السعود الاول بأن ما بهم من داء الكفر والضلال حقيق بأن يعبر عنه بالهلاك لا بالنقصان المنبئ عن حصول بعض مبادئ الاسلام فيهم ، وفيه كما قال ائمة الايمان أن ما بالمؤمنين من الشبه والشكوك المعترية لهم في أثناء الاهتداء والاسترشاد بمنزلة الامراض ، وما بالكفرة من الجهل والعناد بمنزلة الموت والهلاك ، واسناد الزيادة المذكورة إلى القرآن مع أنهم المزدادون في ذلك لسوء صنيعهم باعتبار كونه سبباً لذلك ، وفيه تعجيب من أمره من حيث كونه مداراً للشفاء والهلاك .

ثم صار في الاصداف درأ وفي ثغر الافاعي صار سما

هذا وربما يقال : إن انقسام القرآن إلى ما هو شفاء من أدواء الريب واسقام الوهم وإلى ما ليس كذلك بما لا ينبغي أن يكون فيه ريب لأن الشافي من أدواء الريب إنما هو الأدلة كآيات الدالة على بطلان الشرك وثبوت الوحدانية له تعالى وكآيات الدالة على امكان الحشر الجسماني وليس كل آيات القرآن كذلك فإن منه ما هو أمر بصلاة وصوم وزكاة ومنه ما هو نهى عن قتل وزنى وسرقة ونحو ذلك وهو لا يشفي به ادواء الريب واسقام الوهم وكذا آيات القصص ، نعم فيما ذكر نفع غير الشفاء من تلك الادواء فهو رحمة وحينئذ يقال في الآية حذف أي نزل من القرآن ما هو شفاء وما هو رحمة على معنى نزل من القرآن آيات هي شفاء وآيات هي رحمة . وفيه أن الريب غير مختص فيما يتعلق بالله عز وجل وبامكان الحشر بل يكون أيضاً في الرسالة وصدقه ^{صلى الله عليه وسلم} في دعواها ، وما من آية في القرآن إلا وهي مستقلة أو لها دخل في الشفاء من ذلك الداء لما فيها من الاعجاز وكذا ما من آية إلا وفيها نفع من جهة أخرى فكل آية رحمة كما أن كلها شفاء لكن كونه رحمة بالنسبة إلى كل واحد واحد من المؤمنين إذ كل مؤمن ينتفع به نوعاً من الانتفاع وكونه شفاء بالفعل بالنسبة إلى من عرض له شيء من أدواء الريب واسقام الوهم وليس كل المؤمنين كذلك ، والقول بأن كلا كذلك في أول الايمان غير مسلم ولا يحتاج إليه كما لا يخفى .

والامام عجم شفايته وقد أحسن فقال : هو شفاء لامراض الروحانية وهي نوعان اعتقادات باطلة وأخلاق مذمومة فلا شتماله على الدلائل الحقة الكاشفة عن المذاهب الباطلة في الالهيات والنبوات والمعاد والقضاء والقدر المبينة لبطلانها يشفي عن النوع الاول من الامراض ولا شتماله على تفاصيل الاخلاق المذمومة وتعريف

ما فيها من المفاسد والارشاد إلى الأخلاق الفاضلة والأعمال المحمودة يشفى عن النوع الآخر، والشفاء إشارة إلى التخلية والرحمة إشارة إلى التحلية ولأن الأولى أهم من الثانية قدم الشفاء على الرحمة فتأمل والله تعالى الموفق *
 وقرأ البصريان (نزل) بالنون والتخفيف، وقرأ مجاهد بالياء والتخفيف ورواها المروزي عن حفص *
 وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (شفاء ورحمة) بنصيهما، قال أبو حيان: ويتخرج ذلك على أنهما حالان والخبر للمؤمنين والعامل في الحال ما في الجار والمجرور من الفعل، ونظير ذلك (والسموات مطويات بيمينه) في قراءة نصب (مطويات) وقول الشاعر:

رھط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم ورھط ربيعة بن حذار

ثم قال: وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف لا يجوز إلا عند الأخفش، ومن منع جعله منصوباً على ضمير أعني، وأنت تعلم أن من يجوز مجيء الحال من المبتدأ لا يحتاج إلى ذلك ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا﴾ بالصحة والسعة ونحوهما ﴿عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ أي جنسه فيكفي في صحة الحكم وجوده في بعض الأفراد ولا يضر وجود نقيضه في البعض الآخر، وقيل المراد به الوليد بن المغيرة ﴿أَعْرَضَ﴾ عن ذكرنا كأنه مستغن عنا فضلاً عن القيام بمواجب شكرنا ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ لوى عطفه عن طاعتنا وولاها ظهره، وأصل معنى النأي البعد وهو تأكيد للأعراض بتصوير صورته فهو أوفى بتأدية المراد منه، ومثله يجوز عطفه لايهام المغيرة بينهما وهو أباح من ترك العطف على ما بين في محله، على أن ما ذكره أهل المعاني من أن التأكيدي يتعين فيه ترك العطف لكمال الاتصال غير مسلم، والجانب على ظاهره والمراد ترك ذلك، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار فانثنى العطف من أفعال المستكبرين ولا يبعد أن يراد بالجانب النفس كما يقال جاء من جانب فلان كذا أي منه وهو كناية أيضاً كما يعبر بالمقام والمجلس عن صاحبه. وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (وناء) هنا وفي فصلت فقليل ذلك من باب القلب ووضع العين محل اللام كراء ووراء، وقيل لا قلب وناء بمعنى نهض كما في قوله:

حتى إذا ما التأممت مفاصله وناء في شق الشمال كاهله

أي نهض متوكمًا على شماله، وفسر نهض هنا بأسرع والكلام على تقدير مضاف أي أسرع بصرف جانبه، وقيل: معناه تشاقل عن أداء الشكر فعل المعرض ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ﴾ من مرض أو فقر أو نازلة من النوازل ﴿كَانَ يُوَسِّسًا ۝ ٨٣﴾ شديد اليأس من رحمتنا لأنه لم يحسن معاملتنا في الرخاء حتى يرجو فضلنا في الشدة، وفي إسناد المساس إلى الشر بعد إسناد الانعام إلى ضميره تعالى إيدان بأن الخير مراد بالذات والشر ليس كذلك لأن ذلك هو الذي يقتضيه الكرم المطلق والرحمة الواسعة وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷻ «اللهم إن الخير بيدك والشر ليس اليك» وللغلاسفة ومن يحذو حذم في ذلك بحث طويل لا بأس بالاطلاع عليه ليؤخذ منه ما صفا ويترك منه ما كدر قالوا: إن الأول تعالى تام القدرة والحكمة والعلم كامل في جميع أفعاله لا يتصور بخله بأفاضة الخيرات وليس الداعي له لذلك إلا علمه بوجوه الخير ومصالح الغير الذي هو عين ذاته كسائر صفاته وأما النقائص والشُرور الواقعة في ضرب من الممكنات وعدم وصولها إلى كمالها المتصور في حقها فهي لقصور قابلياتها ونقص استعداداتها لا من بخل الحق تعالى مجده عن ذلك *

وقصور القابلية ينتهي في الآخرة إلى لوازم الماهيات الامكانية ومنبعها الامكان وتحقيق ذلك أن الشر يطلق عرفاً على معنيين، أحدهما ماهو عدم كالفقر والجهل البسيط وهذا على ضربين، الأول عدم محض ليس بازاء الوجود الذي يطلبه طباع الشيء ولائما يمكن حصوله له من الكمالات والخيرات كقصور الممكن عن الوجود الواجبي والوجوب الذاتي وقصور بعض الممكنات عن بعض قصور الأجسام عن النفوس فالخير الذي يقابل هذا منحصراً في الواجب تعالى إذله الكمالات المطلقة والوجود الحق بلا جهة امكانية بوجه من الوجوه وما عداه من المهيآت المعروضة للوجود لا يخلو من شوب شرية ما وظلمة ما على تفاوت إمكاناتهم حسب تفاوت طبقاتهم في البعد عن ينبوع الوجود ومطالع نور الخير والجود، وهذا الشر منبعه الامكان الذاتي، والثاني ما يكون عدم ما يطلبه الشيء أو ما يمكن حصوله له من الكمالات ولا يتصور هذا في غير الماديات إذ الابداعيات يكون وجودها على أكمل ما يتصور في حقها فلا يكون لها شرية بهذا المعنى وما عداها من المتعلقة بالمادة لا تخلو من شرية على تفاوت إمكاناتها الاستعدادية بحسب تفاوت مراتبها في التعاق بالهيولى وهذا الشر منبعه الهيولى ومنبعها الامكان إذ لولاه ما صدرت من مصدرها فالشر إلى الامكان كما سمعت اولاه وثنائهما ما يمنع الشيء عن الوصول إلى الخير الممكن في حقه من الوجود أو كمال الوجود كالبرد والحر المفسدين للثمار والمطر المانع للقصار عن تبييض الثياب والاخلق الذميمة المانعة للنفس عن وصولها إلى كمالها العقلي كالبلخل والاسراف والجهل المركب والسفاهة والافعال الذميمة كالزنا والسرقة والغميمة وأشباه ذلك من الآلام والغموم وغير ذلك من الاشياء الوجودية لكن يتبعها اعدام، واطلاق الشر عندهم على المعنى الأول حقيقة وعلى الثاني مجاز لأن الشر الحقيقي لا ذات له بل هو إما عدم ذات أو عدم كمال لذات، والبرهان عليه أنه لو كان أمراً وجودياً فلا يخلو إما أن يكون شراً لنفسه أو لغيره والأول باطل والا لما وجد إذ الشيء لا يقتضي لذاته عدمه أو عدم كماله كيف وجميع الاشياء طالبة لكمالاتها لا مقتضية لعدمها مع أنه لو اقتضى كان الشر ذلك لعدم لانفسه وكذا الثاني لأن كونه لغيره إما لأنه لعدم ذلك الغير أو لأنه لعدم بعض كالاته فانه لو لم يكن معدوماً لشيء اصلاً لا لوجوده ولا لكمال وجوده لم يكن شراً لذلك الشيء ضرورة أن كل ما لا يوجب عدم شيء ولا عدم كمال له لا يكون شراً له فإذا ليس الشر الاعدم ذلك الشيء أو عدم كماله لانفس الامر الوجودي المعدوم بل هو في ذاته من الكمالات النفسانية أو الجسمية كالظلم فانه وإن كان شراً بالقياس إلى المظلوم وإلى النفس الناطقة التي كمالها في تسخير قواها وكسرها لكنه خير بالقياس إلى القوة الغضبية التي كمالها بالانتقام، وكذا الاحراق كمال للنار وشر لمن يتضرر به فعلم أن الشر إما عدم ذات أو عدم كمال لها فالوجود من حيث أنه وجود خير محض والعدم من حيث أنه عدم شر محض، ثم إنك قد علمت أن الشر الذي هو بمعنى عدم منه ماهو من لوازم الماهيات التي لا علة لها ومنه ما لا يكون من هذا القبيل بل قد يلحق الماهيات لامن ذاتها فلا بد له من علة والكلام ليس في الأول الذي لامية له إذ قد تقرر أنه ليس للماهيات في كونها ممكنة ولا في حاجتها إلى علة لوجودها علة ولا لقصور الممكن عن الواجب بذاته ولالتفاوت مراتب هذا النقصان في الماهيات علة بل إنما ذلك لاختلاف الماهيات في حدود ذاتها لا لامر خارج عنها كيف ولو كان النقص في جميعها متشابهاً لكانت الماهيات ماهية واحدة بل الكلام في الثاني وهو عدم ماهو من الامور الزائدة على مقتضى النوع

كالجهل بالفلسفة للانسان مثلاً فان ذلك ليس شراً له لأجل كونه إنساناً بل لأجل أنه فقد لما اقتضاه شخص مستعد له مشتاق إليه من حيث أنه وجد فيه هذا الاستحقاق والاشتياق الذي لأصلاح في أن يعم * وهذا الشر إنما يوجد في الأشياء على سبيل الندرة فكل ما وجد فهو خير محض أو خيره أكثر من شره ، وأما ما يكون شراً محضاً أو مستولى الشرية أو متساوى الطرفين فما لا وجود له أصلاً حتى يحتاج فيه إلى منشأ سوى الواجب تعالى الذي هو خير محض لا يوجد منه شر أصلاً كما توهمه كفر المجوس ، ثم كل ما كان خيراً محضاً أو كان خيره أكثر يصدر من الواجب بمقتضى أن من شأنه إفاضة الخير لأن ترك الأول شر محض وترك الثاني شر غالب ، وعالم العناصر من القسم الثاني فان إيجابه للشرور على الوجه النادر ولا تسوغ عناية المبدع ورحمة الجواد إهماله والا لزم خير كثير لشر قليل وهو شر كثير على أنها إنما تكون للنفع في أشياء لو لم تخلق لخلق سربال الوجود وقصر رداء الجود وبقي في كتم العدم عوالم كثيرة ونفائس جمّة غفيرة فمن هذه الحيثية يكون ذلك الشر القليل مقتضياً بالذات وهي مع ذلك إنما توجد تحت كرة القمر في بعض جوانب الأرض التي هي حقيرة بل لأشئ بالنسبة إلى ما عند ربك سبحانه وتكون لبعض الأشخاص في بعض الأوقات وليست أيضاً شروراً بالنسبة إلى نظام الكل فاذا تصورت ذرة الشر في بحر أشعة شمس الخير لا يضرها بل يزيد بها جمالاً وضياءً وكالاشامة السوداء على الصورة المليحة البيضاء يزيد بها حسناً وملاحة وإشراقاً وصباحة * ولا يخفى أن هذا إنما يتم على القول بأنه تعالى لا يمكن أن تكون إرادته متساوية النسبة إلى الشيء ومقابله بلا داع ومصلحة كما هو مذهب الأشاعرة وإلا فقد يقال: إن الفاعل للكل إذا كان مختاراً فله أن يختار أيما شاء من الخيرات والشرور لكن الحكماء وأساطين الاسلام قالوا: إن اختياره تعالى أرفع من هذا النمط وأمور العالم منوطة بقوانين كلية وأفعاله تعالى مربوطه بحكم ومصالح جليلة وخفية *

وقول الامام : إن الفلاسفة لما قالوا بالايجاب والجبر في الأفعال فخوضهم في هذا المبحث من جملة الفضول والضلال لأن السؤال بلم عن صدورها غير وارد كصدور الاحراق من النار لأنه يصدر عنها لذاتها ناشئ من التعصب لأن محققهم يثبتون الاختيار وليس صدور الأفعال من الله تعالى عندهم صدور الاحراق من النار ، وبعد فرض التسليم بحكمهم عن كيفية وقوع الشر في هذا العالم لأجل أن الباري تبارك اسمه خير محض بسيط عندهم ولا يجوزون صدور الشر عما لا جهة شرية فيه أصلاً فيلزم عليهم في بادئ النظر إثبات ما افترته الثنوية من مبدئين خيري وشرى فتخلصوا عن ذلك بذلك البحث فهو فضل لا فضول ، وبالجملة ما يصدر عنه تعالى إما ما هو برىء بالكلية عن الشر وإماماً يلزمه شر قليل وفي تركه شر كثير ولا يصدر عنه تعالى ذلك أيضاً في حق شخص إلا بعد طلب ماهيته له في نفسها كما يشير إليه قوله تعالى (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) إلى غير ذلك من الآيات .

وفي الاشارات وشروحها كلام طويل يتعلق بهذا المقام ولعل فيما ذكرنا كفاية لذوى الأفهام ، هذا ثم إنه سبحانه بعد أن ذكر حال القرآن بالنسبة إلى المؤمنين وإلى الكافرين وبين حال الكافر في حال الانعام ومقابله ذكر ما يصلح جواباً لمن يقول : لم كان الأمر كذلك ؟ فقال عز قائلنا : ﴿ قُلْ كُلٌّ ﴾ أى واحد من المؤمن والكافر والمعرض والمقبل والراجى والقانط ﴿ يَعْمَلْ ﴾

عمله ﴿عَلَى شَاكَلَتِهِ﴾ أى على مذهبه وطريقته التى تشا كل حاله وما هو عليه فى نفس الامر وتشابهه فى الحسن والقبح من قولهم طريق ذو شواكل أى طرق تتشعب منه وهو مأخوذ من الشكل بفتح الشين أى المثل والنظير ويقال لست من شكلى ولا شاكلى وأما الشـكل بكسر الشين فالهيئة يقال جارية حسنة الشكل أى الهيئة ، وظاهر عبارة القاموس أن كلا من الشكل والشكل يطاق على المثل والهيئة .

وهذا التفسير مروي عن الفراء . والزجاج . واختاره الزمخشري وغيره لقوله تعالى: ﴿فَرَبِّكُمْ﴾ الذى برأكم متخالفين ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ٨٤﴾ أسد طريقا وأبين منهاجا وفسر مجاهد الشاكلة بالطبيعة على أنها من شكلت الدابة إذا قيدتها أى على طبيعته التى قيدته لأن سلطان الطبيعة على الانسان ظاهر وهو ضابط له وقاهر . وروى ذلك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ومثل ذلك فى المأخذ تفسير بعضهم بالعادة ومن مشهور كلامهم العادات قاهرات ، وكذا تفسير ابن زيد لها بالدين وكلا التفسيرين دون الأولين . ولعل الدين هنا بمعنى الحال وهو أحد معانيه .

وجوز الامام وغيره أن يكون المراد أن كل أحد يفعل على وفق ما شا كل جوهر نفسه ومقتضى روحه فان كانت نفسا مشرقة حرة طاهرة علوية صدرت عنه أفعال فاضلة كريمة (والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه) وإن كانت نفسا كدرة ندلة خبيثة ظلمانية سفلية صدرت عنه أفعال خسيصة فاسدة (والذى خبيث لا يخرج إلا نكدًا) واختار أن النفوس الناطقة البشرية مختلفة الماهية ولذا اختلفت آثارها . وسيأتى الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قريبا ، ولا يرد أن خسة الأفعال وشرافها اذا كانتا تابعتين لخسة النفس وشرافها وهما أمران خلقيان لا مدخل للاختيار فيهما فعلام المدح والذم والثواب والعقاب لأنهم قالوا: ان ذلك لأمر ذاتي وهو حسن استعداد النفس فى نفسها وسوء استعدادها أيضا فى نفسها ولا تثاب النفس ولا تعاقب الا لاستعدادها فى الأزل وطلبها لذلك بلسان حالها والمشهور إطلاق القول بأن ذلك غير مجعول وإنما المجعول وجوده وابرازه على طبق ما هو عليه فى نفسه فاعملوا فكل ميسر لما خلق له ومن وجد خيرا فليحمد الله تعالى ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه وقال بعض : إنه مجعول بالجعل البسيط على معنى أنه أثر الفيض الأقدس الذى هو مقتضى ذاته عز وجل بطريق الايجاب ويجرى نحو هذا فى الوجهين الأولين .

وقال بعض المتأخرين (١) من فلاسفة الاسلام المتصدين للجمع برأيهم بين الشريعة والفلسفة إن ذات الانسان بحسب الفطرة الأصلية لا تقتضى إلا الطاعة واقتضاؤها للمعصية بحسب العوارض الغريبة الجارية مجرى المرض والخروج عن الحالة الطبيعية فيكون ميلها للمعصية مثل ميل منحرف المزاج الأصلي إلى أكل الطين، وقد ثبت فى الحكمة أن الطبيعة بسبب عارض غريب تحدث فى جسم المريض مزاجا خاصا يسمى مرضا فالمرض من الطبيعة بتوسط العارض الغريب كما أن الصحة منها ، وفى الحديث القدسي « إني خلقت عبادي كلهم حنفاء وإنهم اتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم » ، وفى الأثر « كل مولود يولد على فطرة الاسلام ثم أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » أى بواسطة الشياطين أو المراد بهم ما يعم شياطين الانس والجن أو الشياطين كناية عن العوارض الغريبة فالخلق لولم يحصل لهم مس من الشيطان ما عصوا ولبقوا على

(١) هو الملا صدر الدين الشيرازي صاحب الأسفار لصاحب حواشي شرح التجريد المشهور بحاله مع ملا جلال همداني

فطرتهم لكن مسهم الشيطان ففسدت عليهم فطرتهم الأصلية فاقتضوا أشياء منافية لهم مضادة لجواهرهم البهي
الالهى من الهيئات الظلمانية ونسوا أنفسهم وما جبلوا عليه

وأولا المزعجات من الليلالى لما ترك القطا طيب المنام

ولذا احتاجوا إلى رسل يبلغونهم آيات الله تعالى ويسنون لهم ما يذكرونهم عهد ذواتهم من نحو الصلاة
والصيام والزكاة وصلة الأرحام ليعودوا إلى فطرتهم الأصلية ومقتضى ذاتهم البهية ويعتدل مزاجهم ويتقوم
اعوجاجهم، ولذا قيل: الأنبياء أطباء وهم أعرف بالداء والدواء، ثم إن ذلك المرض الذى عرض لذواتهم والحالة
المنافية التى قامت بهم لولا أن وجدوا من ذواتهم قبولاً لعروضهما لهم ورخصة فى حقوقهما بهم لم يكونا
يعرضان ولا يلحقان فإذا كان مما تقتضيه ذواتهم أن تلحقهم أمور منافية مضادة لجواهرهم فإذا لحقتهم تلك
الأمور اجتمعت فيها جهتان الملاءمة والمنافاة أما كونها ملائمة فلا يكون ذواتهم اقتضتها، وأما كونها منافية
فلاقتها اقتضتها على أن تكون منافية لهم فلو لم تكن منافية لم يكن ما فرض مقتضى لها بل أمراً آخر، وانظر
إلى طبيعة (١) التى تقتضى يبوسة حافظة لآى شكل كان حتى صارت ممسكة للشكل القسرى المنافى لكرويتها
الطبيعية ومنعت عن العود إليها فعروض ذلك الشكل الأرضية لكونها مقسورة من وجه ومطبوعة من وجه
فالإنسان عند عروض مثل هذا المنافى ملتذ متألم سعيد شقى ملتذ ولكن لذته ألمه سعيد ولكن سعاده شقاوته
وهذا لعمر كأمراً عجيباً لكنه أوضح بنمط غريب، ومن تأمل وأنصف ظهر له أن لا ملخص لكثير من
الشبهات فى هذا الفصل إلا بالذهاب إلى القول بالاستعداد الأزل وأن لكل شىء حالة فى نفسه مع قطع
النظر عن سائر الاعتبارات لا يفاض عليه إلا هى لئلا يلزم انقلاب العلم جهلاً وهو من أعظم المستحيلات
والاثابة والتعذيب تابعان لذلك فسبحان الحكيم المالك فتشبت فكلم قد زلت فى هذا المقام أقدام أعلام كالأعلام
نسأل الله تعالى أن ينور أفهامنا ويثبت أقدامنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم *

ثم اعلم أنه روى عن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه قال: لم أر فى القرآن أرجى من هذه الآية
لا يشاكل بالعبد إلا العصيان ولا يشاكل بالرب إلا الغفران قال ذلك حين تذاكروا القرآن فقال عمر: لم
أر آية أرجى من التى فيها (غافر الذنب وقابل التوب) قدم الغفران قبل قبول التوبة، وقال عثمان: لم أر
آية أرجى من (نبيء عبادى أنى أنا الغفور الرحيم) *

وقال على كرم الله تعالى وجهه: لم أر أرجى من (يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم) الآية، وقيل فى
الأرجى غير ذلك وسيمر عليك إن شاء الله تعالى لكن ما قاله الصديق لا يتأتى إلا على تقدير أن يراد كل
أحد مطلقاً يعمل على شاكلته فافهم *

((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ)) الظاهر عند المنصف أن السؤال كان عن حقيقة الروح الذى هو مدار البدن
الإنسانى ومبدأ حياته لأن ذلك من أدق الأمور التى لا يسمع أحداً إنكارها ويشرب كل إلى معرفتها وتتوفر
دواعى العقلاء اليها وتكفى الأذهان عنها ولا تكاد تعلم إلا بوحى، وزعم ابن القيم أن المسئول عنه الروح

(١) قوله: إلى طبيعة التى تقتضى الخ كذا فى نسخة المؤلف وفيه حذف الموصوف والأصل إلى طبيعة الأرض

التي تقتضى الخ وانظر *

الذي أخبر الله تعالى عنه في كتابه أنه يقوم يوم القيامة مع الملائكة عليهم السلام قال لأنهم إنما يسألونه عليه الصلاة والسلام عن أمر لا يعرف إلا بالوحي وذلك هو الروح الذي عند الله تعالى لا يعلمه الناس ، وأما أرواح بنى آدم فليست من الغيب إلى آخر ما قال وقد أطال ، وفي البحور الزاخرة ان هذا هو الذي عليه أكثر السلف بل كلهم ، والحق ما ذكرنا وهو الذي عليه الجمهور كما نص عليه في البحر . وغيره ، نعم ما زعمه ابن القيم مروي عن بعض السلف فقد أخرج عبد بن حميد . وأبو الشيخ . عن ابن عباس أنه قال : الروح خلق من خلق الله تعالى وصورهم على صورة بنى آدم وما ينزل من السماء ملك إلا ومعه واحد من الروح ثم (تلا يوم يقوم الروح والملائكة) .

وأخرج أبو الشيخ وغيره من طريق عطاء عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال في الروح المسؤل عنه : هو ملك واحد له عشرة آلاف جناح جناحان منها مابين المشرق والمغرب له ألف وجه لكل وجه لسان وعينان وشفطان يسبح الله تعالى بذلك الى يوم القيامة . وأخرج هو وغيره أيضا عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال فيه : هو ملك من الملائكة له سبعون ألف وجه لكل وجه منها سبعون ألف لسان لكل لسان منها سبعون ألف لغة يسبح الله تعالى بتلك اللغات كلها يخاق الله تعالى من كل تسبيحة ملكا يطير مع الملائكة إلى يوم القيامة . وتعقب هذا بأنه لا يصح عن علي كرم الله تعالى وجهه وطعن الامام في ذلك بما طعن .

وأخرج ابن الأنباري في كتاب الأضداد عن مجاهد أنه قال : الروح خلق من الملائكة عليهم السلام لا يراهم الملائكة كما لا ترون أنتم الملائكة .

وأخرج أبو الشيخ عن سلمان أنه قال : الانس والجن عشرة أجزاء فالانس جزء والجن تسعة أجزاء والملائكة والجن عشرة أجزاء فالجن من ذلك جزء والملائكة تسعة والملائكة والروح عشرة أجزاء فالملائكة من ذلك جزء والروح تسعة أجزاء والروح والكروبيون عشرة أجزاء فالروح من ذلك جزء والكروبيون تسعة أجزاء ، وقال الحسن . وقتادة : الروح هو جبرائيل عليه السلام وقد سمي روحا في قوله تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) والسؤال عن كيفية نزوله والقائه الوحي اليه عليه الصلاة والسلام ، وقال بعضهم هو القرآن وقد سمي روحا في قوله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا) وقيل غير ذلك .

وزعم بعضهم أن السؤال عن حدوث الروح بالمعنى الأول وقدمه وليس بشيء كما تستسمعه إن شاء الله تعالى . وضمير يسألون لليهود فقد أخرج الشيخان . وغيرهما عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : كنت أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة وهو متكئ على عسيب فمر بقوم من اليهود فقال بعضهم لبعض سلوه عن الروح وقال بعضهم : لا تسألوه فسألوه فقالوا : يا محمد ما الروح ؟ فما زال متوكئا على العسيب فظننت أنه يوحى اليه فلما نزل الوحي قال (ويسألونك عن الروح) الآية ، وقال بعضهم : لقريش لما أخرج أحمد . والنسائي والترمذي . والحاكم وصحاحه . وابن حبان . وجماعة عن ابن عباس قال قالت قريش لليهود أعطونا شيئا نسأل هذا الرجل فقالوا سلوه عن الروح فسألوه فنزلت (ويسألونك) الخ .

وفي السير عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن قريشا بعثت النضر بن الحرث . وعقبة بن أبي معيط إلى أحبار يهود بالمدينة وقالوا لهم سلوه محمدأ فانهم أهل كتاب عندهم من العلم ليس عندنا فخرجوا حتى قدما المدينة فسألوه فقالوا سلوه عن أصحاب الكهف وعن ذى القرنين وعن الروح فان أجاب عنها أو سكت

فليس بنبي وإن أجاب عن بعض وسكت عن بعض فهو نبي فجاءوا وسألوه فبين لهم صلى الله تعالى عليه وسلم القضيةتين وأبهم أمر الروح وهو مبهم في التوراة، والآية على هذا وما قبله مكية وعلى خبر الصحيحين مدنية؛ وجمع بعضهم بين ذلك بأن الآية نزلت مرتين فتدبر، وأياً ما كان فوجه تعقيب ما تقدم بها أن فسر الروح بالقرآن ظاهر. ملائم لقوله تعالى: (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة) ولما بعده من الامتنان عليه وعلى متبعيه بحفظه في الصدور والبقاء وكذلك أن فسر بجبرائيل عليه السلام، وأما على قول الجمهور فقد ورد معترضا دلالة على خسار الظالمين وضلالهم وأنهم مشتغلون عن تدبر الكتاب والانتفاع به إلى التعتت بسؤال ما اقتضت الحكمة سد طريق معرفته، ويقال نحو هذا على القول المروى عن بعض السلف ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ أظهر في مقام الاضمار إظهاراً لكمال الاعتناء ﴿مَنْ أَمَرَ رَبِّي﴾ كلمة (من) تبعية، وقيل: بيانية والأمر واحد الأمور بمعنى الشأن والاضافة للاختصاص العلمي لا الإيجادي إذ ما من شيء إلا وهو مضاف إليه عز وجل بهذا المعنى، وفيها من تشریف المضاف ما لا يخفى كما في الاضافة الثانية من تشریف المضاف إليه أي هي من جنس ما استأثر الله تعالى بعلمه من الأسرار الخفية التي لا تسكاد تدركها عيون عقول البشر.

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ٨٥﴾ لا يمكن تعلقه بأمثال ذلك، وهذا على ما قيل ترك للبيان ونهى لهم عن السؤال. أخرج ابن إسحق. وابن جرير عن عطاء بن يسار قال: نزلت هذه الآية بمكة فلما هاجر صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أتاه أحبار يهود فقالوا: يا محمد ألم يبلغنا أنك تقول: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) أفعنيتنا أم قومك قال: كلا قد عنيت قالوا: فانك تتلو أنا أوتينا التوراة وفيها تبيان كل شيء. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هي في علم الله تعالى قليل وقد آتاكم الله تعالى ما إن عملتم به انتفعتم فأنزل الله تعالى (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام - إلى قوله سبحانه - إن الله سميع بصير) وكأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أشار إلى أن المراد في الآية - تبياناً لكل شيء - من الأمور الدينية ولا شك أنها أقل قليل بالنسبة إلى معلومات الله تعالى التي لا نهاية لها، وبهذا يرد على القائل بالعموم الحقيقي.

وفي رواية النسائي. وابن حبان. والترمذي. والحاكم. وصححاها أن اليهود قالوا حين نزلت الآية: أوتينا علماً كثيراً أوتينا التوراة ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيراً كثيراً فأنزل الله تعالى: (قل لو كان البحر) الآية، ولا يخفى أن هذا أيضاً لا يلزم منه التناقض لأن الكثرة والقلة من الأمور الإضافية فالشيء يكون قليلاً بالنسبة إلى ما فوقه وكثيراً بالنسبة إلى ما تحته فما في التوراة قليل بالنسبة إلى ما في علم الله تعالى شأنه كثير بالنسبة إلى أمر آخر، وفي رواية أخرجه ابن مردويه عن عكرمة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال ذلك قال اليهود: نحن مختصون بهذا الخطاب فقال: بل نحن وأنتم فقالوا: ما أعجب شأنك ساعة تقول: (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً) وساعة تقول: هذا فنزل (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) الخ، ولا يلزم منه التناقض أيضاً على نحو ما تقدم بأن يقال: الحكمة الانسانية أن يعلم من الخير ما تسعه القوة البشرية بل ما ينظم به أمر المعاش والمعاد وهو قليل بالنسبة إلى معلوماته تعالى كثير بالنسبة إلى غيرها، وإلى تعميم الخطاب بحيث يشمل الناس أجمعين ذهب ابن جريج كما أخرجه عنه ابن جرير. وابن المنذر لكن يعكر على القول بالعموم ظاهر

قراءة ابن مسعود . والأعمش (وما أو توا) فانه يقتضى الاختصاص بالسائلين، والحديث الأخير الذى هو نص فيه قال العراقى : إنه غير صحيح ، والحديث الأول الله تعالى أعلم بحاله ، وقال غير واحد : معنى كون الروح من أمره تعالى أنه من الإبداعات الكائنة بالأمر التكويني من غير تحصل من مادة وتولد من أصل كالجسد الإنسانى فالمراد من الأمر واحد الأمر أعنى كن والسؤال عن الحقيقة والجواب إجمالى، ومآله أن الروح من عالم الأرض مبدعة من غير مادة لا من عالم الخلق وهو من الأسلوب الحكيم كجواب موسى عليه السلام سؤال فرعون إياه ما رب العالمين إشارة إلى أن كنهه حقيقة لا يحيط به دائرة إدراك البشر وإنما الذى يعلم هذا المقدار الإجمالى المندرج تحت ما استثنى بقوله تعالى : (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) أى إلا علماً قليلاً تستفيدونه من طرق الحواس فان تعقل المعارف النظرية إنما هو فى الآكثر من إحساس الجزئيات ولذلك قيل : من فقد حساً فقد فقد علماً ، ولعل أكثر الأشياء لا يدركه الحس لكونه غير محسوس أو محسوساً منع من إحساسه مانع كالغيبية مثلاً وكذا لا يدرك شيئاً من عرضياته ليرسمه بها فضلاً عن أن ينتقل منها الفكر إلى الذاتيات ليقف على الحقيقة ، وظاهر كلام بعضهم أن الوقوف على كنهه الروح غير ممكن فلا فرق عنده بين الجوابين . و الفرق الخفاجى بان بيان كنهه الروح ممكن بخلاف كنه الذات الأقدس ، وفى الكشف أن سبيل معرفة الروح إزالة الغشاء عن أبصار القلوب باجتلاء كحل الجواهر من كلام علام الغيوب فهو عند المكتحامين أجلى جلى وعند المشتغلين أخفى خفى ، ويشكل على هذا ما أخرجه ابن أبى حاتم عن عبد الله بن بريدة قال : لقد قبض النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وما يعلم الروح ، ولعل عبد الله هذا يزعم أنها يمتنع العلم بها وإلا فلم يقبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى علم كل شيء يمكن العلم به كما يدل عليه ما أخرجه الامام أحمد والترمذى وقال : حديث صحيح وسئل البخارى عنه فقال : حديث حسن صحيح عن معاذ رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إني قمت من الليل فصليت ما قدر لي فنعست فى صلاتي حتى استثقلت فاذا أنا بربى عز وجل فى أحسن صورة فقال : يا محمد فيم يختصم الملا الأعلى ؟ قلت ، لا أدري رب قال : يا محمد فيم يختصم الملا الأعلى ؟ قلت : لا أدري رب قال : يا محمد فيم يختصم الملا الأعلى قلت لا أدري رب فرأيت وضع كفه بين كتفى حتى وجدت برداً نامله بين صدرى وتجلى لى كل شيء وعرفت » الحديث (١) و (رأيت) يعلم فى الخبر السابق فى بعض الكتب مضبوطاً بالبناء للمفعول والروح مضبوطاً بالرفع والاشكال على ذلك أو هن إلا أنه خلاف الظاهر ويفهم من كلام بعض متأخرى الصوفية أنه يمتنع الوقوف على حقيقة الروح بل ذكر هذا البعض أن حقيقة جميع الأشياء لا يوقف عليها وهو مبنى على ما لا يخفى عليك ورده أو قبوله مفوض إليك ، ثم إن لى فى هذا الوجه وقفة فان الظاهر أن اطلاق عالم الأمر على الكائن من غير تحصل من مادة وتولد من أصل واطلاق عالم الخلق على خلافه محض اصطلاح لا يعرف للعرب ولا يعرفونه ، وفى الاستدلال عليه بقوله تعالى : (الاله الخلق والأمر) ما لا يخفى على منصف ، هذا وذكر الامام أن السؤال عن الروح يقع على وجوه كثيرة وليس فى قوله تعالى : (ويسألونك عن الروح) ما يدل على وجه منها إلا أن الجواب المذكور لا يليق إلا بوجهين منها الأول كونه سؤالاً عن الماهية ، والثانى كونه سؤالاً عن القدم والحدوث ، وحاصل الجواب على الأول أنها جوهر بسيط مجرد يحدث بأمر الله تعالى وتكوينه وتأثيره إفادة الحياة للجسد ولا يلزم (٢) من عدم العلم

(١) وشرح هذا الحديث الحافظ ابن رجب الحنبلى فى رسالة قوطبنا ما والحمد لله (٢) قوله ولا يلزم الخ كذا بخط مؤلفه وانظر

بحقيقته المخصوصة فان أكثر حقائق الاشياء ماهياتها مجهولة ولم يلزم من كونها مجهولة نفيها ويشير اليه (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) ومبنى هذا أيضاً الفرق بين عالم الامر وعالم الخلق وقد سمعت ما فيه، وحاصل الجواب على الثاني أنه حادث حصل بفعل الله تعالى وتكوينه وإيجاده، وجعل قوله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) احتجاجاً على الحدوث بمعنى أن الأرواح في مبدأ الفطرة تكون خالية عن العلوم والمعارف ثم يحصل فيها ذلك فلا تزال في تغير من حال إلى حال وهو من أمارات الحدوث، وأنت تعلم أن حمل السؤال على ما ذكر وجعل الجواب إخباراً بالحدوث مع عدم ملاءمته لحال السائلين لا يساعده التعرض لبيان قلة علمهم فان ماسألوا عنه مما يفي به علمهم حينئذ وقد أخبر عنه وجعل ذلك احتجاجاً على الحدوث من أعجب الحوادث كما لا يخفى على ذي روح والله تعالى أعلم *

وهنا أبحاث لا بأس بايرادها: البحث الأول في شرح مذاهب الناس في حقيقة الانسان، وظاهر كلام الامام أن الاختلاف في حقيقته عين الاختلاف في حقيقة الروح، وفي القلب من ذلك ما فيه فذهب جمهور المتكلمين إلى أنه عبارة عن هذه البنية المحسوسة والهيكلي الجسم المحسوس وهو الذي يشير اليه الانسان بقوله أ: وأبطل ذلك الامام بسبع عشرة حجة نقالية وعقلية لكن للبحث في بعضها مجال، منها ما تقدم من أن أجزاء البنية متغيرة زيادة ونقصاناً وذبولاً ونمواً والعلم الضروري قاض بأن الانسان من حيث هو أمر باق من أول العمر إلى آخره وغير الباقي غير الباقي، ومنها أن الانسان قد يعتريه ما يشغله عن الالتفات إلى أجزاء بنيته كالأعضاء ولا يغفل عن نفسه المعينة بدليل أنه يقول مع ذلك الشاغل فعلت وتركت مثلاً وغير المعلوم غير المعلوم، ومنها أنه قد توجد البنية المخصوصة وحقيقة الانسان غير حاصلة فان جبريل عليه السلام كثيراً ما رؤى في صورة دحية الكلبي وإبليس عليه اللعنة رؤى في صورة شيخ نجدى وقد تنافى البنية مع بقاء حقيقة الانسان فان الممسوخ مثلاً قرداً باقية حقيقته مع انتفاء البنية المخصوصة وإلا لم يتحقق مسخ بل إماتة لذلك الانسان وخلق قرد، ومنها أنه جاء في الخبر أن الميت إذا حمل على النعش رفرف روحه فوق النعش ويقول: يا أهلي ويا ولدي لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن غير حله ثم تركته لغيري فالهناء له والتبعا على فاحذروا مثل ما حل بي فصرح صلى الله تعالى عليه وسلم بأن هناك شيئاً ينادى غير المحمول كان الأهل أهلاله وكان الجامع المال من الحلال والحرام وليس ذلك إلا الانسان إلى غير ذلك مما ذكره في تفسيره، وقيل أن الانسان هو الروح الذي في القلب، وقيل: أنه جزء لا يتجزأ في الدماغ، وقيل: أنه أجزاء نارية مختلطة بالأرواح القلبية والدماغية وهي المسماة بالحرارة الغريزية، وقيل: هو الدم الحال في البدن، وقيل وقيل إلى نحو ألف قول والمعول عليه عند المحققين قولان، الأول أن الانسان عبارة عن جسم نوراني علوي حتى متحرك مخالف بالمساهيم لهذا الجسم المحسوس سار فيه سريان الماء في الورد والدهن في الزيتون والنار في الفحم لا يقبل التحلل والتبدل والتفرق والتمزق مفيد للجسم المحسوس الحياة وتوابعها مادام صالحاً لقبول الفيض لعدم حدوث ما يمنع من السريان كالاختلاط الغليظة ومتى حدث ذلك حصل الموت لانقطاع السريان والروح عبارة عن ذلك الجسم واستحسن هذا الامام فقال هو مذهب قوى وقول شريف يحب التأمل فيه فانه شديد المطابقة لما ورد في الكتب الالهية من أحوال الحياة والموت، وقال ابن القيم في كتابه: الروح: أنه الصواب ولا يصح غيره وعليه دل الكتاب والسنة واجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة وذكر له مائة دليل وخمسة أدلة فليراجعه

الثاني أنه ليس بجسم ولا جسماني وهو الروح وليس بداخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولكنه متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف وهو قول أكثر الالهيين من الفلاسفة. وذهب اليه جماعة عظيمة من المسلمين منهم الشيخ أبو القاسم الراغب الاصفهاني . وحجة الاسلام أبو حامد الغزالي ومن المعتزلة معمر ابن عباد السلمي ومن الشيعة الشيخ المفيد ومن الكرامية جماعة ومن أهل المكاشفة والريضة أكثرهم وقد قدمنا لك الأدلة على ذلك، ومن أراد الإحاطة بذلك فليرجع إلى كتب الشيخين أبي علي . وشهاب الدين المقتول وإلى كتب الإمام الرازي كالمباحث المشرقية وغيره، وللشيخ الرئيس رسالة مفردة في ذلك سماها بالحجج الغر أحكمها وأتقنها ما يبتنى على تعقل النفس لذاتها وابن القيم زيف حججه في كتابه وهو كتاب مفيد جداً يهب للروح روحاً ويورث للصدر شرحاً، واستدل الإمام على ذلك في تفسيره بالآية المذكورة فقال : ان الروح لو كان جسماً منتقلاً من حالة إلى حالة ومن صفة إلى صفة لكان مساوياً للبدن في كونه متولداً من أجسام انصفت بصفات مخصوصة بعد أن كانت موصوفة بصفات أخرى فذاستل رسول الله ﷺ عنه وجب أن يبين أنه جسم كان كذا ثم صار كذا وكذا حتى صار روحاً مثل ما ذكر في كيفية تولد البدن انه كان نطفة ثم علقه ثم مضغة فلما لم يقل ذلك وقال: هو من أمر ربي بمعنى أنه لا يحدث ولا يدخل في الوجود إلا لأجل أن الله تعالى قال له **كن** فيكون دل ذلك على أنه جوهر ليس من جنس الأجسام بل هو جوهر قدسي مجرد، ولا يخفى أن ذلك من الأقناعات الخطائية وهي كثيرة في هذا الباب، منها قوله تعالى : (ونفخت فيه من روحي) وقوله سبحانه (وكلمته القاها إلى مريم) فان هذه الاضافة مما تنبه على شرف الجوهر الانسي وكونه عرياً عن الملابس الحسية ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : « أنا النذير العريان » ففيه إلى تجرد الروح عن علائق الاجرام ، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن وفي رواية « على صورته » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني » ففي ذلك إيذان بشرف الروح وقربه من ربه قرباً بالذات والصفات مجرداً عن علائق الاجرام وعوائق الأجسام إلى غير ذلك مما لا يحصى وهو على هذا المنوال وللبحث فيه مجال أي مجال، وكان ثابت بن قررة يقول : ان الروح متعلق بأجسام سماوية نورانية لطيفة غير قابلة للكون والفساد والتفرق والتمزق وتلك الأجسام سارية في البدن وهي مادامت سارية كان الروح مدبراً للبدن وإذا انفصلت عنه انقطع التعاق، وهو قول ملفق وأنا لا أستبعده .

(البحث الثاني في اختلاف الناس في حدوث الروح وقدمه) أجمع المسلمون على أنه حادث حدوثاً زمانياً كسائر أجزاء العالم إلا أنهم اختلفوا في أنه هل هو حادث قبل البدن أم بعده فذهب طائفة إلى الحدوث قبل منهم محمد بن نصر المروزي . وأبو محمد بن حزم الظاهري وحكاه إجماعاً وقد افترى ، واستدل لذلك بما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف » قال ابن الجوزي في تبصرته : قال أبو سليمان الخطابي معنى هذا الحديث الاخبار عن كون الأرواح مخلوقة قبل الأجساد ، وزعم ابن حزم أنها في برزخ وهو منقطع العناصر فاذا استعد جسدها شيء منها هبط اليه وأنها تعود إلى ذلك البرزخ بعد الوفاة ولادليل لهذا من كتاب أو سنة . وبعضهم استدل على ذلك بخبر خلق الله تعالى الأرواح قبل الأجساد بألفي عام ، وتعقبه ابن القيم بأنه لا يصح اسناده ، وذهب آخرون منهم حجة الاسلام الغزالي إلى الحدوث بعد، ومن أدلة ذلك كما قال ابن القيم

الحديث الصحيح «إن خلق ابن آدم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً دما ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح» ووجه الاستدلال أن الروح لو كان مخلوقاً قبل لقليل، ثم يرسل إليه الملك بالروح فيدخله فيه، وصرح في روضة المحبين ونزهة المشتاقين باختيار هذا القول فقال إن القول بأن الأرواح خلقت قبل الأجساد قول فاسد وخطأ صريح، والقول الصحيح الذي دل عليه الشرع والعقل أنها مخلوقة مع الأجساد وأن الملك ينفخ الروح أى يحدثه بالنفخ في الجسد إذا مضى على النطفة أربعة أشهر ودخلت في الخامس، ومن قال إنها مخلوقة قبل فقد غلط، وأقبح منه قول من قال إنها قديمة انتهى، وفيه تأمل، ويوافق مذهب الحدوث قوله تعالى: (ثم أنشأناه خلقاً آخر) فليفهم.

وذهب أفلاطون ومن تقدمه من الفلاسفة إلى قدم الروح وذهب المعلم الأول إلى حدوثها مع حدوث البدن المستعد له كما ذهب إليه بعض الإسلاميين، وقد تقدم الكلام في استدلال كل جرحاً وتعديلاً، ويقال هنا: إن المعلم الأول قائل بغيره من الفلاسفة بتجرد الروح المسماة بالنفس الناطقة عندهم عن المادة فكيف يسعه القول بحدوثها مع قولهم كل حادث زمانى يحتاج إلى مادة، وأجيب بأن المادة ههنا أعم من المحل والمتعلق به والبدن مادة للنفس بهذا المعنى، وأنت تعلم أن استعداد الشيء للشيء لا يكون إلا فيما إذا كان ذلك مقترناً به لا مبايناً عنه فالأولى أن يقال: إن البدن الإنسانى لما استدعى لمزاجه الخاص صورة مدبرة له متصرفه فيه أى أمراً موصوفاً بهذه الصفة من حيث هو كذلك وجب على مقتضى جود الواهب الفياض وجود أمر يكون مبدءاً للتدابير الإنسانية والأفاعيل البشرية ومثل هذا الأمر لا يمكن إلا أن يكون ذاتاً مدركة للمكليات مجردة في ذاتها فلا محالة قد فاض عليه حقيقة النفس لا من حيث أن البدن استدعاها بل من حيث عدم انفكاكها عما استدعاها فالبدن استدعى باستعداده الخاص أمراً مادياً وجود المبدء الفياض أفاد جوهرأً قدسياً وكما أن الشيء الواحد قد يكون على ماقرووه جوهرأً وعرضاً باعتبارين كذلك يكون أمر واحد مجرداً ومادياً باعتبارين فالنفس الإنسانية مجردة ذاتاً مادية فعلا فهى من حيث الفعل من التدبير والتحريك مسبوقة باستعداد البدن مقترنة به وأما من حيث الذات والحقيقة فمنشأ وجودها وجود المبدء الواهب لا غير فلا يسبقها من تلك الحيثية استعداد البدن ولا يازمها الاقتران في وجودها به ولا يلحقها شيء من مثالب الماديات إلا بالعرض * ويمكن تأويل ما نقل عن أفلاطون في باب قدم النفس إلى هذا بوجه لطيف كذا قاله بعض صدور المتأخرين فتأمل له.

(البحث الثالث) اختلاف الناس في الروح والنفس هل هما شيء واحد أم شيئين فحكى ابن زيد عن أكثر العلماء أنها شيء واحد فقد صح في الأخبار إطلاق كل منهما على الآخر وما أخرجه البزار بسند صحيح عن أبى هريرة رفعه «ان المؤمن ينزل به الموت ويعاين ما يعاين يود لو خرجت نفسه والله تعالى يحب لقاءه وأن المؤمن تصعد روحه إلى السماء فتأتيه أرواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفهم من أهل الدنيا» الحديث ظاهر في ذلك.

وقال ابن حبيب: هما شيئين فالروح هو النفس المتردد في الإنسان والنفس أمر غير ذلك لها يدان ورجلان ورأس وعينان وهى التى تلتذ وتتألم وتفرح وتحزن وإنها هى التى تتوفى في المنام وتخرج وتسرح وترى الرؤيا ويبقى الجسد دونها بالروح فقط لا يلتذ ولا يفرح حتى تعود، واحتج بقوله تعالى: (الله يتوفى الأنفس) الآية، وحكى ابن منده عن بعضهم أن النفس طينية نارية والروح نورية روحانية، وعن آخر أن

النفس ناسوتية والروح لاهوتية ، وذكر أن أهل الأثر على المغايرة وأن قوام النفس بالروح والنفس صورة العبد والهوى والشهوة والبلاء معجون فيها ولاعدو أعدى لابن آدم من نفسه لا تريد إلا الدنيا ولا تحب إلا إياها ، والروح تدعو إلى الآخرة وتؤثرها ، وظاهر كلام بعض محققى الصوفية القول بالمغايرة ففى منتهى المدارك للمحقق الفرغانى أن النفس المضافة إلى الانسان عبارة عن بخار ضبابى منبعث من باطن القلب الصنوبرى حامل لقوة الحياة متجنس بأثر الزوج الروحانية المرادة بقوله تعالى : (ونفخت فيه من روحي) الثابت تعيينها فى عالم الأرواح وأثرها واصل إلى هذا البخار الحامل للحياة فالنفس إذن أمر مجتمع من البخار ووصف الحياة وأثر الروح الروحانية وهذه النفس بحكم تجنسها بأثر الروح الروحانية متعينة لتدبير البدن الانسانى قابلة لمعالى الأدوار وسفاسفها كما قال سبحانه وتعالى : (فألهمها فجورها وتقواها) والروح الروحانية أمر لا يكتنه والحق أنهما قد يتحدان إطلاقاً وقد يتغايران ، وابن القيم اعتمد ما عليه إلا كثرون من الاتحاد ذاتاً ، وذكر غير واحد أنه هو الذى عليه الصوفية بيد أنهم قالوا : إن النفس هى الأصل فى الانسان فاذا صقلت بالرياضة وأنواع الذكر والفكر صارت روحاً ثم قد تترقى إلى أن تصير سرا من أسرار الله تعالى .

وتفصيل الكلام حينئذ فى هذا المقام أن للنفس مراتب تترقى فيها ، الأولى تهذيب الظاهر باستعمال النواميس الإلهية من القيام والصيام وغيرهما ، الثانية تهذيب الباطن عن المملكات الرديئة والأخلاق الدنية ، الثالثة تحلى النفس بالصور القدسية ، الرابعة فناؤها عن ذاتها وملاحظتها جلال رب العالمين جل جلاله ، ويقال فى كيفية الترقى فى هذه المراتب ان الانسان أول مايولد فهو كباقي الحيوانات لا يعرف إلا الأكل والشرب ثم بالتدريج يظهر له باقى صفات النفس من الشهوة . والغضب . والحرص . والحسد وغير ذلك من الهيات التى هى نتائج الاحتجاب والبعد من معدن الجود والصفات السكالية ثم إذا تيقظ من سنة الغفلة وقام من نوم الجهل وبان له ان وراء هذه اللذات البهيمية لذات أخر وفوق هذه المراتب مراتب أخر كإلية يتوب عن اشتغاله بالمنهيات الشرعية وينيب إلى الله تعالى بالتوجه إليه فيشرع فى ترك الفضول الدنيوية طلباً للسكالات الآخروية ويعزم عزماً تاماً ويتوجه إلى السلوك إلى ملك الملوك من مقام نفسه فيها جر منه ويقع فى الغربة ويأطوئ للغربا وإن قيل : إنما الغربة للاحرار ذبح ثم إذا دخل فى الطريق يزهد عن كل ما يعوقه عن مقصوده ويصدده عن معبوده فيتصف بالورع والتقوى والزهد الحقيقى ثم يحاسب نفسه دائماً فى أقواله وأفعاله ويهتمها فى كل ما تأمر به وإن كان عبادة فانها مجبولة على حب الشهوات ومطبوعة على الدسائس الخفيات فلا ينبغى أن يأمنها ويكون على ثقة منها .

يحكى عن بعض الأكابر أن نفسه لم تزل تأمره بالجهاد وتحثه عليه فاستغرب ذلك ثم فطن أنها تريد أن تستريح من نصب القيام والصيام بالموت فلم يجبها إلى ذلك فاذا خاص منها وصفا وقته وطاب عيشه بما يجده فى طريق المحبوب يتنور باطنه ويظهر له لوازم أنوار الغيب وينفتح له باب المملكات وتلوح منه لوائح مرة بعد أخرى فيشاهد أموراً غيبية فى صور مثالية فاذا ذاق شيئاً منها يرغب فى العزلة والخلو والذكر والمواظبة على الطهارة والعبادة والمراقبة والمحاسبة ويعرض عن الملاذ الحسية كلها ويفرغ القلب عن محبتها فيتوجه باطنه إلى الحق تعالى بالسكالية فيظهر له الوجد والسكر والشوق والعشق والهيمن ويحمله فانياً عن نفسه غافلاً عنها فيشاهد الحقائق السرية والأنوار الغيبية فيتحقق بالمشاهدة والمعاينة والمكاشفة ويظهر له أنوار

حقيقية تارة وتختفى أخرى حتى يتمكن ويتخلص من التلوين وينزل عليه السكينة الروحية والطمأنينة الإلهية ويصير ورود هذه البوارق والأحوال له ملكة فيدخل في عوالم الجبروت ويشاهد العقول المجردة والأنوار القاهرة من الملائكة المقربين والمهمين ويتحقق بأنوارهم فيظهر له أنوار سلطان الأحدية وسواطع العظمة والكبرياء الإلهية فتجعله هبأً منشوراً ويندك حينئذ جبال إنديته فيخر الله تعالى خروراً ويتلاشى في التعيين الذاتي ويضمحل وجوده في الوجود الإلهي وهذا مقام الفناء والمحو وهو غاية السفر الأول للسالكين فإن بقي في الفناء والمحو ولم ينجى إلى البقاء والصحو صار مستغرقاً في عين الجمع محجوباً بالحق عن الخلق لا يزيغ بصره عن مشاهدة جماله عز شأنه وأنوار ذاته وجلاله فاضمحلته الكثيرة في شهوده واحتجب التفصيل عن وجوده وذلك هو الفوز العظيم، وفوق ذلك مرتبة يرجع فيها إلى الصحو بعد المحو وينظر إلى التفصيل في عين الجمع ويسمع صدره الحق والخلق فيشاهد الحق في كل شيء ويرى كل شيء بالحق على وجه لا يوجب التكثير والتجسم وهو طور وراء طور العقل، ووقع في عبارة بعضهم أنه قد يصير العارف متخلقاً بأخلاق الله تعالى بالحقيقة لا بمعنى صيرورة صفاته تعالى عرضاً قائماً بالنفس فإن هذا مما لا يتصور أبداً، والقول به خروج عن الشريعة والطريقة والحقيقة بل بمعنى علاقة أخرى أتم من علاقتها مع الصفات الكونية البدنية وغيرها لا تعلم حقيقتها، ولعل مرادهم بالمرتبة التي تترقى إليها النفس فتكون سرا من أسرار الله تعالى هي هذه المرتبة والاطلاع عليها يحتاج إلى سلوك طريقة الأبرار ولا يتم بمجرد الانظار والأفكار والله تعالى الموفق للسلوك والمتفضل بالغنى على الصعلوك *

(البحث الرابع) اختلف الناس في الروح هل تموت أم لا ؟ فذهبت طائفة إلى أنها تموت لأنها نفس وكل نفس ذائقة الموت وقد دل الكتاب على أنه لا يبقى إلا الله تعالى وحده وهو يستدعى هلاك الأرواح كغيرها من المخلوقات وإذا كانت الملائكة عليهم السلام يموتون فالأرواح البشرية أولى، وأيضاً أخبر سبحانه عن أهل النار أنهم يقولون (أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) ولا تحقق الاماتتان إلا باماتة البدن مرة وإماتة الروح أخرى وقالت طائفة : إنها لا تموت للاحاديث الدالة على نعيمها وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله تعالى إلى الجسد، وإن قلنا بموتها لزم انقطاع النعيم والعذاب، والصواب أن يقال : موت الروح هو مفارقتها للجسد فإن أريد بموتها هذا القدر فهي ذائقة الموت وإن أريد أنها تعدم وتضمحل فهي لا تموت بل تبقى مفارقة ما شاء الله تعالى ثم تعود إلى الجسد وتبقى معه في نعيم أو عذاب أبد الآبدين ودهر الداهرين وهي مستثناة ممن يصعق عند النفخ في الصور على أن الصعق لا يلزم منه الموت والهلاك ليس مختصاً بالعدم بل يتحقق بخروج الشيء عن حد الانتماع به ونحو ذلك، وما ذكر في تفسير الاماتتين غير مسلم، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام فيه وإلى أنها لا تموت بموت البدن ذهبت الفلاسفة أيضاً، واحتج الشيخ عاينه بأن قال : قد ثبت أن النفس يجب حدوثها عند حدوث البدن فلا يخلو إما أن يكونا معاً في الوجود أو لا أحدهما تقدم على الآخر فإن كانا معاً فلا يخلو إما أن يكونا معاً في الماهية أو لا في الماهية والأول باطل وإلا لكانت النفس والبدن متضايين لكنهما جوهرا ن هذا خلف وإن كانت المعية في الوجود فقط من غير أن يكون لأحدهما حاجة في ذلك الوجود إلى الآخر فعدم كل واحد منهما يوجب عدم تلك المعية إما لا يوجب عدم الآخر وإما إن كان لأحدهما حاجة في الوجود إلى الآخر فلا يخلو إما أن يكون المقدم هو النفس أو البدن فإن كان المقدم في الوجود هو النفس فذلك التقدم إما أن يكون زمانياً أو ذاتياً والأول باطل لما ثبت أن

النفس ليست موجودة قبل البدن ، وأما الثاني فباطل أيضا لأن كل موجود يكون وجوده معلول شيء كان عدمه معلول عدم ذلك الشيء اذ لو انعدم ذلك المعلول مع بقاء العلة لم تكن تلك العلة كافية في ايجابها فلا تكون العلة علة بل جزء من العلة هذا خلف فاذا لو كان البدن معلولا لامتنع عدم البدن الا لعدم النفس ، والتالي بطلان البدن قد ينعدم لأسباب أخر مثل سوء المزاج أو سوء التركيب أو تفرق الاتصال فبطل أن تكون النفس علة للبدن ، وباطل أيضا أن يكون البدن علة للنفس لأن العلل كما عرف أربع ومحال أن يكون البدن علة فاعلية للنفس فانه لا يخلو اما أن يكون علة فاعلية لوجود النفس بمجرد جسميته أو لآمر زائد على جسميته والاول باطل والا لكان كل جسم كذلك ، والثاني باطل أما أولا فلما ثبت أن الصور المادية انما تفعل بواسطة الوضع وكل ما لا يفعل الا بواسطة الوضع استحال أن يفعل أفعالا مجردة عن الحيز والوضع ، وأما ثانيا فلأن الصور المادية أضعف من المجرد القائم بنفسه والأضعف لا يكون سببا للاقوى ومحال أن يكون البدن علة قابلية لما ثبت أن النفس مجردة مستغنية عن المادة ، ومحال أن يكون علة صورية للنفس أو تمامية فان الأمر أولى أن يكون بالعكس فاذا ليس بين البدن والنفس علاقة واجبة الثبوت أصلا فلا يكون عدم أحدهما علة لعدم الآخر •
فان قيل : أستم جعلتم البدن علة لحدوث النفس ؟ فنقول : قد بين أن الفاعل إذا كان منزها عن التغير ثم صدر عنه الفعل بعد أن كان غير صادر فلا بد وأن يكون لأجل أن شرط الحدوث قد حصل في ذلك الوقت دون ما قبله ثم ان ذلك الشرط لما كان شرطاً للحدوث فقط وكان غنيا في وجوده عن ذلك الشيء استحال أن يكون عدم ذلك الشرط مؤثرا في عدم ذلك الشيء ، ثم لما اتفق أن كان ذلك الشرط مستعداً لأن يكون آلة للنفس في تحصيل الكمالات والنفس لذاتها مشتاقة الى الكمال لا جرم حصل للنفس شوق طبيعي الى التصرف في ذلك البدن والتدبير فيه على الوجه الأصاح ومثل ذلك لا يمكن أن يكون عدمه علة لعدم ذلك الحادث بل ذهب الفلاسفة الى استحالة انعدام النفس وبرهنوا على ذلك بما برهنوا وعندنا لا استحالة في ذلك •

(البحث الخامس في تمايز الأرواح بعدهم فارقتها الأبدان) نص ابن القيم على أن كل روح تأخذ من بدنها صورة تتميز بها عن غيرها وأن تمايز الأرواح أعظم من تمايز الأبدان الا أنه زعم أنه لا يمكن التمايز بينها على القول بأنها جوهر مجرد عن المادة وفيه نظر فان القائلين بذلك قائلون بالتمايز أيضا باعتبار ما يحصل لها من التعاق بالبدن أو بنحو آخر من التمايز، وذكر الشيخ ابراهيم الكوراني في بعض رسائله أن الأرواح بعد مفارقتها لأبدانها المخصوصة تتعاقق بأبدان أخر مثالية حسما يليق بها وإلى ذلك الإشارة بالطير الخضر في حديث الشهداء ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود أن أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ، وأخرج سعيد بن منصور عن مكحول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن ذراري المؤمنين أرواحهم في عصافير في شجر في الجنة أي أنها تكون في أبدان على تلك الصور ، ويؤيد ذلك رواية ابن ماجه عن ابن مسعود أرواح الشهداء عند الله تعالى كطير خضر ، وفي لفظ عن كعب أرواح الشهداء طير خضر ، ولفظ ابن عمر في صورة طير بيض ، وفي رواية على بن عثمان اللاحق عن مكحول أن ذراري المؤمنين أرواحهم عصافير في الجنة ، وعلى هذا يكون انكار قوم من المتكلمين خبر في أجواف طير وكذا خبر في عصافير لما في ذلك من تعلق روحين في بدن واحد وقد قالوا باستحالته ناشئا من عدم التأمل والتثبت لأنه على ما قررنا لا يكون للطائر روح غير روح الشهيد على أنه لو بقي الخبر على ظاهره لم يلزم محال لجواز أن تكون الروح في جوف الطير على نحو كون الجنين في بطن أمه فتدبره

(البحث السادس في مستقر الارواح بعد مفارقة الابدان) الذي دلت عليه الاخبار أن مستقر الارواح بعد المفارقة مختلف فمستقر ارواح الانبياء عليهم السلام في أعلى عليين وصح أن آخر كلمة تكلم بها ﷺ اللهم الرفيق الاعلى وهو يؤيد ما ذكره، ومستقر ارواح الشهداء في الجنة ترد من أنهارها وتاكل من ثمارها وتأوى إلى قناديل معلقة بالعرش، وروى في ارواح اطفال المؤمنين ما هو قريب من ذلك، وروى ابن المبارك عن كعب قال: جنة المأوى جنة فيها طير خضر ترعى فيها ارواح الشهداء على بارق نهر بياب الجنة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشياء، ولعل هذا كما قال ابن رجب في عوام الشهداء وما تقدم في خواصهم أولل هذا في شهداء الآخرة كالغريق والمبطون إلى غير ذلك، وأما مستقر ارواح سائر المؤمنين فقليل في الجنة أيضا وهو نص الامام الشافعي، وقد أخرج الامام مالك عن كعب بن مالك مرفوعا «إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى في جسده حين يبعثه، ورواه الامام أحمد في مسنده وخرجه النسائي من طريق مالك وخرجه ابن ماجه ورواه خاق كثير، وروى ابن منده من حديث أم بشر مرفوعا ما هو نص في أن مستقر ارواح المؤمنين نحو مستقر ارواح الشهداء، وقال وهب بن منبه: إن الله تعالى في السماء السابعة دارا يقال لها البيضاء يجتمع فيها ارواح المؤمنين ومستقر ارواح الكفار في سجين، وفي حديث أم بشر أن ارواح الكفار في حواصل طير سود تأكل من النار وتشرب من النار وتأوى إلى حجر في النار يقولون ربنا لا تلحق بنا اخواننا ولا تؤتنا ما وعدتنا، وقيل: مستقر ارواح الموتى أفنية قبورهم، وحكى هذا ابن حزم عن عامة أهل الحديث، واستدل له بعضهم بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله تعالى» وبانه صلى الله تعالى عليه وسلم حين زار الموتى قال «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» ورجح ابن عبد البر أن مستقر ارواح ماعدا الشهداء بأفنية القبور، وفيه أنه إن أريد أن الارواح لا تفارق الافنية فهو خطأ يردده نصوص الكتاب والسنة وإن أريد أنها تكون هناك وقتا من الاوقات كما روى عن مجاهد الارواح على القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت أولها اشراق على قبورها وهي في مقرها فهو حق لكن لا يقال مستقرها أفنية القبور، وعول بعض المحققين على أن الارواح حيث كانت لها اتصال لا يعلم حقيقةه الا الله تعالى وبذلك ترد السلام وتعرف المسلم ويعرض عليها مقعدها من الجنة أو النار، وقال بعضهم: لا مانع من انتقالها من مستقرها وعودها اليه في أسرع وقت حيث يشاء الله تعالى ذلك، نعم جاء في حديث البراء بن عازب ما يدل على أن ارواح المؤمنين تستقر في الارض ولا تعود إلى السماء بعد عرضها حيث قال فيه في صفة قبض روح المؤمن فاذا انتهى إلى العرش كتب كتابه في عليين ويقول الرب تعالى شأنه: ردوا عبدى إلى مضجعه فاني وعدتهم انى منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى، وفي لفظ ردوا روح عبدى إلى الارض فاني وعدتهم ان أردم فيها ثم قرأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (منها خلقناكم) الآية لكن قال الحافظ ابن رجب: إن حديث البراء وحده لا يعارض الاحاديث الكثيرة المصروفة بان الارواح في الجنة لا سيما الشهداء، وقوله تعالى (منها خلقناكم) الح باعتبار الابدان، وقالت طائفة: مستقر الارواح مطلقا في السماء الدنيا عن يمين آدم عليه السلام وعن شماله ويدل عليه ما في الصحيحين عن أبى ذر من حديث المعراج ففيه لما فتح علونا السماء الدنيا

فاذا رجل قاعد على يمينه أسودة وعلى يساره أسودة فاذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى فقال مرحبا بالنبى الصالح والابن الصالح قلت لجبريل من هذا قال آدم وهذه الاسودة عن يمينه وشماله نسم بنيه وأهل اليمين هم أهل الجنة والاسودة التى عن شماله أهل النار. ويجاب بان المراد أنه عليه السلام يرى هذين الصنفين من جهة يمينه وجهة شماله وهو يجمع كون أرواح كل فريق فى مستقرها من الجنة والنار فقد رأى النبى ﷺ الجنة والنار فى صلاة الكسوف وهو فى الارض والجنة ليست فيها ورآهما وهو فى السماء والنار ليست فيها، وفى حديث لابی هريرة فى الاسراء ما يؤيد ما قلنا. والنسبى فى بحر الكلام جعل الارواح على أربعة أقسام أرواح الانبياء عليهم السلام تخرج من جسدها ويصير مثل صورتها مثل المسك والكافور وتكون فى الجنة تأكل وتشرب وتتنعم وتأوى بالليل إلى قناديل معلقة تحت العرش، وأرواح الشهداء تخرج من جسدها وتكون فى أجواف طير خضر فى الجنة تأكل وتتنعم وتأوى إلى قناديل كأرواح الانبياء عليهم السلام، وأرواح المطيعين من المؤمنين يربض الجنة لا تأكل ولا تمتنع ولكن تنظر إلى الجنة، وأرواح العصاة منهم تكون بين السماء والارض فى الهواء، وأما أرواح الكفار فى سجين فى جوف طير سود تحت الارض السابعة وهى متصلة بجسدها فتعذب الارواح وتعلم من ذلك الاجساد اه. وما ذكره فى أرواح المطيعين يخالف لما صح من أنها تمتنع فى الجنة. وفى الافصاح أن المنعم من الارواح على جهات مختلفة منها ما هو طائر فى شجر الجنة ومنها ما هو فى حواصل طير خضر ومنها ما يابى إلى قناديل تحت العرش ومنها ما هو فى حواصل طير بيض ومنها ما هو فى حواصل طير كالزراير، ومنها ما هو فى أشخاص صور من صور الجنة ومنها ما هو فى صورة تخلق من ثواب أعمالهم ومنها ما تسرح وتتردد إلى جنتها وتزورها ومنها ما تلقى أرواح المقبوضين ومن سوى ذلك ما هو فى كفالة ميكائيل عليه السلام ومنها ما هو فى كفالة آدم عليه السلام ومنها ما هو فى كفالة ابراهيم عليه السلام اه، قال القرطبي: وهذا قول حسن يجمع الاخبار حتى لا تتدافع وارضاءه الجلال السيوطى ه وأخرج ابن أبى الدنيا عن مالك قال: بلغنى أن الروح مرسله تذهب حيث شاءت وهو إن صح ليس على إطلاقه وقيل فى مستقر الارواح غير ذلك حتى زعم بعضهم أن مستقرها العدم المحض وهو مبنى على أنها من الاعراض وهى الحياة وهو قول باطل عاطل فاسد كاسد يردده الكتاب والسنة والاجماع والعقل السليم، ويعجبنى فى هذا الفصل ما ذكره الامام العارف ابن برجان فى شرح اسماء الله تعالى الحسنى حيث قال: والنفس مبرة من باطن ما خلق منه الجسم وهى روح الجسم وأوجد تبارك وتعالى الروح من باطن ما برأ منه النفس وهو للنفس بمنزلة النفس للجسم والنفس حجابها والروح يوصف بالحياة باحياها الله تعالى شأنه له وموته خمود الا ما شاء الله تعالى يوم خمود الارواح والجسم يوصف بالموت حتى يحيى بالروح وموته مفارقة الروح إياه وإذا فارق هذا العبد الروح حانى الجسم صعود به فان كان مؤمنا فتحت له أبواب السماء حتى يصعد إلى ربه عز وجل فيؤمر بالسجود فيسجد ثم يجعل حقيقة النفسانية تعمر السفلى من قبره إلى حيث شاء الله تعالى من الجوى وحقيقته الروحانية تعمر العلو من السماء الدنيا إلى السابعة فى سرور ونعيم ولذلك لقي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موسى عليه السلام قائما فى قبره يصلى وابراهيم عليه السلام تحت الشجرة قبل صعوده إلى السماء الدنيا ولقيهما فى السموات العلى فتلك أرواحهما وهذه نفوسهما وأجسادهما فى قبورهما، وإن كان شقيا لم يفتح له فرمى من علو إلى الارض اه، وفيه القول

بالمغايرة بين الروح والنفس، وبهذا التحقيق تندفع معارضات كثيرة واعتراضات وفيرة، ويعلم أن حديث مامن أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام ليس نصا في أن الروح على القبر إذ يفهم منه أن الذي في القبر حقيقة النفسانية المتصلة بالروح اتصالا لا يعلم كنهه إلا الله تعالى . وللروح مع ذلك أحوالا وأطوارا لا يعلمها إلا الله تعالى فقد تكون مستغرقة بمشاهدة جمال الله تعالى وجلاله سبحانه ونحو ذلك وقد تصحوا عن ذلك الاستغراق وهو المراد برد الروح في خبر «مامن أحد يسلم على الورد الله تعالى روحى فأرد عليه السلام» والذي ينبغي أن يعول عليه مع ما ذكر أن الارواح وإن اختلف مستقرها بمعنى محلها الذي أعطيته بفضل الله تعالى جزاء عملها لكن لها جولانا في ملك الله تعالى حيث شاء جل جلاله ولا يكون الا بعد الاذن وهي متفاوتة في ذلك حسب تفاوتها في القرب والرافى من الله تعالى حتى أن بعض الارواح الطاهرة لتظهر فيراها من شاء الله تعالى من الاحياء بقضة وان ارواح الموتى تتلاقى وتتزاور وتتذاكر وقد تتلاقى ارواح الاموات والاحياء مناما ولا ينكر ذلك الا من يجعل الرؤيا خيالات لا أصل لها وذلك لا ياتفت اليه لكن لا ينبغي أن يبنى على ذلك حكم شرعى لا احتمال عدم الصحة وإن قامت قرينة عليها، وما صح من أن ثابت بن قيس بن شماس خرج مع خالد بن الوليد إلى حرب مسيلة فاستشهد رضى الله تعالى عنه وكان عليه درع نفيسة فر به رجل من المسلمين فأخذها فبينما رجل من الجند نائم إذ أتاه ثابت في منامه فقال له: أوصيك بوصية فإياك أن تقول هذا حلم فتضيقه إلى لما قتلت أمس مربى رجل من المسلمين فأخذ درعى ومنزله في أقصى الناس وعند خبائه فرس يستن في طوله وقد كفى على الدرع برمة وفوق البرمة رجل فات خالدا فره أن يبعث إلى درعى فيأخذها وإذا قدمت المدينة على خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقل له: إن على من الدين كذا وكذا وفلان من رقيق عتيق فاتى الرجل خالدا فاخبره فبعث إلى الدرع وأتى بها وحدث أبا بكر رضى الله تعالى عنه برؤياه فأجاز وصيته ، وقد ذكر ذلك ابن عبد البر وغيره بحجاب عنه بان ذلك كان باجازة الوارث وهى بنته لغلبة ظن صدق الرؤيا بما قام من القرينة ولو لم تجز لم يسغ لابی بكر رضى الله تعالى عنه ذلك بمجرد الرؤيا ، وقيل : إن أبا بكر لم ير الرد ففعل ذلك من حصة بيت المال، ومثل هذه القصة قصة مصعب بن جثامة وعوف بن مالك وقد ذكرها ابن القيم فى كتاب الروح وهى أغرب مما ذكر بكثير، وربما يؤذن لارواح بعض الناس فى زيارة أهليهم كما ورد فى بعض الآثار وبعض الارواح تحبس فى قبرها أوحى الله تعالى عن مقامها كروح من يموت وعليه دين استدانه فى محرم لا مطلقا كما هو المشهور، وتحقيقه فى شرح الشبائل للعلامة ابن حجر ثم اعلم أن اتصال الروح بالبدن لا يختص بجزء دون جزء بل هى متصلة مشرقة على سائر أجزائه وان تفرقت وكان جزء بالمشرق وجزء بالمغرب، ولعل هذا الاشراق على الاجزاء الاصلية لانها التى يقوم بها الانسان من قبره يوم القيامة على ما اختاره جمع، واعلم أيضا أن الروح على القول بتجردها لا مستقر لها بل لا يقال انها داخل العالم أو خارجه كما سمعت وإنما المستقر حينئذ للبدن الذى تتعلق به، وقد نص بعض الصوفية على أنه لا مانع من أن تتعلق نفس ببدنين فاكثر بل هو واقع عندهم، وذكر بعضهم أن أحد البدنين هو البدن الاصل والآخر مثالى يظهر للعيان على وجه خرق العادة، وقال آخر: ان الآخر من باب تطور الروح وظهورها بصورة على نحو ظهور جبريل عليه السلام بصورة دحية الكلبي وظهور القرآن لحافظه بصورة الرجل الشاحب

يوم القيامة. والفلاسفة قالوا لا يجوز أن تتعلق نفس واحدة بأبدان كثيرة لأنه يلزم أن يكون معلوم أحدها معلوم الآخر ومجهول أحدها مجهول الآخر ومعلوم أن الأمر ليس كذلك ، ولا يخفى أن هذا الدليل يدل على أن كل إنسانين يعلم أحدهما ما لا يعلم الآخر فإن نفسيهما متغايرتان فلم لا يجوز وجود إنسانين يتعلق ببدنهما نفس واحدة ويكون كل ما عليه أحدهما عليه الآخر لا محالة وما يجهله أحدهما يكون مجهولاً للآخر لا بد لعدم الجواز من دليل، وعلى ما ذكره هؤلاء الصوفية يجوز أن تتعلق الروح ببدين في الجنة وببدن آخر حيث شاء الله تعالى بل يجوز أن تظهر في صور شتى في أماكن متعددة على حد ما قالوه في جبريل عليه السلام أنه في حال ظهوره في صورة دحية أو أعرأى غيره بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفارق صدره المنتهى، وأنت تعلم ما يقولون في تجلي الله تعالى في الصور وسمعت خبر «إن الله تعالى خلق آدم على صورته» ومن هنا قالوا: من عرف نفسه فقد عرف ربه فافهم الإشارة ولعمري هي عبارة، ثم إن أرواح سائر الحيوانات من البهائم ونحوها قيل: تكون بعد المفارقة في الهواء ولا اتصال لها بالأبدان، وقيل: تعدد ولا يعجز الله تعالى شيء، ومن الناس من قال: إن كان للحيوانات حشر يوم القيامة كما هو المشهور الذي تقتضيه ظواهر الآيات والأخبار فالأولى أن يقال ببقاء أرواحها في الهواء أو حيث شاء الله تعالى وإن لم يكن لها حشر كما ذهب إليه الغزالي وأول الظواهر فالأولى أن يقال بانعدامها، وهذا بقيت أبحاث كثيرة تركناها لضيق القفص واتساع دائرة الغصص، ولعل فيما ذكرناه هنا مع ما ذكرناه فيما قبل كفاية لأهل البداية وهداية لمن ساعدته العناية والله عز وجل ولي الكرم والجود، ومنه سبحانه بدء كل شيء وإليه جل وعلا يعود.

﴿وَأَنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ من القرآن الذي هو شفاء ورحمة للمؤمنين والذي ثبتناك عليه حين كادوا يفتنونك عنه إلى غير ذلك من أوصافه التي يشعر بها السياق، وإنما عبر عنه بالوصول تفخيماً لشأنه ووصفاً له بما في حيز الصلة ابتداء إعلاما بحاله من أول الأمر وبأنه ليس من قبيل كلام المخلوق، واللام الأولى موطئة للقسم (ولنذهب) جوابه النائب مناب جزاء الشرط فهو مغن عن تقديره وليس جزاء لدخول اللام عليه وهو ظاهر وبذلك حسن حذف مفعول المشيئة، والمراد بالذهاب به محوه عن المصاحف والصدور وهو أبلغ من الأفعال، ويراد على هذا من القرآن على ما قيل صورته من أن تكون في نقوش الكتابة أو في الصور التي في القوة الحافظة ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّاكَ بِهِ﴾ أي القرآن ﴿عَلَيْنَا وَكِيلًا ٨٦﴾ أي متعهداً وملتزماً استرداده بعد الذهاب به كما يلتزم الوكيل ذلك فيما يتوكل عليه حال كونه متوقفاً أن يكون محفوظاً في السطور والصدور كما كان قبل فالوكيل مجاز عما ذكر.

﴿إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ استثناء منقطع على ما اختاره ابن الأنباري. وابن عطية. وغيرهما وهو مفسر بالمكن في المشهور، والاستدراك على ما صرح به الطيبي. وغيره. واقتضاه ظاهر كلام جمع عن قوله تعالى: (وإن شئنا لنذهب) وقال في الكشف: إنه ليس استدراكاً عن ذلك فإن المستثنى منه (وكيلاً) وهذا من المنقطع الممتنع إيقاعه موقع الاسم الأول الواجب فيه النصب في لغتي الحجاز وتعيم كما في قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله) إلا من رحم في رأي، وقولهم: لا تكونن من فلان إلا سلاماً بسلام فقد صرح الرضي وغيره بأن الفريقين يوجبون النصب ولا يجوزون الإبدال في المنقطع فيما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، وكون

مانحن فيه من ذلك ظاهر لمن له ذوق، والمعنى ثم بعد الاذهاب لا تجد من يتوكل علينا بالاسترداد ولكن رحمة من ربك تركته غير منصوب فلم تحتج إلى من يتوكل للاسترداد ما يوس عنه بالفقدان المدلول عليه بلا تجد، والتغاير المعنوي بين الكلامين من دلالة الأول على الاذهاب ضمنا والثاني على خلافه حاصل وهو كاف فافهم، ويفهم صنيع البعض اختيار أنه استثناء متصل من (و كيلا) أى لا تجد و كيلا باسترداده إلا الرحمة فانك تجدها مستردة، وأنت تعلم أن شمول الوكيل للرحمة يحتاج إلى نوع تكاف،

وقال أبو البقاء : إن (رحمة) نصب على أنه مفعول له والتقدير حفظناه عليك للرحمة، ويجوز أن يكون نصبا على أنه مفعول مطلق أى ولكن رحمتك رحمة اه وهو كما ترى، والآية على تقدير الانقطاع أمتنان بابقاء القرآن بعد الامتنان بتنزيله، وذكروا أنها على التقدير الآخر دالة على عدم الابقاء فالمنة حينئذ إنما هي في تنزيله، ولا يخفى ما فيه من الخفاء وما يذكر في بيانه لا يروى الغليل. والآية ظاهرة في أن مشيئة الذهاب به غير متحققة وأن فقدان المسترد إلا الرحمة إنما هو على فرض تحقق المشيئة لكن جاء في الأخبار أن القرآن يذهب به قبل يوم القيامة، فقد أخرج البيهقي . والحاكم وصححه . وابن ماجه بسند قوى عن حذيفة قال. قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يدرس الاسلام كما يدرس وشى الثوب حتى لا يدري ماصيام ولا صدقة ولا نسك ويسرى على كتاب الله تعالى فى ليلة فلا يبقى فى الأرض منه آية ويبقى الشيخ الكبير والمعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس . وابن عمر قالا : خطب رسول الله ﷺ فقال : يا أيها الناس ما هذه الكتب التى بلغنى أنكم تكتبونها مع كتاب الله تعالى يوشك أن يغضب الله تعالى لكتابته فيسرى عليه ليلا لا يترك فى قلب ولا ورق منه حرف إلا ذهب به فقيل : يا رسول الله فكيف بالمؤمنين والمؤمنات ؟ قال : من أراد الله تعالى به خيراً أبقي فى قلبه لا إله إلا الله . وأخرج ابن أبى حاتم . والحاكم وصححه عن أبى هريرة قال : يسرى على كتاب الله تعالى فيرفع إلى السماء فلا يبقى فى الأرض آية من القرآن ولا من التوراة والانجيل والزبور فينزع من قلوب الرجال فيصبحون فى الضلالة لا يدرون ما هم فيه .

وأخرج الديلمى عن ابن عمر مرفوعاً لا تقوم الساعة حتى يرجع القرآن من حيث جاء له دوى حول العرش كدوى النحل فيقول الله عز وجل : مالك ؟ فيقول منك خرجت وأليك أعود أتلى ولا يعمل بى ، وأخرج محمد بن نصر نحوه موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأخرج غير واحد عن ابن مسعود أنه قال : سيرفع القرآن من المصاحف والصدور، ثم قرأ (واثن شأناً) الآية ، وفى البهجة أنه يرفع أولاً من المصاحف ثم يرفع لأجل زمن من الصدور والذهاب به هو جبريل عليه السلام كما أخرجه ابن أبى حاتم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده فيألفها من مصيبة ما أعظمها وبلية ما أوحمها فان دلت الآية على الذهاب به فلا منافاة بينها وبين هذه الأخبار وإذا دلت على إبقائه فالمنافاة ظاهرة إلا أن يقال : إن الابقاء لا يستلزم الاستمرار ويكفى فيه إبقاؤه إلى قرب قيام الساعة فتدبر ، ومما يرشد إلى أن سوق الآية للامتنان قوله

تعالى : ﴿إِنْ فَضَّلَهُ كَانَ﴾ لم يزل ولا يزال ﴿عَلَيْكَ كَبِيرًا ٨٧﴾ ومنه إنزال القرآن واصطفاه على جميع الخلق وختم الأنبياء عليهم السلام به وإعطاؤه المقام المحمود إلى غير ذلك وقال أبو سهل : (١) إلى أنها

سبقت لتهديد غيره صلى الله تعالى عليه وسلم بأذهاب ما أوتوا ليصدهم عن سؤال ما لم يؤتوا كعلم الروح وعلم الساعة *
وقال صاحب التحرير: يحتمل أن يقال: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما سئل عن الروح وذى القرنين
وأهل الكهف وأبطأ عليه الوحي شق عليه ذلك وبلغ منه الغاية فأنزل الله تعالى هذه الآية تسكيناً له صلى الله عليه وسلم
والتقدير أيعز عليك تأخر الوحي فإنا إن شئنا ذهبنا بما أوحينا إليك جميعه فسكن ما كان يحده صلى الله
تعالى عليه وسلم وطاب قلبه انتهى ، وكلا القولين كما ترى .

﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ أى اتفقوا ﴿ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ المنعوت بما لا تدركه
العقول من النعوت الجليلة الشأن من البلاغة وحسن النظم وكمال المعنى، وتخصيص الثقلين بالذكر لأن المنكر
ليكونه من عند الله تعالى منهما لا من غيرهما والتحدى إنما كان معهما وإن كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
مبعوثاً إلى الملك كما هو مبعوث إليهما لأن غيرهما قادر على المعارضة فإن الملائكة عليهم السلام على فرض
تصديهم لها وحاشاهم إذ هم معصومون لا يفعلون إلا ما يؤمرون عاجزون كغيرهم ﴿ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ أى
هذا القرآن وأوثر الاظهار على إيراد الضمير الراجع إلى المثل المذكور احترازاً عن أن يتوهم أن له مثلاً
معيناً وإيداناً بأن المراد نفي الاتيان بمثل ما لا يأتون بكلام مماثل له فيما ذكر من الصفات الجليلة الشأن
وفيهم العرب العرباء أرباب البراعة والبيان ، وقيل : المراد تعجيز الانس وذكر الجن مبالغة في تعجيزهم لأنهم
إذا عجزوا عن الاتيان بمثله ومعهم الجن القادرون على الأفعال المستعربة فهم عن الاتيان بمثله وحدهم أعجز
وليس بذلك ، وقيل : يجوز أن يراد من الجن ما يشمل الملائكة عليهم السلام وقد جاء إطلاق الجن على
الملائكة كما في قوله تعالى : (وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا) نعم إلاكثر استعماله في غير الملائكة عليهم السلام
ولا يخفى أنه خلاف الظاهر ، وزعم بعضهم أن الملائكة عليهم السلام حيث كانوا وسائط في إتيانه لا ينبغي
ادراجهم إذ لا يلائمه حيثئذ (لا يأتون بمثله) وفيه أنه ليس المراد نفي الاتيان بمثله من عند الله تعالى في شيء ممن
أسند إليهم الفعل، وجملة (لا يأتون) جواب القسم الذى ينهى عنه اللام الموطئة وساده سبب جزاء الشرط ولولاها
لكان (لا يأتون) جزاء الشرط وإن كان مرفوعاً بناءً على القول بأن فعل الشرط إذا كان ماضياً يجوز الرفع
في الجواب كما في قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم

لأن أداة الشرط إذا لم تؤثر في الشرط ظاهراً مع قربها جاز أن لا تؤثر في الجواب مع بعده، وهذا القول
خلاف مذهب سيديويه ومذهب الكوفيين والمبرد كما فصل في موضعه، ولا يجوز عند البصريين مع وجود هذه اللام
جعل المذكور جواب الشرط خلافاً للفراء ، وأما قول الأعشى :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلقنا عن دماء الخلق تنتفل

فاللام ليست الموطئة بل هي زائدة على ما قيل فافهم ، وحيث كان المراد بالاجتماع على الاتيان بمثل القرآن
مطلق الاتفاق على ذلك سواء كان التصدى للمعارضة من كل واحد منهم على الانفراد أو من المجموع بأن
يتألبوا على تليفق كلام واحد بتلاحق الافكار وتعاضداً لانظار قال سبحانه : ﴿ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ۝ ٨٨ ﴾
أى معينا في تحقيق ما يتوخونه من الاتيان بمثله ، والجملة عطف على مقدر أى لا يأتون بمثله لو لم يكن بعضهم

لبعض ظهيراً ولو كان الخ ؛ وهي في موضع الحال كالجمل المندوفة ، والمعنى لا يأتون بمثله على كل حال مفروض ولو في مثل هذه الحال المنافية لعدم الاتيان به فضلاً عن غيرها وفيه رد لليهود أو قريش في زعمهم الاتيان بمثله ، فقد روى أن طائفة من الأولين قالوا : أخبرنا يا محمد بهذا الحق الذي جئت به أحق من عند الله تعالى فانا لا نراه متناسقاً كتناسق التوراة فقال ﷺ لهم : أما والله إنكم لتعرفونه أنه من عند الله تعالى قالوا : إنا نجيتك بمثل ما أتى به فانزل الله تعالى هذه الآية ٥

وفي رواية أن جماعة من قريش قالوا له ﷺ : جئنا بأية غريبة غير هذا القرآن فانا نحن نقدر على الحجى بمثله فنزلت ، ولعل مرادهم بهذه الآية الغريبة ما تضمنه الآيات بعد وهي قوله تعالى : (وقالوا ان تؤمن لك) الخ وحينئذ قيل يمكن أن تكون هذه الآية مع الآيات الأخر رد لجميع ما عنوه بهذا الكلام إلا أنه ابتداء برد قولهم : نحن نقدر الخ اهتماماً به فان قولهم ذلك منشأ طلبهم الآية الغريبة ٥

وفي إرشاد العقل السليم أن في هذه الآية جسم أطماعهم الفارغة في روم تبديل بعض آياته ببعض ولا مساع لكونها تقريراً لما قبلها من قوله تعالى : (ثم لاتجد لك به علينا وكيلاً) كما قيل لكن لما قيل من أن الاتيان بمثله أصعب من استرداد عينه ونفى الشيء إنما يقرره نفي مادونه دون نفي ما فوقه لأن أصعب الاسترداد بغير أمره تعالى من الاتيان المذكور مما لا شبهة فيه بل لأن الجملة القسمية ليست مسوقة إلى النبي ﷺ بل إلى المكابرين من قبله عليه الصلاة والسلام انتهى ، ومنه يعلم ما في قول بعضهم في وجه التقرير : أن عدم قدرة الثقلين على رده بعد إذهابه مساو لعدم قدرتهم على مثله لأن رده بعينه غير ممكن لعدم وصولهم إلى الله تعالى شأنه فلم يبق إلارده بمثله فصرح بنفيه تقريراً له من النظر وعدم الجدوى ، هذا واستدل صاحب الكشف بأعجاز القرآن على حدوثه إذ لو كان قديماً لم يكن مقدوراً فلا يكون معجزاً كالحال ، وتعقبه في الكشف بأنه لا نزاع في حدوث النظم وإن تحاشى أهل السنة من إطلاق المخلوق عليه للإيهام وهو المعجز إنما النزاع في المعبر بهذه العبارة المعجزة وهو المسمى بالكلام النفسى فهو استدلال لا ينفعه وذكر نحوه ابن المنير ٥

وقال صاحب التقريب : الجواب منع الملازمة إذ صحيح المقدورية الامكان وهو حاصل لا الحدوث وأيضاً المعجز لفظه ولا يقال بقدمه والقديم كلام النفس ولا يقال بأعجازه وأيضاً سلمنا أن القديم لا يقدر البشر على عينه لكن لم لا يقدر على مثله ، واختار العلامة الطيبي هذا الأخير في الجواب ، وقد ذكرنا في المقدمات من الكلام ما ينفعك في هذا المقام فتدبر والله تعالى ولى الانعام ومسدد الافهام ٥

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا) كررنا ورددنا على أساليب مختلفة توجب زيادة تقرير ورسوخ (للناس) أهل مكة وغيرهم كما هو الظاهر (فِي هَذَا الْقُرْآنِ) المنعوت بما ذكر من النعوت الماضية (مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) من كل معنى بديع هو في الحسن والغرابة واستجلاب النفوس كالمثل ومفعول (صرَّفْنَا) على ما استظهره أبو حيان محذوف أى البيان وقدره البينات والعبر ، ومن لا ابتداء الغاية وجوز ابن عطية أن تكون سيف خطيب فكل هو المفعول وهذا مبنى على مذهب الكوفيين والأخفش لأنهم يجوزون زيادة من في الايجاب دون جمهور البصريين ٥ وقرأ الحسن (صرَّفْنَا) بتخفيف الراء وقراءة الجمهور أبلغ ، وأياما كان فالمراد فعلنا ذلك للناس ليدعونا ويتلقوه بالقبول (فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ٨٩) أى جحوداً وفسر به لثبوت الصدق باصل

الاعجاز، والمراد بالناس المذكورون أولا واوثر الاظهار على الاضمار تأكيذاً وتوضيحاً، والمراد بالأكثر قيل: من كان في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم من المشركين وأهل الكتاب * واستظهر في البحر أنهم أهل مكة بدليل أن الضمائر الآتية لهم ونصب (كفوراً) على أنه مفعول أبي والاستثناء مفرغ وصح ذلك هنا مع أنه مشروط بتقديم النفي فلا يصح ضربت الازيداً لأن أبي قريب من معنى النفي فهو مؤول به فكأنه قيل ما قبل أكثرهم الا كفوراً وفيه من المبالغة ما ليس في أبوا الايمان لأن فيه زيادة على أنهم لم يرضوا بخصلة سوى الكفر من الايمان والتوقف في الأمر ونحو ذلك وأنهم بالغوا في عدم الرضا حتى بلغوا مرتبة الالباء، وإن لم يحز ذلك في الاثبات لفساد المعنى إذ لا قرينة على تقدير أمر خاص والعموم لا يصح إذ لا يمكن في المثال أن تضرب كل أحد الازيداً فإن صح العموم في مثال جاز التفريغ في غير تأويل بنفي فيجوز صليت الايوم كذا إذ يجوز أن تصلى كل يوم غيره، وجوز أن تكون الآية من هذا القبيل بأن يكون المراد أبوا كل شيء فيما اترحوه الا كفوراً ﴿ وَقَالُوا ﴾ عند ظهور عجزهم ووضوح مغلوبيتهم بالاعجاز التنزيلي وغيره من المعجزات الباهرة متعلمين بما لا تقتضى الحكمة وقوعه من الامور ولا توقف لثبوت المدعى عليه وبعضه من المحالات العقلية ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ ﴾ بالتخفيف من باب نصر المتعدي وبذلك قرأ الكوفيون أى تفتح، وقرأ باقي السبعة (تفجر) من فجر مشدداً والتضعيف للتكثير للتعدية *

وقرأ الاعمش . وعبد الله بن مسلم بن يسار (تفجر) من أفرج رباعياً وهى لغة في فجر ﴿ لَنَّا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ أى أرض مكة لقلة مياهها فالتعريف عهدى ﴿ يَنْبُوعًا ٩٠ ﴾ مفعول من نبع الماء كيعبوب من عب الماء إذا زخر وكثر موجه فالباء زائدة للمبالغة، والمراد عيناً لا ينضب ماؤها، وأخرج ابن أبي حاتم عن السدى أن ينبوع هو النهر الذى يجرى من العين، والاول مروي عن مجاهد وكفى به ﴿ أَوْ تَكُونُ لَكَ ﴾ خاصة ﴿ جَنَّةٍ ﴾ بستان تستر أشجارها ما تحتها من العرصة ﴿ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ ﴾ خصوصهما بالذكر لانهما كانا الغالب في هاتيك النواحي مع جلالة قدرهما ﴿ فَتَفْجُرُ الْأَنْهَارَ ﴾ أى تجريها ﴿ خَلَالَهَا ﴾ نصب على الظرفية أى وسط تلك الجنة واثنائها ﴿ تَفْجِيرًا ٩١ ﴾ كثير أو المراد اما اجراء الانهار خلاها عند سقيها أو ادامة اجرائها كما ينبي الفاء ﴿ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ ﴾ الجرم المعلوم ﴿ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا ﴾ جمع كسفة كقطعة وقطع لفظاً ومعنى وهو حال من السماء والكاف في (كما) في محل نصب على أنه صفة مصدر محذوف أى اسقاطاً مماثلاً لما زعمت يعنون بذلك قوله تعالى (أو نسقط عليهم كسفاً من السماء) وزعم بعضهم أنهم يعنون ما في هذه السورة من قوله تعالى (أفأنتم أن نخسف بكم جانب البر أو أرسل عليكم حاصباً) وليس بشيء، وقيل: أن المعنى كما زعمت أن ربك إن شاء فعل وسيأتى ذلك أن شاء الله تعالى في خبر ابن عباس، وقرأ مجاهد (يسقط السماء) بياء الغيبة ورفع (السماء) وقرأ ابن كثير. وأبو عمرو. وحمزة. والكسائي. ويعقوب (كسفاً) بسكون السين في جميع القرآن الا في الروم وابن عامر الا في هذه السورة ونافع. وأبو بكر في غيرهما. وحفص فيما عدا الطور في قول. وفي النشر أنهم اتفقوا على اسكان السين في الطور وهو اما مخفف من المفتوح لأن السكون من الحركة مطلقاً كسدر وسدر أو هو فعل صفة بمعنى مفعول كالطحن بمعنى المطحون أى شيئاً مكسوراً أى مقطوعاً ﴿ أَوْ تَأْتَى بِاللَّهِ وَالْمَلَكُ قَبِيلًا ٩٢ ﴾ أى مقابلاً كالعشير والمعاشر

وأرادوا كما أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس عيانا وهذا كقولهم (لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا) وفي رواية أخرى عن الخبر والضحاك تفسير القليل بالكفيل أى كفيلا بما تدعيه يعنون شاهداً يشهد لك بصحة ماقلته وضامنا يضمن مايترتب عليه وهو على الوجهين حال من الجلالة وحال الملائكة محذوفة لدلالة الحال المذكورة عليها أى قبلاء كما حذف الخبر في قوله :

ومن يك امسى في المدينة رحله فأن وقيار بها لغريب

وذكر الطبرسى عن الزجاج أنه فسر قبيلاً بمقابلة ومعانية ، وقال ان العرب تجريه في هذا المعنى مجرى المصدر فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا تغفل ، وعن مجاهد القبيل الجماعة كالقبيلة فيكون حالا من الملائكة. وفي الكشف جعله حالا من الملائكة لقرب اللفظ. وسداد المعنى لأن المعنى أتى بالله تعالى وجماعة من الملائكة لا تأتي بهما جماعة ليكون حالا على الجمع اذ لا يراد معنى المعية معه تعالى ألا ترى إلى قوله سبحانه حكاية عنهم (أو نرى ربنا) والقرآن يفسر بعضه بعضا انتهى ، وقرأ الأعرج (قبلا) من المقابلة وهذا يؤيد التفسير الأول .

(أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ) من ذهب كما روى عن ابن عباس. وقتادة وغيرهما، وأصله الزينة وإطلاقه على الذهب لأن الزينة به أرغب وأعجب ، وقرأ عبدالله (من ذهب) وجعل ذلك في البحر تفسيراً لا قراءة لمخالفته سواد المصحف (أَوْ تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ) أى تصعد في معارجها فحذف المضاف يقال رقى في السلم والدرجة والظاهر أن السماء هنا المظلة ، وقيل : المراد المسكن العالى وكل ما ارتفع وعلا يسمى سماء قال الشاعر :

وقد يسمى سماء كل مرتفع وإنما الفضل حيث الشمس والقمر

(وَلَنْ تُؤْمِنَ لِرُقِيكَ) أى لأجل رقيك فيها وحده أو لن تصدق رقيك فيها (حَتَّى تُنَزَّلَ) منها (عَيْنًا كِتَابًا نَقَرُوهُ) بلغتنا على أسلوب كلامنا وفيه تصديقك (قُلْ) تعجبا من شدة شكيتهم وفرط حماقتهم (سُبْحَانَ رَبِّي) أو قل ذلك تنزيها لساحة الجلال عما لا يكاد يليق بها من مثل هذه الاقتراحات التي تضمنت ما هو من أعظم المستحيلات كاتيان الله تعالى على الوجه الذي اقترحوه أو عن طلب ذلك ، وفيه تنبيه على بطلان ما قالوه . وقرأ ابن كثير . وابن عامر (قال سبحانه ربى) أى قال النبي ﷺ : (هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ۚ) كسائر الرسل عليهم السلام وكانوا لا يأتون قومهم إلا بما يظهره الله تعالى على أيديهم حسبما تقتضيه الحكمة من غير تفويض اليهم فيه ولا تحكم منهم عليه سبحانه، و(بشراً) خبر كان و(رسولاً) صفته وهو معتمد الكلام وكونه بشراً توطئة لذلك رداً لما أنكروه من جواز كون الرسول بشراً ودلالة على أن الرسل عليهم السلام من قبل كانوا كذلك ولهذا قال الزجاج شري هل كنت إلا رسولا كسائر الرسل بشراً مثلهم ، وزعم بعض أن ذكر (بشراً) ليس للتوطئة فإن طلب القوم منه عليه الصلاة والسلام ما طلبوه يحتمل أن يكون طلب أن يأتي به بقدره نفسه صلى الله تعالى عليه وسلم ويحتمل أن يكون طلب أن يأتي به بقدره الله تعالى فذكر (بشراً) لنفى أن يأتي بذلك بقدره نفسه كأنه قال : هل كنت إلا بشراً والبشر لا قدرة له على الاتيان بذلك ، وذكر رسولا لنفى أن يأتي به بقدره الله تعالى كأنه قيل هل كنت إلا رسولا والرسول لا يتحكم على ربه سبحانه .

وتعقب بأن هذا مع ما فيه من مخالفة الآثار كما ستعلمه قريباً إن شاء الله تعالى ظاهر في جعل الاسمين خبرين وهو مما ياباه الذوق السليم ، وقال الخفاجي : إن كون الاسمين خبرين غير متوجه لأنه يقتضي استقلالها وأنهم أنكروا كلا منهما حتى رد عليهم بذلك ولم ينكر أحد بشرية صلى الله تعالى عليه وسلم ، وتعقب بأنهم لما طلبوا منه عليه الصلاة والسلام ما لا يتأتى من البشر كالرقى في السماء كانوا بمنزلة من أنكر بشرية وهو كما ترى . وجوز بعضهم كون بشراً حالاً من النكرة وسوغ ذلك تقدمه عليها وهو ركيك لأنه يقتضي أن له صلى الله تعالى عليه وسلم حالاً آخر غير البشرية ولا يقول بذلك أحد اللهم إلا أن يكون من الوجودية . هذا والظاهر اتحاد القائل لجميع ما تقدم ويحتمل عدم الاتحاد بأن يكون بعض اقترح شيئاً وبعض آخر اقترح ما آخر لكن نسب القول إلى الجميع لرضا كل ما اقترح الآخر .

وأخرج سعيد بن منصور . وغيره عن ابن جبير أن قوله تعالى : (وقالوا لن تؤمن بك) الخ نزل في عبد الله ابن أبي أمية وهو ظالم في أنه القائل ولا يعكر عليه ضمير الجمع لما أشرنا إليه ، وأخرج ابن إسحق . وجماعة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن عتبة . وشيبة ابني ربيعة . وأبا سفيان بن حرب . والأسود بن المطالب وزمعة بن الأسود . والوليد بن المغيرة . وأبا جهل . وعبد الله بن أبي أمية . وأمية بن خلف وناساً آخرين اجتمعوا بعد غروب الشمس عند الكعبة فقال بعضهم لبعض : ابعثوا إلى محمد فحكموه حتى تعذروا فيه فبعثوا إليه فجاءهم صلى الله تعالى عليه وسلم سريعاً وهو يظن أنهم قد بداهم في أمره بداء وكان عليهم حريصاً يحب رشدهم ويعز عليه عنهم حتى جالس إليهم فقالوا : يا أحمد إنا قد بعثنا إليك لنعذرك وإنا والله ما نعلم رجلاً من العرب أدخل على قومه ما أدخلت على قومك لقد شتمت الآباء وعبت الدين وسفهت الأحلام وشتمت الآلهة وفرقت الجماعة فما بقي من قبيح إلا وقد جثته فيما بيننا وبينك فإن كنت إنما جئت بهذا الحديث تطلب مالا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا وإن كنت إنما تطلب الشرف فإنا سودناك علينا وإن كنت تريد مالا ملكناك علينا وإن كان هذا الذي يأتيك بما يأتيك رثياً تراه قد غلب عليك بذلنا أموالنا في طلب الطب حتى نبرئك منه أو نعذر فيك فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما بي ما تقولون ما جئتكم بما جئتكم به أطلب أموالكم ولا الشرف فيكم ولا الملك عليكم ولكن الله تعالى بعثني إليكم رسولاً وأنزل على كتاباً وأمرني أن أكون لكم بشيراً ونذيراً فبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم فانقبلوا مني ما جئتكم به فهو حظكم في الدنيا والآخرة وإن تردوه علي أصبر لأمر الله تعالى حتى يحكم الله تعالى بيني وبينكم فقالوا : يا أحمد فإن كنت غير قابل منا ما عرضنا عليك فقد علمت أنه ليس أحد من الناس أضيق بلاداً ولا أقل مالا ولا أشد عيشاً منا فاسأل ربك الذي بعثك بما بعثك به فليسير عنا هذه الجبال التي ضيقت علينا وليبسط لنا بلادنا وليجر فيها أنهاراً كأنهار الشام والعراق وليبعث لنا من قد مضى من آبائنا وليكن فيمن يبعث لنا منهم قصي بن كلاب فإنه كان شيخاً صدوقاً ففسأهم عما تقول حق هو أم باطل فإن صنعت ما سألتك وصدقك صدقناك وعرفنا به منزلتك عند الله تعالى وأنه بعثك رسولاً فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بهذا بعثت إنما جئتكم من عند الله تعالى بما بعثني به فقد بلغتكم ما أرسلت به إليكم فانقبلوه فهو حظكم في الدنيا والآخرة وإن تردوه علي أصبر لأمر الله تعالى حتى يحكم الله تعالى بيني وبينكم قالوا فان لم تفعل لنا هذا فخذ لنفسك فاسأل ربك أن يبعث ماركاً يصدقك بما

تقول فإرجعنا عنك وتسأله أن يجعل لك جنسانا وكنوزا وقصوراً من ذهب وفضة ويغنيك عما نراك
تبتغي فانك تقوم بالأسواق وتلتبس المعاش كما تلتبس به حتى تعرف منزلتك من ربك ان كنت رسولا كما
تزعم فقال ﷺ : ما أنا بفاعل ما أنا بالذي يسأل ربه هذا وما بعث اليكم بهذا ولكن الله تعالى بعثنى بشيرا
ونذيرا فان تقبلوا ما جئتمكم به فهو حظكم في الدنيا والآخرة وان تردوه علي أصبر لأمر الله تعالى حتى يحكم الله
تعالى بيني وبينكم قالوا: فسقط السماء كما زعمت ان ربك ان شاء فعل فانال نؤمن لك الا أن تفعل فقال رسول
الله ﷺ : ذلك إلى الله تعالى ان شاء فعل بكم ذلك فقالوا: يا محمد فأعلم ربك اناسنجلس معك ونسألك عما سألك
عنه ونطلب منك ما نطلب فيتقدم اليك ويعلمك ما تراجعنا به ويخبرك بما هو صانع في ذلك بنا إذالم نقبل منك
ما جئتنا به فقد بلغنا انه إنما يعلمك هذا رجل باليامة يقال له الرحمن وانا والله لا نؤمن بالرحمن أبدا فقدأعذرنا
إليك يا محمد اما والله لا نتركك وما فعلت بنا حتى نهلكك أو تهلكنا وقال قائلهم: ان نؤمن لك حتى تأتي
بالله والملائكة فلما قالوا ذلك قام رسول الله ﷺ عنهم وقام معه عبدالله بن أبي أمية فقال: يا محمد عرض
عليك قومك ما عرضوا فلم تقبله منهم ثم سألوك لأنفسهم أمورا يتعرفوا بها منزلتك من الله تعالى فلم تفعل
ثم سألوك أن تعجل ما تخوفهم به من العذاب فوالله لا نؤمن بك أبدا حتى تتخذ إلى السماء سلما ثم ترقى فيه
وأنا أنظر حتى تأتيها وتأتى معك بنسخة منشورة معك بأربعة من الملائكة يشهدون لك انك كما تقول وأيم
الله لو فعلت ذلك لظننت اني لأصدقك ثم انصرف وانصرف رسول الله ﷺ إلى أهله حزينا أسفا لما فاتته
بما كان طمع فيه من قومه حين دعوه ولما رأى من مبادئهم فانزل عليه هذه الآيات وقوله تعالى : (كذلك
أرسلناك في أمة قد خلت) الآية وقوله سبحانه : (ولو أن قرآنا سیرت به الجمال) الآية أهو الله تعالى أعلم •
(وما منع الناس) أي الذين حكيت أباطيلهم (أن يؤمنوا) مفعول منع وقوله تعالى : (إذ جاءهم الهدى)
ظرف منع أو يؤمنوا أي ما منعهم وقت مجيء الوحي المقرون بالمعجزات المستدعية للإيمان أن يؤمنوا بالقرآن
وبنبوتك أو ما منعهم أن يؤمنوا وقت مجيء ما ذكر (إلا أن قالوا) فاعل منع أي إلا قولهم :
(أبعث الله بشرا رسولا) ؟ منكرين أن يكون رسول الله عليه الصلاة والسلام من جنس البشر وليس
المراد أن هذا القول صدر عن بعض فتنع آخرين بل المانع هو الاعتقاد الشامل لكل المستتبع لهذا القول منهم •
وإنما عبر عنه بالقول أيذانا بأنه مجرد قول يقولونه بأفواههم من غير أن يكون له مفهوم ومصدق، وحصص
المانع فيما ذكر مع أن لهم موانع شتى لما أنه معظمها أو لأنه هو المانع بحسب الحال أعنى عند سماع الجواب
بقوله تعالى : (هل كنت الا بشرا رسولا) إذ هو الذي يتشبثون به حينئذ من غير أن يخطر ببالهم شبهة أخرى
من شبههم الواهية ، وفيه على هذا ايدان بكال عنادهم حيث يشير إلى أن الجواب المذكور مع كونه حاسما لمواد
شبههم مقتضيا للإيمان يعكسون الأمر ويجعلونه مانعا قاله بعض المحققين، وظاهر ذلك أن القوم لا يقولون
برسالة أحد من الرسل المشهورين كإبراهيم وموسى عليهما السلام أصلا، وصرح بعضهم بانهم لم ينكروا إرسال
غيره ﷺ منهم وبأن قولهم هذا كان تعنتا وهذا خلاف الظاهر هنا، ولعل القوم كانوا في ريب وتردد لا يستقيمون
على حال فتدبر •

والظاهر أن الآية اخبار منه عز مجده عن الأمر المانع إياهم عن الإيمان، ويظهر من كلام ابن عطية أن
هذا الكلام منه عليه الصلاة والسلام قاله على معنى التوبيخ والتلف وحاشا من له أدنى ذوق من أن يذهب

إلى ذلك ﴿قُلْ﴾ لهم أولا من قبلنا تبينا للحكمة وتحقيقا للحق المزيح للريب ﴿لَوْ كُنَّا﴾ أى لو وجد
 ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ بدل البشر ﴿مَلَائِكَةً يَمْشُونَ﴾ كما يمشى البشر ولا يطرون الى السماء فيسمعوا من أهلها ويعلموا
 ما يجب عليه ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾ ساكنين مقيمين فيها، وقال الجبائي: أى مطمئنين الى الدنيا ولذاتها غير خائفين ولا
 متعبدين بشرع لأن المطمئن من زال الخوف عنه ﴿لَنَزَّلْنَاهُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ۝ ٩٥﴾ يعلمهم ما لا تستقل
 قدرهم بعلمه ليسهل عليهم الاجتماع به والتلقى منه وأما عامة البشر فلا يسهل عليهم ذلك لبعد ما بين الملك وبينهم
 فلا يبعث اليهم وإنما يبعث الى خواصهم لأن الله تعالى قد وهبهم نفوسا زكية وأيدهم بقوى قدسية وجعل لهم
 جهتين جهة ملكية بها من الملك يستفيضون وجهة بشرية بها على البشر يفيضون، وجعل كل البشر كذلك مخل بالحكمة،
 وانزال الملك عليهم على وجه يسهل التلقى منه بأن يظهر لهم بصورة بشر كما ظهر جبريل عليه السلام رارا
 في صورة دحية الكلبي ۝

وقد صح أن اعرابيا جاء وعليه أثر السفر الى رسول الله ﷺ فسأله عن الاسلام والايمان والاحسان
 وغيرها فاجابه عليه الصلاة والسلام بما أجابه ثم انصرف ولم يعرفه أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم
 فقال ﷺ هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم مما لا يجدى نفعا لأولئك الكفرة كما قال تعالى جده (ولو
 جعلناه ملائكة لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) وقيل علة تنزيل الملك عليهم أن الجنس الى الجنس أميل وهو
 به آنس، ولعل الاول أولى وان زعم خلافه ۝

وحكى الطبرسى عن بعضهم أنه قال في الآية: إن العرب قالوا كنا ساكنين مطمئنين فجاء محمد ﷺ فارعنا
 وشوش علينا أمرنا فبين سبحانه أنه لو كان ملائكة مطمئنين لا وجبت الحكمة ارسال الرسل اليهم ولم يمنع
 اطمئنائهم ارسال فكذلك الناس لا يمنع كونهم مطمئنين ارسال الرسل اليهم، وأنت تعلم أن هذا بمراحل
 عن السياق ولا يصح فيه أثر كما لا يخفى على المتتبع ۝

ونصب (ملايكا) يحتمل أن يكون على الحالية من رسولا الواقع مفعولا انزلنا وسوغ ذلك التقدم، ويحتمل
 أن يكون على المفعولية لنزلنا ورسولا صفة له، وكذا الكلام في قوله تعالى أبعث الله بشرا رسولا، ورجح
 غير واحد الأول بأنه أكثر موافقة للمقام وأنسب، ووجه ذلك القطب وصاحب التقريب بأنه على الحالية يفيد
 المقصود بمنطوقه وعلى الوصفية يفيد خلاف المقصود بمفهومه، أما الأول فلأن منطوقه أبعث الله تعالى رسولا
 حال كونه بشرا لا ملايكا ولنزلنا عليهم رسولا حال كونه ملايكا لا بشرا وهو المقصود، وأما الثاني فلأن التقييد
 بالصفة يفيد أبعث الله تعالى بشرا رسولا لا بشرا غير مرسل ولنزلنا عليهم ملايكا رسولا لا ملايكا غير مرسل
 وهو خلاف المقصود بل غير مستقيم، وقال صاحب الكشف تبعا لشيخه العلامة الطيبي في ذلك: لأن التقديم
 ازالة عن موضعه الأصلي دلالة على أنه مصب الانكار في الأول أعني أبعث الله بشرا رسولا فيدل على أن البشرية
 منافية لهذا الثابت - أعني الرسالة - كما نقرل أضربت قائما زيدا ولو قلت أضربت زيدا أو القائم لم يفد
 تلك الفائدة لأن الأول يفيد أن المنكر ضربه قائما لا الضرب مطلقا، والثاني يفيد أن المنكر ضرب زيد
 لا تصافه بهذه الصفة المنانعة ولا يفيد أن أصل الضرب حسن ومسلم والجهة منكرة هذا ان جعل التقديم للحصر

وإن جعل الاهتمام دل على كونه مصب الإنكار وإن لم يدل على ثبوت مقابله، وعلى التقديرين فائدة التقديم لائحة اه، وهو أكثر تحقيقا. واستشكل بعضهم هذه الآية بأنها ظاهرة في أنه إنما يرسل إلى كل قبيل ما يناسبه ويجانسه كالبشر للبشر والملك للملك ولا يرسل إلى قبيل مالا يناسبه ولا يجانسه وهو يناقض كونه ﷺ مرسلا إلى الجن كالانس أجماعا معلوما من الدين بالضرورة فيكفر منكروه ومن نازع في ذلك فقد وهم وأجيب بمنع كونها ظاهرة في ذلك بل قصارى ما تدل عليه أن القوم أنكروا أن يبعث الله تعالى إلى البشر بشرا وزعموا أنه يجب أن يكون المبعوث إليهم ملكا ومرامهم في أن يكون النبي ﷺ مبعوثا إليهم فأجيبوا بما حاصله أن الحكمة تقتضي بعث الملك إلى الملائكة لوجود المناسبة المصححة للتلقى لا إلى عامة البشر لانتفاء تلك المناسبة فامر الوجوب الذي يزعمونه بالعكس وليس في هذا أكثر من الدلالة على أن أمر البعث منوط بوجود المناسبة فمتى وجدت صح البعث ومتى لم توجد لا يصح البعث وأنها موجودة بين الملك والملك لا بينه وبين عامة البشر كالمذكورين وهذا لا يناقض بعثته ﷺ إلى الجن لأنه عليه الصلاة والسلام متى صح فيه المناسبة المصححة للاجتماع مع الملك والتلقى منه صح فيه المناسبة المصححة للاجتماع مع الجن واللقاء إليهم كيف لا وهو عليه الصلاة والسلام نسخة الله تعالى الجامعة وآيته الكبرى الساطعة وإذا قلنا أن اجتماعه عليه الصلاة والسلام بالجن واللقاء عليهم بعد تشكلهم له فامر المناسبة أظهر وليس تشكل الملك لو أرسل إلى البشر بتجد لما سمعت آتفا، ويقال نحو هذا في إرساله ﷺ إلى الملائكة لما فيه عليه الصلاة والسلام من قوة اللقاء إليهم كالتلقى منهم، وإلى كونه عليه الصلاة والسلام مرسلا إليهم ذهب من الشافعية تقى الدين السبكي والبارزى والجلال المحلى في خصائصه، ومن الحنابلة ابن تيمية وابن مفلح في كتاب الفروع، ومن المالكية عبد الحق وقال كابن تيمية: لانزاع بين العلماء في جنس تكليفهم بالأمر والنهي.

وقال إبراهيم اللقاني: لا شك في ثبوت أصل التكليف بالطاعات العملية في حقهم وأما نحو الإيمان فهو فيهم ضروري فيستحيل تكليفهم به، وقال السبكي في فتاويه: الجن مكلمون بكل شيء من هذه الشريعة لأنه إذا ثبت أنه عليه الصلاة والسلام مرسل إليهم كما هو مرسل إلى الانس وإن الدعوة عامة والشريعة كذلك لزمهم جميع التكاليف التي توجد فيهم أسبابها إلا أن يقرم دليل على تخصيص بعضها فنقول: إنه يجب عليهم الصلاة والزكاة إن ملكوا نصابا بشرطه والحج وصوم رمضان وغيرها من الواجبات ويحرم عليهم كل حرام في الشريعة بخلاف الملائكة فإنا لا نلتزم أن هذه التكاليف كلها ثابتة في حقهم إذا قلنا بعموم الرسالة إليهم بل يحتمل ذلك ويحتمل الرسالة في شيء خاص اه. ولا مانع من أن يكلفهم كلهم بما جاءه من ربه جل جلاله بواسطة بعضهم على أنه ليس كل ما جاء به عليه الصلاة والسلام حاصلا بواسطة الملك فيه يمكن أن يكون ما كلفوا به لم يكن بواسطة أحد منهم، وأنكر بعضهم إرساله ﷺ إليهم وبعدم الإرسال إليهم جزم الحلبي. والبيهقي من الشافعية. ومحمود بن حمزة الكرماني في كتابه العجائب والغرائب من الحنفية بل نقل البرهان النسفي والفخر الرازي في تفسيريهما الإجماع عليه وجزم به من المتأخرين زين الدين العراقي في نكتته على ابن الصلاح والجلال المحلى في شرح جمع الجوامع وصريح آية (ليكرن للعالمين نذيرا) إذ العالم ما سوى الله تعالى وصفاته، وخبر مسلم أرسلت إلى الخلق كافة يؤيد المذهب الأول، نعم استدل أهل هذا المذهب بما استدلو به وفيه ما فيه، وقد ادعى

بعض الناس أن الآية تؤيد مذهبهم لأنه تعالى خص فيها الملك بالارسال إلى الملائكة فيتعين أن يكون هو الرسول اليهم لا البشر سواء كان يذنه وبينهم مناسبة أم لا وقد سمعت ما نقل عن العلامة القطب وصاحب التقريب من أن المراد لنزلنا عليهم رسولا حال كونه ملكا لا بشرا. وأجيب بأنه بعد أرخاء العنان لا تدل الآية إلا على تعين ارسال الملك إلى الملائكة إذا كانوا في الأرض يمشون مطمئين بدل البشر ولا يلزم منه أن لا يصح ارسال البشر اليهم إذا لم يكونوا كذلك لجواز أن يكون حكمة التعيين في الصورة الأولى سوى المناسبة المترتب عليها سهولة الاجتماع والتلقى شيء آخر لا يوجد في الصورة الثانية وذلك أنه إذا كان أهل الأرض ملائكة وأرسل اليهم بشر له قوة الالقاء اليهم والافاضة عليهم، نحو ارسال رسل البشر عليهم السلام اليهم صعب بحسب الطبع على ذلك الرسول بقاؤه معهم زمنا يعتد بهم كما يبقى رسل البشر مع البشر كذلك إلا أن يجعل مشاركا لهم فيما جبلوا عليه ويلحق بهم وهو أشبه شيء باخراجه عن الطبيعة البشرية بالمرّة فيكون العدول عن ارسال ملك إلى ارساله أشبه شيء بالعبث المنافي للحكمة اه قدبر .

فعل الله سبحانه يمن عليك بما يروى الغليل وتأمل في جميع ما تقدم فله ملك توفق بعون الله تعالى إلى الجرح والتعديل (قل) لهم ثانيا من جهتك بعد ما قلت لهم من قبلنا ما قلت وبينت لهم ما تقتضيه الحكمة في البعثة ولم يرفعوا اليه رأسا (كفى بالله عز وجل وحده) (شهادا) على أني قد أدبت ما على من واجب الرسالة أكمل أداء وانكم فعلتم ما فعلتم من التكذيب والعناد، وقيل شهيدا على أني رسول الله تعالى اليكم باظهار المعجزة على وفق دعواي، ورجح الاول بأنه أوفق بقوله تعالى: (بَيِّنْ وَبَيِّنْكُمْ) وكذا بقوله سبحانه تعالى لا لكفاية (إِنَّهُ كَانَ بَعْبَادَهُ) أي الرسل والمرسل اليهم (خَيْرَ أَبْصِيرٍ ٩٦) أي محيطا بظواهرهم وبواطنهم فيجازيهم على ذلك، ودعم الخفاجي أن الثاني أوفق بالسباق منه إذ يكون الكلام عليه كالسابق ردا لانكارهم أن يكون الرسول بشرا وإلى ذلك ذهب الامام وأن كون الاول أوفق بقوله تعالى (إِنَّهُ كَانَ) الخ لا وجه له لأن معناه التهديد والوعيد بأنه سبحانه يعلم ظواهرهم وبواطنهم وانهم إنما ذكروا هذه الشبهة للحسد وحب الرياسة والاستنكاف عن الحق وفيه من التسلية لحبيبه ﷺ ما فيه، وأنت تعلم أن انكار كون الاول أوفق بذلك بما لا وجه له لظهور خلافه، ولا ينافيه تضمن الجملة الوعيد والتسلية، وأيضا يبقى أمر أوفقيته بيني وبينكم في البين ومع ذلك في تصدير الكلام بقل نوع تأييد لارادة الاول كما لا يخفى على الذكي، هذا وإنما لم يقل سبحانه بيننا تحقيقا للمعارفة وابانة للباينة، ونصب (شهادا) اما على الحال أو على التمييز (وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ) كلام مبتدأ غير داخل في حيز (قل) بفصل ما أشار اليه الكلام السابق من مجازاة العباد لما أن علمه تعالى في مثل هذا الموضع مستعمل بمعنى المجازاة أي من يهد الله تعالى إلى الحق (فَهُوَ الْمُتَّهَدُ) اليه وإلى ما يؤدي اليه من الثواب أو المهتدي إلى كل مطلوب والاكثر ون حذفوا يا المهتدي (وَمَنْ يُضِلُّ) يخاف فيه الضلال لسوء اختياره وقبح استعداده كهؤلاء المعاندين (فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ) أي أنصارا (مَنْ دُونَهُ) عز وجل يهدونهم إلى طريق الحق أو إلى طريق يوصلهم إلى مطالبهم الدنيوية والاخرية أو إلى طريق النجاة من العذاب الذي يستدعيه ضلالهم على معنى لن تجد لاحد منهم وليا على ما يقتضيه قضية مقابلة الجمع بالجمع من انقسام الاحاد على الاحاد على

ما هو المشهور وقيل قال سبحانه (أولياء) مبالغة لأن الأولياء إذا لم تنفعهم فكيف الولي الواحد، وضمير (لهم) عائد على من باعتبار معناه كما أن (هو) عائد عليه باعتبار لفظه فلذا أفرد الضمير تارة وجمع أخرى هـ وفي إثارة الأفراد والجمع فيما أوثرا فيه تلويح بوحدة طريق الحق وقلة سالكيه وتعدد سبل الضلال وكثرة الضلال، وذ كر أبو حيان وتبعه بعضهم أن الجملة الثانية من المواضع التي جاء فيها الحمل على المعنى ابتداء من غير أن يتقدمه الحمل على اللفظ وهي قليلة في القرآن. وتعقب ذلك الخفاجي بأنه لا وجه له فانه حمل فيها الضمير على اللفظ أولا إذ في قوله تعالى (يضال) ضمير محذوف مفردا تقديره يضلله على الأصل وهو راجع إلى لفظ من فلا يقال إنه لم يتقدمه حمل على اللفظ ثم قال: وأغرب من ذلك ما قيل إنه قد يقال إن الحمل على اللفظ قد تقدمه في قوله سبحانه (من يهد الله) وإن كان في جملة أخرى اهـ. وفيه أن وجهه جعل أبي حيان من مفعول (يضال) كما نص عليه في البحر وكذا نص على أنها في الجملة الأولى مفعول (يهد) وحينئذ ليس هناك ضمير مفرد محذوف كما لا يخفى فتفطن، وجوز كون الجملتين داخلتين في حيز (قل) لمحجى ومن بالواو، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ﴾ أوفق بالاول وفيه التفات من الغيبة إلى التكلم للايدان بكال الاعتناء بأمر الحشر، وعلى الاحتمال الثاني يجعل حكاية لما قاله الله تعالى له عليه الصلاة والسلام ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ حين يقومون من قبورهم ﴿عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ في موضع الحال من الضمير المنصوب أي كائنين عليها اما مشيا بأن يزحفون منكبين عليها ويشهد له ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن أنس قال: قيل يا رسول الله كيف يحشر الناس على وجوههم؟ قال الذي أمشاهم على أرجلهم قادر على أن يمشيهم على وجوههم، والمراد كيف يحشر هذا الجنس على الوجه لأن ذلك خاص بالكفار وغيرهم يحشر على وجه آخر هـ

فقد أخرج أبو داود. والترمذي وحسنه وابن جرير وغيرهم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «يحشر الناس يوم القيامة على ثلاثة أصناف صنف مشاة أي على العادة وصنف ركبان وصنف على وجوههم قيل يا رسول الله وكيف يمشون على وجوههم؟ قال: إن الذي أمشاهم على أقدامهم قادر على أن يمشيهم على وجوههم انهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك، وإما سحبا بأن تجرم الملائكة منكبين عليها كقوله تعالى (يوم يسحبون في النار على وجوههم) ويشهد له ما أخرجه أحمد. والنسائي. والحاكم وصححه عن أبي ذر أنه تلا هذه الآية (ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم) الخ فقال: حدثني الصادق المصدوق ﷺ أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج فوج طاعمين كاسين راكبين وفوج يمشون ويسعون وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم، وأخرج أحمد. والنسائي. والترمذي وحسنه عن معاوية بن حيدة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «إنكم تحشرون رجالا وركبانا وتجرون على وجوهكم» وليطلب وجه الجمع فان لم يوجد فالمعول عليه ما شهد له حديث الشيخين، ولاتعين الآية أعنى قوله تعالى: (يوم يسحبون في النار على وجوههم) الثاني لأن القرآن يفسر بعضه بعضا لأنها في حالهم بعد دخول النار وما هنا في حالهم قبل فتغايرا، وزعم بعضهم أن الكلام على المجاز وذلك كما يقال للمصرف عن أمر خائبا مهموما انصرف على وجهه فالمراد ونحشرهم يوم القيامة مهمومين خائبين، وكان الداعي لهذا الارتكاب أنه قد روى عن ابن عباس حمل الاحوال الآتية على المجاز وحينئذ تكون جميع الاحوال على طرز واحد ولا يخفى عليك فإياك أن تلتفت إلى تأويل نطقت

السنة النبوية بخلافه ولا تعباً يقوم يفعلون ذلك ﴿عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ أحوال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع حالا أولا وفي ارشاد العقل السليم أنها أحوال من الضمير المجرور في الحال السابقة، والاول أبعد عن القيل والقال، وجوز أبو البقاء كون ذلك بدلا من تلك الحال وهو كما ترى.

واستظهر أبو حيان كون المراد بما ذكر حقيقته ويكون ذلك في مبدأ الأمر ثم يرد الله تعالى اليهم أبصارهم ونطقهم وسمعهم فيرون النار ويسمعون زفيرها وينطقون بما حكى الله تعالى عنهم في غير موضع * نعم قد يختم على أفواههم في البين، وقيل هو على المجاز على معنى أنهم لفرط الخيرة والذهول يشبهون أصحاب هذه الصفات أو على معنى أنهم لا يرون شيئا يسرهم ولا يسمعون كذلك ولا ينطقون بحجة كما أنهم كانوا في الدنيا لا يستبصرون ولا ينطقون بالحق ولا يسمعون وأخرج ذلك ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس وروى أيضا عن الحسن فنزل ما يقولونه ويسمعونه ويبصرونه منزلة العدم لعدم الانتفاع به، ولا يعكر عليه أن بعض الآيات يدل على سلب بعض القوى عنهم لاختلاف الأوقات، وقيل عميا عن النظر إلى ما جعل الله تعالى لأوليائه بكما عن الكلام معه سبحانه صبا عما مدح الله تعالى به أوليائه، وقيل يحصل لهم ذلك حقيقة بعد قوله تعالى لهم (اخسؤا فيها ولا تكلمون) وعلى هذا تكون الأحوال مقدرة كقوله تعالى ﴿مَأْوَاهُمْ﴾ أي مستقرهم ﴿جَهَنَّمَ﴾ على تقدير جعله حالا ويحتمل أن يكون استثناءفا، وقوله سبحانه ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ٩٧﴾ يحتمل أيضا الاستئناف ويحتمل أن يكون حالا من جهنم كما قال أبو البقاء، وجعل العامل في الحال معنى المأوى، وقال الطبري: هو حال منها لأنها توضع (١) متلاظ ومتسعر ولولا ذلك ما جعل حالا منها وجوز جعله حالا مما جعلت الجملة الأولى منه لكن بعد اعتبارها في النظم والرابط الضمير المنصوب في (زدناهم) وهو كما ترى والاستئناف أقل مؤنة، والخبر وكذا الخبر وضميتين وتشديد وهما مصدرا خبت النار سكون اللهب قال في البحر: يقال خبت النار تخبو إذا سكن لها ونخدت إذا سكن جمرها وضعف وهمدت إذا طفئت جملة، وقال الراغب: خبت النار سكن لها وصار عليها خباء من رماد أي غشاء، وفي القاموس تفسير خبت بسكنت وطفئت وتفسير طفئت بذهب لها وفيه مخالفة لما في البحر والا كثرون على ما فيه. ومن الغريب ما أخرجه ابن الأنباري عن أبي صالح من تفسير (خبت) في الآية بحميت وهو خلاف المشهور والمأثور، والسعير اللهب، والمعنى كلما سكن لها بان أكلت جلودهم ولحومهم ولم يبق ما يتعلق به النار وتحرقه زدناهم لها وتوقدا بان أهدناهم على ما كانوا فاستمرت النار بهم وتوقدت. أخرج ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الآية إن الكفرة وقود النار فإذا أحرقتهم فلم يبق شيء صارت جمرأ تتوهج فذلك خبرها فإذا بدلوا خلقا جديدا عاودتهم، ولعل ذلك على ما قاله بعض الأجلة عقوبة لهم على إنكارهم الإعادة بعد الإفناء بتكررها مرة بعد الأخرى ليروها عيانا حيث لم يروها برهانا كما يفصح عنه ما بعد. واستشكل ما ذكر بان قوله تعالى (كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) يدل على أن النار لا تتجاوز عن انضاجهم إلى احراقهم وافنائهم فيعارض ذلك، وأجاب بعضهم بان تبدلهم جلودا غيرها باحراقها وافنائها وخلق غيرها

(١) قوله توضع متلاظ كذا بخط مؤلفه ولعل لفظ موضع سقط من العبارة لما هو ظاهر

فكانه قيل كلما نضجت جلودهم أحرقتاها وأفئدناها وخلقنا لهم غيرها، وبعض بأن المراد كلما نضجت جلودهم كمال النضج بأن يبلغ شيئا إلى حد لو بقيت عليه لا يحس صاحبها بالعذاب وهو مرتبة الاحتراق بدلناهم الخ ويدل على ذلك قوله تعالى (ليذوقوا العذاب) ، وقال الخفاجي: أجيب بأنه يجوز أن يحصل لجلودهم تارة النضج وتارة الافناء أو كل منهما في حق قوم على أنه لا سد لباب المجاز بأن يجعل النضج عبارة عن مطلق تأثير النار إذ لا يحصل في ابتداء الدخول غير الاحتراق دون النضج اهـ . ولا يخفى ما في قوله بأن يجعل: النضج عبارة عن مطلق تأثير النار من المساهلة، وفي قوله: إذ لا يحصل الخ منع ظاهر، وذكر أنه أورد على الجواب الأول أن كلمة كلما تنافيه وفيه بحث فتأمل، وربما يتوهم أن بين هذه الآية وقوله تعالى (لا يخفف عنهم العذاب) تعارضا لأن الخبو يستلزم التخفيف وهو مدفوع بأن الخبو سيكون اللهب كما سمعت واستلزامه تخفيف عذاب النار ممنوع، على أنا لو سلمنا الاستلزام، فالعذاب الذي لا يخفف ليس منحصرا بالعذاب بالنار والايلام بحرارتها وحينئذ فيمكن أن يعوض مافات منه بسكون اللهب بنوع آخر من العذاب مما لا يعلمه إلا الله تعالى. وذكر الامام أن قوله سبحانه (زدناهم سعيراً) يقتضي ظاهره أن الحالة الثانية أزيد من الحالة الأولى فتكون الحالة الأولى تخفيفاً بالنسبة إلى الحالة الثانية، وأجاب بأنه حصل في الحالة الأولى خوف حصول الثانية فكان العذاب شديداً، ويحتمل أن يقال: لما عظم العذاب صار التفاوت الحاصل في اثنا عشر غير مشعور به نعوذ بالله تعالى منه اهـ، وقد يقال: ليس في الآية أكثر من ازدياد توهم ولعله لا يستلزم ازدياد عذابهم، والمراد من الآية كلما أحرقوا أعيدوا إلا أنه عبر بما عبر للبالغة، ويشير إلى كون المراد ذلك قوله تعالى (زدناهم) دون زدناها فتدبر ﴿ ذلك ﴾ أي العذاب المفهوم من قوله سبحانه كلما خبت زدناهم سعيراً أو إلى جميع ما ذكر من حشرهم على وجوههم عمياً وبكماً وصماً الخ، والمفهوم مما ذكرنا مندرج فيه ﴿ جزاؤهم بأنهم ﴾ أي بسبب أنهم ﴿ كفروا بآياتنا ﴾ القرآنية والآفاقية الدالة على صحة الاعادة دلالة واضحة أو على صحة ما أرسلناك به مطلقاً فيشمل ما ذكره، و(ذلك) مبتدأ وجزاؤهم خبره والظرف متعلق به، وحوزان يكون (جزاؤهم) مبتدأ ثانياً والظرف خبره والجملة خبر لذلك، وأن يكون (جزاؤهم) بدلاً من ذلك أو بياناً والخبر هو الظرف، وقيل ذلك خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذلك وما بعده مبتدأ وخبر، وليس بشيء. ﴿ وقالوا ﴾ منكرين أشد الإنكار ﴿ أئذا كنا عظاماً ورفاتاً ﴾ هو في الأصل كما قال الراغب كالفتات ما تكسر وتفرق من التبن والمراد هنا بالين متفرقين ﴿ ائنا لمبعوثون خالقاً جديداً ٩٨ ﴾ إمام صدر مؤكد من غير لفظه أي لمبعوثون بعثاً جديداً وإما حال أي مخلوقين مستأنفين *

﴿ أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ﴾ أي ألم يتفكروا ولم يعلموا أن الله تعالى الذي قدر على خلق هذه الاجرام والاجسام الشديدة العظيمة التي بعض ما تحويه البشر ﴿ قادرٌ على أن يخلق مثلهم ﴾ من الأنس أي ومن هو قادر على ذلك كيف لا يقدر على إعادتهم وهي أهون عليه جل وعلا، وقال بعض المحققين: مثل هنا مثلها في - مثلك لا يبخل - أي قادر على أن يخلقهم، والمراد بالخلق الاعادة كما عبر عنها أولاً بذلك حيث قيل (خلقاً جديداً) ولا يخلو عن بعد، زعم بعضهم أن المراد قادر على أن يخلق عبيداً آخرين يوحدهونه تعالى، ويقرون بكمال حكمته وقدرته ويتركون ذكر هذه الشبهات الفاسدة بقوله تعالى (ويأت بخلق جديد)

وقوله سبحانه (ويستبدل قوما غيركم) وفيه أنه لا يلائم السياق كما لا يخفى على ذوى الاذواق، ثم اعلم أن ظاهر الآية أن الكفرة انكروا اعادتهم يوم القيامة على معنى جمع اجزائهم المتفرقة وعظامهم المتفتتة وتاليها وإفاضة الحياة عليها كما كانت في الدنيا فهو الذى عنوه بقولهم أننا لمبعوثون خلقا جديدا بعد قولهم انذا كنا عظاما ورفاتا فرد عليهم باثبات ذلك بطريق برهاني، وعلى هذا تكون الآية أحد أدلة من يقول: إن الحشر باعادة أجزاء الأبدان التى تتفرق كأبدان ما عدا الانبياء عليهم السلام ومن لم يعمل خطيئة قط والمؤمنين احتسابا ونحوهم ممن حرمت أجسادهم على الأرض كما جاء فى الاخبار وجمعها بعد تفرقها وعنوا بذلك الأجزاء الأصلية وهى الحاصلة فى أول الفطرة حال نفخ الروح وهى عندهم محفوظة من أن تصير جزءا لبدن آخر فضلا عن أن تصير جزءا أصليا له، والذاهبون إلى هذا هم الأقل وحكاة الآمدى بصيغة قيل لكن رجحه الفخر الرازى وذكر أن الأكثر على أن الله سبحانه يعدم الذوات بالكلية ثم يعيدها وقال: إنه الصحيح، وكذا قال البدر الزركشى، وذكر اللقاني أنه قول أهل السنة والمعتزلة القائلين بصحة الفناء والعدم على الأجسام بل بوقوعه وإن اختلفوا فى أن ذلك هل هو بحدوث ضد أو بانتفاء شرط أو بلا ولا فذهب إلى الأخير القاضى من أهل السنة وأبو الهذيل من المعتزلة قالا: إن الله تعالى يعدم ما يريد اعدامه على نحو إيجاده إياه فيقول له عند أبى الهذيل أفن فيفنى كما يقول له كن فيكون. وذهب جمهور المعتزلة إلى الأول فقالوا: إن فناء الجوهر بحدوث ضد له وهو الفناء ثم اختلفوا فذهب ابن الاخشيد إلى أن الله تعالى يخلق الفناء فى جهة من جهات الجواهر فتعدم الجواهر بأسرها، وقال ابن شبيب: إنه تعالى يحدث فى كل جوهر بعينه فناء يقتضى عدم الجوهر فى الزمان الثانى وذهب أبو على . وأبو هاشم واتباعهما إلى أن الله تعالى يعدم الجوهر بخلق فناء لا فى محل معين منه ثم اختلفا فقال أبو على وأتباعه: إن الله سبحانه يخلق فناء واحدا لا فى محل فيفنى به الجواهر بأسرها وقال أبو هاشم وأتباعه أنه تعالى يخلق لكل جوهر فناء لا فى محل .

وذهب امام الحرمين وأكثر أهل السنة . وبشر المريسى . والكعبى من المعتزلة إلى الثانى ثم اختلفوا فى تعيين الشرط فقال بشر: إنه بقاء خلقه سبحانه لا فى محل فان لم يخلقه عدم الجوهر . وقال الأكراد والكعبى: إنه بقاء قائم بالجواهر يخلقه جل وعلا فيه حالا فحالا فاذا لم يخلقه تعالى فيه انتفى الجوهر . وقال امام الحرمين: إنه الاعراض التى يجب اتصاف الجسم بها فان الله تعالى شأنه يخلقها فى الجسم حالا فحالا فمضى لم يخلقها سبحانه فيه انعدم . وقال النظام: إنه خلق الله تعالى الجوهر حالا فحالا فان الجواهر عنده لا بقاء لها بل هى متجددة بتجدد الاعراض فاذا لم يوالى عز مجده على الجوهر خلقه فنى، وأنت تعلم أن أكثر هذه الأقاويل من قبيل الأباطيل سيما القول بأن الفناء أمر محقق فى الخارج ضد للبقاء قائم بنفسه أو بالجواهر وكون البقاء موجودا لا فى محل، ولعل وجه البطلان غنى عن البيان. واحتجوا لهذا المذهب بقوله سبحانه (كل شيء هالك إلا وجهه) وقوله تعالى (كل من عليها فان) وأجابوا عن الآية بأن الكفار اكتفوا بأقل اللازم وأرادوا المبالغة فى الإنكار لأنه إذا لم يمكن بزعمهم الحشر بعد كونهم عظاما ورفاتا فعدم امكانه بعد فنائهم بالمرّة أظهر وأظهر، وفيه أن هلاك كل شيء خروجه عن صفاته المطلوبة منه والتفرق كذلك فيقال له هلاك ويسمى أيضا فناء عرفا فلا يحتاج بالآيتين غير تام وإن ما قالوه فى الجواب عن الآية خلاف الظاهر. ولا يرد عليهم أن إعادة المعدوم محال لما

ذكره الفلاسفة من الأدلة لما ذكره المسلمون في إبطالها. ومن الناس من قال: إن عجب الذنب لا يفنى وإن فنى ما عداه من أجزاء البدن الحديث الصحيحين «ليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظما واحداً وهو عجب الذنب منه خلق الخلق يوم القيامة».

وفي رواية مسلم «كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب» وصحح المزني أنه يفنى أيضاً وتناول الحديث بأن المراد منه أن كل الإنسان يبلى بالتراب ويكون سبب فنائه إلا عجب الذنب فإن الله تعالى يفنيه بالتراب كما يميت ملك الموت بلاملك موت، والخلق منه والتركيب يمكن أي يكون بعد إعادته فليس ما ذكرنا في بقائه، ووافقه على ذلك ابن قتيبة، وأنت تعلم أن ظواهر الأخبار تدل على عدم فنائه مطلقاً، وتوقف بعض العلماء عن الجزم بأحد المذهبين السابقين في كيفية الحشر.

وقال السعد: إنه الحق وهو اختيار إمام الحرمين وفي المواقف وشرحه للسيد السند هل يعدم الله تعالى الأجزاء البدنية ثم يعيدها أو يفرقها ويعيد فيها التأليف الحق أنه لم يثبت في ذلك شيء فلا جزم فيه نفياً ولا إثباتاً لعدم الدليل على شيء من الطرفين.

وقال حجة الاسلام الغزالي في كتاب الاقتصاد: فإن قيل ما تقولون هل تعدم الجواهر والاعراض ثم يعادان جميعاً أو تعدم الاعراض دون الجواهر ثم تعاد الاعراض فقط؟ قلنا: كل ذلك ممكن، والحق أنه ليس في الشرع دليل قاطع على تعيين أحد الأمرين الممكنين.

وقال بعضهم: الحق وقوع الأمرين جميعاً إعادة ما انعدم بعينه وإعادة ما تفرق باعراضه وهو حسن، والكلام في هذا المقام طويل جداً ولعل الله سبحانه وتعالى يمن علينا باستيفائه ولو في مواضع متعددة.

﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً﴾ وهو ميقات إعادتهم وحشرهم أو موتهم وهو على هذا اسم جنس لأن لكل أحد أجلا للموت يخصه، وقد جاء إطلاق الأجل على الموت ووجهه أنه يطلق على مدة الحياة وعلى آخرها والموت مجاور لذلك ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أي لا ينبغي الريب فيه والانكار لمن تدبره أو النفي على ظاهره، والجملة معطوفة على (أولم يروا) وهي وإن كانت انشائية وفي عطف الاخبارية عليها مقال مؤولة بخبرية والعطف على الصلة فيما مر متعذر للعصل بخبر أن.

وكذا على ما بعد أن المصدرية لفظا ومعنى والمعنى كما في الكشف وغيره قد علموا بدليل العقل أن الله تعالى قادر على إعادتهم وقد جعل أجلا لها لا ريب فيه فلا بد منها أي إذا كان ذلك ممكناً في نفسه واجب الوقوع بخبر الصادق لا يبقى للانكار معنى فإن كان الأجل بمعنى ميقات إعادتهم أي يوم القيامة لقولهم (أنذا كنا عظاما ورفاتا) وهو الظاهر فهو واضح، وإن كان بمعنى الموت فوجهه أنهم قد علموا إمكانه وأنهم ميتون لا محالة منسلخون من هذه الحياة وأنه لا بد لهم من جزاء فلم يخلقوا عبثاً ولم يتركوا سدى فقيم الانكار، وكأنه قد اكتفى بالموت عما بعده لأنه أول القيامة ومن مات فقد قامت قيامته فالعطف في التقدير على قد علموا، ويعلم من هذا التقرير أن الجامع بين الجملتين لصحة العطف في غاية القوة.

وزعم القطب أن الأولى العطف على ما بعد أن المصدرية أما أولا فلأنه أقرب، وأما ثانياً فلأن جعل الأجل يدخل حينئذ تحت قدرته تعالى وتحت علمهم بخلاف ما إذا عطف على قوله سبحانه (أولم يروا) النخ

ولا يخفى ما فيه على من استدارت كرة فكره على محور التحقيق (فَأَبَى الظَّالِمُونَ) الذين كفروا بالآيات وقالوا ما قالوا، ووضع الظاهر موضع ضميرهم تسجيلا عليهم بالظلم وتجاوز الحد بالمرءة (إِلَّا كُفُورًا ٩٩) أى جموداً *

(قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ) أى خزائن نعمه التى أفاضها على كافة الموجودات فالرحمة مجاز عن النعم والخزائن استعارة تحقيقية أو تخيلية، و(أتم) على ما ذهب إليه الحوفي. والزخشرى. وأبو البقاء. وابن عطية وغيرهم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور لأن لو يمتنع أن يليها الاسم والأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير، ومثل ذلك قول حاتم وقد أسر فاطمته جارية لو ذات سوار لطمتنى، وقول الملتمس:

ولو غير أخوالى أرادوا نقيصتى جعلت لهم فوق العرائن ميسما

وفائدة الحذف والتفسير على ما قيل الإيجاز فانه بعد قصد التوكيد لو قيل تملكون تملكون لكان اطنابا وتكراراً بحسب الظاهر، والمبالغة لتكرير الاسناد أو لتكرير الشرط فانه يقتضى تكرر ترتب الجزاء عليه والدلالة على الاختصاص وذلك بناء على أن (أتم) بعينه ضمير (تملكون) المؤخر فهو فى المعنى فاعل مقدم وتقديم الفاعل المعنوى يفيد الاختصاص إذا ناسب المقام يفيد الكلام حينئذ ترتب الامساك، وسيأتى قريباً إن شاء الله تعالى المراد منه على تفردهم بملك الخزائن ويعلم منه ترتبه على ملكها بالاشتراك بالطريق الأولى، وإلى تخريج مثل هذا التركيب على هذا الطرز ذهب البصريون بيد أن أبا الحسن بن الصائغ وغيره صرحوا بأنهم يمنعون إيلاء. لو فعلا مضمرا فى الفصيح ويجيزونه فى الضرورة وفى نادر كلام، ولعل شعر الملتمس ومثل حاتم عندهم من ذلك والحق خلاف ذلك *

وقال أبو الحسن على بن فضالة المجاشعى: إن التقدير لو كنتم أنتم تملكون، وظاهره أن أتم عنده توكيد للضمير المحذوف مع الفعل وليس بشئ، وقال أبو الحسن بن الصائغ: إن الأصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وحدها وانفصل الضمير فهو عنده اسم لكان محذوفة وجملة (تملكون) خبرها وعلى هذا تخرج نظائره *

قال أبو حيان بعد نقل ما تقدم: وهذا التخريج أحسن لأن حذف كان بعد لو معهود فى لسان العرب، ولا يخفى أن الكلام على ما سمعت أولاً أفيد وإن كان الظاهر أن الامساك على هذا يكون على استمرار الملك، والمراد من الامساك البخل وذلك لأن البخل إمساك خاص فلما حذف المفعول ووجهه إلى نفس الفعل بمعنى لفعلتم الامساك جعل كناية عن أبلغ أنواعه وأقبحها، وإلى كونه كناية عما ذكر ذهب صاحب الفرائد وغيره *

وجوز أن يكون مضمنا معنى البخل. وتعقب بأنه ليس بشئ لفظا ومعنى، وعلى ما ذكرنا يتخرج قولهم للبخیل ممسك (خَشِيَّةَ الْإِنْفَاقِ) أى مخافة الفقر كما أخرجه ابن جرير. وابن المنذر عن ابن عباس وروى نحوه عن قتادة وإليه ذهب الراغب قال: يقال أنفق فلان إذا افتقر، وأبو عبيدة قال: أنفق وأماق وأعدم وأصرم بمعنى واحد، وقال بعضهم: الإنفاق بمعناه المعروف وهو صرف المال، وفى الكلام مقدر أى خشية عاقبة الإنفاق *

وجوز أن يكون مجازا عن لازمه وهو النفاد، ونصب (خشية) على أنه مفعول له، وجعله مصدرا في موضع الحال كما جوز ه أبو البقاء خلاف الظاهر، وقد بلغت هذه الآية من الوصف بالشح الغاية القصوى التي لا يبلغها الوهم حيث أفادت أنهم لو ملكوا خزائن رحمة الله تعالى التي لا تتناهى وانفردوا بملكها من غير مزاحم أمسكوها من غير مقتض إلا خشية الفقر، وإن شئت فوازن بقول الشاعر :

ولو أن دارك أنبت لك أرضها ابرا يضيق بها فناء المنزل
وأناك يوسف يستعيرك ابرة ليخيط قد قميصه لم تفعل

مع أن فيه من المبالغات ما يزيد على العشرة ترى التفاوت الذي لا يحصر، وجعل غير واحد الخطاب فيها عاما فيقتضى أن يكون كل واحد من الناس بخيلا كما هو ظاهر ما بعد مع أنه قد أثبت لبعضهم الايثار مع الحاجة، وأجيب بأن ذلك بالنسبة إلى الجواد الحقيقي والفياض المطلق عز مجده فإن الانسان إما بمسك أو منفق والانفاق لا يكون إلا لغرض للعاقل كعوض مالى أو معنوى كثناء جميل أو خدمة واستمتاع كما في النفقة على الأهل أو نحو ذلك وما كان لعوض كان مبادلة لمبادلة أو هو بالنظر إلى الأغلب وتنزيل غيره منزلة العدم كما قيل :

عدنا في زماننا عن حديث المكارم
من كفى الناس شره فهو في جود حاتم

وهذا الجواب عندي أولى من الأول وعلى ذلك يحمل قوله تعالى ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَنُورًا ۝١٠﴾ مبالغا في البخل، وجاء القتر بمعنى تقليل النفقة وهو بازاء الاسراف وكلاهما مذموم ويقال قترت الشيء واقترته وقترته أى قللته وفلان مقتر فقير، وأصل ذلك كما قال الراغب من القتار والقتر وهو الدخان الساطع من الشواء والعود ونحوهما فكان المقتر والمقتر هو الذى يتناول من الشيء قتاره، وقيل الخطاب لأهل مكة الذين اقترحوا ما اقترحوا من الينبوع والأنهار وغيرها، والمراد من الانسان كما فى القول الاول الجنس ولا شك فى أن جنس الانسان مجبول على البخل لأن مبنى أمره الحاجة، وقيل الانسان وعليه الامام، ووجه ارتباط الآية بما قبلها على تخصيص الخطاب أن أهل مكة طلبوا ما طلبوا من الينبوع والأنهار لتكثر أقرانهم وتوسع عليهم فبين سبحانه أنهم لو ملكوا خزائن رحمة الله تعالى لبخلوا وشحوا ولما قدموا على إيصال النفع لأحد، والمراد التشنيع عليهم بأنهم فى غاية الشح ويقترحون ما يقترحون أو المراد أن صفتهم هذه فلا فائدة فى اسعافهم بما طلبوا كذا قال العسكري وغيره فالآية عندهم مرتبطة بقوله تعالى (وقالوا ان نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا) ويكفى على العموم اندراج أهل مكة فيه .

وقال أبو حيان: المناسب فى وجه الارتباط أن يقال: إنه عليه الصلاة والسلام قدم منحه الله تعالى مالم يمنحه لأحد من النبوة والرسالة إلى الانس والجن فهو صلوات الله عليه أحرص الناس على إيصال الخير اليهم وانقاذهم من الضلال يثابر على ذلك ويخاطر بنفسه فى دعائهم إلى الله تعالى ويعرض ذلك على القبائل وأحياء العرب سمحا بذلك لا يطلب منهم أجرا وهؤلاء أقرباؤه لا يكاد يحجب منهم أحد إلا الواحد بعد الواحد قد لجوا فى عناده وبغضائه فلا يصل منهم اليه إلا الذى فنبه تعالى شأنه بهذه الآية على سماحته عليه الصلاة والسلام وبذل

ما آتاه الله تعالى وعلى امتناع هؤلاء أن يصل منهم شيء من الخير إليه صلى الله تعالى عليه وسلم فهي قد جاءت مبينة تباين ما بينه عليه الصلاة والسلام وبينهم من حرصه على نفعهم وعدم إيصال شيء من الخير منهم إليه اهـ .
فالارتباط بين الآية وبين مجموع الآيات السابقة من حيث أنها تشعر بحرصه ﷺ على هدايتهم ولعمري إن هذا مما يباهه الذوق السليم والذهن المستقيم .

ويحتمل أن يكون وجه الارتباط اشتغالها على ذمهم بالشح المفرط كما أن ما قبلها مشتمل على ذمهم بالكفر كذلك وهما صفتان سيئتان ضرر أحدهما قاصر وضرر الأخرى متعدد فتأمل فليسلك الذهن اتساع والله تعالى أعلم بهراده ، ولما حكى سبحانه عن قریش ما حكى من التعتير والعناد مع رسوله ﷺ سلاه تعالى جده بما جرى لموسى عليه السلام مع فرعون وما صنع سبحانه بفرعون وقومه فقال عز قائلنا :

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ ظاهر السياق والنظائر يقتضيان كون المعنى تسع أدلة واضحة الدلالة على نبوة موسى عليه السلام وصحة ما جاء به من عند الله تعالى ولا ينافيه أنه قد أوتي من ذلك ما هو أكثر مما ذكر لأن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد كما حقق في الأصول وإلى هذا ذهب غير واحد إلا أنه اختلف في تعيين هذه التسع ففي بعض التفاسير هي كما في التوراة العصا ثم الدم ثم الضفادع ثم القمل ثم موت البهائم ثم برد كنار أنزل مع نار مضطربة أهلك ما مرت به من نبات وحيوان ثم جراد ثم ظلمة ثم موت كبار الأدهيين وجميع الحيوانات . وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور . وابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنها العصا واليد والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والسنين ونقص من الثمرات ، وروى ذلك عن مجاهد . والشعبي . وقتادة . وعكرمة *

وتعقب هذا بأن السنين والنقص من الثمرات آية واحدة كما روى عن الحسن *

ورد بانه ليس بالحسن إذ ظاهر قوله تعالى (ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات) يقتضى المغايرة فيحمل الأول على الجذب في بواديهم والثاني على النقصان في مزارعهم أو على نحو ذلك وقد تقدم الكلام فيه فلا ضير في عدهما آيتين . وأخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم في رواية أخرى عن الخبر أنها يده عليه السلام ولسانه وعصاه والبحر والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم وفي الكشف عنه رضى الله تعالى عنه أنها العصا واليد والجراد والقمل والضفادع والدم والحجر والبحر والطور الذى نتقه الله تعالى على بنى إسرائيل . وتعقبه في الكشف بقوله فيه : إن الحجر والطور ليسا من الآيات المذهب بها إلى فرعون وقال تعالى : (فى تسع آيات إلى فرعون وقومه) وذكر سبحانه في هذه السورة (لقد علمت ما أنزل هؤلاء) والاشارة إلى الآيات ثم قال : والجواب جاز أن يكون التسع البيئات بعضها منها غير البعض من تلك التسع وليس فى هذه الآية أن الكل لفرعون وقومه وأما الإشارة فالى البعض بالضرورة لأن الكل إنما حصلت على التدرىج وفاق البحر لم يكن فى معرض التحدى بل عندما حق الهلاك اهـ ، ولا يخلو عن ارتكاب خلاف الظاهر ، وما روى عن ابن عباس أولا لائح الوجه ما فيه أشكال ؛ ونسبه فى الكشف إلى الحسن وهو خلاف ما وجدناه فى الكتب التى يعول عليها فى أمثال ذلك ، وروى أن عمر بن عبد العزيز عليه الرحمة سأل محمد بن كعب عن هذه الآيات فعد ما عد وذكر فيه الطمس فقال عمر . كيف يكون العقبة إلا هكذا ثم قال :

يا غلام أخرج ذلك الجراب فاخرجه فنفضه فاذا بيض مكسور بنصفين وجوز مكسور وفوم وحمص وعدس كلها حجارة هذا وظاهر بعض الاخبار يقتضى خلاف ذلك *

فقد أخرج أحمد . والبيهقي . والطبراني . والنسائي . وابن ماجه . والترمذي وقال حسن صحيح . والحاكم وقال صحيح لا يعرف له علة وخلق آخرون عن صفوان بن عسال « أن يهوديين قال: أحدهما لصاحبه انطلق بنا إلى هذا النبي نسأله فأتياه ﷺ فسألاه عن قول الله تعالى : (ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات) فقال عليه الصلاة والسلام: لا تشر كوا بالله شيئا ولا تزنوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق ولا تسرقوا ولا تسحروا ولا تأكلوا الربا ولا تمشوا بيريء إلى سلطان ليقتله ولا تقذفوا محصنة ولا تفروا من الزحف » * وفي رواية « أوقال لا تفروا من الزحف - شك شعبة - وعليكم يا يهود خاصة أن لا تعتدوا في السبت فقبلا يديه ورجليه وقالان شهد إنك نبي » الخبر، ومن هنا قيل المراد بالآيات الأحكام، وقال الشهاب الخفاجي : انه التفسير الصحيح، ووجه اطلاقها عليها بانها علامات على السعادة لمن امتثلها والشقاوة لغيره، وقيل أطلقت عليها لأنها نزلت في ضمن آيات بمعنى عبارات دالة على المعاني نحو آيات الكتاب فيكون من قبيل اطلاق الدال واردة المدلول، وقيل لاضير أن يراد على ذلك بالآيات العبارات الالهية الدالة على تلك الأحكام من حيث أنها دالة عليها، وفيه وكذا في سابقه القول باطلاق الآيات على ما أنزل على غير نبينا ﷺ من العبارات الالهية كاطلاقها على ما أنزل عليه عليه الصلاة والسلام منها . واستشكل بأن الآيات في الرواية التي لا شك فيها عشرة وما في الآية المسؤل عنها تسع، وأجيب بأن الأخير فيها أعني لا تعتدوا في السبت ليس من الآيات لأن المراد بها أحكام عامة ثابتة في الشرائع كلها وهو ليس كذلك ولذا غير الأسلوب فيه فهو تذييل للكلام وتتميم له بالزيادة على ما سأله ﷺ ، وفي الكشف أنه من الأسلوب الحكيم لأنه عليه الصلاة والسلام لما ذكر التسع العامة في كل شريعة ذكر خاصا بهم ليدل على احاطة علمه ﷺ بالكل وهو حسن وليس الأسلوب الحكيم فيه بالمعنى المشهور فاطلاق القول بأنه ليس من الأسلوب الحكيم كما فعل الخفاجي ليس في محله . وقال بعض الآجلة : إن هذه الأشياء لا تعلق لها بفرعون وإنما أوتيتها بنو إسرائيل ولعل جوابه ﷺ بما ذكر لما أنه المهم للسائل وقبوله لما أنه كان في التوراة مسطورا وقد علم أنه ما علمه رسول الله ﷺ إلا من جهة الوحي اه *

وتعقب بأننا لا نسلم أنه يجب في الآيات المذكورة في الآية أن تكون مما له تعلق بفرعون وما بعد ليس نصا في ذلك نعم هو كالمظاهر فيه لكن كثيراً ما تترك الظواهر للاخبار الصحيحة سلمنا أنه يجب أن يكون لها تعلق لكن لا نسلم أن تلك الأحكام لا تعلق لها لجواز أن يكون كلها أو بعضها مما خوطب به فرعون وبنو إسرائيل جميعا لا بد لنفي ذلك من دليل، وكأن حاصل ما أراد من قوله لعل جوابه ﷺ الخ أن ذلك الجواب من الأسلوب الحكيم بأن يكون موسى عليه السلام قد أوتي تسع آيات بينات بمعنى المعجزات الواضحات وهي المرادة في الآية وأوتي تسعا أخرى بمعنى الأحكام وهي غير مرادة إلا أن الجواب وقع عنها لما ذكر وهو كما ترى فتأمل *

فمؤيدات كل من التفسيرين أعني تفسير الآيات بالأدلة والمعجزات وتفسيرها بالأحكام متعارضة وأقوى

ما يؤيد الثاني الخبر ﴿فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وقرأ جمع (فسل) والظاهر أنه خطاب لنبيينا ﷺ والسؤال بمعناه المشهور إلا أن الجمهور على أنه خطاب لموسى عليه السلام، والسؤال اما بمعنى الطلب أو بمعناه المشهور لقراءة رسول الله ﷺ وأخرجها أحمد في الزهد وابن المنذر . وابن جرير وغيرهم عن ابن عباس فسال على صيغة الماضي بغير همز كقال وهي لغة قريش فانهم يبدلون الهمزة المتحركة وذلك لأن هذه القراءة دلت على أن السائل موسى عليه السلام وأنه مستعقب عن الإتياء فلا يجوز أن يكون فاسأل خطاباً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لثلاث تخالف القراءتان ولا بد إذ ذاك من اضمحار لثلاث مختلفا خبراً وطلباً أي فقلنا له اطلبهم من فرعون وقل له ارسل معي بني إسرائيل أو اطلب منهم أن يعاضدوك وتكون قلوبهم وأيديهم معك أو سلمهم عن إيمانهم وعن حال دينهم واستفهم منهم هل هم ثابتون عليه أو اتبعوا فرعون ويتعلق بالقول المضمرة قوله تعالى : ﴿إِذْ جَاءَهُمْ﴾ وهو متعلق بسأل على قراءته صلى الله تعالى عليه وسلم والدليل على ذلك المضمرة في اللفظ قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ﴾ لأنه لو كان فاسأل خطاباً لنبيينا عليه الصلاة والسلام لانفك النظم وأيضاً لا يظهر استعقابه ولا تسبيه عن إتياء موسى عليه السلام نعم جعل الذاهبون الى الأول فاسأل اعتراضاً من باب زيد فاعلم فقيهه والفاء تكون للاعتراض كالواو وعلى ذلك قوله :

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

وهذا الوجه مستغن عن الاضمار و(إذ جاءهم) متعلق عليه بآتيننا ظرفاً ولا يصح تعلقه بسأل إذ ليس سؤاله ﷺ في وقت مجيء موسى عليه السلام ، قال في الكشف : والمعنى فاسأل يا محمد مؤمنى أهل الكتاب عن ذلك اما لأن تظاهر الأدلة أقوى ، وإما من باب التهييج والالهاب ، واما للدلالة على أنه أمر محقق عندهم ثابت في كتابهم وليس المقصود حقيقة السؤال بل كونهم أعنى المسؤولين من أهل علمه ولهذا يؤمر مثلك بسؤالهم وهذا هو الوجه الذي يحمل به موقع الاعتراض ، وجوز أن يكون منصوباً باذكر مضمرراً على أنه مفعول به وجاز على هذا أن لا يجعل (فاسأل) اعتراضاً ويجعل اذكر بدلاً عن اسأل لما سمعت مران السؤال ليس على حقيقة وكذا جوز أن يكون منصوباً كذلك بيخبروك مضمرراً وقع جواب الأمر أي سلمهم يخبروك إذ جاءهم * ولا يجوز على هذا الاعتراض ، نعم يجوز الاعتراض على هذا بأن أخبر يتعدى بالباء أو عن لانبفسه فيجب أن يقدر بدل الاخبار الذكر ونحوه مما يتعدى بنفسه واما جعله ظرفاً له غير صحيح إذا الاخبار غير واقع في وقت المجيء ، واعتراض أيضاً بأن السؤال عن الآيات والجواب بالاخبار عن وقت المجيء أو ذكره لا يلائمه * ويمكن الجواب بأن المراد يخبروك بذلك الواقع وقت مجيئه لهم أو يذكروا ذلك لك وهو كما ترى ، وبعضهم جوز تعلقه بيخبروك على أن إذ للتعليل ، وعلى هذا يجوز تعلقه باذكر ، والمعنى على سائر احتمالات كون الخطاب لنبيينا عليه الصلاة والسلام إذ جاء آبائهم اذ بنو إسرائيل حينئذ هم الموجودون في زمانه ﷺ وموسى عليه السلام ما جاءهم فالكلام إما على حذف مضاف أو على ارتكاب نوع من الاستخدام ، والاحتمالات على تقدير جعل الخطاب لمن يسمع هي الاحتمالات التي سمعت على تقدير جعله لسيد السامعين عليه الصلاة والسلام . والفاء في (فقال) على سائر الاحتمالات والأوجه فصيحة والمعنى اذ جاءهم فذهب إلى فرعون وادعى النبوة وأظهر المعجزة وكيت وكيت فقال : ﴿إِنِّي لَا ظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ۝ ١٠١﴾ سحرت فاختل عقلك ولذلك اختل كلامك

وادعيت ما ادعيت وهو كقوله : (إن رسواكم الذي أرسل اليكم لمجنون) *
وقال الفراء . والطبري : مسحوراً بمعنى ساحراً على النسب أو حقيقة وهو يناسب قلب العصا ونحوه
على تفسير الآيات بالمعجزات ﴿ قَالَ ﴾ موسى عليه السلام رداً لقوله المذكور ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَّ ﴾ يا فرعون
﴿ مَا أَنزَلَ هَؤُلَاءَ ﴾ أى الآيات التسع أو بعضها والاشارة إلى ذلك بما ذكر على حد قوله على إحدى الروايتين
* والعيش بعد أولئك الأيام * وقد مر ﴿ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أى خالقهما
ومديرهما، وحاصل الرد أن عليك بأن هاتيك الآيات من الله تعالى إذ لا يقدر عليها سواه تعالى يقتضى أنى
لست بمسحور ولا ساحر وأن كلامى غير مختل لكن حب الرياسة حملك على العناد فى التعرض لعنوان
الربوبية إيماء إلى أن إنزالها من آثار ذلك ، وفى البحر ما أحسن إسناد إنزالها إلى رب السموات والأرض إذ
هو عليه السلام لما سأله فرعون فى أول محاورته فقال له : وما رب العالمين ؟ قال : رب السموات والأرض
تنبيهاً على نقصه وأنه لا تصرف له فى الوجود فدعواه الربوبية دعوى مستحيل فبكته وأعلمه أنه يعلم آيات الله
تعالى ومن أنزلها ولكنه مكابر معاند كقوله تعالى : (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وخاطبه
بذلك على سبيل التوبيخ أى أنت بحال من يعلم هذه أو هى من الوضوح بحيث تعلمها وليس خطابه على جهة
إخباره عن علمه أو العلم بعلمه ليكون إفادة لازم الخبر كقولك لمن حفظ التوراة حفظت التوراة *
وقرأ على كرم الله تعالى وجهه . وزيد بن على رضى الله تعالى عنهما . والكسائى (لقد علمت) بضم التاء
فيكون موسى عليه السلام قد أخبر عن نفسه أنه ليس بمسحور كما زعم عدو الله تعالى وعدوه بل هو يعلم أن
ما أنزل تلك الآيات إلا خالق السموات والأرض ومديرهما ، وروى عن الأمير كرم الله تعالى وجهه أنه قال :
والله ما علم عدو الله تعالى ولكن موسى عليه السلام هو الذى علم ، وتعقبه أبو حيان بأنه لا يصح لأنه رواه
كلثوم المرادى وهو مجهول وكيف يقول ذلك باب مدينة العلم كرم الله تعالى وجهه ، ووجه نسبة العلم إليه ظاهر *
وقد ذكر الجلال السيوطى فى الدر المنثور أن سعيد بن منصور . وابن المنذر . وابن أبى حاتم أخرجوا
عن على كرم الله تعالى وجهه أنه كان يقرأ بالضم ويقول ذلك ولم يتعقبه بشئ ، وأعل هذا المجهول الذى ذكره
أبو حيان فى أسانيدهم والله تعالى أعلم *

وجملة (ما أنزل) الخ معلق عنها سادة (١) مسد (علمت) وقوله تعالى ﴿ بَصَائِرَ ﴾ حال من هؤلاء والعامل
فيه أنزل المذكور عند الحوفى . وأبى البقاء . وابن عطية وما قبل الا يعمل فيما بعدها إذا كان مستثنى منه
أو تابعاً له وقد نص الأخفش . والكسائى على جواز ما ضرب هنأ إلا زيد ضاحكة ومذهب الجمهور عدم
الجواز فان ورد ما ظاهره ذلك أول عندهم على إضمار فعل يدل عليه ما قبل ، والتقدير هنا أنزلها بصائر أى بينات
مكشوفات تبصرك صدق على أنه جمع بصيرة بمعنى مبصرة أى بيضة وتطابق البصائر على الحجج يجعلها كأنها
بصائر العقول أى ما أنزلها إلا حججاً وأدلة على صدق وتكون بمعنى العبرة كما ذكره الراغب ، هذا ولا يخفى
عليك أنه إذا كان المراد من الآيات التسع ما اقتضاه خبر صفوان السابق يجوز أن تكون (هؤلاء) إشارة

(١) قوله مسد علمت كذا بخط مؤلفه وسقط منه مضاف والأصل مسد مفعولى علمت

إلى ما أظهره عليه السلام من المعجرات ويعتبر إظهار ذلك فيما يفصح عنه الفاء الفصيحة وإن أيدت الاجعلها إشارة إلى الآيات المذكورة بذلك المعنى لتحقيق جميعها من أول الأمر وثبوتها وقت المحاورة وشدة ملامة الانزال لها احتجت إلى ارتكاب نوع تكلف فيما لا يخفى عليك ﴿وَأَنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ۝١٠٢﴾ أى هالك كما روى عن الحسن ومجاهد على أنه من ثبر اللازم بمعنى هلك ، ومفعول فيه للنسب بناءً على أنه يأتي له من اللازم والمتعدى ، وفسره بعضهم بهلكا وهو ظاهر ، وعن الفراء أنه قال : أى مصر وفاعل الخير مطبوعا على الشر من قولهم : ما تبرك عن هذا أى مامنعك وإليه يرجع ما أخرجه الطسقى عن ابن عباس من تفسيره بملعوننا محبوساً عن الخير .

وأخرج الشيرازى فى الألقاب . وابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عنه رضى الله تعالى عنه تفسيره بنقص العقل ، وفى معناه تفسير الضحاك بمسحور قال : رد موسى عليه السلام بمثل ما قال له فرعون مع اختلاف اللفظ ، وأخرج ابن أبى الدنيا فى ذم الغضب عن أنس بن مالك أنه سئل عن (مثورا) فى الآية فقال : مخالفا ثم قال : الأنبياء عليهم السلام (١) من أن يلعنوا أو يسبوا ، وأنت تعلم أن هذا معنى مجازى له وكذا ناقص العقل ولاداعى إلى ارتكابه ، وما ذكره الإمام مالك فيه ما فيه ، نعم قيل : إن تفسيره بهالك ونحوه مما فيه خشونة ينافى قوله تعالى خطابا لموسى وهرون عليهما السلام : (فقل لاه قولا لينا) وأشار أبو حيان إلى جوابه بأن موسى عليه السلام كان أولا يتوقع من فرعون المكروه كما قال : (إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى) فامر أن يقول له قولا لينا فلما قال سبحانه له : (لا تخف) وثق بحماية الله تعالى فصالح عليه صولة المحمى وقابله من الكلام بما لم يكن ليقابله به قبل ذلك ، وفيه كلام استطاع عليه إن شاء الله تعالى فى محله ، وبالجمله التفسير الأول أظهر التفاسير ولاضير فيه لاسيما مع تعبير موسى عليه السلام بالظن ثم انه عليه السلام قد قارع ظنه بظنه وشتان ما بين الظنين فان ظن فرعون إفك مبين وظن موسى عليه السلام يحوم حول اليقين .

وقرأ أبى . وابن كعب (وإن أخالك يا فرعون لمثبورا) على إن الخففة واللام الفارقة ، وأخال بمعنى أظن بكسر الهمزة فى الفصحى وقد تفتح فى لغة كما فى القاموس *

﴿ فَأَرَادَ ﴾ فرعون ﴿ أَنْ يَسْتَفْزَهُمْ ﴾ أى موسى وقومه ، وأصل الاستفزاز الازعاج وكنى به عن إخراجهم ﴿ مِنْ الْأَرْضِ ﴾ أى أرض مصر التى هم فيها أو من جميع الأرض ويلزم إخراجهم من ذلك قتلهم واستئصالهم وهو المراد ﴿ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا ۝١٠٣ ﴾ أى فعكسنا عليه مكره حيث أراد ذلك لهم دونه فكان له دونهم فاستفز بالاغراق هو وقومه وهذا التعكيس أظهر من الشمس على الثانى وظاهر على الأول لأنه أراد إخراجهم من مصر فخرج هو أشد الإخراج بالهلاك والزيادة لا تضر فى التعكيس بل تؤيده *

﴿ وَقُلْنَا ﴾ على لسان موسى عليه السلام ﴿ مَنْ بَعْدَهُ ﴾ أى من بعد فرعون على معنى من بعد اغراقه أو الضمير للاغراق المفهوم من الفعل السابق أى من بعد اغراقه وإغراق من معه ﴿ لِبَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ الذين

(١) قوله الأنبياء عليهم السلام من أن يلعنوا الخ كذا بخطه ولعل فيه سقطا من قلبه والأصل الأنبياء عليهم السلام مبرهون من أن يلعنوا الخ أو نحو ذلك وفى الدر المنثور الأنبياء أكرم من أن تلعن أو تسب

أراد فرعون استفزازهم ﴿اسْكُنُوا الْأَرْضَ﴾ التي أراد أن يستفزكم منها وهي أرض مصر، وهذا ظاهر ان ثبت أنهم دخلوها بعد أن خرجوا منها واتبعهم فرعون وجنوده وأغرقوا وإن لم يثبت فالمراد من بني اسرائيل ذرية أولئك الذين أراد فرعون استفزازهم، واختار غير واحد أن المراد من الأرض الأرض المقدسة وهي أرض الشام ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ﴾ أي الكرة أو الحياة أو الساعة أو الدار الآخرة، والمراد على جميع ذلك قيام الساعة ﴿جَنَّا بِكُمْ لَفِيفًا ۝ ١٠﴾ أي مختلطين أنتم وهم ثم نحكم بينكم ونميز سعداءكم من أشقيائكم وأصل اللفيف الجماعة من قبائل شتى فهو اسم جمع كالجميع ولا واحد له أو هو مصدر شامل للقليل والكثير لأنه يقال لف لفا ولفيفا، والمراد منه ما أشير إليه، وفسره ابن عباس بجميعا وكيفما كان فهو حال من الضمير المجرور في بكم، ونص بعضهم على أن في (بكم) تغليب المخاطبين على الغائبين، والمراد بهم وبكم وما أطفه (مع لفيفا) ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ عود إلى شرح حال القرآن الكريم فهو مرتبط بقوله تعالى (إن اجتمعت الأنس والجن) الآية وهكذا طريقة العرب في كلامها تأخذ في شيء وتستطرد منه إلى آخر ثم إلى آخر ثم تعود إلى ما ذكرته أولا والحديث شجون فضمير الغائب للقرآن وأبعد من ذهب إلى أنه لموسى عليه السلام، والآية مرتبطة بما عندها، والانزال فيها كما في قوله تعالى (وأنزلنا الحديد) وقد حمل بعضهم على هذا المعنى فيما قبل أولآيات التسع وذكر على المعنى أو للوعد المذكور آنفا، والظاهر أن الباء في الموضعين للملابسة والجار والمجرور في موضع الحال من ضمير القرآن واحتمال أن يكون أولا حالا من ضميره تعالى خلاف الظاهر، والمراد بالحق الأول على ما قيل الحكمة الإلهية المقتضية لانزاله وبالتالي ما اشتمل عليه من العقائد والاحكام ونحوها أي ما أنزلناه إلا ملتبسا بالحق المقتضى لانزاله وما نزل إلا ملتبسا بالحق الذي اشتمل عليه، وقيل الباء الأولى للسببية متعلقة بالفعل بعد والثانية للملابسة، وقيل هما للسببية فيتعلقان بالفعل وقال أبو سليمان الدمشقي: الحق الأول التوحيد والثاني الوعد والوعيد والامر والنهي، وقيل الحق في الموضعين الأمر المحفوظ الثابت، والمعنى ما أنزلناه من السماء إلا محفوظا بالرصد من الملائكة وما نزل على الرسول إلا محفوظا بهم من تخليط الشياطين، وحاصله أنه محفوظ حال الانزال وحال النزول وما بعده لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وأبعد من جوز كون المراد بالحق الثاني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعنى نزوله به نزوله عليه وحلوله عنده من قولهم نزل بفلان ضيف، وعلى سائر الأوجه لا تخفى فائدة ذكر الجملة الثانية بعد الأولى، وما يتوهم من التكرار مندفع ونحا الطبري إلى أن الجملة الثانية تؤكد الأولى من حيث المعنى لأنه يقال أنزلته فنزل وأنزلته فلم ينزل إذا عرض له مانع من النزول فجاءت الجملة الثانية مزيلة لهذا الاحتمال وتحاشي بعضهم من إطلاق التوكيد لما بين الانزال والنزول من المغايرة وادعى أنه لو كانت الثانية توكيدا للأولى لما جاز العطف لكمال الاتصال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا﴾ للمطيع بالثواب ﴿وَنَذِيرًا ۝ ١٠﴾ للعاصي من العقاب فلا عليك إلا التبشير والآنذار لا هداية الكفرة المقترحين وإكراههم على الدين ولعل الجملة لتحقيق حقيقة بعثته ﷺ أثر تحقيق حقيقة القرآن ونصب ما بعد إلا على الحال.

﴿وَقُرْآنًا﴾ نصب بفعل مضمير يفسره قوله تعالى ﴿فَرَقْنَاهُ﴾ فهو من باب الاشتغال ورجع النصب على

الرفع العطف على الجملة الفعلية ولورفع على الابتداء في غير القرآن جاز إلا أنه لا بدله من ملاحظة مسوغ عند من لا يكتفى في صحة الابتداء بالنكرة بحصول الفائدة وعلى هذا أخرجه الحوفي .
وقال ابن عطية: هو مذهب سيديويه، وقال الفراء: هو منصوب بأرسلناك أي (ما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا) وقرآنا كما تقول رحمة لأن القرآن رحمة، ولا يخفى إنه إعراب متكلف لا يكاد يقوله فاضل، وبما يقضى منه العجب ما جوزه ابن عطية من نصبه بالعطف على الكاف في (أرسلناك) .

وقال أبو البقاء: وهو دون الأول ورفق ما عداه إنه منصوب بفعل مضمحل عليه (آتيناه) السابق أو (أرسلناك) وجملة (فرقناه) في موضح الصفة له أي آتيناهك قرآنا فرقناه أي أنزلناه منجما مفرقا أو فرقناه بين الحق والباطل فحذف الجار وانتصب مجروره على أنه مفعول به على التوسع كما في قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا وروى ذلك عن الحسن، وعن ابن عباس بينا حلاله وحرامه، وقال الفراء: أحكمناه وفصلناه كما في قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) وقرأ على كرم الله تعالى وجهه. وابن عباس. وأبي: وعبدالله. وأبو رجاء. وقتادة. والشعبي. وحמיד. وعمر بن قائد. وزيد بن علي. وعمر بن ذر. وعكرمة. والحسن بخلاف عنه (فرقناه) بشد الراء ومعناه كالمخفف أي أنزلناه مفرقا منجما بيد أن التضعيف للتكثير في الفعل وهو التفريق، وقيل فرق بالتخفيف يدل على فصل متقارب وبالتشديد على فصل متباعد والأول أظهر، ولما كان قوله تعالى الآتي (على مكث) يدل على كثرة نجومه كانت القراءتان بمعنى، وقيل معناه فرقنا آياته بين أمر ونهي وحكم وأحكام ومواعظ وأمثال وقصص وأخبار مغيبات أتت وتأتى والجمهور على الأول .

وقد أخرج ابن أبي حاتم. وابن الأنباري وغيرهما عن ابن عباس قال: نزل القرآن جملة واحدة من عند الله تعالى من اللوح المحفوظ إلى السفارة الكرام السكتين في السماء الدنيا فنجمته السفارة على جبريل عليه السلام عشرين ليلة ونجمه جبريل عليه السلام على النبي ﷺ عشرين سنة، وفي رواية أنه أنزل ليلة القدر في رمضان ووضع في بيت العزة في السماء الدنيا ثم أنزل نجوما في عشرين، وفي رواية في ثلاث وعشرين سنة وفي أخرى في خمس وعشرين، وهذا الاختلاف على ما في البحر مبنى على الاختلاف في سنة ﷺ .

وأخرج ابن الضريس من طريق قتادة عن الحسن كان يقول: أنزل الله القرآن على نبي الله ﷺ في ثمان عشرة سنة ثمان سنين بمكة وعشر بعد ما هاجر .

وتعقبه ابن عطية بأنه قول مختل لا يصح عن الحسن، واعتمد جمع أن بين أوله وآخره ثلاثا وعشرين سنة وكان ينزل به جبريل عليه السلام على ما قيل خمس آيات خمس آيات، فقد أخرج البيهقي في الشعب عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات فإن جبريل عليه السلام كان ينزل به خمسا خمسا .
وأخرج ابن عساكر من طريق أبي نضرة قال: كان أبو سعيد الخدري يعلمنا القرآن خمس آيات بالغداة وخمس آيات بالعشي ويخبر أن جبريل عليه السلام نزل به خمس آيات خمس آيات، وكان المراد في الغالب فإنه قد صح أنه نزل بأكثر من ذلك وبأقل منه .

وقرأ أبي وعبدالله (فرقناه عليك) (لَتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ) أي تؤدة : تأن فإنه أيسر للحفظ وأعون على الفهم وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقيل أي تطاول في المدة وتقضيها شيئا فشيئا، والظاهر

تعلق لتقرأه بفرقناه وعلى الناس بتقرأه وعلى مكث به أيضا إلا أن فيه تعلق حرفي جر بمعنى بمتعلق واحده وأجيب بأن تعلق الثاني بعد اعتبار تعلق الأول به فيختلف المتعلق، وفي البحر لا يبالى بتعلق هذين الحرفين بما ذكر لاختلاف معناه لآن الأول في موضع المفعول به والثاني في موضع الحال أي متمملا مترسلا، ولما في ذلك من القيل والقال اختار بعضهم تعلقه بفرقناه، وجوز الخفاجي تعلقه بمحذوف أي تفريقا أو فرقا على مكث أو قراءة على مكث منك كمكث تنزيله، وجعله أبو البقاء في موضع الحال من الضمير المنصوب في فرقناه أي متممكثا. ومن العجيب قول الخو في أنه بدل من (على الناس) وقد تعقبه أبو حيان بأنه لا يصح لأن (على مكث) من صفات القاريء أو من صفات المقروء وليس من صفات الناس ليكون بدلا منهم، والمكث مثلث الميم وقرىء بالضم والفتح ولم يقرأ بالكسر وهو لغة قليلة، وزعم ابن عطية اجماع القراء على الضم *

﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا ١٠٦﴾ على حسب الحوادث والمصالح فذكر هذا بعد قوله تعالى: (فرقناه) الخ مفيد وذلك لأن الأول دال على تدريج نزوله ليسهل حفظه وفهمه من غير نظر إلى مقتضى لذلك وهذا أخص منه فانه دال على تدريجه بحسب الاقتضاء ﴿قُلْ﴾ للذين كفروا ﴿آمِنُوا بِهِ﴾ أي بالقرآن ﴿أَوْ لَا تُؤْمِنُوا﴾ أي به على معنى أن إيمانكم به وعدم إيمانكم به سواء لأن إيمانكم لا يزيده كالا وعدم إيمانكم لا يورثه نقصا *

﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ أي العلماء الذين قرءوا الكتب السالفة من قبل تنزل القرآن وعرفوا حقيقة الوحي وأمارات النبوة وتمكنوا من تمييز الحق والباطل والمحق والمبطل أو رأوا نعمتك ونعت ما أنزل إليك ﴿إِذَا يُتْلَى﴾ أي القرآن ﴿عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ الخرور السقوط بسرعة، والأذقان جمع ذقن وهو مجتمع اللحيين ويطلق على ما ينبت عليه من الشعر مجازا وكذا يطلق على الوجه تعبيرا بالجزء عن الكل قيل وهو المراد وروى عن ابن عباس فكانه قبل يسقطون بسرعة على وجوههم ﴿سُجَّدًا ١٠٨﴾ تعظيما لأمر الله تعالى أو شكرا لانجاز ما وعد به في تلك الكتب من بعثتك، والظاهر أن هنا خرورا وسجودا على الحقيقة، وقيل: لا شيء من ذلك وإنما المقصود أنهم ينقادون لما سمعوا وينخضعون له كال الانقياد والخضوع فاخرج الكلام على سبيل الاستعارة التمثيلية، وفسر الخرور للأذقان بالسقوط على الوجوه المخشري ثم قال: وإنما ذكر الذقن لأنه أول ما يلقى الساجد به الأرض من وجهه، وقيل: فيه نظر لأن الأول هو الجبهة والأنف ثم وجهه بانه إذا ابتداء الخرور فاقرب الأشياء من وجهه إلى الأرض هو الذقن، وكأنه أريد أول ما يقرب من اللقاء، وجوز أن تبقى الأذقان على حقيقتها والمراد المبالغة في الخشوع وهو تعفير اللحا على التراب أو انه ربما خروا على الذقن كالغشى عليهم لخشية الله تعالى، وقيل: لعل سجودهم كان هكذا غير ما عرفناه وهو كما ترى *

وقال صاحب الفرائد المراد المبالغة في التحامل على الجبهة والأنف حتى كأنهم يلصقون الأذقان بالأرض وهو وجه حسن جدا واللام على ما نص عليه المخشري للاختصاص وذكر أن المعنى جعلوا أذقانهم للخرور واختصوها به • ومعنى هذا الاختصاص على ما في الكشف أن الخرور لا يتعدى الأذقان إلى غيرها من الأعضاء المقابلة وحقق ذلك بما لا مزيد عليه. واعترض القول بالاختصاص بانه مخالف لما سبق من قوله: إن الذقن أول ما يلقى الساجد به الأرض راجيب بما أجيب. وتعقبه الخفاجي بانه مبني على أن الاختصاص الذي تدل عليه اللام بمعنى

الحصر وليس كذلك وإنما هو بمعنى تعلق خاص ولو سلم فمعنى الاختصاص بالذوق الاختصاص بجهته ومحاذيه وهي جهة السفلى ولا شك في اختصاصه به اذ هو لا يكون لغيره فمعنى (يخرون للاذقان) يقعون على الارض عند التحقيق، والمراد تصوير تلك الحالة كما في قوله • فخر صريعا للبدن وللهم • فتأمل •

واختار بعضهم كون اللام بمعنى على، وزعم بعض عود ضميرى (به. وقبله) على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويأباه السباق واللاحق، وأخرج ابن المنذر. وابن جرير أن ضمير (يتلى) لكتابهم ولا يخفى حاله؛ والظاهر أن الجملة الاسمية داخلية في حيز (قل) وهي تعليل لما يفهم من قوله تعالى: (أمنوا به أولا تؤمنوا) من عدم المبالاة بذلك أى ان لم تؤمنوا به فقد آمن به أحسن إيمان من هو خير منكم، ويجوز أن تكون داخلية في حيز قل بل هي تعليل له على سبيل التسلية لرسول الله ﷺ كأنه قيل تسلب بإيمان العلماء عن إيمان الجاهلة ولا تكترث بإيمانهم وأغراضهم وقد ذكر كلا الوجهين الكشف والحاصل أن المقصود التسلية والازدراء وعدم المبالاة المفيد للتوبيخ والتقريع مفرع عليه مدمج أو بالعكس والصيغة في الثانى أظهر والتعليل بقوله سبحانه (إن الذين أوتوا العلم) في الأول •

وقال ابن عطية يتوجه في الآية معنى آخر وهو أن قوله سبحانه (قل آمنوا به أولا تؤمنوا) إنما جاء للوعيد والمعنى افعلوا أى الأمرين شتم فسترون ما تجازون به ثم ضرب لهم المثل على جهة التقريع بمن تقدم من أهل الكتاب أى ان الناس لم يكونوا كما أنتم في الكفر بل كان الذين أوتوا التوراة والانجيل والزبور والكتب المنزلة إذا يتلى عليهم ما أنزل عليهم خشعوا وآمنوا به، وهو بعيد جدا ولا يخلو عن ارتكاب مجازة وربما يكون في الكلام عليه استخدام ﴿وَيَقُولُونَ﴾ أى في سجودهم او مطلقا ﴿سُبْحَانَ رَبَّنَا﴾ عن خلف وعده أو عما يفعل الكفرة من التكذيب ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا مَفْعُولًا ۝ ١٠٨﴾ إن مخففة من المثقلة واسمها ضمير شأن واللام فارقة أى إن الشأن هذا ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ كرر الخور للاذقان لاختلاف السبب فان الاول لتعظيم أمر الله تعالى أو الشكر لانجاز الوعد والثانى لما أثر فيهم من مواعظ القرآن، والجار والمجرور إما متعلق بما عنده أو بمحذوف وقع حالا لما قبل أو بما بعد أى ساجدين، وجملة (يبكون) حال أيضا أى باكين من خشية الله تعالى، ولما كان البكاء ناشئا من الخشية الناشئة من التفكير الذى يتجدد جىء بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد، وقد جاء في مدح البكاء من خشيته تعالى أخبار كثيرة فقد أخرج الحكيم الترمذى عن النضر بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ «لو أن عبدا بكى في أمة لأنجى الله تعالى تلك الأمة من النار ببكاء ذلك العبد وما من عمل إلا له وزن وثواب إلا الدمعة فانها تطفئ بحورا من النار وما أغرورت عين بمائها من خشية الله تعالى إلا حرم الله تعالى جسدها على النار فان فاضت على خده لم يرهق وجهه قطر ولا ذلة» وأخرج أيضا عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله تعالى وعين باتت تحرس في سبيل الله تعالى» وأخرج هو والنسائي ومسلم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يلج النار رجل بكى من خشية الله تعالى حتى يعود اللبن في الضرع ولا اجتمع على عبد غبار في سبيل الله تعالى ودخان جهنم» زاد النسائي في منخريه ومسلم أبدا، وينبغي أن يكون ذلك حال العلماء فقد أخرج ابن جرير وابن

المُنذر وغيرهما عن عبد الأعلى التيمي أنه قال: إن من أوتي من العلم مالا يبكيه لخليق أن قد أوتي من العلم مالا ينفعه لأن الله تعالى نعت أهل العلم فقال (ويخرون للاذقان يبيكون) ﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾ أي القرآن بسماعهم ﴿خُشُوعاً ١٠٩﴾ لما يزيدهم علماً ويقينا بأمر الله تعالى على ما حصل عندهم من الأدلة •

﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ أخرج ابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس قال: صلى ﷺ بمكة ذات يوم فدعا الله تعالى فقال في دعائه: يا الله يا رحمن فقال المشركون: انظروا إلى هذا الصابي. ينهانا أن ندعو إلهين وهو يدعو إلهين فنزلت، وعن الضحاك أنه قال: قال أهل الكتاب للرسول ﷺ: إنك لتقل ذكر الرحمن وقد أكثر الله تعالى في التوراة هذا الاسم فنزلت، والمراد على الأول التسوية بين اللفظين بأنهما عبارتان عن ذات واحد وإن اختلف الاعتبار والتوحيد إنما هو للذات الذي هو المعبود وهو يلائم قوله تعالى فيما بعد (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك) وعلى الثاني التسوية في حسن الإطلاق والافضاء إلى المقصود فإن أهل الكتاب فهموا أحسنية الرحمن لكونه أحب إليه تعالى إذ أكثر ذكره في كتابهم وكان حكمة ذلك أن موسى عليه السلام كان غصوباً كما دلت عليه الآثار فأكثر له من ذكر الرحمن ليعامل أمته بمزيد الرحمة لأن الأنبياء عليهم السلام يتخلقون باخلاق الله تعالى، قال القاضي البيضاوي: وهذا أجوب لقوله تبارك اسمه ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ لأن توصيف الأسماء بالحسنى يفهم منه أن المقول لهم ذلك يظنون أحسنية اسم من اسم لا التغاير، وقال صاحب الكشف: الغرض على الوجهين التسوية بين اللفظين في الحسن والاختلاف إنما هو بأن الاستواء في الحسن رد لمن قال: إنك لتقل الخ بأن الاتيان بأحد الحسنين كاف أو لمن قال: ينهانا أن ندعو إلهين وهو يدعو بأن الاختلاف بين اللفظين الدالين على كماله تعالى لا بين كاملين فالاجوبية ممنوعة انتهى •

وتعقب بأن أنسبية التوصيف بالحسنى للثاني ظاهرة مما لا تكاد تنكر، ووجه الطيبي الاجوبية بأن اعتراض اليهود كان تعبيراً للمسلمين على ترجيح أحد الاسمين على الآخر واعتراض المشركين كان تعبيراً على الجمع بين اللفظين، وقوله تعالى: (أياماً تدعوا) يطابق الرد على اليهود لأن المعنى أي اسم من الاسمين دعوتهم فهو حسن وهو لا ينطبق على اعتراض المشركين ثم قال: هذا مسلم إذا كان أول للتخير ويجوز أن تكون للإباحة والانطباق حينئذ ظاهر فإن المشركين حظروا الجمع بين الاسمين فيكون ردهم بإباحة الجمع بين الأسماء المتكاثرة فضلاً عن الجمع بين الاسمين على أن الجواب بالتخير في الرد على أهل الكتاب غير مطابق لأنهم اعترضوا بالترجيح. وأجيب بالتسوية لأن أو تقتضيها، وكان الجواب العتيد أن يقال: إنما رجحنا الله على الرحمن في الذكر لأنه جامع لجميع صفات الكمال بخلاف الرحمن، وسيأتي قريباً أن شاء الله تعالى تنمة الكلام فيما يتعلق بهذا • ومنع الاجوبية أيضاً الجلبى بأن تقديم الخبر في قوله تعالى: (فله الأسماء الحسنى) يقتضى اجوبية الأول إذ معناه هذه الأسماء لله تعالى لا لغيره كما زعم المشركون إلا أن يقال أول للتخير وهو غير مسلم بل يتعين كونها للإباحة لأنها كما قال الرضى وغيره يجوز الجمع فيها بين المتعاطفين والاقتصار على أحدهما وفي التخير لا يجوز الجمع وهو هنا جائز. ودفع بأن المعنى لله تعالى أسماء متفقة في الحسن لأنها لا تختلف مدلولاتها بالذات بخلاف غيره سبحانه فان أسماءه تختلف فالقصر إذا كان بان لم يكن التقديم لمجرد التشويق ناظر إلى الوصف لا للأسماء وهذا

لا يتوقف على تسليم التخيير، ثم انه لا مانع من ارادته بل أى تقتضيه لأنها لأحد الشئيين فإذا قلت لأحد: أى الأمرين تفعل فافعل لم تأمره بفعلهما بل بفعل أحدهما وأما الدلالة على جواز الجمع فن خارج النظم ودلالة العقل لأنهما إذا لم يتنافيا جاز الجمع بينهما، ومن هنا تعلم أنه لا حاجة الى حمل التخيير فى كلام من عبر به على غير الاصطلاح المشهور الذى هو اصطلاح النحاة فيه إذا قوبل بالاباحة بان يقال: مراده به التسوية بين الاسمين فى الدلالة على ذات واحدة وسواء فيه الافراد والجمع، قال فى التلويح: وفى التخيير قد يجوز الجمع بحكم الاباحة الأصلية وهذا يسمى التخيير على سبيل الاباحة اهـ. والظاهر أن الحق مع مانع الأجوبة والقائل بالاباحة فتدبر، والدعاء على ما اختاره أبو حيان وجماعة بمعنى النداء، وقال الزمخشري: هو بمعنى التسمية لا بمعنى النداء وهو يتعدى الى مفعولين تقول دعوته زيدا ثم يترك أحدهما استغناء عنه فتقول دعوت زيدا، والأصل على ما قيل أن يتعدى الى الثانى بالباء لكنه يتسع فيحذف الباء والمفعول الآخر هنا محذوف أى سموه بهذا الاسم أو بهذا الاسم وكذا يقال فى الدعاء الثانى، وعلل ذلك بأنه لو حمل على الحقيقة المشهورة يلزم اما الاشتراك ان تغاير مدلول الاسمين أو عطف الشئ على نفسه بأو وهو إنما يجوز بالواو ان اتحادا، وبحث فيه بأننا نختار الثانى ولا يلزم ما ذكر لأنه قصد اللفظ كما تقول نادى النبى ﷺ بمحمد أو بأحمد مع أن اختلاف مفهوميهما يكفى لصحته، وما روى فى سبب النزول أو لا ينادى على ما قيل على إرادة النداء، وقيل ان كانت الآية ردا على المشركين فهو بمعنى التسمية وإن كانت ردا على اليهود فهو بمعنى النداء وجعل الطيبي لذلك تفسير الزمخشري إياه بالتسمية مؤذنا بميله إلى أن يرد على المشركين وفى ذلك تأمل، و﴿أيا﴾ اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وجازم له فهو عامل ومعمول من جهتين والتنوين عوض عن المضاعف اليه المحذوف والتقدير أى هذين الاسمين وما حرف مزيد للتأكيد، وقيل إنها اسم شرط مؤكد به. وقرأ طلحة بن مصرف (من) بدل ما وخرج على زيادتها على مذهب الكسائي أو جعلها أداة شرط والجمع بين أداتى الشرط كـ الجمع بين حرفى الجر فى قوله: هـ فاصبحن لا يسألننى عن بما به هـ شاذ، وجملة (فله الأسماء الحسنى) واقعة موقع جواب الشرط وهى فى الحقيقة تعاليل له، وكأن أصل الكلام أيا ما تدعوه به فهو حسن لأن له سبحانه الأسماء الحسنى اللاتى منها هذان، وفى العدول عن حق الجواب إقامة الشئ بدليله وفيه مبالغة لا تخفى، وهذا التقدير ظاهر على القول الثانى فى سبب النزول ويقدر على القول الأول فيه فمدلوله واحد ونحوه، ولا حاجة إلى ذلك بل يقدر على القولين فهو حسن على ما سمعت عن صاحب الكشف هـ.

وقال الطيبي وقد حمل أو على الاباحة وجعل الخطاب للمشركين: التقدير قل سموا ذاته المقدسة بالله وبالحسن فهما سمان فى استصواب التسمية بهما فبأيهما سميته فانت مصيب وان سميته بهما جميعا فانت أصوب لأن له الأسماء الحسنى وقد أمرنا سبحانه بان ندعوه بها فى قوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) فجواب الشرط الأول قولنا فانت مصيب ودل على الشرط الثانى وجوابه قوله تعالى: (فله الأسماء الحسنى) والآية على هذا فن من فنون الایجاز الذى هو من حلية التنزيل، وعلى تقدير فهو حسن حسب ما سمعت أولا من باب الأطناب اهـ وهو كما ترى هـ.

ونقل فى البحر أن منهم من وقف على (أيا) على معنى أى اللفظين تدعوه به جاز ثم استأنف فقال ماتدعوا

فله الأسماء الحسنى. وتعقبه بأن هذا لا يصح لأن (ما) لا يطلق على آحاد ذوى العلم ولأن الشرط يقتضى عموماً وهو لا يصح هنا، وضمير (فله) عائد على المسمى أو المنادى المفهوم من الكلام والقرينة عقلية وهى أن الأسماء تكون للمسمى والمنادى لا للاسم واللفظ المنادى به، وسيأتى أن شاء الله تعالى عن محي الدين قدس سره غير ذلك فى باب الإشارة، ووصف الأسماء بالحسنى لدلالاتها على ما هو جامع لجميع صفات الكمال بحيث لا يشذ منها شئ. وما هو من صفات الجلال والجمال والاكرام، هذا واعلم أن الظاهر مما روى عن اليهود أنهم لا يذكرون حسن سائر أسمائه تعالى وإنما يزعمون أن الرحمن منها أحب أسمائه تعالى إليه وأعظمها وأشرفها لكثرة ذكره تعالى إياه فى التوراة واختلاف أسمائه عزت أسماؤه فى الشرف والعظم مما ذهب إليه المسلمون أيضاً *

ويدل عليه تخصيصه عليه السلام ببعض الأسماء. بأنه الاسم الأعظم فقد روى «أن النبي صلى الله عليه وآله سمع رجلاً يدعو وهو يقول: اللهم انى أسألك بانى أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد فقال عليه الصلاة والسلام: والذى نفسى بيده لقد سأل الله تعالى باسمه الأعظم الذى إذا دعى به أجاب وإذا سئل به أعطى» وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال: اسم الله تعالى الأعظم فى هاتين الآيتين (والهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) وفاتحة آل عمران (الم الله لا إله إلا هو الحى القيوم) ونص حجة الاسلام الغزالي فى أوائل كتابه المقصد الاسنى على أن الله أعظم الأسماء التسعة والتسعين لأنه دال على الذات الجامعة لصفات الإلهية كلها وسائر الأسماء لا يدل آحادها إلا على آحاد المعانى من علم أو قدرة أو فعل أو غيره ولأنه أخص الأسماء إذ لا يطاقه أحد على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً وسائر الأسماء قد يسمى به غيره عز وجل كالقادر والعليم والرحيم وغيرها، واسمه تعالى الرحمن لا يسمى به غيره تعالى أيضاً وهو من هذا الوجه قريب من اسم الله سبحانه وإن كان مشتقاً من الرحمة قطعاً ولذا جمع عز وجل بينهما فى قوله سبحانه (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) اهـ.

وقال فى أواخره: فان قيل ما بال تسعة وتسعين من أسمائه تعالى اختصت بأن من أحصاها دخل الجنة مع أن الكل أسماء الله تعالى فنقول: الاسامى يجوز أن تتفاوت فضيلتها لتفاوت معانيها فى الجلالة والشرف فتكون تسعة وتسعون منها تجمع أنواعاً من المعانى المنبئة عن الجلال لا يجمع ذلك غيرها مختص بزيادة شرف انتهى، وقال الإمام الرازى فى هذه الآية: تخصيص هذين الاسمين يعنى الله والرحمن بالذكر يدل على أنهما أشرف من سائر الأسماء، وتقديم اسم الله على اسم الرحمن يدل على قولنا: الله أعظم الأسماء إلى غير ذلك مما ذكره غير واحد من الأجلة، والآية إنما تصلح بحسب الظاهر رداً لما فهمه اليهود إذا كان المراد منها نفي التفاوت الذى زعموه وحينئذ يقع التعارض بينها وبين ما يدل على التفاوت من الاخبار، وقد يجعل هذا وجهاً لاختيار كون سبب النزول قول المشر كين ولعل أثره أصح، وما نقلناه فيما سبق عن العلامة الطيبي مؤيد لما قلناه، واحتج الجبائى بالآية على أنه تعالى ليس خالق الظلم وإلا لصح اشتقاق اسم له سبحانه منه وحينئذ يبطل ما دلت عليه الآية من كون أسمائه تعالى بأسرها حسنى. وأجيب بنعم الملازمة لأن الظلم ليس صفة عز وجل وكونه خالقاً لا يصحح الاشتقاق منه وإلا لصح الاشتقاق من الطول والقصر والسواد والبياض لأنه تعالى خالق لذلك بالاتفاق، نعم لا ينبغي أن يقال لله تبارك وتعالى خالق القبيح للزوم الأدب معه سبحانه ويقال خالق كل شئ.

وما هو من أسمائه جلّت أسماؤه الخالق لا خالق كذا فافهم سلك الله تعالى بنا وبك الطريق الأقوم .
وهذه الآية على ما قيل من آيات الحفظ بناء على ما أخرج البيهقي في الدلائل من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك
عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) إلى آخر الآية هو
أمان من السرقة وأن رجلا من المهاجرين تلاها حين أخذ مضجعه فدخل عليه سارق فجمع ما في البيت
وحمله والرجل ليس بنائم حتى انتهى إلى الباب فوجده مردوداً فوضع الكارة وفعل ذلك ثلاث مرات فضحك
صاحب الدار ثم قال: إني أحصيت بيتي ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ ١١٠ ﴾ أخرج
أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن حبان وغيرهم عن ابن عباس قال: نزلت ورسول الله ﷺ
مخفف بمكة فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فاذا سمع ذلك المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن
جاء به فقال الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام (ولا تجهر بصلاتك) أي بقراءة تلك فيسمع المشركون فيسبوا
القرآن (ولا تخافت بها) عن أصحابك فلا تسمعهم القرآن حتى يأخذوه عنك وابتغ بين ذلك سبيلا يقول
بين الجهر والمخافة ، وظاهره أن المراد بالصلاة القراءة التي هي أحد أجزائها مجازاً ، ويجوز أن يكون الكلام
على تقدير مضاف أي بقراءة صلاتك ، والظاهر أن المراد بالقراءة ما يعم البسملة وغيرها وبعض الأخبار
يفيد ظاهره تخصيصها بالبسملة ، فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد قال: كان النبي ﷺ يرفع
صوته ببسم الله الرحمن الرحيم وكان مسيلة قد تسمى الرحمن فكان المشركون إذا سمعوا ذلك من النبي عليه
الصلاة والسلام قالوا: قد ذكر مسيلة إله اليمامة ثم عارضوه بالمكاء والتصديّة والصفير فأنزل الله تعالى هذه
الآية، ولا يخفى على هذه الرواية أشدية مناسبة الآية لما قبلها . وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع قال: كان
أبو بكر إذا صلى من الليل خفض صوته جداً وكان عمر إذا صلى من الليل رفع صوته جداً فقال عمر: يا أبا بكر
لو رفعت من صوتك شيئاً ، وقال أبو بكر: يا عمر لو خفضت من صوتك شيئاً فأتيا رسول الله ﷺ فاخبرا
بأمرهما فأنزل الله تعالى الآية فarsل عليه الصلاة والسلام اليهما فقال: يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئاً وقال
لعمر اخفض من صوتك شيئاً ، وفي رواية أنه قيل لأبي بكر: لم تصنع هذا؟ فقال: أنا جئ ربي وقد عرف
حاجتي ، وقيل لعمر: لم تصنع هذا؟ قال: اطرّد الشيطان وأوقظ الوسنان ، وأمر التجوز أو حذف المضاف على
هذا مثله على الأول وكذا على ما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس أن المعنى لا تجهر بصلاتك كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بالجهر في بعض كالمغرب والعشاء والمخافة في بعض كما فيما عدا ذلك .
وقيل الصلاة بمعنى الدعاء لما أخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: إنما نزلت هذه الآية (ولا تجهر بصلاتك
ولا تخافت بها) في الدعاء ، وأخرج نحوه ابن أبي شيبة عن مجاهد ، وروى ذلك عن ابن عباس أيضاً جرير
وابن المنذر وجماعة وكانوا يجهرون باللهم أرحمني ، وأخرجوا عن عبدالله بن شداد أن أعراباً من بني تميم كانوا
إذا سلم النبي ﷺ قالوا: أي جهر اللهم أرزقنا أبلاً وولداً فنزلت ، وفي رواية أخرى عن عائشة أن الصلاة
هنا التشهد وكان الأعراب كما نقل عن ابن سيرين يجهرون بتشدهم فنزلت ، وقيل الصلاة على حقيقة الشرعية
فقد أخرج ابن عساكر عن الحسن أنه قال: المعنى لا تصل الصلاة رياء ولا تدعها حياء ، وروى نحوه ابن
أبي حاتم والطبراني عن ابن عباس أيضاً ، والأكثر على التفسير المروى عنه أولاً ، والمخافة اسرار الكلام

بحيث لا يسمعه المتكلم ، ومن هنا قال ابن مسعود كما أخرجه عنه ابن أبي شيبة . وابن جرير : لم يخافت من اسمع أذنيه ، وخفت وهو من باب ضرب وخافت بمعنى يقال خفت يخفت خفتا وخفوتا وخافت مخافته إذا أسر وأخفى ، والتعبير عن الأمر الوسط بالسبيل باعتبار أنه أمر يتوجه إليه المتوجهون ويؤممه المقتدون ويوصلهم إلى المطلوب ، وقد جاء عن عبدالله بن الشخير وأبي قلابة خير الأمور أوساطها ، والآية على ما يقتضيه كلام الآكرين محكمة ، وقيل منسوخة بناء على ما أخرجه ابن مردويه وابن أبي حاتم عن ابن عباس من أنه ﷺ أمر بمكة بالتوسط بأن لا يجر جهراً شديداً ولا يخفض حتى لا يسمع أذنيه فلما هاجر إلى المدينة سقط ذلك ، وقيل هي منسوخة بقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) وهو كما ترى ، ولا يخفى عليك حكم رفع الصوت بالقراءة فوق الحاجة وحكم المخافة بالمعنى الذى سمعته المسطوران فى كتب الفقه فراجعها إن لم يكن ذلك على ذر منك ، وأخرج ابن أبي داود فى المصاحف عن أبي رزين قال قرأ عبدالله (ولا تخافت بصوتك ولا تعال به) ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً ﴾ رد على اليهود والنصارى وبني ملىح حيث قالوا : عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى والملائكة بنات الله سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً ، ونفى اتخاذ الولد ظاهر فى نفي التبني ويعلم منه نفي أن يكون له سبحانه ولداً لصلب من باب أولى ، وقد نفي ذلك صريحاً فى قوله تعالى (لم يلد) ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ﴾ ظاهره أنه رد على الثوية وهم المشركون فى الربوبية ، ويجوز أن يكون كناية عن نفي الشراكة فى الألوهية فىكون رداً على الوثنية ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ ﴾ أى ناصر ومانع له سبحانه من الذل لا عزازه تعالى بنفسه فمن صلة لولى وضمن معنى المنع والنصر أو لم يوال تعالى أحداً من أجل مذلة فالولاية بمعنى المحبة على أصلها ومن تعليلية ، وليس المعنى على الوجهين نفي الذل والنصر فى الأول والموالة والذل فى الثانى على أسلوب - لا يهتدى بمناره - بل المراد أنه تعالى إذا اتخذ عبداً له ولياً فذلك محض الاصطناع فى شأن العبد لا أن هناك حاجة ، وكذلك نصر الله تعالى لئال للناصر لا أن ثمة حاجة ألا ترى إلى قوله سبحانه : (إن تنصروا الله ينصركم) وإلى هذا ذهب صاحب الكشف وهو حسن ، وجعل ذلك على الوجهين الفاضل الطيبي من ذلك الأسلوب ، وفى الحواشى الشهائية فى بيان ثانى الوجهين أن المراد نفي أن يكون له تعالى مولى يلتجئ هو سبحانه إليه ، وأما الولى الذى يوصف به المؤمن فليس الولاية فيه بهذا المعنى بل بمعنى من يتولى أمره لمحبة له تفضلاً منه عز وجل ورحمة فغاير بين الولايتين ، ولعل الحق مع صاحب الكشف ، ومن عجيب ما قيل إن (مر الذل) فى موضع الصفة لولى ومن فيه للتبويض وأن الكلام على حذف مضاف أى لم يكن له ولي من أهل الذل والمراد بهم اليهود والنصارى ، ولعمري أنه لا ينبغي أن يلتفت إليه • وربما يتوهم أن المقام مقام التنزيه لا مقام الحمد لأنه يكون على الفعل الاختيارى وبه وما ذكر من الصفات العدمية ويدفع بأنه لاق وصفه تعالى بما ذكر بكلمة التحميد لأنه يدل على نفي الامكان المقتضى للاحتياج وإثبات أنه تعالى الواجب الوجود لذاته الغنى عما سواه المحتاج إليه ما عداه فهو الجواد المعطى لكل قابل ما يستحق فهو تعالى المستحق للحمد دون غيره عز وجل ، وهذا الذى عناه الزمخشري وقال فى الكشف : لك أن تتخذ نفي هذه الصفات وهى ذرائع منع المعروف أما الولد فلا أنه مبغلة ، وأما الشريك فلا أنه مانع من التصرف كيف يشاء ، وأما الاحتياج إلى من يعتز به أو يذب عنه فظاهر رديفاً لإثبات اضدادها على سبيل

الكناية وهو وجه حسن؛ ولو حمل الكلام على ظاهره أيضاً لكان له وجه وذلك لأن قول القائل الحمد لله فيه ما ينبىء أن الإلهية تقتضى الحمد فإذا قلت الحمد لله المنزه عن النقائص مثلاً يكون قد قويت معنى الإلهية المفهومة من اللفظ فيكون وصفاً لا ثباتاً مؤيداً لاستحقاقه تعالى الحمد من غير نظر إلى مدخلة الوصف في الحمد بالاستقلال وهذا بين مكشوف إلا أن الزمخشري حاول أن ينبه على مكان الفائدة الزائدة اهـ *

وتعقب بأن ما ذكره من أن في الحمد لله ما ينبىء أن الإلهية تقتضى الحمد لا يتم على مذهب مانعي الاشتقاق في الاسم الكريم وفيه تأمل. والآية على ما قال العلامة الطيبي من التقسيم الحاصر لأن المانع من إتياء النعم إما فوقه سبحانه وتعالى أو دونه أو مثله عز وجل فبنى الكلام على الترتي وبديء من الادون وختم بالأعلى فنفي الكل فنه ولد الكثرة وله القل والدق والجل تعالى كبرياؤه وعظمت نعمائه، ولدلالة ما تقدم على أنه تعالى

هو الكامل وما عداه ناقص استحق التكبير ولذا عطف عليه قوله سبحانه ﴿ وَكَبَّرَهُ تُكْبِيرًا ١١١ ﴾ والتكبير أباح لفظة للعرب في معنى التعظيم والجلال، وفي الأمر بذلك بعد ما تقدم مؤكداً بالمصدر المنكر من غير تعيين لما يعظم به تعالى إشارة إلى أنه بما لا تسعه العبارة ولا تفي به القوة البشرية وإن بالغ العبد في التنزيه والتمجيد واجتهد في العبادة والتحميد فلم يبق إلا الوقوف باقدام المذلة في حضيض القصور والاعتراف بالعجز عن القيام بحقه جل وعلا وإن طالت القصور، وروى غير واحد أنه عليه السلام كان يعلم الغلام من بنى عبد المطلب إذا أفصح الحمد لله إلى آخر الآية سبع مرات وسماها عليه الصلاة والسلام كما أخرج أحمد والطبراني عن معاذ آية العز، وأخرج أبو يعلى وابن السني عن أبي هريرة قال: خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ويدي في يده فأتى على رجل رث الهيئة فقال: أي فلان ما بلغ بك ما أرى قال: السقم والضر قال صلى الله عليه وسلم: ألا أعلمك كلمات تذهب عنك السقم والضر توكلت على الحي الذي لا يموت الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً الآية فأتى عليه رسول الله عليه الصلاة والسلام وقد حسنت حاله فقال: مهيم. فقال: لم أزل أقول الكلمات التي علمتني. وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الفرج واليهيقي في الاسماء والصفات عن اسمعيل بن أبي فديك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما كربني أمر إلا مثل لي جبريل عليه السلام فقال: يا محمد قل: توكلت على الحي الذي لا يموت والحمد لله الذي لم يتخذ ولداً إلى آخر الآية»، وأخرج ابن السني والديلمي عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لها إذا أخذت مضجعتك فقل: «الحمد لله الكافي سبحانه الله الأعلى حسبى الله وكفى ما شاء الله قضى سمع الله لمن دعا ليس من الله ملجأ ولا وراء الله ملتجى توكلت على ربي وربكم ما من دابة إلا هـ - وأخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم، الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً - إلى وكبره تكبيراً ثم قال - صلى الله عليه وسلم: ما من مسلم يقرأها عند منامه ثم ينام وسط الشياطين والهوام فتضره» هذا وما ألفت المناسبة بين ابتداء هذه السورة، وهذا الختام وليس ذلك بدعا في كلام اللطيف العلام صلى الله عليه وسلم (ومن باب الإشارة في الآيات) وأن كادوا ليفتنونك إلى آخره تنبيه لحبيبه صلى الله عليه وسلم عن الوقوع فيما يخل بحفظ شرائط المحبة وفيه إشارة إلى إيصاله إلى مقام التمكين (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) الآية، ذكر أن الصلاة على خمسة أقسام صلاة المواصل والمناغاة في مقام الخفى وصلاة المشاهدة في مقام الروح وصلاة المناجاة في مقام السر وصلاة الحضور في مقام القلب وصلاة المطاوعة والانقياد في مقام النفس. فدلوك الشمس إشارة إلى زوال شمس الوحدة عن الاستواء على وجود العبد بالفناء المحض فإنه لا صلاة في حال الاستواء إذ لا وجود

للعبد حينئذ ولا شعور له بنفسه ، وإنما تجب بالزوال وحدوث ظل وجود العبد سواء عند الاحتجاب بالخلق وهو حالة الفرق قبل الجمع أو عند البقاء وهو حالة الفرق بعد الجمع ، وغسق الليل إشارة إلى غسق ليل النفس وقرآن الفجر إشارة إلى قرآن فجر القلب ، وأدل الصلوات والطفها صلاة المواصلة وأفضلها صلاة الشهود المشار إليها بصلاة العصر وأخفها صلاة السر المشار إليها بصلاة المغرب وأشدّها تثبيتاً للنفس صلاة النفس المشار إليها بصلاة العشاء وأزجرها للشيطان صلاة الحضور المشار إليها بالفجر (إن قرآن الفجر كان مشهوداً) أى تشهده ملائكة الليل والنهار ، وهذا إشارة إلى نزول صفات القلب وأنوارها وذهاب صفات النفس وزوالها ، (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) أى زيادة على الفرائض الخمس خاصة بك قيل لكونه علامة مقام النفس فيجب تخصيصه بزيادة الطاعة لزيادة احتياج هذا المقام إلى الصلاة بالنسبة إلى سائر المقامات ، وقيل إنما خص ﷺ بالتهجد لأن الليل وقت خلوة المحب بالحبيب وهو عليه الصلاة والسلام الحبيب الأعظم ، والخليل المكرم (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) وهو مقام الحاق الناقص الكامل والكامل بالأكمل (وقل ربى أدخلنى) حضرة الوحدة فى عين الجمع (مدخل صدق) ادخالا مرضيا بلا آفة زيغ البصر إلى الالتفات إلى الغير أصلاً ، (وأخرجنى) إلى فضاء الكثرة عند الرجوع إلى التفصيل بالوجود الموهوب الحقانى (مخرج صدق) سالماً من آفة التلوين والانحراف عن جادة الاستقامة (واجعل لى من لدنك سلطاناً نصيراً) حجة ناصرة بالتثبيت والتمكين (وقل) إذا زالت نقطة الغين عن العين (جاء الحق) أى ظهر الوجود الثابت وهو الوجود الواجبى (وزهق الباطل) وهو الوجود الامكانى ، ففي الحديث الصحيح أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : إلا كل شيء ما خلا الله باطل .

ويقال الحق العلم والباطل الجهل والحق ما بدا من الالهام والباطل هو اجس النفس ووساوس الشيطان . وقال فارس : كل ما يملك على سلوك سبيل الحقيقة فهو حق وكل ما يحجبك ويفرق عليك وقتك فهو باطل (ونزل من القرآن ما هو شفاء) من أمراض الصفات الذميمة (ورحمة للمؤمنين) بالغيب يفيدهم الكمالات والفضائل العظيمة فالأول إشارة إلى التخلية والثانى إلى التحلية ، ويقال هو شفاء من داء الشك لضعفاء المؤمنين ومن داء النكرة للعارفين ومن وجع الاشتياق للمحبين ومن داء القنوط للمريدين والقاصدين ، وأنشدوا :

وكتبك حولى لا تفارق مضجعى وفيها شفاء للذى أنا كاتم

(ولا يزيد الظالمين) الباخسين حظوظهم من الكمال بالميل إلى الشهوات النفسانية (الا خساراً) بزيادة ظهور أنفسهم بصفاتها من إنكار ونحوه (وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه) فاحتجب بالنعمة عن المنعم ولم يشكر (وإذا مسه الشر كان يؤس) لجهله بعظيم قدرة الله تعالى ولم يصبر (قل كل يعمل على شاكلته) على طريقته التى تشاكل استعدادده وكل انام بالذى فيه يرشح (ويستلونك عن الروح قل الروح من أمر ربى) أى من عالم الابداع وهو عالم الذوات المقدسة عن الشكل واللون والجهة والاین فلا يمكن ادراك المخجوبين لها (وما أوتيتهم من العلم الا قليلاً) وهو علم المحسوسات (من يهد الله) بنوره بمقتضى العناية الازلية (فهو المهتد) دون غيره (ومن يضل) بمنع ذلك النور عنه (فلن تجد لهم أولياء) من دونه تعالى يهدونه أو يحفظونه من قهره عز وجل (ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم) لانجذابهم إلى الجهة السفلية (عميةاً وبكاً وصماً) لانها أحوال تناسب احوالهم فى الدنيا (إن الذين أوتوا

العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا) لعلمهم بحقيقته ، ووقوفهم على ما أودع فيه من الاسرار (ويخرون للاذقان يبكون) لعظمته أوشوقا لمنزله وحباً للقائه، قال أبو يعقوب السوسي: البكاء على أنواع بكاء من الله تعالى وهو أن يبكي خوفاً مما جرى به القلم في الفاتحة ويظهر في الخاتمة وبكاء على الله عز وجل وهو أن يبكي تحسراً على ما يفوته من الحق تعالى، وبكاء لله تبارك وتعالى وهو أن يبكي عند ذكره سبحانه وذكر وعده ووعدته وبكاء بالله تعالى وهو أن يبكي بلا حظ منه في بكائه ، وقال القاسم: البكاء على وجوه بكاء الجهال على ما جهلوا وبكاء العلماء على ما قصروا وبكاء الصالحين مخافة الفوت وبكاء الأئمة مخافة السبق وبكاء الفرسان من أرباب القلوب للهيبه والخشية ولا بكاء للموحدين ، وفي الآية إشارة ما إلى السماع ولا أشرف من سماع القرآن فهو الروح والريحان (قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن) قيل دعاء الله بالفناء في الذات ودعاء الرحمن بالفناء في الصفة وصفة الرحمانية هي أم الصفات وبها استوى سبحانه على عرشه ، ومن ذلك يعلم أنه ليس المراد من الإيجاد الأرحمة الموجودين (أي أيام تدعو) أي أياما طلبت من هذين المقامين (فله) تعالى في هذين المقامين (الاسماء الحسنی) لالك إذ لست هناك بموجود أما في الفناء في الذات فظاهر وأما في الفناء في الصفة المذكورة فلان الرحمن لا يصلح اسماً لغير تلك الذات ولا يمكن ثبوت تلك الصفة لغيرها، ولا يخفى عليك أن ضميره على هذا التأويل عائد على ما عاد إليه على التفسير. وفي الفتوحات المكية أنه تعالى جعل الاسماء الحسنی لله كما هي للرحمن غير أن الاسم له معنى وصورة فيدعى الله بمعنى الاسم ويدعى الرحمن بصورته لان الرحمن هو المنعوت بالنفس وبالنفس ظهرت الكلمات الالهية في مراتب الخلاء الذي ظهر فيه العالم فلا ندعوه الابصورية الاسم وله صورتان صورة عندنا من أنفاسنا وتركيب حروفنا وهي التي ندعوه بها وهي أسماء الاسماء الالهية وهي كالخامع عليها ونحن بصورة هذه الاسماء مترجمون عن الاسماء الالهية ولها صور من نفس الرحمن من كونه قائلاً ومنعوتاً بالكلام وخلف تلك الصور المعاني التي هي كالارواح للاسماء الالهية التي يذكر الحق بها نفسه وهي من نفس الرحمن فله الاسماء الحسنی وأرواح تلك الصور هي التي لاسم الله خارجة عن حكم النفس لا تنعت بالكيفية وهي لصور الاسماء النفسية الرحمانية كالمعاني للحروف ، ولما علمنا هذا وأمرنا بأن ندعوه سبحانه وخيرنا بين الاسمين الجليلين فإن شئنا دعواناه بصور الاسماء النفسية الرحمانية وهي الهمم الكونية التي في أرواحنا وإن شئنا دعواناه بالاسماء التي من أنفاسنا بحكم الترجمة فاذا تلفظنا بها أحضرنا في نفوسنا أما الله فننظر المعنى وأما الرحمن فننظر صورة الاسم الالهي النفسی الرحمانی كيفما شئنا فعلنا فان دلالة الصورتين منا ومن الرحمن على المعنى واحد سواء علمنا ذلك أولم نعلمه اه ، وهو كلام يعسر فهمه الا على من شاء الله تعالى بيد أنه ليس فيه حمل الدعاء على ما سمعت (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً) فضلاً عن أن يكون له سبحانه ولد بطريق التولد (ولم يكن له شريك في الملك) فلا مدخل لغيره تعالى في ملكية شيء على الحقيقة وما يوجد بسبب ليس السبب الا آلة له ولا تملك الآلة شيئاً بل لا شيء الا وهو صنعه تعالى على الحقيقة والسرير مثلاً وإن أضيف إلى النجار من حيث الصنعة إلا أنه في الحقيقة آلة كالقدوم ولا يضاف العمل إلى الآلة على الحقيقة كذا قيل ، وللشيخ قدس سره كلام في هذا المقام يفصح عن بعض هذا ذكره في الباب الثامن والتسعين بعد المائة فارجع إليه وتدبر، وكذا له كلام في قوله سبحانه (ولم يكن له ولي من الدن) لكن يغني عنه ما قدمناه (وكبره تكبيرا) قال بعضهم: تكبيره تعالى أن تعلم أنك لا تطيق أن تكبره إلا به ، وقال ابن عطاء: تكبيره عز وجل بتعظيم منته واحسانه في القلب بالعلم بالتقصير في الشكر وكيف يوفي

أحد شكره تعالى ونعمه جل وعلا لا تحصى وآلاؤه لا تستقصى ، هذا وقد تم بفضل الله تعالى تفسير هذه السورة الكريمة .

﴿سورة الكهف ١٨﴾

ويقال سورة أصحاب الكهف كما في حديث أخرجه ابن مردويه ، وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا انها تدعى في التوراة الحائلة تحول بين قارئها وبين النار إلا أنه قال : إنه منكر وهي مكية كلها في المشهور واختاره الداني ، وروى عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ، وعدّها بعضهم من السور التي نزلت جملة لما أخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أنس عن النبي ﷺ قال : نزلت سورة الكهف جملة معها سبعون الفا من الملائكة ، وفي رواية أخرى عن ابن عباس انها مكية الا قوله تعالى (واصبر نفسك) الآية فمدني ، وروى ذلك عن قتادة ، وقال مقاتل : هي مكية إلا أولها إلى (جرزا) وقوله تعالى : (أن الذين آمنوا) إلى آخرها فمدني ، وهي مائة واحد عشر آية عند البصريين ومائة وعشرة عند الكوفيين ومائة وست عند الشاميين ومائة وخمس عند الحجازيين ، ووجه مناسبة وضعها بعد الاسراء على ما قيل افتتاح تلك بالتسبيح وهذه بالتحميد وهما مقترنان في الميزان وسائر الكلام نحو (فسبح بحمد ربك) فسبحان الله وبحمده وأيضا تشابه اختتام تلك وافتتاح هذه فان في كل منهما حمدا ، نعم فرق بينهما بأن الحمد الأول ظاهر في الحمد الذاتي والحمد المفتوح به في هذه يدل على الاستحقاق الغير الذاتي ، وقال الجلال السيوطي في ذلك : ان اليهود أمروا المشركين ان يسألوا النبي ﷺ عن ثلاثة أشياء عن الروح وعن قصة أصحاب الكهف وعن قصة ذي القرنين ، وقد ذكر جواب السؤال الأول في آخر السورة الأولى وجواب السؤالين الآخرين في هذه فناسب اتصالهما ، ولم تجمع الاجوبة الثلاثة في سورة لأنه لم يقع الجواب عن الأول بالبيان فناسب أن يذكر وحده في سورة ، واختيرت سورة الاسراء لما بين الروح وبين الاسراء من المشاركة بأن كلا منهما لما لا يكاد تصل إلى حقيقة العقول ، وقيل : إنما ذكر هناك لما أن الاسراء متضمن العروج إلى المحل الارتفاع والروح متصفة بالهبوط من ذلك المحل ولذا قال ابن سينا فيهما : هبطت إليك من المحل الارتفاع ورقاء ذات تعزز وتمنع

ثم قال : ظهر لي وجه آخر وهو أنه تعالى لما قال في تلك (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) والخطاب لليهود استظهر على ذلك بقصة موسى بنى اسرائيل مع الخضر عليهما السلام التي كان سببها ذكر العلم والأعلم ومادلت عليه من كثرة معلومات الله تعالى التي لا تحصى فكانت هذه السورة كاقامة الدليل لما ذكر من الحكم في تلك السورة . وقد ورد في الحديث أنه لما نزل (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) قال اليهود : قد أوتينا التوراة فيها علم كل شيء فنزل (قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي) الآية فتكون هذه السورة من هذه الجهة جوابا عن شبهة الخصوم فيما قرروا في تلك ، وأيضا لما قال سبحانه هناك (فاذا جاء وعد الآخرة جئنا بكم لفيفا) شرح ذلك هنا وبسطه بقوله سبحانه (فاذا جاء وعد ربي جعله دكاء) إلى قوله تعالى (ونفخ في الصور فجمعناهم جمعا وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا) اهـ ، وللمناسبة أوجه آخر تظهر بأدنى تأمل ، وأما فضلها فمشهور .

وقد أخرج ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعا من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة سطع له نور من تحت

قدمه إلى عنان السماء يضيء له إلى يوم القيامة وغفر له ما بين الجمعتين *

وروى غير واحد عن أبي سعيد الخدري من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق، وكان الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم ما أخرج أبو عبيد. والبيهقي عن أم موسى يقرأها كل ليلة وأخرج ابن مردويه عن عبد الله بن مغفل مرفوعا البيت الذي تقرأ فيه سورة الكهف لا يدخله شيطان تلك الليلة وإلى سنية قراءتها يوم الجمعة وكذا ليلتها ذهب غير واحد من الأئمة وقالوا بنسب تكرار قراءتها *

وأخرج أحمد. ومسلم. وأبو داود. والترمذي. والنسائي. وابن حبان. وجماعة عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من فتنة الدجال»، وفي رواية أخرى عنه رواها أحمد. ومسلم. والنسائي. وابن حبان أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف عصم من فتنة الدجال *

وأخرج الترمذي وصححه عنه مرفوعا «من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف عصم» النخ، وجاء في حديث أخرجه ابن مردويه عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعا «أن من قرأ الخمس الأواخر منها عند نومه بعثه الله تعالى أي الليل شاء» وقد جربت ذلك مرارا فليحفظ والله تعالى الموفق *

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ محمد ﷺ ﴿الْكِتَابَ﴾ السكامل الغني عن الوصف بالسكالم المعروف بذلك من بين سائر الكتب الحقيق باختصاص اسم الكتاب به، وهو إما عبارة عن جميع القرآن ففيه تغليب الوجود على المترقب وإما عبارة عن الجميع المنزل حينئذ فالأمر ظاهر. وفي وصفه تعالى بالموصول إشعار بعلية ما في حيز الصلة لاستحقاق الحمد الدال عليه اللام على ما صرح به ابن هشام وغيره وإيدان بمعظم شأن التنزيل الجليل كيف لا وهو الهادي إلى الكمال الممكن في جانبي العلم والعمل وفي التعبير عن الرسول ﷺ بالعبد مضافا إلى ضميره تعالى من الإشارة إلى تعظيمه عليه الصلاة والسلام، وكذا تعظيم المنزل عليه مافيه، وفيه أيضا إشعار بأن شأن الرسول أن يكون عبدا للرسول لا كما زعمت النصارى في حق عيسى عليه السلام وتأخير المفعول الصريح عن الجار والمجرور مع أن حقه التقديم عليه ليتصل به قوله تعالى:

﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ﴾ أي للكتاب ﴿عَوَجًا﴾ أي شيئا من العوج باختلال اللفظ من جهة الاعراب ومخالفة الفصاحة وتناقض المعنى وكونه مشتملا على ما ليس بحق أوداعيا لغير الله تعالى والعوج وكذا العوج الانحراف والميل عن الاستقامة إلا أنه قيل هو بكسر العين ما يدرك بفتح العين وفتح العين ما يدرك بفتح العين (١) فالأول الانحراف عن الاستقامة المعنوية التي تدرك بالبصيرة كعوج الدين والكلام، والثاني الانحراف عن الاستقامة الحسية التي تدرك بالبصر كعوج الحائط. والعود أو ورد عاياه قوله تعالى في شأن الأرض لا ترى فيها عوجا ولا أمتا) فإن الأرض محسوسة واعوجاجها وكذا استقامتها ما يدرك بالبصر فكان ينبغي على ما ذكر فتح العين، وأجيب بأنه لما أريد به هنا ما خفي من الاعوجاج حتى احتاج لإثباته إلى المقاييس الهندسية المحتاجة إلى أعمال البصيرة الحق بما هو عقلي صرف فاطلق عليه ذلك لذلك وتعقب بأن لا ترى ظاهر في أن المنفى ما يدرك بالبصر فيحتاج إلى أن يراد به الإدراك، وعن ابن السكيت أن المكسور أعم من المفتوح *

واختار المرزوقي في شرح الفصيح أنه لا فرق بينهما ((قيما)) أي مستقيما كما أخرجه ابن المنذر عن الضحاك وروى أيضا عن ابن عباس ، والمراد بما قبل أنه لا خلل في لفظه ولا في معناه ، والمراد من هذا أنه معتدل لا إفراط فيما اشتمل عليه من التكليف حتى يشق على العباد ولا تفريط فيه باهمال ما يحتاج إليه حتى يحتاج إلى كتاب آخر كما قال سبحانه (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ولذا كان ماخر الكتب المنزل على خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام ، وقيل المراد منه ما أريد مما قبله وذكره للتأكيد •

وقال الفراء : المراد قيما على سائر الكتب السماوية شاهداً بصحتها . وقال أبو مسلم : المراد قيما بمصالح العباد متكفلا بها وبيانها لهم لاشتماله على ما ينتظم به المعاش والمعاد وهو على هذين القولين تأسيس أيضا لا تأكيد فكأنه قيل كتابا صادقا في نفسه مصدقا لغيره أو كتابا خاليا عن النقائص حاليا بالفضائل وقيل المراد على الأخير أنه كامل في نفسه ومكمل لغيره ، ونصبه بمضمر أي جعله قيما على أن الجملة مستأنفة أو جعله قيما على أنها معطوفة على ما قبل إلا أنه قيل إن حذف حرف العطف مع المعطوف تكلف ، وكان حذف يسكت على (عوجا) سكتة خفيفة ثم يقول (قيما) • واختار غير واحد أنه على الحال من الضمير في (له) أي لم يجعل له عوجا حال كونه مستقيما ولا عوج فيه على ما سمعت أولا من معنى المستقيم إذ محصله أنه تعالى صانه عن الخلل في اللفظ والمعنى حال كونه خاليا عن الإفراط والتفريط ، وكذا على القولين الآخرين ، نعم قيل : إن جعله حالا من الضمير مع تفسير المستقيم بالخالى عن العوج ركيك •

وتعقبه بعضهم بأنه تندفع الركاكة بالحمل على الحال المؤكدة كما في قوله تعالى (ثم وليتم مدبرين) وفيه بحث ، وجوز أن يكون حالا من الكتاب ، واعترض بأنه يلزم حينئذ العطف قبل تمام الصلة لأن الحال بمنزلة جزء منها ، وأجيب بأنه يجوز أن يجعل (ولم يجعل) النخ من تنمة الصلة الأولى على أنه عطف بياني حيث قال تعالى (أنزل على عبده الكتاب) الكامل في بابه عقبه بقوله سبحانه (ولم يجعل له عوجا) فحينئذ لا يكون الفصل قبل تمام الصلة ، وهو نظير قوله تعالى (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) على قول . وأيضا يجوز أن يكون الواو في (ولم يجعل) للحال والجملة بعده حال من (الكتاب) كقيما واختاره الأصمباني •

وقال أبو حيان : إن ذاك على مذهب من يجوز وقوع حالين من ذى حال واحد بغير عطف وكثير من أصحابنا على منعه ، وقال آخر : إن قياس قول الفارسي في الخبر أنه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك . وأجيب بأنه غير وارد إذ ما ذكره الفارسي خلاف مذهب الجمهور مع أنه قياس مع الفارق فلا يسمع ، وكذا ما ذكره أبو حيان عن الكثير خلاف المعول عليه عند الأكثر ، نعم فرارا من القيل والقال جعل بعضهم الواو للاعتراض والجملة اعتراضية ، وفي الكلام تقديم وتأخير والأصل الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا ، وروى القول بالتقديم والتأخير عن ابن عباس . ومجاهد ، وذكر السمين أن ابن عباس حيث وقعت جملة معترضة في النظم يجعلها مقدمة من تأخير ، ووجه ذلك بأنها وقعت بين لفظين مرتبطين فهي في قوة الخروج من بينهما ، ولما كان (قيما) يفيد استقامة ذاتية أو ثابتة لكونه صفة مشبهة وصيغة مبالغة ، وما من شيء كذلك إلا وقد يتوهم فيه أدنى عوج ذكر قوله تعالى : (ولم يجعل) النخ للاحتراس ، وقدم الاهتمام كما في قوله :

ألا يا سلمى يادار مى على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

ومن هنا يعلم أن تفسير القيم بالمستقيم بالمعنى المتبادر ، وإن قول الزمخشري فائدة الجمع بينه وبين نفي العوج التأكيد قرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من أدنى عوج عند السبر والتصفح غير ذى عوج عند السبر والتصفح ، وأنه لا يرد قول الامام إن قوله تعالى : (لم يجعل له عوجا) يدل على كونه مكملًا في ذاته ، وقوله سبحانه : (قيما) يدل على كونه مكملًا لغيره ، فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح كما ذكره الله تعالى وأن ما ذكره من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب اليه انتهى • ولعمري أن هذا الكلام لا ينبغي من الامام إن صح عنده أن القول المذكور مروي عن ابن عباس ومجاهد ، فإن الأول ترجمان القرأتين وناهيك به جلالة ومعرفة بدقائق اللسان ، وقد قيل في الثاني إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك ، وقال صاحب حل العقد : يمكن أن يكون قيما بدلا من قوله تعالى : (ولم يجعل له عوجا) قال أبو حيان : ويكون حينئذ بدل مفرد من جملة كما قالوا في عرفت زيدا أبو من هو لأنه بدل جملة من مفرد ، وفي جواز ذلك خلاف ، هذا وزعم بعضهم أن ضمير (له) عائد على (عبده) وحينئذ لا يتأتى جميع التخاريج الاعرابية السابقة ، وقرأ أبان بن ثعلب (قيما) بكسر القاف وفتح الياء المخففة ، وفي بعض مصاحف الصحابة (ولم يجعل له عوجا لكنه قيما) وحمل ذلك على أنه تفسير لا قراءة (لينذر) متعلق بانزل واللام للتعليل ، واستدل به من قال بتعليل أفعال الله تعالى بالأغراض كالسلف والماتريديّة ، ومن يأبى ذلك يجعلها لام العاقبة ، وزعم الحوفي أنه متعلق بقيما وليس بقيم ، والفاعل ضمير الجلالة ، وكذا في الفعلين المعطوفين عليه ، وجوز أن يكون الفاعل في الكل ضمير الكتاب أو ضميره ﷺ ، وأنذر يتعدى لمفعولين قال تعالى : (أنذرناكم عذابا قريبا) وحذف هنا المفعول الأول واقتصر على الثاني ، وهو قوله تعالى : (بأسا شديدا) إيدانا بأن ما سيق له الكلام هو المفعول الثاني ، وأن الأول ظاهر لا حاجة إلى ذكره وهو الذين كفروا بقرينة ما بعد ، والمراد الذين كفروا بالكتاب ، والظاهر أن المراد من البأس الشديد عذاب الآخرة لا غير ، وقيل يحتمل أن يندرج فيه عذاب الدنيا (من لدنه) أي صادرا من عنده تعالى نازلا من قبله بمقابلة كفرهم فالجوار والمجرور متعلق بمحذوف وقع صفة ثانية للبأس ، ولدن هنا بمعنى عند كما روى عن قتادة ، وذكر الراغب أنه أخص منه لأنه يدل على ابتداء نهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها ، وقد يوضع موضع عند •

وقال بعضهم : إن (لدن) أبلغ من عند وأخص وفيه لغات ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بإشمام الدال بمعنى تضعيف الصوت بالحركة الفاصلة بين الحرفين فيكون إخفاء لها وبكسر النون لالتقاء الساكنين وكسر الهاء للاتباع ، ويفهم من كلام بعضهم أنه قرأ بالاسكان مع الإشمام بمعنى الإشارة إلى الحركة بضم الشفتين مع انفراج بينهما فاستشكك في الدرامصون . وغيره بأن هذا الإشمام إنما يتحقق في الوقف على الآخر كونه في الوسط كما هنا لا يتصور ، ولذا قيل : إنه يوثق به هنا بعد الوقف على الهاء . ودفع الاعتراض بأنه لا يدل حينئذ على حركة الدال وقد علل به بأنه متعين إذ ليس في الكلمة ما يصلح أن يشار إلى حركته غيرها ، ولا يخفى ما فيه ، وما قدمناه حاسم لمادة الاشكال . وقرأ الجمهور بضم الدال والهاء وسكون النون إلا أن ابن كثير يصل الهاء بواو وغيره

لا يصل ﴿و يبشر﴾ بالنصب عطف على (ينذر) و قرىء شاذاً بالرفع •
 و قرأ حمزة . و الكسائي (و يبشر) بالتخفيف ﴿المؤمنين﴾ أى المصدقين بالكتاب كما يشعر به وكذا بما
 تقدم ذكر ذلك بعد الامتتان بانزال الكتاب ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ أى الأعمال الصالحة التى
 بينت فى تضاعيفه ، وإيثار صيغة الاستقبال فى الصلة للاشعار بتجدد العمل واستمراره ، وإجراء الموصول على
 موصوفه المذكور لما أن مدار قبول العمل الايمان ﴿أَنَّهُمْ﴾ أى بأن لهم بمقابلة إيمانهم وعملهم المذكور
 ﴿أَجْرًا حَسَنًا﴾ هو كما قال السدى وغيره الجنة وفيها من النعيم المقيم والثواب العظيم ما فيها ، ويؤيد كون
 المراد به الجنة ظاهر قوله تعالى ﴿مَا كَثُرَ فِيهِ﴾ أى مقيمى فى الاجر ﴿أَبَدًا﴾ من غير انتهاء لزمان مكثهم •
 ونصب (ما كثر) على الحال من الضمير المجزور فى (لهم) والظرفان متعلقان به ، وتقديم الانذار على التبشير
 لظهار كمال العناية بزجر الكفار عما هم عليه مع مراعاة تقديم التخلية على التحلية ، وتكرير الانذار بقوله تعالى
 ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ متعلقا بفرقة خاصة ممن عمه الانذار السابق من مستحقى البأس الشديد
 للايذان بكمال فظاعة حالهم لغاية شناعة كفرهم وضلالهم كما ينبى عنه ما بعد أى وينذر من بين هؤلاء الكفرة
 المتفوهين بمثل هاتيك العظيمة خاصة وهم العرب القائلون بالملائكة بنات الله تعالى واليهود القائلون عزيز ابن الله
 سبحانه والنصارى القائلون المسيح ابن الله عز وجل ، وترك اجراء الموصول على الموصوف كما فى قوله تعالى :
 (و يبشر المؤمنين) الخ للايذان بكفاية ما فى حيز الصلة فى الكفر على أقبح الوجوه ، وإيثار صيغة الماضى فى الصلة
 للدلالة على تحقق صدور تلك الكلمة القبيحة عنهم فيما سبق ، وجعل بعضهم المفعول المحذوف فيما سلف
 عبارة عن هذه الطائفة ، وفى الآية صنعة الاحتباك حيث حذف من الاول ما ذكر فيما بعد وهو المنذر وحذف
 مما بعد ما ذكر فى الاول وهو المنذر به . وتعقب بانه يؤدى الى خروج سائر اصناف الكفرة عن الانذار والوعيد •
 وأجيب بانه يعلم انذار سائر الاصناف ودخولهم فى الوعيد من باب الاولى لأن القول بالتبني وان كبر كلمة
 دون الاشراك وفيه نظر ، وقد رابن عطية العالم وأبو البقاء العباد فيعم المؤمنين أيضا ، وتعقب بأن التعميم يقتضى
 حمل الانذار على معنى مجرد الاخبار بالامر الضار من غير اعتبار حلول المنذر به على المنذر كما فى قوله تعالى :
 (أن أنذر الناس وبشر الذين آمنوا) وهو يفضى إلى خلو النظم الكريم عن الدلالة على حلول البأس الشديد على
 من عدا هذه الفرقة فتأمل •

﴿مَالَهُمْ بِهِ﴾ أى باتخاذ سبحانه وتعالى ولدا ﴿مَنْ عِلْمٌ﴾ مرفوع المحل على الابتداء أو الفاعلية لاعتماد الظرف ،
 ومن مزيدة لتأكيد النفي والجملة حالية أو مستأنفة لبيان حالهم فى مقامهم أى . ما لهم بذلك شىء من العلم أصلا
 لا لاخلالهم بطريق العلم مع تحقق المعلوم أو امكانه بل لاستحالاته فى نفسه ومعها لا يستقيم تعلق العلم ، واستظهر
 كون ضمير (به) عائداً على الولد وعدم العلم وكذا حال الجملة على ما سمعت ، وزعم المهدوى أن الجملة على هذا صفة
 لولدا وليس بشىء ، وجوز أن يعود على القول المفهوم من (قالوا) أى ليس قولهم ذلك ناشئا عن علم وتذكر
 ونظر فيما يجوز عليه تعالى وما يمتنع ، وقال الطبرى : هو عائداً على الله تعالى على معنى ليس لهم علم بما يجوز عليه تعالى
 وما يمتنع ﴿وَلَا لَابَاتِهِمْ﴾ الذين قالوا مثل ذلك ناسبين التبني اليه عز وجل ، والتعرض لنفي العلم عنهم لانهم

قدوة هؤلاء ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ أى عظمت مقالتهم هذه في الكفر والافتراء لما فيها من نسبته تعالى إلى ما لا يكاد يليق بكبريائه جل وعلا ، وكبرو كذا كل ما كان على وزن فعل موضوعا على الضم كظرف أو محولا إليه من فعل أو فعل ذهب الأخفش . والمبرد إلى الحاقه بباب التعجب فالفاعل هنا ضمير يرجع إلى قوله تعالى : (اتخذ) الخ بتأويل المقالة ، و (كلمة) نصب على التمييز وكأنه قيل ما أكبرها كلمة وقوله تعالى ﴿تَخْرِجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ صفة (كلمة) تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم فإن كثيرا مما يوسوس به الشيطان وتحدث به النفس لا يمكن أن يتفوه به بل يصرف عنه الفكر فكيف بمثل هذا المنكر . وذهب الفارسي وأكثر النحاة إلى الحاقه بباب نعم وبئس فيثبت له جميع أحكامه ككون فاعله معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بها أو ضميرا . فسر بالتمييز ، ومن هنا جوز أن يكون الفاعل هنا ضمير (كلمة) وهى أيضا تمييز والجمله صفتها ولا ضمير فى وصف التمييز فى باب نعم وبئس ، وجوز أبو حيان وغيره أن تكون صفة لمحذوف هو المخصوص بالذم أى كبرت كلمة كلمة خارجة من أفواههم ، وظاهر كلام الأخفش تغاير المذهبين . وفى التسهيل أنه من باب نعم وبئس وفيه معنى التعجب . والمراد به هنا تعظيم الأمر فى قلوب السامعين . وهذا ظاهر فى أنه لا تغاير بينهما واليه يميل كلام بعض الأئمة . وقيل نصبت على الحال ولا يخفى حاله . وتسمية ذلك كلمة على حد تسمية القصيدة بها . وقرئ (كبرت) بسكون الباء وهى لغة تميم ، وجاء فى نحو هذا الفعل ضم العين وتسكينها ونقل حركتها إلى الفاء . وقرأ الحسن . وابن يعمر . وابن محيصن . والقواس عن ابن كثير (كلمة) بالرفع على الفاعلية والنصب أبلغ وأوكد . واستدل النظام على أن الكلام جسم بهذه الآية لوصفه فيها بالخروج الذى هو من خواص الأجسام . وأجيب بأن الخارج حقيقة هو الهواء الحامل له واسناده إلى الكلام الذى هو كيفية مجاز وتعقب بأن النظام القائل بحسمية الكلام يقول هو الهواء المكيف لا الكيفية . واستدل له على ذلك مبنى على أن الأصل هو الحقيقة إلا أن الخلاف لفظى لا ثمره فيه ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ أى ما يقولون فى ذلك الشأن إلا قولا كذبا لا يكاد يدخل تحت إمكان الصدق أصلا والضميران لهم ولآبائهم ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ﴾ أى قاتل ﴿نَفْسِكَ﴾ وفى معناه ما فى صحيح البخارى مملك . والأول مروي عن مجاهد . والسدى . وابن جبير . وابن عباس . وأنشد لابن الأزرقي ذنبا له قول لبيد بن ربيعة :
لعلك يوما ان فقدت مزارها على بعده يوما لنفسك باخع
وفى البحر عن الليث بخع الرجل نفسه بخعا وبخوعا قتلها من شدة الوجد وأنشد قول الفرزدق :
ألا أي هذا الباخع الوجد (١) نفسه لشيء نحتة عن يديه المقادر
وهو من بخع الأرض بالزراعة أى جعلها ضعيفة بسبب متابعة الزراعة كما قال الكسائي ، وذكر الزمخشري أن البخع أن يبلغ الذبح البخاع بالباء وهو عرق مستبطن القفا ، وقد رده ابن الأثير وغيره بأنه لم يوجد فى كتب اللغة والتشريح لكن الزمخشري ثقة فى هذا الباب واسع الاطلاع ، وقرئ (باخع نفسك) بالاضافة وهى خلاف الأصل فى اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل عند الزمخشري ، وأشار إليه سيبويه فى الكتاب وقال الكسائي : العمل والاضافة سواء ، وزعم أبو حيان أن الاضافة أحسن من العمل ﴿عَلَى آثَارِهِمْ﴾ أى

(١) قال أبو عبيدة كان ذوالرمة ينشد الوجد بالرفع وقال الأصمعى إنما هو الوجد بالفتح اه فىكون نصبه على ان

مفعول لاجله ونحته مخفف نحتة اه منه

من بعدهم . يعنى من بعد توليهم عن الايمان وتباعدهم عنه . أخرج ابن مردويه عن ابن عباس أن عتبة ابن ربيعة . وشيبة بن ربيعة . وأبا جهل بن هشام . والنضر بن الحرث . وأمية بن خلف . والعاصم بن وائل . والأسود بن المطلب . وأبا البختري في نفر من قريش اجتمعوا . وكان رسول الله ﷺ قد كبر عليه ما يرى من خلاف قومه إياه وانكارهم ما جاء به من النصيحة فأحزنه حزنا شديداً فأنزل الله تعالى : (فلعلك باخع) النخ ، ومنه يعلم أن ما ذكرنا أوفق بسبب النزول من كون المراد من بعد موتهم على الكفر *

((إن لم يؤمنوا بهذا الحديث)) الجليل الشأن ، وهو القرآن المعبر عنه في صدر السورة بالكتاب ، ووصفه بذلك لو سلم دلالة على الحدوث لا يضر الاشاعة واضرابهم القائلين : بأن الالفاظ حادثة ، وإن شرطية ، والجملة بعدها فعل الشرط ، والجواب محذوف ثقة بدلالة ما سبق عليه عند الجمهور ، وقيل الجواب فلعلك النخ المذكور ، وهو مقدم لفظاً مؤخر معنى ، والفاء فيه فاء الجواب ، وقرئ (أن لم يؤمنوا) بفتح همزة أن على تقدير الجار أى لأن ، وهو متعلق بياخع على أنه علة له . وزعم غير واحد أنه لا يجوز أعماله على هذا إذ هو اسم فاعل وعمله مشروط بكونه للحال أو الاستقبال ، ولا يعمل وهو للمضى ، وإن الشرطية تقلب الماضى بواسطة (لم) إلى الاستقبال بخلاف أن المصدرية فإنها تدخل على الماضى الباقي على مضيه إلا إذا حمل على حكاية الحال الماضية لاستحضار الصورة للغرابة .

وتعقبه بعض الأجلة بأنه لا يلزم من مضى ما كان علة لشيء مضيه ، فكم من حزن مستقبل على أمر ماض سواء استمر أولاً فاذا استمر فهو أولى لأنه أشد نكايَةً فلا حاجة إلى الحمل على حكاية الحال . ووجه ذلك في الكشف بأنه إذا كانت علة البخع عدم الايمان فإن كانت العلة قد تمت فالمعلول كذلك ضرورة تحقق المعلول عند الدلة التامة ، وإن كانت بعد فكمثل ضرورة أنه لا يتحقق بدون تمامها ، وتعقب بأنه غير مسلم ، لأن هذه ليست علة تامة حقيقية حتى يلزم ما ذكر ، وإنما هى منشأ وباعث فلا يضر تقدمها ، وقيل إنه تفوت المبالغة حينئذ في وجده ﷺ على توليهم لعدم كون البخع عقبه بل بعده بمدة بخلاف ما إذا كان للحكاية ، وتعقب أيضاً بأنه لا وجه له بل المبالغة فى هذا أقوى لأنه إذا صدر منه لأمر مضى فكيف لو استمر أو تجدد ؟ ولعل فى الآية ما يترجح له البقاء على الاستقبال فتدبر ، وانتصاب قوله تعالى : ((أسفاً)) بياخع على أنه مفعول من أجله وجوز أن يكون حالا من الضمير فيه بتأويل متأسفاً لأن الاصل فى الحال الاشتقاق وأن ينتصب على أنه مصدر فعل مقدر أى تأسف أسفاً ، والاسف على ما نقل عن الزجاج المبالغة فى الحزن والغضب .

وقال الراغب : الأسف الحزن والغضب معا وقد يقال لكل منهما على الانفراد ، وحقيقته ثوران دم القلب شهوة الانتقام فتى كان على من دونه انتشر فصار غضباً ومتى كان على ما فوقه انقبض فصار حزناً ، ولذلك سئل ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الحزن والغضب فقال : مخرجهما واحد واللفظ مختلف فمن نازع من يقوى عليه أظهره غيظاً وغضباً ومن نازع من لا يقوى عليه أظهره حزناً وجزعاً ، وبهذا النظر قال الشاعر :

فحزن كل أخى حزن أخو الغضب * وإلى كون الأسف أعم من الحزن والغضب وكون الحزن على من لا يملك ولا هو تحت يد الأسف والغضب على من هو فى قبضته ومالكه ذهب منذر بن سعد وفسر الأسف هنا بالحزن بخلافه فى قوله تعالى : (فلما آسفونا انتقمنا منهم) وإذا استعمل الأسف مع الغضب يراد به الحزن على

ما قيل في قوله تعالى (ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا) وجعل كل منهما فيه بالنسبة إلى بعض من القوم، وعن قتادة تفسير الأسف هنا بالغضب، وفي رواية أخرى بالحزن، وفي صحيح البخاري تفسيره بالندم، وعن مجاهد تفسيره بالجزع، وأهل الحزن أكثر، ولعل للترجي وهو الطمع في الوقوع أو الاشتاق منه، وهي هنا استعارة أي وصلت إلى حالة يتوقع منك الناس ذلك لما يشاهد من تأسفك على عدم إيمانهم •

وقال العسكري: هي هنا موضوعة موضع النهي كأنه قيل لا تبخع نفسك، وقيل موضع الاستفهام، وجعله ابن عطية إنكاريا على معنى لا تكن كذلك، والقول بمجيء لعل للاستفهام قول كوفي، والذي يظهر أنها هنا للاشتاق الذي يقصد به التسلي والحث على ترك التحزن والتأسف، ويمكن أن يكون مراد العسكري ذلك، وفي الآية عند غير واحد استعارة تمثيلية وذلك أنه مثل حاله ﷺ في شدة الوجد على أعراض القوم وتوليهم عن الإيمان بالقرآن وكمال الحزن عليهم بحال من يتوقع منه إهلاك نفسه إثر فوت ما يحبه عند مفارقة أحبته تأسفا على مفارقتهم وتلفا على مهاجرتهم ثم قيل ما قيل، وهو أولى من اعتبار الاستعارة المفردة التبعية في الأطراف •

وجوز أن تكون من باب التشبيه لذكر طرفيه وهما النبي ﷺ وباخع بأن يشبه عايه الصلاة والسلام لشدة حرصه على الأمر بمن يريد قتل نفسه لفوات أمر وهو كما ترى •

﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ﴾ الظاهر عموم ما جميع ما لا يعقل أي سواء كان حيوانا أو نباتا أو معدنا أي جعلنا جميع ما عليها من غير ذوى العقول ﴿زِينَةً لَهُمْ﴾ تزين به وتحملي وهو شامل لزينة أهلها أيضا وزينة كل شيء بحسبه بالحقيقة وإنما هو زينة لأهلها، وقيل لا يدخل في ذلك ما فيه أذى من حيوان ونبات، ومن قال بالعموم قال: لا شيء مما على الأرض إلا وفيه جهة انتفاع ولا أقل من الاستدلال به على الصانع ووحدته، وخص بعضهم ما بالأشجار والأنهار، وآخر بالنبات لما فيه من الأزهار المختلفة الألوان والمنافع، وآخر بالحيوان المختلف الأشكال والمنافع والأفعال، وآخر بالذهب والفضة والرصاص والنحاس والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والمرجان والالماس وما يجري مجرى ذلك من نفائس الأحجار •

وقالت فرقة: أريد بها الخضرة والمياه والنعم والملابس والثمار، ولعمري أنه تخصيص لا يقبله الخواص على العموم، وقيل إن (ما) هنا لمن يعقل والمراد بذلك على ما أخرج ابن أبي حاتم عن ابن جبير. والحسن وجاء في رواية عن ابن عباس الرجال، وعلى ما أخرج أبو نصر السجزي في الإبانة عن ابن عباس العلماء وعلى ما روى عكرمة الخفاف والعلماء والأمراء، وأنت تعلم أن جعل ما لمن يعقل مع إرادة ما ذكر بعيد جدا، ولعل أولئك الأجلة أرادوا من ما العقلاء وغيرهم تغليبا للاكثر على غيره وما على الأرض بهذا المعنى ليس إلا بعض العناصر الأربعة والمواليد الثلاثة وأشرف ذلك المواليد وأشرفها نوع الإنسان وهو متفاوت الشرف بحسب الأصناف فيمكن أن يكون ما ذكره من باب الاختصار على بعض أصناف هذا الأشرف لداع لذلك أصناف وقديقال: المراد بما عموم ما لا يعقل ومن يعقل فيدخل من توجه إليه التكليف وغيره ولا ضير في ذلك فإن المكلف جهتين جهة

يدخل بها تحت الزينة وجهة يدخل بها تحت الابتلاء المشار إليه بقوله تعالى ﴿لَنَبْلُوهُمْ﴾ وقد نص سبحانه على بعض المكلفين بأنهم زينة في قوله تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) ومن هنا يعلم ما في قول القاضي الأول أن لا يدخل المكلف لأن ما على الأرض ليس زينة لها بالحقيقة وإنما هو زينة لأهلها لغرض الابتلاء فالذي له الزينة

يكون خارجا عن الزينة ، ونصب (زينة) على أنه مفعول ثان للجعل إن حمل على معنى التصيير أو على أنه حال أو مفعول له كما قال أبو البقاء . وأبو حيان إن حمل على معنى الابداع ، واللام الأولى إما متعلقة به أو متعلقة بمحذوف وقع صفة له أي زينة كائنتها واللام الثانية متعلقة بجعلنا والكلام على هذا وجعل زينة مفعولا له نحو قمت إجلالا لك لتقابلني بمثل ذلك ، وضمير الجمع عائد على سكان الأرض من المكلفين المفهوم من السياق . وجوز أن يعود على ما على تقدير أن تكون للعقلاء ، والابتلاء في الأصل الاختبار ، وجوز ذلك على الله سبحانه هشام بن الحكم بناء على جملة وزعمه أنه عز وجل لا يعلم الحوادث إلا بعد وجودها لئلا يلزم نفي قدرته تعالى على الفعل أو الترك ، ورده أهل السنة في محله وقالوا : إنه تعالى يعلم الكليات والجزئيات في الأزل ، وأولوا هذه الآية أن المراد ليعاملهم معاملة من يختبرهم ﴿ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ ﴾ فنجازى كلا بما يليق به وتقتضيه الحكمة وحسن العمل الزهد في زينة الدنيا وعدم الاغترار بها وصرفها على ما ينبغي والتأمل في شأنها وجعلها ذريعة إلى معرفة خالقها والتمتع بها حسبما أذن الشرع وأداء حقوقها والشكر على ما أوتي منها لا اتخاذها وسيلة إلى الشهوات والأغراض الفاسدة كما تفعله الكفرة وأصحاب الأهواء ، ومراتب الحسن متفاوتة وكلما قوى الزهد مثلا كان أحسن ، وسأل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما النبي ﷺ عن الأحسن عملا كما أخرج ذلك ابن جرير . وابن أبي حاتم . والحالم في التاريخ فقال عليه الصلاة والسلام « أحسنكم عقلا (١) » وأورع عن محارم الله تعالى وأسرعكم في طاعته سبحانه » .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن أنه قال : أحسنهم عملا أشدهم للديار تركا ، وأخرج نحوه عن سفيان الثوري وذكر بعضهم أن الأحسن من زهد ووقع من الدنيا بزاز المسافر ووراءه حسن وهو من استكثر من حلالها وصرفه في وجوهه وقبيح من احتطب حلالها وحرامها وأنفقه في شهواته ، وكلام النبي ﷺ في بيان الأحسن أحسن (وما آتاكم الرسول فخذوه) وإيراد صيغة التفضيل مع أن الابتلاء شامل للفريقين باعتبار أعمالهم المنقسمة إلى الحسن والقبيح أيضا لا إلى الحسن والأحسن فقط للاشعار بأن الغاية الأصلية للجعل المذكور إنما هو ظهور كمال احسان المحسنين ، وأي اما استفهامية فهي مرفوعة بالابتداء وأحسن خبرها ، والجملة في محل نصب بفعل الابتلاء ولما فيه من معنى العلم باعتبار عاقبته كالسؤال والنظر ومكان الاستفهام علق عن العمل ، وإمام موصولة بمعنى الذي فهي مبنية على الضم محلها نصب على أنها بدل من ضمير النصب في (نبلوهم) وأحسن خبر مبتدا محذوف والجملة صلة لها والتقدير لنبلو الذي هو أحسن عملا . ويفهم من البحر أن مذهب سيويه في أي إذا أضيف وحذف صدر صلتها كما هنا جواز البناء لا وجوبه ، وتحقيق الكلام في مذهبه لا يخلو عن أشكال ، وأفضل التفضيل باق على الصحيح على حقيقته كما أشرنا إليه والمفضل عليه محذوف والتقدير كما قال أبو حيان لنبلوهم أيهم أحسن عملا من ليس أحسن عملا ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ ﴾ فيما سيأتي عند تنهاى عمر الدنيا ﴿ مَا عَلَيْهَا ﴾ مما جعلناه زينة ، والظاهر في مقام الاضمار لزيادة التقرير ، وجوز غير واحد أن يكون هذا أعم مما جعل زينة ولذا لم يؤت بالضمير ، والجعل هنا بمعنى التصيير أي مصيرون ذلك ﴿ صَعِيدًا ﴾ أي ترابا ﴿ جُرْزَاءَ ﴾ أي لانبات فيه قاله قتادة ، وقال الراغب : الصعيد وجه الأرض ، وقال أبو عبيدة هو المستوى من الأرض وروى ذلك

(١) قوله في الحديث وأورع كذا بخط مؤلفه ومافي الدر المنثور «أيكم أحسن عقلا وأورع عن محارم الله» الخ

عن السدي . وقال الزجاج : هو الطريق الذي لانبات فيه ، وأخرج ابن أبي حاتم أن الجرز الخراب ، والظاهر أنه ليس معنى حقيقياً والمعنى الحقيقي ما ذكرناه ، وقد ذكره غير واحد من أئمة اللغة ، وفي البحر يقال جرزت الأرض فهي محروزة إذا ذهب نباتها بقحط أو جراد وأرضون أجزاز لانبات فيها ويقال سنة جرز وسنون أجزاز لا مطر فيها وجرز الأرض الجراد والشاق والابل إذا أكلت ما عليها ورجل جرّوز أكل أو سربع الأكل وكذا الآتي قال الشاعر :

أن العجوز خبة جروزاً تأكل كل ليلة قفيزاً

وفي القاموس أرض جرّز (١) وجرّز وجرّز وجرّز لا تنبت أو أكل نباتها أولم يصبها مطر وفي المثل لا ترضى شائنة الابجرزة أي بالاستئصال، والمراد تصيير ما على الأرض تراباً ساذجاً بعد ما كان يتعجب من بهجته النظار وتستلذ بمشاهدته الابصار، وظاهر الآية تصيير ما عليها بجميع أجزائه كذلك وذلك إنما يكون بقلب سائر عناصر المواليد إلى عنصر التراب ولا استحالة فيه لوقوع انقلاب بعض العناصر إلى بعض اليوم ، وقد يقال إن هذا جار على العرف فإن الناس يقولون صار فلان تراباً إذا اضمحل جسده ولم يبق منه أثر إلا التراب * وحديث انقلاب العناصر بما لا يكاد يخطر لهم ببال وكذا زعم محققى الفلاسفة بقاء صور العناصر في المواليد ويوشك أن يكون تركيب المواليد من العناصر أيضاً كذلك وهذا الحديث لا تكاد تسمعه عن السلف الصالح والله تعالى أعلم، ووجه ربط هاتين الآيتين بمقابلتهما على ما قاله بعض المحققين أن قوله تعالى (إنا جعلنا) الخ تعليل لما في لعل من معنى الاشفاق وقوله سبحانه (وإنا لجالعون) الخ تكميل للتعليل، وحاصل المعنى لا تحزن بما عاينت من القوم من تكذيب ما أنزلنا عليك من الكتاب فإنا قد جعلنا ما على الأرض من فنون الأشياء زينة لها لاختبر أعمالهم فنجازيهم بحسبها وإنا لمفنون ذلك عن قريب ومجازون بحسب الأعمال وفي معنى ذلك ما قيل إنه تسكين له عليه الصلاة والسلام كأنه قيل : لا تحزن فإنا نتقم لك منهم وظاهر كلام بعضهم جعل ما يفهم من أول السورة تعليلاً للاشفاق حيث قال المعنى لا يعظم حزنك بسبب كفرهم فإنا بعثناك منذراً ومبشراً وأما تحصيل الإيمان في قلوبهم فلا قدرة لك عليه قيل ولا يضر جعل ما ذكر تعليلاً لذلك أيضاً لأن العلل غير حقيقية ، وقيل : في وجه الربط أن ما تقدم تضمن نهي صلى الله عليه وسلم عن الحزن وهذا تضمن ارشاده إلى التخلق ببعض أخلاقه تعالى كأنه قيل إني خلقت الأرض وزينتها ابتلاء للخلق بالتكاليف ثم إنهم يتمردون ويكفرون ومع ذلك لا أقطع عنهم نعمي فإني أيضاً يا محمد لا أترك الاشتغال بدعوتهم بعد أن لا تأسف عليهم ، والجملة الثانية لمجرد التزهيد في الميل إلى زينة الأرض ولا يخفى عليك بعد هذا الربط بل لا يكاد ينساق الذهن إليه فتأمل ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾ خطاب لسيد المخاطبين صلى الله عليه وسلم والمقصود غيره كما ذهب إليه غير واحد، و(أم) منقطعة مقدرة ببل التي هي الانتقال من كلام إلى آخر لا لإبطال وهمزة الاستفهام عند الجمهور وبيل وحدها عند بعض ، وقيل : هي هنا بمعنى الهمزة والحق الأول أي بل أحسبت ﴿ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا ﴾ في بقائهم على الحياة ونومهم مدة طويلة من الدهر ﴿ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ أي من بين دلائلنا الدالة على القدرة والالوهية ﴿ عَجَباً ۙ ﴾ أي آية ذات عجب وضعاله

(١) قوله أرض جرّز الخ الأول على وزن كتب جمع كتاب ، والثاني كمقل ، والثالث كسهم ، والرابع

موضع المضاف أو وصفاً لذلك بالمصدر مبالغة. وهو خبر لكانوا و (من آياتنا) حال منه كما هو قاعدة نعت النكرة إذا تقدم عليها، وجوز أبو البقاء أن يكون (عجبا. ومن آياتنا) خبرين وإن يكون (عجبا) حالا من الضمير في الجار والمجرور وليس بذاك، والمعنى أن قصتهم وإن كانت خارقة للعادة ليست بعجيبة بالنسبة إلى سائر الآيات التي من جملتها ما تقدم، ومن هنا يعلم وجه الربط، وفي الكشف أنه تعالى ذكر من الآيات الكلية وإن كان لتسليته ﷺ وأنه لا ينبغي أن ينبغى نفسه على آثارهم فالمسترشد يكفيه أدنى إشارة والزائغ لا تجدى فيه آيات النذارة والبشارة ما يشتمل على أمهات العجائب وعقبه سبحانه بقوله (أم حسبت) الخ يعنى أن ذلك أعظم من هذا فمن لا يتعجب من ذلك لا ينبغي أن يتعجب من هذا وأريد من الخطاب غيره ﷺ لأنه كان يعرف من قدرته تعالى ما لا يتعاضمه لا الأول ولا الثانى فأنكر اختلافهم في حالهم تعجباً واضربهم عن مثل تلك الآيات البينات والاعتراض عليه بأن الاضراب عن الكلام الأول إنما يحسن إذا كان الثانى أغرب ليحصل الترقى، وإيثار أن الهمة للتقرير وهو قول آخر في الآية لذلك غير قادح لأن تعجبهم عن هذا دون الأول هو المنكر وهو الأغرب فافهم، وبأن المنكر ينبغي أن يكون مقروا عند السامع معلوما عنده، وهذا ابتداء اعلام منه تعالى على ما يعرف من سبب النزول كذلك لأن الانكار من تعجبهم ويكفى في ذلك معرفتها أجمالاً وكانت حاصلة كيف وقد علمت أنه راجع إلى الغير أعنى أصحاب الكتاب الذين أمروا قريشاً بالسؤال وكانوا عالمين، ثم أنه مشترك الالتزام لأن التقرير أيضاً يقتضى العلم بل أولى انتهى، وقال الطبرى: المراد انكار ذلك الحسبان عليه عليه الصلاة والسلام على معنى لا يعظم ذلك عندك بحسب ما عظمه عليك السائلون من الكفرة فان سائر آيات الله تعالى أعظم من قصتهم وزعم أن هذا قول ابن عباس. ومجاهد. وقتادة. وابن اسحق وفي القلب منه شيء، وقيل: المراد من الاستفهام اثبات أنهم عجب كأنه قيل اعلم أنهم عجب كما تقول أعلمت أن فلانا فعل كذا أى قد فعل فاعلمه * والمقصود بالخطاب رسول الله ﷺ أيضاً وليس بشيء، وزعم الطيبي أن الوجه أن يجرى الكلام على التسلي والاستفهام على التنبيه ويقال: إنه عليه الصلاة والسلام لما أخذه من الكآبة والاسف من إباء القوم عن الإيمان ما أخذه قيل له ما قيل وعلل بقوله تعالى (إنا جعلنا) إلى آخره على معنى إنا جعلنا ذلك لنختبرهم وحين لم تتعلق إرادتنا بإيمانهم تشاغلوا به عن آياتنا وشغلوا عن الشكر وبدلوا الإيمان بالكفران فلم نبال بهم وإنا لجاعلون أبدانهم جزراً لا سيفاً كما إنا لجاعلون ما عليها صعيداً جزراً ألا ترى إلى أولئك الفتيان كيف اهتدوا وفروا إلى الله تعالى وتركوا زينة الدنيا وزخرفها فأووا إلى الكهف قائلين (ربنا ما اتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً) وكما تعلققت الإرادة بإرشادهم فاهتدوا تتعلق بإرشاد قوم من أمتك يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين اه، ويكاد يكون أعجب من قصة أهل الكهف فتأمل، والحسبان اما بمعنى الظن أو بمعنى العلم وقد استعمل بالمعنيين، والكهف النقب المتسع في الجبل فإن لم يكن واسعاً فهو غار، وأخرج ابن أبي حاتم أنه غار الوادى، وعن مجاهد أنه فرجة بين الجبلين، وعن أنس هو الجبل وهو غير مشهور في اللغة، والرقم اسم كلبهم على ما روى عن أنس (١) والشعبى وجاء في رواية عن ابن جبير ويدل عليه قول أمية بن أبى الصلت: وليس بها إلا الرقيم مجاوراً وصيدهم والقوم في الكهف هجداً

(١) رواه عنه ابن أبى حاتم اه منه

وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن جبير أنه لوح من حجارة كتبوا فيه قصة أصحاب الكهف وأمرهم ثم وضع على باب الكهف، وقيل لوح من حجارة كتب فيه أسماؤهم وجعل في سور المدينة وروى ذلك عن السدي .
وقيل لوح من رصاص كتب فيه شأنهم ووضع في تابوت من نحاس في فم الكهف وقيل لوح من ذهب كتب فيه ذلك وكان تحت الجدار الذي أقامه الخضر عليه السلام، وروى عن ابن عباس أنه كتاب كان عندهم فيه الشرع الذي تمسكوا به من دين عيسى عليه السلام، وقيل من دين قبل عيسى عليه السلام فهو لفظ عربي وفعل بمعنى مفعول .

وأخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس أنه واد دون فلسطين قريب من أيلة والكهف على ما قيل في ذلك الوادي فهو من رقة الوادي أي جانبه، وأخرجاهما وجماعة من طريق آخر عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال: لا أدري ما الرقيم وسألت كعباً فقال: باسم القرية التي خرجوا منها، وعلى جميع هذه الأقوال يكون أصحاب الكهف والرقيم عبارة عن طائفة واحدة، وقيل إن أصحاب الرقيم غير أصحاب الكهف وقصتهم في الصحيحين وغيرهما *

فقد أخرج البخاري . ومسلم . والنسائي . وابن المنذر عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: « بينا ثلاثة نفر من كان قبلكم يمشون إذ أصابهم مطر فأروا إلى غار فانطبق عليهم فقال بعضهم لبعض: انه والله ياهؤلاء لا ينجيكم إلا الصدق فليدع كل رجل منكم بما يعلم أنه قد صدق فيه فقال واحد منهم: اللهم ان كنت تعلم أنه كان لي أجير عمل على فرق من أرز فذهب وتركه وإني عمدت إلى ذلك الفرق فزرعته فصار من أمره اني اشتريت منه بقرا وأنه أتاني يطلب أجره فقلت اعمد إلى تلك البقر فسقمها فقال لي: إنما لي عندك فرق من أرز فقلت: اعمد إلى تلك البقر فانها من ذلك الفرق فساقها فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا فانساخت عنهم الصخرة فقال الآخر: اللهم ان كنت تعلم أنه كان لي أبوان شيخان كبيران فكنت آتيهما كل ليلة بلبن غنم لي فأبطأت عليهما ليلة فجئت وقد رقدوا وأهلي وعيالي يتضاغون من الجوع فكنت لا أسقيهم حتى يشرب أبواي فكرهت أن أوقظهما وكرهت أن ادعهما فيستكينا لشربتهما فلم أزل أنتظر حتى طلع الفجر فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا فانساخت عنهم الصخرة حتى نظروا إلى السماء . فقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أنه كان لي ابنة عم من أحب الناس إلى وإني راودتها عن نفسها فأبت إلا أن آتيها بمائة دينار فطلبتها حتى قدرت فأتيها بها فدفعتها اليها فامكنتني من نفسها فلما قعدت بين رجلها قالت: اتق الله تعالى ولا تفض الخاتم إلا بحقه فقمت وتركته المائة دينار فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا ففرج الله تعالى عنهم فخرجوا » وروى نحوه ذلك عن ابن عباس . وأنس . والنعمان بن بشير كل يرفعه إلى رسول الله ﷺ ، والرقيم على هذا بمعنى محل في الجبل، وقيل بمعنى الصخرة، وقيل بمعنى الجبل، ويكون ذكر ذلك تليحاً إلى قصتهم وإشارة إلى أنه تعالى لا يضيع عمل أحد خيراً أو شراً فهو غير مقصود بالذات، ولا يخفى أن ذلك بعيد عن السياق، وليس في الأخبار الصحيحة ما يضطرنا إلى ارتكابه فتأمل ﴿إِذْ أَوَى﴾ معمول (عجبا) أو (كانوا) أو اذكر مقدراً، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لحسبت لأن حسباناً لم يكن في ذلك الوقت أي حين التجأ ﴿الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ واتخذوه مأوى

ومكاناتهم، والفتية جمع قلة لفتى، وهو كما قال الراغب وغيره الطرى من الشبان ويجمع أيضا على فتيان، وقال ابن السراج: إنه اسم جمع وقال غير واحد أنه جمع فتى كصبي وصبية، وور جمع بكثرة مثله، والمراد بهم أصحاب الكهف، وإثارة الاظهار على الاضمار لتحقيق ما كانوا عليه في أنفسهم من حال الفتوة، فقد روى أنهم كانوا شبانا من أبناء أشرف الروم وعظماهم مطوقين مسورين بالذهب ذوى ذوائب، وقيل لأن صاحبة الكهف من فروع التجائهم إلى الكهف، فلا يناسب اعتبارها معهم قبل بيانه، والظاهر مع الضمير اعتبارها، وليس الأمر كذلك مع هذا الظاهر وإن كانت ال فيه للعهد ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ﴾ أى من عندك ﴿رَحْمَةً﴾ عظيمة أو نوعا من الرحمة فالتنوين للتعظيم أو للنوع، و(من) للابتداء متعلق بآتنا، ويجوز أن يتعاق بمحذوف وقع حالا من رحمة قدم عليها لكونها نكرة ولو تأخر لكان صفة لها، وفُسرَت الرحمة بالمغفرة والرزق والامن والاولى تفسيرها بما يتضمن ذلك وغيره، وفى ذكر (من لدنك) إيماء إلى أن ذلك من باب التفضل لا الوجوب فكأنهم قالوا ربنا تفضل علينا برحمة ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا﴾ الذى نحن عليه من مهاجرة الكفار والمثابرة على طاعتك، وقرأ أبو جعفر وشيبة والزهرى (وهيى) بياءين من غير همز يعنى أنهم أبدلوا الهمزة الساكنة ياء، وفى كتاب ابن خالويه قرأ الاعشى عن أبي بكر عن عاصم (وهى) بلا همز انتهى.

وهو يحتمل أن يكون قد أبدل الهمزة ياء وأن يكون حذفها، والاول إبدال قياسى، والثانى مختلف فيه أينقاس حذف الحرف المبدل من الهمزة فى الأمر والمضارع المجزوفين أم لا، واصل التهيئة أحداث الهيئة وهى الحالة التى يكون عليها الشئ محسوسة أو معقولة ثم استعمل فى احضار الشئ وتيسيره أى يسر لنا من امرنا ﴿رَشْدًا ۝﴾ اصابة للطريق الموصل إلى المطلوب واهتداء اليه، وقرأ أبو رجاء (رشدا) بضم الراء وإسكان الشين والمعنى واحد إلا أن الأوفق بفواصل الآيات قراءة الجمهور، وإلى اتحاد المعنى ذهب الراغب قال: الرشـد بفتحـتـين خـلاف الغى ويستعمل استعمال الهداية وكذا الرشـد بضم فسكون.

وقال بعضهم: الرشـد أى بفتحـتـين كما فى بعض النسخ المضبوطة أخص من الرشـد لأن الرشـد بالضم يقال فى الأمور الدنيوية والآخروية والرشـد يقال فى الأمور الآخروية لا غيرها، وفيه مخالفة لما ذكره ابن عطية فإنه قال: إن هذا الدعاء منهم كان فى أمر دنياهم وألفاظه تقتضى ذلك وقد كانوا على ثقة من رشـد الآخرة ورحمتها، وينبغى لكل مؤمن أن يجعل دعاءه فى أمر دنياه لهذه الآية فإنها كافية.

ويحتمل أن يراد بالرحمة رحمة الآخرة اه، نعم فيما قاله نظر، والاولى جعل الدعاء عاما فى أمر الدنيا والآخرة وإن كان تعقيبه بما بعد ظاهراً فى كونه خاصا فى أمر الاول واللام ومن متعلقان بهيى فان اختلف معناهما بأن كانت الاولى للاجل والثانية ابتدائية فلا كلام، وإن كانتا للاجل احتاجت صحة التعلق إلى الجواب المشهوره وتقديم المجرورين على المفعول الصريح لاظهار الاعتناء بهما وابرار الرغبة فى المؤخر وكذا الكلام فى تقديم (من لدنك) على رحمة على تقدير تعلقه بآتنا، وتقديم المجرور الاول على الثانى للايذان من أول الأمر بكون المسئول مرغوباً فيه لديهم، وقيل الكلام على التجريد وهو إن ينتزع من أمر ذى صفة آخر مثله مبالغة كانه بلغ إلى مرتبة من الكمال بحيث يمكن أن يؤخذ منه آخر كرايت منك أسداً أى اجعل أمرنا كله رشداً ﴿فَضْرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ﴾ أى ضربنا عليها حجاً يمنع السماع فالمفعول محذوف كما فى قولهم: بنى على امرأته

والمراد أنماهم إنامة ثقيلة لا تنبهم فيها الأصوات بأن يجعل الضرب على الآذان كناية عن الانامة الثقيلة وإنما صلح كناية لأن الصوت والتنبيه طريق من طرق إزالة النوم فسد طريقه يدل على استحكامه وأما الضرب على العين وإن كان تعلقه بها أشد فلا يصلح كناية إذ ليس المبصرات من طرق إزالته حتى يكون سد الابصار كناية ولو صلح كناية وعن ابتداء النوم لا النومة الثقيلة هـ

واعترض القطب جملة كناية عما ذكر بما لا يخفى رده وخرج الآية على الاستعارة الممكنة بان يقال شبه الانامة الثقيلة بضرب الحجاب على الآذان ثم ذكر ضربنا وأريد أنما وهو وجه فيها، وجوز أن تكون من باب الاستعارة التمثيلية واختاره بعض المحققين هـ

ومن الناس من حمل الضرب على الآذان على تعطيلها كما في قولهم ضرب الأمير على يد الرعية أي منعهم عن التصرف . وتعقب بأنه مع عدم ملامته لما سيأتي إن شاء الله تعالى من البعث لا يدل على إرادة النوم مع أنه المراد قطعاً . وأجيب بأنه يمكن أن يكون مراد الحامل التوصل بذلك إلى إرادة الانامة فافهمه والضرب إمامن ضربت القفل على الباب أو من ضربت الحباء على ساكنه، والفاء هنا مثلها في قوله تعالى (فاستجبنا له) بعد قوله سبحانه (إذ نادى) فإن الضرب المذكور وما يترتب عليه من التقليل ذات اليمين وذات الشمال والبعث وغير ذلك من آثار استجابة دعائهم السابق ﴿فِي الْكَهْفِ﴾ ظرف لضربنا وكذا قوله عز وجل : ﴿سَنِينَ﴾ ولأمانع من ذلك لاسيما وقد تغايرا بالمكانية والزمانية ﴿عَدَدًا ١١﴾ أي ذوات عدد على أنه مصدر وصف بالتأويل الشائع ، وقيل إنه صفة بمعنى معدودة ، وقيل إنه مصدر لفعل مقدر أي تعد عدداً ، والعدد على ما قال الراغب وغيره قد يراد به التكثير لأن القليل لا يحتاج إلى العدد غالباً وقد يذكر للتقليل في مقابلة ما لا يحصى كثرة كما يقال بغير حساب وهو هنا يحتمل الوجهين والاول هو الأنسب باظهار كمال القدرة والثاني هو الأليق بمقام انكار كون القصة عجباً من بين سائر الآيات العجيبة فإن مدة لبثهم وإن كثرت في نفسها فهي كبعض يوم عند الله عز وجل •

وفي الكشف أن الكثرة تناسب نظراً إلى مخاطبين والقلة تناسب نظراً إلى المخاطب اهـ، وقد خفي على العزيز عبد السلام أمر هذا الوصف وظن أنه لا يكون للتكثير وأن التقليل لا يمكن ههنا وهو غريب من جلالة قدره وله في أماليه أمثال ذلك . وللعلامة ابن حجر في ذلك كلام ذكره في الفتاوى الحديثة لا أظنه شيئاً •

﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ أي أيقظناهم وأثرناهم من نومهم ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ أي منهم وهم القائلون لبثنا يوماً أو بعض يوم والقائلون : (ربكم أعلم بما لبثتم) وقيل أحد الحزبين الفتية الذين ظنوا قلة زمان لبثهم ، والثاني أهل المدينة الذين بعث الفتية على عهدهم وكان عندهم تاريخ غيبتهم، وزعم ابن عطية أن هذا قول جمهور المفسرين وعن ابن عباس أن أحد الحزبين الفتية والآخر الملوك الذين تداولوا ملك المدينة واحد بعد واحد وعن مجاهد : الحزبان قوم أهل الكهف حزب منهم مؤمنون وحزب كفرون، وقال الفراء : الحزبان هـ ومنان كانوا في زمنهم ، واختلفوا في مدة لبثهم، وقال السدي : الحزبان كافران ، والمراد بهما اليهود والنصارى الذي علموا قرشاً سؤال رسول الله ﷺ عن أهل الكهف ؛ وقال ابن حرب : الحزبان الله سبحانه وتعالى ، والخلق كقوله تعالى : (أنتم أعلم أم

(الله) والظاهر هو الأول لأن اللام للعهد ولا عهد لغير من سمعت ﴿أَحْصَى﴾ أى ضبط فهو فعل ماض وفاعله ضمير (أى) واختار ذلك الفارسى . والنخشرى . وابن عطية ، و(ما فى قوله تعالى : ﴿لَمَّا لَبِثُوا﴾) مصدرية ، والجار والمجرور حال مقدم عن قوله تعالى : ﴿أَمْدًا ١٢﴾ وهو مفعول (أحصى) والآمد على ما قال الراغب : مدة لها حد ، والفرق بينه وبين الزمان أن الأمد يقال : باعتبار الغاية بخلاف الزمان فإنه عام فى المبدأ والغاية ، ولذلك قال بعضهم : المدى والأمد يتقاربان ، وليس اسماً للغاية حتى يكون إطلاقه على المدة مجازاً كما أطلقت الغاية عليها فى قولهم : ابتداء الغاية وانتهاءها ، أى ليعلم أيهم أحصى مدة كائنة للبشهم ، والمراد من إحصائها ضبطها من حيث كميتها المنفصلة العارضة لها باعتبار قسمتها إلى السنين وبلوغها من تلك الحيثية إلى مراتب الأعداد كما يرشدك إليه كون المدة عبارة عما سبق من السنين ، وليس المراد ضبطها من حيث كميتها المتصلة الذاتية فإنه لا يسمى إحصاء ، وقيل إطلاق الأمد على المدة مجازاً وحقيقته غاية المدة . ويجوز إرادة ذلك بتقدير المضاف أى لنعلم أيهم ضبط غاية لزمان لبثهم وبدونه أيضاً فإن اللبث عبارة عن الكون المستمر المنطبق على الزمان المذكور فباعتبار الامتداد العارض له بسببه يكون له أمد وغاية لا محالة لكن ليس المراد ما يقع غاية ومنتهى لذلك الكون المستمر باعتبار كميته المتصلة العارضة له بسبب انطباقه على الزمان الممتد بالذات ، وهو آن انبعائهم من نومهم فإن معرفته من تلك الحيثية لا تخفى على أحد ولا تسمى إحصاء أيضاً ، بل باعتبار كميته المنفصلة العارضة له بسبب عروضها لزمانه المنطبق هو عليه باعتبار انقسامه إلى السنين ووصوله إلى مرتبة معينة من مراتب العدد ، والفرق بين هذا وما سبق أن ما تعلق به الإحصاء فى الصورة السابقة نفس المدة المنقسمة إلى السنين فهو مجموع ثلثمائة وتسع سنين وفى الصورة الأخيرة منتهى تلك المدة المنقسمة إليها أعنى التاسعة بعد الثلثمائة ، وتعلق الإحصاء بالآمد بالمعنى الأول ظاهر ، وأما تعلقه به بالمعنى الثانى فباعتبار انتظامه لما تحته من مراتب العدد ، واشتماله عليها انتهى .

وأنت تعلم أن ظاهر كلام الراغب وهو - هو - فى اللغة يقتضى أن الأمد حقيقة فى المدة وأنه فى الغاية مجاز وأن توجيه إرادة الغاية هنا بما ذكر تكلف لا يحتاج إليه على تقدير كون ما مصدرية . نعم يحتاج إليه على تقدير جعلها موصولة حذف عائدها من الصلة أى لنعلم أيهم أحصى أمداً كائناً للذى لبثوه أى لبثوا فيه من الزمان . وقيل ما لبثوا فى موضع المفعول له وجىء بالام التعليل لكونه غير مصدر صريح وغير مقارن أيضاً وليس بذاك . وقيل اللام مزيدة وما موصولة وهى المفعول به وعائدها محذوف أى (أحصى) الذى لبثوه والمراد الزمان الذى لبثوا فيه ، و(أمداً) على هذا تمييز للنسبة مفسر لما فى نسبة المفعول من الإبهام محول عن المفعول وأصله أحصى أمد الزمان الذى لبثوا فيه . وزعم أنه لا يصح أن يكون تمييزاً للنسبة لأنه لا بد أن يكون محولاً عن الفاعل ولا يمكن ذلك هنا ليس بشئ لأن اللابدية فى حيز المنع . والذى تحقق فى المعبرات كشروح التسهيل وغيرها أنه يكون محولاً عن المفعول (كفجرنا الأرض عيوناً) كما يكون محولاً عن الفاعل كتصيب زيد عرفاً ولو جعل تمييزاً لما كان تمييزاً لمفرد . ولم يقل أحد باشتراط التحويل فيه أصلاً . وجوز فى ما على هذا التقدير أن تكون مصدرية وهو بعيد ، وضعف القول بزيادة اللام هنا بأنها لا تزداد فى مثل ذلك .

واختار الزجاج والتبريزي كون (أحصى) أفعل تفضيل لأنه الموافق لما وقع في سائر الآيات الكريمة نحو أيهم أحسن عملاً أيهم أقرب لكم نفعا) إلى غير ذلك مما لا يحصى ولأن كونه فعلاً ماضياً يشعر بأن غاية البعث هو العلم بالأحصاء المتقدم على البعث لا بالأحصاء المتأخر عنه وليس كذلك، واعترض أولاً بأن بناء أفعل التفضيل من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس وما جاء منه شاذ كأعدي من الجرب وأفلس من ابن المداق، واجيب بأن في بناء أفعل من ذلك ثلاثة مذاهب الجواز مطلقاً وهو ظاهر كلام سيديويه والمنع مطلقاً وما ورد شاذ لا يقاس عليه وهو مذهب أبي علي، والتفضيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز أو لغيره كأشكّل الأمر وأظلم الليل فيجوز وهو اختيار ابن عصفور فلعلمهما يريان الجواز مطلقاً كسيديويه أو التفضيل كابن عصفور، والهمزة في (أحصى) ليست للنقل، وثانياً بأن (أمداً) حينئذ إن نصب على أنه مفعول به فإن كان بصمركا في قول العباس بن مرداس:

فلم أر مثل الحى حيا مصباحاً ولا مثلنا لما التقينا فوارساً
أكر وأحى للحقيقة منهم وأضربه نابالسيوف القوانسا

لزم الوقوع فيما فرا منه حيث لم يجعل المذكور فعلاً ثم قدرا وإن كان به فليس صالحاً لذلك، وإن نصب يلبثوا لا يكون المعنى سديداً لأن الضبط لمدة اللبث وأمدّه لا للبث في الأمد، ولا يقال: فليكن نظير قولكم أيكم أضبط لصومه في الشهر أى لا يام صومه والمعنى أيهم أضبط لا يام اللبث أو ساعاته في الأمد ويراد به جميع المدة لما قيل يعضل حينئذ تنكير (أمداً) والاعتذار بأنهم ما كانوا عارفين بتحديد يوم أو شهراً أو سنة فنكر على أنه سؤال أما عن الساعات والأيام أو الأشهر غير سديد لأنه معلوم أنه أمد زمان اللبث فليعرف إضافة أو عهداً ويكون الاحتمال على حاله، ووجه أبو حيان نصبه بأنه على إسقاط حرف الجر وهو بمعنى المدة والاصل لما لبثوا من أمد ويكون من أمد تفسيراً لما أيهم في لفظ ما كقوله تعالى (ما ننسخ من آية ما يفتح الله للناس من رحمة) ولما سقطت الحرف وصل إليه الفعل وهو كما ترى، وتعقب منع صلاحية أفعل لنصب المفعول به بأنه قول البصريين دون الكوفيين فلعل الإمامين سلكا مذهب الكوفيين فجعلوا (أحصى) أفعل تفضيل و(أمداً) مفعولاً له، والحق أن الذهاب إلى كون أحصى أفعل تفضيل جعل أمداً تمييزاً وهو يعمل في التمييز على الصحيح والقول بأن التمييز يجب كونه محولاً عن الفاعل قديميت حاله، وثالثاً بأن توهم الأشعار بأن غاية البعث هو العلم بالأحصاء المتقدم عليه مردود بأن صيغة الماضي باعتبار حال الحكاية ولا يكاد يتوهم من ذلك الأشعار المذكور، ورابعاً بأنه يلزم حينئذ أن يكون أصل الأحصاء متحققاً في الحزبين إلا أن بعضهم أفضل والبعض الآخر أدنى مع أنه ليس كذلك، وفي الكشف أن قول الزجاج ليس بذلك المردود إلا أن ما أثره الزمخشري أحق بالاثار لفظاً ومعنى أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلا أنه تعالى حكى تساؤلهم فيما بينهم وأنه عن العارف لا عن الأعراف وغيرهم أولى به انتهى فافهم، وأى استفهامية مبتدأ وما بعدها خبرها وقد علمت نعلم عن العمل كما هو شأن أدوات الاستفهام في مثل هذا الوضع وهذا جار على احتمال كون (أحصى) فعلاً ماضياً وكونه أفعل تفضيل، وجوز جعل أى موصولة في البحر إذا قلنا بأن (أحصى) أفعل تفضيل جاز أن تكون أى موصولة مبنياً على مذهب سيديويه لوجود شرط في البناء فيه وهو كون أى مضافة حذف صدر صلتها والتقدير لنعلم الفريق الذى هو أحصى لما لبثوا أمداً من الذين لم يحصوا وإذا كان فعلاً ماضياً امتنع ذلك لأنه حينئذ لم يحذف صدر صلتها لوقوع الفعل مع فاعله

صلة فلا يجوز بناؤها لفوات تمام الشرط وهو حذف صدر الصلة انتهى *

وقرأ الزهري (ليعلم) بالياء على اسناد الفعل اليه تعالى بطريق الالتفات، وأياماً كان فالعلم غاية للبعث وليس ذلك على ظاهره والأتكن الآية دليلاً لهشام على ما يزرعه تعالى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً فقل هو غاية بعمله مجازاً عن الاظهار والتمييز، وقيل: المراد ليعلم علمنا تعلقاً حالياً مطابقاً لتعلقه أولاً تعلقاً استقبالياً كما في قوله تعالى: (لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) واعترضه بعض الأجلة بأن بعث هؤلاء الفئة لم يترتب عليه تفرقهم إلى المحصى وغيره حتى يتعلق بهما العلم تعلقاً حالياً أو الاظهار والتمييز ويتسنى نظم شئ من ذلك في سلك الغاية كما ترتب على تحويل القبلة انقسام الناس إلى متبع ومنقلب فصح تعلق العلم الحالي والاظهار بكل من القسمين وإنما الذي ترتب على ذلك تفرقهم إلى مقدر تقدير آخر مصيب ومفوض العلم إلى الله عز وجل وليس في شئ منهما احصاء أصلاً، ثم قال: إن جعل ذلك غاية بحمل النظم الكريم على التمثيل المبني على جعل العلم عبارة عن الاختبار مجازاً باطلاق اسم المسبب على السبب وليس من ضرورة الاختبار صدور الفعل المختبر به عن المختبر قطعاً بل قد يكون لاظهاره عجزه عنه على سنن التكليف التعجيزية كقوله تعالى (فأت بهما من المغرب) وهو المراد هنا فالمعنى بعثناهم لنعاملهم معاملة من يختبرهم أيهم أحصى لما لبثوا أمداً فيظهر لهم عجزهم ويفوضوا ذلك إلى العليم الخبير ويتعرفوا حالهم وما صنع الله تعالى بهم من حفظ أبدانهم فيزدادوا يقيناً بكمال قدرته تعالى وعلمه ويستبصروا به أمر البعث ويكون ذلك لطفاً لمزمن زمانهم وآية بينة لكفارهم، وقد اقتصر ههنا من تلك الغايات الجلية على مبدئها الصادر عنه سبحانه وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى على ما صدر عنهم من التساؤل المؤدى إليها وهذا أولى من تصوير التمثيل بأن يقال بعثناهم بعث من يريد أن يعلم إذر بما يتوهم منه استلزام الارادة لتحقيق المراد فيعود المحذور فيصار إلى جعل ارادة العلم عبارة عن الاختبار فاختر انتهى *

وتعقبه الخفاجي بأن ما ذكره مع تكلفه وقلة جدواه غير مستقيم لأن الاختبار الحقيقي لا يتصور من أحاط بكل شئ علماً فحيث وقع جعلوه مجازاً عن العلم أو ما يترتب عليه فلزمه بالآخرة الرجوع إلى ما أنكره واختار جعل العلم كناية عن ظهور أمرهم ليطمئن بازدياد الايمان قلوب المؤمنين وتنقطع حجة المنكرين وعلم الله تعالى حيث تعذر ارادة حقيقته في كتابه تعالى جعل كناية عن بعض لوازمه المناسبة لموقعه والمناسب هنا ما ذكر، ثم قال: وإنما علق العلم بالاختلاف في أمده أي المفهوم من أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً لأنه ادعى لاظهاره وأقوى لا انتشاره. وفي الكشف توجيهها لما في الكشف أراد أن العلم مجاز عن التمييز والاظهار كما قيل لنظهر ونميز لهم العارف بأمد ما لبثوا ولينظر من هذا العارف فانه لا يجوز أن يكون أحداً منهم لأنهم بين مفوض ومقدر غير مصيب، والفرق بين ما في الكشف وما ذكره الخفاجي لا ينفي على بصير وما في الكشف أقل مؤنة منه * وتصوير التمثيل بأن يقال: بعثناهم بعث من يريد أن يعلم أحسن عندى من التصوير الأول، والتوهم المذكور مما لا يكاد يلتفت اليه فتدبر جداً. وقرئ (ليعلم) مبنيًا للفاعل من الاعلام وخرج ذلك على أن الفاعل ضميره تعالى والمفعول الأول محذوف لدلالة المعنى عليه و(أي الحزبين) الخ من المبتدأ والخبر في موضع مفعولى نعلم الثانى والثالث، والتقدير ليعلم الله الناس أي الحزبين الخ، وإذا جعل العلم عرفانياً كانت الجملة في موضع المفعول الثانى فقط وهو ظاهر. وقرئ (ليعلم) بالبناء للمفعول وخرج على أن نائب الفاعل محذوف أي ليعلم الناس *

والجملة بعد اما في موضع المفعولين أو المفعول حسبما سمعت، وقال بعضهم: أن الجملة هي النائب عن الفاعل وهو مذهب كوفي ففي البحر البصريون لا يجوز كون الجملة فاعلا ولا نائبا عنه وللكوفيين مذهبان، أحدهما أنه يجوز الاسناد إلى الجملة مطلقا، والثاني أنه لا يجوز إلا إذا كان المسند مما يصح تعليقه وتحقيق ذلك في محله **(نحن نقص عليك نبأهم)** شروع في تفصيل ما أجمل فيما سلف أي نحن نخبرك بتفصيل خبرهم الذي له شأن وخطر **(بالحق)** أما صفة لمصدر محذوف أو حال من ضمير (نقص) أو (من نبأهم) أو صفة له على رأي من يرى جواز حذف الموصول مع بعض الصلة أي نقص قصصا ملتبسا بالحق أو نقصه ملتبس به أو نقص نبأهم ملتبسا به أو نبأهم الملتبس به، ولعل في التقييد (بالحق) إشارة إلى أن في عهده **ﷺ** من ينقص نبأهم لكن لا بالحق •

وفي الكشف بعد نقل شعر أمية بن أبي الصلت السابق ما نصه وهذا يدل على أن قصة أصحاب الكهف كانت من علم العرب وإن لم يكونوا عالميها على وجهها، ونبؤهم حسبما ذكره ابن اسحاق وغيره أنه مرجع أهل الانجيل وعظمت فيهم الخطايا وطغت ملوكهم فعبدوا الأصنام وذبحوا للطواغيت وفيهم بقايا على دين المسيح عليه السلام متمسكين بعبادة الله تعالى وتوحيده وكان ممن فعل ذلك من ملوكهم وعتا عتوا كبيرا دقيانوس وفي رواية دقيوس فانه غلا غلوا شديدا فجاس خلال الديار والبلاد وأكثر فيها الفساد وقتل من خالفه من المتمسكين بدين المسيح عليه السلام وكان يتبع الناس فيخبرهم بين القتل وعبادة الاوثان فمن رغب في الحياة الدنيا انقاد لأمره وامثله ومن أثر عليها الحياة الأبدية لم يبال بأى قتلة قتله فكان يقتل أهل الايمان ويقطع أجسادهم ويجعلها على سور المدينة وأبوابها فلما رأى الفتية ذلك وكانوا عظماء مدينتهم واسمها على ما في بعض الروايات افسوس وفي بعضها طرسوس، وقيل كانوا من خواص الملك قاموا فقتلوا إلى الله عز وجل واشتغلوا بالصلاة والدعاء فبينما هم كذلك دخل عليهم الشرط فاخذوهم وأعينهم تفيض من الدمع وجوههم معفرة بالتراب وأحضرهم بين يدي الجبار فقالوا لهم: ما منعكم أن تشهدوا الذبح لأهتنا وخيرهم بين القتل وعبادة الاوثان فقالوا: إن لنا إلهاملا السموات والأرض عظمته وجبروته لن ندعو من دونه أحدا ولن نقر بما تدعونا إليه أبدا فاقض ما أنت قاض وأول من قال ذلك أكبرهم مكسلبينا فامر الجبار فنزع ما عليهم من الثياب الفاخرة وأخرجهم من عنده وخرج هو إلى مدينة أخرى قيل هي نينوى لبعض شأنه وأمهلمهم إلى رجوعه وقال: ما يمنعني أن أعجل عقوبتكم إلا أني أراكم شبانا فلا أحب أن أهلكم حتى أجعل لكم أجلا تتأملون فيه وترجعون إلى عقولكم فان فعلتم فيها وإلا أهلكم فلما رأوا خروجه اشتوروا فيما بينهم واتفقوا على أن يأخذ كل منهم نفقة من بيت أبيه فيتصدق ببعضها ويتزود بالباقي وينطلقوا إلى كهف قريب من المدينة يقال له بنجلوس ففعلوا ما فعلوا وأووا إلى الكهف فلبثوا فيه ليس لهم عمل إلا الصلاة والصيام والتسبيح والتحميد وفوضوا أمر نفقتهم إلى فتى منهم اسمه يملخا فكان إذا أصبح يتذكر ويدخل المدينة يشتري ما يهيمهم ويتجسس ما فيها من الأخبار ويعود اليهم فلبثوا على ذلك إلى أن قدم الجبار مدينتهم فطلبهم وأحضرهم آباءهم فاعتذروا بأنهم عصوه ونهبوا أموالهم وبذروها في الأسواق وفروا إلى الجبل وكان يملخا إذ ذاك في المدينة فرجع إلى أصحابه وهو يبكي ومعه قليل طعام فاخبرهم بما شاهد من الهول ففزعوا إلى الله تعالى وخرروا له سجدا ثم رفعوا رؤسهم وجلسوا يتحدثون في أمرهم فبينما هم كذلك إنضرب الله عز وجل على آذانهم فناموا ونفقتهم

عند رؤسهم وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد فاصابه ما أصابهم فخرج الجبار في طلبهم بخيله ورجله فوجدوهم قد دخلوا الكهف فامر باخراجهم فلم يطق أحد أن يدخله فلما ضاق بهم ذرعا قال قائل منهم: أليس لو كنت قدرت عليهم قتلتهم؟ قال: بلى قال: فابن عليهم باب الكهف ودعهم يموتوا جوعا وعطشا وليكن كهفهم قبرا لهم ففعل ثم كان من شأنهم ما قص الله تعالى عز وجل *

وأخرج ابن أبي شيبة . وابن المنذر . وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم كانوا في مملكة ملك من الجبابرة يدعو الناس إلى عبادة الأوثان فلما رأوا ذلك خرجوا من تلك المدينة فجمعهم الله تعالى على غير ميعاد فجعل بعضهم يقول لبعض: أين تريدون أين تذهبون؟ فجعل بعضهم يخفي عن بعض لأنه لا يدرى هذا علام خرج هذا ولا يدرى هذا علام خرج هذا فاخذوا العهود والمواثيق أن يخبر بعضهم بعضا فأتوا اجتمعوا على شيء . وإلا كنتم بعضهم بعضا فاجتمعوا على كلمة واحدة فقالوا (ربنا رب السموات والأرض - إلى - مرفقا) ثم انطلقوا حتى دخلوا الكهف فضرب الله تعالى على آذانهم فناموا وفقدوا في أهلهم فجعلوا يطلبونهم فلم يظفروا بهم فرفع أمرهم إلى الملك فقال: ليكونن لهؤلاء القوم بعد اليوم شأن ناس خرجوا لا يدرى أين ذهبوا في غير جناية ولا شيء . يعرف فدعا بلوح من رصاص فكتب فيه أسماءهم ثم طرح في خزائنه ثم كان من شأنهم ما قصه الله سبحانه وتعالى *

وكانوا على ما أخرج ابن أبي حاتم عن أبي جعفر صيارفة . وأخرج عبد الرزاق . وابن المنذر عن وهب بن منبه قال: جاء رجل من حوارى عيسى عليه السلام إلى مدينة أصحاب الكهف فأراد أن يدخلها فقبل على بابها صنم لا يدخل أحد إلا سجد له فكره أن يدخل فأتى حماماً قريباً من المدينة وأجر نفسه من صاحبه فكان يعمل فيه ورأى صاحب الحمام البركة والرزق وجعل يسترسل إليه وعلقه فتية من أهل المدينة فجعل يخبرهم عن خبر السماء وخبر الآخرة حتى آمنوا وكانوا على مثل حاله في حسن الهيئة وكان يشترط على صاحب الحمام أن الليل لي ولا تحول بيني وبين الصلاة إذا حضرت حتى جاء ابن الملك بامرأة يدخل بها الحمام فعيره الحوارى فقال: أنت ابن الملك وتدخل مع هذه المرأة التي صفتها كذا وكذا فاستحيا فذهب فرجع مرة أخرى فسمعه وانتهره فلم يلتفت حتى دخل ودخلت معه فباتا في الحمام جميعاً فباتا فيه فأتى الملك فقبل له: قتل ابنك صاحب الحمام فالتمس فلم يقدر عليه وهرب من كان يصحبه والتمس الفتية فخرجوا من المدينة فرأوا بصاحب لهم في زرع له وهو على مثل أمرهم فذكروا له أنهم التمسوا فانطلق معهم حتى أوام الليل إلى كهف فدخلوا فيه فقالوا نبيت ههنا الليلة ثم أصبح إن شاء الله تعالى فنرى رأينا فضرب على آذانهم فخرج الملك بأصحابه يتبعونهم حتى وجدوهم قد دخلوا الكهف فكلما أراد الرجل منهم أن يدخله أرب فلم يطق أن يدخل فقال للملك قائل: أليس لو قدرت عليهم قتلتهم؟ قال: بلى قال: فابن عليهم باب الكهف ودعهم يموتوا عطشا وجوعا ففعل ثم كان ما كان، وروى غير ذلك والأخبار في تفصيل شأنهم مختلفة *

وفي البحر لم يأت في الحديث الصحيح كيفية اجتماعهم وخروجهم ولا معول إلا على ما قص الله تعالى من نبئهم ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ﴾ استئناف مبنى على السؤال من قبل المخاطب وتقدم الكلام آنفاً في الفتية ﴿وَأَمَّنُوا بِرَبِّهِمْ﴾ أى بسيدهم والناظر في مصالحتهم ، وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة، وأوثر للاشعار بعالية وصف الربوبية لايمانهم

ولما صدر عنهم من المقالة حسبما سيحكي عنهم *

﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ١٣﴾ بالتثنية على الايمان والتوفيق للعمل الصالح والانتقطاع الى الله تعالى والزهد في الدنيا . وفي التحرير المراد زدناهم ثمرات هدى أو يقينا قولان وما حصلت به الزيادة أمثال المأمور وترك المنهى أو إنطاق الكلب لهم بانه على ما هم عليه من الايمان أو إنزال ملك عليهم بالتبشير والتثنية وإخبارهم بظهور نبي من العرب يكون به الدين كله الله تعالى فأمنوا به ﷺ قبل بعثه اهـ . ولا يلزم من القول بانزال ملك عليهم بذلك القول بنبوتهم كما لا يخفى . وفي (زدناهم) التفات من الغيبة إلى التثنية الذي عليه سبك النظم الكريم سباقا وسياقا، وفيه من تعظيم أمر الزيادة ما فيه ﴿وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ قويناها بالصبر فلم ترحزها عواصف فراق الأوطان وترك الأهل والنعم والاخوان ولم يزعجها الخوف من ملكهم الجبار ولم يرعها كثرة الكفار، وأصل الربط الشد المعروف واستعماله فيما ذكر مجاز كما قال غير واحد . وفي الأساس ربطت الدابة شدتها برباط والمربط الحبل، ومن المجاز ربط الله تعالى على قلبه صبره ورباط الجاش *

وفي الكشف لما كان الخوف والتعلق يزعج القلوب عن مقارها ألا ترى إلى قوله تعالى (وبالغث القلوب الحناجر) قيل في مقابله ربط قلبه إذا تمكن وثبت وهو تمثيل *

وجوز بعضهم أن يكون في الكلام استعارة مكنية تخيلية، وعدى الفعل بعلى وهو متعد بنفسه لتنزيله منزلة اللازم كقوله : يخرج في عراقيبها نضلى ﴿إِذْ قَامُوا﴾ متعلق بربطنا، والمراد بقيامهم انبعاثهم بالعزم على التوجه إلى الله تعالى ومناذرة الناس كما في قولهم : قام فلان إلى كذا إذا عزم عليه بغاية الجد، وقريب منه ما قيل المراد به انتصابهم لآظهار الدين *

أخرج ابن المنذر . وابن أبي حاتم أنهم خرجوا من المدينة فاجتمعوا وراموها على غير ميعاد فقال رجل منهم : هو أشبههم إني لأجد في نفسي شيئا ما أظن أحدا يجده قالوا : ما تجد ؟ قال : أجد في نفسي أن ربي رب السموات والأرض فقالوا أيضا : نحن كذلك فقاموا جميعا ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقد تقدم أنفا عن ابن عباس القول باجتماعهم على غير ميعاد أيضا إلا أنه قال : إن بعضهم أخفى حاله عن بعض حتى تعاهدوا فاجتمعوا على كلمة فقالوا ذلك *

وقال صاحب الغنيان المراد به وقوفهم بين يدي الجبار دقيانوس، وذلك أنهم قاموا بين يديه حين دعاهم إلى عبادة الأوثان فهددهم بما هددهم فبينما هم بين يديه تحركت هرة وقيل فارة ففرع الجبار منها فنظر بعضهم إلى بعض فلم يتما لكوا أن قالوا ذلك غير مكترئين به، وقيل المراد بقيامهم لدعوة الناس سرا إلى الايمان . وقال عطاء : المراد قيامهم من النوم وليس بشيء، ومثله ما قيل إن المراد بقيامهم على الايمان، وما أحسن ما قالوا فإن ربوبيته تعالى للسموات والأرض تقتضى ربوبيته لما فيهما وهم من جملة أى اقتضاء، وأردفوا دعواهم تلك

بالبراءة من إله غيره عز وجل فقالوا : ﴿أَنْ نَدْعُو مَنْ دُونَهُ إِلَهًا﴾ وجاءوا بان لأن النفي بها أبلغ من النفي بغيرها حتى قيل إنه يفيد استغراق الزمان فيكون المعنى لا نعبد أبدا من دونه إله أى معبودا آخر لا استقلال ولا اشتراك ، قيل وعدلوا عن قولهم ربا إلى قولهم «إلهنا» للتنخيص على رد المخالفين حيث كانوا يسمون أصنامهم آلهة ، وللإشعار بأن مدار العبادة وصف الألوهية ، وللايدان بأن ربوبيته تعالى بطريق الألوهية

لا بطريق المالكية المجازية *

وقد يقال: إنهم أشاروا بالجملة الأولى إلى توحيد الربوبية ، وبالجملة الثانية إلى توحيد الألوهية وهما أمران متغايران وعبداء الأوثان لا يقولون بهذا ويقولون بالأول (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وحكى سبحانه عنهم أنهم يقولون : (إنما نعبدكم ليقربونا إلى الله زلفى) وضح أنهم يقولون أيضا : لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك . وجاءوا بالجملة الأولى مع أن ظاهر القصة كونهم بصدد ما تشير إليه الجملة الثانية من توحيد الألوهية لأن الظاهر أن قومهم إنما أشركوا فيها وهم إنما دعوا لذلك الاشراف دلالة على كمال الايمان ، وابتدأوا بما يشير إلى توحيد الربوبية لأنه أول مراتب التوحيد ، والتوحيد الذى أقرت به الأرواح في عالم الذريوم قال لها سبحانه : «أست بر بكم؟» وفي ذكر ذلك أولا وذكر الآخر بعده تدرج في المخالفة فان توحيد الربوبية يشير إلى توحيد الألوهية بناء على أن اختصاص الربوبية به عز وجل علة لاختصاص الألوهية واستحقاق العبودية به سبحانه وتعالى ، وقد أزم جل وعلا الوثنية القائمين باختصاص الربوبية بذلك في غير موضع ، ولكون الجملة الأولى لكونها مشيرة إلى توحيد الربوبية مشيرة إلى توحيد الألوهية قيل إن في الجملة الثانية تأكيداً لها فتأمل ، ولا تعجل بالاعتراض * والجار والمجرور متعلق بمحذوف وقع حالا من النكرة بعده ، ولو آخر لكان صفة أى إن ندعوا إلهاً كأننا من دونه تعالى ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ١٤﴾ أى قولاً ذا شطط أى بعد عن الحق مفرط أو قولاً هو عين الشطط والبعد المفرط عن الحق على أنه وصف بالمصدر مبالغة ثم اقتصر على الوصف مبالغة على مبالغة ، وجوز أبو البقاء كون «شططا» مفعولاً به لقنا ، وفسره قتادة بالكذب ، وابن زيد بالخطأ ، والسدى بالجور ، والكل تفسير باللائم ، وأصل معناه ما أشرنا إليه لأنه من شط إذا أفرط في البعد ، وأنشدوا :

* شط المراد بحزوى وانتهى الأمل * وفي الكلام قسم مقدر واللام واقعة في جوابه ، «وإذا» حرف جواب وجزاء فتدل على شرط مقدر أى لو دعونا وعبدنا من دونه إلهاً والله لقد قلنا الخ ، واستلزام العبادة القول لما أنها لا تعرى عن الاعتراف بالألوهية المعبود ، والتضرع إليه ، وفي هذا القول دلالة على أن الفتية دعوا لعبادة الأصنام ولیموا على تركها ، وهذا أوفق بكون قيامهم بين يدي الملك ﴿هُؤُلَاءِ﴾ هو مبتدأ وفي اسم الإشارة تحقير لهم ﴿قَوْمُنَا﴾ عطف بيان له لا خبر لعدم إفادته ولا صفة لعدم شرطها والخبر قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ﴾ تعالى شأنه ﴿آلِهَةً﴾ أى عملوها ونحتوها لهم *

قال الخفاجى: فيفيد أنهم عبدوها ولا حاجة إلى تقديره كما قيل بناء على أن مجرد العمل غير كاف في المقصود ، وتفسير الاتخاذ بالعمل أحد احتمالين ذكرهما أبو حيان ، والآخر تفسيره بالتصيير فيتمعدى إلى مفعولين أحدهما «آلهة» والثاني مقدر ، وجوز أن يكون «آلهة» هو الأول و«من دونه» هو الثاني وهو كما ترى ، وأياما كان فالكلام اخبار فيه معنى الانكار لا اخبار محض بقرينة ما بعده ولأن فائدة الخبر معلومة ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ﴾ تحضيض على وجه الانكار والتعجيز إذ يستحيل أن يأتوا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بتقدير مضاف أى على ألوهيتهم أو على صحة اتخاذهم لها آلهة ﴿بِسُلْطَانٍ بَيْنٍ﴾ بحجة ظاهرة الدلالة على مدعاهم فان الدين لا يؤخذ إلا به ، واستدل به على

أن ما لا دليل عليه من أمثال ما ذكر مردود ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۝١٥﴾ بنسبة الشريك إليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا، وقدر تحقيق المراد من مثل هذا التركيب، وهذه المقالة يحتمل أن يكونوا قالوها بين يدي الجبار تبكيتا له وتعجيزا وتاكيدا للتبري من عبادة ما يدعوه اليه بأسلوب حسن، ويحتمل أن يكونوا قالوها فيما بينهم لما عزموا لما عزموا عليه، وخبر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما السابق نص في أن هذه المقالة وما قبلها وما بعدها إلى (مرفقا) مقولة فيما بينهم، ودعوى أنه إذا كان المراد من القيام فيما مرقبهم بين يدي الجبار يتعين كون هذه المقالة صادرة عنهم بعد خروجهم من عنده غير مسلمة كما لا يخفى، نعم ينبغي أن يكون قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَعَزَّزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ مقولا فيما بينهم مطلقا خاطب به بعضهم بعضا. وفي مجمع البيان عن ابن عباس أن قائله يملخا، والاعتزال تجنب الشيء بالبدن أو بالقلب وكلا الأمرين محتمل هنا، والاعتزال بمعناه ومن ذلك قوله :

يا بيت عاتكة الذي أتعزل حذر العدا وبه الفؤاد موكل

و«ما» يحتمل أن تكون موصولة وان تكون مصدرية، والعطف في الاحتمالين على الضمير المنصوب، والظاهر أن الاستثناء فيهما متصل، ويقدر على الاحتمال الثاني مضاف في جانب المستثنى لياتي الاتصال أي وإذا اعتزلتموهم واعتزلتم الذين يعبدونهم إلا الله تعالى أو إذا اعتزلتموهم واعتزلتم عبادتهم إلا عبادة الله عز وجل، وتقدير مستثنى منه على ذلك الاحتمال لذلك نحو عبادتهم لمعبودهم تكلف، ويحتمل أن يكون منقطعا، وعلى الأول يكون القوم عابدين لله تعالى وعابدين غيره كما جاء ذلك في بعض الآثار.

أخرج سعيد بن منصور. وابن المنذر. وابن أبي حاتم. وأبو نعيم عن عطاء الخراساني أنه قال: كان قوم الفتيّة يعبدون الله تعالى ويعبدون معه آلهة شتى فاعتزلت الفتيّة عبادة تلك الآلهة ولم تعزل عبادة الله تعالى. وعلى الثاني يكونون عابدين غيره تعالى فقط، قيل وهذا هو الأوفق بقوله تعالى أولا: (هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة) فتأمل *

وجوز أن تكون ما نافية والاستثناء مفرغ والجملة اخبار من الله تعالى عن الفتيّة بالتوحيد معترضة بين إذ وجوابه أعنى قوله تعالى: ﴿فَأَوْوَا﴾ أي التجؤا ﴿إِلَى الْكَهْفِ﴾ ووجه الاعتراض على ما في الكشف أن قوله تعالى: (وإذا اعتزلتموهم) فأووا معناه وإذا اجتنبتهم عنهم وعمّا يعبدون فأخلصوا له العبادة في موضع تتمكنون منه فدل الاعتراض على أنهم كانوا صادقين وأنهم أقاموا بما وصى به بعضهم بعضا فهو يؤكد مضمون الجملة. وإلى كون «فأووا» جواب إذ ذهب الفراء، وقيل: إنه دليل الجواب أي وإذا اعتزلتموهم اعتزلا الاعتقاد فاعتزلوهم اعتزلا جسمانيا أو إذا أردتم الاعتزال الجسماني فافعلوا ذلك. واعتراض كلا القولين بأن إذ بدون ما لا تكون للشرط، وفي همع الهوامع أن القول بانها تكون له قول ضعيف لبعض النحاة أو تسامح لأنها بمعناه فهي هنا تعليلية أو ظرفية وتعلقها قيل بأووا محذوف دل عليه المذكور لابه لمكان الفاء أو بالمذكور والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وقال أبو البقاء: إذ ظرف لفعل محذوف أي وقال بعضهم لبعض، وظاهره أنه عني بالفعل المحذوف قال: وأقول: هو من أعجب العجائب. وفي مصحف ابن مسعود كما أخرج ابن جرير. وابن أبي حاتم عن قتاده «وما يعبدون من دون الله» وقال هرون: في بعض المصاحف «وما يعبدون من دوننا» وهذا

يؤيد الاعتراض ، وفي البحر أن مافي المصحفين تفسير لا قراءة لمخالفته سواد الامام . وزعم أن المتواتر عن ابن مسعود مافيه ﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾ يبسط لكم ويوسع عليكم ﴿رَبُّكُمْ﴾ مالك أمركم الذي هذا لكم الايمان ﴿مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ في الدارين ﴿وَيَهِّيْ﴾ يسهل ﴿لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ﴾ الذي أنتم بصدده من الفرار بالدين والتوجه التام إلى الله تعالى ﴿مَرْفَقًا ١٦﴾ ما ترفقون وتنتفعون به ، وهو مفعول (يهي) ومفعول (ينشر) محذوف أى الخير ونحوه (ومن أمركم) على مافي بعض الحواشى متعلق بيهي . ومن لا ابتداء الغاية أوللتبعض ، وقال ابن الانبارى : للبدل والمضى يهي . لكم بدلا عن أمركم الصعب مرفقا كما في قوله تعالى : (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وقوله :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على طهيان

وجوز أن يكون حالا من (مرفقا) فيتعلق بمحذوف ، وتقديم (لكم) لما مرارا من الايدان من أول الأمر يكون المؤخر من منافعهم والتشويق إلى وروده ، والظاهر أنهم قالوا هذا ثقة بفضل الله تعالى وقوة في رجائهم لتوكلهم عليه سبحانه ونصوع يقينهم فقد كانوا علماء بالله تعالى *

فقد أخرج الطبرانى . وابن المنذر وجماعة عن ابن عباس قال : ما بعث الله تعالى نبيا إلا وهو شاب ولا أوتى العلم عالم إلا وهو شاب وقرأ (قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم . وإذا قال موسى لفتاه . وانهم فتية آمنوا بربهم) وجوز أن يكونوا قالوه عن اخبار نبى في عصرهم به وأن يكون بعضهم نبيا أوحى اليه ذلك فقاله ، ولا يخفى ان ما ذكر مجرد احتمال من غير داع *

وقرأ أبو جعفر . والأعرج . وشيبة . وحמיד . وابن سعدان . ونافع . وابن عامر . وأبو بكر في رواية الاعشى . والبرجمي . والجعفي عنه . وأبو عمرو في رواية هرون (مرفقا) بفتح الميم وكسر الفاء ولا فرق بينه وبين ما هو بكسر الميم وفتح الفاء معنى على ما حكاه الزجاج . وتعلم فان كلا منهما يقال في الأمر الذى يرتفق به وفي الجارحة ، ونقل مكى عن الفراء أنه قال : لا أعرف في الأمر وفي اليد وفي كل شيء إلا كسر الميم ، وأنكر الكسائى أن يكون المرفق من الجارحة إلا بفتح الميم وكسر الفاء وخالفه أبو حاتم وقال : المرفق بفتح الميم الموضع كالمسجد ، وقال أبو زيد : هو مصدر جاء على مفعول كالمرجع ، وقيل : هما لغتان فيما يرتفق به وأما من اليد فكسر الميم وفتح الفاء لا غير ، وعن الفراء أن أهل الحجاز يقولون : (مرفقا) بفتح الميم وكسر الفاء فيما أرتفعت به ويكسرون مرفق الانسان ، وأما العرب فقد يكسرون الميم منهما جميعا اه . وأجاز معاذ فتح الميم والفاء ، هذا واستدل بالآية على حسن الهجرة لسلامة الدين وقبح المقام في دار الكفر إذا لم يمكن المقام فيها إلا باظهار كلمة الكفر وبالله تعالى التوفيق *

﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾ بيان لحالهم بعد ما أدوا إلى الكهف ولم يصرح سبحانه به تعويلا على ما سبق من قوله تعالى : (إذاوى الفتية إلى الكهف) وما لحق من اضافة الكهف اليهم وكونهم في فجوة منه ، وجوز أن يكون ايدانا بعدم الحاجة إلى التصريح لظهور جريانهم على موجب الأمر لكونه صادرا عن رأى صائب وقد حذف سبحانه وتعالى أيضا جملا أخرى لا تخفى ، والخطاب لرسول الله ﷺ أو لكل أحد ممن يصلح له وهو للبالغة في الظهور وليس المراد الاخبار بوقوع الرؤية بل الانباء بكون الكهف لو رأيت ترى الشمس ﴿إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُكُمْ﴾

أى تتنحى وأصله تتزاور بتمامين فحذف أحدهما تخفيفا وهى قراءة الكوفيين والأعمش. وطلحة وابن
أبى ليلي. وخلف. وابن سعدان. وأبى عبيدة. وأحمد بن جبير الانطاكي. ومحمد بن عيسى الاصبهاني، وقرأ
الحرميان. وأبو عمرو (تزاور) بفتح التاء وتشديد الزاى، وأصله أيضا تتزاور إلا أنه أدغمت التاء فى الزاى
بعد قلبها زايًا، وقرأ ابن أبى اسحاق. وابن عامر. وقتادة. وحמיד. ويعقوب عن العمرى «تزور» كتحمر وهو
من بناء الأفعال من غير العيوب والألوان، وقد جاء ذلك نادرا. وقرأ جابر. والجحدري. وأبور جاء.
والسختياني. وابن أبى عيلة. ووردان عن أبى أيوب (تزوار) كتحمار وهو فى البناء كسابقه، وقرأ ابن مسعود.
وأبو المتوكل (تزوئر) بهمزة قبل الراء المشددة كتطمش، ولعله إنما جىء بالهمزة فرارا من التقاء الساكنين وان
كان جائزا فى مثل ذلك بما كان الأول حرف مد والثانى مدغما فى مثله وكلها من الزور بفتححتين مع التخفيف
وهو الميل، وقيد بعضهم بالخلقى، والآكثرون على الإطلاق ومنه الأزور المائل بعينه إلى ناحية ويكون فى
غير العين قال ابن أبى ربيعة: «وجنبى خيفة القرم أزور» وقال عنتر:

فأزور من وقع القنا بلبانه وشكا إلى بعيرة وتحمحم

وقال بشر بن أبى حازم:

تؤم بها الحداة مياه نخل وفيها عن أبانين أزورار

ومنه زاره إذا مال إليه، والزور أى الكذب لميله عن الواقع وعدم مطابقته، وكذا الزور بمعنى الصنم
فى قوله: «جاءوا بزورهم وجثنا بالاصم» وقال الراغب: إن الزور بتجريك الواو ميل فى الزور بتسكينها
وهو أعلى الصدر، والأزور المائل الزور أى الصدر وزرت فلانا تلقية بزورى أوقصدت زوره نحو وجهته
أى قصدت وجهه، والمشهور ما قدمناه، وحكى عن أبى الحسن أنه قال: لا معنى لتزور فى الآية لأن الأزوار
الانقباض، وهو طعن فى قراءة ابن عامر ومن معه بما يوجب تغيير الكنية، وبالجملة المراد إذا طلعت تروغ
وتميل «عن كنههم» الذى آووا إليه فالإضافة لادنى ملابسة «ذات اليمين» أى جهة ذات يمين الكهف
عند توجه الداخل إلى قعره أى جانبه الذى بلى المغرب أو جهة ذات يمين الفتية ومآله كسابقه، وهو
نصب على الظرفية. قال المبرد: فى المقتضب ذات اليمين وذات الشمال من الظروف المتصرفة كيميننا وشمالنا
«وإذا غربت» أى تراها عند غروبها «تقرضهم» أى تعدل عنهم، قال الكسائى: يقال قرضت المكان
إذا عدلت عنه ولم تقر به «ذات الشمال» أى جهة ذات شمال الكهف أى جانبه الذى بلى المشرق، وقال
غير واحد: هو من القرض بمعنى القطع تقول العرب: قرضت موضع كذا أى قطعت. قال ذو الرمة:

إلى طعن يقرضن أقواز (١) مشرف شمالا وعن إيمانهم الفوارس

والمراد تتجاوزهم «وهم فى فجوة منه» أى فى متسع من الكهف، وهى على ما قيل من الفجا وهو
تباعد ما بين الفخذين يقال رجل افجى وامرأة فجواء، وتجمع على فجاء وفجاء وفجوات. وحاصل الجملتين
أنهم كانوا لا تصيبهم الشمس أصلا فتؤذيهم وهم فى وسط الكهف بحيث يئالهم روح الهواء، ولا يؤذيهم

(١) القوز بالقاف والزاى المعجمة اللثيب الصغير، ويروى أجواز، والمشراف اسم رملة معروفة، والفوارس

رمال معروفة بالدهناء اهـ منه.

كرب الغار ولا حر الشمس ، وذلك لأن باب الكهف كما قال عبدالله بن مسلم وابن عطية كان في مقابلة بنات نعش وأقرب المشارق والمغارب إلى محاذاته مشرق رأس السرطان ومغربه والشمس إذا كان مدارها مداره تطالع مائلة عنه مقابلة لجانبه الايمن ، وهو الذي يلي المغرب ، وتغرب محاذية لجانبه الايسر فيقع شعاعها على جنبه ، وتحلل عفونته وتعديل هواه ولا تقع عليهم فتؤذي أجسادهم وتبلى ثيابهم ، ولعل ميل الباب إلى جانب المغرب كان أكثر ولذلك وقع التزاور على كهفهم والقرض على أنفسهم ؛ وقال الزجاج: ليس ذلك لما ذكر بل لمحض صرف الله تعالى الشمس بيد قدرته عن أن تصيبهم على منهاج خرق العادة كرامة لهم وجيء بقوله تعالى : (وهم في فجوة منه) حالا مبينة لكون ما ذكر أمراً بديعاً كأنه قيل ترى الشمس تميل عنهم يمينا وشمالا ولا تحوم حولهم مع كونهم في متسع من الكهف معرض لا صابتها لولا أن كفها عنهم كفى التقدير ، واحتج عليه بقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ حيث جعل (ذلك) إشارة إلى ما ذكر من التزاور والقرض في الطاوع والغروب يمينا وشمالا ، ولا يظهر كونه آية على القول السابق ظهوره على قوله فان كونه آية دالة على كمال قدرة الله تعالى وحقية التوحيد وكرامة أهله عنده سبحانه على هذا أظهر من الشمس في رابعة النهار . وكان ذلك قبل سد باب الكهف على ما قيل ، وقال أبو علي : معنى تقرضهم تعطيتهم من ضوئها شيئا ثم تزول سريعا وتسترد ضوءها فهو كالقرض يسترده صاحبه ، وحاصل الجملة أن الشمس تميل بالعدوة عن كهفهم وتصيبهم بالعشى إصابة خفيفة ، ورد بانه لم يسمع للقرض بهذا المعنى فعل ثلاثي ليفتح حرف المضارعة ، واختار بعضهم كون المراد ما ذكر إلا أنه جعل تقرضهم من القرض بمعنى القطع لا بالمعنى الذي ذكره أبو علي لما سمعت وزعم أنه من باب الحذف والايصال والأصل تقرض لهم وأن المعنى وإذا غربت تقطع لهم من ضوئها شيئا ، والسبب لاختياره ذلك توهمه أن الشمس لو لم تصب مكانهم أصلا لفسد هواؤه وتعفن مافيه فيصير ذلك سببا لهلاكهم وفيه مافيه ، وأكثر المفسرين على أنهم لم تصبهم الشمس أصلا وإن اختلفوا في منشأ ذلك .

واختار جمع أنه لمحض حجب الله تعالى الشمس على خلاف ما جرت به العادة قالوا : والاشارة تؤيد ذلك أنهم تأييد والاستبعاد مما لا يلتفت إليه لاسيما فيما نحن فيه فان شأن أصحاب الكهف كله على خلاف العادة * وبعض من ذهب إلى أن المنشأ كون باب الكهف في مقابلة بنات نعش جعل ذلك إشارة إلى إيوائهم إلى كهف هذا شأنه وبعض آخر جعله إشارة إلى حفظ الله تعالى إياهم في ذلك الكهف المدة الطويلة وآخر جعله إشارة إلى إطلاعه سبحانه رسوله ﷺ على أخبارهم . واعترض على الأخيرين بانه لا يساعد إيراد ذلك في تضاعيف القصة ، وجعله بعضهم إشارة إلى هدايتهم إلى التوحيد ومخالفتهم قومهم وآباءهم وعدم الاكتراث بهم وبملكهم مع حداثتهم وإيوائهم إلى كهف شأنه ذلك ولا يخلو عن حسن وإليه أميل والله تعالى أعلم * وقرئ (يقرضهم) بالياء آخر الحروف ولعل الضمير عائد على غروب الشمس *

وقال أبو حيان: أى يقرضهم الكهف ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾ من يهده سبحانه دلالة موصولة إلى الحق ويوفقه لما يحبه ويرضاه ﴿ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ الفائز بالخط الأوفر في الدارين ، والمراد إما الثناء على أصحاب الكهف والشهادة لهم باصابة المطلوب والاخبار بتحقيق ما ألموه من نشر الرحمة وتهيئة المرفق أو التنبيه على أن

أمثال هذه الآيات كثيرة ولكن المشفع بها من وفقه الله تعالى للتأمل فيها والاستبصار بها فالمراد بمن إما الفتية أو ما يعمهم وغيرهم وفيه ثناء عليهم أيضا وهو كما ترى .

وجعله بعضهم ثناء على الله تعالى لمناسبة قوله سبحانه (وزدناهم هدى) وربطنا وملاءمة قوله عز وجل ﴿وَمَنْ يُضَلَّ﴾ يخلق فيه الضلال لصرف اختياره إليه ﴿فَلَنْ تَجِدَ لَهُ﴾ أبدا وإن بالغت في التبع والاستقصاء. ﴿وَلِيًّا﴾ ناصراً ﴿مُرْشِدًا ١٧﴾ يهديه إلى الحق ويخلصه من الضلال لاستحالة وجوده في نفسه لأنك لا تجده مع وجوده أو إمكانه إذ لو أريد مدحهم لا كتفى بقوله تعالى (فهو الممتد) وفيه أنه لا يطابق المقام والمقابلة لا تنافي المدح بل تؤكد فيه تعريض بانهم أهل الولاية والرشاد لأنهم الولي المرشد، ولعل في الآية صنعة الاحتباك ﴿وَنَحْسِبُهُمْ﴾ بفتح السين *

وقرأ نافع . وابن كثير . وأبو عمرو . والكسائي بكسرها أى تظنهم، والخطاب فيه كما فيما سبق . والظاهر أن هذا اخبار مستأنف وليس على تقدير شيء ، وقيل في الكلام حذف والتقدير ولورأيتهم نحسبهم ﴿أَيَقَاطًا﴾ جمع يقظ بكسر القاف كانكاد ونكد كما في الكشف وبضمها كأعضاء وعضد كما في الدرالمصون . وفي القاموس رجل يقظ كندس وكتف فحكى اللغتين ضم العين وكسرهما وهو اليقظان ومدار الحسبان انفتاح عيونهم على هيئة الناظر كما قال غير واحد . وقال ابن عطية : يحتمل أن يحسب الرائي ذلك لشدة الحفظ الذى كان عليهم وقلة التغير وذلك لأن الغالب على النيام استرخاء وهياآت يقتضيها النوم فاذا لم تكن لنائم يحسبه الرائي يقظان وإن كان مسدود العينين ولو صح فتح أعينهم بسند يقطع العذر كان أبين في هذا الحسبان *

وقال الزجاج : مداره كثرة تقلبهم ، واستدل عليه بذلك بعد ، وفيه أنه لا يلائمه ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ جمع راقد أى نائم ، وما قيل إنه مصدر أطلق على الفاعل واستوى فيه القليل والكثير كرفع وقعود لأن فاعلا لا يجمع على فعول مردود لأنه نص على جمعه كذلك النحاة كما صرح به في المفصل والتسهيل ، وهذا تقرير لما لم يذكروا فيما سلف اعتماداً على ذكره السابق من الضرب على آذانهم ﴿وَنَقَلَهُمُ﴾ فى رقبتهم كثيراً ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ أى جهة تلى أيمنهم ﴿وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ أى جهة تلى شمالهم كيلا تأكل الأرض ما عليها من أبدانهم كما أخرجه سعيد بن منصور . وابن المنذر عن ابن جبير ، واستبعد ذلك وقال الامام : إنه عجيب فإن الله تعالى الذى قدر على أن يبقئهم أحياء تلك المدة الطويلة هو عز وجل قادر على حفظ أبدانهم أيضا من غير تقلب ، وأجيب بأنه اقتضت حكمته تعالى أن يكون حفظ أبدانهم بما جرت به العادة وإن لم نعلم وجه تلك الحكمة ، ويجرى نحو هذا فيما قيل فى التزاور وأخيه ، وقيل يمكن أن يكون تقلبهم حفظا لما هو عادتهم فى نومهم من القلب يمينا وشمالا اعتناء بشانهم *

وقيل يحتمل أن يكون ذلك اظهاراً لعظيم قدرته تعالى فى شأنهم حيث جمع تعالى شأنه فيهم الانامة الثقيلة المدلول عليها بقوله تعالى : (فضربنا على آذانهم) والتقلب الكثير ، وبما جرت به العادة أن النوم الثقيل لا يكون فيه تقلب كثير ، ولا يخفى بعده . واختلف فى أوقات تقلبهم فاخرج ابن أبى حاتم وابن مردويه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنهم كانوا يقلبون فى كل ستة أشهر مرة ، وأخرج غير واحد عن

أبي عياض نحوه ، وقيل يقلبون في كل سنة مرة ، وذلك يوم عاشوراء ، وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد أن التقلب في التسع سنين الضميمة ليس فيما سواها ، وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة أن هذا التقلب في رقتهم الأولى يعني الثلاثمائة سنة ، وكانوا يقلبون في كل عام مرة ولم يكن في مدة الرقدة الثانية يعني التسع . وتعقب الامام ذلك بأن هذه التقديرات لاسبيل للعقل اليها ولفظ القرآن لا يدل عليها وما جاء فيها خبر صحيح انتهى . فظاهر الآية يدل على الكثرة لمكان المضارع الدال على الاستمرار التجددى مع ما فيه من التثقيب ، والظاهر أن (وتقلبهم) اخبار مستأنف ، وجوز الطيبي بناء على ما سمعت عن الزجاج كون الجملة في موضع الحال وهو كما ترى ، وقرئ (ويقلبهم) بالياء آخر الحروف مع التشديد والضمير لله تعالى ، وقيل للملك . وقرأ الحسن فيما حكى الاهوازي في الاقناع (ويقلبهم) بياء مفتوحة وقاف ساكة ولام مخففة ، وقرأ فيما حكى ابن جنى (وتقلبهم) على المصدر منصوبا ، ووجهه أنه مفعول لفعل محذوف يدل عليه (وتحسبهم) أى وترى أو تشهد تقلبهم ، وروى عنه أيضا أنه قرأ كذلك إلا أنه رفع ، وهو على الابتداء كما قال أبو حاتم والخبر ما بعد أو محذوف أى آية عظيمة أو من آيات الله تعالى ، وحكى ابن خالويه هذه القراءة عن اليماني وذكر أن عكرمة قرأ (وتقلبهم) بالتاء ثالثة الحروف مضارع قلب مخففاً ، ووجهه بانه على تقدير وأنت تقلبهم وجعل الجملة حالا من فاعل (تحسبهم) وفيه إشارة إلى قوة اشتباههم بالايفاظ بحيث أنهم يحسبون إيقاظا في حال سبر أحوالهم وقلبهم ذات اليمين وذات الشمال (وكلبهم) الظاهر أنه الحيوان المعروف النباح ، وله أسماء كثيرة أفرد لها الجلال السيوطى رسالة ، قال كعب الاحبار : هو كلب مروا به فتبعهم فطردوه فعاد ففعلوا ذلك مرارا . فقال لهم : ما تريدون منى لا تخشوا جانبي انا أحب احباء الله تعالى فناموا وأنا أحرصكم ، وروى عن ابن عباس أنه كلب راع مروا به فتبع دينهم وذهب معهم وتبعهم الكلب ، وقال عبيد بن عمير : هو كلب صيد أحدهم ، وقيل : كلب غنمه ، ولا بأس في شريعتنا باقتناء الكلب لذلك وأما فيما عداه وما عدا ما ألحق به فمنهى عنه ، ففي البخارى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من اقتنى كلبا ليس بكنب صيد أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان ، وفي رواية قيراط ، واختلف في لونه فأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان قال : قال لى رجل بالكوفة يقال له عبيد وكان لا يتهم بكذب رأيت كلب أصحاب الكهف أحمر كأنه كساء أنبجاني ، وأخرج عن كثير النواء قال : كان الكلب أصفر ، وقيل كان أنمر (١) وروى ذلك عن ابن عباس ، وقيل غير ذلك ، وفي اسمه فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن أنه قطمير ، وأخرج عن مجاهد أنه قطمورا ، وقيل ريان ، وقيل ثور ، وقيل غير ذلك ، وهو فى الكبر على ما روى عن ابن عباس فوق القلطي ودون الكردي .

وأخرج ابن أبي حاتم عن عبيد أنه قال رأيت صغيرا زينيا . قال الجلال السيوطى : يعنى صينيا ، وفي التفسير الخازنى تفسير القلطي بذلك ، وزعم بعضهم أن المراد بالكلب هنا الأسد وهو على ما فى القاموس أحد معانيه . وقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم دعا على كافر بقوله : اللهم ساط عليه كلبا من كلابك فافترسه أسد وهو خلاف الظاهر ، وأخرج

(١) أى فيه نمرة بيضاء ونمرة سوداء اه منه

ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال: قلت لرجل من أهل العلم زعموا أن كلبهم كان أسدا فقال: لعمر الله ما كان أسدا ولكنه كان كلبا أحمر خرجوا به من بيوتهم يقال: له قطمورا وأبعد من هذا زعم من ذهب إلى أنه رجل طباخ لهم تبعهم أو أحدهم قعد عند الباب طالعة لهم، نعم حكى أبو عمرو الزاهدي غلام ثعلب أنه قرىء (وكالهم) بهمزة مضمومة بدل الباء والفاء بعد الكاف من كلاً إذا حفظ. ولا يبعد فيه أن يراد الرجل البريئة لكن ظاهر القراءة المتواترة يقتضي إرادة الكلب المعروف منه أيضاً وإطلاق ذلك عليه لحفظه ما استحفظ عليه وحراسته إياه. وقيل في هذه القراءة إنها تفسير أو تحريف. وقرأ جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه (وكالهم) بباء موحدة وزنة اسم الفاعل والمراد صاحب كلبهم كما تقول لابن وتامر أي صاحب لبن وتمر وجاء في شأن كلبهم أنه يدخل الجنة يوم القيامة. فعن خالد بن معدان ليس في الجنة من الدواب إلا كلب أصحاب الكهف وحمار بلعم، ورأيت في بعض الكتب أن ناقة صالح وكتبش إسماعيل أيضاً في الجنة ورأيت أيضاً أن سائر الحيوانات المستحسنة في الدنيا كالظباء والطواويس وما ينتفع به المؤمن كالغنم تدخل الجنة على كيفية تليق بذلك المكان وتلك النشأة وليس فيما ذكر خبر يعول عليه فيما أعلم نعم في الجنة حيوانات مخلوقة فيها، وفي خبر يفهم من كلام الترمذي صحته التصريح بالخليل منها والله تعالى أعلم.

وقد اشتهر القول بدخول هذا الكلب الجنة حتى أن بعض الشيعة يسمون أبناءهم بـكلب علي ويؤمل من سمي بذلك النجاة بالقياس الأولوى على ما ذكر وينشد:

فتية الكهف نجا كلبهم كيف لا ينجو غدا كلب علي

ولعمري أن قبله على كرم الله تعالى وجهه كلبا له نجا ولكن لا أظن يقبله لأنه عقور ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ مادهما، والذراع من المرفق إلى رأس الأصبع الوسطى ونصب (ذراعيه) على أنه مفعول (باسط) وعمل مع أنه بمعنى الماضي واسم الفاعل لا يعمل إذا كان كذلك لأن المراد حكاية الحال الماضية، وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء إلى جواز عمل اسم الفاعل كيفما كان فلا سؤال ولا جواب ﴿بِالْوَصِيدِ﴾ بموضع الباب ومحل العبور من الكهف وأنشدوا:

بأرض فضاء لا يسد وصيدها على ومعروف بها غير منكر

وهو المراد بالفناء في التفسير المروى عن ابن عباس. ومجاهد. وعطية، وقيل بالعتبة والمراد بها ما يحاذي ذلك من الأرض لا المتعارف، فلا يقال إن الكهف لا باب له ولا عتبة على أنه لا مانع من ذلك.

وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن جبير أن الوصيد الصعيد وليس بذلك وذكروا في حكمة كونه بالوصيد غير ثاو معهم أن الملائكة عليهم السلام لا تدخل بيتا فيه كلب وقد يقال: إن ذلك لكونه حارسا كما يشير إليه ما أخرجه ابن المنذر عن ابن جريج قال: باسط ذراعيه بالوصيد يمسك عليهم باب الكهف وكان فيما قيل يكسر أذنه اليمنى وينام عليها إذا قلبوا ذات اليمين، ويكسر أذنه اليسرى وينام عليها إذا قلبوا ذات الشمال، والظاهر أنه نام كما ناموا لكن أخرج ابن أبي حاتم عن عبد الله بن حميد المكي أنه جعل رزقه في لحس ذراعيه فانه كالظاهر أنه لم يستغرق نومه كما استغرق نومهم ﴿لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لو عاينتهم وشاهدتهم وأصل الاطلاع الوقوف على الشيء بالمعاينة والمشاهدة، وقرأ ابن وثاب، والأعمش (لو اطلعت) بضم الواو تشبيها لها بواو

الضمير فانها قد تضم إذا لقيها ساكن نحو رموا السهام ؛ وروى أن ذلك عن شيبة وأبي جعفر *

﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فَرَارًا﴾ أي لا عرضت بوجهك عنهم وأوليتهم كشحك، ونصب (فراراً) إما على المصدر لوليت إذ التولية، والفرار من واد واحد فهو كجلست قعوداً أو لفررت مخذوفاً، وإما على الحالية بتأويله باسم الفاعل أو بجعله من باب قائما هي اقبال وادبار، وإما على أنه مفعول لأجله أي لرجعت لأجل الفرار ﴿وَلَمَلَّيْتُ مِنْهُمْ رُعبًا ١٨﴾ أي خوفًا يملأ الصدر، ونصب على أنه مفعول ثانٍ، ويجوز أن يكون تمييزاً وهو محمول عن الفاعل، وكون الخوف يملأ مجاز في عظمه مشهور كما يقال في الحسن إنه يملأ العيون * وفي البحر أبعد من ذهب إلى أنه تمييز محمول عن المفعول كما في قوله تعالى شأنه : (وفجرنا الأرض عيونا) لأن الفعل لوساطة عليه ما تعدى إليه تعدى المفعول به بخلاف ما في الآية، وسبب ما ذكر أن الله عز وجل ألقى عليهم من الهيبة والجلال ما ألقى، وقيل سببه طول شعورهم وأظفارهم وصفرة وجوههم وتغير أظفارهم وقيل : إظلام المكان وإيحاشه .

وتعقب ذلك أبو حيان بأن القولين ليسا بشيء لأنهم لو كانوا بتلك الصفة أنكروا أحوالهم ولم يقولوا (لبشنا يوما أو بعض يوم) ولأن الذي بعث إلى المدينة لم ينكر إلا المعالم والبناء لاحال نفسه ولأنهم بحالة حسنة بحيث لا يفرق الراى بينهم وبين الایقاظوهم في فجوة وصوفة بما مر فكيف يكون مكانهم موحشا اه * واجيب بانهم لا يبعد عدم تيقظهم لحالهم فان القائم من النوم قد يذهل عن كثير من أموره ويدعى استمرار الغفلة في الرسول وإنكاره للعالم لا ينافي إنكار الناس لحاله وكونه على حالة منكرة لم يتنبه لها، وأيضا يجوز أنهم لم يطاعوا على حالهم ابتداء فقالوا : (لبشنا يوما أو بعض يوم) ثم تنبهوا له فقالوا : (ربكم أعلم بما لبستم)، وأيضا يجوز أن يكون هذا الخطاب للنبي ﷺ وذلك الحال إنما حدث بعد انتباههم الذي بعثوا فيه رسولهم إلى المدينة . وعلى هذا لا يضر عدم إنكار الرسول حال نفسه لأنه لم يحدث له ما ينكر بعد، وإيحاش المكان يجوز أن يكون حدث بعد على هذا أيضا، وذلك بتغيره بمرور الزمان اه، ولا يخفى على منصف ما في هذه الأجوبة فالذي ينبغي أن يعول عليه أن السبب في ذلك ما ألقى الله تعالى عليهم من الهيبة وهم في كهفهم وأن شعورهم وأظفارهم إن كانت قد طالت فهي لم تطل إلى حد ينكره من يراه، واختار بعض المفسرين أن الله تعالى لم يغير حالهم وهيئتهم أصلا ليكون ذلك آية بينة، والخطاب هنا كالخطاب فيما سبق، وعلى احتمال أن يكون له ﷺ يلزم أن يكونوا باقين على تلك الحالة التي توجب فرار المطلع عليهم ومزيد رعبه إلى ما بعد نزول الآية) فمن لا يقول به لا يقول به .

وأخرج ابن أبي شيبة . وابن المنذر . وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال : غزونا مع معاوية غزوة المضيق نحو الروم ففررنا بالكهف الذي فيه أصحاب الكهف الذين ذكر الله تعالى في القرآن فقال معاوية : لو كشف لنا عن هؤلاء فنظرنا إليهم فقال له ابن عباس : ليس ذلك لك قدمنع الله تعالى ذلك من هو خير منك فقال : (لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً ولملئت منهم رعباً) فقال معاوية : لا أنتهى حتى أعلم عليهم فبعث رجالا وقال : اذهبوا فادخلوا الكهف وانظروا فذهبوا فلما دخلوه بعث الله تعالى عليهم ريحا فأخرجتهم، قيل وكان معاوية إنما لم يجر على مقتضى كلام ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما ظنا منه تغيير حالهم عما كانوا عليه أو طلبا

لعلهم مهما أمكن *

وأخرج ابن أبي حاتم عن شهر بن حوشب قال: كان لي صاحب ماض شديد النفس فربحنا الكهف فقال: لا أنتهى حتى انظر إليهم فقليل له: لا تفعل أما تقرأ (لو اطلعت عليهم) الخ فأبى إلا أن ينظر فأشرف عليهم فابيضت عيناه وتغير شعره وكان يخبر الناس بأن عدتهم سبعة، وربما يستأنس بمثل هذه الأخبار لوجودهم اليوم بل لبقائهم على تلك الحالة التي لا استطاع معها الوقوف على أحوالهم وفي ذلك خلاف *

فحكى السهيلي عن قوم القول به، وعن ابن عباس إنكاره فقد أخرج عبد الرزاق . وابن أبي حاتم عن عكرمة أن ابن عباس غزا مع حبيب بن مسلمة فمروا بالكهف فإذا فيه عظام فقال رجل هذه عظام أهل الكهف فقال ابن عباس: لقد ذهبت عظامهم منذ أكثر من ثلثمائة سنة، ولا يخفى ما بين هذا الخبر والخبر السابق عنه بل والآخر أيضا من المخالفة، والذي يميل القلب إليه عدم وجودهم اليوم وإنهم إن كانوا موجودين فليسوا على تلك الحالة التي أشار الله تعالى إليها وأن الخطاب الذي في الآية لغير معين وأن المراد منها الأخبار عن أنهم بتلك الحالة في ذلك الوقت، وما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: « أصحاب الكهف أعوان المهدي » على تقدير صحته لا يدل على وجودهم اليوم على تلك الحالة وأنه عليه الصلاة والسلام على القول بعموم الخطاب ليس من الأفراد المعينة به لأنه ﷺ اطلع على ما هو أعظم منهم من ملكوت السموات والأرض، ومن جعله ﷺ معينا قال: المراد لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا بحكم جرى العادة والطبيعة البشرية وعدم ترتب الجزاء على اطلاعه ﷺ على ما هو أعظم منهم أمر خارق للعادة ومنوط بقوة ملكية بل بما هو فوقها أو المراد لو اطلعت عليهم بنفسك من غير أن نطلعك عليهم لوليت منهم فرارا الخ وإطلاعه عليه الصلاة والسلام على ما اطلع عليه كان باطلاع الله عز وجل إياه و فرق بين الاطلاعين *

يحكى أن موسى عليه السلام وجعه بطنه فشكى إلى ربه سبحانه فقال له: اذهب إلى نبات كذا في موضع كذا فكل منه فذهب وأكل فذهب ما كان يجد ثم عاوده ذلك بعد سنوات فذهب إلى ذلك النبات فأكل منه فلم ينتفع به فقال يارب أنت أعلم وجعني بطنى في سنة كذا فأمرتنى أن أذهب إلى نبات كذا فذهبت فأكلت فانتفعت ثم عاودنى ما كنت أجد فذهبت إلى ذلك وأكلت فلم أنتفع فقال سبحانه: أتدرى يا موسى ما سبب ذلك؟ قال: لا يارب قال: السبب أنك في المرة الأولى ذهبت منا إلى النبات وفي المرة الثانية ذهبت من نفسك إليه . ومما يستهجن من القول ما يحكى عن بعض المتصوفة أنه سمع قارئاً يقرأ هذه الآية فقال: لو اطلعت أنا ما وليت منهم فرارا وماملئت منهم رعبا *

وما نقل عن بعضهم من الجواب بأن مراد قائله إثبات مرتبة الطفولية لنفسه فان الطفل لا يهاب الحية مثلا إذا رآها ولا يفرق بينها وبين الحبل على تقدير تسليم أن مراده ذلك لا يدفع الاستهجان، وذلك نظير قول من قال سبحانه وتعالى لا يعلم الغيب على معنى أنه لا غيب بالنسبة إليه عز وجل ليعلق به عليه، ولنعم ما قال عمر رضى الله تعالى عنه كلوا الناس بما يفهمون أتريدون أن يكذب الله تعالى ورسوله ﷺ .

هذا وقرأ ابن عباس . والحرميان . وأبو حيوة . وابن أبي عتبة (والمثلث) بتشديد اللام والهمزة . وقرأ أبو جعفر وشيبة بتشديد اللام وقلب الهمزة ياء . وقرأ الزهرى بالتخفيف والقلب . وقرأ أبو جعفر . وعيسى (رعبا)

بضم العين ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ﴾ أى كما أنمناهم هذه الانامة الطويلة وهى المفهومة بامر أيقظناهم فالمشبه الا يقاظ والمشبه به الانامة المشار اليها ووجه الشبه كون كل منهما مائة دالة على كمال قدرته الباهرة عز وجل .

﴿لَيْتَسَاءَلُوا بِهِمْ﴾ أى ليسأل بعضهم بعضا فيترتب عليه ما فصل من الحكم البالغة وجعله علة للبعث المعلن بما سبق فيما سبق قيل من حيث أنه من أحكامه المترتبة عليه والاقتصار على ذكره لاستتباعه لسائر آثاره، وجعل غير واحد اللام للعاقبة ، واستظهره الحفاجى وادعى أن من فعل ذلك لاحظ أن الغرض من فعله تعالى شأنه إظهار كمال قدرته لا ما ذكر من التساؤل فتأمل *

﴿قَالَ﴾ استئناف لبيان تساؤلهم ﴿قَائِلٌ مِنْهُمْ﴾ قيل هو كبيرهم مكسلينا ، وقيل صاحب نفقتهم يملينا ﴿لَمْ لَبِثْتُمْ﴾ أى كم يوما أقمت نائمين، وكأنه قال ذلك لما رأى من مخالفة حالهم لما هو المعتاد فى الجملة، وقيل راعهم ما فاتهم من الصلاة فقالوا ذلك : ﴿قَالُوا﴾ أى قال بعضهم : ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ أو للشك كما قاله غير واحد، والمراد لم نتحقق مقدار لبثنا أى لاندري أن مدة ذلك هل هى مقدار مدة يوم أو مقدار مدة بعض يوم منه ، والظاهر أنهم قالوا ذلك لأن لوثة النوم لم تذهب من بصرهم وبصيرتهم فلم ينظروا إلى الامارات، وهذا مما لا غبار عليه سواء كان نومهم وانتباههم جميعا أو أحدهما فى النهار أم لا ، والمشهور أن نومهم كان غدوة وانتباههم كان آخر النهار ، وقيل فلم يدروا أن انتباههم فى اليوم الذى ناهوا فيه أم فى اليوم الذى بعده فقالوا ما قالوا ، واعترض بأن ذلك يقتضى أن يكون التردد فى بعض يوم ويوم وبعض ، ومن هنا قيل إن أو الاضراب ، وذلك أنهم لما انتبهوا آخر النهار وكانوا فى جوف الغار ولوثة النوم لم تفارقهم بعد قالوا قبل النظر (لبثنا يوماً) ثم لما حققوا أن الشمس لم تغرب بعد قالوا : (أو بعض يوم) وأنت تعلم أن الظاهر أنها للشك والاعتراض مندفع بارادة ما سمعت منه، نعم هو فى ذلك مجاز ، وحكى أبو حيان أنها للتفصيل على معنى قال بعضهم : لبثنا يوماً ، وقال آخرون : لبثنا بعض يوم وقول كل مبنى على غالب الظن على ما قيل فلا يكون كذباً ، ولا يخفى أن القول بانها للتفصيل مما لا يكاد يذهب اليه الذهن ، ولا حاجة إلى بناء الأمر على غالب الظن لنفى أن يكون كذباً بناء على ما ذكرنا من أن المراد لم نتحقق مقداره كما ذكره أهل المعانى فى قول النبي ﷺ وقد سلم سهواً من صلاة رباعية فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ قال: كل ذلك لم يكن ﴿قَالُوا﴾ أى قال بعض آخر منهم استدلالاً أو إلهاماً ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ أى أنتم لا تعلمون مدة لبثكم ، وإنما يعلمها الله سبحانه ، وهذا رد منهم على الأولين على أحسن ما يكون من مراعاة حسن الأدب ، وبه كما قيل يتحقق التحزب إلى الحزبين المعهودين فيما سبق، وقيل قائل القولين متحد لكن الحالة مختلفة .

وتعقب بأنه لا يساعده النظم الكريم فان الاستئناف فى الحكاية والخطاب فى المحكى يقتضى بأن الكلام جار على منهاج المحاوره والمجاوبه وإلا لقل ثم قالوا ربنا أعلم بما لبثنا ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ﴾ أى واحداً منكم ولم يقل واحداً لا إيهامه إرادة سيدكم فكثيراً ما يقال جاء واحد القوم ويراد سيدهم ﴿بِورَقِكُمْ﴾ أى بدراهمكم المضروبة كما هو مشهور بين اللغويين ، وقيل الورق الفضة مضروبة أو غير مضروبة ، واستدل عليه بما وقع فى حديث عرفة أنه لما قطع أنفه اتخذ أنفاً من ورق فانتن أنفاً من ذهب فان الظاهر أنه أطلق فيه الورق

على غير المضروب من الفضة، وقول الاصمعي كما حكى عنه القتيبي الورق في الحديث بفتح الراء، والمراد به الورق الذي يكتب فيه لأن الفضة لا تنقن لا يعول عليه والمثني الذي ذكره لاصحة له، وقرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر. والحسن. والأعمش. واليزيدي. ويعقوب في رواية، وخلف وأبو عبيد. وابن سعدان (بورقكم) بإسكان الراء، وقرأ أبو رجاء بكسر الواو وإسكان الراء وادغام القاف في الكاف، وكذا اسماعيل عن ابن محيصن، وعنه أيضا أنه قرأ كذلك إلا أنه كسر الراء لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده كما في الرواية الأخرى، وبهذا اعترض عليها. وأجيب بأن ذلك جائز وواقع في كلام العرب لكن على شذوذ، وقد قرئ (نعما) بسكون العين والادغام، وما قيل إنه لا يمكن التلفظ به قيل عليه إنه سهو، وحكى الزجاج أنه قرئ بكسر الواو وسكون الراء من غير ادغام، وقرأ على كرم الله تعالى وجهه (بوارقكم) على وزن فاعل جعله اسم جمع كباقر وحامل، ووصف الورق بقوله تعالى: ﴿هَذِهِ﴾ يشعر بأن القائل أحضرها ليناولها بعض أصحابه وأشعاره بأنه ناولها إياه بعيد، وفي حملهم لها دليل على أن التأهب لأسباب المعاش لمن خرج من منزله بحمل النفقة ونحوها لا ينافي التوكل على الله تعالى كما في الحديث «اعقلها وتوكل» نعم قال بعض الأجلة: إن توكل الخواص ترك الأسباب بالكلية، ومن ذلك ما روى عن خالد بن الوليد من شرب السم، ومشى سعد بن أبي وقاص وأبي مسلم الخولاني بالجيش على متن البحر ودخول تميم في الغارات التي خرجت منه نار الحرة ليردها بأمر عمر رضي الله تعالى عنه.

وقد نص الإمام أحمد. وإسحق. وغيرهما من الأئمة على جواز دخول المقاوز بغير زاد وترك التكسب والتطبيب لم روى يقينه وتوكله، وفسر الإمام أحمد التوكل بقطع الاستشراف باليأس من المخلوقين، واستدل عليه بقول إبراهيم عليه السلام حين عرض له جبريل عليه السلام يوم ألقى في النار وقال له: ألك حاجة؟ أما إليك فلا، وليس طرح الأسباب سبيل توكل الخواص عند الصوفية فقط كما يشعر به كلام بعض الفضلاء بل جاء عن غيرهم أيضا ﴿إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ المعهودة وهي المدينة التي خرجوا منها قيل وتسمى الآن طرسوس وكان اسمها يرم خرجوا منها أفسوس، وبهذا يجمع بين الروايتين السابقتين، وكان هذا القول صدر منهم اعراضا عن التعمق في البحث وإقبالا على ما يهمهم بحسب الحال كما ينبغي عنه الفاء، وذكر بعضهم أن ذلك من باب الأسلوب الحكيم كقوله:

أنت تشتكى عندى زائلة القرى وقد رأت الضيفان ينجون منزلى

فقلت كأنى ما سمعت كلامها هم الضيف جمدى فى قراهم وعجلى

﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ أى أحل فان أهل المدينة كانوا في عهدهم يذبحون للطواغيت كما روى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عباس، وفي رواية أخرى أنهم كانوا يذبحون الخنازير، وقال الضحاك: إن أكثر أموالهم كانت مغصوبة فأزكى من الزكاة وأصلها النمو والزيادة وهي تكون معنوية أخروية وحسية دنيوية وأريد بها الأولى لما في توخي الحلال من الثواب وحسن العاقبة، وقال ابن السائب. ومقاتل: أى أطيب فان كان بمعنى أحل لأنه يطلق عليه رجوع إلى الأول وإن كان بمعناه المتبادر فالزيادة قيل حسية دنيوية، وقال عكرمة: أى أكثر وقال يمان بن ريان: أى أرخص، وقال قتادة: أى أجود وهو أجود، وعليه وكذا على سابقه على ما قيل تكون

الزيادة حسية دنيوية أيضا زعم بعضهم أنهم عنوا بالأزكى الأرز وقيل التمر وقيل الزبيب، وحسن الظن بالفتية يقتضى أنهم تحروا الحلال، والنظر يحتمل أن يكون من نظر القلب وأن يكون من نظر العين، وأى استفهام مبتدأ و(أزكى) خبره والجملة معلق عنها الفعل للاستفهام.

وجوز أن يكون أى موصولا مبنيا مفعولا لينظر و(أزكى) خبر مبتدأ محذوف هو صدر الصلة وضمير أيها إما للمدينة والكلام على تقدير مضاف أى أهلها وإما للمدينة مراد أيها أهلها مجازاً، وفى الكلام استخدام ولا حذف، وإما لما يفهم من سياق الكلام كأنه قيل فليمنظر أى الأطعمة أو المأكول أزكى طعاما

(فَلْيَأْتِكُمْ رَزْقٌ مِنْهُ) أى من ذلك الأزكى طعاما فمن لا ابتداء الغاية أو التبويض، وقيل الضمير للورق فيكون من اللبدل، ثم إن الفتية إن لم يكن تحروا الحلال سابقا فليكن مرادهم بالرزق هنا الحلال وإن لم يكن مختصا به عندنا واستدل بالآية وسيأتى إن شاء الله تعالى ما يعلم منه ما فيه على صحة الوكالة والنيابة. قال ابن العربى: وهى أقوى ما ية فى ذلك وفيها كما قال الكيا دليل على جواز خلط دراهم الجماعة والشراء بها والأكل من الطعام الذى بينهم بالشركة وإن تفاوتوا

فى الأكل نعم لا بأس لا كقول أن يزيد حصته من الدراهم (وَلْيَتَلَطَّفْ) أى وليتكلف اللطف فى المعاملة كيلا تقع خصومة تجر إلى معرفته أو ليتكلف اللطف فى الاستخفاف دخولا وخروجا، وقيل ليتكلف ذلك لى لا يغبن فيكون قوله تعالى:

(وَلَا يَشْعُرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا) أى لا يفعل ما يؤدى إلى شعور أحد من أهل المدينة بكم تأسيسا على هذا وهو على الأولين تا كيد الأمر بالتلطف وتفسيره بما ذكر من باب الكناية نحو لا أرينك ههنا وفسره الامام بلا يخبرن بكم أحدا فهو على ظاهره، وقرأ الحسن (وليتلطف) بكسر لام الأمر، وعن قتبية الميال (وليتلطف) بضم الياء مبنيا للمفعول. وقرأ هو وأبو صالح. ويزيد بن القعقاع (ولا يشعرون بكم أحد) ببناء الفعل للفاعل ورفع أحد على أنه الفاعل (إِنَّهُمْ) تعليل لما سبق من الأمر والنهى والضمير للأهل المقدر فى أيها أول الكفار الذى دل عليه المعنى على ما اختاره أبو حيان، وجوز أن يعود على (أحد) لأنه عام فيجوز أن يجمع ضميره كما فى قوله تعالى: (فما منكم من أحد عنه حاجزين) .

(إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ) أى يطلعوا عليكم ويعلموا بمكانكم أو يظفروا بكم، وأصل معنى ظهر صار على ظهر الأرض، ولما كان ما عليها يشاهد ويتمكن منه استعمل تارة فى الاطلاع، وتارة فى الظفر والغلبة

وعدى بعلى، وقرأ زيد بن على (يظهروا) بضم الياء مبنيا للمفعول (يَرْجُوكُمْ) إن لم تفعلوا ما يريدونه منكم وثبت على ما أنتم عليه، والظاهر أن المراد القتل بالرجم بالحجارة، وكان ذلك عادة فيما سلف فيمن خالف فى أمر عظيم إذ هو أشقى للقلوب وللناس فيه مشاركة. وقال الحجاج: المراد الرجم بالقول أى السب، وهو

للنفوس الآلية أعظم من القتل (أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ) أى يصيروكم إليها ويدخلوكم فيها مكرهين، والعود فى الشئ بهذا المعنى لا يقتضى التلبس به قبل، وروى هذا عن ابن جبير، وقيل العود على ظاهره، وهو رجوع الشخص إلى ما كان عليه، وقد كان الفتية على ملة قومهم أولا، وإيثار كلمة فى على كلمة إلى، قال بعض المحققين للدلالة على الاستقرار الذى هو أشد كراهة، وتقديم احتمال الرجم على احتمال الاعادة لأن الظاهر من حالهم هو الثبات على الدين المؤدى إليه، وضمير الخطاب فى المواضع الأربعة للبالغة فى حمل المبعوث على ما أريد منه والباقيين على الاهتمام بالتوصية فان المحاض النصيح أدخل فى القبول واهتمام الانسان بشأن نفسه أكثر وأوفره

﴿وَأَنْ تَفْلَحُوا إِذَا أَبَدًا ٢٠﴾ أى إن دخلتم فيها حقيقة ولو بالكره والالقاء لن تفوزوا بخير لا فى الدنيا ولا فى الآخرة، ووجه الارتباط على هذا أن الكراه على الكفر قد يكون سببا لاستدراج الشيطان إلى استحسانه والاستمرار عليه، وبما ذكر سقط ما قيل إن اظهار الكفر بالاكره مع إبطان الايمان معفو في جميع الأزمان فكيف رتب عليه عدم الفلاح أبداً، ولا حاجة إلى القول بأن إظهار الكفر مطلقاً كان غير جائز عندهم، ولا إلى حمل (يعيدوكم فى ملتهم) على يميلوكم إليها بالاكره وغيره فتدبر، ثم إن الفتية بعثوا أحدهم وكان على ما قال غير واحد يملينا فكان ما أشار الله تعالى إليه بقوله سبحانه ﴿وَكَذَلِكَ أَثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ أى كما أنماهم وبعثناهم فلاشارة إلى الانامة والبعث والافراد باعتبار ما ذكر ونحوه.

وقال العز بن عبد السلام فى أماليه: الاشارة إلى البعث المخصوص وهو البعث بعد تلك الانامة الطويلة، وأصل العثور كما قال الراغب السقوط للوجه يقال عثر عثوراً وعثاراً إذا سقط لوجهه، وعلى ذلك قولهم فى المثل الجراد لا يكاد يعثر، وقولهم من سلك الجدد أن العثار ثم تجوز به فى الاطلاع على أمر من غير طلبه.

وقال الامام المطرزي: لما كان كل عاثر ينظر إلى موضع عثرته ورد العثور بمعنى الاطلاع والعرفان فهو فى ذلك مجاز مشهور بعلاقة السببية وإن أوهم ذكر اللغويين له أنه حقيقة فى ذلك، وجعله الغورى حقيقة فى الاطلاع على أمر كان خفياً وأمر التجوز على حاله، ومفعول (أعثرنا) الأول محذوف لقصد العموم أى وكذلك أطلعنا الناس عليهم.

وقال أبو حيان: أهل مدينتهم ﴿لِيَعْلَمُوا﴾ أى الذين أطلعناهم عليهم بما عاينوا من أحوالهم العجيبة ﴿أَنْ وَعَدَ اللَّهُ﴾ أى وعده سبحانه وتعالى بالبعث على أن الوعد بمعناه المصدري ومتعلقه مقدر أو موعوده تعالى شأنه الذى هو البعث على أن المصدر مؤول باسم المفعول المراد موعوده المعهود، ويجوز أن يراد كل وعده تعالى أو كل موعوده سبحانه ويدخل فى ذلك ما ذكر دخولا أولياً ﴿حَقٌّ﴾ صادق لا خلف فيه أو ثابت متحقق سيقع ولا بد قيل لأن نومهم الطويل المخالف للمعتاد وانتباههم كالموت والبعث.

﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ﴾ أى القيامة التى هى فى لسان الشرع عبارة عن وقت بعث الخلائق جميعاً للحساب والجزاء ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ أى ينبغى أن لا يرتاب الآن فى إمكان وقوعها لأنه لا يبقى بين المرتابين فى ذلك بعد النظر والبحث سوى الاستناد إلى الاستبعاد وعلهم بوقوع ذلك الأمر الغريب والحال العجيب الذى لو سمعوه ولم يتحققوا وقوعه لاستبعدوه وارتابوا فيه ارتيابهم فى ذلك يكسر شوكة ذلك الاستبعاد ويهدم ذلك الاستناد فينبغى حينئذ أن لا يرتابوا.

وقال بعض المحققين فى توجيه ترتيب العلم بما ذكر على الاطلاع: إن من شاهد أنه جل وعلا توفى نفوسهم وأمسكها ثلثمائة سنة وأكثر حافظاً أبدانها من التحلل والتفتت ثم أرسلها إليها لا يبقى معه شائبة شك فى أن وعده تعالى حق وأنه تعالى يبعث من فى القبور فيرد عليهم أرواحهم فيحاسبهم ويحازيهم بحسب أعمالهم اهـ.

وأنت تعلم أن فى استفادة العلم بالمحاسبة والمجازاة من الاطلاع على حال القوم نظراً واعتراض بأن المطلوب فى البعث إعادة الأبدان بعد تفرق أجزائها وما فى القصة طول حفظ الأبدان وأين هذا من ذلك والقول بأنه

مقى صح طول حفظ الأبدان المحتاجة إلى الطعام والشراب صح قدرته سبحانه على إعادتهما بعد تفرق أجزائها بطريق الأولى غير مسلم. وأجيب بأن طول الحفظ المذكور يدل على قدرته تعالى على ما ذكر بطريق الحدس فليتدبر *

ولعل الأظهر توجيه الترتب بما ذكره أولا ، وتوضيحه أن حال الفتية حيث ناموا في تلك المدة المديدة والسنين العديدة وحسبت عن التصرف نفوسهم وتعطلت مشاعرهم وحواسهم من غير تصاعد أبخرة شراب وطعام أو نزول علل وأسقام وحفظت أبدانهم عن التحلل والتفتت وأبقيت على ما كانت عليه من الطراوة والشباب في سالف الأعوام حتى رجعت الحواس والمشاعر إلى حالها وأطلقت النفوس من عقالها وأرسلت إلى تدبير أبدانها والتصرف في خدامها وأعوانها فرأت الأمر كما كان والأعوان هم الأعوان ولم تذكر شيئا عهدته في مدينتها ولم تذكر طول حبسها عن التصرف في سرير سلطنتها ، وحال الذين يقومون من قبورهم بعدما تعطلت مشاعرهم وحسبت نفوسهم ثم لما أطلقت وجدت ربوعا عامرة ومنازل كأنها لم تكن دائرة قائلين قبل أن يكشر عن أنيابه العنا من بعثنا من مرقدنا في الغرابة من صقع واحد ولا يذكر ذلك إلا جاهل أو معاند ، ووقوع الأول يزيل الارتباب في إمكان وقوع الثاني حيث كان مستندا إلى الاستبعاد في الحقيقة كما سمعت فيما قبل لبطلان أدلة النافين للحشر الجسماني ، نعم في ترتب العلم بأن البعث سيقع لا محالة على نفس الاطلاع على حال الفتية خفاء فإن الظاهر أن العلم المذكور إنما يترتب على إخبار الصادق بوقوعه وعلى إمكانه في نفسه لكن لما كان الاطلاع المذكور سببا للعلم بالامكان وكان كالجزم الأخير من العلة بالنسبة للكفار الذين بلغهم خبر الصادق قيل بترتب العلم بذلك عليه ، وكذا في ترتب العلم بأن كل ما وعده الله تعالى حق على نفس الاطلاع خفاء ولم أر من تعرض لتوجيهه من الفضلاء فتأمل ، ثم لا يخفى أن ذكر قوله تعالى : (وأن الساعة لا ريب فيها) بعد قوله سبحانه (أن وعد الله حق) على التفسير الذي سمعت مما لا غبار عليه وليس ذلك من ذكر الامكان بعد الوقوع ليلغو كما زعمه من زعمه *

وقال بعضهم : إن الظاهر أن يفسر قوله تعالى (أن وعد الله حق) بأن كل ما وعده سبحانه متحقق ويجعل قوله تعالى (وأن الساعة لا ريب فيها) تخصيصا بعد تعميم على معنى لا ريب في تحققها وهو وجه في الآية إلا أن في دعوى الظهور مقالا فلا تغفل ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ﴾ ظرف لأعثرنا عليهم قدم عليه الغاية إظهارا لكمال العناية بذكرها . وجوز أبو حيان . وأبو البقاء . وغيرهما كونه ظرفا (ليعلموا) وتعقب بأنه يدل على أن التنازع يحدث بعد الاعثار مع أنه ليس كذلك ، وبأن التنازع كان قبل العلم وارتفع به فكيف يكون وقته وقته ، وللمناقشة في ذلك مجال *

وجوز أن يكون ظرفا لحق أو لوعده وهو كما ترى . وأصل التنازع التجاذب ويعبر به عن التخاصم ، وهو باعتبار أصل معناه يتعدى بنفسه وباعتبار التخاصم يتعدى بنى كقوله تعالى (فان تنازعتم في شئ) وضمير (يتنازعون) لما عاد عليه ضمير (ليعلموا) أى وكذلك أعثرنا على أصحاب الكهف الناس أو أهل مدينتهم حين يتنازعون ﴿يَدِينُهُمْ أَمْرُهُمْ﴾ ويتخاصمون فيه ليرتفع الخلاف ويتبين الحق ، وضمير (أمرهم) قيل عائد (م - ٣٠ - ج - ١٥ - تفسير روح المعاني)

أيضا على مفعول (أعثرنا) والمراد بالامر البعث ، ومعنى إضافته إليهم اهتمامهم بشأنه والوقوف على حقيقة حاله .

وقد اختلفوا فيه فمن مقربه وجاحد وقائل يقول تبعث الأرواح دون الأجساد وآخر يقول ببعثهما معا كما هو المذهب الحق عند المسلمين . روى أنه بعد أن ضرب الله تعالى على آذان الفتية ومضى دهر طويل لم يبق أحد من أمتهم الذين اعتزلوهم وجاء غيرهم وكان ملكهم مسلما فاختلف أهل ملكته في أمر البعث حسبا فصل فشق ذلك على الملك فانطلق فلبس المسوح وجلس على الرماد ثم دعا الله عز وجل فقال : أي رب قد ترى اختلاف هؤلاء فابعث لهم آية تبين لهم فقيض الله تعالى راعي غنم أدركه المطر فلم يزل يعالج ما سد به دقيانوس باب الكهف حتى فتحه وأدخل غنمه فلما كان الغد بعثوا من نومهم فبعثوا أحدهم ليشتري لهم طعاما فدخل السوق فجعل ينكر الوجوه ويعرف الطرق ورأى الايمان ظاهرا بالمدينة فانطلق وهو مستخف حتى أتى رجلا يشتري منه طعاما فلما نظر الورق أنكرها حيث كانت من ضرب دقيانوس كأنها اخفاف الربع فاتهمه بكنز وقال : لتداني عليه أو لأرفعنك إلى الملك فقال : هي من ضرب الملك أليس ملككم فلانا ؟ فقال الرجل : لا بل ملكنا فلان وكان اسمه يندوسيس فاجتمع الناس وذهبوا به إلى الملك وهو خائف فسأله عن شأنه فقص عليه القصة وكان قد سمع أن فتية خرجوا على عهد دقيانوس فدعا مشيخة أهل مدينته وكان رجل منهم عنده أسماؤهم وأنسابهم فسأله فأخبره بذلك وسأل الفتى فقال : صدق ثم قال الملك : أيها الناس هذه آية بعثها الله تعالى لكم ثم خرج هو وأهل المدينة ومعهم الفتى فلما رأى الملك الفتية اعتنقهم وفرح بهم وراهم جلوساً مشرقة وجوههم لم تبل ثيابهم فتكلموا معه وأخبروه بما لقوا من دقيانوس فبينما هم بين يديه قالوا له : نستودعك الله تعالى والسلام عليك ورحمة الله تعالى حفظك الله تعالى وحفظ مملكك ونعيذك بالله تعالى من شر الانس والجن ثم رجعوا إلى مضاجعهم فتوفاهم الله تعالى فقام الملك اليهم وجعل ثيابه عليهم وأمر أن يجعل كل منهم في تابوت من ذهب فلما كان الليل ونام أتوه في المنام فقالوا : أردت أن تجعل كلاً منا في تابوت من ذهب فلا تفعل ودعنا في كهفنا فنالنا التراب خلقنا واليه نعود فجعلهم في توابيت من ساج وبني على باب الكهف مسجداً * ويروى أن الفتى لما أتى به إلى الملك قال : من أنت ؟ قال : أنا رجل من أهل هذه المدينة وذكر أنه خرج أمس او منذ أيام وذكر منزله واقواما لم يعرفهم أحد وكان الملك قد سمع ان فتية قد فقدوا في الزمان الاول وأن أسماهم مكتوبة على لوح في الخزانة فدعا باللوحة ونظر في أسماهم فاذا هو من أولئك القوم فقال الفتى : وهؤلاء اصحابي فركب القوم ومن معه فلما أتوا باب الكهف قال الفتى : دعوني حتى أدخل على أصحابي فأبشروهم فانهم إذا رأوكم معي رعبوا فدخل فبشروهم وقبض الله تعالى أرواحهم وعمى على الملك ومن معه اثرهم فلم يهتدوا اليهم فبنوا عليهم مسجداً وكان وقوفهم على حالهم باخبار الفتى وقد اعتمدوا صدقه وهذا هو المراد بالاعثار عليهم ، وروى غير ذلك ، وقيل : ضمير (امرهم) للفتية والمراد بالامر الشأن والحال الذي كان قبل الاعثار أي وكذلك أعثرنا الناس على أصحاب الكهف حين تذاكرهم بينهم أمرهم وما جرى لهم في عهد الملك الجبار من الاحوال والاهوال ، ولعلمهم قد تلقوا ذلك من الاساطير وأفواه الرجال لكنهم لم يعرفوا هل بقوا أحياء ام حل بهم الفناء ، والفاء في قوله تعالى ﴿ فَقَالُوا ابْنُوا ﴾ بناء على القول الاول فصيحة بلاريب على دأب

اختصاصات القرآن كأنه قيل : وكذلك اعثرنا الناس على أصحاب الكهف حين تنازعهم في امر البعث فتحققوا ذلك وعلّموا أن هؤلاء آية من آياتنا فتوفاهم الله تعالى بعد أن حصل الغرض من الاشارة فقالوا (ابنوا) إلى آخره ، وكذلك على القول الثاني كأنه قيل وكذلك اعثرنا الناس على أصحاب الكهف حين تذاكرهم امرهم وما جرى لهم في عهد الملك الجبار ولم يكونوا عارفين بما هم عليه فوقفوا من أحوالهم على ما وقفوا واتضح لهم ما كانوا قد جهلوا فتوفاهم الله تعالى بعد أن حصل الغرض من الاشارة فقالوا (ابنوا) إلى آخره أى قال بعضهم ابنوا ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ أى على باب كهفهم ﴿ بُنْيَانًا ﴾ نصب على أنه مفعول به ، وهو كما قال الراغب واحد لاجمعه له ، وقال أبو البقاء : هو جمع بنيانة كشعير وشعيرة ، وقيل : هو نصب على المصدرية ، وهذا القول من البعض عند بعض كان عن اعتناء بالفتية وذلك أنهم ضنوا بترتبهم فطلبوا البناء على باب كهفهم لئلا يتطرق الناس اليهم ، وجوزوا في قوله تعالى : ﴿ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ﴾ بعد القول بأنه اعتراض أن يكون من كلام المتنازعين المعثرين كأنهم تذاكروا أمرهم وتناقلوا الكلام في أنسابهم وأحوالهم ومدة لبثهم فلما لم يهتدوا إلى حقيقة ذلك فوضوا العلم إلى الله تعالى علام الغيوب ، وأن يكون من كلامه سبحانه ردا للخاصين في أمرهم إما من المعثرين أو من كان في عهده صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب حينئذ يكون فيه التفات على أحد المذهبين ، وقيل : ضمير (أمرهم) للفتية والمراد بالامر الشأن والحال الذي كان بعد الاشارة على أن المعنى إذ يتنازعون بينهم تدبير أمرهم وحالهم حين توفوا كيف يفعلون بهم وبماذا يحملون قدرهم أو إذ يتنازعون بينهم أمرهم من الموت والحياة حيث خفي عليهم ذلك بعد الاشارة فلم يدروا هل ماتوا أو ناهوا كما في أول مرة ، وعلى هذا تكون (إذ) معمولا لا ذكر مضمرا أو ظرفا لقوله تعالى ﴿ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا ۚ ﴾ ويكون قوله تعالى (فقالوا) معطوفا على (يتنازعون) وإشارة صريحة لما مضى للدلالة على أن هذا القول ليس بما يستمر ويتجدد كالتنازع . وصرح بعض الاجلة أن الفاء على أول المعنيين للتعقيب وعلى ثانيهما فصيحة كأنه قيل : اذكر حين يتنازعون في انهم ماتوا أو ناهوا ثم فرغوا من التنازع في ذلك واهتموا باجلال قدرهم وتشهير أمرهم فقالوا (ابنوا) إلى آخره ، وذكر الزحشرى احتمال كون ضمير (أمرهم) للمعثرين وإن المراد من أمرهم أمر دينهم وهو البعث واحتمال كون الضمير للفتية ، والمعنى حينئذ اذ يتذاكر الناس بينهم أمر أصحاب الكهف ويتكلمون في قصتهم وما أظهر الله تعالى من الآية فيهم أو إذ يتنازعون بينهم تدبير أمرهم حين توفوا كيف يخفون مكانهم وكيف يسدون الطريق اليهم ، وجعل إذ في الاوجه ظرفا لأعثرنا . وذكر صاحب الكشف أن الفاء على الأول فصيحة لاحالة وعلى الاخيرين للتعقيب ، أما على الثانى منهما فظاهر ، وأما على الأول فلا أنهم لما تذاكروا قصتهم وحالهم وما أظهر الله تعالى من الآية فيهم قالوا : دعوا ذلك وابنوا عليهم بنيانا أى خذوا فيما هو أهم إلى آخر ما قال ، واحتمال جعل الفاء فصيحة على هذا الأول غير بعيد ، وتعلق الظرف بأعثرنا على الوجهين الاخيرين وكذا على ما نقلناه آنفاً ليس بشئ لأن اعثارهم ليس في وقت التنازع فيما ذكر بل قبله وجعل وقت التنازع ممتداً يقع في بعضه الاشارة وفي بعضه التنازع تعسف لا يخفى مع أنه لا يخص لاضافته إلى التنازع وهو مؤخر في الوقوع . وحكى في البحر أن ضمير (ليعلّموا) عائد على أصحاب الكهف ، والمراد اعثرنا عليهم ليزدادوا علما بأن وعد الله حق إلى آخره ، وجعل ذلك غاية للاشارة بواسطة وقوفهم بسببه

على مدة لبثهم بما تحققوه من تبدل القرون ، وجعل (إذ يتنازعون) على هذا ابتداء اخبار عن القوم الذين بعثوا في عهدهم ، وخص الامر المتنازع فيه بأمر البناء والمسجد ، ويختار حينئذ تعاق الظرف باذكر ، ولا يخفى أن جعل ذلك الضمير للفتية وإن دعا لتأويل يعلموا بما سمعت ليس ببعيد الارادة من النظم الكريم إذا قطع النظر عن الامور الخارجية كالآثار ، ولم يذهب احد فيما اعلم إلى احتمال كون الضمائر في قوله تعالى (إذ يتنازعون بينهم امرهم) عائدة على الفتية كضمير يعلموا ، و (إذ) ظرف (أعثرنا) والمراد بالامر المتنازع مقدار زمن لبثهم وتنازعهم فيه قول بعضهم (لبثنا يوماً أو بعض يوم) وقول الآخر ردا عليه (ربكم أعلم بما لبثتم) وحيث لم يتضح الحال ولم يحصل الاجماع على مقدار معلوم كان التنازع في حكم الباقي فكان زمانه ممتدا فصح أن يكون ظرفا للآثار وضمير (فقالوا) للمعثرين والفاء فصيحة أى وكذلك أعثرنا الناس على الفتية وقت تنازعهم في مدة لبثهم ليزدادوا علما بالبعث فكان ما كان وصار لهم بين الناس شأن أى شأن فقالوا (ابنوا) إلى آخره ، وكان ذلك لما فيه من التكلف مع عدم مساعدة الآثار إياه ، ثم ما ذكر من احتمال كون (ربهم أعلم بهم) من كلامه سبحانه جىء به لرد المتنازعين من المعثرين لا يخلو عن بعد ، واما الاحتمال الاخير فبعيد جدا ، والظاهر أنه حكاية عن المعثرين وهو شديد الملامة جدا لكون التنازع في أمرهم من الموت والحياة ، والذي يقتضيه كلام كثير من المفسرين أن غرض الطائفتين القائلتين (ابنوا) إلى آخره والقائلتين (لننخذن) إلى آخره تعظيمهم واجلالهم ، والمراد من الذين غلبوا على أمرهم كما أخرج عبدالرزاق . وابن أبي حاتم عن قتادة الولاة ، ويلائمه (لننخذن) دون اتخذوا بصيغة الطلب المعبر بها الطائفة الاولى فان مثل هذا الفعل تنسبه الولاة الى أنفسها ، وضمير (أمرهم) هنا قيل للموصول المراد به الولاة ، ومعنى غلبتهم على أمرهم أنهم إذا أرادوا امرا لم يتعسر عليهم ولم يحل بينه وبينهم أحد كما قيل . في قوله تعالى (والله غالب على أمره) *

وذكر بعض الأفاضل أن الضمير لأصحاب الكهف ، والمراد بالذين غلبوا قيل الملك المسلم ، وقيل اولياء أصحاب الكهف ، وقيل رؤساء البلد لأن من له الغلبة في هذا النزاع لا بد أن يكون أجدهؤلاء ، والمذكور في القصة أن الملك جعل على باب الكهف مسجداً وجعل له في كل سنة عيداً عظيماً . وعن الزجاج أن هذا يدل

على انه لما ظهر أمرهم غلب المؤمنون بالبعث لأن المساجد إنما تكون للمؤمنين به انتهى *

ويبعد الاول التعبير بما يدل على الجمع ، والثاني إن أريد من الاولياء الاولياء من حيث النسب كما في قولهم اولياء المقتول أنه لم يوجد في أثر أن لأصحاب الكهف حين بعثوا اولياء كذلك . وفسر غير واحد الموصول بالملك والمسلمين ولا بعد في إطلاق الاولياء عليهم كما في قوله تعالى : (المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) ويدل هذا على أن الطائفة الاولى لم تكن كذلك ، وقد روى أنها كانت كافرة وأنها أرادت بناء بيعة أو مصنع لكفرهم فماتهم المؤمنون وبنوا عليهم مسجداً . وظاهر هذا الخبر أن المسجد مقابل البيعة ، وما أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير من أن الملك بنى عليهم بيعة فكتب في أعلاها أبناء الاراكنة أبناء الدهاقين ظاهر في عدم المقابلة ، ولعله الحق لأنه لا يصح أن يراد بالمسجد هنا ما يطلق عليه اليوم من مصلى الحمديين بل المراد به معبد المؤمنين من تلك الامة وكانوا على ما سمعت أولا نصارى وإن كان في المسئلة قول آخر ستسمعه إن شاء الله تعالى قريبا ومعبدهم يقال له بيعة ، وظاهر ما تقدم أن المسجد اتخذ لأن يعبد الله تعالى فيه من شاء *

وأخرج أبو حاتم عن السدي أن الملك قال: لا تتخذن عند هؤلاء القوم الصالحين مسجداً فلا عبدن الله تعالى فيه حتى أموت ، وعن الحسن أنه اتخذ ليصلي فيه أصحاب الكهف إذا استيقظوا ، وهذا مبنى على أنهم لم يموتوا بل ناموا كما ناموا أولاً واليه ذهب بعضهم بل قيل إنهم لا يموتون حتى يظهر المهدي ويكونوا من أنصاره ولا معول على ذلك وهو عندى أشبه شيء بالخرافات . ثم لا يخفى أنه على القول بأن الطائفة الأولى الطائفة لبناء البنيان عليهم إذا كانت كافرة لم تكن غاية الاشارة متحققة في جميع المعثرين ، ولا يتعين كون (ربهم أعلم بهم) مساقاً لتعظيم أمر أصحاب الكهف ، ولعل تلك الطائفة لم تتحقق حالهم وأنهم ناموا تلك المدة ثم بعثوا فطلبت انطماس الكهف عليهم وأحالت أمرهم إلى ربهم سبحانه والله تعالى أعلم بحقيقة الحال . وقرأ الحسن . وعيسى الثقفي (غلبوا) بضم الغين وكسر اللام على أن الفعل مبنى للمفعول ، ووجه بذلك بأن طائفة من المؤمنين المعثرين أرادت أن لا يبنى عليهم شيء ولا يتعرض لموضعهم وطائفة أخرى منهم أرادت البناء وأن لا يطمس الكهف فلم يمكن للطائفة الأولى منعها ووجدت نفسها مغلوبة فقالت: إن كان بنيان ولا بد فلنتخذن عليهم مسجداً هذا واستدل بالآية على جواز البناء على قبور الصالحاء واتخاذ مسجد عليها وجواز الصلاة في ذلك ، وعن ذكر ذلك الشهاب الخفاجي في حواشيه على البيضاوي وهو قول باطل عاطل فاسد كاسد ، فقد روى أحمد . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « لعن الله تعالى زائرات القبور والمتخذين عاينها المساجد والسرر » ومسلم « ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد فاني أنهاكم عن ذلك » وأحمد عن أسامة وهو . والشيخان . والنسائي عن عائشة ، ومسلم عن أبي هريرة « لعن الله تعالى اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد » وأحمد . والشيخان . والنسائي « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق يوم القيامة » وأحمد . والطبراني « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ومن يتخذ القبور مساجد » وعبد الرزاق « من شرار أمتي من يتخذ القبور مساجد » وأيضا « كانت بنو إسرائيل اتخذوا القبور مساجد فلعنهم الله تعالى » إلى غير ذلك من الأخبار الصحيحة والآثار الصريحة *

وذكر ابن حجر في الزواجر أنه وقع في كلام بعض الشافعية عند اتخاذ القبور مساجد والصلاة إليها واستلامها والطواف بها ونحو ذلك من الكبائر ، وكأنه أخذ ذلك مما ذكر من الأحاديث ، ووجه اتخاذ القبر مسجداً واضح لأنه عليه الصلاة والسلام لعن من فعل ذلك في قبور الأنبياء عليهم السلام وجعل من فعل ذلك بقبور الصالحاء شرار الخلق عند الله تعالى يوم القيامة ففيه تحذير لنا ، واتخاذ القبر مسجداً معناه الصلاة عليه أو إليه وحينئذ يكون قوله والصلاة إليها مكرراً إلا أن يراد باتخاذها مساجد الصلاة عليها فقط ، نعم إنما يتجه هذا الأخذ إن كان القبر قبر معظم من نبي أو ولي كما أشارت إليه رواية « إذا كان فيهم الرجل الصالح » ومن ثم قال أصحابنا : تحرم الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركا وإعظاما فاشتراطوا شيئين أن يكون قبر معظم وأن يقصد الصلاة إليها ، ومثل الصلاة عليه التبرك والاعظام ، وكون هذا الفعل كبيرة ظاهر من الأحاديث ، وكأنه قاس عليه كل تعظيم للقبر كإيقاد السرج عليه تعظيماً له وتبركاً به والطواف به كذلك وهو أخذ غير بعيد سيما وقد صرح في بعض الأحاديث المذكورة بلعن من اتخذ على القبر سراجاً فيحمل قول الأصحاب بكراهة ذلك على ما إذا لم يقصد به تعظيماً وتبركاً بذى القبر *

وقال بعض الحنابلة : قصد الرجل الصلاة عند القبر متبركاً به عين المحادة لله تعالى ورسوله ﷺ وإبداع
 ين لم يأذن به الله عز وجل للنهي عنها ثم إجماعاً فإن أعظم المحرمات وأسباب الشرك الصلاة عندها واتخاذها
 ساجد أو بناؤها عليها ، وتجب المبادرة لهدمها وهدم القباب التي على القبور إذ هي أضرم من مسجد الضرار لأنها
 مسست على معصية رسول الله ﷺ لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك وأمر بهدم القبور المشرقة ، وتجب
 إزالة كل قنديل أو سراج على قبر ولا يصح وقفه ولا نذرته اهـ

وفي المنهاج وشرحه للعلامة المذكور ويكره تخصيص القبر والبناء عليه في حريمه وخارجته في غير المسبلة
 لا إن خشى نبش أو حفر سبع أو هدم سيل ويحرم البناء في المسبلة ، وكذا تذكره الكتابة عليه للنهي الصحيح
 عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند رأسه أو في غيره ، نعم بحث الأذرعى حرمة كتابة القرآن
 تعريضه للاستهتان بالدوس والتنجيس بصديد الموتى عند تكرار الدفن ووقوع المطر ، وندب كتابة اسمه
 لجرد التعريف به على طول السنين لاسيما قبور الأنبياء والصالحين لأنه طريق للاعلام المستحب . ولما روى
 لحاكم النهى قال : ليس العمل عليه الآن فإن أئمة المسلمين من المشرق والمغرب مكتوب على قبورهم فهو عمل
 خذبه الخلف عن السلف . ويرد بمنع هذه الحكاية وبفرضها فالبناء على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في
 لمقابر المسبلة كما هو شاهد لاسيما بالحررين ومصر ونحوها وقد علموا بالنهي عنه فكذا هي ، فإن قلت : هو
 جماع فعلى فهو حجة كما صرحوا به قلت : ممنوع بل هو أكثرى فقط إذ لم يحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين
 برون منعه ، وبفرض كونه إجماعاً فعلى فحل حجته كما هو ظاهر إنما هو عند صلاح الأزمنة بحيث ينفذ فيها
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ أزمنة *

ولو بنى نفس القبر لغير حاجة مما مر كما هو ظاهر أو نحو تحويط أو قبة عاياه في مقبرة مسبلة كارض
 موات اعتادوا الدفن فيها أو موقوفة لذلك بل هي أولى هدم وجوبا لحرمة كما في المجموع لما فيه من التضيق
 مع أن البناء يتأبد بعد انمحاق الميت فيحرم الناس تلك البقعة ، وهل من البناء ما اعتيد من جعل أربعة أحجار
 مربعة محيطة بالقبر مع لصق كل رأس منها برأس الآخر بحص محكم أو لا لأنه لا يسمى بناء عرفاً ؟ والذي
 يتجه الأول لأن العلة من التأيد موجودة هنا ، وقد أفتى جمع بهدم كل ما بقرافة مصر من الأبنية حتى قبة
 الامام الشافعى عاياه الرحمة التي بناها بعض الملوك ، وينبغي لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيمتنع
 الرفع للامام أخذاً من كلام ابن الرفعة في الصلح انتهى *

وفي صحيح مسلم عن أبي الهياج الاسدى قال : قال لى على كرم الله تعالى وجهه أبعثك على ما بعثنى عليه
 رسول الله ﷺ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته ، قال ابن الهمام في فتح القدير :
 وهو محمول على ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبناء الحسن العالى ، والأحاديث وكلام العلماء المنصفين
 المتبعين لما ورد عن النبي ﷺ وجاء عن السلف الصالح أكثر من أن يحصى ، لا يقال : إن الآية ظاهرة في
 كون ما ذكر من شرائع من قبلنا وقد استدل بها فقد روى أنه ﷺ قال : « من نام عن صلاة أو نسيها »
 الحديث ثم تلا قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) وهو مقول لموسى عليه السلام وسياقه الاستدلال *
 واحتج محمد على جواز قسمة الماء بطريق المهاياة بقوله تعالى (لها شرب) الآية (ونبتهم أن الماء قسمة بينهم)

وأبو يوسف على جرى القود بين الذكر والأنثى بآية (وكتبنا عليهم) والكرخى على جريه بين الحر والعبد والمسلم والذي بتلك الآية الواردة في بنى إسرائيل إلى غير ذلك لا نأقول : مذهبا في شرع من قبلنا وإن كان إنه يلزمنا على أنه شريعتنا لكن لا مطلقا بل إن قصه الله تعالى علينا بلا إنكار وإنكار رسوله ﷺ كانكاره عز وجل ، وقد سمعت أنه عليه الصلاة والسلام لعن الذين يتخذون المساجد على القبور ، على أن كون ما ذكر من شرائع من قبلنا ممنوع ، وكيف يمكن أن يكون اتخاذ المساجد على القبور من الشرائع المتقدمة مع ما سمعت من لعن اليهود والنصارى حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . والآية ليست كآيات التي ذكرنا آنفا احتجاج الأئمة بها وليس فيها أكثر من حكاية قول طائفة من الناس وعزمهم على فعل ذلك وليست خارجة مخرج المدح لهم والحض على التأسى بهم فتى لم يثبت أن فيهم معصوما لا يدل فعلهم فضلا عن عزمهم على مشروعية ما كانوا بصدده ، وما يقوى قلة الوثوق بفعلهم القول بأن المراد بهم الأمراء والسلاطين كما روى عن قتادة ، وعلى هذا لقائل أن يقول : إن الطائفة الأولى كانوا مؤمنين عالمين بعدم مشروعية اتخاذ المساجد على القبور فأشاروا بالبناء على باب الكهف وسده وكف كف التعرض عن أصحابه فلم يقبل الأمر منهم وغازهم ذلك حتى أقسموا على اتخاذ المسجد ، وكان الأولين إنما لم يشيروا بالدفن مع أن الظاهر أنه هو المشروع إذ ذاك في الموتى كما أنه هو المشروع عندنا فيهم لعدم تحققهم موتهم ، ومنعهم من تحقيقه أنهم لم يقدرُوا كما أخرج عبد الرزاق . وابن المنذر عن وهب بن منبه على الدخول عليهم لما أفيض عليهم من الهيبة ولهذا قالوا (ربهم أعلم بهم) وإن أبيت إلا حسن الظن بالطائفة الثانية فلك أن تقول : إن اتخاذهم المسجد عليهم ليس على طرز اتخاذ المساجد على القبور المنهى عنه الملعون فاعله وإنما هو اتخاذ مسجد عندهم وقريبا من كهفهم ، وقد جاء التصريح بالعندية في رواية القصة عن السدى . وهب ، ومثل هذا الاتخاذ ليس محظورا إذ غاية ما يلزم على ذلك أن يكون نسبة المسجد إلى الكهف الذي هم فيه كنسبة المسجد النبوى إلى المرقد المعظم صلى الله تعالى على من فيه وسلم ، ويكون قولهم (لنتخذن عليهم) على هذا لمشاكلة قول الطائفة (ابنوا عليهم) وإن شئت قلت : إن ذلك الاتخاذ كان على الكهف فوق الجبل الذى هو فيه ، وفي خبر مجاهد أن الملك تر كم في كهفهم وبنى على كهفهم مسجدا وهذا أقرب لظاهر اللفظ لا يخفى ، وهذا كله إنما يحتاج إليه على القول بأن أصحاب الكهف ماتوا بعد الاثثار عليهم وأما على القول بأنهم ناموا كما ناموا أولا فلا يحتاج إليه على ما قيل ، وبالجملة لا ينبغي لمن له أدنى رشد أن يذهب إلى خلاف ما نطق به الأخبار الصحيحة والآثار الصريحة معولا على الاستدلال بهذه الآية فإن ذلك فى الغواية غاية وفي قلة النهى نهاية ، ولقد رأيت من يبيح ما يفعله الجاهلة فى قبور الصالحين من أشرافها وبنائها بالجص والآجر وتعليق القناديل عليها والصلاة إليها والطواف بها واستلامها والاجتماع عندها فى أوقات مخصوصة إلى غير ذلك محتجا بهذه الآية الكريمة وبما جاء فى بعض روايات القصة من جعل الملك لهم فى كل سنة عيداً وجعله إياهم فى توايت من ساج ومقيسا البعض على البعض وكل ذلك محادة لله تعالى ورسوله ﷺ وإبداع دين لم يأذن به الله عز وجل .

ويكفيك فى معرفة الحق تتبع ما صنع أصحاب رسول الله ﷺ فى قبره عليه الصلاة والسلام وهو أفضل قبر على وجه الأرض بل أفضل من العرش ، والوقوف على أفعالهم فى زيارتهم له والسلام عليه عليه الصلاة

والسلام فتتبع ذاك وتأمل ما هنا وما هناك والله سبحانه وتعالى يتولى هداك .

ثم اعلم أنهم اختلفوا في تعيين موضع المسجد والكهف وقد مرت عليك بعض الأقوال . وفي البحر أن في الشام كهفا فيه موتى ويزعم مجاوروه أنهم أصحاب الكهف وعليهم مسجد وبناء يسمى الرقيم ومعهم كلب رمة ، وبالأندلس في جهة غرناطة بقرب قرية تسمى لوشة كهف فيه موتى ومعهم كلب رمة وأكثرهم قد انجرد لحمه وبعضهم متماسك وقد مضت القرون السالفة ولم نجد من علم شأنهم ويزعم ناس أنهم أصحاب الكهف ؛ قال ابن عطية : دخلت عليهم فرأيتهم سنة أربع وخمسمائة وهم بهذه الحالة وعليهم مسجد وقريب منهم بناء رومي يسمى الرقيم كأنه قصر مخاق قد بقى بعض جدرانها وهو في فلاة من الأرض خربة وبأعلا حصن غرناطة مما يلي القبلة آثار مدينة قديمة يقال لها مدينة دقيوس وجدنا في آثارها غرائب انتهى ، وحين كنا بالأندلس كان الناس يزورون هذا الكهف ويذكرون أنهم يغلطون في عدتهم إذا عدوهم وأن معهم كلبا ويرحل الناس إلى لوشة لزيارتهم ، وأما ما ذكره من المدينة القديمة فقد مررت عليها مرارا لا تحصى وشاهدت فيها حجارة كبارا ، ويترجح كون ذلك بالأندلس لكثرة دين النصارى بها حتى أنها هي بلاد ملكتهم العظمى ولأن الاخبار بما هو في أقصى مكان من أرض الحجاز أغرب وأبعد أن يعرف إلا بوحي من الله تعالى انتهى . وما تقدم من خبر ابن عباس . ومعاوية يضعف ما ادعى ترجمه لأن معاوية لم يدخل الأندلس ، وتسمية الاندلسيين نصارى الأندلس بالروم في نثرهم ونظمهم ومخاطبة عامتهم كما في البحر أيضا لا يجدى نفعا ، وقد عول الكثير على أن ذلك في طرسوس والله تعالى أعلم ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ الضمير فيه وفي الفعلين بعد كما اختاره ابن عطية وبعض المحققين لليهود المعاصرين له عليه السلام الخائضين في قصة أصحاب الكهف ، وأيد بذلك قول الحسن . وغيره : إنهم كانوا قبل بعث موسى عليه السلام لدلائله أن لهم علما في الجملة بأحوالهم وهو يستأنز أن يكون لهم ذكر في التوراة وفيه ما فيه .

والظاهر أن هذا إخبار بما لم يكن واقعا بعد كآته قيل سيقولون إذا قصصت قصة أصحاب الكهف أو إذا سئلوا عن عدتهم ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ أي ثلاثة أشخاص ﴿ رَابِعُهُمْ ﴾ أي جاعلهم أربعة بانضمامهم اليهم ﴿ كَلْبُهُمْ ﴾ فثلاثة خبر مبتدأ محذوف و (رابعهم كلبهم) مبتدأ وخبر ولا عمل لاسم الفاعل لأنه ماض والجملة في موضع النعت لثلاثة والضمير ان لها لا للابتداء ومن ثم استغنى عنه بالحذف وإلا كان الظاهر أن يقال : هم ثلاثة وكلب لكن بما أريد اختصاصها بحكم بديع الشان عدل إلى ما ذكر لينبه بالنعته الدال على التفضلة والتمييز على أن أولئك الفتية ليسوا مثل كل ثلاثة اصطحبوا ، ومن ثم قرن الله تعالى في كتابه العزيز أخس الحيوانات ببركة صحبتهم مع زمرة المتبتلين إليه المعتكفين في جواره سبحانه وكذا يقال فيما بعد ، وإلى هذا الأعراب ذهب أبو البقاء واختاره العلامة الطيبي وهو الذي أشار إلى ما أشير إليه من النكتة ونظم في سلكها مع الآية حديث « ما ظنك باثنين الله تعالى ثالثهما » فأوجب ذلك أن شنع بعض أجلة الأفاضل عليه حتى أوصله إلى الكفر ونسبه إليه ، ولعمري لقد ظلمه وخفى عليه مراده فلم يفهمه ، ولم يجوز ابن الحاجب كون الجملة في موضع النعت كما لم يجوز هو ولا غيره كإبي البقاء جعلها حالا وجعلها خبرا بعد خبر للابتداء المحذوف ، وسيأتى إن شاء الله تعالى تمام الكلام في ذلك .

وتقدير تمييز العدد أشخاص أولى من تقديره رجال لأنه لا تصير الثلاثة الرجال أربعة بكلمتهم لاختلاف الجنس ، وعدم اشتراط اتحاد الجنس في مثل ذلك ياباه الاستعمال الشائع مع كونه خلاف ما ذكره النحاة * والقول بأن الكلب بشرف صحبتهم الحق بالعقلاء تخيل شعري . وقرأ ابن محيصن (ثلاثة) بادغام التاء في التاء تقول أبعث تلك وحسن ذلك لقرب مخرجهما وكونهما مهموسين ﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ عطف على (سيقولون) والمضارع وإن كان مشتركاً بين الحال والاستقبال إلا أن المراد منه هنا الثاني بقرينة ما قبله فلذا اكتفى عن السين فيه وإذا عطفته على مدخول السين دخل معه في حكمها واختصر بالاستقبال براسطتها لكن قيل إن العطف على ذلك تكلف . وقرأ شبل بن عباد عن ابن كثير (خمسة) بفتح الميم وهو كالسكون لغة فيها نظير الفتح والسكون في العشرة . وقرأ ابن محيصن بكسر الخاء والميم وبادغام التاء في السين ، وعنه أيضاً ادغام التتوين في السين بغير غنة ﴿ رَجَمًا بِالْغَيْبِ ﴾ أى رميا بالخبر الغائب الخفى عنهم الذى لا مطلع لهم عليه وإتيانا به أو ظناً بذلك ، وعلى الأول استعير الرجم وهو الرمي بالحجارة التى لا تصيب غرضاً ومرمى للمتكلم من غير علم وملاحظة بعد تشبيهه به . وفى الكشف أنه جعل الكلام الغائب عنهم عليه بمنزلة الرجام المرمى به لا يقصد به مخاطب معين ولو قصد لأخطأ لعدم بنائه على اليقين كما أن الرجام قلما يصيب المرجوم على السداد بخلاف السهم ونحوه ولهذا قالوا : قذفا بالغيب ورجما به ولم يقولوا رميا به ، وأما الرمي في السب ونحوه فالنظر إلى تأثيره في عرض المرمى تأثير السهم في الرمية انتهى *

وعلى الثانى شبه ذكر أمر من غير علم يقينى واطمئنان قلب بقذف الحجر الذى لا فائدة في قذفه ولا يصيب مرماه ثم استعير له ووضع الرجم موضع الظن حتى صار حقيقة عرفية فيه . وفى الكشف أيضاً أنه لما كثر استعمال قولهم : رجما بالظن فهموا من المصدر معناه دون النظر إلى المتعلق فقالوا رجما بالغيب أى ظناً به وعلى ذلك جاء قول زهير :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتموها وما هو عنها بالحديث المرجم

حيث أراد المظنون ، وانتصاب (رجماً) هنا على الوجهين إما على الحالية من الضمير في الفعلين أى راجمين أو على المصدرية منهما فإن الرجم والقول واحد *

وفى البحر أنه ضمن القول معنى الرجم أو من محذوف مستأنف أو واقع موقع الحال من ضمير الفعلين معاً أى يرجمون رجماً ، وجوز أبو حيان كونه منصوباً على أنه مفعول من أجله أى يقولون ذلك لرميهم بالغيب أو لظنهم بذلك أى الحامل لهم على القول هو الرجم بالغيب وهو كما ترى *

﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ المراد الاستقبال أيضاً ، والكلام في عطفه كالـ كلام في عطف سابقه ، والجملة الواقعة بعد العدد في موضع الصفة له كالجملتين السابقتين على ما نص عليه الزمخشري ، ولم يجعل الواو مانعة عن ذلك بل ذكر أنها الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للذكرة كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة في قولك : جاءنى رجل ومعه آخر ومررت بزيد وفى يده سيف ومنه قوله عز وجل (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن إتيانها بها أمر ثابت مستقر وهى التى أذنت هنا بأن قائل ما ذكر قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجعوا بالظن كما رجم

غيرهم فهو الحق دون القوانين الأولين، والدليل على ذلك أنه سبحانه وتعالى أتبعهما قوله تبارك اسمه (رجما بالغيب) وأتبع هذا قوله عز وجل ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ أي أقوى وأقدم في العلم بها ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ﴾ أي ما يعلم عدتهم على ما ينساق إلى الذهن نظرا إلى المقام ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وعلى إيدان الواو بما ذكر يدل كلام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقد روي أنه قال : حين وقعت الواو انقطعت العدة أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها ، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلهم على القطع والبتات *

وقد نص عطاء على أن هذا القليل من أهل الكتاب ، وقيل من البشر مطلقا وهو الذي يقتضيه ما أخرجه الطبراني في الأوسط بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال : أنا من أولئك القليل ، وأخرجه عنه غير واحد من طرق شتى ، وأخرج نحوه ابن أبي حاتم عن ابن مسعود *

وزعم بعضهم أن المراد إلا قليل من الملائكة عليهم السلام لا يرتضيه أحد من البشر ، والمثبت في هذا الاستثناء هو العالمية وذلك لا يضر في كون الأعلية له عز وجل ، هذا إلى كون الواو كما ذكر الزخشرى ذهب ابن المنير وقال بعد نقله : وهو الصواب لا كالقول بأنها واو الثمانية فان ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم ورد ما ذكره من ذلك ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في موضعه التنبيه عليه *

وقال أبو البقاء : الجملة إذا وقعت صفة للنكرة جاز أن يدخلها الواو وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ثامنهم . واعترض على ذلك غير واحد فقال أبو حيان : كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالا على المغايرة ، وأما إذا لم تختلف فلا يجوز العطف ، هذا في الأسماء المفردة ، وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها وقد ردوا على من ذهب إلى أن قول سيبويه : وأما ما جاء بالمعنى وليس باسم ولا فعل إلى أن وليس باسم الخ صفة لمعنى وأن الواو دخلت في الجملة بأن ذلك ليس من كلام العرب وليس من كلامهم مررت برجل ويأكل على تقدير الصفة ، وأما قوله تعالى (الاولها كتاب معلوم) فالجملة فيه حالية ويكفي ردا لقول الزخشرى أنا لا نعلم أحدا من علماء النحو ذهب إليه اه *

وقال صاحب الفرائد : دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحاد الصفة والموصوف ذاتا وحكما وتأكيده للصوق يقتضي الاثنية مع انا نقول : لا نسلم أن الواو تفيد التأكيد وشدة اللصوق غاية ما في الباب أنها تفيد الجمع والجمع ينبئ عن الاثنية واجتماع الصفة والموصوف ينبئ عن الاتحاد بالنظر إلى الذات . وقد ذكر صاحب المفتاح أن قول من قال : إن الواو في قوله تعالى (ولها كتاب معلوم) داخلة بين الصفة والموصوف سهو منه (١) وإنما هي واو الحال وذو الحال (قرية) وهي موصوفة أي وما أهلكتنا قرية من القرى إلا ولها الخ ، وأما جاءني رجل ومعه آخر فقيه وجهان ، أحدهما أن يكون جملتين متعاطفتين وثانيهما أن يكون آخر معظوف على رجل أي جاءني رجل ورجل آخر معه ، وعدل عن جاء في رجلان ليفهم أنهما جاءا مصاحبين ، وأما الواو في مررت بزيد وفي يده سيف فانما جاز دخولها بين الحال وذو الحال في حكم جملة بخلاف

(١) الحكم بأنه سهو فقد تكرر من الزخشرى مع بسط وتفصيل فتدبر ما قلنا ولا تعجل اه منه

الصفة بالنسبة إلى الموصوف فإن جاء زيد راكباً في حكم جاء وهو راكب بخلاف جاء زيد راكباً فافهمه سلمنا أنها داخلة بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق لكن الدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر غير مسلم وأين الدليل عليه؟ وكون الواو هي التي آذنت بأن القول المذكور عن ثبات علم وطمأنينة نفس في غاية البعد، والقول بأن الاتباع يدل على ذلك إن أريد منه أنه يدل على إيدان الواو بما ذكر فبطلانه ظاهر وإن أريد منه أنه يدل على صدق قائل القول الأخير وعدم صدق قائل القولين الأولين فسلم أن إتباع القولين الأولين برجاء بالغيب يدل على عدم الصدق دلالة لا شبهة فيها لكن لا نسلم أن عدم إتباع القول الأخير به واتباعه بما أتبع يدل على ذلك وإن سلمنا فهو يدل دلالة ضعيفة، ولا نسلم أيضاً دلالة كلام ابن عباس على ما ذكره، والظاهر أنه علم أن القول الأخير صادق من الصادق المصدوق عليه السلام وأن مراده من قوله حين وقعت الواو انقطعت العدة أن الذي هو صدق ما وقعت الواو فيه وانقطعت العدة به، فالحق أن الواو واو عطف والجملة بعده معطوفة على الجملة قبله. وانتصر العلامة الطائبي للزمخشري وأجاب عما اعترض به عليه فقال: اعلم أنه لا بد قبل الشروع في الجواب من تبين المقصود تحريراً للبحث فالواو هنا ليست على الحقيقة ولا يعتبر في المجاز النقل الخصوصي بل المعتبر فيه اعتبار نوع العلاقة، وذكرنا أن المجاز في عرف البلاغة أولى من الحقيقة وأبلغ وأن مدار علم البيان الذوق السليم الذي هو أنفع من ذوق التعليم ولا يتوقف على التوقيف وليس ذلك كعلم النحو، والمجاز لا يختص بالاسم والفعل بل قد يقع في الحروف. وقد نقل شارح اللباب عن سيبويه أن الواو في قولهم: بعث الشاة ودرهما بمعنى الباء، وتحقيقه أن الواو للجمع والباء للاتصاق وهما من واحد فسلكت به طريق الاستعارة ولم ولم، وإذا علم ذلك فليعلم أن معنى قوله: فائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف أن للصفة نوع اتصال بالموصوف فإذا أريد تأكيد اللصوق وسط بينهما الواو ليؤذن أن هذه الصفة غير منفكة عن الموصوف وإليه الإشارة فيما بعد من كلامه، وإن الحال في الحقيقة صفة لا فرق إلا بالاعتبار ألا ترى أن صفة النكرة إذا تقدمت عليها وهي بعينها تصير حالاً ولو لم يكونا متحدين لم يصح ذلك، ثم إن قولك: جاءني رجل ومعه آخر وقولك: مررت بزيد ومعه آخر لما كانا سواء في الصورة اللهم إلا في اعتبار المعرفة والنكرة كان حكمهما سواء في الواو وهو مراد الزمخشري من إيراد المثالين لا كما فهم بعضهم، وأما قول الفريدي في تعليل امتناع دخول الواو بين الصفة والموصوف لاتحادهما ذاتاً وحكماً وهو مناف لما يقتضيه دخول الواو من المغايرة فبني على أن الواو عاطفة لأنها هي التي تقتضي المغايرة كما قال السكاكي وقد بين وجه مجازة لمجرد الربط.

وأما قوله في جاءني رجل ومعه آخر أنه جملتان فهو كما تراه، وأما قوله: إن جاء زيد راكباً في حكم جاء زيد وهو راكب فمن المعكوس فإن الأصل في الحال الأفراد كما يدل عليه كلام ابن الحاجب وغيره من الأعيان، وأما تسايمه الدخول لتأكيد اللصوق ومنه الدلالة على أن الاتصاف أمر ثابت مستقر فمن العجائب فكيف يسلم التأكيد ولا يسلم فائده، ويدفع الاعتراضات الباقية أن ما استند إليه الزمخشري ليس من باب الأدلة اليقينية بل هي من باب الامارات وتكفي في هذه المقامات، وقال ابن الحاجب: لا يجوز أن يكون (رابعهم كلبهم) وسادسهم كلبهم) صفة لما قبل ولا حالاً لعدم العامل مع عدم الواو، ويجوز أن يكون كل منهما خبراً بعد خبر للمبتدأ

المحذوف والاخبار إذا تعددت جاز في الثاني منها الاقتران بالواو وعدمه ، وهذا إن سلم أن المعنى في الجمل واحد أما إذا قيل إن قوله تعالى (وثامنهم كلبهم) استثناء منه سبحانه لا حكاية عنهم فيفهم أن القائلين سبعة أصابوا ولا يلزم أن يكون خبراً بعد خبر ، ويقويه ذكر (رجما بالغيب) قبل الثالثة فدل على أنها مخالفة لما قبلها في الرجم بالغيب فتكون صدقا البتة إلا أن هذا الوجه يضعف من حيث أن الله تعالى قال (ما يعلمهم إلا قليل) فلو جعل (وثامنهم كلبهم) تصديقا منه تعالى لمن قال سبعة لوجب أن يكون العالم بذلك كثيراً فإن أخبار الله تعالى صدق فدل على أنه لم يصدق منهم أحد ، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة كلها متساوية في المعنى ، وقد تعذر أن تكون الأخيرة وصفا فوجب أن يكون الجميع كذلك انتهى ؛ ويفهم أن الواو هي المانعة من الوصفية والداء هو الداء فالدواء هو الدواء .

وقوله : وإذا كان كذلك وجب الخ كلام بمراحل عن مقتضى البلاغة لأن في كل اختلاف فوائد والبالغ من ينظر إلى تلك الفوائد لا من يردده إلى التطويل والحشو في الكلام ، وأيضا لا بد من قول صادق من الأقوال الثلاثة لينطبق قوله تعالى (ما يعلمهم إلا قليل) مع قوله سبحانه (رجما بالغيب) لأنه قد اندفع به القولان الأولان فيكون الصادق هذا .

وتعقبيه به أمانة على صدقه وذلك مفقود على ما ذهب إليه السائل ، ومع هذا أين طلاوة الكلام وأين اللطف الذي تستلذه الأفهام . وما ذكره من لزوم كون العالم بذلك كثيرا على تقدير كون (وثامنهم كلبهم) استثناء منه تعالى لأن أخبار الله تعالى صدق لا يخلو عن بحث لأن المصدق حينئذ هم المسلمون وهم قليل بالنسبة إلى غيرهم ، ولا اختصاص للقليل بما دون العشرة وإن أخرج ابن أبي حاتم عن وهب بن منبه أنه قال : كل قليل في القرآن فهو دون العشرة فإن ذلك في حيز المنع ودون إثباته التعب الكثير ، على أنه يمكن أن يقال : المراد قلة العالمين بذلك قبل تصديقه تعالى ، ولا يبعد أن يكونوا قليلين في حد أنفسهم من المسلمين كانوا أو من أهل الكتاب أو منهما ، نعم القول بالاستثناء مما لا ينبغي أن يلتفت إليه وإن ذهب إليه بعض المفسرين . هذا ووافق في الانتصار جماعة منهم سيد المحققين وسند المدققين فقال :

الظاهر أن قوله تعالى (وثامنهم كلبهم) صفة لسبعة كما يشهد به أخواه ، وأيضا ليس سبعة في حكم الموصوفة كما قيل في (قرية) في قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ، ولا شك أن معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فلتحمل هذه الواو عليه تأكيذا للصوق الصفة بالموصوف فتكون هذه أيضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية .

وأيد ذلك أيضا بما روى عن ابن عباس . وأورد على تعليل منعه للحالية بعدم كون النكرة في حكم الموصوفة أنه لا ينحصر مسوغ مجيء الحال من النكرة في كونها موصوفة أو في حكم الموصوفة كما في الآية التي ذكرها فقد ذكر في المعنى أن من المسوغات اقتران الجملة الحالية بالواو فليحفظ .

وقد وافق ابن مالك الرادين له فقال في شرح التسهيل : ما ذهب إليه صاحب الكشف من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه ، أحدها أنه قاس في ذلك الصفة على الحال ويذهب فروق كثيرة لجواز تقدم الحال على صاحبها وجواز تخالفهما في الأعراب والتعريف والتذكير وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية

وامتناع ذلك في الواقعة نعمتا فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الاشياء ثبتت مخالفتها إياها بمقارنة الواو والجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية ، الثاني أن مذهبه في هذه المسألة لا يعرف بين البصريين والكوفيين فوجب أن لا يلتفت إليه ، الثالث أنه معمل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال لعاطف مؤكدا ، الرابع أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقها ، الخامس أن الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بهما وضعها لا يصلح للحال بخلاف جملة تصلح في موضعها الحال اهـ ، ويعلم ما فيه بالتأمل الصادق فيما تقدم •

والعجب مما ذكره في الوجه الرابع فهو توهم يستغرب من الاطفال فضلا عن فحول الرجال فتأمل ذاك والله تعالى يتولى هداك •

وقال بعضهم : إن ضمائر الأفعال الثلاث للنخائن في قصة أصحاب الكهف في عهد النبي ﷺ من أهل الكتاب والمسلمين لا على وجه اسناد كل من الأفعال إلى كلهم بل إلى بعضهم فالقول الأول لليهود على ما أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي ، وقيل لسيد من سادات نصارى العرب النجرائين وكان يعقوبيا وكان قد وفد مع جماعة منهم إلى رسول الله ﷺ فجري ذكر أصحاب الكهف فذكر من عدتهم ما قصه الله تعالى شأنه ، ولعل التعبير بضمير الجمع لموافقة من معه إياه في ذلك ، والقول الثاني على ما روى عن السدي أيضا النصارى ولم يقيدهم ، وقيل العاقب ومن معه من نصارى نجران وكانوا وافدين أيضا وكان نسطوريا (١) والقول الثالث لبعض المسلمين ، وكأنه عز اسمه لما حكى الأقوال قبل أن يقال على ذلك لقنهم الحق وأرشدهم إليه بعدم نظم ذلك القول في سلك الرجم بالغيب كما فعل بأخويه وتغيير سبكه باقحام الواو وتعقيبه بما عقبه به على ما سمعت من كون ذلك اشارة على الحقيقة ، والمراد بالقليل على هذا من وفقه الله تعالى للاسترشاد بهذه الامارات كابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وقد مر غير بعيد أنه عد من ذلك وذكر ما ظاهره الاستشهاد بالواو وقيل إنهم علموا تلك العدة من وحى غير ما ذكر بأن يكون قد أخبرهم ﷺ بذلك عن إعلام الله تعالى إياه به . وتعقبه بأنه لو كان كذلك لما خفي على الخبر ولما احتاج إلى الاستشهاد وكان المسلمون أسوة له في العلم بذلك . وأجيب بأنه لا مانع من وقوف الخبر على الخبر مع جماعة قليلة من المسلمين ، ولا يلزم من إخباره ﷺ بشيء وقوف جميع الصحابة عليه فكم من خبر تضمن حكما شرعيا تفرد بروايته عنه عليه الصلاة والسلام واحد منهم رضي الله تعالى عنهم فما ظنك بما هو من باب القصص التي لم تتضمن ذلك ، واستشهاد رضي الله تعالى عنه نصا لا ينافي الوقوف بل قد يجامعه بناء على ما وقفت عليه آنفا فهو ليس نصا في عدم الوقوف • وقد أورد على القول بأن منشأ العلم التلقن من هذا الوحي لما تضمن من الامارات أنه يلزم من ذلك كون الصحابة السامعين للآية أسوة لابن عباس في العلم نحو ما ذكره المتعقب بل لأنهم العرب الذين أروضوا ثدى البلاغة في مهد الفصاحة وأشرق على آفاق قلوبهم وصفحات أذهانهم من مطالع إيمانهم الاستوائية أنوار النبوة المفاضة من شمس الحضرة الأحدية وقلما تنزل آية ولا تلقى عصاها في رباع أسماعهم لو فور رغبته في

(١) نسبة إلى نسطور كان زمن الفترة كما في الكامل وليس هو الذي في زمن المامون كما توهم ليحتاج إلى التكلف في الجواب كما فعل في الكشف اهـ منه

الاستماع ومزيد حرصه عليه السلام على اسماعهم ، ومتى فهم الزمخشري واضرا به من هذه الآية ما فهموا فلم لم يفهم أصحابه عليه الصلاة والسلام ذلك وهم هم أخطر ببال من له أدنى عقل أن الاعجام شعروا وأكثر أولئك العرب لم يشعروا ؟ أم كيف يتصور تجلى اسرار بلاغة القرآن لمن لا يعرف اعجازه إلا بعد المشقة وتحجب عن يعرف ذلك بمجرد السايقة ؟ ولا يكاد يدفع هذا الايراد إلا بالتزام أن السامعين لهذه الآية قليلون لأنها نزلت في مكة وفي المسلمين هناك قلة مع عدم تيسر الاجتماع لهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا اجتماع بعضهم مع بعض نحو تيسر ذلك في المدينة أو بالتزام القول بأن الملتفتين إلى ما فيها من الشواهد كانوا قليلين وهذا كما ترى . وقيل إن الضمائر لنصارى نجران تناظروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدد أصحاب الكهف فقالت الملكانية الجملة الأولى واليعقوبية الجملة الثانية والنسطورية الجملة الثالثة ، ويروى هذا عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وهو أولى من القول السابق المحكى عن بعضهم .

وقال الماوردى واستظهره أبو حيان : إن الضمائر للمتأخرين في حديثهم قبل ظهورهم عليهم فيكون قد أخبر سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم بما كان من اختلاف قومهم في عددهم ، ولا يخفى أنه يبعد هذا القول من حكاية تلك الاقوال بصيغة الاستقبال مع تعقيبها بقوله تعالى (قل ربي أعلم بعدتهم) وقد تقدم رواية أن القوم حير أتوا باب الكهف مع المبعوث لا شراء الطعام قال : دعوني أدخل إلى أصحابي قبلكم فدخل وعنى على القوم أثرهم ، وفي رواية أنهم كلما أراد أن يدخل عليهم أحد منهم رعبوا فتركوا وبني عليهم مسجد ، فلو قيل على هذا : إن الضمائر للمعثرين اختلفوا في عددهم لعدم تمكنهم من رؤيتهم والاجتماع معهم فقالت كل طائفة منهم ما قالت ، وأهل الطائفة الأخيرة استخبرت الفتى فأخبرها بتلك العدة فصدقته وأخذت كلامه بالقبول وتأيد بما عندهم من أخبار أسلافهم فقالت ذلك عن يقين ورجحت الطائفتان المتقدمتان لعدم ثبوت ما يفيد العلم عندهما ولعاهما كانتا كافرتين لم يبعد بعد ما نقل عن الماوردى فتدبر . ومن غريب ما قيل : إن الضمير في (يقولون سبعة) لله عز وجل والجمع للتعظيم . وأسمائهم على ما صح عن ابن عباس مكشليينا ويمليخا ومرطواس وثيونس ودردونس وكهاشيطيوس ومنظنواسيس وهو الراعى والكاب اسمه قطمير ، وروى عن علي كرم الله تعالى وجهه أن أسمائهم يملخا ومكشليينا ومثليينا وهؤلاء أصحاب يمين الملك ومرنوش ودبرنوش وشاذنوش وهؤلاء أصحاب يساره وكان يستشير الستة والسابع الراعى ، ولم يذكر في هذه الرواية اسمه ، وذكر فيها أن اسم كلهم قطمير ، وفي صحة نسبة هذه الرواية لعلي كرم الله تعالى وجهه مقال ، وذكر العلامة السيوطي في حواشي البيضاوي أن الطبراني روى ذلك عن ابن عباس في معجمه الأوسط باسناد صحيح . والذي في الدر المنثور رواية الطبراني في الأوسط باسناد صحيح ما قدمناه عن ابن عباس والله تعالى أعلم . وقد سميوا في بعض الروايات بغير هذه الاسماء ، وذكر الحافظ ابن حجر في شرح البخاري أن في النطق بأسمائهم اختلافا كثيرا ولا يقع الوثوق من ضبطها . وفي البحر أن أسماء أصحاب الكهف أعجمية لا تنضبط بشكل ولا نقط والسند في معرفتها ضعيف ، وذكروا لها خواصا فقال النيسابوري عن ابن عباس : إن أسماء أصحاب الكهف تصالح للطلب والهرب واطفاء الحريق تكتب في خرقة ويرمى بها في وسط النار وليكأ الطفل تكتب وتوضع تحت رأسه في المهد وللحرث تكتب على القرطاس ويرفع على خشب منصوب في وسط الزرع

وللضربان وللحمى المثلثة والصداع والغنى والجاه والدخول على السلاطين تشد على الفخذ اليمنى ولعسر الولادة تشد على الفخذ اليسرى ولحفظ المال والركوب في البحر والنجاة من القتل انتهى ، ولا يصح ذلك عن ابن عباس ولا عن غيره من السلف الصالح ، ولعله شيء افتراه المتزيون بزى المشايخ لاخذ الدراهم من النساء وسخفة العقول ، وأنا أعد هذا من خواص أسمائهم فانه صحيح مجرب . وقرئ (وثامنهم كالبهم) أى صاحب كلبهم * واستدل بعضهم بهذه القراءة على أنهم ثمانية رجال وأول القراءة المواترة بانها على حذف مضاف أى وصاحب كلبهم وهو كما ترى (فلا تمار) الفاء لتفريع النهى على ما قبله ، والممارسة على ما قال الراغب المحاجة فيما فيه مزية أى تردد ، وأصل ذلك من مريت الناقة إذا مسحت ضرعها للجلب ، وفسرها غير واحد بالمجادلة وهى المحاجة مطلقاً أى إذا قد وقفت على أن فى الخائضين مخطئاً ومصيباً فلا تجادلهم (فيهم) أى فى شأن الفتية (إلا مرأً ظاهراً) غير متعمق فيه وذلك بالاختصار على ما تعرض له الوحي المبين من غير تجهيل لجميعهم فان فيهم مصيباً وإن قل ولا تفضيح وتعنيف للجاهل منهم فان ذلك مما يخل بمكارم الاخلاق التى بعثت لتمامها وقال ابن زيد : المرأ الظاهر القول لهم ليس كما تعلمون * وحكى الماوردى أن المرأ الظاهر ما كان بحجة ظاهرة ، وقال ابن الانبارى : هو جدال العالم المتيقن بحقيقة الخبر ، وقال ابن بحر : هو ما يشهده الناس ، وقال التبريزى : المراد من الظاهر الذهاب بحجة الخصم يقال ظهر إذا ذهب ، وأنشد * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * أى ذاهب (ولا تستفت) ولا تطلب الفتيا (فيهم) فى شأنهم (منهم) من الخائضين (أحداً ٢٢) فان فيما أفقيناك غنى عن الاستفتاء فيحمل على التفتى المذنب لمكارم الاخلاق إذ الحال لا تقتضى تطيب الخواطر أو نحو ذلك ، وقيل : المعنى لا ترجع اليهم فى شأن الفتية ولا تصدق القول الثالث من حيث صدوره منهم بل من حيث التلقى من الوحي ، وقيل : المعنى إذ قد عرفت جهل أصحاب القولين فلا تجادلهم فى شأنهم الا جدالاً ظاهراً قدر ما تعرض له الوحي من وصفهم بالرجم بالغيب ولا تستفت فيهم من أولئك الطائفتين أحداً لاستغنائك بما أوتيت مع أنهم لا علم لهم بذلك وهو خلاف الظاهر كما لا يخفى (ولا تقولن لشيء) أى لا جل شيء تعزم عليه (إني فاعل ذلك) الشيء (غداً ٢٣) أى فيما يستقبل من الزمان مطلقاً وهو تأكيد لما يدل عليه اسم الفاعل بناء على أنه حقيقة فى الاستقبال ويدخل فيه الغد بمعنى اليوم الذى يلى يومك وهو المتبادر دخولاً أولاً ، فان الآية نزلت حين سألت قريش النبي ﷺ عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين فقال عليه الصلاة والسلام : غدا أخبركم ولم يستثن فابطأ عليه ﷺ الوحي خمسة عشر يوماً على ما روى عن ابن اسحق ، وقيل : ثلاثة أيام ، وقيل : أربعين يوماً فشق ذلك عليه عليه الصلاة والسلام وكذبتة قريش وحاشاه *

وجوز غير واحد أن يبقى على المعنى المتبادر وما بعده بذلك المعنى يعلم بطريق دلالة النص * وتعقب بأن ما بعده ليس بمعناه فى مناط النهى وهو احتمال المانع فان الزمان إذا اتسع قد ترتفع فيه الموانع أو تخف وليس بشيء لأن المانع شامل للوقت واحتمال فى الزمان الواسع أقوى * (إلا أن يشاء الله) استثناء متعلق بالنهى على ما اختاره جمع من المحققين ، وقول ابن عطية اغتراراً برده

الطبرى - إنه من الفساد بحيث كان الواجب أن لا يحكى خروج عن الانصاف ، وهو مفرغ من أعم الأحوال *
 وفى الكلام تقدير بآء للملابسة داخله على أن الجار والمجرور فى موضع الحال أى لا تقولان ذلك فى حال
 من الأحوال إلا حال ملابسته بمشيئة الله عز وجل بأن تذكر ، قال فى الكشف : إن التباس القول بحقيقة
 المشيئة محال فبقى أن يكون بذكرها وهو إن شاء الله تعالى ونحوه مما يدل على تعليقه الأمور بمشيئة الله تعالى *
 ورد بما يصلح أن يكون تأييدا لاردا ، وجوز أن يكون المستثنى منه أعم الاوقات أى لا تقولان ذلك فى وقت
 من الاوقات إلا فى وقت مشيئة الله تعالى ذلك القول منك ، وفسرت المشيئة على هذا بالاذن لأن وقت المشيئة
 لا يعلم إلا باعلامه تعالى به وإذنه فيه فيكون مآل المعنى لا تقولان إلا بعد أن يؤذن لك بالقول . وجوز
 أيضاً أن يكون الاستثناء منقطعاً ، والمقصود منه التأييد أى ولا تقولان ذلك أبداً ، ووجه ذلك فى الكشف
 بأنه نهى عن القول إلا وقت مشيئة الله تعالى وهى مجهولة فيجب الانتهاء أبداً ، وأشار إلى أنه هو مراد المخشى
 لا ما يتوهم من جعله مثل قوله تعالى : (وما كان لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله) من أن التأييد لعدم مشيئته
 تعالى فعل ذلك غدا لقبحه كالعود فى ملة الكفر لأن القبح فيما نحن فيه على إطلاقه غير مسلم ، والتخصيص بما
 يتعلق بالوحي على معنى لا تقولان فيما يتعلق بالوحي إني أخبركم به إلا أن يشاء الله تعالى والله تعالى لم يشأ أن
 تقوله من عندك فاذا لا تقولنه أبداً ياباه النكرة فى سياق النهى المتضمن للنفي والتقييد بالمستقبل ، وأن قوله :
 (فاعل ذلك غدا) أى مخبر عن أمر يتعلق بالوحي غدا غير مؤذن بأن قوله فى الغد يكون من عنده لا عن وحي
 فالتشبيه فى أن الاستثناء بالمشيئة يستعمل فى معرض التأييد وإن كان وجه الدلالة مختلفاً أخذاً من متعلق المشيئة
 تارة ومن الجهل بها أخرى ، ولا يخفى أن الظاهر فى الآية الوجه الأول وأن أمته صلى الله عليه وسلم وهو فى الخطاب الذى
 تضمنته سواء مخصوصاً بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يجوز أن يكون الاستثناء متعلقاً بقوله تعالى : (إني
 فاعل) بأن يكون استثناء مفرغاً عما فى حيزه من أعم الأحوال أو الاوقات لأنه حينئذ إما أن تعتبر
 تعلق المشيئة بالفعل فيكون المعنى إني فاعل فى كل حال أو فى كل وقت إلا فى حال أو وقت مشيئة الله تعالى
 الفعل وهو غير سديد أو يعتبر تعلقها بعدمه فيكون المعنى إني فاعل فى كل حال أو فى كل وقت إلا فى حال أو
 وقت مشيئة الله تعالى عدم الفعل ، ولا شبهة فى عدم مناسبتها للنهى بل هو أمر مطلوب •

وقال الخفاجى : إذا كان الاستثناء متعلقاً باني فاعل والمشيئة متعلقة بعدم صار المعنى إني فاعل فى كل
 حال إلا إذا شاء الله تعالى عدم فعلى وهذا لا يصح النهى عنه ، أما على مذهب أهل السنة فظاهر ، وأما على
 مذهب المعتزلة فلا تنهم لا يشكون فى أن مشيئة الله تعالى لعدم فعل العبد الاختيارى إذا عرضت دونه بايجاد
 ما يعوق عنه من الموت ونحوه منعت عنه وإن لم تتعلق عندهم بايجاد واعدامه ، وكذا لا يصح النهى إذا
 كانت المشيئة متعلقة بالفعل فى المذهبين ، فما قيل : إن تعاق الاستثناء بما ذكر صحيح والمعنى عليه النهى عن
 أن يذهب مذهب الاعتزال فى خلق الأعمال فيضيفها لنفسه قائلاً إن لم تقترن مشيئة الله تعالى بالفعل فإنا فاعله
 استقلالاً فان اقترنت فلا لا يخفى ما فيه على نبيه فتأمل . وقد شاع الاعتراض على المعتزلة فى زعمهم أن
 المعاصى واقعة من غير إرادة الله تعالى ومشيئته وأنه تعالى لا يشاء إلا الطاعات بأنه لو كان كذلك
 لوجب فيما إذا قال : الذى عليه دين لغيره قد طال به به والله لا عطيتك حقلك غداً إن شاء الله تعالى أن يكون
 حاثاً إذا لم يفعل لأن الله تعالى قد شاء ذلك لكونه طاعة وإن لم يقع فتلزمه الكفارة عن يمينه ولم ينفعه الاستثناء

كألو قال : والله لأعطينك إن قام زيد فقام ولم يفعل ، وفي التزام الحنث في ذلك خروج عن الاجماع . وقد أجاب عنه المرتضى بأن الاستثناء الداخل في الكلام وجوها مختلفة فقد يدخل في الإيمان والطلاق والعقاق وسائر العقود وما يجري مجراها من الأخبار وهذا يقتضي التوقف عن امضاء الكلام والمنع من لزوم ما يلزم به ويصير به الكلام كأنه لا حكم له ، ويصح في هذا الوجه الاستثناء في الماضي فيقال : قد دخلت الدار إن شاء الله تعالى ليخرج بذلك من أن يكون خبراً قاطعاً أو يلزم به حكم ، ولا يصح في المعاصي لأن فيه إظهار الانقطاع إلى الله تعالى والمعاصي لا يصاح ذلك فيها قال : وهذا الوجه أحد احتمالات الآية ، وقد يدخل في الكلام ويراد به التسهيل والاقدار والتخيلية والبقاء على ما هو عليه من الأحوال وهذا هو المراد إذا دخل في المباحات وهو ممكن في الآية ، وقد يدخل لمجرد غرض الانقطاع إلى الله تعالى ويكون على هذا غير معتد به في كون الكلام صادقاً أو كاذباً وهو أيضاً ممكن في الآية ، وقد يدخل ويراد به اللطف والتسهيل وهذا يختص بالطاعات ولا يصح أن تحمل الآية عليه لأنها تتناول كل ما لم يكن قبيحاً .

وقول المديون السابق إن قصد به هذا المعنى لا يلزم منه الحنث إذا لم يفعل ، ويدين المديون وغيره إن ادعى قصد ما لا يلزمه فيه شيء فلا ورود لما اعترضوا به ، والانصاف أن الاعتراض ليس بشيء والرد عليهم غنى عن مثل ذلك ، هذا ثم اعلم أن إطلاق الاستثناء على التقييد بان شاء الله تعالى بل على التقييد بالشرط مطلقاً ثابت في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيراني في شرح الكتاب .

وقال الراغب : الاستثناء دفع ما يوجب عموم سابق كما في قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة) الخ أو دفع ما يوجب اللفظ كقوله : امرأته طالق إن شاء الله تعالى انتهى . وفي الحديث «من حلف على شيء فقال : إن شاء الله تعالى فقد استثنى» كما قيل : إن كلمة إن شاء الله تعالى تسمى استثناء لأنه عبر عنها هنا بقوله سبحانه : (إلا أن يشاء الله) ليس بسديد فكذا ما قيل : إنها أشبهت الاستثناء في التخصيص فاطلق عليها اسمه كذا قال الحفاجي ، ولا يخفى أن في الحديث نوع إباء لدعوى أن إطلاق الاستثناء على التقييد بان شاء الله تعالى لغوى لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث لأفادة المدلولات اللغوية بل لتبليغ الأحكام الشرعية فتذكر .

(وَإِذْ كُرِّرْتُ رَبُّكَ) تعالى أي مشيئة ربك فالكلام على حذف مضاف ، وذكر مشيئته تعالى على ما يدل عليه ما قبل أن يقال إن شاء الله تعالى ، وقد قال ذلك رسول الله ﷺ حين نزلت (إِذَا نَسِيتَ) أي إذا فرط منك نسيان ذلك ثم تذكرته فإنه مادام ناسياً لا يؤمر بالذكر وهو أمر بالتدارك عند التذكر سواء قصر الفصل أم طال . وقد أخرج ابن جرير . والطبراني . وابن المنذر . وغيرهم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد سنة ويقرأ الآية ، وروى ذلك عن أئمة أهل البيت رضي الله تعالى عنهم وهو رواية عن الإمام أحمد عليه الرحمة ، وأخرج ابن المنذر عن ابن جبير في رجل حلف ونسى أن يستثنى قال : له ثنيان إلى شهر ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن دينار عن عطاء أنه قال : من حلف على يمين فله الثنيا حلب ناقة قال : وكان طاوس يقول مادام في مجلسه ، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً عن إبراهيم قال : يستثنى

مادام في كلامه ، وعامة الفقهاء على اشتراط اتصال الاستثناء في عدم الحنث ولو صح جواز الفصل وعدم تأثيره في الأحكام لاسيما إلى الغاية المروية عن ابن عباس لما تقرر إقراره ولا طلاق ولا عتاق ولم يعلم صدق ولا كذب . ويحكى أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه خالف ابن عباس في هذه المسألة فاستحضره لينكر عليه فقال له أبو حنيفة : هذا يرجع إليك إنك تأخذ البيعة بالآيمان أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك فاستحسن كلامه *

ومن غريب ما يحكى أن رجلا من علماء المغرب أحب أن يرى علماء بغداد ويتحقق مبالغ علمهم فشد الرحل للاجتماع معهم فدخل بغداد من باب الكرخ فصادف رجلين يمشيان أمامه يبيعان البقل في أطباق على رؤسهما فسمع أحدهما يقول لصاحبه : يا فلان أنى لأعجب من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما كيف جوز فصل الاستثناء ، وقال بعدم تأثيره في الأحكام ولو كان الأمر كما يقول لأمر الله تعالى نبيه أيوب عليه السلام بالاستثناء لئلا يحنث فإنه أقل مؤنة مما أرشده سبحانه إليه بقوله تعالى (فخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) وليس بين حلقه وأمره بما ذكره أكثر من سنة فرجع ذلك الرجل إلى بلده واكتفى بما سمع ورأى فسئل كيف وجدت علماء بغداد ؟ فقال : رأيت من يبيع البقل على رأسه في الطرقات من أهلها بلغ مبلغا من العلم يعترض به على ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فهاظنك باهل المدارس المنقطعين لخدمة العلم . والانصاف أن هذا الاعتراض على علامة يستكثر ممن يبيع البقل والله تعالى أعلم بصحة النقل ، لا يقال : ان ظاهر الآية على ما سمعت يطابق ما ذهب إليه الخبر وإلا لم يكن للتدارك معنى وكذا ما جاء في الخبر لما قالوا : إن التدارك فيما يرجع إلى تفويض العبد يحصل بذكره بعد التنبيه أما في التأثير في الحكم حتى يخرج من الجزم فليست الآية مسوقة له ولادالة عليه بوجه . وقال بعضهم : إن ذلك من خصائصه ﷺ فله عليه الصلاة والسلام أن يستثنى ولو بعد حين بخلاف غيره . فقد أخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه . والطبراني في الكبير بسنده متصل عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال في الآية : إذا نسيت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت ثم قال : هي خاصة لرسول الله ﷺ وليس لأحدنا أن يستثنى إلا في صلة يمين ، وقيل ليس في الآية والخبر أن الاستثناء المتدارك من القول السابق بل من مقدر مدلول به عليه والتقدير في الآية كلها نسيت ذكر الله تعالى إذ ذكره حين التذكر إن شاء الله تعالى ، وفي الحديث لا أنسى المشيئة بعد اليوم ولا أتركها إن شاء الله تعالى أو أقول إن شاء الله تعالى إذا قلت إنى فاعل أمرا فيما بعد ، ولا يخفى أنه خلاف الظاهر جدا *

وجوز أن يكون المعنى واذكر ربك بالتسبيح والاستغفار إذا نسيت الاستثناء ، والمراد من ذلك المبالغة في الحث عليه بإيهام أن تركه من الذنوب التي يجب لها التوبة والاستغفار ، وقيل المعنى واذكر ربك وعقابه إذا تركت بعض ما أمرك به ليبعثك ذلك على التدارك ، وحمل النسيان على الترك مجاز لعلاقة السببية والمسببية أو اذكر ربك إذا عرض لك نسيان ليدذكرك المنسى ، و (نسيت) على هذا منزل منزلة اللازم ، ولا يخفى بعد ارتباط الآية على هذين المعنيين بما سبق *

وحمل قتادة الآية على أداء الصلاة المنسية عند ذكرها فإذا أراد أن المراد من الآية وإقضى الصلاة المنسية إذ ذكرتها فهو كما ترى وأمر الارتباط كما في سابقه ، وإن أراد أنها تدل على الأمر بقضاء الصلاة المنسية عند

ذكرها لما أنها دلت على الأمر بذكر الاستثناء المنسى، وأمر الصلاة أشد والاهتمام بها أعظم فالأمر أسهل ولكن ظاهر كلامهم أنه أراد الأول *

وأخرج ابن أبي شيبة . والبيهقى فى شعب الإيمان وغيرهما عن عكرمة أنه قال فى الآية : أى اذكر ربك إذا غضبت ، ووجه تفسير النسيان بالغضب أنه سبب للنسيان ، وأمر هذا القول نظير ما مر *

(وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي) أى يوفقنى (لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا) أى لشيء أقرب وأظهر من نبأ أصحاب

الكهف من الآيات والدلائل الدالة على نبوتى (رَشَدًا ٢٤) ارشاداً للناس ودلالة على ذلك *

وإلى هذا ذهب الزجاج ، وقد فعل ذلك عز وجل حيث آتاه من الآيات البينات ما هو أعظم من ذلك

وأبين كقصص الأنبياء عليهم السلام المتباعدة أيامهم والحوادث النازلة فى الأعصار المستقبل إلى قيام الساعة ،

وكأنه تهوين منه عز وجل لأمر قصة أصحاب الكهف كما هو نه جل وعلا أولاً بقوله سبحانه (أم حسبت)

النخ ، وهو متعلق بمجموع القصة ، وعطفه بعض الأفاضل على العامل فى قوله تعالى (إذ أوى الفتية إلى الكهف)

كأنه قيل اذكر إذ أوى الفتية النخ وقل عسى أن يهدينى ربى لما هو أظهر من ذلك دلالة على نبوتى *

وقال الجبائى : هو متعلق بقوله تعالى (واذكر ربك) إلى آخره ، والمعنى عنده أدع ربك سبحانه وتعالى إذا

نسيت شيئاً إن يذكرك إياه وقل إن لم يذكرك سبحانه عسى أن يهدينى لشيء أقرب من المنسى خيراً ومنفعة

(فهذا) إشارة إلى المنسى والرشد الخير والمنفعة (أقرب) على معناه الحقيقى ، ولا يخفى أن هذا أقرب من

جمة المتعلق وأبعد من جهات ، وقيل : إنه متعلق بالمتعاطفات قبله (هذا) إشارة إلى ما تضمنته من الخير

أمراً ونهياً كأنه قيل افعل كذا ولا تفعل كذا واطمع من ربك أن يهديك لأقرب مما أرشدت إليه فى ضمن ما سمعت

من الأمر والنهى خيراً ومنفعة ، وقد هدى ﷺ فى ضمن ما أنزل عليه عليه الصلاة والسلام بعد ذلك من

الأوامر والنواهى إلى ما هو أقرب من ذلك منفعة ولا يكاد يحصى وهو كما ترى ، ولعله على علته أقرب مما نقل

عن الجبائى ، وقال ابن الأنبارى : معنى الآية عسى أن يعرفنى ربى جواب مسائلكم قبل الوقت الذى حددته

لكم ويعجل لى من جهته الرشد ، ولا يكاد يستفاد هذا المعنى من الآية ، وعلى فرض الاستفادة تكون نظير

استفادة المعانى المرادة من المعميات ويحل كتاب الله تعالى الكريم عن ذلك . وأخرج البيهقى من طريق

المعتمر بن سليمان قال : سمعت أبى يحدث عن رجل من أهل الكوفة أنه كان يقول : إذا نسى الإنسان الاستثناء

فتوبته أن يقول (عسى أن يهدينى ربى لأقرب من هذا رشداً) وحكاها أبو حيان عن محمد الكوفى المفسر ،

والظاهر أنه الرجل الذى ذكره المعتمر ، وهو قول لا دليل عليه (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ) أحياء مضروباً على

آذانهم (ثَلَاثَ مِائَةٍ سَنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ٢٥) وهى جملة مستأنفة مبينة كما قال مجاهد لما أجمل فى قوله تعالى

(فَضْرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا) واختار ذلك غير واحد ، قال فى الكشف : فعلى هذا قوله تعالى

(قُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا) تقرير لكون المدة المضروب فيها على آذانهم هى هذه المدة كأنه قيل قل الله أعلم

بما لبثوا وقد أعلم فهو الحق الصحيح الذى لا يحوم حوله شك قط ، وفائدة تأخير البيان التنبيه على أنهم تنازعوا

فى ذلك أيضاً لذكره عقيب اختلافهم فى عدة أشخاصهم وليكون التذييل بقل الله أعلم محاكياً للتذييل بقوله سبحانه

(قل ربى أعلم بعدتهم) وللدلالة على أنه من الغيب الذى أخبر به عليه الصلاة والسلام ليكون معجزاً له ،

ولو قيل : فضررنا على آذانهم سنين عددا وأتى به مبينا أولا لم يكن فيه هذه الدلالة البتة ، فهذه عدة فوائد والاصل الاخير انتهى ، ويحتاج على هذا إلى بيان وجه العدول عن المتبادر وهو ثلثمائة وتسع سنين مع أنه أخصر وأظهر فقل هو الإشارة إلى أنها ثلثمائة بحساب أهل الكتاب واعتبار السنة الشمسية وثلثمائة وتسع بحساب العرب واعتبار السنة القمرية فالتسع مقدار التفاوت ، وقد نقله بعضهم عن على كرم الله تعالى وجهه * واعترض بأن دلالة اللفظ على ما ذكر غير ظاهرة مع أنه لا يوافق ما عليه الحساب والمنجمون كما قاله الإمام لأن السنة الشمسية ثلثمائة وخمس وستون يوما وخمس ساعات وتسع وأربعون دقيقة على مقتضى الرصد الايلخاني والسنة القمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فيكون التفاوت بينهما عشرة أيام وإحدى وعشرين ساعة ودقيقة واحدة وإذا كان هذا تفاوت سنة كان تفاوت مائة ألف يوم وسبعة وثمانين يوما وثلث عشرة ساعة وأربع دقائق وهي ثلاثة سنين وأربعة وعشرون يوما وإحدى عشرة ساعة وست عشرة دقيقة فيكون تفاوت ثلثمائة سنة تسع سنين وثلاثا وسبعين يوما وتسع ساعات وثمانيا وأربعين دقيقة (١) ولذا قيل إن روايته عن على كرم الله تعالى وجهه لم تثبت . وبحث فيه الحفاجي بأن وجه الدلالة فيه ظاهر لأن المعنى لبثوا ثلثمائة سنة على حساب أهل الكتاب الذين علموا قومك السؤال عن شأنهم وتسعا زائدة على حساب قومك الذين سألوك عن ذلك ، والعدول عن الظاهر يشعر به ، ودعوى أن التفاوت تسع سنين مبنية على التقريب لأن الزائد لم يبلغ نصف سنة بل ولا فصلا من فصولها فلم يعبأ به ، وكون التفاوت تسعا تقريبا جار على سائر الأقوال في مقدار السنة الشمسية والسنة القمرية إذ التفاوت في سائرهما لا يكاد يبلغ ربعا فضلا عن نصف ، وقال الطيبي في توجيه العدول : إنه يمكن أن يقال : لعلمهم لما استكملوا ثلثمائة سنة قربوا من الانتباه ثم اتفق ما أوجب بقاءهم نائمين تسع سنين . وتعقب بأن هذا يقتضى أن يكون المراد ازدادوا يوما أى قوى نومهم في تسع سنين ولا يخفى ما فيه *

وقال أيضا : يجوز أن يكون أهل الكتاب قد اختلفوا في مدة لبثهم كما اختلفوا في عدتهم فجاء قوله تعالى : (ولبثوا) الخ رافعا للاختلاف مبينا للحق ، ويكون (وازدادوا تسعا) تقريراً ودفعاً للاحتمال نظير الاستثناء في قوله تعالى (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما) وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى ولا يخلو عن حسن * وقيل إنهم انتبهوا قليلا ثم ردوا إلى حالتهم الأولى فلذا ذكر الازدياد وهو الذى يقتضيه ما أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة المار في قوله تعالى (ونقلبهم) الخ وهو فيما أرى أقرب مما تقدم من حديث السنين الشمسية والقمرية ، وقال جمع : إن الجملة من كلام أهل الكتاب فهي من مقول (سيقولون) السابق وما بينهما اعتراض ونسب ذلك إلى ابن عباس ، فقد أخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال : إن الرجل ليفسر الآية يرى أنها كذلك فيهوى أبعد ما بين السماء والأرض ثم تلا (ولبثوا في كهفهم) الآية ثم قال : كم لبث القوم؟ قالوا : ثلثمائة وتسع سنين فقال : لو كانوا لبثوا كذلك لم يقل الله تعالى (قل الله أعلم بما لبثوا) ولكنه سبحانه حكى مقالة القوم فقال تعالى (سيقولون ثلاثة) إلى قوله تعالى (رجعنا بالغيب) فأخبر أنهم لا يعلمون وقال : سيقولون لبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا ولعل هذا لا يصح عن الخبر رضى الله تعالى عنه فقد صح عنه القول بأن عدة

(١) وإذا اعتبر هذا سنين شمسية كان تسع سنين إلا أربعة وعشرين يوما وأحدى عشرة ساعة وأحدى وعشرين

أصحاب الكهف سبعة وثامنهم كلبهم مع أنه تعالى عقب القول بذلك بقوله سبحانه (قل رب أعلم بعدتهم) ولا فرق بينه وبين قوله تعالى (قل الله أعلم بما لبثوا) فلم يدل هذا على الرد ولم يدل ذلك *
نعم قرأ ابن مسعود (قالوا لبثوا كهفهم) وهو يقتضى أن يكون من كلام الخائضين في شأنهم إلا أن التعقيب بقوله تعالى (قل الله أعلم بما لبثوا) كتعقيب القول الثالث في العدة بما سمعت في عدم الدلالة على الرد *
والظاهر أن ضمير (وازدادوا) على هذا القول لأصحاب الكهف كما أنه كذلك على القول السابق، وقال الخفاجي: إن الضمير عليه لأهل الكتاب بخلافه على الأول، ويظهر فيه وجه العدول عن ثمانمائة وتسع سنين لأن بعضهم قال: لبثوا ثمانمائة وبعضهم قال: إنه أزيد بتسعة أهـ. ولا يخفى ما فيه، وعلى القواين الظاهر أن (بما لبثوا) إشارة إلى المدة السابقة ذكرها، وزعم بعضهم أنه إشارة إلى المدة التي بعد الاطلاع عليهم إلى زمن الرسول ﷺ وهو كما نرى، وقيل إنه تعالى لما قال (وازدادوا تسعا) كانت التسع مبهمة لا يدري أنها سنون أم شهور أم أيام أم ساعات واختلف في ذلك بنو إسرائيل فأمر ﷺ برد العلم إليه عز وجل في التسع فقط أهـ وليس بشئ فإنه إذا سبق عدد مفسر وعطف عليه ما لم يفسر حمل تفسيره على السابق فعندى مائة درهم وعشرة ظاهراً في عشرة دراهم وليس بمجمل كما لا يخفى *

هذا ونصب (تسعا) على أنه مفعول (ازدادوا) وهو بما يتعدى إلى واحد، وقال أبو البقاء: إن زاد يتعدى إلى اثنين وإذا بنى على افتعل تعدى إلى واحد، وظاهر كلام الراغب. وغيره أن زاد قد تعدى إلى واحد يقال: زدته كذا فزاد هو وازداد كذا، ووجه ذلك ظاهر فلا تغفل، والجمهور على أن (سنين) في القراءة بتنوين (مائة) منصوب لكن اختلفوا في توجيه ذلك فقال أبو البقاء. وابن الحاجب: هو منصوب على البدلية من (ثمانمائة) وقال الرمحشري: على أنه عطف بيان لثمانمائة، وتعقبه في البحر بأنه لا يجوز على مذهب البصريين *
وادعى بعضهم أنه أولى من البدلية لأنها تستلزم أن لا يكون العدد مقصوداً، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة. وابن جرير. وابن المنذر. وابن أبي حاتم عن الضحاك قال: لما نزلت هذه الآية (ولبثوا في كهفهم ثمانمائة) قيل يا رسول الله أياماً أم أشهراً أم سنين؟ فأنزل الله تعالى سنين *

وجوز ابن عطية الوجهين، وقيل: على التمييز، وتعقب بأنه يلزم عليه الشذوذ من وجهين، وستعلم وجهه قريباً إن شاء الله تعالى، وبما نقل في المفصل عن الزجاج أنه يلزم أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة، قال ابن الحاجب: ووجهه أنه فهم من لغتهم أن مميز المائة واحد من مائة كما إذا قلت مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تميزاً لكان واحداً من ثمانمائة وأقل السنين ثلاثة فكان كأنه قيل ثمانمائة ثلاث سنين فيكون تسعمائة سنة. ويرد بأن ما ذكر مخصوص بما إذا كان التمييز مفرداً وأما إذا كان جمعاً فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أبواب مع أن الأصل في الجميع الجمع، وإنما عدلوا إلى المفرد لعل كما بين في محله فإذا استعمل التمييز جمعاً استعمل على الأصل، وما قال إنما يلزم لو كان ما استعمل جمعاً استعمل كما استعمل المفرد فأما إذا استعمل الجمع على أصله في ما وضع له العدد فلا انتهى *

وقد صرح الخفاجي أن ذلك كتقابل الجمع بالجمع، وجوز الزجاج كون (سنين) مجروراً على أنه نعت (مائة) وهو راجع في المعنى إلى جملة العدد كما في قول عنتره:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة • سوداً كخافية الغراب الاسحم

حيث جعل سوداً نعتاً لحلوبة وهي في المعنى نعت لجملة العدد، وقال أبو علي: لا يمتنع أن يكون الشاعر اعتبر حلوبة جمعاً وجعل سوداً وصفاً لها وإذا كان المراد به الجمع فلا يمتنع أن يقع تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الأحاد كما يقال عشرون نفراً وثلاثون قبيلة • وقرأ حمزة • والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش • والحسن • وابن أبي ليلى • وخلف • وابن سعدان • وابن عيسى الأصبهاني • وابن جبير الأنطائي (ثلثمائة سنين) بإضافة مائة إلى سنين وما نقل عن الزجاج يرد هنا أيضاً ويرد بما رد به هناك، ولا وجه لتخصيص الأيراد بنصب سنين على التمييز فإن منشأ اللزوم على فرض تسليمه كونه تمييزاً وهو متحقق إذا جراً أيضاً وجر تمييز المائة بالإضافة أحد الأمرين المشهورين فيه استعمالاً، وثانيهما كونه مفرداً ولو كان الأفراد مشهوراً في الاستعمال أطلق عليه الأصل فهو أصل بحسب الاستعمال، ولا ينافي هذا قول ابن الحاحب: إن الأصل في التمييز مطلقاً الجمع كما سمعت آنفاً لأنه أراد أنه الأصل المرفوض قياساً نظراً إلى أن المائة جمع كثلاثة وأربعة ونحوهما كذا في الكشف، وقد يخرج عن الاستعمال المشهور فيأتي مفرداً منصوباً كما في قوله:

إذا عاش الفتي مائتين عاماً • فقد ذهب للذاذة والفتاء

وقد يأتي جمعاً مجروراً بالإضافة كما في الآية على قراءة الكسائي وحمزة ومن معهما لكن قالوا: إن الجمع المذكور فيها قد أجرى مجرى العارى عن علامة الجمع لما أن العلامة فيه ليست متممة محضة للجمعية لأنها كالعوض عن لام مفردة المحذوفة حتى أن قوماً لا يعربونه بالحروف بل يحرونه مجرى حين، ولم أجد فيما عندي من كتب العربية شاهداً من كلام العرب لإضافة المائة إلى جمع، وأكثر النحويين يوردون الآية على قراءة حمزة والكسائي شاهداً لذلك وكفى بكلام الله تعالى شاهداً • وقرأ أبي (ثلثمائة سنة) بالإضافة والأفراد كما هو الاستعمال الشائع وكذا في مصحف ابن مسعود، وقرأ الضحاك (ثلثمائة سنون) بالتنوين ورفع سنون على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي سنون، وقرأ الحسن • وأبو عمرو في رواية اللؤلؤى عنه (تسعا) بفتح التاء وهو لغة فيه فاعلم والله تعالى أعلم ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي جميع ما غاب فيهما وخفي من أحوال أهلها فالغيب مصدر بمعنى الغائب والخفي جعل عينه للمبالغة واللام للاختصاص العلى أي له تعالى ذلك علماً ويلزم منه ثبوت علمه سبحانه بسائر المخلوقات لأن من علم الخفى علم غيره بالطريق الأولى •

﴿أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ صيغتا تعجب وإلهاء ضميره تعالى، والكلام مندرج تحت القول فليس التعجب منه سبحانه ليقال ليس المراد منه حقيقة لاستحالاته عليه تعالى بل المراد أن ذلك أمر عظيم من شأنه أن يتعجب منه كما قيل ولا يمتنع صدور التعجب من بعض صفاته سبحانه وأفعاله عز وجل حقيقة من غيره تعالى • وفي الحديث ما أحلك عن عصاك وأقربك من دعاك وأعطفك على من سألك، ولهم في هذه المسألة كلام طويل فليرجع إليه من أراد به، ولا بن هشام رسالة في ذلك، وإيما كان فنية إشارة إلى أن شأن بصره تعالى وسمعه عز وجل وهما صفتان غير راجعتين إلى صفة العلم خارج عما عليه بصر المبصرين وسمع السامعين فإن اللطيف والكشيف والصغير والكبير والجليل والخفي والسر والعلن على حد سواء في عدم الاحتجاب عن بصره وسمعه تبارك وتعالى بل من الناس من قال: إن المعدوم والموجود في ذلك سواء وهو مبنى على شيئية المعدوم

والخلاف في ذلك معلوم ولعل تقديم ما يدل على عظم شأن بصره عز وجل لما ان ما نحن بصدده من قبيل المبصرات والاصل أبصر وأسمع والهمزة للصيرورة لا للتعددية أى صار ذا بصر وصار ذا سمع ولا يقتضى ذلك عدم تحققهما له تعالى تعالى عن ذلك دلوا كبيرا ، وفيهما ضمير مستتر عائدا عليه سبحانه ثم حولا إلى صيغة الأمر وبرز الضمير الفاعل لعدم لياقة صيغة الأمر لتحمل ضمير الغائب وجر بالباء الزائدة فكان له محلان الجر لمكان الباء والرفع لمكان كونه فاعلا ، ولكونه صار فضلة صورة أعطى حكمها فصح حذفه من الجملة الثانية مع كونه فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه عندهم ، ولا تكاد تحذف هذه الباء في هذا الموضع إلا إذا كان المتعجب منه ان وصلت بها نحو أحسن أن تقول ، وهذا الفعل لكونه ماضيا معنى قيل إنه مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر وهذا مذهب س في هذا التركيب ، قال الرضى : وضعف ذلك بأن الأمر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الأمر كما في حديث اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ، وبان صار ذا كذا قليل ولو كان ما ذكر منه لجاز اللحم يزيدوا شحم يزيد ، وبان زيادة الباء فى الفاعل قليل والمطرود زيادتها فى المفعول .

وتعقب بان كون الأمر بمعنى الماضى مما لم يعهد غير مسلم الا ترى أن كفى به بمعنى اكتف به عند الزجاج وقصد بهذا النقل الدلالة على انه قصد به معنى انشائى وهو التعجب ، ولم يقصد ذلك من الماضى لأن الانشاء أنسب بصيغة الأمر منه لأنه خبر فى الأكثر ، وبان كثرة أفعال بمعنى صار ذا كذا لا تخفى على المتتبع ، وجواز اللحم يزيد على معنى التعجب لازم ولا محذور فيه وعلى معنى آخر غير لازم ، نعم ما ذكر من قلة زيادة الباء فى الفاعل مما لا كلام فيه ، والانصاف أن مذهب س فى هذه المسئلة لا يخلو عن تعسف . ومذهب الاخفش وعزاه الرضى إلى الفراء أن أفعال فى نحو هذا التركيب أمر لفظا ومعنى فاذا قلت أحسن يزيد فقد أمرت كل واحد بان يجعل زيدا حسنا ومعنى جعله كذلك وصفه به فكأنك قلت صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فى شخص كما قال الشاعر :

لقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل

وهذا المعنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير س ، وأيضا همزة الجعل أكثر من همزة صار ذا كذا وإن لم يكن شئ منهما على ما قال الرضى قياسا مطردا ، واعتبر الفاعل ضمير المأمور وهو كل أحد لأن المراد أنه لظهور الأمر يؤمر كل أحد لا على التعيين بوصفه بما ذكر ، ولم يتصرف فى أفعال على هذا المذهب فيستند إلى مثنى أو مجموع أو مؤنث لما ذكروا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وهى مشابهته الحروف فى الانشاء وكون كل لفظ من ألفاظه صار علما لمعنى من المعانى ، وإن كان هناك جملة فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الأعلام فلذا لم يتصرف فى نعم وبئس فى الأمثال ، وسهل ذلك هنا انحاء معنى الأمر فيه كما انمحق معنى الجعل وصار لمحض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب ، والباء زائدة فى المفعول ، وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعددية أى صيره ذا حسن ، ثم انه اعتذر بقاء أحسن فى الأحوال على صورة واحدة لكون الخطاب لمصدر الفعل أى يا حسن أحسن يزيد وفيه تكلف وسماجة .

وأيضاً نحن نقول أحسن بزيد يا عمر وولا يخاطب شيثان في حالة إلا أن يقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي، وثمره الخلاف بين س وغيره تظهر فيما إذا اضطر إلى حذف الباء فعلى مذهب س يلزم رفع مجروره وعلى غيره يلزم نصبه، هذا وقال ابن عطية: يحتمل أن يكون معنى الآية: أبصر بدين الله تعالى وأسمع به أى بصر بهدى الله تعالى وسمع به فترجم الهاء إما على الهدى وإما على الاسم الجليل ونقل ذلك عن ابن الأنبارى وليس بشيء. وقرأ عيسى (أبصر به وأسمع) بصيغة الماضى فيهما وخرج ذلك أبو حيان على أن المراد الاخبار لا التعجب، والضمير المجرور لله تعالى أى أبصر عباده بمعرفة سبجانه وأسمعهم، وجوز أن يكون (أبصر) أفعال تفضيل وكذا (أسمع) وهو منصوب على الحالية من ضمير له وضمير (به) عائد على الغيب وليس المراد حقيقة التفضيل بل عظم شأن بصره تعالى وسمعه عز وجل، ولعل هذا أقرب مما ذكره أبو حيان، وحاصل المعنى عليه أنه جل شأنه يعلم غيب السموات والأرض بصيرابه وسميعاً على أتم وجه وأعظمه ﴿ مَا لَهُمْ ﴾ أى لأهل السموات والأرض المدلول عليه بذكرهما ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ تعالى ﴿ مَنْ وَلَّى ﴾ من يتولى أمورهم ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ ﴾ فى قضائه تعالى ﴿ أَحَدًا ٢٦ ﴾ كائناً من كان ولا يحمل له فيه مدخلا، وقيل يحتمل أن يعود الضمير لأصحاب الكهف وإضافة حكم للهدى على معنى ما لهم من يتولى أمرهم ويحفظهم غيره سبحانه ولا يشرك فى حكمه الذى ظهر فيهم أحداً من الخلق * وجوز ابن عطية أن يعود على معاصرى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الكفار المشايق له عليه الصلاة والسلام وجعل الآية اعتراضاً بتهديد، وقيل يحتمل أن يعود على معنى مؤمنى أهل السموات والأرض. والمراد أنهم لن يتخذوا من دونه تعالى ولياً، وقيل: يعود على المختلفين فى مدة لبث أصحاب الكهف أى لا يتولى أمرهم غير الله تعالى فهم لا يقدرّون بغير إقداره سبحانه فكيف يعلمون بغير إعلامه عز وجل والكل كما ترى، ثم لا يخفى عليك أن ما فى النظم الكريم أبلغ فى نفي الشريك من أن يقال نولى ولا شريك * وقرأ مجاهد (ولا يشرك) بالياء آخر الحروف والجزم، قال يعقوب: لا أعرف وجه ذلك، ووجهه بعضهم بانه سكن بنية الوقف. وقرأ ابن عامر. والحسن. وأبو رجاء. وقتادة. والجحدري. وأبو حيوة. وزيد. وحديد بن الوزير عن يعقوب. والجعفي. والأولوى عن أبي بكر (ولا تشرك) بالتاء ثالث الحروف والجزم على أنه نهى لكل أحد عن الشرك لا نهى له صلى الله تعالى عليه وسلم ولو جعل له عليه الصلاة والسلام لجعل تعريضا بغيره كقوله: * إياك اعنى واسمعى يا جاره * فيكون ما له إلى ذلك، وجوز أن يكون الخطاب له ﷺ ويجعل معطوفاً على (لا تقولن) والمعنى لا تسأل أحدا عما لا تعرفه من قصة أصحاب الكهف وابتهم واقتصر على ما ياتيك فى ذلك من الوحي أو لا تسأل أحدا عما أخبرك الله تعالى به من نبأ مدة لبثهم واقتصر على يسانه سبحانه ولا يخفى ما فيه من كثرة مخالفة الظاهر وإن كان أشد مناسبة لقوله تعالى:

﴿ وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ﴾ ووجه الربط على القراءة المشهورة حسبما تقدم من تفسيرها أنه سبحانه لما ذكر قصة أصحاب الكهف وكانت من المغيبات بالاضافة اليه ﷺ ودل اشتمال القرآن عليها على

أنه وحى معجز من حيثية الاشتمال وإن كانت جهة اعجازه غير منحصرة في ذلك أمره جل شأنه بالمواظبة على درسه بقوله سبحانه (واتل) الخ وهو أمر من التلاوة بمعنى القراءة أى لازم تلاوة ذلك على أصحابك أو مطلقاً ولا تكثرث بقول من يقول لك اثت بقرآن غير هذا أو بدله ، وجوز أن يكون (اتل) أمراً من التلو بمعنى الاتباع أى اتبع ما أوحى اليك والزم العمل به ، وقيل وجه الربط أنه سبحانه لما نهاه عن المراء المتعمق فيه وعن الاستفتاء أمره سبحانه بأن يتلو ما أوحى إليه من أمرهم فكأنه قيل اقرأ ما أوحى اليك من أمرهم واستغن به ولا تتعرض لأكثر من ذلك أو اتبع ذلك وخذ به ولا تتعمق في جدالهم ولا تستفت أحدا منهم فالكلام متعلق بما تقدم من النواهي ، والمراد بما أوحى الخ هو الآيات المتضمنة شرح قصة أصحاب الكهف ، وقيل : متعلق بقوله تعالى : (قل الله أعلم بما لبثوا) أى قل لهم ذلك واتل عليهم اخباره عن مدة لبثهم فالمراد بما أوحى الخ ما تضمن هذا الاخبار ، وهذا دون ما قبله بكثير بل لا ينبغي أن يلتفت اليه ، والمعول عليه أن المراد بما أوحى ما هو أعم مما تضمن القصة وغيره من كتابه تعالى •

﴿ لَا مُبَدِّل لِكَلِمَاتِهِ ﴾ لا يقدر أحد على تبديلها وتغييرها غيره وأما هو سبحانه فقد رته شاملة لكل شيء يحو ما يشاء ويثبت ، ويعلم بما ذكر اندفاع ما قيل : إن التبديل واقع لقوله تعالى : (وإذا بدلنا آية) الآية ، والظاهر عموم الكلمات الاخبار وغيرها ، ومن هنا قال الطبرسي : المعنى لا مغير لما أخبر به تعالى ولا لما أمر والكلام على حذف مضاف أى لا مبدل لحكم ظلماته انتهى ، لكن أنت تعلم أن الخبر لا يقبل التبديل أى النسخ فلا تتعلق به الارادة حتى تتعلق به القدرة لئلا يلزم الكذب المستحيل عليه عز شأنه . ومنهم من خص الكلمات بالاخبار لأن المقام للاخبار عن قصة أصحاب الكهف وعليه لا يحتاج الى تخصيص النكرة المنفية لما سمعت من حال الخبر ، وقول الامام : إن النسخ في الحقيقة ليس بتبديل لأن المنسوخ ثابت في وقته الى وقت طريان النسخ فالناسخ كالمغاير فكيف يكون تبديلاً توهم لا يقتدى به . ومن الناس من خص الكلمات بمواعيده تعالى لعباده الموحدين فكأنه قيل اتل ما أوحى اليك ولا تبال بالكفرة المعاندين فانه قد تضمن من وعد الموحدين ما تضمن ولا مبدل لذلك الوعد ، وما له اتل ولا تبال فان الله تعالى ناصر ك وناصر أصحابك وهو كما ترى وإن كان أشد مناسبة لما بعد ، والضمير على ما يظهر من مجمع البيان للكتاب ، ويجوز أن يكون للرب تعالى كما هو الظاهر في الضمير في قوله سبحانه :

﴿ وَلَنْ تَجِدَ مَنْ دُونَهُ مُلْتَحِداً ۚ ﴾ أى ملجأ تعدل اليه عند الامام ملية ، وقال الامام في البيان والارشاد : وأصله من الالتحاد بمعنى الميل ، وجوز الراغب فيه أن يكون اسم مكان وأن يكون مصدراً ، وفسره ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هنا بالمدخل في الأرض وأنشد عليه حين سأل نافع بن الارزق قول خصيب الضمري :
يا لهف نفسي ولهف غير مجدبة عني وما عن قضاء الله ملتحد

ولا داعي فيه لتفسيره بالمدخل في الأرض ليلتجأ اليه ، ثم إذا كان المعنى بالخطاب سيد المخاطبين ﷺ فالكلام مبني على الفرض والتقدير إذ هو عليه الصلاة والسلام بل خلاص أمته لا تحذتهم أنفسهم بطلب ملجأ غيره تعالى ، نسأله سبحانه أن يجعلنا من التجأ اليه وعول في جميع أموره عليه فكيفاه جل وعلا ما أهمه وكشف عنه غياهب كل غمه •

هذا ﴿ ومن باب الاشارة في الآيات ﴾ (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب) قد تقدم أن مقام العبودية لا يشابهه مقام ولا يدانيه ونبيينا ﷺ في أعلى مراقبه ، وقد ذكر أن العبد الحقيقي من كان حراً عن الكونين وليس ذاك إلا سيدهما ﷺ (ولم يجعل له عوجاً قميماً) قد تقدم في التفسير أن الضمير المجرور عائد على (الكتاب) وجعله بعض أهل التأويل عائداً على (عبده) أي لم يجعل له عايله الصلاة والسلام انحرافاً عن جنابه وميلاً إلى ما سواه وجعله مستقيماً في عبوديته سبحانه ، وجعل الأمر في قوله تعالى (فاستقم كما أمرت) أمر تكوين (لينذر بأساً شديداً من لدنه) وهو بأس الحجاب والبعد عن الجنب وذلك أشد العذاب (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) (ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات) وهي الأعمال التي أريد بها وجه الله تعالى لا غير ، وقيل العمل الصالح التبري من الوجود بوجود الحق « أن لهم أجراً حسناً » وهي رؤية المولى ومشاهدة الحق بلا حجاب « فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا » فيه إشارة إلى مزيد شفقتة ﷺ واهتمامه وحرصه على موافقة المخالفين وانتظامهم في سلك الموافقين « إنا جعلنا ما على الأرض من الأنهار والأشجار والجبال والمعادن والحيوانات « زينة لها » أي لأهلها « لنبلوهم أيهم أحسن عملاً » فيجعل ذلك مرآة لمشاهدة أنوار جلاله وجماله سبحانه عز وجل ، وقال ابن عطاء : حسن العمل الأعراض عن الكل ، وقال الجنيد : حسن العمل اتخاذ ذلك عبرة وعدم الاشتغال به . وقال بعضهم : أهل المعرفة بالله تعالى والمحبة له هم زينة الأرض وحسن العمل النظر إليهم بالحرمة . (وإنا لجاعلون ما عليها صعيداً جرزا) كناية عن ظهور فناء ذلك بظهور الوجود الحقاني والقيامة الكبرى (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا) قال الجنيد قدس الله سره : أي لا تتعجب منهم فشانك أعجب من شأنهم حيث أسرى بك ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وبلغ بك سدرة المنتهى وكنت في القرب كقاب قوسين أو أدنى ثم رذك قبل انقضاء الليل إلى مضجعك . (إذ أوى الفتية إلى الكهف) قيل هم فتیان المعرفة الذين جبلوا على سجية الفتوة ، وفتوتهم إعراضهم عن غير الله تعالى فأووا إلى الكهف الخلوة به سبحانه (فقالوا) حين استقاموا في منازل الانس ومشاهد القدس وهيجهم ما ذاقوا إلى طلب الزيادة والترقي في مراقب السعادة (ربنا آتنا من لدنك رحمة) معرفة كاملة وتوحيداً عزيزاً (وهىء لنا من أمرنا رشداً) بالوصول إليك والفناء فيك (فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً) كناية عن جعلهم مستغرقين فيه سبحانه فانين به تعالى عما سواه « ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً » إشارة إلى ردهم إلى الصحو بعد السكر والبقاء بعد الفناء ، ويقال أيضاً : هو إشارة إلى الخلوة بعد الخلوة وهما قولان متقاربان « نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم » الايمان العلى « وزدناهم هدى » بأن أحضرناهم وكشفناهم « وربطنا على قلوبهم » سكتناها عن التزلزل بما أسكننا فيها من اليقين فلم يسمح فيها هواجس التخمين ولا وساوس الشياطين ، ويقال أيضاً : رفعناها من حضيض التلويح إلى أوج التمكن . (إذ قاموا) بنا لنا (فقالوا ربنا رب السموات والأرض) مالك أمرهما ومدبرهما فلا قيام لهما إلا بوجوده المفاض من بحار جوده (لن ندعومن دونه إلهاً) إذ ما من شيء إلا وهو محتاج إليه سبحانه فلا يصلح لأن يدعى (لقد قلنا إذا شططا) كلاماً بعيداً عن الحق مفرطاً في الظلم ، واستدل بعض المشايخ بهذه الآية على أنه ينبغي للسالكين إذا أرادوا الذكر وتحلقوا له أن يقوموا فيذكروا قائمين ، قال ابن الغرس : وهو استدلال

ضعيف لا يقوم به المدعى على ساق *

وأنت تعلم أنه لا بأس بالقيام بالذكر لكن على ما يفعله المتشيخون اليوم فإن ذلك لم يكن في أمة من الأمم ولم يجيء في شريعة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بل لعمرى أن تلك الحلق حبائل الشيطان وذلك القيام قعود في بحبوحة الخذلان (وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله) أي وإذ خرجتم عن صحبة أهل الهوى وأعرضتم عن السوى (فأووا إلى الكهف) فاخلوا بمحبوبكم (ينشر لكم ربكم من رحمته) «طوى معرفته» ويهيء لكم من أمركم مرفقا) ما تلتفتون به من أنوار تجلياته ولطائف مشاهداته ، قال بعض العارفين: العزلة عن غير الله تعالى توجب الوصلة بالله عز وجل بل لا تحصل الوصلة إلا بعد العزلة ألا ترى كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتجنب بغار حراء حتى جاءه الوحي وهو فيه « وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال وهم في فجوة منه » لئلا يكثر الضوء في الكهف فيقل معه الحضور ، فقد ذكروا أن الظلمة تعين على الفكر وجع الحواس ، ومن هنا ترى أهل الخلوة يختارون خلوتهم مكانا قليل الضياء ومع هذا يغمضون أعينهم عند المراقبة *

وفي أسرار القرآن أن في الآية إشارة إلى أن الله تعالى حفظهم عن الاحتراق في السباحات فجعل شمس الكبرياء تزاور عن كهف قريتهم ذات يمين الأزل وذات شمال الأبد وهم في فجوة وصال مشاهدة الجمال والجلال محروسون محفوظون عن قهر سلطان صرف الذات الأزلية التي تتلاشى الأكوان في أول بوادي إشراقها وفي الحديث « حجابها نور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره » وقيل : في تأويله إن شمس الروح أو المعرفة والولاية إذا طلعت من أفق الهداية وأشرقت في سماء الواردات وهي حالة السكر وغلبة الوجد لا تنصرف في خلوتهم إلى أمر يتعاق بالعقب وهو جانب اليمين وإذا غربت أي سكنت تلك الغلبة وظهرت حالة الصحو لا تلتفت همهم أرواحهم إلى أمر يتعلق بالدنيا وهو جانب الشمال بل تنحرف عن الجهتين إلى المولى وهم في فراغ عما يشغلهم عن الله تعالى *

وذكر أن فيه إشارة إلى أن نور ولا يتهم يغلب نور الشمس ويرده عن الكهف كما يغلب نور المؤمن نار جهنم وليس هذا بشيء وان روى عن ابن عطاء « من يهد الله فهو المهتد » الذي رفعت عنه الحجب ففاز بما فاز « ومن يضل فان تجرد له وليا مرشدا » لأنه لا يخله سبحانه إلا لسوء استعداده ومتى فقد الاستعداد تعذر الارشاد « وتحسبهم أيقاظا وهم رقود » إشارة إلى أنهم مع الخلق بأبدانهم ومع الحق بأرواحهم ، وقال ابن عطاء : هم مقيمون في الحضرة كالنومى لا علم لهم بزمان ولا مكان أحياء موتى صرعى مفيقون نومى متنبهون « ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال » أي ننقلهم من عالم إلى عالم ، وقال ابن عطاء : نقلبهم في حالتى القبض والبسط والجمع والفرق ، وقال آخر : نقلبهم بين الفناء والبقاء والكشف والاحتجاب والتجلى والاستتار ، وقيل في الآية إشارة إلى أنهم في التسليم كالميت في يد الغاسل (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) قال أبو بكر الوراق : مجالسة الصالحين ومجاورتهم غنيمة وان اختلف الجنس ألا ترى كيف ذكر الله سبحانه كلب أصحاب الكهف معهم لمجاورته إياهم *

وقيل أشير بالآية إلى أن كلب نفوسهم نائمة معطلة عن الأعمال ، وقيل يمكن أن يراد أن نفوسهم صارت بحيث تطيعهم جميع الأحوال وتحرسهم عما يضرهم « لو اطلعت عليهم » أي لو اطلعت من حيث أنت على ما ألبتهم من لباس قهر ربوبيتى وسطوات عظمتى « لوليت منهم » أي من رؤية ما عليهم من هيبتي وعظمتى « فراراً

ولملمت منهم رعبا « كما فر موسى كليمي من رؤية عصاه حين قلبتها حية والبستها ثوبا من عظمتي وهيبتي ، وهذا الفرار حقيقة منا لأنه من عظمتنا الظاهرة في هاتيك المرأة كذا قرره غير واحد وروى عن جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه »

(وكذلك بعثناهم) رددناهم إلى الصحو بعد السكر (ليتساملوا بينهم قال قائل منهم لم لبثتم قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم) لأنهم كانوا مستغرقين لا يعرفون اليوم من الامس ولا يميزون القمر من الشمس ، وقيل : لأنهم استقلوا أيام الوصال وهكذا شأن عشاق الجمال فسنة الوصل في سنتهم سنة وسنة الهجر سنة ، ويقال : مقام المحب مع الحبيب وإن طال قصير وزمان الاجتماع وإن كثر يسير إذ لا يقضى من الحبيب وطروان فني الدهر ومر ولا يكاد يعد المحب الليال إذا كان قرير العين بالوصل كما قيل :
أعد الليالي ليلة بعد ليلة وقد عشت دهرًا لأعد الليالي

ثم لأنهم لما رجعوا من السكر إلى الصحو ومن الروحانية إلى البشرية طلبوا ما يعيش به الانسان واستعملوا حقائق الطريقة وذلك قوله تعالى (فابعثوا أحدكم بورككم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم بزرقي منه وليتططف) والاشارة فيه أولا إلى أن اللائق بطالبي الله تعالى ترك السؤال ، ويرد به على المتشيخين الذين دينهم وديندهم السؤال وليته كان من الحلال . وثانيا إلى أن اللائق بهم أن لا يختص أحدهم بشئ دون صاحبه ألا ترى كيف قال قائلهم (بورككم هذه) فاضاف الورق اليهم جملة وقد كان فيما يروى فيهم الراعي ولعله لم يكن له ورق . وثالثا إلى أن اللائق بهم استعمال الورع ألا ترى كيف طلب القائل الأزكى وهو على ما في بعض الروايات الاحل ، ولذلك قال ذو النون : العارف من لا يطفى نور معرفته نور ورعه ، والعجب أن رجلا من المتشيخين كان يأخذ من بعض الظلمة دنائير مقطوعا بحرماتها فليل له في ذلك فقال : نعم هي جهرات ولكن تطفى حرارة جوع السالكين ، ومع هذا وأمثاله له اليوم مرقد يطوف به من يزور وتوقد عليه السرج وتندبر له النذور ، ورابعا إلى أنه ينبغي لهم التواصي بحسن الخلق وجميل الرفق ألا ترى كيف قال قائلهم (وليتططف) بناء على أنه أمر بحسن المعاملة مع من يشتري منه .

وقال بعض أهل التأويل : إنه أمر باختيار اللطيف من الطعام لأنهم لم يأكلوا مدة فالكثيف يضر بأجسامهم ، وقيل : أرادوا اللطيف لأن أرواحهم من عالم القدس ولا يناسبها إلا اللطيف ، وعن يوسف بن الحسين أنه كان يقول : إذا اشتريت لأهل المعرفة شيئا من الطعام فليكن لطيفا وإذا اشتريت للزهاد والعباد فاشتر كما تجده لأنهم بعد في تذليل أنفسهم ، وقال بعضهم : طعام أهل المجاهدات وأصحاب الرياضات ولباسهم الخشن من الماء كولات والملبوسات والذي بلغ المعرفة فلا يوافقه إلا كل لطيف ، ويروى عن الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس الله سره أنه كان في آخر أمره يلبس ناعما ويأكل لطيفا . وعندى أن التزام ذلك يخل بالكمال ، وما يروى عن الشيخ قدس سره وأمثاله إن صح يحتمل أن يكون أمرا اتفاقيا ، وعلى فرض أنه كان عن التزام يحتمل أنه كان لغرض شرعي وإلا فهو خلاف المأثور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن كبار أصحابه رضي الله تعالى عنهم ، فقد بين في الكتب الصحيحة حالهم في الماء كل والملبس وليس فيها ما يؤيد كلام يوسف بن الحسين وأضرابه والله تعالى أعلم (ولا يشعرون بكم أحدا) أي من

الآغيار المحجوبين عن مطالعة الأنوار والوقوف على الأسرار (إنهم إن يظهروا عليكم يرحمكم) باحجار الانكار « أو يعيدوكم في ماتهم » التي اجتمعوا عليها ولم ينزل الله تعالى بها من سلطان (وإن تملحوا إذا أبدا) لأن الكفر حينئذ يكون كالكفر الابليسي (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) إرشاد الى محض التجريد والتفريد ، ويحكى عن بعض كبار الصوفية أنه أمر بعض تلامذته بفعل شيء فقال : أفعله إن شاء الله تعالى فقال له الشيخ بالفارسية ما معناه : يا مجنون فإذا من أنت ، والآية تاتي هذا الكلام غاية الالباء وفيه على مذهب أهل الوحدة أيضا ما فيه ، وقيل الآية نهى عن أن يخبر صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحق بدون إذن الحق سبحانه . ففيه إرشاد للمشايخ إلى أنه لا ينبغي لهم التكلم بالحقائق بدون الاذن ولهم أمارات الاذن يعرفونها .

« واذكر ربك إذا نسيت » قيل أي إذا نسيت الكون بأسره حتى نفسك فان الذكر لا يصفو إلا حينئذ ، وقيل إذا نسيت الذكر ، ومن هنا قال الجنيد قدس سره : حقيقة الذكر الفناء بالمذكور عن الذكر ، وقال قدس سره في قوله تعالى « وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا » ان فوق الذكر منزلة هي أقرب منزلة من الذكر وهي تجديد النعوت بذكره سبحانه لك قبل أن تذكره جل وعلا ولشوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا » زعم بعض أهل التأويل أن مجموع ذلك خمس وعشرون سنة واعتبر السنة التي في الآية شهرا وهو زعم لا داعي اليه إلا ضعف الدين ومخالفة جماعة المسلمين وإلا فإى ضرر في إبقاء ذلك على ظاهره وهو أمر ممكن أخبر به الصادق ، وما يدل على امكان هذا اللبس أن أبا على بن سينا ذكر في باب الزمان من الشفاء أن ارسطو ذكر أنه عرض لقوم من المتألهين حالة شبيهة بحالة أصحاب الكهف قال أبو على : ويدل التاريخ على أنهم قبل أصحاب الكهف انتهى .

وفي الآية على ما قيل إشارة الى أن المرید الذي يريه الله سبحانه بلا واسطة المشايخ يصل في مدة مديدة وسنين عديدة والذي يريه جل جلاله بواسطتهم يتم امره في أربعينيات وقد يتم في أيام معدودات ، وأنا أقول : لا حرج على الله سبحانه وقد أوصل جل وعلا كثيرا من عباده بلا واسطة في سويعات « له » تعالى شأنه (غيب السموات) عالم العلو (والارض) عالم السفلى ولا يخفى أن عنوان الغيبة إنما هو بالنسبة إلى المخلوقين وإلا فلا غيب بالنسبة إليه جل جلاله ، ومن هنا قال بعضهم : إنه سبحانه لا يعلم الغيب بمعنى أنه لا غيب بالنسبة اليه تعالى ليعلق به العلم ، لكن أنت تعلم أنه لا يجوز التكلم بمثل هذا الكلام وإن أول بما أول لما فيه ظاهرا من مصادمة الآيات . وإلى الله تعالى نشكو أقواما أغزو الحق وفتنوا بذلك الخلق « أبصر به واسمع » أي ما أبصره تعالى وما سمعه لأن صفاته عين ذاته « ما لهم من دونه من ولي » إذ لا فعل لأحد سواه تعالى « ولا يشرك في حكمه أحدا » لكمال قدرته سبحانه وعجز غيره عز شأنه ، هذا والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل .

﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ أي احبسها وثبتها يقال صبرت زيدا أي حبسته ، وفي الحديث النهي عن صبر الحيوان أي حبسه للرعى ، واستعمال ذلك في الثبات على الأمر وتحمله توسع ، ومنه الصبر بمعناه المعروف ، ولم يجعل هذا منه لتعدي هذا ولزومه ﴿ مَعَ الَّذِينَ ﴾ أي مصاحبة مع الذين ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ أي يعبدونه دائما ، وشاع استعمال مثل هذه العبارة للدوام وهي نظير قولهم : ضرب زيد الظهر والبطن يريدون

به ضرب جميع بدنه ، وأبقى غير واحد الغداة والعشى على ظاهرهما ولم يرد عموم الأوقات أى يعبدونه فى طرفى النهار ، وخصا بالذكر لأنهما محل الغفلة والاشتغال بالأمور ، والمراد بتلك العبادة قيل ذكر الله تعالى وروى ذلك من طريق مغيرة عن إبراهيم ، وقيل : قراءة القرآن ، وروى ذلك عن عبيد الله بن عبد الله ابن عدى بن الخيار ، وأخرج الحكيم الترمذى عن ابن جبير أن المراد بها المفاوضة فى الحلال والحرام . وعن ابن عمر . ومجاهد هى شهود الصلوات الخمس ، وعن قتادة شهود صلاة الصبح والعصر ، وفيما تقدم ما يؤيد ثانى الأقوال وفيما بعد ما يؤيد ظاهره أولها فتدبر جدا ، والمراد بالموصول فقراء الصحابة عمار . وصهيب . وسلمان . وابن مسعود . وبلال . واضرابهم قال كفار قريش كأسية بن خلف . وغيره من صناديد أهل مكة لو أبعدت هؤلاء عن نفسك لجالسناك فإن ربح جبابهم تؤذينا فنزلت الآية ، وأخرج ابن مردويه . وأبو نعيم فى الحلية . والبيهقى فى شعب الإيمان عن سلمان قال : جاءت المؤلفة قلوبهم إلى رسول الله ﷺ عيينة بن بدر . والاقرع بن حابس فقالوا : يا رسول الله لو جلست فى صدر المجلس وتغيبت عن هؤلاء وأرواح جبابهم يعنون سلمان . وأبازر . وفقراء المسلمين وكانت عليهم جباب الصوف جالسناك أو حدثناك وأخذنا عنك فأنزل الله تعالى (واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك) إلى قوله سبحانه (اعتدنا للظالمين نارا) يتهدهم بالنار ، وروى أبو الشيخ عن سلمان أنها لما نزلت قام رسول الله عليه الصلاة والسلام ياتمسهم حتى أصابهم فى مؤخر المسجد يذكرون الله تعالى فقال : الحمد لله الذى لم يمتنى حتى أمرنى أن أصبر نفسى مع رجال من أمتى معكم الحياة والممات . والآية على هذا مدنية وعلى الأول مكية ، قال أبو حيان : وهو أصح لأن السورة مكية ، وأقول : أكثر الروايات تؤيد الثانى وعليه تكون الآيات مستثناة من حكم السورة وكما مثل ذلك ، وقد أخرج ما يؤيد الأول ابن مردويه من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، ولعل الآيات بعد تؤيده أيضا ، والتعبير عن أولئك بالموصول لتعليل الأمر بما فى حيز الصلة من الخصلة الداعية إلى ادامه الصحبة . وقرأ ابن عامر « بالغدوة » وخرج ذلك على ما ذكره سيدييه . والخليل من أن بعض العرب ينكر غدوة فيقول : جاء زيد غدوة بالتنوين ، على أن الرضى قال : إنه يجوز استعمالها نكرة اتفاقا ، والمشهور أن الأكثر استعمالها علم جنس بمنوعا من الصرف فلا تدخل عليها أل لأنه لا يجتمع فى كلمة تعريفان ، ومتى أريد إدخالها عليها قصد تنكيرها فادخلت كما قصد تنكير العلم الشخصى فى قوله :

وقد كان منهم صاحب وابن عمه أبو جندل والزيد زيد الممارك

والقراءة المذكورة مخرجة على ذلك ، واختار بعض المحققين التخريج الأول وقال : إنه أحسن دراية ورواية لأن التنكير فى العلم الشخصى ظاهر وأما فى الجنس ففيه خفاء لأنه شائع فى أفراد قبل تنكيره فتنكيره إنما يتصور بترك حضوره فى الذهن الفارق بينه وبين النكرة ، وهو خفى فلذا أنكره الفنارى فى حواشيه على التلويح فى تنكير رجب علم الشهر انتهى ، وللبحث فيه محال .

وهذه الآية كما فى البحر أبانغ من التى فى الأنعام وهى قوله تعالى : (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى) (يريدون) بذلك الدعاء (وجهه) أى رضاه سبحانه وتعالى دون الرياء والسمعة بناء على ما قاله الامام السهيلي من أن الوجه اذا أضيف إليه تعالى يراد به الرضا والطاعة المرضية مجازا لأن من رضى

على شخص يقبل عليه ومن غضب يعرض عنه ، وقيل : المراد بالوجه الذات والكلام على حذف مضاف وقيل : هو بمعنى التوجه ، والمعنى يريدون التوجه اليه تعالى والزلفى لديه سبحانه ، والاول اولى ، والجملة فى موضع الحال من فاعل « يدعون » أى يدعون مرادين ذلك *

﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ أى لا تصرف عينك النظر عنهم الى أبناء الدنيا ، والمراد النهى عن احتقارهم وصرف النظر عنهم لثرائه حالهم الى غيرهم فعدا بمعنى صرف المتعدى الى مفعول بنفسه والى آخر بعن ، قال فى القاموس يقال : عداه عن الأمر عدوا وعدوانا صرفه ، واختار هذا أبو حيان وهو الذى قدر المفعول كما سمعت وقد تعدى عدا الى مفعول واحد بعن كما تعدى اليه بنفسه هافة تكون بمعنى جاوز وترك ، قال فى القاموس : يقال عدا الأمر وعنه جاوزه وتركه ، وجوز أن يكون معنى الآية على ذلك كأنه قيل لا تتركهم عينك ، وقيل : إن عدا حقيقة معناه تجاوز كما صرح به الراغب والتجاوز لا يتعدى بعن إلا إذا كان بمعنى العفو كما صرحوا به أيضا وهو هنا غير مراد فلا بد من تضمين عدا معنى نبا وعلا فى قولك : نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به ، وهو الذى ذهب اليه الزمخشري ثم قال : لم يقل ولا تعدهم عينك أو ولا تعمل عينك عنهم وارتكب التضمين ليعطى الكلام مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى قد ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم ، وتعقبه أبو حيان بأن التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يذهب اليه عند الضرورة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعى فانه يكون أولى ، واعتراض أيضا ما قيل : بأنه لا يلزم من اتحاد الفعلين فى المعنى اتحادهما فى التعدية فلا يلزم من كون عدا بمعنى تجاوز أن يتعدى كما يتعدى ليقال : إن التجاوز لا يتعدى بعن إلا إذا كان بمعنى العفو وهو غير مراد ، فلا بد من تضمين عدا معنى فعل متعد بعن ، ويكفى كلام القاموس مستندا لمن خالف الزمخشري فتدبر ولا تغفل *

وقرأ الحسن (ولا تعد عينيك) بضم التاء وسكون العين وكسر الدال المخففة من أعداء ونصب العينين ، وعنه وعن عيسى . والأعمش أنهم قرؤا (ولا تعد عينيك) بضم التاء وفتح العين وتشديد الدال المكسورة من عداه يعديه ونصب العينين أيضا ، وصاحب اللوامح الهمزة والتضعيف للتعدية * وتعقب ذلك فى البحر بأنه ليس بجيد بل الهمزة والتضعيف فى هذه الكلمة لموافقة أفعل وفعل للفعل المجرد وذلك لأنه قد أقر الزمخشري بانها قبل ذينك الأمرين متعدية بنفسها إلى واحد وعديت بعن للتضمين فمضى كان الأمران للتعدية لزم أن تتعدى إلى اثنين مع أنها لم تتعد فى القراءتين المذكورتين إليهما *

﴿ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ أى تطلب مجالسة من لم يكن مثلهم من الأغنياء وأصحاب الدنيا ، والجملة على القراءة المتواترة حال من كاف (عينك) وجازت الحال منه لأنه جزء المضاف إليه ، والعامل على ما قيل معنى الاضافة وليس بشئ * *

وقال فى الكشف : العامل الفعل السابق كما تقرر فى قوله تعالى (بل ملة ابراهيم حنيفا) ولك أن تقول : ههنا خاصة العين مقحمة للتأكيد ولا يبعد أن يجعل حالا من الفاعل ، وتوحيد الضمير إما لاتحاد الاحساس أو للتنبية على مكان الاقحام أو للاكتفاء بأحدهما عن الآخر أو لأنهما عضو واحد فى الحقيقة ، واستبشاع إسناد الارادة إلى العين مندفع بان إرادتها كناية عن إرادة صاحبها ألا ترى إلى ماشع من نحو قولهم :

يستلذه العين أو السمع وإنما المستلذ الشخص على أن الإرادة يمكن جعلها مجازاً عن النظر لله ولا للعبراه ولا يخفى أن فيه عدولا عن الظاهر من غير داع ، وقول بعضهم : إنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في مثل هذا الموضع لاختلاف العامل في الحال وذيها لا يصلح داعياً لظهور ضعفه ، ثم الظاهر أنه لا فرق في جواز كون الجملة حالا من المضاف إليه أو المضاف على تقدير أن يفسر (تعد) بتجاوز وتقدير أن تفسر بتصرف * .

وخص بعضهم كونها حالا من المضاف إليه على التقدير الأول وكونها حالا من المضاف على التقدير الثاني ولعله أمر استحسانى ، وذلك لأن في أول الكلام على التقدير الثانى اسناد ما هو من الأفعال الاختيارية ليس الا وهو الصرف إلى العين فناسب اسناد الإرادة إليها في آخره ليكون أول الكلام وآخره على طرز واحد مع رعاية ما هو الاكثر في أحوال الاحوال من مجيئها من المضاف دون المضاف إليه ، وتضمن ذلك عدم مواجهة الحبيب ﷺ باسناد ارادة الحياة الدنيا اليه صريحا وإن كانت مصب النهى ، وليس في أول الكلام ذلك على التقدير الأول إذ الظاهر أن التجاوز ليس من الأفعال الاختيارية لا غير بل يتصف به المختار وغيره ، مع أن في جعل الجملة حالا من الفاعل على هذا التقدير مع قول بعض المحققين إن المتجاوز في الحقيقة هو النظر احتياجا إلى اعتبار الشئ وتركه في كلام واحد ، وليس لك أن تجعله استخداما بأن تريد من العينين اولا النظر مجازا وتريد عند عود ضمير (تريد) منهما الحقيقة لأن التثنية تأبى ذلك ، وإن اعتبر ذلك أولا وآخره ولم يترك احتياج إلى مؤن لا تخفى على المتأمل فتأمل وتدبر ، وهى على القراءتين الشاذتين حال من فاعل الفعل المستتر أى لا تعد أولا تعد عينيك عنهم يريد ذلك ﴿ وَلَا تَطْعَمْهُ ﴾ فى تنحية الفقراء عن مجلسك ﴿ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ ﴾ أى جعلنا قلبه غافلا ﴿ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ لبطان استعداده للذكر بالمرّة كاللّك الذين يدعونك إلى طرد الفقراء فاهم غافلون عن ذكرنا على خلاف ما عليه أولئك الفقراء من الدعاء فى الغداة والعشى ، وفيه تنبيه على أن الباعث لهم إلى استدعاء الطرد غفلة قلوبهم عن جناب الله تعالى شأنه وملاحظة المعقولات وانهما كه (١) فى الحسيات حتى خفى عليه أن الشرف بحلية النفس لا بزينة الجسد . ومعنى الذكر ظاهر وفسره المفضل بالقرآن * والآية ظاهرة فى مذهب أهل السنة ، وأولها المعترلة ففيل المراد أغفلنا قلبه بالخذلان وهذا هو التأويل المشهور عندهم فى أمثال ذلك وحاله معلوم عندك ، وقيل : المراد صادفناه غافلا كما فى قولهم : سألناكم فما أغمناكم وقتلناكم فما أجبناكم . وتعقب بأنه لا ينبغي أن يتجرأ على تفسير فعل أسنده الله تعالى إليه بالمصادفة التى تفهم وجدان الشئ بغتة عن جهل سابق وعدم علم ، وقيل : المراد نسبناه إلى الغفلة كما فى قول الحكيم :

وطائفة قد أكفرونى بحبكم وطائفة قالوا مسىء ومذنب

وهو كما ترى ، وقال الرماني : (٢) المراد لم نسم قلبه بالذكور ولم نجعله من القلوب التى كتبنا فيها الايمان كقلوب المؤمنين من قولهم : أغفل فلان ابله إذا تركها غفلا من غير سمة وعلامة بكى ونحوه ، ومنه اغفال الخط لعدم إعجابه فلا غفال المذكور استعارة لجعل ذكر الله تعالى الدال على الايمان به كالسمة لأنه علامة للسعادة كما

(١) قوله وانهما كه الى قوله حتى خفى عليه كذا بافراد الضمير فى خط المؤلف وفى ابى السعود ضمير انهما كه

راجع الى قوله الباعث له فغير المصنف له بلهم فحصل ما حصل (٢) وقد كان معتزليا فليحفظ اه منه

جعل ثبوت الايمان في القلب بمنزلة الكتابة ، وهو تاويل رقيق الحاشية لطيف المعنى وإن كان خلاف الظاهر فهو مما لا بأس به لمن لم يكن غرضه منه الهرب من مذهب أهل السنة ، واحتج بعضهم على أنه ليس المراد ظاهر الآية بقوله سبحانه : ﴿ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ في طلب الشهوات حيث أسند اتباع الهوى إلى العبد فيدل على أنه فعله لا فعل الله تعالى ولو كان ذلك فعل الله سبحانه والاسناد مجازي لقيل فاتبع بالفاء السببية لتفرعه عليه . وأجيب بأن فعل العبد لكونه بكسبه وقدرته ، وخلق الله تعالى يحوز إسناده إليه بالاعتبار الأول وإلى الله تعالى بالثاني ، والتنصيص على التفریع ليس بلازم فقد يترك لئلا يفتقد كالفصل إلى الاخبار به استقلالاً لأنه أدخل في الذم وتفويضاً إلى السامع في فهمه ولا حاجة إلى تقدير فقيل واتبع هواه *

وقرأ عمر بن فائد . وموسى الاسوارى . وعمر بن عبيد (أغفلنا) بفتح الفاء واللام (قلبه) بالرفع على أنه فاعل أغفلنا ، وهو على هذه القراءة من أغفله إذا وجد غافلاً ، والمراد ظننا وحسبنا غافلين عن ذكرنا له ولصنيعه بالمواخذة بجعل ذكر الله تعالى له كناية عن مجازاته سبحانه ، واستشـكل النهى عن اطاعة أولئك الغافلين في طرد أولئك المؤمنين بأنه ورد أنهم أرادوا طردهم ليؤمنوا فكان ينبغي تحصيل إيمانهم بذلك ، وغاية ما يلزم ترتب نفع كثير وهو إيمان أولئك الكفرة على ضرر قليل وهو سقوط حرمة أولئك البررة وفي عدم طردهم لزوم ترتب ضرر عظيم وهو بقاء أولئك الكفرة على كفرهم على نفع قليل *

ومن قواعد الشرع المقررة تدفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى . وأجيب بأنه سبحانه علم أن أولئك الكفرة لا يؤمنون إيماناً حقيقياً بل إن يؤمنوا يؤمنوا إيماناً ظاهرياً ومثله لا يرتكب له إسقاط حرمة أولئك الفقراء الأبرار فلذا جاء النهى عن الاطاعة *

وقد يقال : يحتمل أن يكون الله تعالى قد علم أن طرد أولئك المقراء السابقين إلى الايمان المنقطعين لعبادة الرحمن وكسر قلوبهم وإسقاط حرمتهم لجلب الأغنياء وتطبيب خواطرهم يوجب نفرة القلوب وإساءة الظن برسوله ﷺ وربما يرتد من هو قريب عهد بالسلام ويقل الداخلون في دينه بعد ذلك عليه الصلاة والسلام ، وذلك ضرر عظيم فوق ضرر بقاء شرذمة من الكفار على الكفر فلذا نهى جل وعلا عن اطاعة من أغفل قلبه واتبع هواه ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ ﴾ في اتباع الهوى وترك الايمان ﴿ فُرُطاً ٢٨ ﴾ أى ضياعاً وهلاكاً كان قاله مجاهداً ومتقدماً على الحق والصواب نابذاً له وراء ظهره من قولهم : فرس فرط أى متقدم للخيل وهو في معنى ما قاله ابن زيد مخالفاً للحق ، وقال ابن عطية : يحتمل أن يكون الفرط بمعنى التفريط والتضييع أى كان أمره الذي يجب أن يلزم ويهتم به من الدين تفريطاً ، ويحتمل أن يكون بمعنى الافراط والاسراف أى كان أمره وهواه الذي هو سبيله افراطاً وإسرافاً ، وبالاسراف فسره مقاتل ، والتعبير عن صناديد قریش المستدعين طرد فقراء المؤمنين بالموصول للايذان بعملية ما في حيز الصلة للنهى عن الاطاعة ﴿ وَقُلْ ﴾ لأولئك الذين أغفلنا قلوبهم عن الذكر واتبعوا هواهم ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ خبر مبتدأ محذوف أى هذا الذى أوحى إلى الحق و (من ربكم) حال مؤكدة أو خبر بعد خبر والاول اولى ، والظاهر أن قوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ من تمام القول المأمر به فالفاء

لترتيب ما بعدها على ما قبلها بطريق التهديد أى عقيب تحقيق أن ذلك حق لا ريب فيه لازم الاتباع من شاء أن يؤمن به ويتبعه فليفعل كسائر المؤمنين ولا يتعلل بما لا يكاد يصلح للتعلل ومن شاء أن يكفر به وينبذه وراء ظهره فليفعل ، وفيه من التهديد وإظهار الاستغناء عن متابعتهم التي وعدوها في طرد المؤمنين وعدم المبالاة بهم وبايمانهم وجوداً وعدماً ما لا يخفى .

وجوز أن يكون (الحق) مبتدأ خبره (من ربكم) واختار الزمخشري هنا الأول ، قال في الكشف : ووجه إشار الحذف أن المعنى عليه أتم التثاناً لأنه لما أمره سبحانه بالمداومة على تلاوة هذا الكتاب العظيم الشأن في جملة التالين له حق التلاوة المرادين وجهه تباك وتعالى غير ملتفت إلى زخارف الدنيا فمن أوتى هذه النعمة العظمى فله بشكرها اشتغال عن كل شاغل ذيله لازاحة الأعذار والعلل بقوله سبحانه (وقل) الخ أى هذا الذى أوحى هو الحق فمن شاء فليدخل فى سلك الفائزين بهذه السعادة ومن شاء فليكن فى الهالكين انهما كما فى الضلالة ، أما لو جعل مبتدأ فالتعريف إن كان للعهد رجوع إلى الأول مع فوات المبالغة وإن كان للجنس على معنى جميع الحق من ربكم لا من غيره ويشمل الكتاب شمولاً أولياً لم يطبق المفصل إذ ليس ما سبق له الكلام كونه منه تعالى لا غير بل كونه حقاً لازم الاتباع لا غير اهـ .

وهو كلام يلوح عليه مخايل التحقيق ويشعر ظاهره بحمل الدعاء على ثانى الأقوال فيه وكون المشار إليه الكتاب مطلقاً لا المتضمن الأمر بصبر النفس مع المؤمنين وترك الطاعة للغافلين كما جوزه ابن عطية ، وعلى تقدير أن يكون الحق مبتدأ قيل المراد أنه القرآن كما كان المراد من المشار إليه على تقدير كونه خبراً وهو المروى عن مقاتل ، وقال الضحاك : هو التوحيد ، وقال الكرماني : الاسلام والقرآن * .

وقال مكى : المراد به التوفيق والخذلان أى قل التوفيق والخذلان من عند الله تعالى يهدى من يشاء فيوفقه فيؤمن ويضل من يشاء فيخذله فيكفر ليس إلى من ذلك شيء وليس بشيء كما لا يخفى * .
وجوز أن يكون قوله سبحانه (فمن شاء فليؤمن) الخ تهديداً من جهته تعالى غير داخل تحت القول بالمأمور به فالقاء لترتيب ما بعدها من التهديد على نفس الأمر أى قل لهم ذلك وبعد ذلك من شاء أن يؤمن به أو أن يصدرك فيه فليفعل ومن شاء أن يكفر به أو أن يكذبك فيه فليفعل ، وعلى الوجهين ليس المراد حقيقة الأمر والتخيير وهو ظاهر . وذكر الخفاجى أن الأمر بالكفر غير مراد وهو استعارة للخذلان والتخليّة بتشبيه حال من هو كذلك بحال المأمور بالمخالفة ، ووجه الشبه عدم المبالاة والاعتناء ، وهذا كقول كثير : أسئى بنا أواحسنى لا ملومة . واستدل المعتزلة بالآية على أن العبد مستقل فى أفعاله موجد لها لأنه علق فيها تحقق الإيمان والكفر على محض مشيئته لأن المتبادر من الشرط أنه علة تامة للجزاء فدل على أنه مستقل فى إيجادهما ولا فرق بين فعل وفعل فهو الموجد لكل أفعاله . واجيب بأننا لو فرضنا أن مشيئة العبد مؤثرة وموجدة للأفعال لا يتم المقصود لأن العقل والنقل يدلان على توقفها على مشيئة الله تعالى وإرادته ، أما الأول فلائهم قالوا : ولم تتوقف على ذلك لزوم الدور والتسلسل ، وأما الثانى فلائنه سبحانه يقول (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) ومع هذا التوقف لا يتم أمر الاستقلال ويثبت أن العبد مضطر فى صورة مختار وهو مذهب الاشاعرة . وفى الاحياء لحجة الاسلام فان قلت : إني أجد فى نفسى وجداً اضورياً أنى إن شئت الفعل قدرت عليه وإن شئت الترك قدرت عليه فالفعل والترك بى لا بغيرى قلت : هب أنك تجرد من نفسك هذا المعنى ولكن هل تجرد من نفسك

أنك إن شئت مشيئة الفعل حصلت تلك المشيئة أو لم تشأ تلك المشيئة لم تحصل لأن العقل يشهد بأنه يشاء الفعل
 لا لسبق مشيئة أخرى على تلك المشيئة وإذا شاء الفعل وجب حصول الفعل من غير مكنة واختيار فحصول
 المشيئة في القلب أمر لازم وترتب الفعل على حصول المشيئة أيضا أمر لازم وهذا يدل على أن الكل من الله
 تعالى انتهى . وبعضهم يكتفي في اثبات عدم الاستقلال بثبوت توقف مشيئة العبد على مشيئة الله تعالى وتمكينه
 سبحانه بالنص ولا يذكر حديث لزوم الدور أو التسلسل لما فيه من البحث ، وتام الكلام في ذلك في كتب
 الكلام ، وستذكر إن شاء الله تعالى طرقا لا ثقا منه في الموضع اللائق به ، وقال السدي : هذه الآية منسوخة
 بقوله سبحانه (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) ولعله أراد أن لا يراد المتبادر منها الآية المذكورة والافهوه
 قول باطل ، وحكى ابن عطية عن فرقة أن فاعل (شاء) في الشرطيتين ضميره تعالى ، واحتج له بما روى عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الآية : من شاء الله تعالى له الإيمان آمن ومن شاء له الكفر كفر *
 والحق أن الفاعل ضمير (من) والرواية عن الخبر أخرجهما ابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم . والبيهقي
 في الاسماء والصفات فاذا صحت يحتمل أن يكون ذلك القول لبيان أن من شاء الإيمان هو من شاء الله تعالى له
 الإيمان ومن شاء الكفر هو من شاء الله سبحانه له ذلك لا لبيان مدلول الآية وتحقيق مرجع الضمير ، ويؤيد
 ذلك قوله في آخر الخبر الذي أخرجه الجماعة وهو قوله تعالى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) والله
 تعالى أعلم . وقرأ أبو السمال قعنب (وقل الحق) بفتح اللام حيث وقع ، قال أبو حاتم : وذلك ردئ في العربية ،
 وعنه أيضا ضم اللام حيث وقع كأنه اتباع لحركة القاف ، وقرأ أيضا (الحق) بالنصب وخرجه صاحب اللوامح
 على تقدير قل القول الحق و (من ربكم) قيل حال أي كائن من ربكم ، وقيل : صفة أي الكائن من ربكم وفيه بحث *
 وقرأ الحسن . وعيسى الثقفي (فليؤمن وليكفر) بكسر لام الامر فيهما ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ ﴾ للكافرين
 بالحق بعد ما جاء من الله سبحانه ، والتعبير عنهم بالظالمين للتنبيه على أن مشيئة الكفر واختياره تجاوز عن الحد
 ووضع الشيء في غير موضعه ، والجملة تعليل للامر بما ذكر من التخيير التهديد ، وجعلها من جعل (فمن شاء) الخ
 تهديدا من قبله تعالى تاكيذا للتهديد وتعليل لما يفيد من الزجر عن الكفر . وجوز كونها تعليلا لما يفهم
 من ظاهر التخيير من عدم المبالاة بكفرهم وقلة الاهتمام بشأنهم ، و (أعتدنا) من العتاد وهو في الأصل ادخار
 الشيء قبل الحاجة إليه ، وقيل : أصله أعتدنا فابدل من إحدى الدالين تاء والمعنى واحد أي هيأنا لهم ﴿ نَارًا ﴾
 عظيمة عجيبة ﴿ أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ أي فسطاطها ، شبه به ما يحيط بهم من لها المنتشر منها في الجهات ثم
 استعير له استعارة مصرحة وإضافة قرينة والاحاطة ترشيح ، وقيل : السرادق الحجرة التي تكون حول الفسطاط
 تمنع من الوصول إليه ، ويطلق على الدخان المرتفع المحيط بالشيء وحمل عليه بعضهم ما في الآية وهو أيضا مجاز
 كاطلاقه على اللهب ، وكلام القاموس يوهم أنه حقيقة ، والمروى عن قتادة تفسيره بمجموع الأمرين اللهب والدخان .
 وأخرج ابن جرير عن ابن عباس أنه حاط من نار ، وحكى الكلبي أنه عنق يخرج من النار فيحيط
 بالكفار ، وحكى القاضى الماوردى أنه البحر المحيط بالدنيا يكون يوم القيامة نارا ويحيط بهم ، واحتج له بما
 أخرجه أحمد . والبخارى في التاريخ . وابن أبي حاتم وصححه . والبيهقي في البعث . وآخرون عن يعلى بن أمية
 أن رسول الله ﷺ قال : « إن البحر هو من جهنم ثم تلا نارا أحاط بهم سرادقها » والسرادق قال الراغب :

فارسي معرب وليس من كلامهم اسم مفرد ثالثة ألف وبعده حرفان انتهى ، وقد أصاب في دعوى التعريب فان عامة اللغويين على ذلك ، وأما قوله : وليس من كلامهم النخ فيكذبه ورود علا بطوقرا مص وجنادف وحلا حل وكلها بزنة سراق ومثل ذلك كثير والغفلة مع تلك الكثرة من هذا الفاضل بعيدة فليُنظر ما مراده ، ثم انه معرب سرا يرده أى ستر الديوان ، وقيل : سراطاق أى طاق الديوان وهو اقرب لفظا إلا أن الطاق معرب أيضا وأصله تاو تاك ، وقال ابو حيان . وغيره : معرب سرادر وهو الدهليز ووقع في بيت الفرزدق :

تمنيتهم حتى إذا ما لقيتهم تركت لهم قبل الضراب السرادقا

ويجمع كما قال سيبويه بالألف والتاء وإن كان مذكرا فيقال سرادقات ، وفسره في النهاية بكل ما أحاط بموضع من حائط أو مضرب أو خباء ، وأمر إطلاقه على اللهب أو الدخان أو غيرهما مما ذكر على هذا ظاهره ﴿ وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا ﴾ من العطش بقريظة قوله تعالى ﴿ يَغَاثُوا بِمَاءٍ كَأَمَلٍ ﴾ وقيل : مما حل بهم من أنواع العذاب ، والمهل على ما أخرج ابن جرير . وغيره عن ابن عباس . وابن جبير ماء غليظ كدردى الزيت ، وفيه حديث مرفوع فقد أخرج أحمد . والترمذي . وابن حبان . والحاكم وصححه . والبيهقي . وآخرون عن أبى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله تعالى (كالمهل) قال : كعكر الزيت فاذا قرب اليه سقطت فروة وجهه فيه ، وقال غير واحد . هو ما أذيب من جواهر الأرض ، وقيل : ما أذيب من النحاس ، وأخرج الطبراني . وابن المنذر . وابن جرير عن ابن مسعود أنه سئل عنه فدعا بذهب وفضة فاذا به فلما ذاب قال : هذا أشبه شيء بالمهل الذى هو شراب أهل النار ولونه لون السماء غير أن شراب أهل النار أشد حرا من هذا . وأخرج ابن أبى حاتم . وغيره عن مجاهد أنه القيح والدم الأسود ، وقيل : هو ضرب من القطران ، وقوله سبحانه : (يَغَاثُوا) النخ خارج مخرج التهم بهم كقول بشر بن أبى حازم :

غضبت تميم (١) أن تقتل عامرا يوم الذنار فاعتبوا بالصيـلم

﴿ يَشْوَى الْوُجُوهُ ﴾ ينضجها إذا قدم ليشرب من فرط حرارته حتى أنه يسقط جلودها كما سمعت في الحديث ، فالوجوه جمع وجه وهو العضو المعروف ، والظاهر أنه المراد لا غير ، وقيل : عبر بالوجوه عن جميع أبدانهم والجملة صفة ثانية للماء الأولى (كالمهل) أو حال منه كما في البحر لأنه قد وصف أحوال من المهل كما قال أبو البقاء . وظاهر كلام بعضهم جواز كونها في موضع الحال من الضمير المستتر في الكاف لأنها اسم بمعنى مشابه فيستتر الضمير فيها كما يستتر فيه ، وفيه ما لا يخفى من التكاف لأنها ليست صفة مشتقة حتى يستتر فيها ولم يعهد مشتق على حرف واحد قاله الخفاجي *

وذكر أن أبا على الفارسي منع في شرح الشواهد جعل ذؤابتى في قول الشاعر : * رأيتنى كأخوص القطاة ذؤابتى * مرفوعا بالكاف لكونها بمنزلة مثل وقال : إن ذلك ليس بالسهل لأن الكاف ليست على ألفاظ الصفات * وجوز أن تكون في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ، وقيل : يجوز أن يكون مراد ذلك البعض إلا أنه تسامح ﴿ بِشْسِ الشَّرَابِ ﴾ ذلك الماء الذى يغاثون به ﴿ وَسَاءَتْ ﴾ النار ﴿ مُرْتَفَقًا ٢٩ ﴾ أى متسكا كما قال أبو عبيدة وروى عن السدى ، وأصل الارتفاق كما قيل الاتسكاء على

مرفق اليد . قال في الصحاح يقال : بات فلان مرتفقا أى متكئا على مرفق يده ، وقيل : نصب المرفق تحت الخد فرتفقا اسم مكان ونصبه على التمييز ، قال الزمخشري : وهذا لمشكلة قوله تعالى : « وحسنت مرتفقا » وإلا فلا ارتفاق لأهل النار ولا اتكاء إلا أن يكون من قوله :

إني أرقفت فبت الليل مرتفقا كأن عني فيها الصاب مذبوح

أى فحينئذ لا يكون من المشاكلة ويكون الكلام على حقيقته بأن يكون لأهل النار ارتفاق فيها أى اتكاء على مرافق أيديهم كما يفعله المتحزن المتحسر ، وقد ذكر في الكشف أن الاتكاء على الحقيقة كما يكون للتعلم يكون للتحزن .

وتعقب بأن ذلك وإن أمكن عقلا إلا أن الظاهر أن العذاب أشغالهم عنه فلا يتأتى منهم حتى يكون الكلام حقيقة لا مشاكلة . وجوز أن يكون ذلك تهكما أو كناية عن عدم استراحتهم .

وروى عن ابن عباس أن المرتفق المنزل . وأخرج ذلك ابن أبي حاتم عن قتادة ، وفي معناه قول ابن عطاء : المقرب ، وقول العتبي : المجلس ، وقيل موضع الترافق أى ساءت موضعا للترافق والتصاحب ، وكأنه مراد مجاهد في تفسيره بالمجتمع فانكار الطبري أن يكون له معنى مكبرة .

وقال ابن الأنباري : المعنى ساءت مطلبا للرفق لأن من طاب رفقاً من جهنم عدمه ، وجوز بعضهم أن يكون المرتفق مصدراً ميميا بمعنى الارتفاق والاتكاء ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في محل التعليل للبحث على الإيمان المنفهم من التخيير كأنه قيل وللذين آمنوا ، ولعل تغيير السبك لا يذان بكمال تنافي حالى الفريقين أى إن الذين آمنوا بالحق الذى يوحى إليك ﴿ وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ حسبما بين في تضاعيفه .

﴿ إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝ ٣٠ ﴾ وقرأ عيسى الثقفى (لأنضيع) بالتضعيف ، وعلى القراءتين الجملة خبر إن الثانية وخبر إن الأولى الثانية بما فى حيزها والرابط ضمير محذوف تقديره من أحسن عملا منهم ، ولا يرد أنه يقتضى أن منهم من أحسن ولم يحسن لأن ذلك على تقدير كون من تبعيضية وليس بمتعين لجواز كونها بيانية ولو سلم فلا بأس به فإن الاحسان زيادة الاخلاص الوارد فى حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، لكن يبقى على هذا حكم من لم يحسن بهذا المعنى منهم أو الرابط الاسم الظاهر الذى هو المبتدأ فى المعنى على ما ذهب إليه الأخفش من جعله رابطاً فان من أحسن عملا فى الحقيقة هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات . واعترض بانه يأباه تنكير (عملا) لأنه للتقليل . وأجيب بانه غير متعين لذلك إذ النكرة قد تعم فى الاثبات ومقام المدح شاهد صدق أو الرابط عموم من بناء على أن العموم قد يكون رابطاً كما فى زيد نعم الرجل على قول وفيه مناقشة ظاهرة .

ولعل الأولى كون الخبر جملة قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ وجملة (إننا) الخ معترضة ، ونحو هذا من الاعتراض كما قال ابن عطية وغيره قوله :

إن الخليفة ابن الله ألبسه سربال ملك به ترجى الخواتيم

وأنت تعلم أن الاعتراض فيه غير متعين أيضاً ، وعلى الاحتمال السابق يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة لبيان الأجر ويحتمل أن تكون خبراً بعد خبر على مذهب من لا يشترط فى تعدد الاخبار كونها فى معنى خبر واحد

وهو الحق أى أولئك المنعوتون بالنعوت الجميلة لهم جنات إقامة على أن العدن بمعنى الإقامة والاستقرار يقال عدن بالمكان إذا قام فيه واستقر ومنه المعدن لاستقرار الجواهر فيه *

وعن ابن مسعود عدن جنة من الجنان وهى بطنائها ، ووجه إضافة الجنان إليها بانها لسعتها كأن كل ناحية منها جنة ﴿ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴾ وهم فى الغرفات آمنون ﴿ يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ من الأولى للابتداء والثانية للبيان ، والجار والمجرور فى موضع صفة لأساور ، وهذا ما اختاره الزمخشري وغيره * وجوز أبو البقاء فى الأولى أن تكون زائدة فى المفعول على قول الأخفش ، ويدل عليه قوله تعالى (وحلوا أساور) وأن تكون بيانية أى شيئا أو حلما من أساور *

وجوز غيره فيها أن تكون تبعيضية واقعة موقع المفعول كما جوز هو وغيره ذلك فى الثانية ، وجوز فيها أيضا أن تتعلق بيجلون وهو كما ترى ، والأساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر والضم وهو ما فى الذراع من الحلى وهو عربى ، وقال الراغب : معرب دستواره ، وقيل جمع أسوار جمع سوار وأصله أساور فخنف بخذف يائه فهو على القولين جمع الجمع ، ولم يجعلاوه من أول الأمر جمع سوار لما رواه أن فعلا لا يجمع على أفعال فى القياس * وعن عمرو بن العلاء أن الواحد اسوار ، وأنشد ابن الأنبارى :

والله لولا صبية صغار كأنما وجوههم أقمار
تضمهم من العتيك دار أخاف أن يصيبهم أقتار
أولاطم ليس له اسوار لما رآنى ملك جبار
ببابه ما وضع النهار

وفى القاموس السوار ككتاب و غراب القلب كلاسوار والجمع أسورة وأساور وأسورة وسور وسور وهو موافق لما نقل عن ابن العلاء *

ونقل ذلك أيضا عن قطرب . وأبى عبيدة ، ونكرت لتعظيم حسنهما من الاحاطة ، وقد أخرج ابن مردويه عن سعد عن النبى ﷺ قال : « لو أن رجلا من أهل الجنة اطلع فبدت أساوره لطمس ضوء الشمس كما تطمس ضوء النجوم » وأخرج الطبرانى فى الأوسط . والبيهقى فى البعث عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال « لو أن أدنى أهل الجنة حليت عدلت حليته بحلية أهل الدنيا جميعا لكان ما يحياه الله تعالى به فى الآخرة أفضل من حلية أهل الدنيا جميعا » وأخرج عبد بن حميد . وابن المنذر عن عكرمة قال : « إن أهل الجنة يحلون أسورة من ذهب ولؤلؤ وفضة هى أخف عليهم من كل شئ إنما هى نور » وأخرج الشيخان عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال « تباع الحاية من المؤمن حيث يباغ الضوء » وأخرج أبو الشيخ . وغيره عن كعب الأحبار قال « إن لله تعالى ملكا - وفى رواية - فى الجنة ملك لو شئت أن اسميه أسميته يصوغ حلى أهل الجنة من يوم خلق إلى أن تقوم الساعة ولو أن حليا منها أخرج لرد شعاع الشمس » والسؤال بأن لبس الرجال الأساور عيب فى الدنيا فكيف يحلون فى الآخرة مندفع بأن كونه عيبا إنما هو بين قوم لم يعتادوه لا مطلقا ولا أظنك فى مزية من أن الشئ قد يكون عيبا بين قوم ولا يكون عيبا بين آخرين ، وليس فيما نحن فيه أمر عقلى يحكم بكونه عيبا فى كل وقت وفى كل مكان وبين كل قوم ، وإن التزمت أن فيه ذلك فقد حليت

نفسك بحلية الجهل وخرجت من ربة العقل ، هذا وقرأ أبان عن عاصم (من أسورة) بحذف ألف وزيادة هاء وهو أحد الجموع لسوار كما سمعت ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا ﴾ لأن الخضرة أحسن الألوان والنفس تنبسط بها أكثر من غيرها ، وروى في أثر أنها تزيد في ضوء البصر ، وقيل :

ثلاثة مذهب للحنن : الماء والخضرة والوجه الحسن . والظاهر أن لباسهم غير منحصر فيما ذكر إذ لهم فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين ، وأخرج ابن أبي حاتم عن سليم بن عامر أن الرجل يكسى في الساعة الواحدة سبعين ثوباً وأن أدناها مثل شقيق النعمان ، وقيل يحتمل الانحصار ولهم فيها ما تشتهي الأنفس لا يأباه لجواز أنهم لا يشتهون ولا تلذ أعينهم سوى ذلك من الألوان ، والتنكير لتعريف أنها لا يكاد يوصف حسناتها *
وقد أخرج ابن أبي حاتم عن كعب قال : لو أن ثوباً من ثياب أهل الجنة نشر اليوم في الدنيا لصعق من ينظر إليه وما حملته أبصارهم *

وقرأ أبان عن عاصم . وابن أبي حماد عن أبي بكر (ويلبسون) بكسر الباء ﴿ مِّنْ سُندُسٍ ﴾ قال الجو اليعقبي : هو رقيق الديباج بالفارسية فهو معرب ، وفي القاموس هو ضرب من البزبون أو ضرب من رقيق الديباج معرب بلا خلاف ، وقال الليث : لم يختلف أهل اللغة والمفسرون في أنه معرب ، وأنت تعلم أنه خلاف الشافعي عليه الرحمة ، والقول بأنه ليس من أهل اللغة والمفسرين في النفس منه شيء ، وقال شيدله : هو رقيق الديباج بالهندية ، وواحد على ما نقل عن ثعلب سندسة *

وزعم بعضهم : أن أصله سندي وكان هذا النوع من الديباج يجلب من السند فأبدلت الياء سيناً كما فعل في سادي فقيل سادس ، وهو كلام لا يروج إلا على سندي أو هندي . ويحكى أن جماعة من أهل الهند من بلد يقال له بروج بالجيم الفارسية وكانوا يتكلمون بلغة تسمى سنسكريت جاؤا إلى الاسكندر الثاني بهدية من جملة ما هذا الديباج ولم يكن رآه فقال : ما هذا ؟ فقالوا : سندون بالنون في آخره فغيرته الروم إلى سندوس ثم العرب إلى سندس فهو معرب قطعاً من ذلك اللفظ الذي أطلقته أولئك الجماعة عليه ، لكن لا جزم في أنه اسم له في الأصل بلغتهم أو اسم للبلدة المجلوب هو منها أطلق عليه كما في أسماء كثير من الأمتعة اليوم والله تعالى أعلم بحقيقة الحال *
﴿ وَاسْتَبْرَقَ ﴾ أخرج ابن جرير وغيره عن قتادة . وعكرمة أنه غليظ الديباج ، وقال ابن بحر : هو ديباج منسوج بذهب وفي القاموس هو الديباج الغليظ أو ديباج يعمل بالذهب أو ثياب حرير صفاق نحو الديباج أو قدة حمراء كأنها قطع الأوتاراه ، والذي عليه الأكثر من المفسرين واللغويين الأول ، وهو كما أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك معرب استبره وهي كلمة عجمية ومعناها الغليظ ، والمشهور أنه يقال للغليظ بالفارسية استبر بلاهاء ، وقال ابن قتيبة : هو رومي عرب وأصله استبره فابدلوا الهاء قافاً ، ووقع في شعر المرقش قال :

تراهن يلبسن المشاعر مرة واستبرق الديباج طوراً لباسها

وقال ابن دريد : هو سرياني عرب وذكر من أصله ما ذكروا ، وقيل : أصله استفره بحرف بعد التاء بين الفاء والباء الموحدة ، وادعى بعضهم أن الاستبرق الديباج الغليظ الحسن في اللغة العربية والفارسية ففيه توافق اللغتين ، ونقل عن الأزهري أنه استصوب هذا ، ويجمع على أباريق ويصغر كما في القاموس . وغيره على أيرق ، وقرأ ابن محيصن (واستبرق) بوصل الهمزة وفتح القاف حيث وقع جعله كما يقتضيه ظاهر كلام ابن

ابن خالويه فعلا ماضيا على وزن استفعل من البريق إلا إن استفعل فيه موافق للجرد الذي هو برق ، وظاهر كلام الاهوازي في الاقتناع أنه وحده قرأ كذلك وجعله اسما ممنوعا من الصرف ولم يجعله فعلا ماضيا * وقال صاحب اللوامح : قرأ ابن محيصن (واستبرق) بوصل الهمزة في جميع القرآن مع التنوين فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفا على غير قياس ، ويجوز أنه جعله كلمة عربية من برق الثوب يبرق بريقا إذا تلاها بجذته ونضارته فيكون وزنه استفعل من ذلك فلما سمي به عاملة معاملة الفعل في وصل الهمزة ومعاملة المتمكن من الأسماء في الصرف والتنوين ، وأكثر التفاسير على أنه عربي وليس بمستعرب انتهى ، ولا يخفى أنه مخالف للنقلين السابقين ، ويمكن أن يقال : إن لابن محيصن قراءتين فيه الصرف والمنع منه فنقل بعض قراءة وبعض آخر أخرى لكن ذكر ابن جنى أن قراءة فتح القاف سهو أو كالسهو ، قال أبو حيان : وإنما قال ذلك لأن جعله اسما ومنعه من الصرف لا يجوز أنه غير علم فتكون سهوا وقد أمكن جعله فعلا ماضيا فلا تكون سهوا انتهى .

وفي الجمع بين السندس والاستبرق اشعار ما بأن لأولئك القوم في الجنة ما يشتهون ، ونكرا لتعظيم شأنهما وكيف لا وهما وراء ما يشاهد من سندس الدنيا واستبرقها بل وما يتخيل من ذلك ، وقد أخرج البيهقي عن أبي الخير مرثد بن عبد الله قال : في الجنة شجرة تفتت السندس منه تكون ثياب أهل الجنة . وأخرج الطيالسي . والبخاري في التاريخ . والنسائي . وغيرهم عن ابن عمر قال : قال رجل يا رسول الله أخبرنا عن ثياب أهل الجنة أخلقا تخلق أم نسجا تنسج ؟ فقال ﷺ : بل يتشقق عنها ثمر الجنة ، وظاهرها أنها من سندس كانت أو من استبرق كذلك ، وقدمت التحاية على اللباس لأن الحلي في النفس أعظم وإلى القلب أحب وفي القيمة أغلى وفي العين أحلى ، وبني فعله للمفعول إشعارا بأنهم لا يتعاطون ذلك بأنفسهم وإنما يفعلها الخدم كما قال الشاعر :

غرائز في كن وصون ونعمة يحلين ياقوتا وشذرا مفقرا

وكذلك سائر الملوك في الدنيا يلبسهم التيجان ونحوها من العلامات المرصعة بالجواهر خدمهم ، وأسند اللبس إليهم لأن الإنسان يتعاطى ذلك بنفسه خصوصا إذا كان فيه ستر العورة ، وقيل : بنى الأول للمفعول والثاني للفاعل إشارة إلى أن التحلية تفضل من الله تعالى واللبس استحقاقهم . وتعقب بأن فيه نزغة اعتزالية ويدفع بالعناية ﴿ مَتَّكِمِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ جمع أريكة كما قال غير واحد وهو السرير في الحجلة فإن لم يكن فيها فلا يسمى أريكة .

وأخرج ذلك البيهقي عن ابن عباس ، وقال الراغب : الأريكة حجلة على سرير وتسميتها بذلك إما لكونها في الأرض متخذة من أراك وهو شجر معروف أو لكونها مكانا للاقامة من قولهم أراك بالمكان أروكا ، وأصل الأروك الاقامة على رعي الأراك ثم تجوز به في غيره من الاقامات ، وروى تفسيرها بذلك عن عكرمة * وقال الزجاج : الأرائك الفرش في الحجال ، والظاهر أنها على سائر الأقوال عربية ، وحكى ابن الجوزي في فنون الافنان أنها السرر بالحشية ، وأياما كان فالكلام على ما قاله بعض المحققين كناية عن تنعمهم وترفعهم فان الاتكاء على الأرائك شأن المتنعمين المترفعين ، والآثار ناطقة بأنهم يتكئون ويتنعمون ، فقد أخرج

ابن أبي حاتم عن الهيثم بن مالك الطائى أن رسول الله ﷺ قال « ان الرجل ليتكلى المتكأ مقدار أربعين سنة ما يتحول منه ولا يمله يأتيه ما اشتتهت نفسه ولذت عينه » وأخرج ابن المنذر . وجماعة عن ابن عباس أن على الأرائك فرشاً منضودة في السماء مقدار فرسخ .

وقرأ ابن محيصن (علمرائك) بنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وادغام لام (على) فيها فيحذف ألف (على) لتوهم سكون لام التعريف ، ومثله قول الشاعر : « فما أصبحت عارض نفسي برية * يريد على الأرض »
 ﴿ نَعَمْ الثَّوَابُ ﴾ ذلك الذى وعدوا به من الجنة ونعيمها ﴿ وَحَسُنَتْ ﴾ أى الأرائك أو الجنات
 ﴿ مُرْتَفَقًا ٣١ ﴾ متكئاً ، وقد تقدم آتفا الكلام فيه ﴿ وَأَضْرَبْ لَهُم ﴾ للمؤمنين الذين يدعون ربهم

بالغداة والعشى والكفرة الذين طلبوا طردهم ﴿ مَثَلًا لِّرَجُلَيْنِ ﴾ مفعولان لا ضرب ثانيهما أولهما لأنه المحتاج إلى التفصيل والبيان قاله بعضهم ، وقد مر تحقيق هذا المقام فتذكر ، والمراد بالرجلين إما رجلان مقدران على ما قيل وضرب المثل لا يقتضى وجودهما وإما رجلان موجودان وهو المفعول عليه ، فقيل هما اخوان من بنى إسرائيل أحدهما كافر اسمه فرطوس ، وقيل اسمه قطفير والآخر مؤمن اسمه يهوذا فى قول ابن عباس * وقال مقاتل : اسمه يلميخا ، وعن ابن عباس أنهما ابنا ملك من بنى إسرائيل أنفق أحدهما ماله فى سبيل الله تعالى وكفر الآخر واشتغل بزينة الدنيا وتنمية ماله ، وروى أنهما كانا حدادين كسباً مالا ، وروى أنهما ورثا من أبيهما ثمانية آلاف دينار فتشاطراها فاشتري الكافر أرضاً بالف فقال المؤمن : اللهم أنا اشتري منك أرضاً فى الجنة بالف فتصدق به ثم بنى أخوه داراً بالف فقال : اللهم إني اشتري منك داراً فى الجنة بالف فتصدق به ثم تزوج أخوه امرأة بالف فقال : اللهم إني جعلت ألفاً صداقاً للحرور فتصدق به ثم اشتري أخوه خدماً ومتاعاً بالف فقال : اللهم إني اشتري منك الولدان المخلدين بالف فتصدق به ثم أصابته حاجة فجلس لأخيه على طريقه فربه فى حشمه فتعرض له فطرده ووبخه على التصديق بماله ، وقيل : هما اخوان من بنى مخزوم كافر هو الأسود بن الأسد ومؤمن هو أبو سلمة عبدالله بن عبدالأسد ، والمراد ضربهما مثلاً للفريقين المؤمنين والكافرين لآمن حيث أحوالهما المستفادة مما ذكر آتفا من أن المؤمنين فى الآخرة كذا وللکافرين فيها كذا بل من حيث عصيان الكفرة مع قلبهم فى نعم الله تعالى وطاعة المؤمنين مع مكابدتهم . شاق الفقر أى اضرب لهم مثلاً من حيثية العصيان مع النعمة والطاعة مع الفقر حال رجلين ﴿ جَعَلْنَا لَاحِدَهُمَا ﴾ وهو الكافر ﴿ جَنَّتَيْنِ ﴾ بستانين لم يعين سبحانه مكانهما إذ لا يتعلق بتعيينه كبير فائدة .

وذكر ابراهيم بن القاسم الكاتب فى كتابه عجائب البلاد أن بحيرة تينس كانت هاتين الجنةين فجرى ما جرى ففرقهما الله تعالى فى ليلة واحدة ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ما يعلم منه قول آخر ، والجملة بتامها تفسير للمثل فلا موضع لها من الأعراب ، ويجوز أن تكون فى موضع الصفة لرجلين فوضعها نصب ﴿ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ من كروم متنوعة فالكلام على ما قيل إما على تقدير مضاف وإما الأعناب فيه مجاز عن الكروم وهى أشجار العنب ، والمفهوم من ظاهر كلام الراغب أن العنب مشترك بين الثمرة والكرم وعليه فيراد الكروم من غير حاجة إلى

التقدير أو ارتكاب المجاز ، والداعى إلى إرادة ذلك أن الجنة لا تكون من ثمر بل من شجر ﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ﴾ أى جعلنا النخل محيطاً بهما مطيفة بحفافيهما أى جانبيهما مؤزراً بها كرومهما يقال حفه القوم إذا طافوا به وحففته بهم إذا جعلتهم حافين حوله فتزيده الباء مفعولاً آخر كقولك غشيت به ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا ﴾ وسطهما ﴿ زَرَعًا ۚ ۛ ۛ ﴾ لتكونا جامعتين للاقوات والنفوا كه متواصلتي العبارة على الهيئة الرائقة والوضع الانيق ۛ

﴿ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ۚ آتَتْهُمَا أَكْطَا ۚ ﴾ ثمرها وبلغ مبلغاً صالحاً للاكل ، و (كَلَّمَا) اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى عند البصريين وهو المذهب المشهور ومثنى لفظاً ومعنى عند البغداديين وتأوه منقلبة عن واو عند سيبويه فاصله كلوى فالآلف فيه للتأنيث . ويشكل على هذا إعرابه بالحروف بشرطه ، ويحاج بما أجيب به عن الاشكال فى الاسماء الخمسة . وعند الجرمى الآلف لام منقلبة عن أصلها والتاء زائدة للتأنيث . ويرد عليه أنه لا يعرف فعتل وأن التاء لا تقع حشواً ولا بعد ساكن صحيح ؛ وعلى المشهور يجوز فى ضميره مراعاة لفظه ومراعاة معناه وقدر وعى الاول هنا والثانى فيما بعد . وفى مصحف عبد الله (كلا الجننتين آتى) بصيغة التذكير لأن تأنيث الجننتين مجازى ثم قرأ (آتت) فأنث لأنه ضميره ووث ، ولا فرق بين حقيقة ومجازيه فالتركيب نظير قولك : طلع الشمس وأشرقت وقال : إن عبد الله قرأ (كل الجننتين آتى أكله) فذكر وأعاد الضمير على كل ۛ

﴿ وَلَمْ تَظَلْمْ مِنْهُ ﴾ أى لم تنقص من أكلها ﴿ شَيْئًا ﴾ من النقص على خلاف ما يعهد فى سائر البساتين فإن الثمار غالباً تكثر فى عام وتقل فى عام وكذا بعض الاشجار تأتى بالثمار فى بعض الاعوام دون بعض ، وجوز أن يكون (تظلم) متعدياً و (شيئاً) مفعوله والمآل واحد ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا ﴾ أى فيما بين كلتا الجننتين ﴿ نَهْرًا ۚ ۛ ۛ ﴾ ليدوم شربهما ويزيد بهاؤهما ، قال يحيى بن أبى عمرو الشيبانى : وهذا النهر هو المسمى بنهر أبى فرطس وهو على ما قال ابن أبى حاتم نهر مشهور فى الرملة ، وقيل المعنى فجرنا فيما بين كل من الجننتين نهراً على حدة فيكون هناك نهران على هذا ولا يخفى أنه خلاف الظاهر ، وتشديد فجر قيل للمبالغة فى سعة التفجير ، وقال الفراء : لأن النهر ممتد فكأنه أنهار ۛ

وقرأ الأعمش . وسلام . ويعقوب . وعيسى بن عمر (فجرنا) بالتخفيف على الأصل ، وقرأ أبو السمال . والعياض ابن غزوان . وطلحة بن سليمان (نهراً) بسكون الهاء وهو لغة جارية فيه وفى نظائره ، ولعل تأخير ذكر التفجير عن ذكر الإتياء مع أن الترتيب الخارجى على العكس لايدان باستقلال كل من إتياء الأكل وتفجير النهر فى تكميل محاسن الجننتين كما فى قصة البقرة ونحوها ولو عكس لانفهم أن المجموع خصلة واحدة بعضها مترتب على بعض فان إتياء الأكل متفرع على السقى عادة ، وفيه إيماء إلى أن إتياء الأكل لا يتوقف على السقى كقوله تعالى : (يكاد زيتها يضىء) قاله شيخ الاسلام ﴿ وَكَانَ لَهُ ﴾ أى للاحد المذكور وهو صاحب الجننتين ﴿ ثَمَرٌ ﴾ أنواع المسال كما فى القاموس . وغيره ويقال : ثمر إذا تمول ، وحمله على حمل الشجر كما فعل أبو حيان . وغيره غير مناسب للنظم ۛ

وقرأ ابن عباس . ومجاهد . وابن عامر . وحمة . والكسائى . وابن كثير . ونافع . وقرأ المدينة (ثمر) بضم التاء والميم ، وكذا فى (بثمره) الآتى وهو جمع ثمار بكسر التاء جمع ثمر بفتح التين فهو جمع الجمع ومعناه

على نحو ما تقدم أى أموال كثيرة من الذهب والفضة والحيوان وغيرها ، وبذلك فسرہ ابن عباس . وقتادة وغيرهما ، وقال مجاهد . يراد به الذهب والفضة خاصة ، وقرأ الأعمش . وأبو رجاء . وأبو عمرو بضم الثاء وإسكان الميم تخفيفاً هنا وفيما بعد والمعنى على ما سمعت ، وقرأ أبو رجاء فى رواية (ثمر) بالفتح والسكون * وفى مصحف أبى وحمل على التفسير (وآتيناه ثمرا كثيرا) (فقال لصاحبه) المؤمن ، والمراد بالصاحب المعنى اللغوى فلا ينافى هذا العنوان القول بأنهما كانا أخوين خلافاً لمنزومهم (وهُوَ) أى القائل (يحاوره) أى يحاور صاحبه فالجمله فى موضع الحال من القائل ، والمحاوره مراجعة الكلام من حار إذا رجع أى يراجع الكلام فى إنكاره البعث وإشراكه بالله تعالى ، وجوز أن تكون الجملة حالا من صاحبه فضمير (هو) عائد عليه وضمير صاحبه عائد على القائل أى والصاحب المؤمن يراجع بالوعظ والدعوة إلى الله عز وجل ذلك الكافر القائل له (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۚ) حشما وأعوانا ، وقيل : أولادا ذكورا ، وروى ذلك عن قتادة . ومقاتل ، وأيد بمقابلته - بأقل منك مالا وولدا - وتخصيص الذكور لأنهم الذين ينفرون معه لمصلحه ومعاونته ، وقيل : عشيرة ومن شأنهم أنهم ينفرون مع من هو منهم ، واستدل بذلك على أنه لم يكن أخاه لأن العشيرة مشتركة بينهما وملتزم الاخوة لا يفسر بذلك ، ونصب (مالا ونفرا) على التمييز وهو على ما قيل محول عن المبتدأ ، والظاهر أن المراد من أفعل التفضيل معناه الحقيقى وحينئذ يرد بذلك ما فى بعض الروايات من أن الأخ المؤمن بقى بعد التصديق بماله فقيرا محتاجا فسأل أخاه الكافر ولم يعطه ووبخه على التصديق (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ) أى كل ما هو جنة له يتمتع بها بناء على أن الاضافة للاستغراق والعموم فتفيد ما أفادته التثنية مع زيادة وهى الإشارة إلى أنه لا جنة له غير ذلك ولاحظ له فى الجنة التى وعد المتقون وإلى هذا ذهب الزمخشري وهو معنى لطيف دق تصوره على أبى حيان فتعقبه بما تعقبه . واختار أن الافراد لأن الدخول لا يمكن أن يكون فى الجنتين معا فى وقت واحد وإنما يكون فى واحدة واحدة وهو خال عما أشير اليه من النكتة .

وكذا ما قيل إن الافراد لاتصال احدهما بالآخرى . وأخرج ابن أبى حاتم عن السدى أنه قال فى قوله تعالى (جعلنا لأحدهما جنتين) الخ الجنة البستان فكان له بستان واحد وجدار واحد وكان بينهما نهر فلذلك كان جنتين وسماه سبحانه جنة من قبل الجدار المحيط به وهو كما ترى ، والذي يدل عليه السياق والمحاوره ان المراد ودخل جنته مع صاحبه (وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ) جملة حالية أى وهو ضار لنفسه بكفره حيث عرضها للهلاك وعرض نعمته للزوال أو واضع الشئ فى غير موضعه حيث كان اللائق به الشكر والتواضع لا ما حكى عنه * (قَالَ) استئناف مبنى على سؤال نشأ من ذكر دخول جنته حال ظلمه لنفسه - كأنه قيل فماذا قال إذ ذاك ؟ فقيل قال : (مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ) أى تهلك وتنفى يقال باديبديدا ويودا ويودودة إذا هلك (هذه) أى الجنة (أبدأ ۚ) أى طول الحياة فالمراد بالتأيد طول المكث لا معناه المتبادر ، وقيل يجوز أن يكون أراد ذلك لأنه لجهله وانكاره قيام الساعة ظن عدم فناء نوعها وانفنى كل شخص من أشجارها نحو ما يقوله الفلاسفة القائمون بقدوم العالم فى الحركات الفلكية وليس بشئ ، وقيل ما قصد إلا أن هذه الجنة المشاهدة

بشخصها لا تفنى على ما يقوله الفلاسفة على المشهور في الأفلاك أنفسها و كأن حب الدنيا والعجب بها غشى على عقله فقال ذلك وإلا فهو بما لا يقوله عاقل وهو بما لا يرتضيه فاضل ، وقيل (هذه) إشارة إلى الاجرام العلوية والاجسام السفلية من السموات والأرض وأنواع المخلوقات أو إشارة إلى الدنيا والمآل واحد والظاهر ما تقدم ، وأياما كان فلعل هذا القول كان منه بمقابلة موعظة صاحبه وتذكيره بفناء جنتيه ونهيهِ عن الاغترار بهما وأمره بتحصيل الصالحات الباقيات ، ولعله خوفه أيضا بالساعة فقال له : ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ أى كائنة فيما سيأتى فالقيام الذى هو من صفات الاجسام مجاز عن الكون والتحقيق لكنه جار فى العرف مجرى الحقيقة ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي ﴾ بالبعث عند قيامها كما زعمت ﴿ لَا أَجِدَنَّ ﴾ حينئذ ﴿ خَيْرًا مِنْهَا ﴾ أى من هذه الجنة .

وقرأ ابن الزبير . وزيد بن علي . وأبو بحرية . وأبو جعفر . وشيبة . وابن محيصن . وحמיד . وابن منذر . ونافع . وابن كثير . وابن عامر (منهما) بضمير التثنية وكذا فى مصاحف مكة والمدينة والشام أى من الجنة (مُنْقَلَبًا ٣٦) أى مرجعاً وعاقبة لفناء الأولى وبقاء الأخرى على زعمك ، وهو تمييز محول من المبتدأ على ما نص عليه أبو حيان ، ومدار هذا الطمع واليمين الفاجرة اعتقاد أنه تعالى إنما أولاه ما أولاه فى الدنيا لاستحقاقه الذاتى وكرامته عليه سبحانه وهذا كقوله تعالى حكاية (ولئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى) ولم يدر أن ذلك استدراج ، وكأنه لسبق ما يشق عليه فراقه وهى الجنة التى ظن أنها لا تبعد جاء هنا (رددت) ولعدمه فيما سيأتى بعد إن شاء الله تعالى من آية حم المذكورة جاء (رجعت) فليتأمل • ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ﴾ استئناف كما سبق ﴿ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ جملة حالية كالسابقة ، وفائدتها التنبيه من أول الأمر على أن ما يتلوها كلام معتنى بشأنه مسوق للمحاورة •

وقرأ أبى وحمل ذلك على التفسير (وهو يخاصمه) ﴿ أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ﴾ أى فى ضمن خلق أصلك منه وهو آدم عليه السلام لما أن خلق كل فرد من أفراد البشر له حظ من خلقه عليه السلام إذ لم تكن فطرته الشريفة مقصورة على نفسه بل كانت أنموذجا منظويا على فطرة سائر أفراد الجنس انطواء إجماليا مستتبعا لجريان آثارها على الكل فاسناد الخلق من تراب إلى ذلك الكافر حقيقة باعتبار أنه مادة أصله ، وكون ذلك مبنيا على صحة قياس المساواة خيال واه ، وقيل خلقتك منه لأنه أصل مادتك إذماء الرجل يتولد من أغذية راجعة إلى التراب فالاسناد مجاز من اسناد ما للسبب إلى المسبب فتدبر •

﴿ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ هى مادتك القريةة فالمخلوق واحد والمبدأ متعدد ، ونقل أنه مامن نطفة قدر الله تعالى أن يخلق منها بشراً إلا وهلك موكل بها يلقى فيها قليلا من تراب ثم يخلق الله تعالى منها ما شاء من ذكر أو أنثى • وتعقبه فى البحر بأنه يحتاج إلى ثبوت صحته ، وأنا أقول : غالب ظنى أنى وقفت على تصحيحه لكن فى تخريج الآية عليه كلام لا يخفى ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا ٣٧ ﴾ عدلك وكمالك إنسانا ذكرا ، وأصل معنى التسوية جعل الشيء سواء أى مستويا كما فيما (تسوى بهم الأرض) ثم انه يستعمل تارة بمعنى الخلق والايجاد كما فى قوله تعالى (ونفس وماسواها) فاذا قرن بالخلق والايجاد كما هنا فالمراد به الخلق على أتم حال وأعدله حسبما تقتضيه

الحكمة بدون إفراط ولا تفريط ، ونصب (رجلا) على ما قال أبو حيان على الحال وهو محوج إلى التأويل .
وقال الحوفي: نصب على أنه مفعول ثان لسوى ، والمراد ثم جعلك رجلا ، وفيه على ما قيل تذكير بنعمة الرجولية
أى جعلك ذكرا ولم يجعلك أنثى .

والظاهر أن نسبة الكفر بالله تعالى إليه لشكه في البعث وقوله (ما أظن الساعة قائمة) والشاك في البعث
كما في الكشف كافر من أوجه الشك في قدرته تعالى وفي أخباره سبحانه الصدق وفي حكمته ألا ترى إلى قوله عز
وجل (أحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون) وهذا هو الذى يقتضيه السياق لأن قوله (أ كفرت) الخ
وقع ردا لقوله (ما أظن الساعة قائمة) ولذلك رتب الإنكار بخلقهم من تراب ثم من نطفة الملوحة بدليل البعث
وعليه أكثر المفسرين ونوقشوا فيه .

وقال بعضهم : الظاهر إنه كان مشركا كما يدل عليه قول صاحبه تعريضا به (ولا أشرك بربى أحدا) وقوله
(ياليتنى لم أشرك بربى أحدا) وليس فى قوله (ان رددت إلى ربى) ما ينافيه لأنه على زعم صاحبه كما مر مع
أن الإقرار بالربوبية لا ينافى الإشراك فعبد الأصنام مقرون بها وهم مشركون فالمراد بقوله (أ كفرت)
أشركت اه ، وسيأتى إن شاء الله تعالى بعض ما يتعاق به .

وقرأ ثابت البناني وحمل ذلك على التفسير كمنظائره المتقدمة ويليك أ كفرت ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾ أصله
لكن أنا وقد قرأ به أبى . والحسن ، وحكى ابن عطية ذلك عن ابن مسعود فنقل حركة همزة أنا إلى نون
لكن فحذفت الهمزة ثم حذفت الحركة ثم ادغمت النون فى النون ، وقيل حذفت الهمزة مع حركتها ثم ادغم
أحد المثليين فى الآخر وهو أقرب مسافة إلا أن الحذف المذكور على خلاف القياس ، وقد جاء الحذف
والادغام فى قوله :

وترمينى بالطرف أى أنت مذنب وتقليبنى لكن إياك لا أقلى

فانه أراد لكن أنا لا أقلىك ، وهو أولى من جعلهم التقدير لكنه إياك على حذف ضمير الشأن ، وأبعد
منه جعل الأصل لكننى إياك على حذف اسم لكن كما فى قوله :

فلو كنت ضيبا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر

أى لكنك مع نون الوقاية ، وبإثبات الألف آخر فى الوقف وحذفها فى الوصل كما هو الأصل فى أنا
وقفنا ووصلنا قرأ الكوفيون . وأبو عمرو . وابن كثير . ونافع فى رواية ورش . وقالون ، وأبدلها هاء فى الوقف
أبو عمرو فى رواية فقال (لكنه) ذكره ابن خالويه ، وقال ابن عطية : روى هرون عن أبى عمرو (لكنه
هو الله ربى) بضمير لحق لكن .

وقرأ ابن عامر . وزيد بن على . والحسن . والزهرى بإثبات الألف وقفنا ووصلنا وهو رواية عن نافع .
ويعقوب . وأبى عمرو . وورش . وأبى جعفر . وأبى بحرية ، وجاء ذلك على لغة بنى تميم فانهم يثبتون ألف
أنا فى الأصل إختيارا وأما غيرهم فيثبتها فيه اضطرابا ، وقال بعضهم : إن إثباتها فى الوصل غير فصيح لكنه
حسن هنا لمشابهة أنا بعد حذف همزته لضميرنا المتصل ولأن الألف جعل عوضا عن الهمزة المحذوفة فيه .
وقيل أثبتت إجراء للوصل مجرى الوقف وفى إثباتها دفع اللبس بلكن المشددة ، ومن إثباتها وصلا قول الشاعر :

أنا شيخ العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريرت السناما

وفي رواية الهاشمي عن أبي جعفر حذفها وصلا ووقفا ، وروى ذلك أيضا عن أبي عتبة . وأبى حيوة . وأبى بحرية ، وقرأ (لكننا) بحذف الهمزة وتخفيف النونين ، و(لكن) في جميع هذه القراءات حرف استدراك لا عمل له وأنا مبتدأ أول و(هو) ضمير الشأن مبتدأ ثان و(الله ربى) مبتدأ وخبر ، والجملة خبر ضمير الشأن وهى غنية عن الرابط وجملة ضمير الشأن وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط ضمير المتكلم المضاف إليه ، والتركيب نظير قولك : هند هو زيد ضاربها ، وجوز أن يكون (هو) مبتدأ ثانيا والاسم الجليل بدلا منه و(ربى) خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط الياء أيضا . وفي البحر أن (هو) ضمير الشأن وثم قول محذوف أى لكن أنا أقول هو الله ربى ، ويجوز أن يعود على (الذى خلقك) أى لكن أنا أقول الذى خلقك الله ربى فخبيره الاسم الجليل و(ربى) نعت أو عطف بيان أو بدل انتهى ، ثم جوز عدم تقدير القول واقتصر على جعل (هو) ضمير الشأن حينئذ حسبا سمعت ، ولا يخفى أن احتمال تقدير القول بعيد في هذه القراءة ولعل احتمال كون الاسم الجليل بدلا أقرب معنى من كونه خبرا وعود الضمير على الذى خلقك ، وجوز أبو على كون - نا - ضمير الجماعة كالتى في خرجنا وضربنا ووقع الادغام لاجتماع المثلين لأنه أريد بها ضمير المعظم نفسه فوحد (ربى) على المعنى ولو اتبع اللفظ لقليل ربنا ولا يخفى ما فيه من البعد ، وقال ابن عطية في الآية : يجوز أن تكون لكن هى العاملة من اخوات إن واسمها محذوف وحذفه فصيح إذا دل عليه الكلام والتقدير لكن قولى هو الله ربى ، لكن ذلك إنما يتم لو قرئ بحذف الالف وقفا ووصلا وأنا لا اعرف احدا قرأ بذلك انتهى ، وانت قد عرفت من قرأ به ، وقد ذكر غيرهم قرؤا أيضا أبو القاسم يوسف بن على الهذلى في كتابه الكامل في القراءات لكن لأظنك تستحسن التخريج على ذلك . وقرأ عيسى الثقفى (لكن هو الله) بسكون نون لكن ، وحكاه ابن خالويه عن ابن مسعود . والاهوازى عن الحسن واعرابه ظاهر جدا * وقرئ « لكن أنا هو الله لا إله الا هو ربى » ويعلم اعرابه بمامر ، وخرج أبو حيان قراءة أبى عمرو على رواية هرون على أن يكون « هو » تأكيذا لضمير النصب فى « لكنه » وجعله عائدا على « الذى خلقك » ثم قال : ويجوز أن يكون فصلا لوقوعه بين معرفتين ، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن لأنه لا عائذ حينئذ على اسم لكن من الجملة الواقعة خبرا انتهى ، وياليت شعرى ما الذى منعه من تجويز أن يكون ضمير لكنه للشأن ويكون (هو) مبتدأ عائدا على (الذى خلقك) والاسم الجليل خبره و(ربى) نعتا أو عطف بيان أو بدل والجملة خبر ضمير الشأن المنصوب بلكن أو يكون (هو) مبتدأ والاسم الجليل بدلا منه و(ربى) خبرا والجملة خبر الضمير . هذا وقوله ﴿ وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ۝ ٣٨ ﴾ عطف على احدى الجملتين والاستدراك على (أ كفرت) وملخص المعنى : كان الاستفهام الذى هو للتقرير على سبيل الإنكار أنت كافر بالله تعالى لكنى مؤمن موحد وللغاير الظاهر بين الجملتين وقعت لكن موقعها فقد قالوا : انها تقع بين كلامين متغايرين نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب ، وإلى كون المعنى ما ذكر ذهب الزمخشري وغيره ، وذكر فى الكشف أن فيه إشارة إلى أن الكفر بالله تعالى يقابله الايمان والتوحيد فجاز أن يستدرك بكل منهما وبهما معا أى كما هنا فان الايمان مفاد أنا هو الله ربى والتوحيد مفاد (لا أشرك بربى احدا) وانت تعلم أيضا أن الشرك كثيرا ما يطلق على مطلق الكفر

وجعلوا منه قوله تعالى « إن الله لا يغفر أن يشرك به » وأنه يمكن أن يكون الغرض من مجموع الكلام إثبات الإيمان على الوجه الأكيد ، ولعل شرك صاحبه الذي عرض به في الجملة الثانية كما صرح به غير واحد بهذا المعنى *

وقيل الشرك فيه بالمعنى المتبادر وإثباته لصاحبه تعريضا باعتبار أنه لما أنكر البعث فقد عجز الباري جل جلاله ومن عجزه سبحانه وتعالى فقد سواه بخلقه تعالى في العجز وهو شرك ، وقيل باعتبار أنه لما اغتر بدنياه وزعم الاستحقاق الذاتي وأضاف ما أضاف لنفسه كان كأنه أشرك فعرض به المؤمن بمعارض فكأنه قال : لكن أنا مؤمن ولا أرى الغنى والفقر إلا من الله تعالى يفقر من يشاء ويغنى من يشاء ولا أرى الاستحقاق الذاتي على خلاف ما أنت عليه ، والانصاف أن كلا من القولين تكلف ، وقيل في الكلام تعريض بشرك صاحبه ولا يلزم أن يكون مدلولاً عليه بكلامه السابق بل يكفيه ثبوت كونه مشركاً في نفس الأمر وفيما بعد ما هو ظاهر فيه فتأمل ، ثم اعلم أن ما تضمنته الآية ذكر جليل ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أسماء بنت عميس قالت : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن عند الكرب الله ربي لا أشرك به شيئاً .

﴿ وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ﴾ حض على القول وتوبيخ على تركه ، وتقديم الظرف على المحضض عليه للائذان بتحتم القول في آن الدخول من غير ريث للقصر ، وجاز تقديمه لذلك وجعله فاصلاً بين (ولو لا) وفعالها لتوسعهم في الظروف أي هلا قلت عند ما دخلتها ﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ أي الأمر ما شاء الله أو ما شاء الله تعالى كائن على أن ما موصولة مرفوعة المحل اما على أنها خبر مبتدأ محذوف أو على أنها مبتدأ محذوف الخبر ويجوز أن تكون شرطية في محل نصب بشاء والجواب محذوف أي شيء شاء الله تعالى كان ، وأيا ما كان فالمراد تحضيضه على الاعتراف بأن جنته وما فيها بمشيئة الله تعالى إن شاء أبقاها وإن شاء أبادها ، ودلالة الجملة على العموم الداخل فيه ما ذكر دخولا أولياً على التقدير الأول لأن تعريف الأمر بالاستغراق ، والجملة على هذا تفيد الحصر وأما على غيره فقيل لأن ما شرطية أو موصولة وهي في معنى الشرط والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه فيفيد عدمه عند عدمه فيكون المعنى ما شاء كان وإن لم يشأ لم يكن ، ولا غبار على ذلك عند من يقول بمفهوم الشرط ، وقد رتب بعضهم في الثاني من احتمال الموصولة ما شاء الله هو الكائن حتى تفيد الجملة ما ذكر وليس بشيء كما لا يخفى *

وزعم القفال من المعتزلة أن التقدير هذا ما شاء الله تعالى والاشارة إلى ما في الجنة من الثمار ونحوها ، وهذا كقول الانسان إذا نظر إلى كتاب مثلاً : هذا خط زيد ، ومراده نفي دلالة الآية على العموم ليس له مذهب الاعتزال ، وكذلك فعل الكعبي . والجبايئ حيث قالوا : الآية خاصة فيما تولى الله تعالى فعله ولا تشمل ما هو من فعل العباد ولا يمتنع أن يحصل في سلطانه سبحانه ما لا يريد كما يحصل فيه ما ينهى عنه ، ولا يخفى على من له ذوق سليم وذهن مستقيم أن المنساق إلى الفهم العموم وكلمة المعتزلة عدول عن ذلك ﴿ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ من مقول القول أيضاً أي هلا قلت ذلك اعترافاً بعجزك وإقراراً بأن ما تيسر لك من عمارتها وتدير أمرها إنما هو بمعونته تعالى وإقداره جل جلاله ، وقد تضمنت هذه الآية ذكر جليل أيضاً ، فقد أخرج أحمد عن أبي هريرة قال : « قال لي نبي الله ﷺ ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة تحت العرش ؟ قلت : نعم قال . أن تقول لا قوة إلا بالله »

قال عمرو بن ميمون: قلت لأبي هريرة: لا حول ولا قوة إلا بالله فقال: لا إنها في سورة الكهف ولولا إذ دخلت الآية . وأخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة قال: «إن من أفضل الدعاء قول الرجل ما شاء الله» ، وأخرج أبو يعلى . وابن مردويه . والبيهقي في الشعب عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «ما أنعم الله تعالى على عبد نعمة في أهل أو مال أو ولد فيقول ما شاء الله لا قوة إلا بالله إلا دفع الله تعالى عنه كل آفة حتى تأتيه منيته وقرأ ولولا إذ دخلت» الخ * وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن أنس قال: من رأى شيئا من ماله فأعجبه فقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يصب ذلك المال آفة أبدا وقرأ الآية ، وأخرجه البيهقي في الشعب عن أنس مرفوعا .

وأخرج ابن أبي حاتم عن مطرف قال: كان مالك إذا دخل بيته يقول: ما شاء الله قلت لمالك: لم تقول هذا؟ قال: ألا تسمع الله تعالى يقول (ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله) ونقل عن ابن العربي أن مالكا يستدل بالآية على استحباب ما تضمنته من الذكر لكل من دخل منزله *

وأخرج سعيد بن منصور . وابن أبي حاتم . والبيهقي في الشعب عن عروة أنه كان إذا رأى من ماله شيئا يعجبه أو دخل حائطا من حيطان قال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله ويتأول قول الله تعالى (ولولا إذ دخلت) الآية، ويفهم من بعض الروايات استحباب قول ذلك عند رؤية ما يعجب مطلقا سواء كان له أو لغيره وأنه إذا قال ذلك لم تصبه عين الإعجاب ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ ٣٩﴾ الخ (أنا) توكيد للضمير المنصوب على المفعولية في (ترني) وقد أقيم ضمير الرفع مقام ضمير النصب ، والرؤية إن كانت علمية فأقل مفعول ثان وإن كانت بصرية فهو حال من المفعول ، ويجوز أن يكون (أنا) فصلا وحينئذ يتعين أن تكون الرؤية علمية لأن الفصل إنما يقع بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل *

وقرأ عيسى بن عمر (أقل) بالرفع فيكون (أنا) مبتدأ و (أقل) خبره والجملة في موضع المفعول الثاني على الأول من احتمال الرؤية أو الحال على الثاني منهما و (مالا وولدا) تمييز على القراءتين وما فيهما من الاحتمال ، وقوله: ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾ قائم مقام جواب الشرط أي إن ترني كذلك فلا بأس عسى ربّي الخ ، وقال كثير: هو جواب الشرط ، والمعنى إن ترني أفقر منك فأنا أتوقع من صنيع الله تعالى أن يقلب ما بي وما بك من الفقر والغنى فيرزقني لايمانى جنة خيرا من جنتك ويسلبك بكفرك نعمته ويخرب جنتك ، وقيد بعضهم هذا الایاء بقوله: في الآخرة ، وقال آخر: في الدنيا أو في الآخرة ، وظاهر ما ذكر أنه في الدنيا كالارسال في قوله ﴿وَيُرْسَلْ عَلَيْهِمْ حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي عذابا كما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس . وأخرج الطسقي عنه أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله تعالى (حسبانا) فقال: نارا وأنشد له قول حسان: بقیة معشر صبت عليهم شایب من الحسبان شهب

وأخرج ذلك ابن أبي شيبة . وابن أبي حاتم عن الضحاک أيضا ، وقال الزمخشري: هو مصدر كالبطالان والغفران بمعنى الحساب والمراد به المحسوب والمقدر أي مقدرا قدره الله تعالى وحسبه وهو الحكم بتخريبها ، والظاهر أن إطلاقه على الحكم المذكور مجاز . والزجاج جعل الحسبان بمعنى الحساب أيضا لأنه قدر مضافا

وقع في صفحة ٢٦٦ سطر ١٥ المراد أنه صوابه المراد به أنه ، وفي سطر ٣٠ من شاء صوابه فمن شاء ، وفي صفحة

٢٧٢ سطر ٣٣ كما قال غير واحد وهو السري صوابه وهو كما قال غير واحد السري

أى عذاب حساب وهو حساب ما كسبت يده ، ولا يخفى أنه يجوز أن يراد من الحسابان بهذا المعنى العذاب مجازاً فلا يحتاج إلى تقدير مضاف *

وظاهر عبارة القاموس وكذا ما روى أولاً عن ابن عباس أن إطلاق الحسابان على العذاب حقيقة ، ويمكن على ما قيل أن يكون إطلاقه على النار باعتبار أنها من العذاب أو من المقدر ، ونقل الزمخشري أن (حساباً) جمع حسابانة وهى المرمأة أى ما يرمى به كالسهم والصاعقة وأريد بها هنا الصواعق ، وقيل أعم من ذلك أى يرسل عليها مرمى من عذابه إما برداً وإما حجارة وإما غيرهما مما يشاء (فتصبح) لذلك (صعيداً) أى أرضاً (زلقاً . ٤) ليس فيها نبات قاله الحسن وأخرجه ابن أبى حاتم عن السدى ، قيل وأصل معنى الزلق الزلل فى المشى لوجل ونحوه لكن لما كان ذلك فيما لا يكون فيه نبات ونحوه مما يمنع منه تجوز به أو كنى عنه ، وعبر بالمصدر عن المزلقة مبالغة ، وقيل الزلق من زلق رأسه بمعنى حلقه والكلام على التشبيه أى فتصبح أرضاً ملساء ليس فيها شجر ولا نبات كالرأس الذى حلق وفيه بعد ، وقيل المراد بالزلق المزلقة بالمعنى الحقيقى الظاهر ، والمعنى فتصبح أرضاً لا نبات فيها ولا يثبت فيها قدم ، وحاصله فتصبح مسلوقة المنافع حتى منفعة المشى عليها فتكون وحلاً لا تنبت ولا يثبت عليها قدم ، وظاهر صنيع أبى حيان اختياره ، وقال مجاهد: أى فتصبح رملاً هائلاً (أو يصبح مأوها غوراً) أى غائراً فى الأرض ، والتعبير بالمصدر للمبالغة نظير مامر * (فلن تستطيع له) أى للماء الغائر (طلباً . ٥) تحركا وعملا فى رده وإخراجه ، والمراد نفي استطاعة الوصول إليه فعبر عنه بنفى الطلب إشارة الى أنه غير ممكن والعامل لا يطلب مثله ، وقيل ضمير (له) للماء مطلقاً لا للماء المخصوص أى فلن تستطيع لماء لها بدل ذلك الماء الغائر طلباً ، وهو الذى يقتضيه كلام الماوردى إلا أنه خلاف الظاهر *

والظاهر أن (يصبح) عطف على (تصبح) وحينئذ لا بد أن يراد بالحسابان ما يصلح ترتب الأمرين عليه عادة كالحكم الإلهى بالتخريب إذ ليس كل آفة سماوية يترتب عليها إصباح الجنة صعيداً زلقاً يترتب عليها إصباح مأثها غوراً . وجوز أن يكون العطف على (يرسل) وحينئذ يجوز أن يراد بالحسابان أى معنى كان من المعانى السابقة ، وعلى هذا يكون المؤمن قد ترجى هلاك جنة صاحبه الكافر إما بآفة سماوية أو بآفة أرضية وهو غور مأثها فيتلف كل ما فيها من الشجر والزرع لكنه لم يصرح بما يترتب على الغور من الضرر والخراب ، ولعل ذلك لظهوره والاكتفاء بالإشارة إليه بقوله (فلن) الخ . وتعقب بأنه لا يخفى أنه لا فساد فى هذا العطف لا لفظاً ولا معنى إلا أنه كان الظاهر أن يقال : أو يجعل مأثها غوراً أو نحو ذلك بما فيه اسناد الفعل إلى الله تعالى ولا يظهر للعدول إلى ما فى النظم الكريم وجه فتأمل ، ثم أن أكثر العلماء على أن قوله (إن ترن) الخ فى مقابلة قول الكافر (أنا أكثر منك مالاً) الخ وكأنهم عنوا المقابلة فى الجملة لا المقابلة التامة أما إذا لم يتحد المراد بالنفر والولد فظاهر ، وأما إذا اتحد بأن فسر نفر بالنفر بالولد فلا ن هناك امرين أكثرية واعزية ولم يذكر هنا إلا مقابل أحدهما وهو الأقلية المنسوبة فى المعنى إلى المال والولد ، نعم قيل : إن أقلية

الولد قد تستلزم الاذلية والاكثرية قد تستلزم الاعزية كما يشاهد في عرب البادية . هذا وكان الظاهر أن يتعرض في الجزاء لامر الولد كما تعرض لامر المال بأن يقال وعسى أن يؤتيني خيراً من ولدك ويصيبهم بلاء فيصبحوا هلكى أو نحو ذلك . وأجيب بأنه إنما لم يتعرض لذلك إشارة إلى استيلاء حب المال على قلب ذلك الكافر وأنه يكفى في نكايته واغاظته تلف جنته واعطاء صاحبه المؤمن خيراً منها .

وقيل : إنما لم يتعرض لذلك لما فيه من ترجى هلاك من لم يصدر منه مكاملة ومحاورة ولم ينقل عنه مقاومة ومفاخرة لمجرد إغاظه كافر حاور وكاثر وفاخر وتركه أفضل للكمال وأكمل للفاضل ، والدعاء على الكفرة وذرائعهم الصادر من بعض الانبياء عليهم السلام ليس من قبيل هذا الترجى كما لا يخفى على المتأمل ، وحيث أراد ترك هذا الترجى ترك رجى الولد لنفسه تبعاً له أو لكونه غير مهم له ، وقيل : إنه ترجاه في قوله : (خيراً من جنتك) لأن المراد شيئاً خيراً من جنتك والذكرة قد تعم بمعونة المقام فيندرج الولد وليس بشيء . * وقيل : أراد ما هو الظاهر أى جنة خيراً من جنتك إلا أن الخيرية لا تتم من دون الولد إذ لا تكمل لذة بالمال لمن لا ولد له فترجى جنة خير من تلك الجنة متضمن لترجى ولد خير من أولئك الولد ولم يترج هلاك ولده ليكون بقاؤهم بعد هلاك جنته حملاً عليه ، ولا يخفى أنه لا يتبادر إلى الذهن من خيرية الجنة إلا خيريتها فيما يعود إلى كونها جنة من كثرة الأشجار وازيادة الثمار وغزارة مياه الانهار ونحو ذلك ، وفي قوله : ليكون الخ منع ظاهر ، وقيل : لم يترج الولد اكتفاء بما عنده منهم فان كثرة الاولاد ليس بما يرغب فيه الكاملون وفيه نظر ، وقيل : إنه لم يقرن رجى إيتاء الولد مع رجى إيتاء الجنة لأن ذلك الإيتاء المترجى في الآخرة وهى ليست محلاً لإيتاء الولد لانقطاع التولد هناك ، ولا يخفى أن هذا بعد تسليم أنه لا يؤتى الولد لمن شامه في الآخرة ليس بشيء ، وقيل : يمكن أن يكون ترجى الولد في قوله : (خيراً من جنتك) بناءً على أنه أراد من جنته جميع ما تمتع به من الدنيا وتكون الضمائر بعدها عائدة عليها بمعنى البستان على سبيل الاستخدام وهو كما ترى فتدبر ، والله تعالى أعلم بأسرار كتابه واخبر . *

وقرأت فرقة (غؤوراً) بضم الغين وهمزة بعدها وواو بعدها ﴿ وَأُحِيطَ بِشَمَرِهِ ﴾ أهلك أمواله المعهودة من جنتيه وما فيها ، وهو مأخوذ من إحاطة العدو وهى استدارته به من جميع جوانبه استعملت في الاستيلاء والغلبة ثم استعملت في كل هلاك ، وذكر الخفاجى أن فى الكلام استعارة تمثيلية شبه إهلاك جنتيه بما فيها باهلاك قوم حاط بهم عدو وأوقع بهم بحيث لم ينبج أحد منهم ، ويحتمل أن تكون الاستعارة تبعية ، وبعض يجوز كونها تمثيلية تبعية انتهى . وجعل ذلك من باب الكناية أظهر ، والعطف على مقدر كأنه قيل : فوقع بعض ما ترجى وأحيط الخ وحذف لدلالة السباق والسياق عليه ، واستظهر أن الإهلاك كان ليلاً لقوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ كَفِّهِ ﴾ ويحتمل أن تكون أصبح بمعنى صار فلا تدل على تقييد الخبر بالصباح ، ويجرى هذان الأمران فى تصبح ويصبح السابقين ، ومعنى تقليب الكفين على ما استظهره أبو حيان أن يبدى بطن كل منهما ثم يعوج يده حتى يبدو ظهر كل يفعل ذلك مراراً ، وقال غير واحد : هو أن يضع باطن إحداهما على ظهر الأخرى ثم يعكس الأمر ويكرر ذلك ، وأياً ما كان فهو كناية عن الندم والتحسر وليس ذلك من قولهم : قلبت الأمر ظهراً لبطن كما فى قول عمرو بن ربيعة :

وضربنا الحديث ظهراً لبطن وأتيننا من أمرنا ما شئنا

فإن ذلك مجاز عن الانتقال من بعض الأحاديث إلى بعض، ولكونه كناية عن الندم عدى بعلى في قوله تعالى ﴿عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقلب كأنه قيل فأصبح يندم على ما أنفق، ومنه يعلم أنه يجوز في الكناية أن تعدى بصلة المعنى الحقيقي كما في قولهم: بنى عليها وبصلة المعنى الكينائي كما هنا فيجوز بنى بها ويكون القول بأنه غلط غلط *

ويجوز أن يكون الجار والمجرور ظرفاً مستقراً متعلقه خاص وهو حال من ضمير «يقلب» أي متحسراً على ما أنفق وهو نظراً إلى المعنى الكينائي حال مؤكدة على ما قيل لأن التحسر والندم بمعنى، وقال بعضهم: إن التحسر الحزن وهو أخص من الندم فليراجع، وأياً ما كان فلا تضمن في الآية كما توهم. وقرئ (قلب كفاه) أي تنقلب، ولا يخفى عليك أمر الجار والمجرور على هذا، وما أمّا صدرية أي على انفاقه في عمارتها، وأما موصولة أي على الذي أنفقه في عمارتها من المال، ويقدر على هذا مضاف إلى الموصول من الأفعال الاختيارية إذا كان متعلق الجار (يقلب) مراداً منه يندم لأن الندم إنما يكون على الأفعال الاختيارية، ويعلم من هذا وجه تخصيص الندم على ما أنفق بالذكر دون هلاك الجنة، وقيل: لعل التخصيص لذلك ولأن ما أنفق في عمارتها كان ما يمكن صيانته عن طوارق الحدثن وقد صرفه إلى مصالحها رجاء أن يتمتع بها أكثر مما يتمتع به وكان يرى أنه لا تنالها أيدي الردى ولذلك قال (ما أظن أن تبديد هذه أبداً) فلما ظهر له أنها مما يهتريه الهلاك ندم على ما صنع بناء على الزعم الفاسد من انفاق ما يمكن ادخاره في مثل هذا الشيء السريع الزوال انتهى، والظاهر أن أهلاً كما واستئصال نباتها وأشجارها كان دفعياً بأفة سماوية ولم يكن تدريجياً باذهاب ما به النماء وهو الماء، فقد قال الخفاجي: إن الآية تدل على وقوع استئصال نباتها وأشجارها عاجلاً بأفة سماوية صريحاً لقوله تعالى (فأصبح) بالفاء التعقيبية والتحسر إنما يكون لما وقع بغتة فتأمل ﴿وَهِيَ﴾ أي الجنة من الأعناب المحفوفة بنخل ﴿خَاوِيَةً﴾ أي ساقطة، وأصل الخواء كما قيل الخلاء. يقال خوى بطنه من الطعام يخوى خوى وخواء إذا خلا. وفي القاموس خوت الدار تهدمت وخوت وخويت خيا وخويا وخواء وخواية خلت من أهلها، وأريد السقوط هنا التعلق بقوله تعالى ﴿عَلَى عُرُوشِهَا﴾ بذلك، والعروش جمع عرش وهو هنا ما يصنع من الأعمدة لتوضع عليه الكروم، وسقوط الجنة على العروش لسقوطها قبلها، ولعل ذلك لأنه قد أصاب الجنة من العذاب ما جعلها صعيداً زلقاً لا يثبت فيها قائم، ولعل تخصيص حال الكروم بالذكر دون النخل والزرع إما لأنها العمدة وهما من متمماتها وإما لأن ذكر هلاكها على ما قيل مغن عن ذكر هلاك الباقي لأنها حيث هلكت وهي مسندة بعروشها فهلاك ما عداها بالطريق الأولى وإما لأن الانفاق في عمارتها أكثر، ثم هذه الجملة تبعد ما روى من أن الله تعالى أرسل عليها نارا فأحرقها وغار ماؤها إلا أن يراد منها مطلق الخراب، وحينئذ يجوز أن يراد من (هي) الجنة بجميع ما اشتملت عليه ﴿وَيَقُولُ﴾ عطف على (يقلب) وجوز أبو البقاء وغيره أن يكون حالاً من الضمير المستتر فيه بتقدير وهو يقول لأن المضارع المثبت لا يقترن بالواو الحالية الاشدوذا *

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ كأنه تذكر موعظة أخيه وعلم أنه إنما أتى من قبل شركة فتمنى لو لم

يكن مشركا فلم يصبه ما أصابه، قيل ويحتمل أن يكون توبة من الشرك وندما عليه فيكون تجديدا للإيمان لأن ندمه على شركه فيما مضى يشعر بأنه آمن في الحال فكأنه قال: آمنت بالله تعالى الآن وليت ذلك كان أولا، لكن لا يخفى أن مجرد الندم على الكفر لا يكون إيمانا وإن كان الندم على المعصية قد يكون توبة إذا عزم على أن لا يعود وكان الندم عليها من حيث كونها معصية كما صرح به في المواقف، وعلى فرض صحة قياسه بها لم يتحقق هنا من الكافر ندم عليه من حيث هو كافر بل بسبب هلاك جنبيه، والآية فيما بعد ظاهرة أيضا في أنه لم يتب عما كفر به وهو إنكار البعث، والقول بأنه إنما لم تقبل توبته عن ذلك لأنها كانت عند مشاهدة البأس والإيمان إذ ذاك غير مقبول غير مقبول إذ غاية ما في الباب أنه إيمان بعد مشاهدة اهلاك ماله وليس في ذلك سلب الاختيار الذي هو مناط التكليف لاسيما إذا كان ذلك الاهلاك للانذار، نعم إذا قيل إن هذا حكاية لما يقوله الكافر يوم القيامة كما ذهب إليه بعض المفسرين كان وجه عدم القبول ظاهرا إذ لا ينفع تجديد الإيمان هناك بالاتفاق ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ﴾ وقرأ الأخوان ومجاهد. وابن وثاب. والأعمش. وطلحة. وأيوب. وخلف. وأبو عبيد. وابن سعدان. وابن عيسى الأصبهاني. وابن جرير (يكن) بالياء التحتية لأن المرفوع به أعنى قوله تعالى ﴿فَتَّةٌ﴾ غير حقيقى التأنيث والفعل مقدم عليه وقد فصل بينهما بالمنصوب، وقد روى في قوله سبحانه ﴿يَنْصُرُونَهُ﴾ المعنى فاتى بضمير الجمع.

وقرأ ابن أبي عبله (ولم تكن له فتة تنصره) مراعاة للفظ فقط، والمراد من النصره لازمها وهو القدرة عليها أى لم تكن له فتة تقدر على نصره إما بدفع الهلاك قبل وقوعه أو برد المهلك بعينه على القول بجواز إعادة المعدوم بعينه أو برد مثله على القول بعدم جواز ذلك ﴿مَنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فانه سبحانه وتعالى القادر على نصره وحده، وارتكب المجاز لأنه لو أبقي ذلك على ظاهره لاقتضى نصره الله تعالى إياه لأنه إذا قيل: لا ينصر زيدا أحد دون بكر فهم منه نصره بكر له في العرف وليس ذلك بمراد بل المراد ما سمعت، وحاصله لا يقدر على نصره إلا الله تعالى القدير ﴿وَمَا كَانَ﴾ في نفسه ﴿مُنْتَصِرًا ۚ﴾ ممتنعا بقوته عن انتقام الله تعالى منه ﴿هُنَالِكَ﴾ أى في ذلك المقام وتلك الحال التى وقع فيها الاهلاك ﴿الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ أى النصره له تعالى وحده لا يقدر عليها أحد فالجمله تقرير وتأكيده لقوله تعالى (ولم تكن له فتة ينصرونه) الخ، أو ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة كما نصر سبحانه بما فعل بالكافر أخاه المؤمن فالولاية بمعنى النصره على الوجهين إلا أنها على الأول مطلقة أو مقيدة بالمضطر ومن وقع به الهلاك وعلى هذا مقيدة بغير المضطر وهم المؤمنون، ويعضد أن المراد نصرتهم قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرُ ثَوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ۚ﴾ أى عاقبة لأوليائه، ووجه ذلك أن الآية ختمت بحال الأولياء فيناسب أن يكون ابتداءها كذلك.

وقرأ الأخوان. والأعمش. وابن وثاب. وشيبة. وابن غزوان عن طلحة. وخلف. وابن سعدان. وابن عيسى الأصبهاني. وابن جرير «الولاية» بكسر الواو وهى والولاية بالفتح بمعنى واحد عند بعض أهل اللغة كالوكالة والوكالة والصاية والصاية، وقال الزمخشري: هى بالفتح النصره والتولى وبالكسر السلطان والملك أى هنالك السلطان له عز وجل لا يغلب ولا يمتنع منه ولا يعبد غيره كقوله تعالى: (فاذار كبوا فى الفلك دعوا الله

مخلصين له الدين) فتكون الجملة تنبيها على أن قوله (يا ليتنى لم أشرك) الخ كان عن اضطرار وجزع عماده ولم يكن عن ندم وتوبة، وحكى عن أبي عمرو . والأصمعي أنهما قالا : إن كسر الواو لحن هنا لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة ومعنى متقلدا كالكتابة والامارة والخلافة وليس هنا تولى أمر إنما هي الولاية بالفتح بمعنى الدين بالكسر ولا يعول على ذلك *

واستظهر أبو حيان كون « هنالك » إشارة إلى الدار الآخرة أى فى تلك الدار الولاية لله الحق ويناسب قوله تعالى : « هو خير ثوابا وخير عقبا » ويكون كقوله تعالى : « لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ، والظاهر على جميع ذلك أن الوقف على (منتصرا) وقوله تعالى : (هنالك) الخ ابتداء كلام، وحينئذ فالولاية مبتدأ و«لله» الخبر والظرف معمول الاستقرار والجملة مفيدة للحصر لتعريف المسند اليه واقتران الخبر بلام الاختصاص كما قرر فى « الحمد لله رب العالمين » وقال أبو البقاء : يجوز أن يكون « هنالك » خبر « الولاية » أو الولاية مرفوعة به و« لله » يتعلق بالظرف أو بالعامل فيه أو بالولاية ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف وقع حالا منها * وقال بعضهم : إن الظرف متعلق بمنتصرا والإشارة إلى الدار الآخرة ، والمراد الاخبار بنفى أن ينتصر فى الآخرة بعد نفي أن تكون له فئة تنصره فى الدنيا . والزجاج جعله متعلقا بمنتصرا أيضا لأنه قال : وما كان منتصرا فى تلك الحالة ، و(الحق) نعت للاسم الجليل *

وقرأ الاخوان . وحميد . والأعمش . وابن أبي ليلى . وابن منذر . واليزيدى . وابن عيسى الأصمعي (الحق) بالرفع على أنه صفة (الولاية) وجوز أبو البقاء أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هى أو هو الحق وأن يكون مبتدأ وهو خبره . وقرأ أبى (هنالك الولاية الحق لله) بتقديم (الحق) ورفعه وهو يرجح كون (الحق) نعتا للولاية فى القراءة السابقة *

وقرأ أبو حيوة . وزيد بن على . وعمرو بن عبيد . وابن أبي عتبة . وأبو السمال . ويعقوب عن عصمة عن أبى عمرو (الحق) بالنصب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة والنائب له عامل مقدر كما فى قولك : هذا عبد الله حقا ، ويحتمل أنه نعت مقطوع *

وقرأ الحسن . والأعمش . وحمة . وعاصم . وخلف (عقبا) بسكون القاف والتنوين ، وعن عاصم (عقبى) بألف التانيث المقصور على وزن رجعى ، والجمهور بضم القاف والتنوين ، والمعنى فى الكل ما تقدم *
(واضرب لهم مثل الحياة الدنيا) أى اذكر لهم ما يشبهها فى زهرتها ونضارتها وسرعة زوالها لئلا يغتروا بها ولا يضرّبوا عن الآخرة صفحا بالمرة أو اذكر لهم صفتها العجيبة التى هى فى الغرابة كالمثل وبينها لهم *

(كَمَاء) استئناف لبيان المثل أى هى كماء (أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ) وجوزوا أن يكون مفعولا ثانيا لاضرب على أنه بمعنى صير . وتعقب بأن الكاف تنبوعه إلا أن تكون مقحمة . ورد بأنه مما لا وجه لأن المعنى صير المثل هذا اللفظ فالمثل بمعنى الكلام الواقع فيه التمثيل . وقال الحوفي : الكاف متعلقة بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى ضربا كماء وليس بشئ *

(فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ) أى فاشتبك وخالط بعضه بعضا لكثرة وتكاثفه بسبب كثرة سقى الماء إياه أو المراد فدخل الماء فى النبات حتى روى ورف ، وكان الظاهر فى هذا المعنى فاختلط بنبات الأرض لأن

المعروف في عرف اللغة والاستعمال دخول الباء على الكثير الغير الطارىء. وإن صدق بحسب الوضع على كل من المتداخلين أنه مختلط ومختلط به إلا أنه اختير ما في النظم الكريم للبالغة في كثرة المـاء حتى كأنه الأصل الكثير ففي الكلام قلب مقبول ﴿فَأَصْبَحَ﴾ ذلك النبات الملتف إثر بهجته ونضارته ﴿هَشِيمًا﴾ أى يابساً متفتتاً ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وقيل جمع هشيمة وأصبح بمعنى صار فلا يفيد تقييد الخبر بالصباح كما في قوله :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا

وقيل هي على ظاهرها مفيدة لتقييد الخبر بذلك لأن الآفات السماوية أكثر ما تطرق ليلاً . وتعقب بأنه ليس في الآية ما يدل على أن اتصافه بكونه هشيماً لآفة سماوية بل المراد بيان ما يؤول إليه بعد النضارة من اليبس والتفتت كقوله تعالى (والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى) ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ أى تفرقه كما قال أبو عبيدة ، وقال الأخفش : ترفعه ، وقال ابن كيسان : تجىء به وتذهب ، وقرأ ابن مسعود (تذرية) من أذرى رباعياً وهو لغة في ذرى . وقرأ زيد بن على . والحسن . والنخعي . والأعمش . وطلحة . وابن أبى ليلى . وابن محيصن . وخلف . وابن عيسى وابن جرير (تذروه الريح) بالافراد ، وليس المشبه به نفس الماء بل هو الهيئة المنتزعة من الجملة وهي حال النبات المنبت بالماء يكون أخضر مهتماً ثم يصير يابساً تطيره الرياح حتى كأنه لم يكن ، وعبر بالفاء في الآية للاشعار بسرعة زواله وصيرورته بتلك الصفة فليست فصيحياً ، وقيل هي فصيحياً والتقدير فزها ومكث مدة فاصبح هشيماً ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ﴾ من الأشياء التي من جملتها الانشاء والافناء ﴿مُقْتَدِرًا﴾ * كامل القدرة *

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بيان لشأن ما كانوا يفتخرون به من محسنات الحياة الدنيا كما افتخر الأخ الكافر بما افتخر به من ذلك إثر بيان شأن نفسها بما مر من المثل ، وتقديم المال على البنين مع كونهم أعز منه عند أكثر الناس لمرافقه فيما يئط به من الزينة والامداد وغير ذلك *

وعمومه بالنسبة إلى الافراد والأوقات فانه زينة وممد لكل أحد من الآباء والبنين في كل وقت وحين وأما البنون فزيتهم وإمدادهم إنما يكون بالنسبة إلى من باغ الأبوة ولأن المال مناط لبقاء النفس والبنون لبقاء النوع ولأن الحاجة إليه أمس من الحاجة اليهم ولأنه أقدم منهم في الوجود ولأنه زينة بدوهم من غير عكس فان من له بنون بلا مال فهو في أضيق حال ونكال كذا في إرشاد العقل السليم ، والزينة مصدر وأطلق على ما يتزين به للبالغة ولذلك أخبر به عن أمرين وإضافتهما إلى الحياة الدنيا اختصاصية ، وجوز أن تكون على معنى في والمعنى أن ما يفتخرون به من المال والبنين شيء يتزين به في الحياة الدنيا وقد علم شأنها في سرعة الزوال وقرب الاضمحلال فما الظن بما هو من أوصافها التي شأنها أن تزول قبل زوالها . وذكر أن هذا إشارة إلى ما يرد افتخارهم بالمال والبنين كأنه قيل : المال والبنون زينة الحياة الدنيا وكل ما كان زينة الحياة الدنيا فهو سريع الزوال ينتج المال والبنون سريعاً الزوال ، أما الصغرى فبديهة وأما الكبرى فدليلها يعلم بما مر من بيان شأن نفس الحياة الدنيا ثم يقال : المال والبنون سريعاً الزوال وكل ما كان سريعاً الزوال

يقبح بالعاقل أن يفتخر به ينتج المال والبنون يقبح بالعاقل أن يفتخر بهما وكلتا المتقدمين لا خفاء فيها •
 ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ﴾ أخرج سعيد بن منصور . وأحمد . وأبو يعلى . وابن جرير . وابن أبي حاتم
 وابن مردويه . والحاكم وصححه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « استكثروا من الباقيات
 الصالحات قيل وما هي يا رسول الله ؟ قال : التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله »
 وأخرج الطبراني . وابن شاهين في الترغيب . وابن مردويه عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ « سبحان
 الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله هن الباقيات الصالحات وهن يحططن الخطايا
 كما تحط الشجرة ورقها وهن من كنوز الجنة ، وجاء تفسيرها بما ذكر في غير ذلك من الاخبار عن رسول
 الله ﷺ ، وأخرج ابن المنذر . وابن أبي شيبة عن ابن عباس تفسيرها بما ذكر أيضا لكن بدون الذكر الأخير •
 وأخرج ابن أبي حاتم . وابن المنذر في رواية أخرى عنه تفسيرها بالصلوات الخمس ، وأخرج ابن مردويه
 وابن المنذر . وابن أبي حاتم في رواية أخرى عنه أيضا تفسيرها بجميع أعمال الحسنات ، وفي معناه ما أخرجه
 ابن أبي حاتم . وابن مردويه عن قتادة أنها كل ما أريد به وجه الله تعالى ، وعن الحسن . وابن عطاء أنها النيات
 الصالحة ، واختار الطبري . وغيره ما في الرواية الأخيرة عن ابن عباس ويندرج فيها ما جاء في ما ذكر من
 الروايات وغيرها •

وادعى الخفاجي أن كل ما ذكر في تفسيرها غير العام ذكر على طريق التمثيل ، ويبعد ذلك قوله ﷺ وهن
 الباقيات المفيد للحصر بعد التنصيص على ما لا عموم فيه فتأمل ، وأياما كان فالباقيات صفة لمقدر كالكلمات
 أو الاعمال واسناد الباقيات إلى ذلك مجاز أي الباقي ثمرتها وثوابها بقريظة ما بعد فهي صفة جرت على غير ما هي
 له بحسب الأصل او هناك مقدر مرفوع بالوصف مضاف إلى ضمير الموصوف استتر الضمير المجرور وارتفع
 بعد حذفه وكذا تدخل أعمال فقراء المؤمنين الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه دخولا أوليا
 فان لهم من كل نوع من أنواع الخيرات الحظ الاوفر ، والكلام متضمن للتقوية بشأنهم وحط قدر شأنهم
 فكأنه قيل ما افتخر به أولئك الكفرة من المال والبنين سريع الزوال لا ينبغي ان يفتخر به وما جاء به أولئك
 المؤمنون ﴿ خَيْرٌ ﴾ من ذلك ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ أي في الآخرة ، وهو بيان لما يظهر فيه آثار خيريتها بمنزلة اضافة
 الزينة إلى الحياة الدنيا لا لافضليتها من المال والبنين مع مشاركة الكل في الأصل إذ لا مشاركة لهما في الخيرية
 في الآخرة ، وقيل : معنى عند ربك في حكمه سبحانه وتعالى : ﴿ ثَوَابًا ﴾ جزاء وأجرا ، وقيل : نفعا •

﴿ وَخَيْرٌ أَمَلًا ۖ ﴾ حيث ينال بها صاحبها في الآخرة ما يؤمله بها في الدنيا وأما المال والبنون فليس لصاحبهما
 ذلك ، وتكرير (خير) للمبالغة ، وقيل : لهاو الاشعار باختلاف جهتي الخيرية ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ منصوب
 باذكر مضمرا أي اذكر يوم نقلع الجبال من أماكنها ونسيرها في الجو كالسحاب كما ينبغي عنه قوله تعالى :
 (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب) ، وقيل : نسير اجزائها بعد ان نجعلها هباء منبثا والكلام
 على هذا على حذف مضاف ، وجوز أن يكون التسيير مجازا عن الاذهاب والافناء بذكر السبب وارادة المسبب
 أي واذا ذكر يوم نذهب بها وننسفها نسفا فيكون كقوله تعالى (وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا) ، واعترض

كلا الأمرين بأن صيرورة الجبال هباء منبثا واذهابها بعد تسييرها فقد ذكر بعض المحققين أخذاً من الآيات أنه أولاً تنفصل الجبال عن الأرض وتسير في الجو ثم تسقط فتصير كشيء مهيلاً ثم هباء منبثا، والظاهر هنا أول أحوال الجبال ولا مقتضى للصرف عن الظاهر، ثم المراد بذلك تحذير المشركين مافيه من الدواهي التي هي أعظم من ثلاثة الأثافي، وجوز أبو حيان وغيره كون (يوم) ظرفاً للفعل المضمر عند قوله تعالى (لقد جئتمونا) الخ أي قلنا يوم كذا لقد جئتمونا، وفيه ما استدعاه إن شاء الله تعالى هناك، وغير واحد كونه معطوفاً على ما قبله من قوله تعالى (عند ربك) فهو معمول (خير) أي الباقيات الصالحات خير عند ربك ويوم القيامة وحيثما يتعين أن يكون المراد من عند ربك في حكمه تعالى كما قيل به، وقرأ ابن عامر. وابن كثير. وأبو عمرو. والحسن. وشبل. وقتادة. وعيسى. والزهرى. وحמיד. وطلحة. واليزيدي. والزيدي عن رجاله عن يعقوب (تسير الجبال) برفع الجبال وبناء تسير بالتاء ثلاثة الحروف للمفعول جرياً على سنن الكبرياء وإيذاناً بالاستغناء عن الإسناد إلى الفاعل لتعينه، وعن الحسن أنه قرأ كذلك إلا أنه جاء بالياء آخر الحروف بدل التاء، وقرأ أبي سیرت الجبال بالماضي المبني للمفعول ورفع الجبال، وقرأ ابن محيصن. ومحبوب عن أبي عمرو (تسير الجبال) بالمضارع المفتوح بالتاء المثناة من فوق المبني للفاعل ورفع الجبال ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ خطاب لسيد المخاطبين صلى الله تعالى عليه وسلم أو لكل أحد ممن يتأتى منه الرؤية أي وترى جميع جوانب الأرض ﴿بَارِزَةً﴾ بادية ظاهرة أما ظهور ما كان منها تحت الجبال فظاهر، وأما ما عداه فكانت الجبال تحول بينه وبين الناظر قبل ذلك أو تراها بارزة لذهاب جميع ما عليها من الجبال والبحار وال عمران والأشجار وإنما اقتصر على زوال الجبال لأنه يعلم منه زوال ذلك بطريق الأولى، وقيل: إسناد البروز إلى الأرض مجاز، والمراد ترى أهل الأرض بارزين من بطنها وهو خلاف الظاهر.

وقرأ عيسى (وترى الأرض) ببناء الفعل للمفعول ورفع الأرض ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ﴾ أي جمعناهم إلى الموقف من كل أوب بعد أن أقنأهم من قبورهم ولم يذكروا ظهور إرادته، وعلى ما قبل يكون ذلك مذكورا، وإيثار الماضي يعد (نسير وترى) للدلالة على تحقق الحشر المتفرع على البعث الذي ينكره المنكرون وعليه يدور أمر الجزاء وكذا الكلام فيما عطف عليه منفيًا وموجبًا، وقال الزمخشري: هو للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا تلك الأهوال والعظائم كأنه قيل وحشرناهم قبل ذلك اهـ. واعتراض بأن في بعض الآيات مع الأخبار ما يدل على أن التسيير والبروز عند النفخة الأولى وفساد نظام العالم والحشر وما عطف عليه عند النفخة الثانية فلا ينبغي حمل الآية على معنى وحشرناهم قبل ذلك لئلا يخالف غيرها فليتأمل، ثم لا يخفى أن التعبير بالماضي على الأول مجاز وعلى هذا حقيقة لأن الماضي والاستقبال بالنظر إلى الحكم المقارن له لا بالنسبة لزمان التكلم، والجملة عليه كما في الكشف وغيره تحتل العطف والحالية من فاعل (نسير).

وقال أبو حيان: الأولى جعلها حالا على هذا القول، وأوجب بعضهم وعلمه بأنها لو كانت معطوفة لم يكن مضى بالنسبة إلى التسيير والبروز بل إلى زمان التكلم فيحتاج إلى التأويل الأول، ثم قال: وتحقيقه أن صيغ الأفعال موضوعة لأزمنة التكلم إذا كانت مطلقة فإذا جعلت قيوداً لما يدل على زمان كان مضياً وغيره بالنسبة إلى زمانه اهـ وليس بشيء، والحق عدم الوجوب، وتحقيق ذلك أن الجملة التي ظاهرها التعاطف يجوز فيها

التوافق والتخالف في الزمان فاذا كان في الواقع كذلك فلا خفاء فيه وإن لم يكن فلا بد للعدول من وجهه ، فإن كان أحدهما قيذا للآخر وهو ماض بالنسبة إليه فهو حقيقة ووجهه ماذكر ولا تكون الجملة معطوفة حينئذ ، فإن عطفت وجعل المضى بالنسبة لأحد المتعاطفين فلا مانع منه وهل هو حقيقة أو مجاز محل تردد ، والذي يحكم به الانصاف اختيار قول أبي حيان من أولوية الحالية على ذلك ، والقول بأنه لا وجه له لا وجه له ، وحينئذ يقدر قد عندا لا كثيرين أي وقد حشرناهم ﴿ فَلَمْ تَغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ٢٧ ﴾ أي لم تترك ، يقال غادره وأغدره إذا تركه ومنه الغدر الذي هو ترك الوفاء ، والغدير الذي هو ماء يتركه السيل في الأرض . وقرئ (يغادر) بالياء التحتية على أن الضمير لله تعالى على طريق الالتفات .

وقرأ قتادة (تغادر) بالتاء الفوقية على أن الضمير للأرض كما في قوله تعالى (وألقى ما فيها وتخلت) وجوز أبو حيان كونه للقدرة . وقرأ أبان بن يزيد عن عاصم كذلك أو بفتح الدال مبنيًا للمفعول ورفع (أحد) على النيابة عن الفاعل . وقرأ الضحاك (تغدر) بضم النون وإسكان الغين وكسر الدال ﴿ وَعُرْضُوا عَلَى رَبِّكَ ﴾ أحضروا محل حكمه وقضائه عز وجل فيهم ﴿ صَفًّا ﴾ مصطفين أو مصفوفين .

فقد أخرج ابن منده في التوحيد عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال : « إن الله تعالى ينادي يوم القيامة يا عبادي أنا الله لا إله إلا أنا أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين وأسرع الحاسبين أحضروا حججكم ويسروا جوابا فانكم مسؤولون محاسبون ياملائكتي أقيموا عبادي صفوفا على أطراف أنامل أقدامهم للحساب » وفي الحديث الصحيح « يجمع الله تعالى الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفا يسمعون الداعي وينفذهم البصر » الحديث بطوله ، وقيل تقام كل أمة وزمرة صفا .

وفي بعض الأخبار أهل الجنة يوم القيامة مائة وعشرون صفا أنتم منها ثمانون ، وقيل لا عرض بالمعنى المعروف ولا اصطفاف والكلام خارج مخرج الاستعارة التمثيلية شبهت حالهم في حشرهم بحال جند عرضوا على السلطان ليأمر فيهم بما يأمر ، وقيل إن فيه استعارة تبعية بتشبيه حشرهم بعرض هؤلاء ، ومعنى (صفا) سواء كان داخلا في الاستعارة التمثيلية أو كان ترشيحا غير متفرقين ولا مختلطتين فلا تعرض فيه لو حدة الصف وتعددده . ولا حاجة إلى أن يقال : إنه مفرد أريد به الجمع لكونه مصدرا أي صفوفا أو يقال : إن الأصل صفا صفا ، على أن هذا مع بعده يرد عليه أن ما يدل على التعدد بالتكرار كبابا بابا وصفاف صفا لا يجوز حذفه ، هذا والحق أن إنكار الاصطفاف بما لا وجه له بعد إمكانه وصحة الأخبار فيه ، ولعل ما فسرنا به الآية مما لا غبار عليه ، وفي الالتفات إلى الغيبة وبناء الفعل للمفعول مع التعرض لعنوان الربوبية والاضافة إلى ضميره ﷺ من تربية المهابة والجرى على سنن الكبرياء وإظهار اللطف به عليه الصلاة والسلام ما لا يخفى ، وقيل في قوله تعالى (على ربك) إشارة إلى غضب الله تعالى عليهم وطردهم عن ديوان القبول بعدم جريهم على معرفتهم لربوبيته عز وجل ﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا ﴾ خطاب للكفار المنكرين للبعث على إضمار القول ، ويكون حالا مما تقدم فيقدر قائلين أو نقول إن كان حالا من فاعل (حشرنا) أو قائلا أو يقول إن كان من (ربك) أو مقولا لهم أو يقال لهم إن كان من ضمير (عرضوا) .

وقد يقدر فعلا كقلنا أو نقول لا محل لجلته ، وجوز تعاق « يوم » السابق به على هذا التقدير دون تقدير الحالية *

قال الخفاجي : لأنه يصير كغلام زيد ضارباً على أن ضارباً حال من زيد ناصباً للغلام ومثله تعقيد غير جائز لأن ذلك قبل الحشر وهذا بعده ولأن معمول الحال لا يتقدم عليها كما يتوهم ، ثم قال : وأما ما أورد على تعلقه بالفعل في التقدير الثاني من أنه يازم منه أن هذا القول هو المقصود اصالته فتخيل أغنى عن الرد أنه لا محذور فيه اهـ ، والحق أن تعلقه بالقول المقدر حالا أو غيره مما لا يرتضيه الطبع السليم والذهن المستقيم ، ولا يكاد يجوز مثل هذا التركيب على تقدير الحالية وإن قلنا بجواز تقدم معمول الحال عليها فتدبر ، والمراد من مجيئهم إليه تعالى مجيئهم إلى حيث لا حكم لأحد غيره سبحانه من المعبودات الباطلة التي تزعم فيها عبديتها النفع والضر وغير ذلك نظير ما قالوا في قوله تعالى « ملك يوم الدين » ﴿ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ نعمت لمصدر محذوف أي مجيئنا كما كنا كمجيئكم عند خلقنا لكم ﴿ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ أو حال من الضمير المرفوع في (جئتمونا) أي كائنين كما خلقناكم أول مرة حفاة عراة غرلاً أو ما معكم شيء مما تفتخرون به من الأموال والأنصار لقوله تعالى (ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة وتركتكم ما حولنا كم وراء ظهوركم) هـ

وجوز أن يكون المراد أحياء كخلقكم الأولى ، والكلام عليه إعراباً كما تقدم لكن يخالفه في وجه التشبيه وذلك كما قيل أوفق بما قبل وهذا بقوله تعالى ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَن لَّنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ وهو إضراب وانتقال من كلام إلى كلام كلاهما للتوبيخ والتقريع ، والموعود اسم زمان وأن مخففة من المثقلة فصل بينها وبين خبرها بحرف النفي لئلا يكونه جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وفي ذلك يجب الفصل بأحد الفواصل المعلومة الافيأشذ ، والجعل إما بمعنى التصيير فالجار والمجرور مفعوله الثاني و(موعداً) مفعوله الأول ، وإما بمعنى الخلق والايجاد فالجار والمجرور في موضع الحال من مفعوله وهو (موعداً) أي زعتم في الدنيا أنه لن نجعل لكم وقتاً ينجز فيه ما وعدنا من البعث وما يتبعه *

﴿ وَوَضَعَ الْكِتَابَ ﴾ عطف على (عرضوا) داخل تحت الأمور الهائلة التي أريد بذكر وقتها تحذير المشر كين كما مر ، وإيراد صيغة الماضي للدلالة على التقرر . والمراد من الكتاب كتب الأعمال فالفيه الاستغراق ، ومن وضعه إما جعل كل كتاب في يد صاحبه اليمين أو الشمال وإما جعل كل في الميزان ، وجوز أن يكون المراد جعل الملائكة تلك الكتب في البين ليحاسبوا المكلفين بما فيها ، وعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالكتاب كتاباً واحداً بأن تجمع الملائكة عليهم السلام صحائف الأعمال كلها في كتاب وتضعه في البين للحاسبة لكن لم أجد في ذلك أثراً ، نعم قال اللقاني في شرح قوله في جوهرة التوحيد :

وواجب أخذ العباد الصحف كما من القرآن نصاً عرفاً

جزم الغزالي بما قيل إن صحف العباد ينسخ ما في جميعها في صحيفة واحدة انتهى ، والظاهر أن جزم الغزالي وأضرابه بذلك لا يكون إلا عن أثر لأن مثله لا يقال من قبل الرأي كما هو الظاهر ، وقيل : وضع الكتاب كناية عن إبراز محاسبة الخلق وسؤالهم فانه إذ أريد محاسبة العمال جىء بالدفاتر ووضعت بين أيديهم ثم

حوسبوا فأطلق الملزوم وأريد لازمه ، ولا يخفى أنه لا داعي إلى ذلك عندنا وربما يدعوا إليه إنكار وزن الأعمال *
 وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (ووضع الكتاب) ببناء (وضع) للفاعل وإسناده إلى ضميره تعالى
 على طريق الالتفات ونصب (الكتاب) على المفعولية أي ووضع الله الكتاب ﴿ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ ﴾ قاطبة
 فيدخل فيهم الكفرة المنكرون للبعث دخولا أوليا ، والخطاب نظير مامر ﴿ مُشْفِقِينَ ﴾ خائفين ﴿ مِمَّا فِيهِ ﴾
 أي الكتاب من الجرائم والذنوب لتحقيقهم ما يترتب عايتها من العذاب ﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ عند وقوفهم على مافي
 تضاعيفه نقيرا وقطميرا ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ نداء لهلكتهم التي هلكوها من بين الهلكات فان الويلة كالويل الهلاك
 ونداؤها على تشبيهها بشخص يطلب إقباله كأنه قيل يا هلاك أقبل فهذا أو انك ففيه استعارة ممكنة تخيلية
 وفيه تقرير لهم وإشارة إلى أنه لا صاحب لهم غير الهلاك وقد طلبوه ليهلكوا ولا يروا العذاب إلا لهم *
 وقيل : المراد نداء من بحضرتهم كأنه قيل : يا من بحضرتنا انظروا هلكتنا ، وفيه تقدير يفوت به تلك النكتة *

﴿ مَا هَذَا الْكِتَابُ ﴾ أي أي شيء له ؟ والاستفهام مجاز عن التعجب من شأن الكتاب ، ولأم الجر
 رسمت في الإمام مفصولة ، وزعم الطبرسي أنه لا وجه لذلك ، وقال البقاعي : إن في رسمها كذلك إشارة إلى
 أن المجرمين لشدة الكرب يقفون على بعض الكلمة ، وفي لطائف الإشارات وقف على (ما) أبو عمرو .
 والكسائي . ويعقوب والباقون على اللام والأصح الوقف على ما لأنها كلمة مستقلة ، وأكثرهم لم يذكروا شيئا هو
 وأنت تعلم أن الرسم العثماني متبع ولا يقاس عليه ولا يكاد يعرف وجهه وفي حسن الوقف على ما واللام توقف عندي *
 وقوله تعالى : ﴿ لَا يَغَادُرُ ﴾ أي لا يترك ﴿ صَغِيرَةً ﴾ أي هنة صغيرة ﴿ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصِيهَا ﴾ أي إلّا عدها
 وهو كناية عن الإحاطة جملة حالية محققة لما في الجملة الاستفهامية من التعجب أو استثنائية مبنية على سؤال
 نشأ من التعجب كأنه قيل ما شأن هذا الكتاب حتى يتعجب منه ؟ فقيل : (لا يغادر صغيرة) الخ *

وعن ابن جبير تفسير الصغيرة بالمسيس والكبيرة بالزنا ، وأخرج ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة
 وابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قال في الآية : الصغيرة التبسم بالاستمراء بالمؤمنين والكبيرة القمقهة بذلك ،
 وعلى هذا يحمل إطلاق ابن مردويه في الرواية عنه رضي الله تعالى عنه تفسير الصغيرة بالتبسم والكبيرة بالضحك
 ويندفع استشكال بعض الفضلاء ذلك ويعلم منه أن الضحك على الناس من الذنوب *

وعن عبد الله بن زمعة رضي الله تعالى عنه أنه سمع النبي ﷺ يخطب ويعظم في ضحكهم من الريح
 الخارج بصوت وقال : علام يضحك أحدكم مما يفعل ؟ بل ذكر بعض علمائنا أن من الضحك ما يكفر به الضاحك
 كالضحك على كلمة كفر ، وقيد بعضهم بما إذا قدر على أن يملك نفسه وإلا فلا يكفر ، وتمام الكلام في ذلك
 في محله ، وكان الظاهر لا يغادر كبيرة ولا صغيرة بناء على ما قالوا من أن الترقى في الإثبات يكون من الأدنى
 إلى الأعلى وفي النفي على عكس ذلك إذ لا يلزم من فعل الأدنى فعل الأعلى بخلاف النفي لكن قال المحققون :
 هذا إذا كان على ظاهره فان كان كناية عن العموم كما هنا وقولك ما أعطاني قليلا ولا كثيرا جاز تقديم
 الأدنى على الأعلى في النفي كما فصله ابن الأثير في المثل السائر ، وفي البحر قدمت الصغيرة اهتماما بها ، وروى
 عن الفضيل أنه كان إذا قرأ الآية قال : ضجوا والله من الصغائر قبل الكبائر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة

انه قال في الآية : اشتكى القوم كما تسمعون الاحصاء ولم يشتك أحد ظملاً فإياكم والمحقرات من الذنوب فانها تجمع على صاحبها حتى تهلكه .

﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا ﴾ في الدنيا من السيئات أو جزاء ذلك ﴿ حَاضِرًا ﴾ مسطوراً في كتاب كل منهم أو عتيداً بين أيديهم نقداً غير مؤجل ، واختير المعنى الأخير وإن كان فيه ارتكاب خلاف الظاهر لأن الكلام عليه تأسيس محض ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ٤٩ ﴾ بما لم يعمل به أي منهم أو منهم ومن غيرهم ، والمراد أنه عز وجل لا يتجاوز الحد الذي حده في الثواب والعقاب وإن لم يجب ذلك عليه تعالى عقلاً ، وتحقيقه أنه تعالى وعد باثابة المطيع والزيادة في ثوابه وبتعذيب العاصي بمقدار جرمه من غير زيادة وأنه قد يغفر له ما سوى الكفر وأنه لا يعذب بغير جناية فهو سبحانه وتعالى لا يجاوز الحد الذي حده ولا يخالف ما جرت عليه سنته الإلهية فلا يعذب أحداً بما لم يعمل به ولا ينقص ثواب ما عمله بما أمر به وارتضاه ولا يزيد في عقابه الملائم لعمله الذي نهى عنه ولم يرتضه ، وهذا مما أجمع عليه المسلمون وإن اختلفوا في أن امتناع وقوع مانع هل هو سمعي أو عقلي فذهب إلى الأول أهل السنة وإلى الثاني المعتزلة ، وهل تسمية تلك المجاوزة ظملاً حقيقة أم لا ؟ قال الخفاجي : الظاهر أنها حقيقة ، وعليه لا حاجة إلى أن يقال : المراد بالآية أنه سبحانه لا يفعل بأحد ما يكون ظملاً لو صدر من العباد كالتعذيب بلا ذنب فانه لو صدر من العباد يكون ظملاً ولو صدر منه سبحانه لا يكون كذلك لأنه جل شأنه مالك الملك متصرف في ملكه كيف يشاء فلا يتصور في شأنه تعالى شأنه ظلم أصلاً بوجه من الوجوه عند أهل السنة ، وأنت تعلم أن هذا هو المشهور لدى الجمهور لا ما اقتضاه التحقيق فتأمل والله تعالى ولي التوفيق . واستدل بعموم الآية على أن أطفال المشركين لا يعذبون وهو القول المنصور وقد أسلفنا والله تعالى الحمد ما يؤيده من الأخبار ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ أي اذكر وقت قولنا ﴿ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ كلهم كما هو الظاهر ، واستثنى بعض الصوفية الملائكة المهيمين ، وبعض آخر ملائكة السماء مطلقاً وزعم أن المقول له ملائكة الأرض .

﴿ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ سجود تحية وإكرام أو اسجدوا لجهته على معنى اتخذه قبله لسجودكم لله تعالى ، وقد مر تمام الكلام في ذلك ﴿ فَسَجَدُوا ﴾ كلهم أجمعون امتثالاً للأمر ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ لم يكن من الساجدين بل أبى واستكبر ، وقوله تعالى ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ كلام مستأنف سيق مساق التعليل لما يفيد استثناء اللعين من الساجدين ، وقيل : حال من المستثنى وقد مقدرة والرباط الضمير وهو اختيار أبي البقاء ، والأول الصق بالقلب فكأنه قيل ما له لم يسجد ؟ فقيل كان أصله جنياً ، وهذا ظاهر في أنه ليس من الملائكة . نعم كان معهم ومعدوداً في عدادهم ، فقد أخرج ابن جرير عن سعد بن مسعود قال : كانت الملائكة تقاتل الجن فسي إبليس وكان صغيراً فكان مع الملائكة فتعب بالسجود معهم . وأخرج نحوه عن شهر بن حوشب ، وهو قول كثير من العلماء حتى قال الحسن فيما أخرجه عنه ابن المنذر . وابن أبي حاتم : قاتل الله تعالى أقواماً زعموا أن إبليس من الملائكة والله تعالى يقول (كان من الجن) وأخرج عنه ابن جرير . وابن الأنباري في كتاب الاضداد . وأبو الشيخ في العظمة أنه قال : ما كان إبليس من الملائكة طرفه عين وإنه لا يصل الجن كما أن آدم عليه السلام

اصل الانس ، وفيه دلالة على أنه لم يكن قبله جن كما لم يكن قبل آدم عليه السلام انس ، وفي القلب من صحته ما فيه . وأقرب منه إلى الصحة ما قاله جماعة من أنه كان قبله جن إلا أنهم هلكوا ولم يكن لهم عقب سواه فالجن والشياطين اليوم كلهم من ذريته فهو في الجن كنوح عليه السلام في الانس على ما هو المشهور ، وقيل : كان من الملائكة والجن قبيلة منهم ، وقد أخرج هذا ابن جرير . وابن المنذر . وأبو الشيخ في العظمة . والبيهقي في شعب الايمان عن ابن عباس ، وفي رواية أخرى عنه رضى الله تعالى عنهما أن ابليس كان من اشراف الملائكة وأكرمهم قبيلة وكان خازنا على الجنان وكان له سلطان السماء الدنيا وكان له مجمع البحرين بحر الروم وبحر فارس وسلطان الارض فرأى أن له بذلك عظمة وشرفا على أهل السماء فوقع في نفسه كبر لم يعلم به أحد الا الله تعالى فلما أمر بالسجود ظهر كبره الذي في نفسه فلعنه الله تعالى إلى يوم القيامة ، وكان على ما رواه عنه قتادة يقول : لو لم يكن من الملائكة لم يؤمر بالسجود . وأجيب عن هذا بما أشرنا اليه آنفا وبغيره مما لا يخفى ، وإلى ذلك ذهب ابن جبير ، وقد روى عنه جماعة أنه قال : الجن في الآية حتى من الملائكة لم يزالوا يصوغون حلي أهل الجنة حتى تقوم الساعة ، وفي رواية أخرى عنه أن معنى (كان من الجن) كان من خزنة الجنان وهو تأويل عجيب ، ومثله ما أخرجه أبو الشيخ في العظمة عن قتادة أن معنى كونه من الجن أنه أجن عن طاعة الله تعالى أى ستر ومنع ، ورواية الكثير عنه أنه قائل بما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، وقيل : هو من الملائكة ومعنى (كان من الجن) صار منهم بالمسخ ، وقيل : معنى ذلك أنه عدمهم لموافقة اياهم في المعصية حيث أنهم كانوا من قبل عاصين فبعثت طائفة من الملائكة عليهم السلام لقتالهم ، وأنت تعلم أنه يشق الجواب على من ادعى أن ابليس من الملائكة مع دعواه عصمتهم ، ولا بد أن يرتكب خلاف الظاهر في هذه الآية ، نعم مسألة عصمتهم عليهم السلام خلافية ولا قاطع في العصمة كما قال العلامة التفتازانى . وقد ذكر القاضى عياض أن طائفة ذهبوا إلى عصمة الرسل منهم والمقربين عليهم السلام ولم يقولوا بعصمة غيرهم ، وإذا ذهب مدعى كون ابليس من الملائكة إلى هذا لم يتخلص من الاعتراض الابرز عم أنه لم يكن من المقربين ولا تساعد هذه الآثار على ذلك ، ويبقى عليه أيضا أن الآية تأبى مدعاه ، وكذا لو ذهب إلى ما نقل عن بعض الصوفية من أن ملائكة الأرض لم يكونوا معصومين وكان ابليس عليه اللعنة منهم (ففسق عن أمر ربه) أى فخرج عن طاعته سبحانه كما قال الفراء ، وأصله من فسق الرطب إذا خرج عن قشره ، وسموا الفارة فاسقة لخروجها من جحرها من البابين ولهذا عدى بعن كما في قول رؤبة :

يهوين في نجد وغورا غائرا فواسقا عن قصدها جوائرأ

والظاهر أن الفسق بهذا المعنى مما تكلمت به العرب من قبل ، وقال أبو عبيدة : لم نسمع ذلك في شيء من أشعار الجاهلية ولا أحاديثها وإنما تكلم به العرب بعد نزول القرآن ، ووافقه المبرد على ذلك فقال : الأمر على ما ذكره أبو عبيدة ، وهى كلمة فصيحة على السنة العرب ، وكأن ما ذكره الفراء بيان لحاصل المعنى إذ ليس الأمر بمعنى الطاعة أصلا بل هو إما بمعنى المأمور به وهو السجود وخروجه عنه بمعنى عدم اتصافه به ، وإما قوله تعالى : (اسجدوا) وخروجه عنه مخالفته له ، وكون حاصل المعنى ذلك على المعنيين ظاهر ، وقيل : (عن) للسببية كما في قولهم كسوته عن عرى وأطعمته عن جوع أى فصار فاسقا كافرا بسبب أمر الله تعالى الملائكة المعدود

هو في عدادهم إذ لولا ذلك الأمر ما تحقق إباء . وإلى ذلك ذهب قطرب إلا أنه قال : أى ففسق عن رده أمر ربه ، ويحتمل أن يكون تقدير معنى وأن يكون تقدير إعراب ، وجوز على تقدير السببية أن يراد بالامر المشيئة أى ففسق بسبب مشيئة الله تعالى فسقه وأولا ذلك لأطاع . والأظهر ما ذكر أولاً . والفاء سببية عطفت ما بعدها على قوله تعالى « كان من الجن » وأفادت تسبب فسقه عن كونه من الجن إذ شأنهم التردد للدورة مادتهم وخباثة ذاتهم والذي خبث لا يخرج إلا نكدا وإن كان منهم من أطاع وآمن ، وجوز أن يكون العطف على ما يفهم من الاستثناء كأنه قيل : فسجدوا إلا إبليس أبى عن السجود ففسق ، وتفيد حينئذ تسبب فسقه عن إباءه وتركه السجود . وقيل : إنها هنا غير عاطفة إذ لا يصح تعليل ترك السجود وإباءه عنه بفسقه عن أمر ربه تعالى . قال الرضى : والفاء التى لغير العطف وهى التى تسمى فاء السببية لا تخلو أيضا من معنى الترتيب وتختص بالجل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط وبدونها انتهى . وليس بشيء لأنه يكفى لصحة ترتيب الثانى تسببه كما فى « فوكزه موسى فقضى عليه » كما صرح به فى التسهيل وهنا كذلك . والتعرض لعنوان الربوبية المتنافية للفسق لبيان قبح ما فعله . والمراد من الأمر بذكر وقت القصة ذكر القصة نفسها لما فيها من تشديد النكير على المتكبرين المفتخرين بانسابهم وأمواهم المستنكفين عن الانتظام فى سلك فقراء المؤمنين ببيان أن ذلك من صنيع إبليس وأنهم فى ذلك تابعون لتسويله كما ينبى عنه ما يأتى إن شاء الله تعالى ، ومنه يعلم وجه الربط ، وجوز أن يكون وجهه أنه تعالى لما بين حال المغرور بالدنيا والمعرض عنها وكان سبب الاغترار بها حب الشهوات وتسويل الشيطان زهدهم سبحانه أولا بزخارف الدنيا بانها عرضة الزوال وشيكة الانتقال والباقيات الصالحات خير ثوابا وأحسن أملا من أنفسهم وأعلاها ثم نفرهم عن الشيطان بتذكير ما بينهم من العداوة القديمة ، واختار أبو حيان فى وجهه أنه سبحانه لما ذكر يوم القيامة والحشر وذكر خوف المجرمين مما سطر فى كتبهم وكان إبليس اللعين هو الذى حملهم على المعاصى واتخاذ الشركاء ناسب ذكر إبليس والتنفير عنه تبعيدا عن المعاصى وعن امثال ما يوسوس به ويدعو اليه . وأياما كان فلا يعد ذكر هذه القصة هنا مع ذكرها قبل تكرارا لأن ذكرها هنا لفائدة غير الفائدة التى ذكرت لها فيما قبل وهكذا ذكرها فى كل موضع ذكرت فيه من الكتاب الجليل . ومثل هذا يقال فى كل ما هو تكرار بحسب الظاهر فيه * ولا يخفى أن أكثر المكررات ظاهرا مختلفة الأساليب متفاوتة الالفاظ والعبارات وفى ذلك من الأسرار الالهية ما فيه فلا يستزلك الشيطان *

﴿ افْتَتَحْنُوهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِى ﴾ الهمزة الانكار والتعجيب والفاء للتعقيب ، والمراد إما انكار أن يعقب اتخاذ ذريته أولياء العلم بصدور ما صدر منه مع التعجب من ذلك ، وإما تعقيب انكار اتخاذ المذكور والتعجب منه أعلام الله تعالى بقبح صنيع اللعين فتأمل ، والظاهر أن المراد من الذرية الاولاد فتكون الآية دالة على أنه أولادا وبذلك قال جماعة ، وقد روى عن ابن زيد أن الله تعالى قال لا إبليس : أنى لا أخلق لآدم ذرية إلا ذرات لك مثلها فليس يولد لآدم ولد إلا ولد معه شيطان يقرن به ، وعن قتادة أنه قال : إنه ينكح وينسل كما ينسل بنو آدم . وذكر فى البحر أن من القائلين بذلك أيضا الضحاك . والأعمش . والشعبي * ونقل عن الشعبي : قال : لا تكون ذرية إلا من زوجة فيكون قائلا بالزوجة ، والذي فى الدر المنثور برواية

ابن المنذر عنه أنه سئل عن إبليس هل له زوجة ؟ فقال : إن ذلك لعرس ما سمعت به ، وأخرج ابن أبي الدنيا في المكائد . وابن أبي حاتم عن مجاهد أنه قال : ولد إبليس خمسة ثبر وهو صاحب المصائب والاعور وداسم لأدري ما يعملان ومسوط وهو صاحب الصخب وزلبنور وهو الذي يفرق بين الناس ويبصر الرجل عيوب أهله . وفي رواية أخرى عنه أن الأعور صاحب الزنا ومسوط صاحب أخبار الكذب يلقيها على أفواه الناس ولا يجدون لها أصلاً وراسم صاحب البيوت إذا دخل الرجل بيته ولم يسم دخول معه وإذا أكل ولم يسم أكل معه وزلبنور صاحب الأسواق وكان هؤلاء الخمسة من خمس بيضات باضها اللعين ، وقيل إنه عليه اللعنة يدخل ذنبه في دبره فيبيض فتنفلق البيضة عن جماعة من الشياطين . وأخرج ابن أبي حاتم عن سفيان أن جميع ذريته من خمس بيضات باضها قال : وبلغني أنه يجتمع على مؤمن واحد أكثر من ربيعة ومضر والله تعالى أعلم بصحة هذه الأخبار ، وقال بعضهم : لا ولد له ، والمراد من الذرية الاتباع من الشياطين ، وعبر عنهم بذلك مجازاً تشبيهاً لهم بالأولاد ، وقيل ولعله الحق إن له أولاداً واتباعاً ، ويجوز أن يراد من الذرية مجموعهما معاً على التغليب أو الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يراه أو عموم المجازة .

وقد جاء في بعض الأخبار أن من ينسب إليه بالولاد من آمن بنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ونبينا ﷺ وهو هامة رضى الله تعالى عنه وسبحان من يخرج الحي من الميت ، ولا يلزمنا أن نعلم كيفية ولادته فكثير من الأشياء مجهول الكيفية عندنا ونقول به فليكن من هذا القبيل إذا صح الخبر فيه * .

واستدل نافي ملكيته بظاهر الآية حيث أفادت أنه له ذرية والملائكة ليس لهم ذلك . ولمدعيها أن يقول : بعد تسليم حمل الذرية على الأولاد . إنه بعد أن عصى مسخ وخرج عن الملكة فصار له أولاد ولم تفد الآية أن له أولاداً قبل العصيان والاستدلال بها لا يتم إلا بذلك ، وقوله تعالى (من دوني) في موضع الحال أي أفتتخذونهم أولياء مجاوزين عني إليهم وتستبدلونهم بى فتطيعونهم بدل طاعتي ﴿ وَهُمْ ﴾ أي والحال أن إبليس وذريته ﴿ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ أي أعداء لما في قوله تعالى (فانهم عدوى لى الأرب العالمين) وقوله تعالى (هم العدو) وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو القبول والولوع ، وتقيد الاتخاذ بالجملة الحالية لتأكيد الإنكار وتشديده فان مضمونها مانع من وقوع الاتخاذ ومناف له قطعاً :

ومن نكده الدنيا على الحر أن يرى عدواً له مامن صداقته بد

﴿ بئس للظالمين ﴾ الواضعين للشيء في غير موضعه ﴿ بدلاً ﴾ أي من الله سبحانه ، وهو نصب على التمييز وفاعل (بئس) ضمير مستتر يفسره هو والمخصوص بالذم محذوف أي بئس البذل من الله تعالى للظالمين إبليس وذريته ، وفي الالتفات إلى الغيبة مع وضع الظالمين موضع ضمير المخاطبين من الأيدان بكال السخط والاشارة إلى أن ما فعلوه ظلم قبيح ما لا يخفى * .

﴿ ما أشهدتهم ﴾ استئناف مسوق لبيان عدم استحقاق إبليس وذريته الاتخاذ المذكور في أنفسهم بعد بيان الصوارف عن ذلك من خباثة الأصل والفسق والعداوة أي ما أحضرت إبليس وذريته * .

﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ حيث خلقتهما قبل خلقهم ﴿ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي ولا أشهدت بعضهم

خلق بعض كقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) فكلا ضميرى الجمع المنصوب والمجرور عائد على ابليس وذريته وهم المراد بالمضامين في قوله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخَذِّلُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْكُمُ إِلَهُكُمْ﴾ وإنما وضع ذلك موضع ضميرهم ذمهم وتسجيلا عليهم بالاضلال وتأكيدا لما سبق من إنكار اتخاذهم أولياء، والمضد في الأصل ما بين المرفق إلى الكتف ويستعار للبعين كاليد وهو المراد هنا ولكونه نكرة في سياق النفي عم، وفسر بالجمع والافراد لرؤس الآي، وقيل إنما لم يجمع لأن الجميع في حكم الواحد في عدم الصلاحية للاعتضاد أى وما كنت متخذهم أعوانا في شأن الخلق أو في شأن من شؤني حتى يتوهم شركتهم في التولى فضلا عن الاستبدال الذي لزم فعلهم بناء على الشرية في بعض أحكام الرىوبية، وإرجاع ضمير (أنفسهم) إلى ابليس وذريته قد قال به كل من ذهب إلى إرجاع ضمير (أشهدتهم) إليهم، وعمل ذلك العلامة شيخ الاسلام بقوله حذرا من تفكيك الضميرين ومحافظة على ظاهر لفظ الأنفس ثم قال: ولك أن ترجع الضمير الثانى إلى الظالمين ويلتزم التفكيك بناء على عود المعنى إليه فان نفي اشهاد الشياطين الذين يتولونهم هو الذى يدور عليه إنكار اتخاذهم أولياء بناء على أن أدنى ما يصحح التولى حضور التولى خلق المتولى وحيث لا حصول لا مصحح للتولى قطعا، وأما إشهاد بعض الشياطين خلق بعض منهم فليس من مداراته الإنكار المذكور فى شيء على أن اشهاد بعضهم خلق بعض إن كان مصححا لتولى الشاهد بناء على دلالة على كماله باعتبار أن له مدخلا فى خالق المشهود فى الجملة فهو محل بتولى المشهود بناء على قصوره عن شهد خلقه فلا يكون نفي الاشهاد المذكور متمحضا فى نفي الكمال المصحح للتولى عن الكل وهو المناط للإنكار المذكور،

وفى الآية تمكيد بالكفار وإيدان بكمال ركاكة عقولهم وسخافة آرائهم حيث لا يفهمون هذا الأمر الجلى الذى لا يكاد يشتبه على البله والصبيان فيحتاجون إلى التصريح به، وإيثار نفي الاشهاد على نفي شهودهم ونفى اتخاذهم أعوانا على نفي كونهم كذلك للاشعار بانهم مقهورون تحت قدرته تعالى تابعون لمشيئته سبحانه وإرادته عز وجل بمعزل من استحقاق الشهود والمعونة من تلقاء أنفسهم من غير احضار واتخاذ وإنما قصارى ما يتوهم فيهم أن يبلغوا ذلك المبلغ بأمر الله جل جلاله ولم يكذ ذلك يكون اهـ

وهو كلام يلوح عليه مخايل التحقيق لكن قيل عليه يجوز أن يراد من السموات والأرض ما يشمل أهلها وكثيرا ما يراد منهما ذلك فيدخل فيه الكفار فتفيد الآية نفي إشهاد الشياطين خلقهم الذى من مداراته الإنكار المذكور من غير حاجة إلى التزام التفكيك الذى هو خلاف المتبادر، وظاهر كلامه وكذا كلام كثير حمل الاشهاد المنفى على حقيقة اهـ

وجوز أن يراد به المشاورة مجازا وهو الذى يقتضيه ظاهر ما فى البحر ولا مانع على هذا أن يراد من السموات والأرض ما يشمل أهلها فكانه قيل مشاورتهم فى خلق أحد لا الكفار ولا غيرهم فما بال هؤلاء الكفار يتولونهم وأدنى ما يصحح التولى كون التولى ممن يشاور فى أمر المتولى أو أمر غيره ويكون نفي اتخاذهم أعوانا مطلقا فى شيء من الأشياء بعد نفي مشاورتهم فى الخلق ليؤدى الكلام ظاهرا عموم نفي مدخليتهم بوجه من الوجوه رأيا وإيجادا وغير ذلك فى شيء من الأشياء، ولعل الآية حينئذ نظير قوله تعالى (لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها) من وجه، وقيل قد يراد من نفي الاشهاد فى جانب المعطوف نفي المشاورة ومنه نفي أن يكونوا خلقوا حسب مشيئتهم ومنه نفي أن يكونوا خلقوا كاملين فانه يقال خلق

كما شاء بمعنى خلق كاملاً قال الشاعر :

خلقت مبرأ من كل عيب كأنك قد خلقت كما تشاء

وعلى هذا يكون في الخلق من أشهد خلق نفسه بمعنى أنه خلق كاملاً، ولا يخفى ما فيه ، وقد يكتفى بدلالة ذلك على أن نفى الكمال بأقل من هذه المؤنة فافهم . وزعم أن الكاملين شهدوا حقيقة خلق أنفسهم بمعنى أنهم رأواهم أعيان ثابتة خلقهم أى إفاضة الوجود الخارجى الذى لا يتصف به المعدوم عليهم لا أرى أن كاملاً يقدم عليه أو يصغى اليه ، وقال الامام بعد حكاية القول برجوع الضميرين إلى الشياطين : الاقرب عندى عودهما على الكفار الذين قالوا للرسول ﷺ ان لم تطرد عن مجلسك هؤلاء الفقراء لم تؤمن بك فكأنه تعالى قال : إن هؤلاء الذين أتوا بهذا الاقتراح الفاسد والتعننت الباطل ما كانوا شركائى في تدبير العالم بدليل أنى ما أشهدتهم خلق السموات والارض ولا خلق أنفسهم ولا اعتضدت بهم في تدبير الدنيا والآخرة بل هم كسائر الخلق فلم أقدموا على هذا الاقتراح الفاسد؟ ، ونظيره ان من اقترح عليك اقتراحات عظيمة فانك تقول له لست بسلطان البلد حتى نقبل منك هذه الاقتراحات الهائلة فلم تقدم عليها ، والذى يؤكده هذا أن الضمير يجب عوده على أقرب المذكورات وهو فى الآية - أولئك الكفار - لأنهم المراد بالظالمين فى قوله تعالى (بثس للظالمين بدلاً) انتهى *

وقيل المعنى على تقدير عود الضميرين على أولئك الكفرة إن هؤلاء الظالمين جاهلون بما جرى به القلم فى الازل من أحوال السعادة وضدها لأنهم لم يكونوا شاهدين لخلق العالم فكيف يمكنهم أن يحكموا بحسن حالهم عند الله تعالى وبشرفهم ورفعتهم عند الخلق وبأضداد هذه الاحوال للفقراء ، وقيل المعنى عليه ما أشهدتهم خلق ذلك وما أطلعهم على أسرار التكوين وما خصصتهم بخصائص لا يحويها غيرهم حتى يكونوا قدوة للناس فيؤمنوا بإيمانهم كما يزعمون فلا تلتفت إلى قولهم طمعاً فى نصرتهم للدين فإنه لا ينبغي لى أن اعتضد لدينى بالمضلين ، ويعضده قراءة أبى جعفر . والجحدري . والحسن . وشيبة (وما كنت) بفتح التاء خطاباً له ﷺ ، والمعنى ما صح لك الاعتضاد بهم ، ولعل وصف أولئك الظالمين بالاضلال لما أن قصدهم بطرد الفقراء تنهير الناس عنه ﷺ وهو اضلال ظاهر ، وقيل كل ضال مضل لأن الاضلال إما بلسان القول أو بلسان الحال والثانى لا يخلو عنه ضال ، وقيل الضميران للملائكة ، والمعنى ما أشهدتهم ذلك ولا استعننت بهم فى شىء بل خلقتهم ليعبدونى فكيف يعبدون ، ويرده (وما كنت متخذ المضلين عضداً) إلا أن يقال : هو نفى لاتخاذ الشياطين أعواناً فيستفاد من الجملة نفى صحة عبادة الفريقين ، وقال ابن عطية : الضميران عائدان على الكفار وعلى الناس بالجملة فتتضمن الآية الرد على طوائف من المنجمين وأهل الطبائع والاطباء ومن سواهم ممن يخوض خوضهم ، وإلى هذا ذهب عبد الحق الصقلى وذكره بعض الاصوليين انتهى . ويقال عليه فى الجملة الاخيرة نحو ما قيل فيها آنفاً *

واستدل بها على أنه لا ينبغي الاستعانة بالكافر وهو فى امور الدين كجهاد الكفار وقتال أهل البغى بمذهب اليه بعض الأئمة ولبعضهم فى ذلك تفصيل ، وأما الاستعانة بهم فى أمور الدنيا فالذى يظهر أنه لا بأس به سواء كانت فى أمر ممتن كفزع الكنائس أو فى غيره كعمل المنابر والمحاريب والخيطة ونحوها ، ولعل افرض اليهودى

أو الكلب قدمات في كلام الفاروق رضى الله تعالى عنه لعد ما استخدم فيه من الا مور الدينية أو هو مبنى على اختيار تفصيل في الأمور الدنيوية أيضا .

وقد حكى الشيعة أن عليا كرم الله تعالى وجهه قال حين صمم على عزل معاوية وأشار عليه ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بإبقائه على عمله إلى أن يستفحل أمر الخلافة : يمنعنى من ذلك قوله تعالى (وما كنت متخذ المضلين عضدا) فلا اتخذ معاوية عضداً أبداً ، وهو كذب لا يعتقده إلا ضال مضل .

وقرأ أبو جعفر . وشيبة . والسختياني . وعون العقيلي . وابن مقسم (ما شهدناهم) بنون العظمة : وقرأ على كرم الله تعالى وجهه (متخذ المضلين) على افعال اسم الفاعل . وقرأ الحسن . وعكرمة (عضدا) بسكون الضاد ونقل حركتها إلى العين . وقرأ عيسى (عضدا) بسكون الضاد للتخفيف كما قالوا في رجل وسبع رجل وسبع بالسكون وهي لغة عن تميم ، وعنه أيضا أنه قرأ بفتحيتين .

وقرأ شيبة . وأبو عمرو في رواية هرون . وخارجة . والخفاف . وأبي زيد (عضدا) بضميتين ، وروى ذلك عن الحسن أيضا ، وكذا روى عنه أيضا أنه قرأ بفتحيتين ، وهو على هذا إما لغة في العضد كما في البحر ولم يذكره في القاموس وإما جمع عاضد كخدم جمع خادم من عضده بمعنى قواه وأعانه فحينئذ لاستعارة . وقرأ الضحاك (عضداً) بكسر العين وفتح الضاد ولم نجد ذلك من لغاته ، نعم في القاموس عد عضد ككتف منها وهو عكس هذه القراءة ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ أي الله تعالى للكفار توبينخاوتعجيزا بواسطة أو بدونها . وقرأ الأعمش . وطلحة ويحيى . وابن أبي ليلى . وحمزة . وابن مقسم (نقول) بنون العظمة ، والكلام على معنى اذكر أيضا أي واذكر يوم يقول ﴿نَادُوا﴾ للشفاعة لكم ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ أي زعمتموهم شفعاء ، والاضافة باعتبار ما كانوا يزعمون أيضا فانهم كانوا يزعمون انهم شركاء كما يزعمون انهم شفعاء ، وقد جوز غير واحد هنا أن يكون الكلام بتقدير زعمتموهم شركاء ، والمراد بهم إبليس وذريته ، وجعلهم بدلا فيما تقدم مبنى على ما لزم من فعل عبدتهم المطيعين لهم فيما وسوسوا به أو كل ما عبد من دون الله تعالى .

وقرأ ابن كثير (شركاى) مقصوراً مضافاً إلى الياء ﴿فَدَعَوْهُمْ﴾ أي نادوهم للاغاثة ، وفيه بيان بكمال اعتنائهم باغاثتهم على طريق الشفاعة إذ معلوم أن لا طريق إلى المدافعة ﴿فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ فلم يغيثوهم إذ لا إمكان لذلك ؛ قيل وفي إيرادهم مع ظهوره تهكم بهم وايدان بأنهم في الحماقة بحيث لا يفهمونه إلا بالتصريح به ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ أي بين الداعين والمدعوين ﴿مَوْبَقًا ٥٢﴾ اسم مكان من وبق وبوقا كوثب وثوبا أو وبق وبقا كفرح فرحا إذا هلك أي مهلكا يشتركون فيه وهو النار ، وجاء عن ابن عمر . وأنس . ومجاهد أنه واد في جهنم يجرى بدم وصيد ، وعن عكرمة أنه نهر في النار يسيل نارا على حافتيه حيات أمثال البغال الدهم فاذا ثارت اليهم لتأخذهم استغاثوا بالاعتحام في النار منها ، وتفسير الموبق بالمهلك مروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وعن مجاهد وغيرهما ، وعن الحسن تفسيره بالعداوة فهو مصدر أطلق على سبب الهلاك وهو العداوة كما أطلق التلاف على البغض المؤدى إليه في قول عمر رضى الله تعالى عنه : لا يكن حبك كلفا ولا بغضك تلفاً . وعن الربيع بن أنس تفسيره بالمحبس ، ومعنى كون الموبق على سائر تفاسيره بينهم شموله لهم وكونهم مشتركين فيه كما يقال جعلت المال بين زيد وعمرو فكأنه ضمن (جعلنا) معنى قسمنا وحينئذ لا يمكن ادخال عيسى .

وعزير . والملائكة عليهم السلام ونحوهم في الشركاء على القول الثاني *
وقال بعضهم : معنى كون الموبق أى المهلك أو المحبس بينهم أنه حاجز واقع في البين ، وجعل ذلك بينهم حسما لا طماع الكفرة في أن يصل اليهم من دعوه للشفاعة . وجاء عن بعض من فسره بالوادي أنه يفرق الله تعالى به بين أهل الهدى وأهل الضلالة ، وعلى هذا لا مانع من شمول المعنى الثاني للشركاء لأوائك الآجلة *
وقال الثعالبي في فقه اللغة : الموبق بمعنى البرزخ البعيد على أن وبق بمعنى هلك أيضا أى جعلنا بينهم أمدا بعيدا يهلك فيه الأشرار لفرط بعده ، وعليه أيضا يجوز الشمول المذكور لأن أوائك الكرام عليهم السلام في أعلى الجنان وهؤلاء اللئام في قعر النيران ، ولا يخفى على من له أدنى تأمل الحال فيما إذا أريد بالموبق العداوة (بينهم) على جميع ما ذكر ظرف وهو مفعول ثان لجعل إن جعل بمعنى صير و (موبقا) مفعوله الأول، وإن جعل بمعنى خلق كان الظرف متعلقا به أو بمحذوف وقع صفة لمفعوله قدم عليه لرعاية العواصل فتحول حالا *
وقال الفراء . والسيراني : البين هنا بمعنى الوصل فإنه يكون بمعناه كما يكون بمعنى الفراق وهو مفعول أول لجعلنا و (موبقا) بمعنى هلاكا مفعوله الثاني ، والمعنى جعلنا توأما لهم في الدنيا هلاكا يوم القيامة *

﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ﴾ وضع المظهر في مقام المضمر تصرح بإجرامهم وذلما لهم بذلك . والرؤية بصرية ، وجاء عن أبي سعيد الخدري كما أخرجه عنه أحمد . وابن جرير . والحاكم وصححه عن رسول الله ﷺ أن الكافر يرى جهنم من مسير أربعين سنة ﴿فَظَنُّوا﴾ أى علموا كما أخرجه عبد الرزاق ، وجماعة عن قتادة ، وهو الظاهر من حالهم بعد قول الله تعالى ذلك واستغاثتهم بشركائهم وعدم استجابتهم لهم وجعل الموبق بينهم *
وقيل الظن على ظاهره وهم لم يتيقنوا ﴿أَنَّهُمْ مُّوَأَقِعُوهَا﴾ أى مخالطوها واقعون فيها لعدم بأسهم من رحمة الله تعالى قبل دخولهم فيها ، وقيل إنهم لما رأوها من بعيد كما سمعت في الحديث ظنوا أنها تخطفهم في الحال فان اسم الفاعل موضوع للحال فالمتيقن أصل الدخول والمظنون الدخول حالا . وفي مصحف عبد الله (ملاقوها) وكذلك قرأ الأعمش . وابن غزوان عن طلحة ، واختير جعلها تفسيرا لمخالفتها سواد المصحف ، وعن علقمة أنه قرأ (ملاقوها) بالفاء مشددة من لف الشيء ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرَفًا ۝٥٣﴾ أى مكانا ينصرفون إليه *
قال أبو كبير الهذلي :

أزهير هل عن شيبة بن مصرف أم لا خلود لبازل متكلف

فهو اسم مكان ، وجوز أن يكون اسم زمان ، وكذا جوز أبو البقاء وتبعه غيره أن يكون مصدرا أى انصرافا ، وفي الدر المصون أنه سهو فانه جعل مفعلا بكسر العين مصدرا من صحيح مضارعه يفعل بالكسر وقد نصوا على أن مصدره مفتوح العين لا غير واسم زمانه ومكانه مكسورها ، نعم إن القول بأنه مصدر مقبول في قراءة زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (مصرفا) بفتح الراء ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ كررنا وأوردنا على وجوه كثيرة من النظم ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ الجليل الشأن ﴿لِلنَّاسِ﴾ لمصالحتهم ومنفعتهم ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ أى كل مثل على أن - من - سيف خطيب على رأى الأخفش والمجورور مفعول (صرفنا) أو مثلا من كل مثل على أن من أصلية والمفعول موصوف الجار والمجورور المحذوف ، وقيل المفعول مضمون (من كل مثل) أى بعض كل

جنس مثل، وأيا ما كان فالمراد من المثل إما معناه المشهور أو الصفة الغريبة التي هي في الحسن واستجلاب النفس كالمثل، والمراد أنه تعالى نوع ضرب الأمثال وذكر الصفات الغريبة وذكر من كل جنس محتاج إليه داع إلى الإيمان نافع لهم مثلاً لأنه سبحانه ذكر جميع أفراد الأمثال، وكأن في الآية حذفاً أو هي على معنى ولقد فعلنا ذلك ليقبلوا فلم يفعلوا.

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ﴾ بحسب جبلته ﴿أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا ۝﴾ أي أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدل، وهو كما قال الراغب وغيره المنازعة بمفاوضة القول، والأليق بالمقام أن يراد به هنا الخصومة بالباطل والمهارة وهو الأكثر في الاستعمال. وذكر غير واحد أنه مأخوذ من الجد وهو القتل والمجادلة الملاواة لأن كلا من المتجادلين يلتوى على صاحبه، وانتصابه على التمييز، والمعنى أن جدل الإنسان أكثر من جدل كل محادل وعلل بسعة مضطربه فانه بين أوج الملاكية وحضيض البهيمة فليس له في جاني التصاعد والتسفل مقام معلوم. والظاهر أنه ليس المراد إنساناً معيناً، وقيل المراد به النضر بن الحرث، وقيل ابن الزبيري، وقال ابن السائب: أبي بن خلف وكان جداله في البعث حين أتى بعظم قد رم فقال: أيقدر الله تعالى على إعادة هذا وفته بيده؟ والأول أولى، ويؤيده ما أخرجه الشيخان. وابن المنذر. وابن أبي حاتم عن علي كرم الله تعالى وجهه «أن النبي ﷺ طرده وفاطمة ليلاً فقال: ألا تصليان فقلت: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله تعالى إن شاء أن يبعثنا ببعثنا فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلى شيئاً ثم سمعته يضرب فخذه ويقول وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً فانه ظاهر في حمل الإنسان على العموم، ولا شبهة في صحة الحديث إلا أن فيه إشكالا يعرف بالتأمل، ولا يدفعه ما ذكره النووي حيث قال: المختار في معناه أنه ﷺ تعجب من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا ولهذا ضرب فخذه، وقيل قال ﷺ ذلك تسليماً لعذرهما وأنه لا عتب اه فتأمل ﴿وَمَنْ مَنَعَ النَّاسَ﴾ قال ابن عطية. وغيره: المراد بهم كفار قریش الذين حكيت أبا طيلهم، وما نافية.

وزعم بعضهم وهو من الغرابة بمكان أنها استفهامية أي شيء منعههم ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ أي من إيمانهم بالله تعالى وترك ما هم فيه من الإشراك ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ أي القرآن العظيم الهادي إلى الإيمان بما فيه من فنون المعاني الموجبة له أو الرسول ﷺ، وإطلاق الهدى على كل المبالغة ﴿وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ بالتوبة عما فرط منهم من أنواع الذنوب التي من جملتها مجادلهم الحق بالباطل، وفائدة ذكر هذا بعد الإيمان التعميم على ما قيل. واستدل به من زعم أن الإيمان إذالم ينضم إليه الاستغفار لا يجب ما قبله وهو خلاف ما اقتضته الظواهر. وقال بعضهم: لا شك أن الإيمان مع الاستغفار أكمل من الإيمان وحده فذكر معه لتفيد الآية ما منعههم من الانصاف بأكمل ما يراد منهم، ولا يخفى أنه ليس بشيء، وقيل ذكر الاستغفار بعد الإيمان لتأكيد أن المراد منه الإيمان الذي لا يشوبه نفاق فكانه قيل ما منعههم أن يؤمنوا إيماناً حقيقياً ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ وهم من أهلك من الأمم السالفة، وإضافة السنة إليهم قيل لكونها جارية عليهم وهي في الحقيقة سنة الله تعالى فيهم، والمراد بها الإهلاك بعذاب الاستئصال، وإذا فسرت السنة بالهلاك لم تحتج لما ذكر، وأن وما بعدها في تأويل المصدر وهو فاعل (منع) والكلام بتقدير مضاف أي

ما منعهم من ذلك الا طلب الهلاك في الدنيا قاله الزجاج ، وجوز صاحب الفيثان تقدير انتظار أي ما منعهم الا انتظار الهلاك ، وقدر الواحدى تقدير أي ما منعهم الا تقدير الله تعالى اتيان الهلاك عليهم ، وقال : ان الآية فيمن قتل بيد واحد من المشركين ، وبأباه بحسب الظاهر **ك**ون السورة مكية الا ما استثنى ، والداعى لتقدير المضاف انه لو كان المانع من ايمانهم واستغفارهم نفس اتيان الهلاك كانوا معذورين وأن عذاب الآخرة المعد للكفار المراد من قوله تعالى ﴿ **أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ۝٥٥** ﴾ منتظر قطعاً ، وقيل لأن زمان اتيان العذاب متأخر عن الزمان الذى اعتبر لايمانهم واستغفارهم فلا يتأتى مانعيته منهم ما عارض واعترض تقدير الطلب بأن طلبهم سنة الاولين لعدم ايمانهم وهو لمنعهم عن الايمان فلو كان منعهم للطلب لزم الدور . ودفع بأن المراد بالطلب سببه وهو تعنتهم وعنادهم الذى جعلهم طالبين للعذاب بمثل قولهم (اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء) الخ . وتعقب بأن فيهم من ينكر حقيقة الاسلام كما أن فيهم المعاند ، ولا يظهر وجه كون الطلب ناشئاً عن انكار الحقيقة وكذا لا يظهر كونه ناشئاً عن العناد . واعترض أيضاً بأن عدم الايمان المتقدم على الطلب مستمر فلا يكون الطلب مانعاً . وأجيب بأن المتقدم على الطلب هو عدم الايمان السابق وليس الطلب بمانع منه بل هو مانع مما تحقق بعد وهو كما ترى ، وقيل المراد من الطلب الطاب الصورى للسانى لا الحقيقى القلبى فان من له أدنى عقل لا يطلب الهلاك والعذاب طلباً حقيقياً قلبياً ومن الطلب الصورى منشؤه وما هو دليل عليه وهو تكذيب النبى **ﷺ** بما أوعده من العذاب والهلاك من لم يؤمن بالله عز وجل فكأنه قيل ما منعهم من الايمان بالله تعالى الذى أمر به النبى عليه الصلاة والسلام الا تكذيبهم اياه بما أوعده على تركه ، ولا يخلو عن دغدغة . وقيل الحق ان الآية على تقدير الطلب من قولك لمن يعصيك أنت تريد أن أضربك وهو على تنزيل الاستحقاق منزلة الطلب فكأنه قيل ما منعهم من ذلك إلا استحقاق الهلاك الدنيوى أو العذاب الاخرى . وتعقب بأن عدم الايمان والاتصاف بالكفر سبب للاستحقاق المذكور فيكون متقدماً عليه ومتى كان الاستحقاق مانعاً منه انعكس أمر التقدم والتأخر فيلزم اتصاف الواحد بالشخص بالتقدم والتأخر وانه باطل . وأجيب بمنع **ك**ون عدم الايمان سبباً للاستحقاق فى الحقيقة وانما هو سبب صورى والسبب الحقيقى سوء استعداداتهم وخباثة ما هيأتهم فى نفس الأمر ، وهذا كما انه سبب للاستحقاق كذلك هو سبب للاتصاف بالكفر ، وان شئت فقل : هو مانع من الايمان ، ومن هنا قيل إن المراد من الطالب الطالب بلسان الاستعداد وان مآل الآية ما منعهم من ذلك الا استعداداتهم وطلب ما هيأتهم لضده ، وذلك لأن طلب استعداداتهم للهلاك أو العذاب المترتب على الضد استعداد للضد وطلب له ، وربما يقال بناء على هذا ان المنع من الآيات أن الكفار لو لم يأتهم رسول ينبههم من سنة الغفلة يحتجون لو عذبوا بعدم اتيانه فيقولون منعنا من الايمان انه لم يأتنا رسول وما له منعنا من ذلك الغفلة ولا يحدون حجة أبلغ من ذلك وأنفع فى الخلاص ، وأما سوء الاستعداد وخباثة الذات فيمراحل من أن يحتجوا به ويجعلوه مانعاً فلا بعد فى أن يقدر الطلب ويراد منه ظاهره وتكون الآية من قبيل قوله :

• ولا عيب فيهم * البيت . والمراد نفى أن يكون لهم مانع من الايمان والاستغفار بعد مجيء الرسول ﷺ يصلح أن يكون حجة لهم أصلاً كأنه قيل لا مانع لهم من أن يؤمنوا أو يستغفروا ربهم ولا حجة بعد مجيء الرسول الذي بلغ ما بلغ من الهدى لإلطالب ما أوعدوا به من اتيان الهلاك الدنيوي أو العذاب الآخروي وحيث أن ذلك على فرض تحققه منهم لا يصلح للمانعية والحججة لم يبق مانع وحجة عندهم أصلاً انتهى •

ولا يخفى أنه بعد الاغضاء عما يرد عليه بعيد وانكار ذلك مكابرة ، والأولى تقدير التقدير وهو مانع بلا شبهة إلا أن القائلين بالاستعداد حسبما تعلم يجعلون منشأه الاستعداد ، وفي معناه تقدير الارادة أى ارادته تعالى وعليه اقتصر العز بن عبد السلام ، ودفع التنافي بين الحصر المستفاد من هذه الآية والحصر المستفاد من قوله تعالى (وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا) بأن الحصر الأول في المانع الحقيقي فإن ارادة الله تعالى هي المانعة على الحقيقة والثاني في المانع العادى وهو استغراب بعث بشر رسول لأن المعنى وما منع الناس أن يؤمنوا إلا استغراب ذلك ، وقد تقدم في الاسراء ما ينفعك في الجمع بين الحصرين فتذكر فما في العهد من قدم . وادعى الامام تعدد الموانع وأن المراد من الآية فقدان نوع منها فقال : قال الأصحاب إن العلم بعدم إيمانهم مضاد لوجود إيمانهم فاذا كان ذلك العلم قائماً كان المانع قائماً ، وأيضاً حصول الداعى إلى الكفر قائم وإلا لما حصل لأن حصول الفعل الاختيارى بدون الداعى محال ووجود الداعى إلى الكفر مانع من حصول الايمان فلا بد أن يقال : المراد فقدان الموانع المحسوسة انتهى فليتأمل فيه •

والقبيل بضم تين جمع قبيل وهو النوع أى أو يأتيهم العذاب أنواعاً وألواناً أو هو بمعنى قبلاً بكسر القاف وفتح الباء كما قرأ به غير واحد أى عياناً فإن أبا عبيدة حكاهما معاً بهذا المعنى ، وأصله بمعنى المقابلة فاذا دل على المعاينة ، ونصبه على الحال فإن كان حالاً من الضمير المفعول فمعناه معاينين بكسر الياء أو بفتحها أو معاينين للناس ليفتضحوا ، وإن كان من العذاب فمعناه معايناً لهم أو للناس . وقرأت طائفة (قبلاً) بكسر القاف وسكون الباء وهو كما في البحر تخفيف قبل على لغة تميم . وذكر ابن قتيبة . والزخشرى أنه قرىء (قبلاً) بفتح تين أى مستقبلاً . وقرأ أبى بن كعب . وابن غزوان عن طائفة (قبلاً) بفتح مفتوحة وباء مكسورة بعدها ياء ساكنة أى عياناً ومقابلة ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ إلى الأمم متابسين بحال من الأحوال ﴿ إِلَّا ﴾ حال كونهم ﴿ مُبَشِّرِينَ ﴾ للمؤمنين بالثواب ﴿ وَمُنْذِرِينَ ﴾ للكفرة والعصاة بالعقاب ولم نرسلهم ليقترح عليهم الآيات بعد ظهور المعجزات ويعاملوا بما لا يليق بشأنهم ﴿ وَيَجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ ﴾ باقتراح ذلك والسؤال عن قصة أصحاب الكهف ونحوها تعنتاً وقولهم لهم (ما أنتم إلا بشر مثلنا ولو شاء الله لآنزل ملائكة) إلى غير ذلك ، وتقييد الجدال بالباطل لبيان المذموم منه فانه كما مر غير بعيد عام لغة لا خاص بالباطل ليحمل ما ذكر على التجريد ، والمراد به هنا معناه اللغوى وما يطلق عليه اصطلاحاً مما يصدق عليه ذلك ﴿ لِيُدْحِضُوا ﴾ أى ليزيلوا ويبطلوا ﴿ به ﴾ أى بالجدال ﴿ الْحَقِّ ﴾ الذى جاءت به الرسل عليهم السلام ، وأصل الادحاض الازلاق والدحض الطين الذى يزلق فيه قال الشاعر :

وردت ونجى الشكرى حذاره وحاد كما حاد البعير عن الدحض

وقال آخر :

أبا منذر رمت الوفاء وهبته وحدت كما حاد البعير المدحض
واستعماله في إزالة الحق قيل من استعمال ما وضع للحسوس في المعقول ، وقيل لك أن تقول فيه تشبيه
كلامهم بالوحل المستكره كقول الخفاجي :

أتانا بوحل لا فكاره ليزاق أقدام هدى الحجج

﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي ﴾ التي أيدت بها الرسل سواء كانت قولاً أو فعلاً ﴿ وَمَا أَنْذَرُوا ﴾ أي والذي أنذروه

من القوارع الناعية عليهم العقاب والعذاب أو انذارهم ﴿ هُزُوا ٥٦ ﴾ أي استهزاء وسخرية •
وقرأ حمزة (هزاً) بالسكون مهموزاً . وقرأ غيره وغير حفص من السبعة بضمين مهموزاً ، وهو مصدر
وصف به المبالغة وقد يؤول بما يستهزأ به ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ﴾ إلا كثرون على أن المراد بها
القرآن العظيم لمكان (أن يفقهوه) فالإضافة للعهد •

وجوز أن يراد بها جنس الآيات ويدخل القرآن العظيم دخولا أولياً ، والاستفهام إنكارى في قوة النفي ،
وحقق غير واحد أن المراد نفي أن يساوى أحد في الظلم من وعظ بآيات الله تعالى ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ فلم يتدبرها
ولم يتعظ بها ، ودلالة ما ذكر على هذا بطريق الكناية وبناء الأظلمية على ما في حيز الصلة من الاعراض للاشعار
بأن ظلم من يجادل في الآيات ويتخذها هزوا خارج عن الحد ﴿ وَنَسِيَ مَا قَدِمَتْ يَدَاهُ ﴾ أي عمله من الكفر
والمعاصي التي من جعلتها المجادلة بالباطل والاستهزاء بالحق ، ونسيان ذلك كناية عن عدم التفكير في عواقبه ،
والمراد (من) عند الأكثرين مشركو مكة •

وجوز أن يكون المراد منه المتصف بما في حيز الصلة كائناً من كان ويدخل فيه مشركو مكة دخولا أولياً ،
والضمير في قوله تعالى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ لهم على الوجهين ، ووجه الجمع ظاهر ، والجملة استئناف ياتي
كأنه قيل ما علة الاعراض والنسيان ؟ فقيل علة أن جعلنا على قلوبهم ﴿ أَكِنَّةً ﴾ أي أغشية جمع كنان ، والتنوين
على ما يشير إليه كلام البعض للتكثير ﴿ أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ الضمير المنصوب عند الأكثرين للآيات ، وتذكيره
وافراده باعتبار المعنى المراد منها وهو القرآن •

وجوز أن يكون للقرآن لا باعتبار أنه المراد من الآيات وفي الكلام حذف والتقدير كراهة أن يفقهوه ،
وقيل لئلا يفقهوه أي فقهنا فاعلم ﴿ وَفِي مَآذَانِهِمْ ﴾ أي وجعلنا فيها ﴿ وَقَرَأَ ﴾ ثقلاً أن يسـمعوه سماعاً كذلك
﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ٥٧ ﴾ أي مدة التكليف كلها ، و(اذن) جزاء وجواب كما حقق المراد
منه في موضعه فتدل على نفي اهتدائهم لدعوة الرسول ﷺ بمعنى أنهم جعلوا ما يجب أن يكون سبب وجود الاهتداء
سبباً في انتفائه ، وعلى أنه جواب للرسول عليه الصلاة والسلام على تقدير قوله ﷺ مالي لأدعوهم حرصاً
على اهتدائهم وإن ذكر له ﷺ من أمرهم ما ذكر رجاء أن تنكشف تلك الأكنة وتمزق بيد الدعوة فقيل

وإن تدعهم المخ قاله الزعشمري . وفي الكشف في بيان ذلك أما الدلالة فصريح تخال (إذن) يدل على ذلك لأن المعنى إذن لودعوت وهو من التعكيس بلا تعسف ، وأما إنه جواب على الوجه المذكور فمعناه أنه صلى الله عليه وسلم نزل منزلة السائل مبالغة في عدم الاهتداء المرتب على كونهم مطبوعا على قلوبهم فلا ينافي ما آثروه من أنه على تقدير سؤال لم لم يهتدوا ؟ فإن السؤال على هذا الوجه أوقع اه ، وهو كلام نفيس به ينكشف الغطا ويؤمن من تقليد الخطأ ويستغنى به المتأمل عما قيل : إن تقدير مالى لأدعوهم يقتضى المنع من دعوتهم فكأنه أخذ من مثل قوله تعالى (فاعرض عن تولى عن ذكرنا) وقيل أخذ من قوله تعالى (على قلوبهم أكنة) وقيل من قوله سبحانه (إن تدعهم) هذا ولا يخفى عليك المراد من الهدى وقد يراد منه القرآن فيكون من إقامة الظاهر مقام الضمير ، ولعل إرادة ذلك هنا ترجح إرادة القرآن في الهدى السابق ، والله تعالى أعلم . والآية في أناس علم الله تعالى موافاتهم على الكفر من مشركي مكة حين نزولها فلا ينافي الاخبار بالطبع وأنهم لا يؤمنون تحقيقا ولا تقليدا إيمان بعض المشركين بعد النزول ، واحتمال أن المراد جميع المشركين على معنى وإن تدعهم إلى الهدى جميعا فإن يهتدوا جميعا وإنما يهتدى بعضهم كما ترى . واستدللت الجبرية بهذه الآية على مذهبهم والقدرية بالآية التي قبلها ، قال الامام : وقل ماتجد في القرآن آية لأحد هذين الفريقين إلا ومعها آية للفريق الآخر وماذاك إلا امتحان شديد من الله تعالى القاه الله تعالى على عباده ليميز العلماء الراسخون من المقلدين .

﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ﴾ مبتدأ وخبر وقوله تعالى ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ أى صاحبها والموصوف بها خبر بعد خبر ، قال الامام : وإنما ذكر لفظ المبالغة في المغفرة دون الرحمة لأن المغفرة ترك الاضرار والرحمة إيصال النفع وقدرة الله تعالى تتعلق بالأول لأنه ترك مضار لانهاية لها ولا تتعلق بالثاني لأن فعل ما لانهاية له محال .

وتعقبه النيسابورى بأنه فرق دقيق لو ساعده النقل على أن قوله تعالى (ذو الرحمة) لا يخلو عن مبالغة وفي القرآن (غفور رحيم) بالمبالغة في الجانبين كثيراً ، وفي تعاق القدرة بترك غير المتناهى نظر لأن مقدراته تعالى متناهية لا فرق بين المتروك وغيره اه ، وقيل عليه إنهم فسروا الغفار بمريد إزالة العقوبة عن مستحقها والرحيم بمريد الانعام على الخلق وقصد المبالغة من جهة في مقام لا ينافي تركها في آخر لعدم اقتضاها لها ، وقد صرحوا بأن مقدراته تعالى غير متناهية وما دخل منها في الوجود متناه ببرهان التطبيق اه ، وهو كلام حسن اندفع به ما أورد على الامام . وزعمت الفلاسفة أن ما دخل في الوجود من المقدورات غير متناه أيضا ولا يجرى فيه برهان التطبيق عندهم لا شراطهم الاجتماع والترتب ، ولعمري لقد قف شعري من ظاهر قول النيسابورى ان مقدراته تعالى متناهية فإن ظاهره التعجيز تعالى الله سبحانه عما يقوله الظالمون علوا كبيرا ولكن يدفع بالعناية قدبر ، ثم ان تحرير نكتة التفرقة بين الخبرين ههنا على ما قاله الخفاجى أن المذكور بعد عدم مؤاخذتهم بما كسبوا من الجرم العظيم وهو مغفرة عظيمة وترك التعجيل رحمة منه تعالى سابقة على غضبه لكنه لم يرد سبحانه اتمام رحمته عليهم وبلوغها الغاية إذ لو أراد جل شأنه ذلك لهداهم وسلبهم من العذاب رأساً ، وهذه النكتة لا تتوقف على حديث التناهى وعدم التناهى الذى ذكره الامام وإن كان صحيحا في نفسه كما قيل ، والاعتراض عليه بأنه يقتضى عدم تنهى المتعلقات في كل ما نسب إليه تعالى بصيغ المبالغة وليس بلازم إذ يمكن أن تعتبر المبالغة في المتناهى بزيادة الكمية وقوة الكيفية ولو سلم ما ذكر لزوم عدم صحة صيغ المبالغة في

في الأمور الثبوتية كرحيم ورحمن ولا وجه له مدفوع بأن ما ذكره نكتة لوقوع التفرقة بين الأمرين هنا بانه
اعتبرت المبالغة في جانب الترك دون مقابله لأن الترك عدمي يجوز فيه عدم التناهي بخلاف الآخر ألا ترى
أن ترك عذابهم دال على ترك جميع أنواع العقوبات في العاجل وإن كانت غير متناهية كذا قيل وفيه نظر •
وربما يقال في توجيه ما قاله النيسابوري من أن ذو الرحمة لا يخلو عن المبالغة : إن ذلك إما لاقتران الرحمة
بأل فتفيد الرحمة الكاملة أو الرحمة المعهودة التي وسعت كل شيء . وإما لذكره فان دلالاته على الاتصاف في مثل
هذا التركيب فوق دلالة المشتقات عليه ولا يكاد يدل سبحانه على اتصافه تعالى بصفة بهذه الدلالة إلا وتلك
الصفة مرادة على الوجه الأبلغ وإلا فما الفائدة في العدول عن المشتق الاخصر الدال على أصل الاتصاف
كالراحم مثلا إلى ذلك ، ولا يعكر على هذا أن المبالغة لو كانت مرادة فلم عدل عن الاخصر أيضا المفيد لها
كالرحيم أو الرحمن إلى ما ذكر لجواز أن يقال : إنه أريد أن لا تقيد الرحمة بالمبالغ فيها بكونها في الدنيا أو في
الآخرة وهذان الاسمان يفيدان التقييد على المشهور ولذا عدل عنهما إلى ذو الرحمة ، وإذا قلت : هما
مثله في عدم التقييد قيل : إن دلالاته على المبالغة أقوى من دلالاتهما عليها بأن يدعى أن تلك الدلالة بواسطة
أمرين لا يعدلها في قوة الدلالة ما يتوسط في دلالة الاسمين الجليلين عليها ، وعلى هذا يكون ذو الرحمة أبلغ
من كل واحد من الرحمن والرحيم وإن كانا معا أبلغ منه ولذا جرى بهما في البسملة دونه ، ومن أنصف لم يشك
في أن قولك فلان ذو العلم أبلغ من قولك فلان عليم بل ومن قولك فلان العليم من حيث أن الأول يفيد أنه
صاحب ماهية العلم ومالكها ولا كذلك الاخيران ، وحينئذ يكون التفاوت بين الخبرين في الآية بأبلغية الثاني
ووجه ذلك ظاهر فان الرحمة أوسع دائرة من المغفرة كما لا يخفى ، والنكتة فيه ههنا مزيد إيناسه صلى الله عليه وسلم بعد
أن أخبره سبحانه بالطبع على قلوب بعض المرسل اليهم وآيسه من اهتدائهم مع علمه جل شأنه بمزيد
حرصه عليه الصلاة والسلام على ذلك ، وهو السر في إثارة عنوان الربوبية مضافا إلى ضميره صلى الله عليه وسلم انتهى •
وهو كلام واقف في أعراف الرد والقبول في النظر الجليل ، ومن دقق علم ما فيه من الأمرين ، وإنما
قدم الوصف الأول لأن التخلية قبل التحلية أو لأنه أهم بحسب الحال والمقام إذ المقام على ما قاله المحققون
مقام بيان تأخير العقوبة عنهم بعد استيجابهم لها كما يعرب عنه قوله تعالى ﴿ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ ﴾ أي لو يريد
مؤاخذتهم ﴿ بِمَا كَسَبُوا ﴾ أي فعلوا ، وكسب الاشعري لا تفهمه العرب ، وما إمام صدرية أي بكسبهم واما
موصولة أي بالذي كسبوه من المعاصي التي من جملتها ما حكى عنهم من مجادلتهم بالباطل واعراضهم عن
آيات ربهم وعدم المبالاة بما اجترحوا من الموبقات ﴿ لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ لاستيجاب أعمالهم لذلك ، قيل
وإشار المؤاخذه المنبهة عن شدة الاخذ بسرعة على التعذيب والعقوبة ونحوهما للايدان بأن النفي المستفاد
من مقدم الشرطية متعلق بوصف السرعة كما ينبي عنه تاليها ، وإشار صيغة الاستقبال وان كان المعنى على الماضي
لإفادة أن انتفاء تعجيل العذاب لهم بسبب استمرار عدم ارادة المؤاخذه فان المضارع الواقع موقع الماضي
يفيد استمرار الفعل فيما مضى ﴿ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ ﴾ وهو يوم بدر أو يوم القيامة على أن الموعد اسم زمان ،
وجوز أن يكون اسم مكان والمراد منه جهنم ، والجملة معطوفة على مقدر كأنه قيل لكنهم ليسوا مؤاخذين

بغثة بل لهم موعد ﴿لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْثَلًا ٥٨﴾ قال الفراء : أى منجا يقال وألت نفس فلان نجت وعليه قول الاعشى :

وقد أخالس رب الدار غفلته وقد يحاذر منى ثم ما يثل

وقال ابن قتيبة : هو الملقأ يقال وأل فلان إلى كذا يثل وألا ووؤولا إذا لجأ والمعنى واحد والفرق إنما هو بالتعدي بالى وعدمه ، وتفسيره بالملجأ مروى عن ابن عباس ، وفسره مجاهد بالحرز ، والضحاك بالخاص والامر فى ذلك سهل ، وهو على ما قاله أبو البقاء : يحتمل أن يكون اسم زمان وأن يكون اسم مكان ، والضمير المجرور عائد على الموعد كما هو الظاهر ، وقيل : على العذاب وفيه من المبالغة ما فيه لدلالته على أنهم لا خلاص لهم أصلا فان من يكون ملجأه العذاب كيف يرى وجه الخلاص والنجاة .

وأنت تعلم أن أمر المبالغة موجود فى الظاهر أيضا ، وقيل : يعود على الله تعالى وهو مخالف للظاهر مع الخلو عن المبالغة ، وقرأ الزهرى (مولا) بتشديد الواو من غير همز ولا ياء ، وقرأ أبو جعفر عن الحلواني عنه (مولا) بكسر الواو خفيفة من غير همز ولا ياء أيضا ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى﴾ أى قرى عاد . وثمود . وقوم لوط . وأشباهم ، والكلام على تقدير مضاف أى أهل القرى لقوله تعالى : ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ والاشارة لتنزيلهم لعلمهم بمنزلة المحسوس ، وقدر المضاف فى البحر قبل (تلك) وكلا الأمرين جائز ، وتلك يشار بها للمؤنث من العقلاء وغيرهم ، وجوز أن تكون القرى عبارة عن أهلها مجازاً ، وأيا ما كان فاسم الاشارة مبتدأ و(القرى) صفة والوصف بالجامد فى باب الاشارة مشهور والخبر جملة (أهلكناهم) واختار أبو حيان كون «القرى» هو الخبر والجملة حالية كقوله تعالى : (فتلك بيوتهم خاوية) وجوز أن تكون «تلك» منصوبا باضمار فعل يفسره ما بعده أى وأهلكناهم تلك القرى أهلكناهم ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ أى حين ظلمهم كما فعل مشركو مكة ما حكي عنهم من القبائح ، وترك المفعول إما لتعميم الظلم أو لتنزيله منزلة اللازم أى لما فعلوا الظلم ، و«لما» عند الجمهور ظرف كما أشير إليه وليس المراد به الحين المعين الذى عملوا فيه الظلم بل زمان ممتد من ابتداء الظلم إلى آخره . وقال أبو الحسن بن عصفور : هى حرف ، ومما استدل به على حرفيتها هذه الآية حيث قال : إنها تدل على أن علة الإهلاك الظلم والظرف لا دلالة له على العلية ، واعترض بأن قولك أهلكنه وقت الظلم يشعر بعلية الظلم وإن لم يدل الظرف نفسه على العلية ، وقيل لا مانع من أن يكون ظرفا يستعمل للتعليل .

﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ﴾ هلاكهم ﴿مَوْعِدًا ٥٩﴾ وقتا معيناً لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون ففعل الأول مصدر والثانى اسم زمان ، والتعيين من جهة أن الموعد لا يكون إلا معيناً وإلا فاسم الزمان مبهم والعكس ركيك . وزعم بعضهم أن المهلك على هذه القراءة وهى قراءة حفص فى الرواية المشهورة عنه - أعنى القراءة بفتح الميم وكسر اللام - من المصادر الشاذة كالمراجع والمحيض وهال ذلك بأن المضارع يهلك بكسر اللام وقد صرحوا بأن مجيء المصدر الميمى مكسوراً فيما عين مضارعه مكسورة شاذ . وتعقب بأنه قد صرح فى القاموس بأن هلك جاء من باب ضرب ومنع وعلم فكيف يتحقق الشذوذ فالحق أنه مصدر غير شاذ وهو مضاف للفاعل ولذا فسر بما سمعت ، وقيل : إن هلك يكون لازماً ومتعدياً فعن تميم هلكنى فلان فعلى تعديته يكون

مضافا للمفعول ، وأنشد أبو علي في ذلك * ومهمه هالك من تعرجا * أي مهلكه ، وتعقبه أبو حيان بأنه لا يتعين ذلك في البيت بل قد ذهب بعض النحويين إلى إن هالك فيه لازم وأنه من باب الصفة المشبهة والأصل هالك من تعرجا بجعل من فاعلا لهالك ثم أضمر في هالك ضمير مهمه وانتصب من على التشبيه بالمفعول ثم أضيف من نصب ، والصحيح جواز استعمال الموصول في باب الصفة المشبهة ، وقد ثبت في أشعار العرب قال عمرو بن أبي ربيعة :

أسيالات أبدان دقاق خصورها وثيرات مالتفت عليها الملاحف

وقرأ حفص . وهرون . وحما . ويحيى عن أبي بكر بفتح الميم واللام ، وقراءة الجمهور بضم الميم وفتح اللام وهو مصدر أيضا ، وجعله اسم مفعول على معنى وجعلنا لمن أهلكناه منهم في الدنيا موعدا ننتقم فيه منه أشد انتقام وهو يوم القيامة أوجهنم لا يخفى ما فيه ، والظاهر أن الآية استشهاد على ما فعل بقريش من تعيين الموعد ليعتبروا ولا يغتروا بتأخير العذاب عنهم ، وهي ترجح حمل الموعد فيما سبق على يوم بدر فتدبر والله تعالى أعلم وأخبره .
﴿ ومن باب الإشارة في الآيات ﴾ (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي) أمر بصحبة الفقراء الذين انقطعوا لخدمة مولاهم ، وفائدتها منه عليه الصلاة والسلام تعود عليهم وذلك لأنهم عشاق الحضرة وهو ﷺ مرآتها وعرش تجليها ومعدن أسرارها ومشرق أنوارها فتى رأوه ﷺ عاشوا ومتى غاب عنهم كتبوا وطاشوا ، وأما صحبة الفقراء بالنسبة إلى غيره صلى الله تعالى عليه وسلم ففائدتها تعود إلى من صاحبهم فهم القوم لا يشقى بهم جليسهم ، وقال عمرو المكي : صحبة الصالحين والفقراء الصادقين عيش أهل الجنة يتقلب معهم جليسهم من الرضا إلى اليقين ومن اليقين إلى الرضا . ولأبي مدين من قصيدته المشهورة التي خمسها الشيخ محيي الدين قدس سره .

مالذة العيش إلا صحبة الفقرا	هم السلاطين والسادات والامرا
فاصحبهم وتادب في مجالسهم	وخل حظك مهما قدموك ورا
واستغنم الوقت واحضردائهم	واعلم بأن الرضا يختص من حضرا
ولازم الصمت إلا إن سئمت فقل	لاعلم عندي وكن بالجهل مستترا
وإن بدامنك عيب فاعترف واقم	وجه اعتذارك عما فيك منك جرا
وقل عبيدكم أولى بصفحكم	فساحوا وخذوا بالرفق يا فقرا
هم بالفضل أولى وهو شيمتهم	فلا تخف دركا منهم ولا ضررا

وعنى بهؤلاء السادة الصوفية وقد شاع إطلاق الفقراء عليهم لأن الغالب عليهم الفقر بالمعنى المعروف وفقيرهم بمقارن للصالح وبذلك يمدح الفقر ، وأما إذا اقترن بالفساد فالعياذ بالله تعالى منه فتى سمعت الترغيب في مجالسة الفقير فاعلم أن المراد منه الفقير الصالح ، والآثار متظافرة في الترغيب في ذلك فعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما موقوفا تواضعوا وجالسوا المساكين تكونوا من كبار عبيد الله تعالى وتخرجوا من الكبر ، وفي الجامع الجالس مع الفقراء من التواضع وهو من أفضل الجهاد ، وفي رواية أحبوا الفقراء وجالسوهم ، ومن فوائد مجالستهم إن العبد يرى نعمة الله تعالى عليه ويقنع باليسير من الدنيا ويأمن في مجالستهم من المداينة والتلق

وتحمل المن وغير ذلك، نعم إن مجالستهم خلاف ما جبلت عليه النفس ولذا عظم فضلها، وقيل: إن في قوله تعالى: «واصبر نفسك مع الذين» الخ دون ودم مع الذين الخ إشارة إلى ذلك ولكن ذلك بالنسبة إلى غيره صلوات الله وسلامه فإن نفسه الشريفة فطرت على أحسن فطرة وطبعت على أحسن طبيعة.

وقال بعض أهل الأسرار: إنما قيل: واصبر نفسك دون واصبر قلبك لأن قلبه الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم كان مع الحق فامر صلى الله تعالى عليه وسلم بصحبة الفقراء جهرا بجهرا واستخلص سبحانه قلبه له سرا بسر (تريد زينة الحياة الدنيا) أي تطلب مجالسة الأشراف والأغنياء وأصحاب الدنيا وهي مذمومة مع الميل إليهم والتواضع لغناهم، وقد جاء في الحديث «من تذلل لغنى لأجل غناه ذهب ثلثا دينه فليترك الله تعالى في الثلث الآخر» ومضار مجالستهم كثيرة، ولا تخفى على من علم فوائد مجالسة الفقراء، وأدناها ضرراً تحمل منهم فإنه كلما يسلم الغنى من المن على جلسه الفقير ولو بمجرد المجالسة وهو حمل لا يطاق، ومن نوابغ الزمخشري طعم الآلاء أحلى من المن وهي أمر من الآلاء عند المن، وقال بعض الشعراء:

لنا صاحب ما زال يتبع به بمن وبذل المن بالبر لا يسوى
تركناه لا بغضا ولا عن ملالة ولكن لأجل المن يستعمل السلوى

(ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا) نهى عن إطاعة المحجوبين الغافلين وكانوا في القصة يريدون طرد الفقراء وعدم مجالسة النبي صلوات الله وسلامه لهم لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فلا يطاع عند أهل الإشارة الغافل المحجوب في كل شئ فيه هوى النفس، وعدوا من إطاعته التواضع له فإنه يطلبه حالا وإن لم يفصح به مقالا (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) قالوا: فيه إشارة إلى عدم كتم الحق وإن أدى إلى إنكار المحجوبين واعراض الجاهلين، وعد من ذلك في أسرار القرآن كشف الأسرار الإلهية وقال: إن العاشق الصادق لا يبالي تهتك الأسرار عند الأغيار ولا يخاف لومة لائم ولا يكون في قيد إيمان الخلق وإنكارهم فإن لذة العشق بذلك أتم ألا ترى قول القائل:

ألا فاسقنى خمرأ وقل لى هى الخمر ولا تسقنى سرأ إذا أمكن الجهر
وبح باسم من أهوى ودعنى من الكنى فلا خير فى اللذات من دونهما ستر

ولا يخفى أن هذا خلاف المنصور عند الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم فإنهم حافظوا على كتم الأسرار عن الأغيار وأوصوا بذلك، ويكفى حجة في هذا المطلب ما نسب إلى زين العابدين رضى الله تعالى عنه وهو:

إنى لا كتم من على جواهره كيلا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدم فى هذا أبو حسن إلى الحسين ووصى قبله الحسن
فرب جوهر علم لو أبوح به لقل لى أنت بمن يعبد الوثنا
ولا يستحل رجال مسلمون دى يرون أقبح ما يأتونه حسنا

نعم المغلوب وكذا المأمور معذور وعند الضرورة يباح المحذور، وما أحسن قول الشهاب القليل:

وارحمنا للعاشقين تكلفوا ستر المحبة والهوى فضا
بالسر إن باحوا تباح دماؤهم وكذا دماء الباحثين تباح

وإذا هم كتموا يحدث عنهم عند الوشاة المدمع السحاح

وما ذكر أولاً يكون مستمسكاً في الذب عن الشيخ إلا كبر قدس سره وأضرابه فاهم لم يبالوا في كشف الحقائق التي يدعونها بكونه سبباً لضلال كثير من الناس وداعياً للانكار عليهم ، وقد استدل بعض بالآية في الرد عليهم بناء على أن المعنى الحق ما يكون من جهة تعالى وما جاؤا به ليس من جهة سبحانه لأنه لا تشهد له آية ولا يصدقه حديث ولا يؤيده أثر . وأجيب بأن ذلك ليس إلا من الآيات والأحاديث إلا أنه لا يستنبط منها إلا بقوة قدسية وأنوار إلهية فلا يلزم من عدم فهم المنكرين لها من ذلك حرمانهم تلك القوة واحتجابهم عن هاتيك الأنوار عدم حقيقتها فكم من حق لم تصل إليه أفهامهم . واعترض بأنه لو كان الأمر كذلك لظهر مثل تلك الحقائق في الصدر الأول فإن أرباب القوى القدسية والأنوار الإلهية فيه كثيرون والحرص على إظهار الحق أكثر . وأجيب بأنه يحتمل أن يكون هناك مانع أو عدم مقتض لاظهار ما أظهر من الحقائق ، وفيه نوع دغدغة ولعله سيأتيك إن شاء الله تعالى ما عسى أن ينفعك هنا ، وبالجملة أمر الشيخ الأ كبر وأضرابه قدس الله تعالى أسرارهم فيما قالوا ودونوا عندي مشكل لاسيما أمر الشيخ فإنه أتى بالدهاية الدهياء مع جلالة قدره التي لا تنكر ، ولذا ترى كثيراً من الناس ينكرون عليه ويكفرون ، وما أطف ما قاله فرق جنين العصابة الفاروقية والراقى في مراقى التنزلات الموصلية في قصيدته التي عقدا كسيرها في مدح الكبريت الأحمر فغدا شمسا في آفاق مدائح الشيخ الأ كبر وهو قوله :

ينكر المرء منه أمراً فيها هـ نهاه فينكر الانكارا
تنثنى عنه شم تنثنى عليه ألسن تشبه الصحاة سكارى

(يحلون فيها من أساور من ذهب) قيل هي إشارة إلى أنهم يحلون حقائق التوحيد الذاتي ومعاني التجليات العينية الاحدية (ويلبسون ثياباً خضراً) إشارة إلى أنهم متصفون بصفات بهيجة حسنة نضرة موجهة للسرور (من سندس) الاحوال والمواهب وعبر عنها بالسندس لكونها أطف (واستبرق) الاخلاق والمكاسب ، وعبر عنها بالاستبرق لكونها أكشف (متكئين فيها على الارائك) قيل أى أرائك الاسماء الإلهية (واضرب لهم مثلاً رجلين) الخ فيه من تسلية الفقراء المتوكلين على الله تعالى وتنبيه الاغنياء المغرورين ما فيه ، وقال النيسابورى : الرجلان هما النفس الكافرة والقلب المؤمن (جعلنا لأحدهما) وهو النفس (جنتين) هما الهوى والدنيا (من أعناب) الشهوات (وحففناهما بنخل) حب الرياسة (وجعلنا بينهما زرعاً) من التمتع البهيمية (وفجرنا خلاهما نهراً) من القوى البشرية والحواس (وكان له ثمر) من انواع الشهوات (وهو يحاوره) أى يجاذب النفس (أنا أكثر منك مالا) أى ميلاً (وأعز نفراً) من الأوصاف المذمومة (وهو ظالم لنفسه) في الاستمتاع بجنة الدنيا على وفق الهوى (لأجدن خيراً منها) قال ذلك غروراً بالله تعالى وكرمه (فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها) من العمر وحسن الاستعداد انتهى *

وقد التزم هذا النمط في أكثر الآيات ولا بدع فهو شأن كثير من المؤلفين (هنالك الولاية لله الحق هو خير ثواباً) قال ابن عطاء : للطالبين له سبحانه لا للجنة (وخير عقبا) للريدين (والباقيات الصالحات) قيل هي المحبة الدائمة والمعرفة الكاملة والانس بالله تعالى والاخلاص في توحيده سبحانه والانفراد به جل وعلا عن غيره فهي باقية للمتصفي بها وصالحه لا اعوجاج فيها وهي خير المنازل ، وقد تفسر بما يعمها وغيرها

من الاعمال الخالصة والنيات الصادقة (ويوم نسير الجبال وترى الارض بارزة) قال ابن عطاء : دل سبحانه بهذا على إظهار جبروته وتما قدرته وعظيم عزته ليتأهب العبد لذلك الموقف ويصاح سريره وعلايته لخطاب ذلك المشهد وجوابه (وعرضوا على ربك صفا) اخبار عن جميع بني آدم وإن كان المخاطب في قوله سبحانه (بل زعمتم) الخ بعضهم ، ذكر أنه يعرض كل صنف صفا ، وقيل الانبياء عليهم السلام صف والاولياء صف وسائر المؤمنين صف والمنافقون والكافرون صف وهم آخر الصفوف فيقال لهم (لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة) على وصف الفطرة الأولية عاجزين منقطعين اليه سبحانه (ووضع الكتاب) أى الكتب فيوضع كتاب الطاعات للزهاد والعباد وكتاب الطاعات والمعاصي للعموم وكتاب المحبة والشوق والعشق للخصوص ، وللبعضهم : وأودعت الفؤاد كتاب شوق سينشر طيه يوم الحساب

(ووجدوا ما عملوا حاضرا) قال أبو حفص : أشد آية في القرآن على قلبي هذه الآية (ما شهدتهم خلق السموات والارض ولا خلق أنفسهم) قيل أى ما شهدتهم أسرار ذلك والدقائق المودعة فيه وإنما أشهد سبحانه ذلك أحباءه وأوليائه (وكان الانسان أكثر شئ جدلا) لأنه مظهر الاسماء المختلفة والعالم الاصغر الذى انطوى فيه العالم الاكبر ، هذا والله تعالى أعلم بأسرار كتابه ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾ هو ابن عمران نبي بني اسرائيل عليه السلام على الصحيح ، فقد أخرج الشيخان . والترمذى . والنسائى . وجماعة من طريق سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس رضى الله تعالى عنهما : إن نوكا (١) البكالى يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى صاحب بني اسرائيل فقال : كذب عدو الله ثم ذكر حديثا طويلا فيه الاخبار عن رسول الله ﷺ بما هو نص في أنه موسى بن اسرائيل ، وإلى انكار ذلك ذهب أيضا أهل الكتاب وتبعهم من تبعهم من المحدثين والمؤرخين وزعموا أن موسى هنا هو موسى بن ميثا بالمعجمة ابن يوسف بن يعقوب ، وقيل : موسى بن افرايم بن يوسف وهو موسى الأول ، قيل وإنما أنكره أهل الكتاب لانكارهم تعلم النبي من غيره . وأجيب بالتزام أن التعلم من نبي ولا غضاضة في تعلم نبي من نبي . وتعقب بأنه ولو التزموا ذلك وسلموا نبوة الخضر عليه السلام لا يسلّمون أنه موسى بن عمران لأنهم لا تسمح أنفسهم بالقول بتعلم نبيهم الافضل ممن ليس مثله في الفضل فان الخضر عليه السلام على القول بنبوته بل القول برسالاته لم يباغ درجة موسى عليه السلام ، وقال بعض المحققين : ليس إنكارهم لمجرد ذلك بل لذلك ولقولهم إن موسى عليه السلام بعد الخروج من مصر حصل هو وقومه في التيه وتوفي فيه ولم يخرج قومه منه الا بعد وفاته ، والقصة تقتضى خروجه عليه السلام من التيه لأنها لم تكن وهو في مصر بالاجماع ، وتقتضى أيضا الغيبة أياما ولو وقعت لعلمها كثير من بني اسرائيل الذين كانوا معه ولو علمت لنقلت لتضمنها أمرا غريبا تتوفر الدواعى على نقله فحيث لم يكن لم تكن . وأجيب بأن عدم سماح نفوسهم

(١) هو ابن فضالة ابن امرأة كعب ، وقيل : ابن أخيه والمشهور الاول وهو من أصحاب أمير المؤمنين على كرم الله تعالى وجهه ، وبكالى قيل بضم الباء حتى من اليمن وعن المبرد البكالى بكسر الباء نسبة إلى بكالة من اليمن ، وفي شرح مسلم للنووى البكالى ضبطه الجمهور بكسر الموحدة وتخفيف الكاف ورواه بعضهم بفتحها وتشديد الكاف قال القاضى : وهذا ضبط أكثر الشيوخ وأصحاب الحديث والصواب الاول وهو قول المحققين وهو منسوب الى بني بكالى بطن من حمير وقيل : من همدان اه منه

بالقول بتعلم نبيهم عليه السلام ممن ليس مثله في الفضل أمر لا يساعده العقل وليس هو الا كالحمية الجاهلية إذ لا يبعد عقلا تعلم الا فضل الاعلم شيئا ليس عنده ممن هو دونه في الفضل والعلم . ومن الامثال المشهورة قد يوجد في الاسقاط ما لا يوجد في الاسقاط . وقالوا : قد يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل . وقال بعضهم : لا مانع من أن يكون قد أخفى الله سبحانه وتعالى علم المسائل التي تضمنتها القصة عن موسى عليه السلام على مزيد علمه وفضله لحكمة ولا يقدح ذلك في كونه أفضل وأعلم من الخضر عليه السلام وليس بشئ كما لا يخفى ، وبأنه سيأتي إن شاء الله تعالى قريبا القول بأن القصة كانت بعد أن ظهر موسى عليه السلام على مصر مع بني اسرائيل واستقر بعد هلاك القبط فلا اجماع على أنها لم تسكن بمصر ، نعم اليهود لا يقولون باستقرارهم في مصر بعد هلاك القبط وعليه كثير منا وحينئذ يقال : إن عدم خروج موسى عليه السلام من التيه غير مسلم ، وكذلك اقتضاء ذلك الغيبة اياما لجواز أن يكون على وجه خارق للعادة كالتيه الذي وقعوا فيه وكنشق الجبل عليهم وغير ذلك من الخوارق التي وقعت فيهم ، وقد يقال : يجوز أن يكون عليه السلام خرج وغاب اياما لكن لم يعلموا أنه عليه السلام ذهب لهذا الامر وظنوا أنه ذهب ينجي ويتعبد ولم يوقفهم على حقيقة غيبته بعد أن رجع لعلمه بقصور فهمهم فخاف من حط قدره عندهم فهم القائلون (اجعل لنا إلها كما لهم آلهة . وأرنا الله جهرة) وأوصى فتاه بكنتم ذلك عنهم أيضا ، ويجوز أن يكون غاب عليه السلام وعلموا حقيقة غيبته لكن لم يتناقضوا جيل بعد جيل لتوهم أن فيها شيئا مما يحيط من قدره الشريف عليه السلام فلا زالت نقلتها نقل حتى هلكوا في وقت يختصر كما هلك أكثر حملة التوراة ، ويجوز أن يكون قد بقي منهم أقل قليل إلى زمن نبينا ﷺ فتواصوا على كتمها وإنكارها ليوقعوا الشك في قلوب ضعفاء المسلمين ثم هلك ذلك القليل ولم تنقل عنه ، ولا يخفى أن باب الاحتمال واسع ، وبالجملة لا يبالى بانكارهم بعد جواز الوقوع عقلا واخبار الله تعالى به ورسوله ﷺ فان الآية ظاهرة في ذلك ، ويقرب من هذا الانكار انكار النصارى تكلم عيسى عليه السلام في المهد وقد قدمنا أنه لا يلتفت اليه بعد اخبار الله تعالى به فعليك بكتاب الله تعالى ودع عنك الوسوس .

(إذ) نصب على المفعولية باذكر محذوفا والمراد قل قال موسى ﴿ لفتهاه ﴾ يوشع بن نون بن افرائيم بن يوسف عليه السلام فانه كان يخدمه ويتعلم منه ولذا أضيف اليه ، والعرب تسمى الخادم فتى لأن الخدم أكثر ما يكونون في سن الفتوة ، وكان فيما يقال ابن أخت موسى عليه السلام ، وقيل : هو أخو يوشع عليه السلام ، وأنكر اليهود أن يكون له أخ ، وقيل : لعبده فالإضافة للملك وأطلق على العبد فتى لما في الحديث الصحيح « ليقبل أخدم فتى وفتاتى ولا يقبل عبدى وأمتى » وهو من آداب الشريعة ، وليس اطلاق ذلك بمكروه خلافا لبعض بل خلاف الاولى ، وهذا القول مخالف للمشهور وحكم النووي بانه قول باطل وفي حل تملك النفس في بني اسرائيل كلام ، ومثله في البطلان القول الثاني لمنافاة كل الاخبار الصحيحة ﴿ لا أبرح ﴾ من برج الناقص كزال يزال أى لا أزال أسير فحذف الخبر اعتمادا على قرينة الحال إذ كان ذلك عند التوجه إلى السفر واتكالا على ما يعقبه من قوله ﴿ حتى أبلغ ﴾ إذ الغاية لا بد لها من مغيا والمناسب لها هنا السير وفيما بعد أيضا ما يدل على ذلك ، وحذف الخبر فيها قليل كما ذكره الرضى ، ومنه قول الفرزدق :

فما برحوا حتى تهادت نساؤهم يبطحاء ذى قار عياب اللطائم

وقال أبو حيان : نص أصحابنا على أن حذف خبر كان وأخواتها لا يجوز وإن دل الدليل على حذفه إلا ما جاء في الشعر من قوله :

لهفي عليك كاهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير

أي حين ليس في الدنيا ، وجوز الزمخشري . وأبو البقاء أن يكون الأصل لا يبرح سيرى حتى أبلغ فالخبر متعلق حتى مع مجرورها فحذف المضاف إليه (١) وهو سير فانقلب الضمير من البروز والجر إلى الرفع والاستتار وانقلب الفعل من الغيبة إلى التكلم ، قيل وكذا الفعل الواقع في الخبر وهو (أبلغ) كأن أصله يبلغ ليحصل الربط ، والاسناد مجازي ولا يخل الخبر من الرابط إلا أن يقدر حتى أبلغ به أو يقال إن الضمير المستتر في كائن يكفي للربط أو أن وجود الربط بعد التغيير صورة يكفي فيه وإن كان المقدر في قوة المذكور ، وعندى لالطف في هذا الوجه وإن استلطفه الزمخشري *

وجوز أيضا أن يكون (أبرح) من برح التام كزال يزول فلا يحتاج إلى خبر ، نعم قيل لابد من تقدير مفعول ليتم المعنى أي لا أفارق ما أنا بصددته حتى أبلغ ﴿بَجَمْعِ الْبَحْرَيْنِ﴾ وتعقبه في البحر بأنه يحتاج إلى صحة نقله والمجمع الملتقى وهو اسم مكان ، وقيل مصدر وليس بذلك ، والبحران بحر فارس والروم كما روى عن مجاهد . وقتادة . وغيرهما ، وملتقاهما بما يلي المشرق ، ولعل المراد مكان يقرب فيه التقاؤهما وإلا فهما لا يلتقيان إلا في البحر المحيط وهما شعبتان منه *

وذكر أبو حيان أن مجمع البحرين على ما يقتضيه كلام ابن عطية مما يلي بر الشام ، وقالت فرقة منهم محمد بن كعب القرظي : هو عند طنجة حيث يجتمع البحر المحيط والبحر الخارج منه من دبور إلى صبا ، وعن أبي أنه بأفريقية ، وقيل البحران الكر والرس بأرمينية وروى ذلك عن السدي ، وقيل بحر القلزم وبحر الأزرق ، وقيل هما بحر ملح وبحر عذب وملتقاهما في الجزيرة الخضراء في جهة المغرب ، وقيل هما مجاز عن موسى والخضر عليهما السلام لأنهما بحرا علم ، والمراد بملتقاهما مكان يتفق فيه اجتماعهما ، وهو تأويل صوفي والسياق ينبؤ عنه وكذا قوله تعالى (حتى أبلغ) إذا ظاهر عليه أن يقال حتى يجتمع البحران مثلا *

وقرأ الضحاك . وعبدالله بن مسلم بن يسار (مجمع) بكسر الميم الثانية ، والنضر عن ابن مسلم (مجمع) بالكسر لكلا الحرفين وهو شاذ على القراءتين لأن قياس اسم المكان والزمان من فعل يفعل بفتح العين فيهما الفتح كما في قراءة الجمهور ﴿أَوْ أَمْضَى حَقْبًا ٦٥﴾ عطف على (أبلغ) وأو لأحد الشيتين ، والمعنى حتى يقع أما بلوغى المجمع أو مضى حقبا أي سيرى زمانا طويلا *

وجوز أن تكون أو بمعنى إلا والفعل منصوب بعدها بأن مقدرة والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال أي لازلت أسير في كل حال حتى أبلغ إلا أن أَمْضَى زمانا أتيقن معه فوات المجمع ، ونقل أبو حيان جواز أن تكون بمعنى إلى وليس بشيء . لأنه يقتضى جزمه ببلوغ المجمع بعد سيره حقبا وليس بمراد ، والحقب بضمين ويقال بضم فسكون وبذلك قرأ الضحاك اسم مفرد وجمعه كما في القاموس أحقب وأحقاب ، وفي الصحاح أن الحقب بالضم يجمع على حقاب مثل قف وقفاف ، وهو على ما روى عن ابن عباس وجماعة من اللغويين الدهر

(١) قوله فحذف المضاف إليه كذا بخطه والأولى المضاف وهو سير الخ اهـ

وروى عن ابن عمر . وأبي هريرة أنه ثمانون سنة ، وعن الحسن أنه سبعون ، وقال الفراء : إنه سنة بلغة قريش وقال أبو حيان : الحقب السنون واحدها حقة قال الشاعر :

فان تنأ عنها حقة لا تلاقها فانك مما أحدثت بالمجرب اه

وما ذكره من أن الحقب السنون ذكره غير واحد من اللغويين لكن قوله واحدها حقة فيه نظر لأن ظاهر كلامهم أنه اسم مفرد وقد نص على ذلك الخفاجي ولأن الحقة جمع حقب بكسر ففتح ، قال في القاموس : الحقة بالكسر من الدهر مدة لا وقت لها والسنة وجمعه حقب كعنب وحقوب كحبوب ، واقتصر الراغب . والجوهري على الأول ، وكان منشأ عزيمة موسى عليه السلام على ما ذكره رواه الشيخان . وغيرهما من حديث ابن عباس عن أبي ابن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «إن موسى عليه السلام قام خطيباً في بني إسرائيل فسئل أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا فعتب الله تعالى عليه إذ لم يرد العلم إليه سبحانه فأوحى الله تعالى إليه إن لي عبداً بمجمع البحرين هو أعلم منك» الحديث ، وفي رواية أخرى عنه عن أبي أيضاً عن رسول الله ﷺ أن موسى بنى إسرائيل سأل ربه فقال : أي رب إن كان في عبادك أحدهم أعلم مني فداني عليه فقال له : نعم في عبادي من هو أعلم منك ثم نعمت له مكانه وأذن له في لقيه . وأخرج ابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم . والخطيب . وابن عساكر من طريق هرون عن أبيه عن ابن عباس قال : سأل موسى عليه السلام ربه سبحانه فقال : أي رب أي عبادك أحب إليك ؟ قال : الذي يذكرني ولا ينساني قال : فأى عبادك أقضى ؟ قال : الذي يقضى بالحق ولا يتبع الهوى قال : فأى عبادك أعلم ؟ قال : الذي يتبعني علم الناس إلى علمه عسى أن يصيب كلمة تهديه إلى هدى أو ترده عن ردى قال : وكان حدث موسى نفسه أنه ليس أحد أعلم منه فلما أن قيل له الذي يتبعني علم الناس إلى علمه قال : يارب فهل في الأرض أحد أعلم مني ؟ قال : نعم قال : فأين هو ؟ قيل له : عند الصخرة التي عندها العين فخرج موسى يطلبه حتى كان ما ذكر الله تعالى .

ثم إن هذه الأخبار لا دلالة فيها على وقوع القصة في مصر أو في غيرها ، نعم جاء في بعض الروايات التصريح بكونها في مصر ، فقد أخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس قال : لما ظهر موسى عليه السلام وقومه على مصر أنزل قومه بمصر فلما استقرت بهم البلد أنزل الله تعالى أن ذكرهم بأيام الله تعالى فخطب قومه فذكر ما آتاهم الله تعالى من الخير والنعم وذكرهم إذ أنجاهم الله تعالى من آل فرعون وذكرهم هلاك عدوهم وما استخلفهم الله سبحانه في الأرض وقال : كلم الله تعالى نبيكم تكليماً واصطفاني لنفسه وأنزل على محبة منه وآتاكم من كل شيء ما سألتهموه فنيبكم أفضل أهل الأرض وأنتم تقرؤون التوراة فلم يترك نعمة أنعمها الله تعالى عليهم إلا عرفهم إياها فقال له رجل من بني إسرائيل : فهل على الأرض أعلم منك يا نبي الله ؟ قال : لا فبعث الله تعالى جبريل عليه السلام إلى موسى عليه السلام فقال : إن الله تعالى يقول وما يدريك أين أضع علمي بلى إن على ساحل البحر رجلاً أعلم منك ثم كان ما قص الله سبحانه ، وأنكر ذلك ابن عطية فقال : ما يرى قط أن موسى عليه السلام أنزل قومه بمصر إلا في هذا الكلام وما أراه يصح بل المتظافر أن موسى عليه السلام توفي في أرض التيه قبل فتح ديار الجبارين اه وما ذكره من عدم انزال موسى عليه السلام قومه بمصر هو الأقرب إلى القبول عندى وإن تعقب الخفاجي كلامه بعد نقله بقوله فيه نظر ، ثم أن الأخبار المذكورة ظاهرة في أن العبد الذي أرشد إليه موسى عليه السلام كان أعلم منه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام في ذلك (فَلَمَّا بَلَغَا) القاء

فصريحة أى فذهبا يمشيان إلى مجمع البحرين فلما بلغا ((مجمع بينهما)) أى البحرين ، والأصل فى بين
النصب على الظرفية .

وأخرج عن ذلك بجره (١) بالاضافة اتساعا والمراد بمجمعهما ، وقيل : مجمعا فى وسطهما فيكون كالتفصيل
لمجمع البحرين ، وذكر أن هذا يناسب تفسير المجمع بطنجة أو إفريقية إذ يراد بالمجمع متشعب بحر فارس
والروم من المحيط وهو هناك ، وقيل : بين اسم بمعنى الوصل . وتعقب بأن فيه ركاكة إذ لا حسن فى قولك
مجمع وصلهما ، وقيل إن فيه مزيد تأكيد كقولهم جد جده ، وجوز أن يكون بمعنى الافتراق أى موضع
اجتماع افتراق البحرين أى البحرين الممتزقين ، والظاهر أن ضمير التثنية على الاحتمالين للبحرين .

وقال الخفاجى : يحتمل على احتمال أن يكون بمعنى الافتراق عوده لموسى والخضر عليهما السلام أى وصلا
إلى موضع وعد اجتماع شملهما فيه ، وكذا إذا كان بمعنى الوصل انتهى ، وفيه ما لا يخفى ، و (مجمع) على سائر
الاحتمالات اسم مكان ، واحتمال المصدرية هنا مثله فيما تقدم ((نسيا حوتهما)) الذى جعل فقداؤه أمانة
وجدان المطلوب ، فقد صح أن الله تعالى حين قال لموسى عليه السلام : إن لى بمجمع البحرين من هو أعلم
قال موسى : يارب فكيف لى به ؟ قال : تأخذ معك حوتا فتجعله فى مكمل فحيثما فقدت الحوت فهو ثم فخذ
حوتا وجعله فى مكمل ثم انطلق وانطلق معه فتاه حتى إذا أتيا الصخرة وكانت عند مجمع البحرين وضعا رؤسهما
فناما واضطرب الحوت فى المكمل فخرج منه فسقط فى البحر ، والظاهر نسبة النسيان اليهما جميعاً واليه
ذهب الجمهور ، والكلام على تقدير مضاف أى نسيا حال حوتهما إلا أن الحال الذى نسيه كل منهما مختلف
فالحال الذى نسيه موسى عليه السلام كونه باقيا فى المكمل أو مفقودا والحال الذى نسيه يوشع عليه السلام
ما رأى من حياته ووقوعه فى البحر ، وهذا قول بأن يوشع شاهد حياته وفيه خبر صحيح ، وفى حديث رواه
الشيخان . وغيرهما أن الله تعالى قال لموسى : خذ نونا ميتا فهو حيث ينفخ فيه الروح فأخذ ذلك فجعله فى مكمل
فقال لفتاه : لا أكلفك إلا أن تخبرنى بحيث يفارقك الحوت قال . ما كلفت كثيرا فبينما هما فى ظل صخرة
إذا اضطرب الحوت حتى دخل البحر وموسى نائم فقال فتاه : لا أوقفه حتى إذا استيقظ نسي أن يخبره .

وفى حديث رواه مسلم . وغيره أن الله تعالى قال له : آية ذلك أن تزود حوتا (٢) مالحاً فهو حيث تفقده
ففعل حتى إذا انتهى إلى الصخرة انطلق موسى يطلب ووضع فتاه الحوت على الصخرة فاضطرب ودخل البحر
فقال فتاه : إذا جاء نبي الله تعالى حدثته فانساه الشيطان ، وزعم بعض أن الناسى هو الفتى لا غير نسي أن يخبر
موسى عليه السلام بأمر الحوت ، ووجه نسبة النسيان اليهما بأن الشئ قد ينسب إلى الجماعة وإن كان الذى
فعله واحدا منهم ، وما ذكر هنا نظير نسي القوم زادهم إذا نسيه متعمداً أمرهم ، وقيل : الكلام على حذف
مضاف أى نسي أحدهما والمراد به الفتى وهو كما ترى ، وسبب حياة هذا الحوت على ما فى بعض الروايات
عن ابن عباس أنه كان عند الصخرة ماء الحياة من شرب منه خلد ولا يقاربه ميت إلا حي فاصاب شئ منه
الحوت فحي ، وروى أن يوشع عليه السلام توضا من ذلك الماء فانتضح شئ منه على الحوت فعاش ، وقيل :
إنه لم يصبه سوى روح الماء وبرده فعاش باذن الله تعالى ، وذكر هذا الماء وأنه ما أصاب منه شئ إلا حي

وأن الحوت أصاب منه جاء في صحيح البخارى فيما يتعلق بسورة الكهف أيضا لكن ليس فيه أنه من شرب منه خلد كما في بعض الروايات السابقة . ويشكل على هذا البعض أنه روى أن يوشع شرب منه أيضا مع أنه لم يخلد اللهم إلا أن يقال : إن هذا لا يصح والله تعالى أعلم ، ثم إن هذا الحوت كان على ما سمعت فيما مر من الحا وفي رواية مشويا ، وفي بعض أنه كان في جملة ما تزوداه وكانا يصيدان منه عند العشاء والغداء فاحياه الله تعالى وقد أكل نصفه ﴿ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ۖ ﴾ مسلكا كالسرب وهو النفق فقد صح من حديث الشيخين والترمذى . والنسائى . وغيرهم أن الله تعالى أمسك عن الحوت جرية الماء فصار عليه مثل الطاق ، والمراد به البناء المقوس كالقنطرة .

وأخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم من طريق العوفى عن الحبر جعل الحوت لا يمس شيئا من البحر الا يمس حتى يكون صخرة ، وهذا وكذا ما سبق من الامور الخارقة للعادة التى يظهرها سبحانه على من شاء من أنبيائه وأوليائه ، ونقل الدميرى بقاء أثر الخارق الاول قال : قال أبو حامد الأندلسى رأيت سمكة بقرب مدينة سبتة من نسل الحوت الذى تزوده موسى وفتاه عليهما السلام وأكلانه وهى سمكة طولها أكثر من ذراع وعرضها شبر واحد جنبها شوك وعظام وجلد رقيق على أحشائها ولها عين واحدة ورأسها نصف رأس من رآها من هذا الجانب استقدرها وحسب أنها ما كولة ميتة ونصفها الآخر صحيح والناس يتبركون بها ويهدونها إلى الأماكن البعيدة انتهى *

وقال أبو شجاع فى كتاب الطبرى : أتيت به فرأيت أنه فاذا هو شق حوت وليس له إلا عين واحدة ، وقال ابن عطية : وأنا رأيت أنه أيضا وعلى شقه قشرة رقيقة ليس تحتها شوك ، وفيه مخالفة لما فى كلام أبي حامد ، وأناسا لكثيرا من راكبي البحار ومتبعي عجائب الآثار فلم يذكرُوا أنهم رأوا ذلك ولا أهدى اليهم فى ملكة من الممالك فلعل أمره إن صح كل من الاثبات والنفي صار اليوم كالعناء كانت فعدمت والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

والفاء على ما يقتضيه كلامهم فصيحة أى فحى وسقط فى البحر فاتخذ ، وقد ر بعضهم المعطوف عليه الذى تفصح عنه الفاء بالواو على خلاف المؤلف ليدفع به الاعتراض على كون الحال الذى نسيه يوشع ما رأى من حياته ووقوعه فى البحر بأن الفاء تؤذن بان نسيانه عليه السلام كان قبل حياته ووقوعه فى البحر واتخاذ سربا فلا يصح اعتبار ذلك فى الحال المنسى . وأجيب بان المعتبر فى الحال هو الحياة والوقوع فى البحر أنفسهما من غير اعتبار أمر آخر والواقع بعدهما من حيث ترتب عليهما الاتخاذ المذكور فهما من حيث أنفسهما متقدمان على النسيان ومن حيث ترتب الاتخاذ متأخران وهما من هذه الحيثية معطوفان على نسيا بالفاء التعقيبية ، ولا يخفى أنه سياتى فى الجواب إن شاء الله تعالى ما يأتى هذا الجواب إلا أن يلتزم فيه خلاف المشهور بين الاصحاب فتدبر ، وانتصاب (سربا) على أنه مفعول ثان لاتخذ و(فى البحر) حال منه ولو تأخر كان صفة أو من السبيل ، ويجوز أن يتعلق باتخذ ، و(فى) فى جميع ذلك ظرفية .

وربما يتوهم من كلام ابن زيد حيث قال : إنما اتخذ سبيله فى البر حتى وصل إلى البحر فعام على العادة أنها تعليلية مثلها فى أن امرأة دخلت النار فى هرة فكانه قيل فاتخذ سبيله فى البر سربا لأجل وصوله إلى البحر ، ووافقه فى كون اتخاذ السرب فى البر قوم ، وزعموا أنه صادف فى طريقه فى البر حجرا فنقبه ، ولا يخفى

أن القول بذلك خلاف ما ورد في الصحيح مما سمعت والآية لا تكاد تساعد ، وجوز أن يكون مفعولا اتخذ (سبيله . وفي البحر) وسر با حال من السبيل وليس بذلك ، وقيل حال من فاعل اتخذ وهو بمعنى التصرف والجولان من قولهم فل سارب أى مهمل يرعى حيث شاء ، ومنه قوله تعالى (وسارب بالنهار) وهو في تاريل الوصف أى اتخذ ذلك في البحر متصرفا ، ولا يخفى أنه نظير سابقه .

(فَلَمَّا جَاوَزَا) أى مافيه المقصد من مجمع البحرين، صح أنهما انطلقا ببقية يومهما وليلتهما حتى إذا كان الغد وارتفع النهار أحس موسى عليه السلام بالجوع فعند ذلك (قَالَ لَفَتَيْهِ مَاتَنَا غَدَاءَنَا) وهو الطعام الذى يؤكل، أول النهار والمراد به الحوت على ما ينفى عنه ظاهر الجواب وقيل سارا ليلتهما إلى الغد فقال ذلك * (لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ۚ) أى تعبنا وإعياء ، (هذا) إشارة إلى سفرهم الذى هم ملتبسون به ولكن باعتبار بعض أجزائه، فقد صح أنه عليه السلام قال: « لم يجد موسى شيئا من النصب حتى جاوز المكان الذى أمر به » وذكر أنه يفهم من الفحوى ، والتخصيص بالذكر أنه لم ينصب فى سائر أسفاره والحكمة فى حصول الجوع والتعب له حين جاوز أن يطلب الغداء فيذكر الحوت فيرجع إلى حيث يجتمع بمراده ، وعن أبى بكر غالب بن عطية والد أبى عبدالحق المفسر قال: سمعت أبا الفضل الجوهري يقول فى وعظه: مشى موسى إلى المناجاة فبقى أربعين يوما لم يحتاج إلى طعام ؛ ولما مشى إلى بشر لحقه الجوع فى بعض يوم ، والجملة فى محل التعليل للامر بإيتاء الغداء إما باعتبار أن النصب إنما يعترى بسبب الضعف الناشئ عن الجوع ، وإما باعتبار ما فى أثناء التغذى من استراحة ما ، وقرأ عبد الله بن عبيد بن عمير (نصبا) بضمين ، قال صاحب اللوامح: وهى إحدى اللغات الأربع فى هذه الكلمة (قَالَ) أى فتاه، والاستئناف بيانى كأنه قيل فما صنع الفتى حين قال له موسى عليه السلام ما قال ؟ فقيل قال (أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ) أى التجأنا إليها وأقمنا عندها ، وجاء فى بعض الروايات الصحيحة أن موسى عليه السلام حين قال لفتاه: (لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا) قال: قد قطع الله عنك النصب ، وعلى هذا فيحتمل أنه بعد أن قال ذلك قال (أَرَأَيْتَ) النخ، قال شيخ الإسلام: وذكر الاواء إلى الصخرة مع أن المذكور فيما سبق بلوغ مجمع البحرين لزيادة تعيين محل الحادثة فإن المجمع محل متسع لا يمكن تحقيق المراد بنسبة الحادثة إليه ولتمهيد العذر فإن الاواء إليها والنوم عندها مما يؤدى إلى النسيان عادة انتهى . وهذا الأخير إنما يتم على بعض الروايات من أنهما ناما عند الصخرة، وذكر أن هذه الصخرة قريبة من نهر الزيت وهو نهر معين عنده كثير من شجر الزيتون، و(أَرَأَيْتَ) قيل بمعنى أخبرنى ؛ وتعقبه أبو حيان بأنها إذا كانت كذلك فلا بد لها من أمرين كون الاسم المستخبر عنه معها ولزوم الجملة التى بعدها الاستفهام وهما مفقودان هنا ، ونقل هو وناظر الجيش فى شرح التسهيل عن أبى الحسن الاخفش أنه يرى أن أَرَأَيْتَ إذا لم ير بعدها منصوب ولا استفهام بل جملة مصدرية بالفاء هنا مخرجة عن بابها ومضمنة معنى اما أو تنبه فالفاء جوابها لا جواب إذ لأنها لا تجازى إلا مقرونة بما بخلاف فالمعنى اما أو تنبه إذ أوينا إلى الصخرة (فَأَنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ) وقال شيخ الإسلام: الرؤية مستعارة للمعرفة التامة والمشاهدة الكاملة، ومراده بالاستفهام تعجيب موسى عليه السلام بما اعتراه هناك من النسيان مع كون ما شاهده من العظام التى لا تكاد تنسى ، وقد

جعل فقدانه علامة لوجدان المطلوب وهذا أسلوب معتاد بين الناس يقول أحدهم لصاحبه إذا نابه خطب: رأيت ما نابني يريد بذلك تهويله وتعجيب صاحبه منه وأنه مما لا يعهد وقوعه لاستخباره عن ذلك كما قيل، والمفعول محذوف اعتماداً على ما يدل عليه من قوله (فاني) الخ وفيه تأكيد للتعجيب وتربية لاستعظام المنسى اهـ. وفيه من القصور ما فيه. والزخشرى جعله استخباراً فقال: إن يوشع عليه السلام لما طلب منه موسى عليه السلام الغداء ذكر ما رأى من الحوت وما اعتراه من نسيانه إلى تلك الغاية فدهش فطفق يسأل عن سبب ذلك كأنه قال: رأيت مادهاني إذ أويتنا إلى الصخرة فاني نسيت الحوت فحذف ذلك اهـ، وفيه إشارة إلى أن مفعول (أرأيت) محذوف وهو إما الجملة الاستفهامية إن كانت مافي مادهاني للاستفهام وإما نفس ما إن كانت موصولة، وإلى أن إذ ظرف متعلق بمادهاني وهو سبب لما بعد المافي (فاني) وهي سببية، نظير ذلك قوله تعالى (وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم) فان التقدير وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم فسيقولون الخ وهو قول بأن رأيت بمعنى أخبرني وقد سمعت ما قيل عليه، وفي تقديره أيضاً على الاحتمال الثاني مافي حذف الموصول مع جزء الصلة بناء على أن (فاني نسيت) من تتمتها، وعلى العلل ليس المراد من الاستخبار حقيقة بل تهويل الأمر أيضاً. ثم لا يخفى إن رأى إن كانت بصرية أو بمعنى عرف احتاجت إلى مفعول واحد والتقدير عند بعض المحققين أبصرت أو عرفت حالاً إذ أويتنا وفيه تقليل للحذف ولا يخفى حسنه، وإن كانت علمية احتاجت إلى مفعولين وعلى هذا قال أبو حيان: يمكن أن تكون مما حذف منه المفعولان اختصاراً والتقدير رأيت أمرنا إذ أويتنا ما عاقبته، وإيقاع النسيان على اسم الحوت دون ضمير الغداء مع أنه المأمور بإيتائه قيل للتنبيه من أول الأمر على أنه ليس من قبيل نسيان زاده في المنزل وأن ما شاهده ليس من قبيل الأحوال المتعلقة بالغداء من حيث هو غداء وطعام بل من حيث هو حوت كسائر الحيتان مع زيادة؛ وقيل للتصريح بما في فقد ادخال السرور على موسى عليه السلام مع حصول الجواب فقد تقدم رواية أنه قاله: لا أكلفك إلا أن تخبرني بحيث يفارقك الحوت، ثم الظاهر أن النسيان على حقيقة تهويله وليس متعلقاً بذات الحوت بل بذكره.

وجوز أن يكون مجازاً عن الفقد فيكون متعلقاً بنفس الحوت، والأكثر أن يكون على الأول أي نسيت أن أذكر لك أمر الحوت وما شاهدت من عجيب أمره ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ لعله شغله بوساوس في الأهل ومفارقة الوطن فكان ذلك سبباً للنسيان بتقدير العزيز العليم وإلا فلك الحال بما لا تنسى. وقال بعضهم: إن يوشع كان قد شاهد من موسى عليه السلام المعجزات القاهرة كثيرًا فلم يبق لهذه المعجزة وقع عظيم لا يؤثر معه الوسوسة فَنَسِيَ. وقال الامام: إن موسى عليه السلام لما استعظم علم نفسه أزال الله تعالى عن قلب صاحبه هذا العلم الضروري تنبيهاً لموسى عليه السلام على أن العلم لا يحصل إلا بتعليم الله تعالى وحفظه على القلب والخاطر، وأنت تعلم أنه لو جعل الله تعالى المشاهد الناسي هو موسى عليه السلام كان أتم في التنبيه، وقد يقال: إنه أنسى تأديبا له بناء على ما تقدم من أن موسى عليه السلام لما قال له: لا أكلفك الخ قال له ما كلفت كثيراً حيث استسهل الأمر ولم يظهر الالتجاء فيه إلى الله تعالى بأن يقول: أخبرك إن شاء الله تعالى، وفيه أيضاً عتاب لموسى عليه السلام حيث اعتمد عليه في العلم بذهاب الحوت فلم يحصل له حتى نصب، ثم إن هذه الوسوسة لا تضر بمقام يوشع عليه السلام وإن قلنا أنه كان نبيا وقت وقوع هذه القصة.

وقال بعض المحققين : لعله نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار واجذاب شر اشهره إلى جناب القدس بما اعتراه من مشاهدة الآيات الباهرة، وإيمانه به إلى الشيطان مع ان فاعله الحقيقي هو الله تعالى والمجازى هو الاستغراق المذكور هضمًا لنفسه بجعل ذلك الاستغراق والاجذاب لشغله عن التيقظ للموعود الذي ضربه الله تعالى بمنزلة الوسوس فففيه تجوز باستعارة الشيطان لمطاق الشاغل ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي فاستغفر الله تعالى في اليوم سبعين مرة » أو لأن عدم احتمال القوة للخائبين واشتغالها باحدهما عن الآخر يعد من نقصان صاحبها وتركه المجاهدات والتصفية فيكون قد تجوز بذلك عن النقصان لكونه سبيه، وضم حفص الهاء في (انسانيه) وهو قليل في مثل هذا التركيب قلة النسيان في مثل هذه الواقعة، والجمهور على الكسر وأمال الكسائي فتحة السين ه وقوله تعالى ﴿ اَنْ اَذْكُرْهُ ﴾ بدل احتمال من الهاء أى ما أنساني ذكره لك الا الشيطان ، قيل وفي تعليق الفعل بضمير الحوت أولا وبذكره له ثانيًا على طريق الابدال المنبئ عن تنحيته المبدل منه اشارة إلى أن متعلق النسيان ليس نفس الحوت بل ذكر أمره .

وفي مصحف عبد الله وقراءته (ان اذكر كه) ، وفي إشار أن والفعل على المصدر نوع مبالغة لا تخفى * ﴿ وَاَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۚ ﴾ الظاهر الذي عليه أكثر المفسرين أن مجموع كلام يوشع وهو تمة لقوله (فاني نسيت الحوت) وفيه انباء عن طرف آخر من أمره وما بينهما اعتراض قدم عليه للاعتناء بالاعتذار كأنه قيل حي واضطرب ووقع في البحر واتخذ سبيله فيه سبيلا عجبا، فسبيله مفعول أول لاتخذ و(في البحر) حال منه و(عجبا) مفعول ثان ، وفي ذكر السبيل ثم اضافته إلى ضمير الحوت ثم جعل الظرف حالا من المضاف تنبيه اجمالى على أن المفعول الثانى من جنس الامور الغريبة ، وفيه تشويق للمفعول الثانى وتكرير مفيد للتاكيد المناسب للمقام ، فهذا التركيب في افادة المراد ار في لحق البلاغة من أن يقال واتخذ في البحر سبيلا عجبا ، وجوز ان يكون (في البحر) حالا من (عجبا) وأن يكون متعلقا باتخذ ، وأن يكون المفعول الثانى له و(عجبا) صفة مصدر محذوف أى اتخذ عجباً وهو كون مسلكه كالطاق والسرب ، وجوز أيضا على احتمال كون الظرف مفعولا ثانيًا ان ينصب (عجبا) بفعل منه مضمير أى أعجب عجبا ، وهو من كلام يوشع عليه السلام أيضا تعجب من أمر الحوت بعد أن أخبر عنه ، وقيل إن كلام يوشع عليه السلام قد تم عند (البحر) وقول أعجب عجبا كلام موسى عليه السلام كأنه قيل : وقال موسى : أعجب عجبا من تلك الحال التي أخبرت بها، وأنت تعلم أنه لو كان كذلك لجنى بالجملة الآية بالواو العاطفة على هذا المقدر ، وقيل يحتمل أن يكون المجموع من كلامه عز وجل وحينئذ يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون اخباراً منه تعالى عن الحوت بأنه اتخذ سبيله في البحر عجبا للناس ، وثانيهما أن يكون اخباراً منه سبحانه عن موسى عليه السلام بأنه اتخذ سبيل الحوت في البحر عجبا يتعجب منه، و(عجبا) على هذا مفعول ثان ولاركاة في تأخير (قال) الآتى عنه على هذا لأنه استئناف لبيان ما صدر منه عليه السلام بعد، ويؤيد كونه من كلام يوشع عليه السلام قراءة أبى حيوة (واتخاذ) بالنصب على أنه معطوف على المنصوب في (أذكره) ﴿ قَالَ ﴾ أى موسى عليه السلام ﴿ ذَلِكَ ﴾ الذي ذكرت من أمر الحوت ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ أى الذى كنا نطلبه من حيث أنه أماراة للفوز

بما هو المطلوب بالذات ، وقرئ (نبغ) بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسن وهي قراءة أنى عمرو والكسائي .
ونافع ، وأما الوقف فلا كثير فيه طرح الياء اتباعا لرسم المصحف ، وأثبتها في الحالين ابن كثير ﴿فَارْتَدَا﴾
أى رجعا ﴿عَلَى آثَارِهِمَا﴾ الأولى ، والمراد طريقهما الذى جاء منه ﴿قَصَصًا ٦٤﴾ أى يقصصانه قصصاً أى يتبعانها
اتباعاً فهو من قص أثره إذا اتبعه كما هو الظاهر ، ونصبه على أنه مفعول لفعل مقدر من لفظه ، وجوز أن
يكون حالا مؤولا بالوصف أى مقتضين حتى أتيا الصخرة التى فقد الحوت عندها *

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الجمهور على أنه الخضر بفتح الخاء وقد تكسر وكسر الضاد وقد تسكن ،
وقيل اليسع ، وقيل الياس ، وقيل ملك من الملائكة وهو قول غريب باطل كما في شرح مسلم ، والحق الذى
تشهد له الاخبار الصحيحة هو الاول ، والخضر لقبه ولقب به كما أخرج البخارى وغيره عن رسول الله ﷺ
لأنه جلس على فروة (١) بيضاء فاذا هى تهتز من خلفه خضراء .

وأخرج ابن عساكر . وجماعة عن مجاهد أنه لقب بذلك لأنه إذا صلى اخضر ما حوله ، وأخرج ابن
أبي حاتم عن عكرمة أن ذلك لأنه كان إذا جلس فى مكان اخضر ما حوله وكانت ثيابه خضرا ، وأخرج عن
السدى أنه إذا قام بمكان نبت العشب تحت رجله حتى يغطى قدميه ، وقيل لاشراقه وحسنه ، والصواب كما
قال النووى الاول ، وكنيته أبو العباس واسمه بلياً بموحدة مفتوحة ولام سا كنة وياء مثناة تحتية ، وفى آخره
ألف قيل ممدودة ، وقيل ابلياً بزيادة همزة فى أوله ، وقيل عامر ، وقيل احمد . وواه ابن دحية بانه لم يسم قبل
نبينا ﷺ أحد من الأمم السالفة بأحمد ، وزعم بعضهم ان اسم الخضر اليسع وأنه إنما سمي بذلك لأن
عليه وسع ست سموات وست أرضين وواه ابن الجوزى ، وأنت تعلم أنه باطل لاواه ، ومثله القول بأن اسمه
الياس ، واختلفوا فى أبيه فاخرج الدارقطنى فى الافراد . وابن عساكر من طريق مقاتل بن سليمان عن الضحاك
عن ابن عباس أنه ابن آدم لصلبه ، وأخرج ابن عساكر عن سعيد بن المسيب ان أمه رومية وأباه فارسى ، ولم
يذكر اسمه وذكر أن الياس أخوه من هذه الأم وهذا الأب ، وأخرج أيضاً عن اسباط عن السدى أنه ابن ملك من الملوك
وكان منقطعاً فى عبادة الله تعالى وأحب أبوه أن يزوجه فإى ثم أجاب فزوجه بامرأة بكر فلم يقربها سنة ثم
بثيب فلم يقربها ثم فر فطلبه فلم يقدر عليه ثم تزوجت امرأته الأولى وكانت قد آمنت وهى ماشطة امرأة
فرعون ، ولم يذكر أيضاً اسم أبيه ، وقيل أنه ابن فرعون على ما قيل أنه أبوه وسبحان من يخرج الحى من
الميت ويخرج الميت من الحى ، وأخرج أبو الشيخ فى العظمة . وأبو نعيم فى الحلية عن كعب الاحبار أنه ابن
عاميل وأنه ركب فى نفر من أصحابه حتى بلغ بحر الهند وهو بحر الصين فقال : يا أصحابى دلونى فدلوه فى
البحر أياما وليالى ثم صعد فقال : استقبلنى ملك فقال لى : أيها الأدمى الخطاء إلى أين ومن أين؟ فقلت : أردت
أن أنظر عمق هذا البحر فقال لى : كيف وقد أهوى رجل من زمان داود عليه السلام ، ولم يبلغ ثلث قعره حتى
الساعة وذلك ثلثمائة سنة ، وأظنك لا تشك بكذب هذا الخبر وان قيل حدث عن البحر ولا حرج ، وقيل هو
ابن العيص . وقيل هو ابن كليان بكاف مفتوحة ولام سا كنة وياء مثناة تحتية بعدها ألف ونون . وقال ابن
قتيبة فى المعارف : قال وهب بن منبه أنه ابن ملكان بفتح الميم واسكان اللام ابن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ

ابن سام بن نوح عليه السلام . ولم يصح عندي شيء من هذه الأقوال بيد أن صنيع النوى عليه الرحمة في شرح مسلم يشعر باختيار أنه بلياً بن ملكا وهو الذي عليه الجمهور والله تعالى أعلم .
وصح من حديث البخاري وغيره أنهما رجعا إلى الصخرة وإذا رجل مسجى بثوب قد جعل طرفه تحت رجليه وطرفه الآخر تحت رأسه . وفي صحيح مسلم فأتيا جزيرة فوجد الخضر قائما يصلي على طنفسة خضراء على كبد البحر ، وقال الثعلبي : انتهى اليه وهو نائم على طنفسة خضراء على وجه الماء وهو مسجى بثوب أخضر . وقيل إن سبيل الحوت عاد حجرا فلما جاء اليه مشيا عليه حتى وصلا إلى جزيرة فيها الخضر . وصح أنهما لما انتهى اليه سلم موسى فقال الخضر : واني بارضك السلام . فقال : أنا موسى . فقال : موسى بن إسرائيل قال : نعم ، وروى أنه لما سلم عليه وهو مسجى عرفه أنه موسى فرفع رأسه فاستوى جالسا وقال : وعليك السلام يا بني إسرائيل فقال موسى : وما أدراك بي ومن أخبرك أني نبي بني إسرائيل ؟ فقال : الذي أدراك بي وذلك على ثم قال : يا موسى أما يكفيك أن التوراة بيدك وإن الوحي يأتيك ؟ قال موسى : إن ربي أرسلني إليك لاتبك وأتعليم من علمك ، والتنوين في (عبداً) للتفخيم والاضافة في (عبادنا) للتشريف والاختصاص أي عبدا جليل الشأن ممن اختص بنا وشرف بالاضافة اليها .

﴿ مَا تَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ قيل المراد بها الرزق الحلال والعيش الرغد ، وقيل العزلة عن الناس وعدم الاحتياج اليهم وقيل طول الحياة مع سلامة البنية ، والجمهور على أنها الوحي والنبوة وقد أطلقت على ذلك في مواضع من القرآن ، وأخرج ذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، وهذا قول من يقول بنبوته عليه السلام وفيه أقوال ثلاثة ، فالجمهور على أنه عليه السلام نبي وليس برسول ، وقيل هو رسول ، وقيل هو ولي وعليه القشيري وجماعة ، والمنصور ما عليه الجمهور . وشواهد من الآيات والأخبار كثيرة وبمجموعها يكاد يحصل اليقين ، وكما وقع الخلاف في نبوته وقع الخلاف في حياته اليوم فذهب جمع إلى أنه ليس بحي اليوم ، وسئل البخاري عنه وعن إلياس عليهما السلام هل هما حيان ؟ فقال : كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ أي قبل وفاته بقليل لا يبقى على رأس المائة من هو اليوم على ظهر الأرض أحد ، والذي في صحيح مسلم عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ قبل موته ما من نفس منقوسة يأتي عليها مائة سنة وهي يومئذ حية وهذا أبعد عن التأويل ، وسئل عن ذلك غيره من الأئمة فقروا (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) . وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : لو كان الخضر حيا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويجاهد بين يديه ويتعلم منه . وقد قال النبي ﷺ يوم بدر اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض فكانوا ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا معروفين بأسمائهم وأبائهم وقبائلهم فأين كان الخضر حينئذ ؟ وسئل إبراهيم الحربي عن بقائه فقال : من أحال على غائب لم ينتصف منه وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان . ونقل في البحر عن شرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسى القول بموته أيضا . ونقله ابن الجوزي عن علي بن موسى الرضا رضي الله تعالى عنهما أيضا . وكذا عن إبراهيم بن اسحق الحربي ، وقال أيضا : كان أبو الحسين ابن المنادي يقبح قول من يقول إنه حي .

وحكى القاضي أبو يعلى موته عن بعض أصحاب محمد . وكيف يعقل وجود الخضر ولا يصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة والجماعة ولا يشهد معه الجهاد مع قوله عليه الصلاة والسلام «والذي نفسي بيده لو كان موسى حيا ما وسعني إلا أن يتبعني» وقوله عز وجل (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول

مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) وثبت أن عيسى عليه السلام إذا نزل إلى الأرض يصلى خلف إمام هذه الأمة ولا يتقدم عليه في مبدأ الأمر، وما أبعد فهم من يثبت وجود الخضر عليه السلام وينسى ما في طي إثباته من الاعراض عن هذه الشريعة ثم قال: وعندنا من المعقول وجوه على عدم حياته، أحدها أن الذي قال بحياته قال إنه ابن آدم عليه السلام لصلبه وهذا فاسد لوجهين، الأول أنه يلزم أن يكون عمره اليوم ستة آلاف سنة أو أكثر ومثل هذا بعيد في العادات في حق البشر. والثاني أنه لو كان ولده لصلبه أو الرابع من أولاده كما زعموا أنه وزير ذى القرنين لكان مهول الخلقة مفرط الطول والعرض، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خلق آدم طوله ستون ذراعا فلم يزل الخلق ينقص بعده» وما ذكر أحد ممن يزعم رؤية الخضر أنه رآه على خلقة عظيمة وهو من أقدم الناس، والوجه الثاني أنه لو كان الخضر قبل نوح عليه السلام لركب معه في السفينة ولم ينقل هذا أحد *

الثالث أن العلماء اتفقوا على أن نوحا عليه السلام لما خرج من السفينة مات من معه ولم يبق غير نسله ودليل ذلك قوله سبحانه (وجعلنا ذريته هم الباقين). الرابع أنه لو صح بقاء بشر من لدن آدم إلى قرب خراب الدنيا لكان ذلك من أعظم الآيات والعجائب وكان خبره في القرآن مذكورا في مواضع لأنه من آيات الربوبية وقد ذكر سبحانه عز وجل من استحياه ألف سنة إلا خمسين عاما وجعله آية فكيف لا يذكر جل وعلا من استحياه أضعاف ذلك، الخامس أن القول بحياة الخضر قول على الله تعالى بغير علم وهو حرام بنص القرآن، أما المقدمة الثانية فظاهرة، وأما الأولى فلأن حياته لو كانت ثابتة لدل عليها القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فمذا كتاب الله تعالى فأين فيه حياة الخضر؟ وهذه سنة رسوله ﷺ فأين فيها ما يدل على ذلك بوجه، وهؤلاء علماء الأمة فمضى أجمعوا على حياته، السادس إن غاية ما يتمسك به في حياته حكايات منقولة يخبر الرجل بها أنه رأى الخضر في الله تعالى العجب هل للخضر علامة يعرفه بها من رآه؟ وكثير من زاعمى رؤيته يغتر بقوله أنا الخضر ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من الله تعالى فمن أين للرأى أن المخبر له صادق لا يكذب؟ السابع أن الخضر فارق موسى بن عمران كلهم الرحمن ولم يصاحبه وقال (هذا فراق بيني وبينك) فكيف يرضى لنفسه بمفارقة مثل موسى عليه السلام ثم يجتمع بجهلة العباد الخارجين عن الشريعة الذين لا يحضرون جمعة ولا جماعة ولا مجلس علم وكل منهم يقول: قال لي الخضر جاءني الخضر أو صابني الخضر فيعجبوا له يفارق الكلهم ويدور على صحبة جاهل لا يصحبه إلا شيطان رجيم سبحانه هذا بهتان عظيم *

الثامن أن الأمة مجمعة على أن الذي يقول أنا الخضر لو قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: كذا وكذا لم يلتفت إلى قوله ولم يحتج به في الدين ولا مخلص للقائل بحياته عن ذلك إلا أن يقول: إنه لم يأت إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ولا بابه أو يقول: إنه لم يرسل إليه وفي هذا من الكفر ما فيه، التاسع أنه لو كان حيا لكان جهاد الكفار وورباطه في سبيل الله تعالى ومقامه في الصف ساعة وحضوره الجمعة والجماعة وإرشاد جهلة الأمة أفضل بكثير من سياحته بين الوحوش في القفار والفلوات إلى غير ذلك، وسيأتى إن شاء الله تعالى ماله وما عليه. وشاع الاستدلال بخبر لو كان الخضر حيا لزارني وهو كما قال الحفاظ خبر موضوع لا أصل له ولو صرح لأغنى عن القيل والقال ولا نقطع به الخصام والجدال، وذهب جمهور العلماء إلى أنه حي

موجود بين أظهرنا وذلك متفق عليه عند الصوفية قدست أسرارهم قاله النووي، ونقل عن الشعبي المفسر أن الخضر نبي معمر على جميع الأقوال محبوب عن أبصار أكثر الرجال، وقال ابن الصلاح: هو حي اليوم عند جماهير العلماء والعامة معهم في ذلك، وإنما ذهب إلى إنكار حياته بعض المحدثين واستدلوا على ذلك بأخبار كثيرة منها ما أخرجه الدارقطني في الأفراد وابن عساكر عن الضحاك عن ابن عباس أنه قال: الخضر ابن آدم لصلبه ونسبه له في أجله حتى يكذب الدجال ومثله لا يقال من قبل الرأي، ومنها ما أخرجه ابن عساكر عن ابن إسحق قال: حدثنا أصحابنا أن آدم عليه السلام لما حضره الموت جمع بنيه فقال: يا بني إن الله تعالى منزل على أهل الأرض عذابا فليكن جسدي معكم في المغارة حتى إذا هبطتم فابعثوا بي وادفني بارض الشام فكان جسده معهم فلما بعث الله تعالى نوحا ضم ذلك الجسد وأرسل الله تعالى الطوفان على الأرض فغرقت زمانا فجاء نوح حتى نزل بابل وأوصى بنيه الثلاثة أن يذهبوا بجسده إلى المغارة الذي أمرهم أن يدفنوه به فقالوا: الأرض وحشة لا أنيس بها ولا نهدي الطريق ولكن كيف حتى يأمن الناس ويكثرُوا فقال لهم نوح: إن آدم قد دعا الله تعالى أن يطيل عمر الذي يدفنه إلى يوم القيامة فلم يزل جسد آدم حتى كان الخضر هو الذي تولى دفنه فأنجز الله تعالى له ما وعده فهو يحيا إلى ما شاء الله تعالى له أن يحيى، وفي هذا سبب طول بقائه وكأنه سبب بعيد وإلا فالمشهور فيه أنه شرب من عين الحياة حين دخل الظلمة مع ذى القرنين وكان على مقدمته، ومنها ما أخرجه الخطيب وابن عساكر عن علي رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه قال: بينا أنا أطوف بالبيت إذا رجل متعلق بالكعبة يقول: يا من لا يشغله سمع عن سمع ويا من لا تغلظه المسائل ويا من لا يتبرم بالحاح الملحين أذقني برد عفوك وحلاوة رحمتك قلت: يا عبد الله أعد الكلام قال: أسمعتي؟ قلت: نعم قال: والذي نفس الخضر بيده - وكان هو الخضر - لا يقولن عبد دبر الصلاة المكتوبة إلا غفرت ذنوبه وإن كانت مثل رمل عالج وعدد المطر وورق الشجر * ومنها ما نقله الشعبي عن ابن عباس قال: قال علي كرم الله تعالى وجهه إن رسول الله ﷺ لما توفي وأخذنا في جهازه خرج الناس وخلا الموضع فلما وضعت على المغتسل إذا بها تف يهتف من زاوية البيت بأعلى صوته لا تغسلوا محمدا فإنه طاهر طهر فوق في قلبي شيء من ذلك وقلت: ويلك من أنت فان النبي ﷺ بهذا أمرنا وهذه سنته وإذا بها تف آخر يهتف بي من زاوية البيت بأعلى صوته غسلوا محمدا فان الها تف الأول كان إبليس الملعون جسد محمدا ﷺ أن يدخل قبره مغسولا فقلت: جزاك الله تعالى خيرا قد أخبرني بأن ذلك إبليس فمن أنت؟ قال: أنا الخضر حضرت جنازة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ومنها ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن جابر قال: لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واجتمع الصحابة دخل رجل أشهب اللحية جسيم صبيح فتخطى رقابهم فبكى ثم التفت إلى الصحابة فقال: ان في الله تعالى عزاء من كل مصيبة وعوضا من كل فائت وخلفا من كل هالك فإلى الله تعالى فانيبوا واليه تعالى فارغبوا ونظروا سبحانه اليكم في البلاء فانظروا فانما المصاب من لم يجبر فقال أبو بكر: وعلى رضي الله تعالى عنهما: هذا الخضر عليه السلام، ومنها ما أخرجه ابن عساكر أن الياس والخضر يصومان شهر رمضان في بيت المقدس ويحجان في كل سنة ويشربان من زمزم شربة تكفيهما إلى مثلها من قابل، ومنها ما أخرجه ابن عساكر أيضا . والعقيلي . والدارقطني في الأفراد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: يلتقي الخضر والياس كل عام في الموسم فيخلق كل واحد منهما رأس صاحبه ويفرقان عن هذه الكلمات باسم الله ما شاء الله لا يسوق الخير إلا الله ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله .

ومنها ما أخرجه ابن عساكر بسنده عن محمد بن المنكدر قال : بينما عمر بن الخطاب يصلي على جنازة إذا بهاتف يهاتف من خلفه لا تسبقنا بالصلاة يرحمك الله تعالى فانتظره حتى لحق بالصف الأول فكبر عمر وكبر الناس معه فقال الهاتف : ان تعذبه فكثيرا عصاك وإن تغفر له ففقر إلى رحمتك فنظر عمر وأصحابه إلى الرجل فلما دفن الميت وسوى عليه التراب قال : طوبى لك يا صاحب القبر إن لم تكن عريفا أو جابيا أو خازنا أو كاتباً أو شرطياً فقال عمر : خذوا إلى الرجل نسأله عن صلاته وكلامه هذا فمن هو فتواري عنهم فنظروا فإذا أثر قدمه ذراع فقال عمر : هذا والله الذي حدثنا عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . والاستدلال بهذا مبنى على أنه عني بالحدث عنه الخضر عليه السلام إلى غير ذلك . وكثير مما ذكر وإن لم يدل على أنه حي اليوم بل يدل على أنه كان حياً في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يلزم من حياته إذ ذاك حياته اليوم إلا أنه يكفي في رد الخصم إذ هو ينفي حياته إذ ذاك كما ينفي حياته اليوم ، نعم إذا كان عندنا من يثبتها إذ ذاك وينفيها الآن لم ينفع ما ذكره لـكن ليس عندنا من هو كذلك ، وحكايات الصالحين من التابعين والصوفية في الاجتماع به والاختلاف عنه في سائر الأعصار أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر . نعم أجمع المحدثون القائلون بحياته عليه السلام على أنه ليس له رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما صرح به العراقي في تخريج أحاديث الأحياء . وهذا خلاف ما عند الصوفية فقد ادعى الشيخ علاء الدين استفادة الأحاديث النبوية عنه بلا واسطة .

وذكر السمروردي في السر المكتوم أن الخضر عليه السلام حدثنا بثلاثمائة حديث سمعته من النبي ﷺ شفاهاً ، واستدل بعض الزاهبين إلى حياته الآن بالاستصحاب فانه قد تحققت من قبل بالدليل فتبقى على ذلك إلى أن يقوم الدليل على خلافها ولم يقم . وأجابوا عما استدلل به الخصم مما تقدم . فاجابوا عما ذكره البخاري من الحديث الذي لا يوجب نفي حياته في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم وإنما يوجب بظااهره نفيها بعد مائة سنة من زمان القول بانه لم يكن حينئذ على ظهر الأرض بل كان على وجه الماء . وبأن الحديث هام فيما يشاهده الناس بدليل استثناء الملائكة عليهم السلام وإخراج الشيطان ، وحاصله انخرام القرن الأول ، نعم هو نص في الرد على مدعى التعمير كرتن بن عبد الله الهندي التبريزي الذي ظهر في القرن السابع وادعى الصحبة وروى الأحاديث .

وفيه ان الظاهر ممن على ظهر الأرض من هو من أهل الأرض ومتوطن فيها عرفاً ولا شك ان هذا شامل لمن كان في البحر ولو لم يعد من في البحر ممن هو على ظهر الأرض لم يكن الحديث نصاً في الرد على رتن واضرا به لجواز أن يكونوا حين القول في البحر بل متى قبل هذا التأويل خرج كثير من الناس من عموم الحديث ، وضعف العموم في قوله تعالى (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم مترك على ظهورها من دابة) ولينظر في قول من قال : يحتمل أنه كان وقت القول في الهواء ففيه أيضاً ما لا يخفى على الناظر . ويرد على الجواب الثاني ان الخضر لو كان موجوداً لكان ممن يشاهده الناس كما هو الأمر المعتاد في البشر . وكونه عليه السلام خارجاً عن ذلك لا يثبت إلا بدليل وأنى هو فتأمل . وأجابوا عما قاله الشيخ ابن تيمية بأن وجوب الاتيان ممنوع فكم من مؤمن به ﷺ في زمانه لم يأت به عليه الصلاة والسلام فهذا خير التابعين أويس القرني رضي الله تعالى عنه لم يتيسر له الاتيان والمرافقة في الجهاد ولا التعلم من غير واسطة وكذا النجاشي رضي الله تعالى عنه . على أن نقول : ان الخضر عليه السلام كان يأتيه ويتعلم منه ﷺ لكن على وجه الخفاء لعدم كونه مأموراً باتيان العلانية لحكمة

إلهية اقتضت ذلك . وأما الحضور في الجهاد فقد روى ابن بشكوال في كتاب المستغيثين بالله تعالى عن عبد الله ابن المبارك انه قال : كنت في غزوة فوق فرسى ميتا فرأيت رجلا حسن الوجه طيب الرائحة قال : أحب أن تركب فرسك ؟ قلت : نعم فوضع يده على جهة الفرس حتى انتهى إلى مؤخره وقال : أقسمت عليك أيتها العلة بعزة عزة الله وبعظمة عظمة الله وبجلال جلال الله وبقدرة قدرة الله وبسلطان سلطان الله وبلا إله إلا الله وبما جرى به القلم من عند الله وبلا حول ولا قوة إلا بالله إلا انصرفت فوثب الفرس قائما باذن الله تعالى وأخذ الرجل بركابي وقال : اركب فرسك ولحقت باصحابي فلما كان من غداة غد وظهرنا على العدو فاذا هو بين أيدينا فقلت : ألسنت صاحبي بالامس ؟ قال : بلى فقلت : سألتك بالله تعالى من أنت ؟ فوثب قائما فاهتزت الأرض تحته خضراء فقال : أنا الخضر فهذا صريح في أنه قد يحضر بعض المعارك . وأما قوله ﷺ في بدر : اللهم ان تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض » فمعناه لا تعبد على وجه الظهور والغلبة وقوة الأمة وإلا فكم من مؤمن كان بالمدينة وغيرها ولم يحضر بدرآء ، ولا يخفى ان نظم الخضر عليه السلام في سلك أويس القرني والنجاشي واضرا بهما ممن لم يمكنه الاتيان اليه ﷺ بعيد عن الانصاف وان لم نقل بوجوب الاتيان عيله عليه السلام ، وكيف يقول منصف بامامته ﷺ لجميع الانبياء عليهم السلام واقتداء جميعهم به ليلة المعراج ولا يرى لزوم الاتيان على الخضر عليه السلام والاجتماع معه ﷺ مع أنه لا مانع له من ذلك بحسب الظاهر ، ومتى زعم أحد أن نسبه إلى نبينا ﷺ كنسبته إلى موسى عليه السلام فليجدد إسلامه ، ودعوى انه كان يأتي ويتعلم خفية لعدم أمره بذلك علانية لحكمة إلهية بما لم يقم عليها الدليل ، على أنه لو كان كذلك لذكره ﷺ ولو مرة وأين الدليل على الذكر ؟ وأيضا لا تظهر الحكمة في منعه عن الاتيان مرة أو مرتين على نحو اتيان جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي رضي الله تعالى عنه ، وان قيل إن هذه الدعوى مجرد احتمال ، قيل لا يلتفت إلى مثله إلا عند الضرورة ولا تتحقق إلا بعد تحقق وجوده إذ ذاك بالدليل ووجوده كوجوده عندنا ، وأما ما روى عن ابن المبارك فلا نسلم ثبوته عنه ، وأنت إذا أمعنت النظر في الفاظ القصة استبعدت صحتها ، ومن أنصف يعلم أن حضوره عليه السلام يوم قال النبي ﷺ لسعد رضي الله تعالى عنه : ارم فداك أبي وأمي كان أهم من حضوره مع ابن المبارك ، واحتمال أنه حضر ولم يره أحد شبه شيء بالسفسطة ، وأما ما ذكره في معنى الحديث فلقاتل أن يقول : إنه بعيد فان الظاهر منه نفى أن يعبد سبحانه إن أهلك تلك العصابة مطلقا على معنى أنهم إن أهلكوا والاسلام غض ارتد الباكون ولم يكذب يؤمن أحد بعد فلا يعبد سبجانه أحد من البشر في الأرض حينئذ ، وقد لا يوسط حديث الارتداد بأن يكون المعنى اللهم إن تهلك هذه العصابة الذين هم تاج رأس الاسلام استولى الكفار على سائر المسلمين بعدهم فأهلكوهم فلا يعبدك أحد من البشر حينئذ ، وأياما كان فالاستدلال بالحديث على عدم وجود الخضر عليه السلام له وجه ، فان أجابوا عنه بأن المراد نفى أن يشاهد من يعبدته تعالى بعد والخضر عليه السلام لا يشاهد ورد عليه ما تقدم . وأجابوا عن الاستدلال بقوله تعالى (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) بأن المراد من الخلد الدوام الابدی والقائلون بوجوده اليوم لا يقولون بتأييده بل منهم من يقول : إنه يقاتل الدجال ويموت ، ومنهم من يقول : إنه يموت زمان رفع القرآن ، ومنهم من يقول : إنه يموت في آخر الزمان ومراده أحد هذين الأمرين أو ما يقاربهما *
وتعقب بأن الخلد بمعنى الخلود وهو على ما يقتضيه ظاهر قوله تعالى (خالدين فيها أبدا) حقيقة في

طول المكث لافى دوام البقاء فان الظاهر التأسيس لا التاكيد ، وقد قال الراغب : كل ما يتباطأ عنه التغير والفساد تصفه العرب بالخلود كقولهم للاثاني خوالد وذلك لطول مكثها لا لدوامها وبقائها انتهى .

وانت تعلم قوة الجواب لان المكث الطويل ثبت لبعض البشر كنوح عليه السلام . واجابوا عما نقل عن ابن الجوزى من الوجوه العقلية ، اما عن الاول من وجهى فساد القول بانه ابن آدم عليه السلام بعد تسليم صحة الرواية فبان البعد العادى لا يضر القائل بتعميره هذه المدة المديدة لان ذلك عنده من خرق العادات ، واما على الثانى فبان ما ذكر من عظم خلقة المتقدمين خارج مخرج الغالب وإلا فيا جوج وما جوج من صلب يافث بن نوح وفيهم من طوله قدر شبر كما روى فى الآثار ، على أنه لا بدع فى أن يكون النضر عليه السلام قد أعطى قوة التشكل والتصور باى صورة شاء كجبريل عليه الصلاة والسلام ، وقد أثبت الصوفية قدست أسرارهم هذه القوة للاولياء . ولهم فى ذلك حكايات مشهورة ، وانت تعلم أن ما ذكر عن يا جوج وما جوج من أن فيهم من طوله قدر شبر بعد تسليمه لقائل أن يقول فيه : إن ذلك حين يفتح السد وهو فى آخر الزمان ولا يتم الاستناد بحالهم إلا إذا ثبت أن فيهم من هو كذلك فى الزمن القديم ، وما ذكر من اعطائه من قوة التشكل إحتمال بعيد وفى ثبوته للاولياء خلاف كثير من المحدثين . وقال بعض الناس : لو أعطى أحد من البشر هذه القوة لأعطىها عليه السلام يوم الهجرة فاستغنى بها عن الغار وجعلها حجابا له عن الكفار ، وللبحث فى هذا مجال . وعن الثانى من الوجوه بانه لا يلزم من عدم نقل كونه فى السفينة إن قلنا بانه عليه السلام كان قبل نوح عليه السلام عدم وجوده لجواز أنه كان ولم ينقل مع أنه يحتمل أن يكون قد ركب ولم يشاهد وهذا كما ترى . وقال بعض الناس : إذا كان إحتمال اعطاء قوة التشكل قائما عند القائلين بالتعمير فليقولوا : يحتمل أنه عليه السلام قد تشكل فصار فى غاية من الطول بحيث خاض فى الماء ولم يحتج إلى الركوب فى السفينة على نحو ما يزعمه أهل الخرافات فى عوج بن عوق ، وأيضا هم يقولون : له قدرة الكون فى الهواء فما منعهم من أن يقولوا بأنه يحتمل أنه لم يركب وتحفظ عن الماء بالهواء كما قالوا باحتمال أنه كان فى الهواء فى الجواب عن حديث البخارى . وأيضا ذكر بعضهم عن العلامى فى تفسيره أن النضر يدور فى البحار يهذى من ضل فيها والياس يدور فى الجبال يهذى من ضل فيها هذا دأبهما فى النهار وفى الليل يجتمعان عند سد يا جوج وما جوج يحفظانه فلم لم يقولوا : إنه عليه السلام بقى فى البحر حين ركب غيره السفينة ولعلمهم إنما لم يقولوا ذلك لأن ما ذكر قد روى قريبا منه الحرث بن أبى أسامة فى مسنده عن أنس مرفوعا ولفظه « إن النضر فى البحر والياس فى البر يجتمعان كل ليلة عند الردم الذى بناه ذو القرنين » الخبر ، وقد قالوا : إن سنده واه لأنهم لا يثبتون له هذه الخدمة الالهية فى ذلك الوقت ، ويوشك أن يقولوا فى اعطائه قوة التشكل والكون فى الهواء كذلك . وعن الثالث بانه لانسلم الاتفاق على أنه مات كل أهل السفينة ولم يبق بعد الخروج منها غير نسل نوح عليه السلام والحصر فى الآية اضافى بالنسبة إلى المكذبين بنوح عليه السلام . وأيضا المراد أنه مات كل من كان ظاهراً مشاهداً غير نسله عليه السلام بدليل أن الشيطان كان أيضا فى السفينة . وأيضا المراد من الآية بقاء ذريته عليه السلام على وجه التناسل وهو لا ينفى بقاء من عداهم من غير تناسل ونحن ندعى ذلك فى النضر . على أن القول بانه كان قبل نوح عليهما السلام قول ضعيف والمعتمد كونه بعد ذلك ولا يخفى ما فى بعض ما ذكر من الكلام .

وعن الرابع بأنه لا يلزم من كون تعميره من أعظم الآيات أن يذكر في القرآن العظيم كرات ، وإنما ذكر سبحانه نوحا عليه السلام تسليمة لبنيينا صلى الله تعالى عليه وسلم بما لاقى من قومه في هذه المدة مع بقائهم مصرين على الكفر حتى أغرقوا ولا توجد هذه المائدة في ذكر عمر الخضر عليه السلام لو ذكر ، على أنه قد يقال : من ذكر طول عمر نوح عليه السلام تصرحوا يفهم تجويز عمر أطول من ذلك تلويحا .

وتعقب بأن لنا أن نعود فنقول : لا أقل من أن يذكر هذا الأمر العظيم في القرآن العظيم مرة لأنه من آيات الربوبية في النوع الانساني ، وليس المراد أنه يلزم عقلا من كونه كذلك ذكره بل ندعى أن ذكر ذلك أمر استحسانى لاسيما وقد ذكر تعمير عدو الله تعالى إبليس عليه اللعنة فاذا ذكر يكون القرآن مشتملا على ذكر معمر من الجن وبعد و ذكر معمر من الانس مقرب ولا يخفى حسنه ، وربما يقال : إن فيه أيضا إدخال السرور على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبأن التجويز المذكور في حيز العلاوة بما لا كلام فيه إنما الكلام في الوقوع ودون إثباته الظفر بماء الحياة ، وأجاب بعضهم بأن في قوله تعالى : (آتيناه رحمة من عندنا) إشارة إلى طول عمره عليه السلام على ما سمعت عن بعض في تفسيره . ورد بأن تفسيره بذلك مبنى على القول بالتعمير فان قبل قبل وإلا فلا ، وعن الخامس بأننا نختار أنه ثابت بالسنة وقد تقدم لك طرف منها .

وتعقب بما نقله عن القارىء عن ابن قيم الجوزية أنه قال : إن الأحاديث التي يذكر فيها الخضر عليه السلام وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد ومن ادعى الصحة فعليه البيان ، وقيل : يكفي في ثبوته إجماع المشايخ العظام و جماهير العلماء الأعلام وقد نقل هذا الإجماع ابن الصلاح . والنووى وغيرهما من الأجلة الفخام . وتعقب بأن إجماع المشايخ غير مسلم فقد نقل الشيخ صدر الدين إسحق القونوى في تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى أن وجود الخضر عليه السلام في عالم المثال .

وذهب عبد الرزاق الكاشى الى أن الخضر عبارة عن البسط والياس عن القبض ، وذهب بعضهم الى أن الخضرية رتبة يتولاها بعض الصالحين على قدم الخضر الذى كان في زمان موسى عليهما السلام ، ومع وجود هذه الأقوال لا يتم الإجماع ، وكونها غير مقبولة عند المحققين منهم لا يتمه أيضا ، وإجماع جماهير العلماء على ما نقل ابن الصلاح . والنووى مسلم لكنه ليس الإجماع الذى هو أحد الأدلة الشرعية والخصم لا يقنع إلا به وهو الذى نفاه فانى بآبائته ، ولعل الخصم لا يعتبر أيضا إجماع المشايخ قدست أسرارهم إجماعا هو أحد الأدلة ، وعن السادس بأن له علامات عند أهله ككون الأرض تخضر عند قدمه وإن طول قدمه ذراع وربما يظهر منه بعض خوارق العادات بما يشهد بصدقه ، على أن المؤمن يصدق بقوله بناء على حسن الظن به ، وقد شاع بين زاعمى رؤيته عليه السلام أن من علاماته أن ابهام يده اليمنى لا عظم فيه وإن يؤبؤ إحدى عينيه يتحرك كالزئبق ، وتعقب بأنه باى دليل ثبت أن هذه علاماته قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين .

والذى ثبت في الحديث الصحيح أنه إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فاذا هي تهتز من خلفه خضراء وأين فيه ثبوت ذلك له دائما ، وكون طول قدمه ذراعا إنما جاء في خبر محمد بن المنكدر السابق عن عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه ولا نسلم صحته ، على أن زاعمى رؤيته يزعمون أنهم يرونه في صور مختلفة ولا يكاد يستقر له عليه السلام قدم على صورة واحدة ، وظهور الخوارق مشترك بينه وبين غيره من أولياء الأمة فيمكن أن يظار ولى خارقا ويقول : أنا الخضر مجازا لأنه على قدمه أو لا اعتبارا آخر ويدعوه لذلك

داع شرعى ، وقد صح فى حديث الهجرة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما قيل له ممن القوم ؟ قال : من ما فطن السائل ان ما اسم قبيلة ولم يعن صلى الله تعالى عليه وسلم الا أنهم خلقوا من ماء دافق ، وقد يقال للصوفى بان أنا الخضر مع ظهور الخوارق لا يتقن منه أن القائل هو الخضر بالمعنى المتبادر فى نفس الأمر لجواز أن يكون ذلك القائل ممن هو فان فيه لا اتحاد المشرب ، وكثيرا ما يقول الفانى فى شيخه أنا فلان ويدكر اسم شيخه ، وأيضا متى وقع من بعضهم قول : أنا الحق وما فى الجبة الا الله لم يبعد أن يقع أنا الخضر ، وقد ثبت عن كثير منهم نظما ونثرا قول : أنا آدم أنا نوح أنا ابراهيم أنا موسى أنا عيسى أنا محمد الى غير ذلك مما لا يخفى عليك وذكروا له محملا صحيحا عندهم فليكن قول : أنا الخضر ممن ليس بالخضر على هذا الطرز ، ومع قيام هذا الاحتمال كيف يحصل اليقين ؟ وحسن الظن لا يحصل منه ذلك •

وعن السابع باننا لا نسلم اجتماعه بجهلة العباد الخارجين عن الشريعة ولا يلتفت الى قولهم فالكذابون الدجالون يكذبون على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يبعد أن يكذبوا على الخضر عليه السلام ويقولوا قال وجاء انما القول باجتماعه باكار الصوفية والعباد المحافظين على الحدود الشرعية فانه قد شاع اجتماعه بهم حتى أن منهم من طلب الخضر مرافقته فانى ، وروى ذلك عن على الخواصر رحمة الله تعالى عليه فى سفر حجه ، وسئل عن سبب ابائه فقال : خفت من النقص فى توكلى حيث اعتمد على وجوده معى • وتعقب بأن اجتماعه بهم واجتماعهم به يحتمل أن يكون من قبيل ما يدكرونه من اجتماعهم بالنبي ﷺ واجتماعه عليه الصلاة والسلام بهم ، وذلك أن الأرواح المقدسة قد تظهر متشككة ويجتمع بها السكاملون من العباد ، وقد صح أنه ﷺ رأى موسى عليه السلام قائما يصلى فى قبره ورآه فى السماء ورآه يطوف بالبيت • وادعى الشيخ الأكر قدس سره الاجتماع مع أكثر الانبياء عليهم السلام لا سيما مع ادريس عليه السلام فقد ذكر أنه اجتمع به مرارا وأخذ منه علما كثيرا بل قد يجتمع الكامل بمن لم يولد بعد كالمهدى ، وقد ذكر الشيخ الأكر أيضا اجتماعه معه ، وهذا ظاهر عند من يقول : إن الأزل والأبد نقطة واحدة والفرق بينهما بالاعتبار عند المتجردين عن جلايب أبدانهم ، ولعل كثرة هذا الظهور والتشكل من خصوصيات الخضر عليه السلام ، ومع قيام هذا الاحتمال لا يحصل يقين أيضا بأن الخضر المرئى موجود فى الخارج كوجود سائر الناس فيه كما لا يخفى •

ومما يبنى على اجتماعه عليه السلام بالسكاملين من أهل الله تعالى بعض طرق اجازتنا بالصلاة البشيشية فانى أرويا من بعض الطرق عن شيخى علاء الدين على أفندى الموصلى عن شيخه ووالده صلاح الدين يوسف أفندى الموصلى عن شيخه خاتمة المرشدين السيد على البندينجى عن نبي الله تعالى الخضر عليه السلام عن الولي الكامل الشيخ عبد السلام بن بشيش قدس سره . وعن الثامن باننا لا نسلم أن القول بعدم ارساله ﷺ اليه عليه السلام كفر ، وبفرض أنه ليس بكفر هو قول باطل اجماعا ، ونختار أنه أتى وبإيعا لكن باطنا حيث لا يشعر به أحد ، وقد عده جماعة من أرباب الاصول فى الصحابة ، ولعل عدم قبول روايته لعدم القطع فى وجوده وشهوده فى حال رؤيته وهو كما ترى . وعن التاسع بأنه مجازفة فى الكلام فانه من أين يعلم نفي ما ذكره من حضور الجهاد وغيره عن الخضر عليه السلام مع أن العالم بالعلم اللدنى لا يكون مشتغلا بالباعلة الله تعالى فى كل مكان وزمان بحسب ما يقتضى الأمر والشأن . وتعقب بأن النفي مستند إلى عدم الدليل فنحن نقول به

إلى أن يقوم الدليل ولعله لا يقوم حتى يقوم الناس لرب العالمين ، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام في العلم
 للدنى والعالم به ، وبالجملة قد ظهر لك حال معظم أدلة الفريقين وبقي ما استدلل به البعض من الاستصحاب ،
 وأنت تعلم أنه حجة عند الشافعى . والمزنى . وأبى بكر الصيرفى فى كل شىء نفياً وإثباتاً ثبت تحققه بدليل ثم
 وقع الشك فى بقاءه إن لم يقع ظن بعدمه ، وأما عندنا وكذا عند المتكلمين فهو من الحجج القاصرة التى لا تصلح
 للإثبات وإنما تصلح للدفع بمعنى أن لا يثبت حكم وعدم الحكم مستند إلى عدم دليله والأصل فى عدم الاستمرار
 حتى يظهر دليل الوجود فالمفقود يرث عنده لا عندنا لأن الارث من باب الإثبات فلا يثبت به ولا يورث
 لأن عدم الارث من باب الدفع فيثبت به ، ويتفرع على هذا الخلاف فروع أخرى ليس هذا محل ذكرها ، وإذا
 كان حكم الاستصحاب عندنا ما ذكر فاستدلال الحنفى به على إثبات حياة الخضر عليه السلام اليوم وأنهم متيقنة
 لا يخلو عن شىء بل استدلال الشافعى به على ذلك أيضاً كذلك بناء على أن صحة الاستدلال به مشروط بعدم
 وقوع ظن بعدمه فإن العادة قاضية بعدم بقاء الآدمى تلك المدة المديدة والاحقاب العديدة ، وقد قيل : إن العادة
 دليل معتبر ولولا ذلك لم يؤثر خرق العادة بالمعجزة فى وجوب الاعتقاد والاتباع فإن لم تفد يقيناً بعدم
 فيما نحن فيه أفادت الظن به فلا يتحقق شرط صحة الاستدلال ، وعلى هذا فالمعول عليه الخالص من شوب
 الكدر الاستدلال باحد الأدلة الأربعة وقد دلت حال استدلالهم بالكتاب والسنة وما سموه اجماعاً ، وأما
 الاستدلال بالقياس هنا فما لا يقدم عليه عاقل فضلاً عن فاضل (ثم اعلم) بعد كل حساب أن الاخبار الصحيحة
 النبوية والمقدمات الراجحة العقلية تساعد القائلين بوفاته عليه السلام أى مساعدة وتعاضد على دعواهم أى
 معاضدة ، ولا مقتضى للعدول عن ظواهر تلك الاخبار الامراعاة ظواهر الحكايات المروية والله تعالى أعلم
 بصحتها عن بعض الصالحين الاخبار وحسن الظن ببعض السادة الصوفية فانهم قالوا بوجوده إلى آخر الزمان
 على وجه لا يقبل التأويل السابق ، وفى الباب الثالث والسبعين من الفتوحات المكية اعلم أن الله تعالى فى كل
 نوع من المخلوقات خصائص وصفوة ، وأعلى الخواص فيه من العباد الرسل عليهم السلام ولهم مقام الرسالة
 والنبوة والولاية والايمن فهم اركان بيت هذا النوع ، والرسول أفضلهم مقاماً وأعلام حالاً بمعنى أن المقام
 الذى أرسل منه أعلى منزلة عند الله تعالى من سائر المقامات وهم الاقطاب . والائمة . والواتاد الذين يحفظ
 الله تعالى بهم العالم ويصون بهم بيت الدين القائم بالاركان الأربعة الرسالة والنبوة والولاية والايمن ، والرسالة
 هى الركن الجامع وهى المقصودة من هذا النوع فلا يخلو من أن يكون فيه رسول كما لا يزال دين الله تعالى ،
 وذلك الرسول هو القطب الذى هو موضع نظر الحق وبه يبقى النوع فى هذه الدار ولو كفر الجميع ، ولا يصح
 هذا الاسم على انسان إلا أن يكون ذا جسم طبيعى وروح ويكون موجوداً فى هذا النوع فى هذه الدار بجسده
 وروحه يتغذى ، وهو مجلى الحق من آدم عاياه السلام إلى يوم القيامة ، ولما توفى رسول الله ﷺ بعد ما قرر
 الدين الذى لا ينسخ والشرع الذى لا يبدل ، ودخل الرسل كلمهم عليهم السلام فى ذلك الدين وكانت الارض
 لا تخلو من رسول حسى بجسمه لأنه قطب العالم الانسانى وإن تعدد الرسل كان واحد منهم هو المقصود أبقى
 الله تعالى بعد وفاته عليه الصلاة والسلام من الرسل الاحياء باجسادهم فى هذه الدار أربعة ادريس . والياس .
 وعيسى . والخضر عليهم السلام ، والثلاثة الأول متفق عليهم والاخير مختلف فيه عند غيرنا لا عندنا ، فأسكن

سبحانه ادريس في السماء الرابعة ، وهي سائر السموات السبع من الدار الدنيا لأنها تتبدل في الدار الاخرى كما تتبدل هذه النشأة الترابية من انبثاء أخرى ، وأبقى الآخرين في الارض فهم كلهم باقون باجسامهم في الدار الدنيا ، وكلهم الاوتاد ، واثنان منهم الامامان ، وواحد منهم القطب الذي هو موضع نظر الحق من العالم ، وهو ركن الحجر الاسود من أركان بيت الدين ، فما زال المرسلون ولا يزالون في هذه الدار إلى يوم القيامة وإن كانوا على شرع نبينا ﷺ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وبالواحد منهم يحفظ الله تعالى الايمان والثاني الولاية والثالث النبوة والرابع الرسالة وبالمجموع الدين الحنيفي ، والقطب من هؤلاء لا يموت أبداً ولا يصعق . وهذه المعرفة لا يعرفها من أهل طريقتنا الا الافراد الامناء ، ولكل واحد منهم من هذه الامة في كل زمان شخص على قلبه مع وجودهم ويقال لهم النواب ، وأكثر الاولياء من عامة أصحابنا لا يعرفون الا أولئك النواب ولا يعرفون أولئك المرسلين ، ولذا يتناول كل واحد من الامة لنيل مقام القطبية والامامية والوادية فاذا خصوا بها عرفوا أنهم نواب عن أولئك المرسلين عليهم السلام . ومن كرامة نبينا ﷺ أن جعل من أمته وأتباعه رسلا وإن لم يرسلوا فهم من أهل هذا المقام الذي منه يرسلون وقد كانوا أرسلوا ، فلهذا صلى ﷺ ليلة الاسراء بالانبياء عليهم السلام لتصح له الامامة على الجميع حيا بجسمانيته وجسمه ، فلما انتقل عليه الصلاة والسلام بقى الأمر محفوظا بهؤلاء الرسل عليهم السلام ، فثبت الدين قائما بحمد الله تعالى وإن ظهر الفساد في العالم إلى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها ، وهذه نكتة فاعرف قدرها فانك لا تراها في كلام أحد غيرنا . ولولا ما ألقى عندي من اظهارها ما أظهرتها لسر يعلمه الله تعالى ما أعلمنا به . ولا يعرف ما ذكرناه إلا نوابهم دون غيرهم من الاولياء . فاحمدوا الله تعالى يا اخواننا حيث جعلكم الله تعالى ممن قرع سمعه أسرار الله تعالى المخبوءة في خلقه التي اختص بها من شاء من عباده . فكونوا لها قابلين وبها مؤمنين ولا تحرموا التصديق بها فتحرموا خيرها انتهى .

وعلم منه القول برسالة الخضر عليه السلام وهو قول مرجوح عند جمهور العلماء والقول بحياته وبقائه إلى يوم القيامة وكذا بقاء عيسى عليه السلام ، والمشهور أنه بعد نزوله إلى الارض يتزوج ويولد له ويتوفى ويدفن في الحجرة الشريفة مع رسول الله ﷺ ، ولينظر ما وجه قوله قدس سره بابقاء عيسى عليه السلام في الارض وهو اليوم في السماء كادر يس عليه السلام ، ثم إنك إن اعتبرت مثل هذه الاقوال وتلقيتها بالقبول لمجرد جلاله قائلها وحسن الظن فيه فقل بحياته الخضر عليه السلام إلى يوم القيامة ، وإن لم تعتبر ذلك وجعلت الدليل وجودا وعدما مدارا للقبول والرد ولم تغرك جلاله القائل إذ كل أحد يؤخذ من قوله ويرد ما عدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وعن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال : لا تنظر إلى من قال وانظر ما قال فاستفت قلبك بعد الوقوف على أدلة الطرفين وما لها وما عليها ثم اعمل بما يفتيك . وأنا أرى كثيراً من الناس اليوم بل في كثير من الأعصار يسمون من يخالف الصوفية في أي أمر ذهبوا اليه منكراً ويعدونهم سيئ العقيدة ويعتقدون بمن يوافقهم ويؤمن بقولهم الخير ، وفي كلام الصوفية أيضا نحو هذا فقد نقل الشيخ الاكبر قدس سره في الباب السابق عن أبي يزيد البسطامي قدس سره أنه قال لأبي موسى الديلمي : يا أبا موسى إذا رأيت من يؤمن بكلام أهل هذه الطريقة فقل له يدعو لك فانه بحساب الدعوة ، وذكر أيضا أنه سمع (٢ - ٤٢ - ج - ١٥ - تفسير روح المعاني)

أبا عمران موسى بن عمران الاشبيلي يقول لأبي القاسم بن عفير الخطيب وقد أنكر ما يذكرا أهل الطريقة يا أبا القاسم لا تفعل فانك إن فعلت هذا جمعنا بين حرمانين لا ندري ذلك من نفوسنا ولا نؤمن به من غيرنا وما ثم دليل يردده ولا قادح يقدح فيه شرعا أو عقلا انتهى *

ويفهم منه أن ما يردده الدليل الشرعي أو العقلي لا يقبل وهو الذي إليه أذهب وبه أقول ، واسأل الله تعالى أن يوفقني وإياك لكل ما هو مرضي لديه سبحانه ومقبول ، والتنوين في قوله تعالى : (رحمة) للتفخيم وكذا في قوله سبحانه : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عَلِيمًا ٦٥ ﴾ أي علما لا يكتنه كنهه ولا يقادر قدره وهو علم الغيوب واسرار العلوم الخفية ، وذكر (لدا) قيل لأن العلم من أخص صفاته تعالى الذاتية وقد قالوا : إن القدرة لا تتعلق بشيء مالم تتعلق الإرادة وهي لا تتعلق مالم يتعلق العلم فالشيء يعلم أولا فيراد فتتعلق به القدرة فيوجد * وذكر أنه يفهم من فحوى (من لدا) أو من تقديمه على (علما) اختصاص ذلك بالله تعالى كأنه قيل علما يختص بنا ولا يعلم إلا بتوقيفنا ، وفي اختيار (علمناه) على آتيناه من الإشارة إلى تعظيم أمر هذا العلم ما فيه ، وهذا التعليم يحتمل أن يكون بواسطة الوحي المسموع بلسان الملك وهو القسم الأول من أقسام الوحي الظاهري كما وقع لنبينا ﷺ في أخباره عن الغيب الذي أوحاه الله تعالى إليه في القرآن الكريم ، وأن يكون بواسطة الوحي الحاصل بإشارة الملك من غير بيان بالكلام وهو القسم الثاني من ذلك ويسمى بالنفث كما في حديث إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله تعالى واجملوا في الطلب والالهام على ما يشير إليه بعض عبارات القوم من هذا النوع ، ويثبتون له ملكا يسمونه ملك الالهام ، ويكون للأنبياء عليهم السلام ولغيرهم بالاجماع ، ولهم في الوقوف على المغيبات طرق تتشعب من تزكية الباطن * والآية عندهم أصل في إثبات العلم اللدني ، وشاع إطلاق علم الحقيقة والعلم الباطن عليه ولم يرتض بعضهم هذا الإطلاق ، قال العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني عليه الرحمة في كتابة المسمى بالدرر المنشورة في بيان زبد العلوم المشهورة ما لفظه : وأما زبدة علم التصوف الذي وضع القوم فيه رسائلهم فهو نتيجة العمل بالكتاب والسنة فمن عمل بما علم تكلم بما تكلموا وصار جميع ما قالوه بعض ما عنده لأنه كلما ترقى العبد في باب الأدب مع الله تعالى دق كلامه على الأفهام ، حتى قال بعضهم لشيخه : إن كلام أخى فلان يدق على فهمه فقال : لأن لك قيصين وله قيص واحد فهو أعلى مرتبة منك ، وهذا هو الذي دعا الفقهاء ونحوهم من أهل الحجاب إلى تسمية علم الصوفية بالعلم الباطن وليس ذلك بباطن إذ الباطن إنما هو علم الله تعالى وأما جميع ما علمه الخلق على اختلاف طبقاتهم فهو من العلم الظاهر لأنه ظهر للخلق فاعلم ذلك انتهى * والحق أن إطلاق العلم الباطن اصطلاحاً على ما وقفوا عليه صحيح ولا مشاحة في الاصطلاح ، ووجهه أنه غير ظاهر على أكثر الناس ويتوقف حصوله على القوة القدسية دون المقدمات الفكرية وإن كان كل علم يتصف بكونه باطناً وكونه ظاهراً بالنسبة للجاهل به والعالم به ، وهذا كإطلاق العلم الغريب على علم الاوافق والطلسمات والجفر وذلك لقلة وجوده والعارفين به فاعرف ذلك . وزعم بعضهم أن أحكام العلم الباطن وعلم الحقيقة مخالفة لأحكام الظاهر وعلم الشريعة وهو زعم باطل عاطل وخيال فاسد كاسد ، وسيأتي إن شاء الله تعالى نقل نصوص القوم فيما يردده وأنه لا مستند لهم في قصة موسى والخضر عليهما السلام *

وقرأ أبو زيد عن أبي عمرو (لدا) بتخفيف النون وهي إحدى اللغات في لدن ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى﴾ استئناف مبنى على سؤال نشأ من السياق كأنه قيل فما جرى بينهما من الكلام ؟ فقيل : قال له موسى عليه السلام ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ استئناف منه عليه السلام في اتباعه له بشرط التعليم ، ويفهم ذلك من (على) فقد قال الأصوليون : إن على قد تستعمل في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها كقوله تعالى (يا يعنك على أن لا يشركن) أى بشرط عدم الاشراك ، وكونها للشرط بمنزلة الحقيقة عند الفقهاء كما في التلويح لأنها في أصل الوضع للالزام والجزاء لازم للشرط ، ويلوح بهذا أيضا كلام الفناري في بدائع الأصول وهو ظاهر في أنها ليست حقيقة في الشرط ، وذكر السرخسي أنه معنى حقيقى لها لكن النحاة لم يتعرضوا له ، وقد تردد السبكي في وروده في كلام العرب ، والحق أنه استعمال صحيح يشهد به الكتاب حقيقة كان أو مجازا ولا ينافي ان فهم الشرطية تعلق الحرف بالفعل الذى قبله كما قالوا فيها ذكرنا من الآية كما أنه لا ينافيه تعلقه بمحذوف يقع حالا كما قيل به هنا فيكون المعنى هل اتبعك باذلا تعليمك اياي ﴿مَّا عَلَّمْتُ رُشْدًا ۖ ۞﴾ أى علما ذا رشد وهو إصابة الخير . وقرأ أبو عمرو . والحسن . والزهرى . وأبو بحرية . وابن محيصن . وابن منذر . ويعقوب . وأبو عبيد . واليزيدى (رشدا) بفتحتين ، وأكثر السبعة بالضم والسكون وهما لغتان كالبخل والبخل ، ونصبه في الأصل على أنه صفة للمفعول الثانى لتعلمنى ووصف به للمبالغة لكن أقيم مقامه بعد حذفه والمفعول الثانى لعلمت الضمير العائد على ما الموصولة أى من الذى علمته ، والفعلان مأخوذان من علم المتعدى إلى مفعول واحد ، وجوز أن يكون (مما علمت) هو المفعول الثانى لتعلمنى و «رشدا» بدل منه وهو خلاف الظاهر ، وإن يكون (رشدا) مفعولا له لاتبعك أى هل اتبعك لأجل إصابة الخير فيتعين أن يكون المفعول الثانى لتعلمنى (مما علمت) لتأويله ببعض ما علمت أو علما مما علمت ، وأن يكون مصدرا باضمار فعله أى أرشد رشدا والجملة استئنافية والمفعول الثانى (مما علمت) أيضا . واستشكل طلبه عليه السلام التعليم بانه رسول من أولى العزم فكيف يتعلم من غيره والرسول لا بد أن يكون أعلم أهل زمانه ، ومن هنا قال نوف واضرابه : إن موسى هذا ليس هو ابن عمران وإن كان ظاهر اطلاقه يقتضى أن يكون إياه . وأجيب بأن اللازم في الرسول أن يكون أعلم في العقائد وما يتعلق بشريعته لا مطلقا ولذا قال نبينا ﷺ «أنتم أعلم بأمور دنياكم» فلا يضر في منصبه أن يتعلم علوما غيبية وأسرارا خفية لا تعلق لها بذلك من غيره لا سيما إذا كان ذلك الغير نبيا أو رسولا أيضا كما قيل في الخضر عليه السلام ، ونظير ما ذكر من وجه تعلم عالم وجهته كآبى حنيفة والشافعى رضى الله تعالى عنهما علم الجفر مثلا ممن دونه فانه لا يخل بمقامه ، وإنكار ذلك مكابرة . ولا يرد على هذا أن علم الغيب ليس علما ذا رشد أى إصابة خير وموسى عليه السلام كان بصدد تعلم علم يصيب به خيرا لقوله تعالى . (قل لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء) وقال بعضهم : اللازم كون الرسول أعلم من أمته والخضر عليه السلام نبى لم يرسل اليه ولا هو مأمور باتباع شريعته فلا ينكر تفرد به لما يعلمه غيره ، ولا يخفى أنه على هذا ليس الخضر عليه السلام من بنى إسرائيل لأن الظاهر إرسال موسى عليه السلام اليهم جميعا كذا قيل . ثم إن الذى أميل اليه أن لموسى عليه السلام علما بعلم الحقيقة المسمى بالعلم الباطن والعلم اللدنى إلا أن الخضر أعلم به منه وللخضر عليه السلام سواء كان نبيا أو رسولا

علما بعلم الشريعة المسمى بالعلم الظاهر إلا أن موسى عليه السلام أعلم به منه فكل منهما أعلم من صاحبه من وجهه ، ونعت الخضر عليه السلام في الأحاديث السابقة بأنه أعلم من موسى عليه السلام ليس على معنى أنه أعلم منه من كل وجه بل على معنى أنه أعلم من بعض الوجوه وفي بعض العلوم لكن لما كان الكلام خارجا مخرج العتب والتأديب أخرج على وجه ظاهره العموم ، ونظير هذا آيات الوعيد على ما قيل من أنها مقيدة بالمشيئة لكنها لم تذكر لمزيد الأرهاب ، وافعل التفضيل وإن كان للزيادة في حقيقة الفعل إلا أن ذلك على وجه يعم الزيادة في فرد منه ، ويدل على ذلك صحة التقييد بقسم خاص كما تقول زيد أعلم من عمرو في الطب وعمرو أعلم منه في الفلاحة ، ولو كان معناه الزيادة في مطلق العلم كان قولك زيد أعلم من عمرو مستلزما لأن لا يكون عمرو أعلم منه في شيء من العلوم فلا يصح تفضيل عمرو عليه في علم الفلاحة ، وإنكار صدق العلم المطلق مع صدق المقيد التزام لصدق المقيد بدون المطلق ، وقد جاء إطلاق فعل التفضيل والمراد منه التفضيل من وجهه على ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في أمالي القرآن ضمن عداد الأوجه في حل الاشكال المشهور في قوله تعالى : (وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها) من أن المراد إلهي أكبر من أختها من وجه ثم قال : وقد يكون الشيثان كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه ، وقد أشبع الكلام في هذا المقام مولانا جلال الدين الدواني فيما كتبه على الشرح الجديد للتجريد وحققه بما لا مزيد عليه ، وما يدل على أن لموسى عليه السلام علما ليس عند الخضر عليه السلام ما أخرجه البخاري . ومسلم . والترمذي . والنسائي من حديث ابن عباس مرفوعا أن الخضر عليه السلام قال يا موسى : إني على علم من علم الله تعالى علمنيه لا تعلمه أنت وأنت على علم من علم الله تعالى علمك الله سبحانه لا أعلمه ، وأنت تعلم أنه لو لم يكن قوله تعالى لموسى عليه السلام المذكور في الأحاديث السابقة إن لي عبدا بمجمع البحرين هو أعلم منك على معنى أعلم في بعض العلوم بل كان على معنى أعلم في كل العلوم أشكل الجمع بينه وبين ما ذكرنا من كلام الخضر عليه السلام ، ثم على ما ذكرنا ينبغي أن يراد من العلم الذي ذكر الخضر أنه يعلمه هو ولا يعلمه موسى عليهما السلام بعض علم الحقيقة ومن العلم الذي ذكر أنه يعلمه موسى ولا يعلمه هو عليهما السلام بعض علم الشريعة ، فكل من موسى والخضر عليهما السلام علم بالشريعة والحقيقة إلا أن موسى عليه السلام أزيد بعلم الشريعة والخضر عليه السلام أزيد بعلم الحقيقة ، ولكن نظرا للحالة الحاضرة كما ستعلم وجهه إن شاء الله تعالى وعدم علم كل ببعض ما عند صاحبه لا يضر بمقامه . وينبغي أن يحمل قول من قال كجلال السيوطي ما جمعت الحقيقة والشريعة إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم ولم يكن للأنبياء إلا أحدهما على معنى أنها ما جمعت على الوجه الأكمل إلا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن للأنبياء عليهم السلام على ذلك الوجه إلا أحدهما ، والحمل على أنهما لم يجمعا على وجه الأمر بالتبليغ إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم فانه عليه الصلاة والسلام مأمور بتبليغ الحقيقة كما هو مأمور بتبليغ الشريعة لكن للمستعدين لذلك لا يخلو عن شيء . ويفهم من كلام بعض الأكابر أن علم الحقيقة من علوم الولاية وحيث لا بد أن يكون لكل نبي حظ منه ولا يلزم التساوي في علومها * ففي الجواهر والدرر قلت للخواص عليه الرحمة : هل يتفاضل الرسل في العلم ؟ فقال : العلم تابع للرسالة فانه ليس عند كل رسول من العلم إلا بقدر ما تحتاج إليه أمته فقط فقلت له : هذا من حيث كونهم رسلا فهل حالهم من حيث كونهم أولياء كذلك ؟ فقال : لا قد يكون لأحدهم من علوم الولاية ما هو أكثر من علوم ولاية أولى العزم من الرسل الذين هم أعلى منهم انتهى ، وأنا أرى أن ما يحصل لهم من علم الحقيقة بناء على القول بأنه من علوم الولاية أكثر مما يحصل للولياء الذين ليسوا بأنبياء . ولا تراني أفضل وليا ليس بنبي في علم الحقيقة على ولي

هو نبي ؛ ولا أقول بولاية الخضر عليه السلام دون نبوته . وقائلو ذلك يلزمهم ظاهرا القول بأن ما عنده من علم الحقيقة مع كونه وليا أكثر مما عند موسى عليه السلام منه إن أثبتوا له عليه السلام شيئا من ذلك مع كونه نبيا وليكنهم لا يرون في ذلك خطأ لقدر موسى عليه السلام . وظاهر كلام بعضهم أنه عليه السلام لم يؤت شيئا من علم الحقيقة أصلا ومع هذا لا ينحط قدره عن قدر الخضر عليهما السلام اذ له جهات فضل آخر ، وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق ما يقوله الذاهبون الى ولايته عليه السلام .

ثم ما أراه أنا والله تعالى الحمد أبعد عن القول بما نقل عن بعض الصوفية من أن الولاية مطلقا أفضل من النبوة وان كان الولي لا يبلغ درجة النبي . وهو مردود عند المحققين بلا تردد . نعم قد يقع تردد في نبوة النبي وولايته أيهما أفضل ؟ فن قائل بأن نبوته أفضل من ولايته ، ومن قائل بأن ولايته أفضل .

واختار هذا بعض العرفاء معللا له بأن نبوة التشريع متعلقة بمصلحة الوقت والولاية لاتعلق لها بوقت دون وقت وهي في النبي على غاية الكمال . والمختار عندي الأول . وقد ضل الكرامية في هذا المقام فزعموا أن الولي قد يبلغ درجة النبي بل أعلى . ورده ظاهر . والاستدلال له بما في هذه القصة بناء على القول بولاية الخضر عليه السلام ليس بشيء كما لا يخفى .

هذا ولا يخفى على من له أدنى ذوق بأساليب الكلام مراعاة موسى عليه السلام في سوق كلامه على علو مقامه من غاية التواضع مع الخضر عليه السلام ونهاية الأدب واللفظ ، وقد عد الامام من ذلك أنواعا كثيرة أوصلها الى اثني عشر نوعا ان أردتها فارجع الى تفسيره . وسيأتى ان شاء الله عز وجل ما تدل عليه هذه الآية في سرد ما تدل عليه آيات القصة بأسرها بما ذكر في كتب الحديث وغيرها *

(قَالَ) أي الخضر لموسى عليهما السلام (إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ٦٧) نفى لأن يصبر معه على أبغ وجه حيث جيء بأن المفيدة للتأكيد وبلن ونفيها أكد من نفي غيرها ، وعدل عن لن تصبر إلى (لن تستطيع) المفيد لنفي الصبر بطريق برهاني لأن الاستطاعة مما يتوقف عليه الفعل فيلزم من نفيه نفيه ، ونكر (صبرا) في سياق النفي وذلك يفيد العموم أي لا تصبر معي أصلا شيئا من الصبر ، وعلل ذلك بقوله :

(وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ٦٨) ايذانا بأنه عليه السلام يتولى أمورا خفية المراد منكورة الظواهر والرجل الصالح لاسيما صاحب الشريعة لا يتمالك أن يشمئز عند مشاهدتها وكأنه علم مع ذلك حدة موسى عليه السلام ومزيد غيرته التي أوصلته إلى أن أخذ برأس أخيه يحرقه ، ونصب (خبرا) على التمييز المحول عن الفاعل والاصل ما لم يحط به خبرك ، وهو من خبر الثلاثي من باب نصر وعلم ومعناه عرف ، وجوز أن يكون مصدرا وناصبه (تحط) لأنه يلاقى في المعنى لأن الاحاطة تطلق اطلاقا شائعا على المعرفة فكأنه قيل لم تخبره خبرا . وقرأ الحسن . وابن هرmez (خبرا) بضم الباء . واستدلوا بالآية كما قال الامام وغيره على أن الاستطاعة لا تحصل قبل الفعل قالوا : لو كانت الاستطاعة حاصلة قبل حصول الفعل لكانت الاستطاعة على الصبر حاصلة قبل حصول الصبر فيكون نفيه كذبا وهو باطل فتعين أن لا تكون قبل الفعل . وأجاب الجبائي بأن المراد من هذا القول أنه يثقل عليك الصبر كما يقال في العرف إن فلانا لا يستطيع أن يرى فلانا وأن يحالسه إذا كان يثقل عليه ذلك . وتعقبه الامام بأنه عدول عن الظاهر وأيد الاستدلال بما أيد ، والانصاف

أن الاستدلال بها على ما ذكر غير ظاهر لأن المراد ليس الانقي الصبر بنفى ما يتوقف هو عليه أعني الاستطاعة وهذا حاصل سواء كانت حاصلة قبل أو مقارنته ، ثم أن القول بأن الاستطاعة قبل الفعل ليس خاصا بالمعتزلة بل المفهوم من كلام الشيخ ابراهيم الكوراني أنه مذهب السلف أيضا وتحقيق ذلك في محله (قَالَ) موسى عليه السلام (سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا) معك غير معترض عليك (وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ٦٩) عطف على (صابرا) والفعل يعطف على المفرد المشتق كما في قوله تعالى (صافات ويقبضن) بتأويل أحدهما بالآخر ، والاولى فيما نحن فيه التأويل في جانب المعطوف أي ستجدني صابرا وغير عاص ، وفي وعد هذا الوجدان من المبالغة ما ليس في الوعد بنفس الصبر وترك العصيان أو على (ستجدني) والجملة على الأول في محل نصب لأنها معطوفة على المفعول الثاني للوجدان ، وعلى الثاني لا محل لها من الاعراب على ما في الكشف . واستشكل بأن الظاهر أن محلها نصب أيضا لتقدم القول . وأجيب بأن مقول القول هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يكون لأجزائه محل باعتبار الاصل ، وقيل : مراد الزمخشري بيان حال العطف في القول المحكي عن موسى عليه السلام ، وقيل : مراده أنه ليس مؤولا بمفرد كما في الاول ، وقيل : إنه مبني على أن مقول القول محذوف وهذه الجملة مفسرة له ، والظاهر الجواب الاول ، وأول الوجهين في العطف هو الاول لما عرفت و لظهور تعلق المعطوف بالاستثناء عليه . وذكر المشيئة إن كان للتعليل فلا اشكال في عدم تحقق ما وعد به . ولا يقال : إنه عليه السلام أخلف وعده وإن كان للتيمن ، فان قلنا : إن الوعد كالوعيد انشاء لا يحتمل الصدق والكذب أو انه مقيد بقيد يعلم بقرينة المقام كان أردت أو إن لم يمنع مانع شرعي أو غيره فكذلك لا اشكال ، وان قلنا : إنه خبر وإنه ليس على نية التقييد جاء الاشكال ظاهرا فان الخلف حينئذ كذب وهو غير لائق بمقام النبوة لمناقباته العظيمة . وأجيب بأن ما صدر منه عليه السلام في المرتين الاخيرتين كانا نسيانا كما في المرة الاولى ولا يضر مثل هذا الخلف بمقام النبوة لأن النسيان عذر . وتعقب بأنه لا نسلم النسيان في المرتين الاخيرتين ففي البخاري وشرحه لابن حجر وكانت الاولى نسيانا والثانية شرطا والثالثة عمدا ، وفي رواية والثانية عمدا والثالثة فراقا ، وقال بعضهم : لك أن تقول : لم يقع منه عليه السلام ما يخل بمقامه لأن الخلف في المرة الاولى معفو عنه وحيث وقع لم تكن الاخيرتان خلفا وفيه تأمل ، وقال القشيري : إن موسى عليه السلام وعد من نفسه بشيئين بالصبر وقرنه بالمشيئة فصبر فيما كان من الخضر عليه السلام من الفعل وبأن لا يعصيه فاطاق ولم يقرنه بالمشيئة فعصاه حيث قال : فلا تسألني فكان يسأله فما قرنه بالاستثناء لم يخلف فيه وما أطلقه وقع فيه الخلف انتهى ، وهو مبني على أن العطف على (ستجدني) وقد علمت أنه خلاف الاولى ، وأيضا المراد بالصبر الثبات والاقرار على الفعل وعدم الاعتراض كما ينبي عنه المحاوراة الآتية وهو لم يتحقق منه عليه السلام ، وأيضا يبقى الكلام في الخلف كما لا يخفى ، وأنت تعلم أنه يبعد من حال موسى عليه السلام القطع بالصبر وعدم عصيان الامر بعد أن اشار له الخضر عليه السلام أنه سيصدر منه أمور منكورة مخالفة لقضية شريعته فلا يبعد منه اعتبار التعليق في الجملتين ، ولم يأت به بعدهما بل وسطه بين مفعولي الوجدان من الجملة الاولى لمزيد الاعتناء بشأنه ، وبه يرتفع الاشكال من غير احتياج إلى القيل والقال ، وفيه دليل على أن أفعال العبد بمشيئته تعالى لأنه إذا صدر بعض الأفعال الاختيارية بمشيئته سبحانه لزم صدور الكل بها إذ لا قائل بالفرق . والمعتزلة

اختاروا أن ذكر المشيئة للتيمن وهو لا يدل على ماذكر ، وقال بعض المحققين : إن الاستدلال جار أيضا على احتمال التيمن لأنه لا وجه للتيمن بما لا حقيقة له ، وقد أشار إلى ذلك الامام أيضا فافهم ، وقد استدل بالآية على أن الأمر للوجوب وفيه نظر ، ثم إن الظاهر أنه لم يرد بالأمر مقابل النهي بل أريد مطلق الطلب وحاصل الآية نبي أن يعصيه في كل ما يطلبه ﴿ قَالَ ﴾ الخضر عليه السلام ﴿ فَإِنْ أَتَبَعْتَنِي ﴾ اذن له عليه السلام في الاتباع بعد اللتيا والتي ، والفاء لتفريع الشرطية على ما مر من وعد موسى عليه السلام بالصبر والطاعة :

﴿ فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ ﴾ . تشاهده من أفعالي فضلا عن المناقشة والاعتراض ﴿ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ٧٠ ﴾ أى حتى ابتدئك ببيانه ، والغاية على ما قيل مضروبة لما يفهم من الكلام كأنه قيل أنكر بقلبك على ما أفعل حتى أيدنه لك أوهى لتأييد ترك السؤال فإنه لا ينبغي السؤال بعد البيان بالطريق الأولى ، وعلى الوجهين فيها ايدان بأن كل ما يصدر عنه فله حكمة وغاية حميدة البتة ، وقيل : حتى للتعليل وليس بشيء .

وقرأ نافع . وابن عامر (فلا تسألني) بالنون المثقلة . مع الهمز ، وعن أبي جعفر (فلا تسألني) بفتح السين واللام والنون المثقلة من غير همز ، وكل القراء كما قال أبو بكر بياء في آخره ، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما في حذف الياء خلاف غريب ﴿ فَأَنْطَلَقَا ﴾ أى موسى والخضر عليهما السلام ولم يضم يوشع عليه السلام لأنه في حكم التبع ، وقيل رده موسى عليه السلام إلى بنى إسرائيل ، أخرج البخارى . ومسلم . وغيرهما عن ابن عباس مرفوعا أنهما انطلقا يمشيان على ساحل البحر فمرت بهما سفينة فكلموهم أن يحملوهم فعرفوا الخضر فحملوهم بغير نول ، وفي رواية أبي حاتم عن الربيع بن أنس أن أهل السفينة ظنوا أنهم لصوص لأن المكان كان مخوفا فابوا أن يحملوهم فقال كبيرهم : إني أرى رجالا على وجوههم النور لأحملهم فحملهم ﴿ حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ أل فيها لتعريف الجنس إذ لم يتقدم عهد في سفينة مخصوصة ، وكانت على ما في بعض الروايات سفينة جديدة وثيقة لم يمر بهما من السفن سفينة أحسن منها ولا أجمل ولا أوثق ، وكانت أيضا على ما يدل عليه بعض الروايات الصحيحة من سفن صغار يحمل بها أهل هذا الساحل إلى أهل الساحل الآخر ، وفي رواية أبي حاتم أنها كانت ذاهبة إلى أيلة ، وصح أنهما حين ركبا جاء عصفور حتى وقع على حرف السفينة ثم نقر في البحر فقال له الخضر : ما نقص على وعلمك من علم الله تعالى الأمثل ما نقص هذا العصفور من البحر ، وهو جار مجرى التمثيل ، واستعمال الركوب في أمثال هذه المواقع بكلمة (فى) مع تجريده عنها فى مثل قوله تعالى (لتركبوها وزينة) على ما يقتضيه تعديته بنفسه قدمرت الإشارة إلى وجهه فى قوله تعالى (وقال اركبوا فيها) وقيل إن ذلك لارادة معنى الدخول كأنه قيل حتى إذا دخلا فى السفينة ﴿ خَرَقَهَا ﴾ صح أنهما لما ركبا فى السفينة لم يفجأ إلا والخضر قد قلع لوحا من ألواحها بالقدم فقال له موسى عليه السلام : قوم حملونا بغير نول عمدت إلى سفينتهم فخرقتها ، وصح أيضا أنه عليه السلام خرقها ووتد فيها وتدا . وقيل قلع لوحين مما يلي الماء . وفى رواية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا أنهما لما ركبا وأطمأنا فيها ولججت بهما مع أهلها أخرج مثقابا له ومطارقة ثم عمد إلى ناحية منها فضرب فيها بالمنقار حتى خرقها ثم أخذ لوحا فطبقه عليها ثم جلس عليها يرقعها . وهذه الرواية ظاهرة فى أن خرقه

إياها كان حين وصولها إلى لبح البحر وهو معظم مائه ، وفي الرواية عن الربيع أن أهل السفينة حملوها فصاروا حتى إذا شارفوا على الأرض خرقها ، ويمكن الجمع بأن أول العزم كان وهي في اللج وتتمام الفعل كان وقد شارفت على الأرض ، وظاهر الأخبار يقتضي أنه عليه السلام خرقها وأهلها فيها وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ قَالَ ﴾ موسى ﴿ أَخْرِقْهَا تُتَغَرَّقَ أَهْلُهَا ﴾ سواء كانت اللام للعاقبة بناء على أن موسى عليه السلام حسن الظن بالخضر أول التعليل بناء على أنه الأنسب بمقام الإنكار ، وبعضهم لم يجوز هذا توهمًا منه أن فيه سوء أدب وليس كذلك بل يوشك أن يتعين كونها للتعليل لأن الظاهر بناء الجواب عليه كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى . وفي حديث أخرجه عبد بن حميد . ومسلم . وابن مردويه قال : فانطلقا حتى إذا ركبنا في السفينة فخرج من كان فيها وتخلف ليخرقها فقال له موسى : تخرقها لتغرق أهلها فقال له الخضر ما قص الله تعالى .

وهذا ظاهر في أنه عزم على الخرق فاعترض عليه موسى عليه السلام وهو خلاف ما تقتضيه الآية . فإن أول بانه بتقدير وتخلف ليخرقها فخرقها وأن تعبير موسى عليه السلام بالمضارع استحضارا للصورة أو قيل بانه وقع من الخضر عليه السلام أولا تصميم على الخرق وتهيئة لأسبابه وثانيا خرق بالفعل ووقع من موسى عليه السلام اعتراض على الأول أولا وعلى الثاني ثانيا فنقل في الحديث أول ما وقع من كل في هذه المادة وفي الآية ثاني ما وقع من كل فيها بقي بين ظاهر الحديث وظاهر الآية مخالفة أيضا على ما قيل من حيث أن الأول يقتضي أن أهل السفينة لم يكونوا فيها إذ خرقت والثاني يقتضي أنهم كانوا فيها حينئذ . وأجيب أنه ليس في الحديث أكثر من أنهم خرجوا منها وتخلف للخرق وليس فيه أنهم خرجوا فخرقها فيمكن أن يكون عليه السلام تخلف للخرق إذ خرجوا لكنه لم يفعله إلا بعد رجوعهم إليها وحصولهم فيها ، وأنت تعلم أنه ينافي هذا ما قيل في وجه الجمع بين الرواية عن سعيد والرواية عن الربيع ، وبالجملة الجمع بين الأخبار الثلاثة وبين الآية صعب ، وقال بعضهم في ذلك : إنه يحتمل أن السفينة لما ألحقت بهم صادفوا جزيرة في اللج فخرجوا لبعض حوائجهم وتخلف الخضر عازما على الخرق ومعه موسى عليه السلام فاحس منه ذلك فعجل بالاعتراض ثم رجع أهلها وركبوا فيها والعزم هو العزم فأخذ عليه السلام في مباشرة ما عزم عليه ولم يشعر موسى عليه السلام حتى تم وقد شارفت على الأرض ، ولا يخفى ما في ذلك من البعد ، وذكر بعضهم أن ظاهر الآية يقتضي أن خرقه إياها وقع عقب الركوب لأن الجزاء يعقب الشرط . وأجيب بأن ذلك ليس بلازم وإنما اللازم تسبب الجزاء عن الشرط ووقوعه بعده ألا تراك تقول : إذا خرج زيد على السلطان قتله وإذا أعطيت السلطان قصيدة أعطاك جائزة مع أنه كثيراً ما لا يعقب القتل الخروج والاعطاء والاعطاء ، وقد صرح ابن الحاجب بأنه لا يلزم وقوع الشرط والجزاء في زمان واحد فيقال : إذا جئني اليوم أكرمك غدا ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا مُمِتْ لِسُوفَ أُخْرِجَ حَيًّا ﴾ ومن التزم ذلك كالرضي جعل الزمان المدلول عليه باذا ممتدا وقد ر في الآية المذكورة (أنذا مامت وصرت رميا ، وعليه أيضا لا يلزم التعقيب ، نعم قال بعضهم : إن خبر لما ركبنا في السفينة لم يفجأ إلا والخضر قد قلع لوحا من ألواحها يدل على تعقيب الخرق للركوب ، وأيضا جعل غاية انطلاقهما مضمون الجملة الشرطية يقتضي ذلك إذ لو كان الخرق متراخيا عن الركوب لم يكن غاية الانطلاق مضمون الجملة لعدم انتهائه به . وأجيب بأن المبادرة التي دل عليها الخبر عرفته بمعنى أنه لم تمض أيام ونحوه ، وبانه لا مانع

من كون الغاية أمرا متدا ويكون انتهاء المغيا با بابتدائه كقوله: ملك فلان حتى كانت سنة كذا ملكه فتأمل .
ثم إن في القلب من صحة رواية الربيع شيئا والله تعالى أعلم بصحتها ، والظاهر أن أهل السفينة لم يروه
لما باشر خرقها وإلا لما مكنوه وقد نص على ذلك على القارى . وأخرج ابن المنذر . وابن أبي حاتم عن
أبي العالية من طريق حماد بن زيد عن شعيب بن الحبحاب إنه قال : كان الخضر عبداً لا تراه إلا عين من
أراد الله تعالى أن يريه إياه فلم يره من القوم إلا موسى عليه السلام ولورآه القوم لحالوا بينه وبين خرق
السفينة وكذا بينه وبين قتل الغلام ، وليس هذا بالمرفوع والله تعالى أعلم بصحته ، نعم سيأتى إن شاء الله
تعالى قريباً عن الربيع أيضاً أنهم علموا بعد ذلك أنه الفاعل ، والظاهر أيضاً أن موسى عليه السلام لم يرد
أدراج نفسه الشريفة في قوله (لتغرق أهلها) وإن كان صالحاً لأن يدرج فيه بناء على أن المراد من أهلها الراكبين فيها .
وقرأ الحسن . وأبو رجاء . (لتغرق) بالتشديد لتكثير المفعول . وقرأ حمزة . والكسائي . وزيد بن علي .
والأعمش . وطلحة . وابن أبي ليلى . وخلف . وأبو عبيد . وابن سعدان : وابن عيسى الأصبهاني (ليغرق
أهلها) على استناد الفعل إلى الأهل ، وكون اللام على هذه القراءة للعاقبة ظاهر جداً ﴿ لَقَدْ جِئْتَ ﴾ أتيت
وفعلت ﴿ شَيْئاً إِمْرًا ٧١ ﴾ أى داهياً منكراً من أمر الأمر بمعنى كثر قاله الكسائي فاصله كثير ، والعرب
كما قال ابن جني في سر الصناعة تصف الدواهي بالكثرة ، وهو عند بعضهم في الأصل على وزن كبد فخفف
قليل ولم يقل أمرا إمرا مع ما فيه من التجنيس لأنه تكلف لا يلتفت إلى مثله في الكلام البليغ كما صرح به الامام
المرزوقي في شرح قول السموأل :

يقرب حب الموت آجالنا لنا وتكرهه آجالهم فتطول

ردا لاختيار بعضهم رواية يقصر حب الموت ، وأيد ذلك بقول أبي ذؤيب الهذلي : وشيك الفصول
بعيد القفول . حيث أمكن له أن يقول بطيء القفول ولم يقل ، وربما يقال هنا : إنه لم يقل ذلك لما ذكر مع
إيهامه خلاف المراد وقصوره عن درجة ما في النظم الجميل من زيادة التفضيع ، وفي الرواية عن الربيع أن
موسى عليه السلام لما رأى من الخضر ما رأى امتلاً غضباً وشد عليه ثيابه وأراد أن يقذف الخضر عليه
السلام في البحر فقال أردت هلاكهم فستعلم أنك أول هالك وجعل كلما ازداد غضبا استعر البحر وكلما سكن
كان البحر كالدهن ، وأن يوشع بن نون قال له: ألا تذكر العهد والميثاق الذي جعلت على نفسك ، وأن الخضر
عليه السلام أقبل عليه يذكره ما قاله من قبل ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ٧٢ ﴾ وهو متضمن
للانكار على عدم وقوع الصبر منه عليه السلام فادركه عند ذلك الحلم ﴿ قَالَ لَا تَأْخُذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ اعتذار
بنسيان الوصية على أبلغ وجه كأن نسيانه أمر محقق عند الخضر عليه السلام لا يحتاج أن يفيد إياه استقلالا
وإنما يلتمس منه ترك المؤاخذة به ، فما مصدرية والباء صلة المؤاخذة أى لا تؤاخذ بنسياني وصيتك في ترك
السؤال عن شيء حتى تحدث لي منه ذكرا ، والتمس ترك المؤاخذة بالنسيان لأن الكامل قد يؤاخذ به وهى
مؤاخذة بقلة التحفظ التى أدت إليه كما وقعت لأهل ناس وهو أول الناس وإلا فالمؤاخذة به نفسه لا تصح لأنه
غير مقدور ، وقيل: الباء للسببية وهى متعلقة بالفعل ، والنسيان وإن لم يكن سببا قريبا للمؤاخذة بل السبب
القريب لها هو ترك العمل بالوصية لكنه سبب بعيد لأنه لو لاه لم يكن الترك ، وجوز أن تكون متعلقة بمعنى

النهى كما قيل في (بنعمة ربك) من قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) إنه متعلق بمعنى النفي فيكون النسيان سببا للنهي عن المؤاخذة بترك العمل بالوصية . وزعم بعضهم تعين كونها للملابسة ، ويجوز في ما أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة أي لا تؤاخذني بالذي أو بشيء نسيته وهو الوصية لكن يحتاج هذا ظاهرا إلى تقدير مضاف أي بترك ما نسيته لأن المؤاخذة بترك الوصية أي ترك العمل بها لا بنفس الوصية . وقيل قد لا يحتاج إلى تقدير المضاف فإن الوصية سبب للمؤاخذة إذ لولاها لم يكن ترك العمل ولا المؤاخذة ، ونظير ذلك ما قيل في قوله تعالى : (ففسق عن أمر ربه) ثم كون ما ذكر اعتذارا بنسيان الوصية هو الظاهر وقد صح في البخاري أن المرة الأولى كانت نسيانا .

وزعم بعضهم أنه يحتمل أنه عليه السلام لم ينس الوصية وإنما نهى عن مؤاخذته بالنسيان موهما أن ما صدر منه كان عن نسيانها مع أنه إنما غنى نسيان شيء آخر ، وهذا من معارض الكلام التي يتقرب بها الكذب مع التوسل إلى الغرض كقول إبراهيم عليه السلام : هذه أختي . وإني سقيم ، وروى هذا ابن جرير عن أبي بن كعب وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما .

وجوز أن يكون النسيان مجازاً عن الترك أي لا تؤاخذني بما تركت من وصيتك أول مرة (وَلَا تَرْهَقْنِي) لا تغشني ولا تحملي (مِنْ أَمْرِي) وهو اتباعه إياه (عُسْرًا ۖ) أي صعوبة وهو مفعول ثان لترهقني ، والمراد لا تعسر علي متابعتك ويسرها علي بالأغضاء وترك المناقشة . وقرأ أبو جعفر (عسرا) بضمين (فَأَنْطَلَقَا) الغاء فصيحة أي فقبل عذره فخرجا من السفينة فانطلقا يمشيان على الساحل كما في الصحيح ، وفي رواية أنهما مرا بقرية (حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَامًا) يزعمون كما قال البخاري أن اسمه جيسور بالجيم وروى بالحاء ، وقيل اسمه جنتور وقيل غير ذلك ، وصح أنه كان يلعب مع الغلمان وكانوا على ما قيل عشرة وأنه لم يكن فيهم أحسن ولا أنظف منه فأخذه (فَاقْتَلَهُ) أخرج البخاري في رواية أنه عليه السلام أخذ برأسه من أعلاه فاقتلعه بيده ، وفي رواية أخرى أنه أخذه فأضجعه ثم ذبحه بالسكين ، وقيل ضرب رأسه بالجدار حتى قتله ، وقيل رضه بحجر ، وقيل ضربه برجله فقتله ، وقيل أدخل أصبعه في سترته فاقتلعه فمات ، وجمع بين الروايات الثلاثة الأول بأنه ضرب رأسه بالجدار أولا ثم أضجعه وذبحه ثم اقتلع رأسه ، وربما يجمع بين الكل وفي كلا الجمع بعد ، والظاهر أن الغلام لم يكن بالغاً لأنه حقيقة الغلام الشائعة في الاستعمال وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وقيل كان بالغاً شاباً ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن عبد العزيز أنه كان ابن عشرين سنة ، والعرب تبقى على الشاب اسم الغلام ، ومنه قول ليلي الأخيلية في الحجاج :

شفاها من الداء الذي قد أصابها غلام إذا هز القنـاة سقاها

وقوله : تلقى ذباب السيف غنى فأنى غلام إذا هوجيت لست بشاعر

وقيل هو حقيقة في البالغ لأن أصله من الاغتمام وهو شدة الشبق وذلك إنما يكون فيمن بلغ الحلم ، وإطلاقه

على الصبي الصغير تجوز من باب تسمية الشيء باسم ما يؤل إليه ، ويؤيد قول الأولين قوله تعالى (وَقَالَ) أي موسى

عليه السلام (أَفَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً) أي طاهرة من الذنوب فإن البالغ قلما يزكو من الذنوب .

وقد جاء في حديث عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعا تفسير زكية بصغيرة وهو تفسير باللازم ، ومن قال كان بالغاً قال : وصفه عليه السلام بذلك لأنه لم يره أذنب فهو وصف ناشئ . من حسن الظن ، واستدل على كونه بالغاً بقوله تعالى ﴿ بغير نفس ﴾ أى بغير حق قصاص لك عليها فإن الصبي لا قصاص عليه . وأجاب النووي . والكرمانى بأن المراد التنبيه على أنه قتله بغير حق إلا أنه خص حق القصاص بالنفي لأنه الأنسب بمقام القتل أو أن شرعهم كان إيجاب القصاص على الصبي ، وقد نقل المحدثون كالبيهقى فى كتاب المعرفة أنه كان فى شرعنا كذلك قبل الهجرة .

وقال السبكي : قبل أحد ثم نسخ ، والجار والمجرور - قال أبو البقاء - متعلق بقتلت كأنه قيل أى قتلت نفساً بلا حق ، وجوز أن يتعلق بمحذوف أى قتلاً بغير نفس ، وأن يكون فى موضع الحال أى قتلتها ظالماً لها أو مظلومة . وقرأ ابن عباس . والأعرج . وأبو جعفر . وشيبة . وابن محيصن . وحميد . والزهرى . ونافع . واليزيدى . وابن مسلم . وزيد . وابن بكير عن يعقوب . ورويس عنه أيضاً . وأبو عبيد . وابن جبير الانطالى وابن كثير . وأبو عمرو (زاكية) بتخفيف الياء وألف بعد الزاي ، و(زكية) بالتشديد من غير ألف كما قرأ زيد ابن على . والحسن . والجحدري . وابن عامر . والكوفيون أبلغ من ذلك لأنه صفة مشبهة دالة على الثبوت مع كون فاعيل المحول من فاعل - كما قال أبو حيان - يدل على المبالغة ، وفرق أبو عمرو بين زاكية وزكية بأن زاكية بالالف هى التى لم تذب قط وزكية بدون الف هى التى أذنت ثم غفرت .

وتعقب بأنه فرق غير ظاهر لأن أصل معنى الزكاة النمو والزيادة فلذا وردت لازيادة المعنوية وأطلقت على الطهارة من الآثام ولو بحسب الخاققة والابتداء كما فى قوله تعالى (لا هب لك غلاماً زكياً) فمن أين جات هذه الدلالة ثم وجه ذلك بأنه يحتمل أن تكون لكون زاكية بالالف من زكى اللازم وهو يقتضى أنه ليس بفعل آخر وأنه ثابت له فى نفسه وزكية بمعنى مزكاة فإن فعلاً قد يكون من غير الثلاثى كرضيع بمعنى مراضع ، وتطهير غيره له من الذنوب إنما يكون بالمغفرة وقد فهمه من كلام العرب فانه امام العربية واللغة فتكون بهذا الاعتبار زاكية بالالف أبلغ وأنسب بالمقام بناء على أنه يرى أن الغلام لم يبلغ الحلم ولذا اختار القراءة بذلك وإن كان كل من القراءتين متواترا عنه عليه السلام ، وهذا على ما قيل لا ينافى كون زكية بالالف أبلغ باعتبار أنها تدل على الرفع وهو أقوى من الدفع فافهم ، وأياما كان فوصف النفس بذلك لزيادة تفضيع ما فعل .

وقد أخرج ابن مردويه عن أبى بن كعب أن الخضر عليه السلام لما قتل الغلام ذعر موسى عليه السلام ذعرة منكراً وقال : أقتلت نفساً زكية بغير نفس ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُّكَرًا ۝٧٤ ﴾ منكراً جداً ، قال الامام : المنكر ما أنكرته العقول ونفرت عنه النفوس وهو أبغ فى تقبيح الشيء من الأمر ، وقيل بالعكس ، وقال الراغب : المنكر الدهاء والأمر الصعب الذى لا يعرف ، ولهذا الأبلغية قال بعضهم . المراد شيئاً أنكر من الأول ، واختار الطيبي أنه دون الأمر وقال : إن الذى يقتضيه النظم أنه ذكر الأغلاظ ثم تنزل إلى الأهون فقتل النفس أهون من الخرق لما فيه من اهلاك جماعة وأغلاظ من إقامة الجدار بلاجرة ، وقال فى الكشف : الظاهر أبلغية النكر أما بحسب اللفظ فظاهر الاترى كيف فسر الشاعر أى فى قوله :

لقد لقي الأقران (١) مني ذكرا داهية دهياء إذا إمرا
النكر بداهية من صفتها كيت وكيت وجعل الأمر بعض أوصافها ، وأما بحسب الحقيقة فلا أن خرق السفينة
تسبب إلى الهلاك وهذا مباشرة على أن ذلك لم يكن سببا مفضيا ، وقول من قال : إنه تنزل استدلالا بأن إقامة
الجدار أهون من القتل ليس بشيء لأنه حكى على ترتيب الوجود لا تنزل فيه ولا ترقى وإنما لاحظ ذلك بالنسبة
إلى ما ذيل انتهى ، وروى القول بالابلغية عن قتادة ، وما يؤيد ذلك ما حكاه القرطبي عن صاحب العرس
والعرائس أن موسى عليه السلام حين قال للخضر عليه السلام ما قال غضب الخضر واقتلع كتف الصبي
الايسر وقشر اللحم عنه وإذا مكتوب فيه كافر لا يؤمن بالله تعالى أبدا ، وبني وجه تغيير النظم الجليل على
أقبحية القتل فقيل : إنما غير النظم إلى ما ترى لأن القتل أقبح والاعتراض عليه ادخل وأحق فكان الاعتراض
جديرا بأن يجعل عمدة الكلام ، وهو مبني على أن الحكم في الكلام الشرطي هو الجزاء والشرط قيد له بمنزلة
الحال عند أهل العربية ، وتحقيق ذلك في المطول وحواشيه *

وكان العطف بالفاء التعقيبية ليفيد أن القتل وقع عقيب اللقاء من غير ريث كما يشعر به الاعتراض إذ
لومضى زمان بين اللقاء والقتل أمكن نظرا للامور العادية إطلاع الخضر فيه من حاله على ما لم يطلع عليه موسى
عليه السلام فلا يعترض عليه هذا الاعتراض ، ولا يضر في هذا ادعاء أن الخرق أيضا كذلك لأن المقصود
توجيه اختيار الفاء دون الواو أو ثم بعد توجيه اختيار أصل العطف بأن ذلك يتأتى جعل الاعتراض عمدة ، والحاصل
أنه لما كان الاعتراض في القصة الثانية معني بشأنه وأهم جعل جزاء لاذا الشرطية وبعد أن تعين للجزائية لذلك
لم يكن بد من جعل القتل من جملة الشرط بالعطف ، واختيرت الفاء من بين حروفه ليفاد التعقيب ، ولما لم
يكن الاعتراض في القصة الأولى مثله في الثانية جعل مستأنفا وجعل الخرق جزاء *

وزعم التاشككندي جواز كون الاعتراضين في القصةين مستأنفين والجزاء فيهما فعل الخضر عليه السلام
إلا أنه لا بد من تقدير قد في الجزاء الثاني لأن الماضي المثبت الغير المقترن بها لفظا أو تقدير لا يصلح للجزائية
واعتبر هذا في الثانية ولم يعتبر مثله في الأول لأن القتل أقبح فهو جدير بأن يؤكد ولا كذلك الخرق *
وتعقبه بعض الفضلاء بأن الفاء الجزائية لا يجوز أن تدخل على الماضي المثبت إلا بتقدير قد لتحقيق تأثير
حرف الشرط فيه بأن يقلب معناه إلى الاستقبال فلا حاجة إلى الرابطة في كونه جوابا ، وأما بتقدير قد فتدخل
الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه فهو محتاج إلى الرابطة فقوله تعالى : (خرقها) وكذلك قوله سبحانه : (فقتله) لكونهما
مستقبلين بالنسبة إلى ما قبلهما يقعان جزاء بلا حاجة إلى ربط الفاء الجزائية فلا مجال في الثاني لجعل الفاء جزائية
وكذا لا مجال في الأول لفرض تقدير قد لاصطلاح إدخال الفاء عليه فتدبر فانه لا يخلو عن شيء *

وقال مير بادشاه في الرد على ذلك : إن الذوق السليم يأبى عن تقدير قد لو جعل القتل جزاء لعدم اقتضاء
المقام إياها كيف وقد سبق الخرق جزاء بدونها وقد علم أنه يصدر عن الخضر عليه السلام ما لا يستطيع المشرع
أن يصبر عليه وما المحتاج إلى التحقيق إلا اعتراض موسى عليه السلام ثانيا بعد ما سلف منه من الكلام وكونه
عليه السلام مرسلا منه تعالى للتعلم ، وفيه إعراض عن بيان النكتة في التحقيق وعدم التفات إليها وغفلة
على ما قال بعض الفضلاء عن موضع الفاء الجزائية وتقدير قد ، ولعل الحق أن يقال : إن التقدير وإن جاز

خلاف الظاهر جدا ، وزعم أيضا أنه يمكن أن يقال في بيان إخراج القصتين على ما أخرجنا عليه ان لقاء الغلام سبب للشفقة والرفق لا القتل فلذا لم يحسن جعله جزاء وجعل جزاء الشرط وركوب السفينة قد يكون سببا لخرقها فلذا جعل جزاء ، وفيه أن للخصم أن يمنع الفرق ويقول : كما أن لقاء الغلام سبب للرفق لا القتل كذلك ركوب السفينة سبب لحفظها وصيانتها لا الخرق كيف وسلاستها سبب لسلامة الخضر عليه السلام ظاهرا ، ومن الأمثال العامة لا ترم في البئر التي تشرب منها حجرا ، وإذا سلم له أن يقول : ان لقاء الغلام سبب للرفق لا للقتل فالقتل أغرب والاعتراض عليه أدخل فالاقتراض جدير بأن يجعل جزاء فيؤول الأمر في بيان النكمة الى نحو ما تقدم والأمر في هذا سهل كما لا يخفى .

وقال شيخ الاسلام في وجه التغيير : ان صدور الخوارق عن الخضر عليه السلام خرج بوقوعه مرة مخرج العادة واستأنست النفس به كاستئناسها بالأمور العادية فانصرفت عن ترقب سماعه الى ترقب سماع حال موسى عليه السلام هل يحافظ على مراعاة شرطه بموجب وعده عند مشاهدة خارق آخر أو يسارع الى المناقشة كما في المرة الأولى فكان المقصود افادة ما صدر عنه عليه السلام فجعل الجزاء اعتراضه دون ما صدر عن الخضر عليهما السلام والله تعالى در شأن التنزيل . وأما ما قيل من أن القتل أقبح والاعتراض عليه أدخل فكان جديرا بأن يجعل عمدة الكلام فليس من رفع الشبهة في شيء بل هو المؤيد لها فان كون القتل أقبح من مبادئ قلة صدوره عن المؤمن العاقل وندرة وصول خبره الى الاسماع وذلك مما يستدعي جعله مقصودا وكون الاعتراض عليه أدخل من موجبات كثرة صدوره عن كل عاقل فضلا عن النبي وذلك لا يقتضي جعله كذلك انتهى ، وتعقب بأن ما ذكره من النكمة على تقدير تسليمه لا يضر من بينها بما تقدم اذ لا تراحم في النكات ، وأما اعتراضه فقوله مما يستدعي جعله مقصودا ان أراد أنه مقصود في نفسه فليس بصحيح وأن أراد أنه مقصود بأن يعترض عليه ويمنع منه فهذا يقتضي جعل الاعتراض جزاء كما مر ، وأما كونه من موجبات كثرة صدوره عن كل عاقل فمقتض للاهتمام بالاعتراض عليه .

وأنت تعلم أن الشيء كلما ندر كان الاخبار به وافادته السامع أوقع في النفس وأن الاخبار الغريبة يهتم بافادتها مالا يهتم بافادة غير الغريبة إذ العالم بالغريب قليل بخلاف العالم بغيره وإنكار ذلك مكابرة فمراد الشيخ أن كون القتل أقبح من مبادئ قلة صدوره عن المؤمن العاقل وندرة وصول خبره الى الاسماع وذلك مما يستدعي جعله مقصودا . بالافادة كما هو شأن الأمور القليلة الصدور النادرة الوقوع وكون الاعتراض عليه أدخل من موجبات كثرة الصدور وذلك لا يقتضي أن يعامل كذلك ، وعلى هذا لا غبار على ما ذكره عند المنصف ، ثم ان ما ذكره من النكمة يتأتى على القول بأن القتل أقبح من الخرق وعلى القول بالعكس أيضا وهذا بخلاف ما تقدم فانه كان مبنيا على أقبحية القتل فمن لا يقول بها يحتاج في بيان النكمة إلى غير ذلك ، وقد رجح بذلك على ما تقدم ، واستأنس له أيضا بأن مسلق الكلام من أوله لشرح حال موسى عليه السلام فجعل اعتراضه عمدة الكلام أوفق بالمساق إلا أنه عدل عن ذلك في قصة الخرق وجعل ما صدر عن الخضر عليه السلام عمدة دون اعتراضه لأن النفس لما سمعت وصف الخضر ظمأت لسماع ما يصدر منه قبل غليلها وجعل ما صدر عنه مقصودا بالافادة لانه مطلوب للنفس وهي منتظرة اياه ثم بعد أن سمعت ذلك وسكن اوامها سلك بالكلام مسلكه الأول وقصد بالافادة حال من سيق الكلام من أوله لشرح حاله ، ولا يخفى أن هذا قول بأن الاصل نظرا الى السوق

أن تكون القصة الاولى على طرز القصة الثانية إلا أنه عدل عن ذلك لما ذكر ، والخروج عن الاصل يتقدر بقدر الحاجة (ومن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) وهو مخالف لما يفهم من كلام الشيخ في الجملة فافهم والله تعالى أعلم . وقرأنا فع . وأبو بكر . وابن ذكوان . وأبو جعفر . وشيبة . وطاحنة . ويعقوب . وأبو حاتم (نكرا) بضمين حيث كان منصوبا *

((تم الجزء الخامس عشر ويليه إن شاء الله تعالى الجزء السادس عشر وأوله (قال ألم أقل لك)))

فهرست

((الجزء الخامس عشر من تفسير روح المعاني))

صحيفة	صحيفة
٨	٢ (سورة) بني إسرائيل
٩	٢ وجه اتصالها بما قبلها
١٠	٣ أقوال اللغويين في معنى (سبحان) وبيان أنه
١١	هل هو علم أولا وإذا كان علما هل هو علم
١٢	جنس أولا الخ
١٣	٤ بيان معنى العبودية وتشريف النبي
١٤	ﷺ بها
١٥	٥ بيان الروايات في حديث الاسراء
١٦	٦ « المكان الذي كان فيه النبي ﷺ
١٧	وقت خروجه والعلامات التي أخبر بها
١٨	كفار قريش
١٩	٧ اختلاف العلماء في سنة الاسراء
٢٠	» في الاسراء هل كان بقظة أو
٢١	مناما وحجج كل وتحقيق المقام
٢٢	٨ بيان الأدلة الطبيعية على عدم استحالة الاسراء
٢٣	والمعراج .
٢٤	٩ بيان أنه عليه الصلاة والسلام نصب له معراج
٢٥	يعرج عليه
٢٦	١٠ بيان أن مقاله بعض الطائفة الكشفية من أن
٢٧	للروح جسد خرافة لا مستند له
٢٨	١٠ بيان أن المسافة التي قطعها عليه الصلاة والسلام
٢٩	كانت باقية على امتدادها
٣٠	١١ بيان الحكمة في اسرائه ليلا
٣١	١١ » معنى بركة بيت المقدس
٣٢	١٢ » ما رآه النبي ﷺ من الآيات
٣٣	١٢ بيان الحكمة في كون الاسراء الى المسجد

(محتويات الجزء الخامس عشر من تفسير روح المعاني) (ب)

صحيفة

- الاقصى وقع قبل المعراج وبيان أنهما كانا في ليلة واحدة
- ١٣ بيان أنه ليس في الآية إشارة إلى أنه ﷺ رأى ربه ليلة الاسراء كما أنها ليست نصاً في المعراج الخ
- ١٤ تاويل قوله تعالى (وأتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبنى اسرائيل) الآية
- ١٥ ماورد من الآثار في سبب تسمية نوح عليه السلام عبداً شكوراً
- ١٦ اقوال العلماء في الافسادتين اللتين وقعتا من بنى اسرائيل
- ١٧ عقاب بنى اسرائيل على الافساد الاول بارسال عباد أولى باس شديد عليهم يحوسون خلال ديارهم
- ١٨ رد الكرة لبنى اسرائيل على اعدائهم وبيان سببها
- ١٨ بعث العباد على بنى اسرائيل عقاباً لهم على الافساد الثاني
- ٢٠ اختلاف العلماء في تعيين هؤلاء العباد
- ٢١ بيان أن اليهود عادوا للافساد بعد ذلك في عهد رسول الله فعاقبهم الله باجلاء بنى النضير وقتل قريظة وضرب الجزية على الباقيين
- ٢٢ بيان أن القرآن يهتدى لأقوم الطرق وهو الاسلام والترديد
- ٢٣ تاويل قوله تعالى (ويدع الانسان بالشر دعاه بالخير)
- ٢٣ الدليل على المنع من دعاء الانسان على نفسه أو ماله أو على أهله
- ٢٥ الارشاد الى مسالك الاهتداء بالآيات والدلائل الآفاقية والابتداء بالليل والنهار
- ٢٦ بيان أن معنى نحو آية الليل ازالة ما ثبت لها من النور وماورد في ذلك من الآثار
- ٢٧ أقوال الفلاسفة في المحو المرقى في وجه القمر
- ٣٠ بيان الحكمة في جعل اية النهار مبصرة

صحيفة

- ٣١ الزام كل مكلف بعلمه
- ٣٢ اخراج صحيفة العمل للمكلف يوم القيامة
- ٣٣ تاويل قوله تعالى (كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً) والكلام في اعرابها
- ٣٤ بيان أن اهتداء الانسان لنفسه وضلاله عليها
- ٣٥ اختلاف العلماء في أطلاق المشركين هل يدخلون الجنة أو النار وحجج كل وتحقيق المقام
- ٣٦ بيان أن الله لا يعذب أحداً حتى يبعث رسولا يدعو الى الهدى ويقيم الحجة
- ٣٧ بيان ما أورده الاصفهاني في شرح المحصول على من استدل بالآية على نفى الوجوب العقلي والجواب عنه
- ٣٧ بيان ما قاله المراغي شارح المنهاج
- ٣٨ بيان ما قاله الامام في ضعف الاستدلال بالآية وبيان الملازمة التي أتى بها من وجوه
- ٣٩ بيان أن الاستدلال بالآية لا يختص بالمعتزلة بل يشاركهم فيه الماتريدية من الحنفية وعامة مشايخ سمرقند
- ٣٩ بيان أن العقل حجة من حجج الله يجب الاستدلال به قبل ورود الشرع والدليل على ذلك
- ٤٠ الكلام على أهل الفترة وهل يعذبون أم لا
- ٤٢ اختيار المصنف أن العقلي حجة في معرفة الصانع تعالى ووحدته وتنزهه عن الواد سبحانه قبل ورود الشرع وأن ارسال الرسل وانزال الكتب لبيان ما لا ينال بالعقول من أنواع العبادات والحدود
- ٤٢ بيان أن النزاع بين العلماء إنما هو بالنسبة لاحكام الايمان بالله تعالى بخلاف الفروع
- ٤٢ تاويل قوله تعالى (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها) الآية
- ٤٤ بيان أن الذنوب سبب في اهلاك الامم
- ٤٥ تاويل قوله تعالى (من كان يريد العاجلة عجلنا

- صحيفة
- ٧١ الامر بالوفاء بعهد الله وعود الناس
٧١ الامر بايفاء الكيل والوزن بالقسطاس
المستقيم .
٧٢ النهى عن اتباع ما لا علم به
٧٤ تاويل قوله تعالى (ان السمع والبصر والفؤاد
كل أولئك كان عنه مسؤولا)
٧٥ النهى عن الفخر والكبر
٧٦ بيان أن ما تقدم من التكليف المفصلة وبعض
ما أوحاه الله الى النبي ﷺ من الحكمة
٧٧ بيان ما قاله بعض المحققين في وجه توحيد
الخطاب في بعض هذه الاوامر والنواهي وجمعه
في بعض اخر منها
٧٩ مناقشة المصنف لما تقدم
٨١ الرد على القائمين بان الملائكة بنات الله
٨٢ بيان بطلان الشرك
٨٣ تاويل قوله تعالى (تسبح له السموات السبع
والارض ومن فيهن) وبيان معنى تسبيح
السموات والارض وفيها مباحث نفيسة
٨٧ تاويل قوله تعالى (وجعلنا على قلوبهم أكنة أن
يفقهوه وفي اذانهم وقرأ)
٨٩ ادعاء المشركين أن النبي ﷺ مسحور
٩٠ انكار المشركين للبعث
٩١ الرد على منكري البعث
٩٢ تاويل قوله تعالى (يوم يدعوكم فتستجيبون
بحمده) الخ
٩٥ تفضيل بعض النبيين على بعض
٩٧ الاستدلال على حقيقة التوحيد
٩٩ بيان أن الانبياء الذين عبدتهم المشركين يستغفرون
القربة إلى الله تعالى بالطاعة
١٠٠ تاويل قوله تعالى (ولمن قرية إلا نحن
مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذبوها عذابا
شديدا) الخ
١٠٣ بيان الحكمة في عدم اجابة المشركين الى
ما اقترحوه من الايات

- صحيفة
- له فيها انشاء لمن يريد
٤٧ بيان أن من أراد الآخرة وسمى لها سعيها قبل
سعيه بشرط أن يكون ايمانه صحيحا
٤٨ تفضيل بعض الناس على بعض في الدنيا
والآخرة .
٥٠ (ومن باب الاشارة في الايات)
٥٢ تاويل قوله تعالى (لا تجعل مع الله إلها اخر
فتفقد مذهب ما مخذولا)
٥٣ الأمر بعبادة الله وحده
٥٤ الأمر بالاحسان الى الوالدين
٥٥ النهى عن التأفيف للوالدين ونهرهما
٥٧ الأمر بالدعاء للوالدين بالرحمة
٥٨ بيان ما ورد في بر الوالدين وأن الأم مقدمة في
البر على الأب
٥٩ بيان الحد الذي يعرف به عقوق الوالدين
٥٩ تعريف اخر للعقوق ذكره بعض المحققين
٦٠ الرد على من توهم أن الوالدين إنما طلبا
تحصيل اللذة لأنفسهما فلزم منه دخول الوالد
في الوجود
٦٢ الأمر بايتاء ذى القربى حقه والمسكين
وابن السبيل
٦٣ النهى عن تبذير الأموال
٦٤ تاويل قوله تعالى (واما تعرض عنهم ابتغاء
رحمة من ربك ترجوها) الخ
٦٥ منع الشحيح من البخل والمبذر من الاسراف
٦٦ بيان أن مقاليد الرزق بيد الله تعالى
٦٦ النهى عن قتل الاولاد
٦٧ تحريم الزنا وبيان أنه أكبر الكبائر بعد
الشرك والقتل
٦٩ النهى عن قتل النفس المعصومة إلا بالحق
٦٩ بيان أن الله قد جعل لولى المقتول ظلما سلطانا
على القاتل ياخذه بالقصاص أو بالدية
٧٠ النهى عن التصرف في مال اليتيم إلا بالتى هي
أحسن حتى يبلغ أشده

(۲ - ۴۴ - ج - ۱۵ - تفسیر روح المعانی)

صحيفة

- ١٥٩ اختلاف الناس في الروح هل تموت أم لا
١٦٠ بحث في تمايز الارواح
١٦١ بحث في مستقر الارواح بعد مفارقة الابدان
١٦٢ الكلام على تراور الارواح
١٦٣ لا يجوز أن تتعلق نفس واحدة بأبدان كثيرة
١٦٤ تاويل قوله تعالى (واثن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا اليك) الخ
١٦٦ بيان أنه لو اجتمعت الانس والجن على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله
١٦٨ بيان ما اقترحه المشركون على النبي ﷺ
١٦٩ تنزيه جلال الله عن المقترحات التي اقترحوها
١٧١ تاويل قوله تعالى (وما منع الناس أن يؤمنوا) الخ
١٧٢ بيان الحكمة في عدم ارسال الملائكة رسلا
١٧٣ ارسال النبي ﷺ إلى الجن والملائكة
١٧٤ تاويل قوله تعالى (ومن يهد الله فهو المهتد)
١٧٥ بيان أن الكفار يحشرون على وجوههم يوم القيامة
١٧٦ بيان أن النار كلما خبت زادها الله سعيرا
١٧٧ توبيخ منكري البعث على عدم التفكير حتى يعلموا أن الذي خلق السموات والارض قادر على اعادتهم
١٨٠ تاويل قوله تعالى (قل لو أنتم تملكون خزائن الخ)
١٨٢ اختلاف العلماء في تعيين التسع آيات التي أوتيتها موسى عليه السلام
١٨٤ تاويل قوله تعالى (فقال له فرعون إني لأظنك يا موسى مسحورا)
١٨٥ رد موسى عليه السلام على فرعون
١٨٨ شرح حال انزال القرآن الكريم
١٨٩ بيان أن المؤمنين إذا تلى عليهم القرآن خشعوا وخروا سجدا
١٩١ تاويل قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن إياما تدعوا فله الاسماء الحسنی)
١٩٢ وجه إعراب (فله الاسماء الحسنی)

صحيفة

- ١٩٣ بيان أن أسماء الله الحسنی تتفاوت في الشرف والعظم والكلام على الاسم الأعظم
١٩٤ الأمر بالقراءة بين الجهر والخافتة
١٩٥ الرد على اليهود والنصارى وبنی ملیح حيث قالوا عزير ابن الله والمسيح ابن الله والملائكة بنات الله تعالى الله عن ذلك
١٩٦ (ومن باب الإشارة في الآيات)
١٩٩ (سورة الكهف) ووجه مناسبتها لما قبلها
٢٠٠ انزال القرآن على النبي ﷺ على سنن الاستقامة
٢٠٢ الدليل على تمثيل أفعال الله بالأغراض
٢٠٣ نهى النبي ﷺ عن الحزن على من لم يؤمن
٢٠٦ بيان أن الله تعالى جعل ما على الارض زينة لأهلها ليختبر العباد أيهم يزهد فيها وأيهم تكالب عليها
٢٠٧ تاويل قوله تعالى (ولما الجاعلون ما عليها صعيدا جزا)
٢٠٨ تاويل قوله تعالى (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم) الخ
٢١١ دعاء أصحاب الكهف ربهم أن يهديهم
٢١٣ تاويل قوله تعالى (أحصى لما لبثوا أمدا) وبيان ما فيها من المباحث النحوية المهمة
٢١٦ تفصيل ما أجمل فيما سلف من قصة أصحاب الكهف
٢١٨ تقوية قلوب أصحاب الكهف حين عزموا على التوجه إلى الله
٢١٩ إيمان أصحاب الكهف بالله وتبرؤهم من الشرك
٢٢٠ بيان أن أصحاب الكهف بعد اعتزالهم عن الناس في الاعتقاد طلبوا العزلة الجسمانية ليتمكنوا من اخلاص العبادة لله
٢٢١ بيان حالهم بعد ما أووا إلى الكهف
٢٢٣ بيان أن ما تقدم من أحوالهم دليل على كمال قدرة الله وحقيقته التوحيد وكرامة أهله

- ٢٢٤ تقلاب أصحاب الكهف ذات اليمين وذات الشمال
كيلا تا كل الارض أجسامهم
- ٢٢٥ الكلام على طلب أصحاب أهل الكهف
- ٢٢٦ تفسير قوله تعالى (لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا) وبيان ماورد فيها
- ٢٢٩ ايقاظ أصحاب الكهف ليسال بعضهم بعضا فيترتب عليه ما ذكر من الحكم البالغة
- ٢٣٠ ارسال أصحاب الكهف أحدهم ليطلب لهم الطعام وبيان أن التاهب لأسباب المعاش لا ينافي التوكل
- ٢٣٢ بيان أن الله أعثر الناس على أصحاب الكهف ليعلموا أن وعد الله بالبعث حق
- ٢٣٤ اختلاف أهل مملكتهم في البعث وبيان أن ايقاظهم كان مائة حاسمة للنزاع
- ٢٣٦ الدليل على عدم جواز البناء على قبور الصالحين واتخاذ المساجد عليها وبيان ماورد في النهي عن ذلك من الأحاديث
- ٢٣٧ مذاهب العلماء في المنع من البناء على القبور والكتابة عليها ووجوب البناء العالي الخ
- ٢٣٩ بيان أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله ورسوله بدون انكار
- ٢٤٠ اختلاف اليهود في عدة اصحاب الكهف
- ٢٤٢ تاويل قوله تعالى (ما يعلمهم الا قليل) وبيان ما في الآية من الوجوه النحوية
- ٢٤٣ نهى النبي ﷺ عن المراء في شأن أصحاب الكهف
- ٢٤٤ الاعتراض على المعتزلة في زعمهم أن المعاصي واقعة بغير ارادة الله والجواب عنه
- ٢٤٨ بيان أن عامة الفقهاء على اشتراط اتصال الاستثناء في الحث إلا ما روى عن ابن عباس
- ٢٥١ بيان مدة لبث أصحاب الكهف في كهفهم
- ٢٥٤ تاويل قوله تعالى (أبصر به واسمهم)
- ٢٥٦ تاويل قوله تعالى (وانزل ما أوحي اليك من كتاب

- ربك) الآية
- ٢٥٨ (ومن باب الاشارة في الآيات)
- ٢٦١ أمر النبي ﷺ بأن يصبر نفسه مع الذين يدعون ربهم بالغدا والعشي الخ
- ٢٦٣ نهى النبي ﷺ عن صرف النظر عنهم احتقارا لهم إلى أبناء الدنيا
- ٢٦٤ نهى عن اطاعة الغافلين في تنحية الفقراء عن مجلسه
- ٢٦٥ تاويل قوله تعالى (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)
- ٢٦٦ استدلال المعتزلة بالآية على أن العبد مستقل في أفعاله موجد لها
- ٢٦٧ بيان ما أعد للظالمين من العذاب
- ٢٦٨ « ما يغاثون به من الشراب
- ٢٦٩ « ما أعد للمؤمنين من النعيم
- ٢٧١ الكلام على لبس أهل الجنة
- ٢٧٣ تفسير قوله تعالى (واضرب لهم مثلا رجلين) الخ
- ٢٧٥ اغترار أحدهما بامواله وأرلاده وتقائه في حب الدنيا ونسيانه البعث
- ٢٧٦ بيان ما قاله صاحبه له
- ٢٧٧ « ما في قوله تعالى (لكننا هو الله ربى) من المباحث النحوية
- ٢٧٩ تاويل قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله) الآية
- ٢٨٠ تاويل قوله تعالى (ان ترث أنا أقل منك مالا وولدا)
- ٢٨١ تفسير (فلن تستطيع له طلبا)
- ٢٨٣ اهلاك أموال الرجل الأول المغتر بامواله وحسرتة عليها
- ٢٨٣ بيان أن مجرد الندم على الكفر لا يكون إيمانا
- ٢٨٤ « أن الولاية والنصرة لله وحده لا يقدر عليها غيره
- ٢٨٥ بيان مثل الحياة الدنيا
- ٢٨٧ الكلام على الباقيات الصالحات

صحيفة

المكان .

- ٣١٧ اعتراف يوشع بانه نسي الحوت
٣١٨ تاويل قوله تعالى (واتخذ سبيله في البحر سعيا)
٣١٩ اختلاف العلماء في اسم الخضر وكنيته وفي آيه
٣٢٠ » » في الخضر هل كان رسولا او نبيا
اوليس رسولا ولا نبيا
٣٢٠ ذكر الخلاف في حياته إلى اليوم وحجج كل
فريق على مذهب اليه وبيان ان الظواهر تؤيد
من ذهب إلى موته وهو مبحث نفيس
٣٣١ طلب موسى عليه السلام من الخضر أن يريه
مما علمه الله
٣٣٢ بيان أن تعلم موسى من الخضر لا يقدر في
جليل منصبه
٣٣٣ هل يتفاضل الرسل في العلم أم لا وهو مبحث
نفيس .
٣٣٣ تفسير قوله تعالى (وكيف تصبر على ما لم تحط
به خيرا)
٣٣٣ الاستدلال بالآية على ان الاستطاعة لا تحصل
قبل الفعل
٣٣٤ ذكر اوجه الاعراب في (قال استجدني) الآية
وهل الوعد كالوعيد انشاء ام لا
٣٣٦ ماذكر في كيفية خرق السفينة واعتراض موسى
عليه السلام عليه واعتذاره
٣٣٨ بيان ما قيل في قتل الغلام وهو مبحث نفيس
لمن اراد الاطلاع عليه وبه يتم الجزء
(تم الفهرست)

صحيفة

- ٢٨٧ » على تسيير الجبال عند خراب العالم
٢٨٩ عرض الكفار المنكرين للبعث على ربهم وتوجيه
الخطاب اليهم
٢٩١ اشتقاق المجرمين عما في كتاب أعمالهم من
الجرائم .
٢٩٢ أمر الملائكة بالسجود لادم تحية
واكراما وامثالهم إلا ابليس وبيان معنى
كونه من الجن
٢٩٣ الكلام على مادة فسق
٢٩٤ انكار اتخاذ الشيطان وليا من دون الله
٢٩٥ تاويل قوله تعالى (ما أشهدتهم خالق السموات
والأرض ولا خلق أنفسهم)
٢٩٨ توبيخ الكفار وتعجزهم بنداشر كائنهم وعدم
استجابتهم له
٢٩٩ تصرف الامثال في القرآن
٣٠٠ بيان المانع للناس من الايمان
٣٠٢ ارسال الرسل مبشرين ومنذرين
٣٠٣ تاويل قوله تعالى (انا جعلنا على قلوبهم أكنة
أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا)
٣٠٦ بيان أن سبب اهلاك القرى المتقدمة هو ظلمهم
٣٠٧ (ومن باب الاشارة في الايات)
٣١٠ بيان الذي وقعت له القصة مع الخضر هو موسى
بنى اسرائيل عليه السلام على الصحيح
٣١٤ بلوغ موسى وقتاه يوشع مجمع البحرين
٣١٥ هروب الحوت منهما وتسربه في البحر
٣١٨ طلب موسى عليه السلام الحوت بعد مجاوزته